



١٠٧٦

كتاب في الفقه الشافعي

٢١٧،٢
٠٥

(حاشية على الاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع) ،

بخط علي بن سيد أحمد السرياقوسي - ١٢٧٧ هـ .

٣٨٥ ق ٢٣ ، ٢٥ س ٢٢٦ اسم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد واستكملت بخط مغاير ١٠٧٦

١- المذهب الشافعي ، فقد المذاهب الاسلامية

أ- الناسخ ب- تاريخ النسخ .

كتاب عمارة

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	كتاب عمارة
اسم المؤلف	؟
تاريخ النسخ	١٢٧٧
عدد الأوراق	٢٥٨
ملاحظات	نقطة في
القياس	٢١٧,٢

عليها ولمن دخل بها ولمن طلعتها قبل الدخول كما هو مبين في محله
وذكرتة شامل للذكر والاناث وذلك سبعة اذكور ابراهيم والقاسم
وعبد الله والاناث زينب ورقية وفاطمة وام كلثوم واما الطيب والظاهر
فهما القبان لعبد الله لاولدان اخران وترتيبهم في الولادة القاسم فزينب
فرقية ففاطمة فام كلثوم فعبد الله فابراهيم وكلهم من خديجة الابرار
فانه من مارية القبطية وبعد ذلك من هناء بنت عبد المطلب فكلهم
مسيح وفيه كلام غير مسجع يعلم ذلك بالتأمل والمسجع منه اربعون
سجعة بعضها على الباب وبعضها على الهيا وبعضها على النيا وبعضها على الدال
وبعضها على اللام وبعضها على الفاء وبعضها على التاء وبعضها على العين
وليس فيه مسجع على الراء فقول السمع ولم تترك الاول للاخر ليس مجمعا
لعدم نظير لها على الراء وفيها ما هو من السجع المتوالي وما هو من
السجع المطرف وليس فيها مسجع مرصع فان هذا الكلام اشتمل على اغراض
الاول مدح صاحب المتن والثاني مدح الماتن والثالث مدح السمع
والرابع مدح الساج والخامس تسمية الكتاب والسادس التوسل
الي الله في الاعانة على اكمال وجعله خالصا وفي ضمن هذه الاغراض
بيان السبب المحامد له على التأليف ورد كل من الصفات التي يفتخر بها
يعلم بالتأمل ثم ان الواو في بعد تحتمل وجوها ثلاثة الاول ان تكون
عاطفة وقصة على قصة واما مقدم في الكلام والفائدة عملها
الثاني ان تكون الواو نياية عن اما والفاء واقعة في جواب الواو والنياية
عن اما وانما اختصت الواو بالنياية لانهما ام ابواب ولانها تكون للاستيفان
كما ان اما تكون للاستيفان الثالث ان تكون اما للاستيفان والفاء
الفتيرة اما صفة مشبهة او صيغة مبالغة المجيب من اجواب
فاصله مجوب بضم الميم وتسكون

۱۱۱

حفظ

تظفر الا واخر جواب عن سوال حاصله يؤخذ من كلامك انك فقت التقد
مع ان المتقدمين اولي بذلك فاجاب بان الاول اخذ قد نظره بانك الاول
اي لعدم فهمه وعسى عليهم ولم تترك ان لم للتكثير في محل نصب منقول مقدم
لترك والتقدير وترك الاول للاخر امور كثيرة لم تذكرها المتقدمون
وكم انكم متبه للتكثير وقر من فضل وجود بيان لكم وهو طرف لغو
متعلق بكم باعتبار معناه وهو وجود وفضل والتقدير وجود وفضل
والتقدير وجود وفضل كبريه كان على خلقه وكل ذي نعمة محسود
جواب عن سوال حاصله انت قدمت هذا السمع مع ان بعض الناس
تكلم فيه فاجاب بانك لا تلتفت الى قول الناميين لان تاليف هذا
السمع من انهم وكل ذي نعمة محسود وسميته ان الضمير راجع للشرح
الذي في ذهنه ان كان ذلك قبل تمام السمع ويكون المعنى رسيبت السمع الذي
في ذهنه بهذا الاسم الذي يكتبه فيكون الماضي بمعنى المضارع ويحتمل
ان الضمير راجع للسمع المتحقق في الخارج ان كانت الخطبة بعد تمام التاليف
ويكون الماضي بمعنى المضارع ايضا قال المؤلف ان يؤخذ منه امرات
الاول ان البسطة من كلام المتن والثاني انه تلفظ بها وقت الكتابة
والدليل على الاول وجودها بالمداد الاحمر والدليل على الثاني ان من
كتب بها تلفظ به غالبا اي ابدي ان الإشارة الى محبت من مباحث اربعة
تعلق بالبا وهو الإشارة الى متعلقها وهذا بناء على انها اصلية
وهذا اولي ان اولي اولي لوجود ثلاثة امور كونه فعلا وخصوصا وموقرا
وقوله اذ كل فاعل ان تعليل لكونه خاصا وترك تعليل اثنين ذكرهما
المحسني اذ كل ان كل مبتدئ وقوله يبتدي صفة لفاعله وقوله يفسر
جنس يفسر ما جعل ان اي لفظ ما جعل اي بلا دخل وتقدر متعلقا للسبلة
يكون لفظه مشعرا بالفعول الذي جعل التسمية مبداه ومن مائة
مشق

قول بعد تمام التاليف قبل ان يتم المؤلف
اسم للافاظ المخصوصة وهو
اعراض سبالة الاقوال وانما الوجه
في الخارج النقوش الدالة عليها
فلا يبرح عادة الضمير على غيره
محقق فالضمير على كل حال عايد
على ما في ذهنه فقد ثبت الخطبة
او اخذت او غير شئنا الجاهلي

قول ما جعل

مشق من السواري وهو الصحيح بدليل حكاية مقابلة بقبيل لكثرة
الاستعمال لغة للمحدث وادخل عليها هرة الوصل ان بعض العرب
لا يدخل هرة الوصل بل يكتبون بحريك الاول بفتح او ضم او كسرا ياتي في لغات
الاسم من الاسم اي بالكسرة لوجوه كونه اصلا لسمته او بالفتح ان لو حظ
كونه مصدرا او يكون على الكسرة اسم عين ذات وهو العلامة وعلى الفتح
يكون مدلوله احدث لانه مصدر بتثنية اول ان محله في اسم عند الابد
به اما عند الوصل فتحدث هرة فلا يكون فيه تثنية لهن سبالم يبين
صحتها والظاهر انه بالفتح لانه افعي علم على الذات ان اي بالفتحة المتقدمة
منقول من اسم جنس نكرة وهو اله مشتق لان تصرفه الاتي دليل على الاشتقاق
ويدل على ذلك قول الساج واصلة اله ان وقيل انه علم وصفي شخصي جري مرتجل
جاءه لا مشتق وان كان لا يقال في حقه شخصي ولا جري وهذا لا يناسب
كلام الساج لان كلام الساج انما يدل على المعنى الاول فاذا اتركه علم على
الذات على المعنى الثاني يكون قوله واصلة اله منافيا له ويجاب
بانه على تقدير وقيل اصله اله الواجب الوجود ذكر لكون التا
في الذات للوحدة لا للتانيث لم ينقسم به سواء اي مع بقا المعنى فلا
يتاني ان امرأة سميت ولدها بانه فتركت ناروا حرقة وانما احرقة
لاجل عدم اطلاق هذا الاسم الشريف على غيره تسمى به قبل ان
يسمى بشبه الثاني ويجاب بان معنى تسمى اطلقت على نفسه ومعنى
قبل ان يسمى اي قبل ان يعينه للخلق فيطلق عليه قال تعالى
دليل لقوله لم ينقسم به سواء هل تعلم له سميا الخطاب للبي وهو
استفهام انكاري معناه النبي اي لا تعلم يا محمد احد اسمي الله غير الله
اي لعدم وجود ذلك واصلة اله اي اصله الثاني واما اصله
الاول قوله قلبت الواو هرة صار الله اي بعد خمسة اعمال

قوله يشبه الثاني في لانه ظاهره
انه وضع عليه قبل ان يوضع
عليه فلهذا نظير قوله وضع عليه
لاوضع عليه وهذا تناقض

في السارج الاول قوله اذ جعلوا عليه الثاني قوله ثم خذت الهمة الثانية
 الثالث قوله ونقلت خذتها اي قبل حذف الهمة الرابع قوله ثم كنت
 الخامس قوله وادعيت ونقي سادس وهو التخنم والاله في الاصل
 اي قبل دخول ال عليه ثم ان بعد دخول ال وقبل ال او تمام عليه
 الحقيقية وبعد ال او تمام والتخنم غلبة تسمية فالحاصل ان
 الاسم جنس لا غلبة فيه والاله علم بالغلبة الحقيقية واسم علم بالغلبة
 التسمية وفي كل اقوال اخر تعلم من المحسني عزلي اي اول من
 استعمل ونقلت به العرب وليس المراد اول من وضعه وقد ذكرنا تحليل
 لكونه اسم الله الاعظم واختاره مقابل قوله عند المحققين قال
 اي التووي دليله عواذ وهذا حكاية لكلام النووي بالمعنى والرحمن
 الرحيم في الثاني بدل او عطف بيان فلا يصح الاخبار بالمشي وجواب باب
 الثالث وانما ترك حكاية اللفظ ما وقع في البسطة بنيت الله
 في فيه تناقض لان الصفة المبنية لاتصاغ الا من لادم وصفه المبالغة
 تصاغ من اللادم والمحمدي وايضا فان الرحمن ليس من صيغ المبالغة
 واجواب ان المراد بالمبالغة اللغوية وهي الكثرة في معناها الذي هو
 الرحمة لا المحورية ولا البيانية لانه ان تنسب الشيء زيادة على ما يستحقه
 وذلك مستحيل على الله من مصدر رحم اي وهو رحم بضم ال والرحمة
 والامرحمة لان الاشتقاق من المرحى اولي لان زيادة البناء اي المحرف
 وهذه المنطوقه لفظ المصحف العيان لانه يكتب الفا بالمدا الاحمر
 على الميم او منطوقه في ذلك للفظ وهما اسما صفات اي والذات
 مقدمة على الصفة حقيقة كذا وانما او تقدم في التثنية كذا
 انه لانه خاص في مسلم لكن لا ينتج التقديم لانها خلاف
 القاعدة من الترتيب بتقديم العام على الخاص والخاص مقدم
 على

قوله اي قبل دخول ال عليه الحاجة
 لكونه لان الاله موضوع لفظ
 المعبود ايضا اذ من قوله حقيقة
 فيراد بالاصل الوضع

اي عن الفرق
 وهو لفظ الجلال

الاولى والذات
 التي هي مقدم
 على اسم الصفة
 كاهو قاعد
 الميم في هذا
 المقام

على

على العام بعد اذ منوع لما علمت من القاعدة فكان الاول للشارح
 ان يقول وقدم الرحمن لانه ابلغ او يقول لان الرحمن لما كلف كالعلم
 في الاختصاص باسمه ناسب ان يذكر عتبة العلم فلم يبق للرحمن محمل
 الا التاخير فحوت القاعدة لذلك او يقال انه لما قدم الرحمن ومقتضاه
 المنع باصول النعم وجليها فربما يتوهم انه لا يعطى القليل او لا يقال
 منه ذكر الرحيم دفعا لهذا التوهم او خولفت القاعدة للمحافظة على
 روس الاري فائدة في الغرض من ذكر هذه الفايعة بيان فضلي
 الجملة حيث استملت على ما في الكتب كلها حاية واربعة اي الرسل
 اصحاب هذه الكتب ستة عشرة وقيل ان هذه الفايعة نزلت على
 ادم ولم ينزل على موسى غير التوراة كل الكتب اي سوا القرآن وكذا
 في غيره الباقية ومعاني القرآن اي المقصود منها ذكر في المباحة
 لان سائر الكتب على توحيد الله وانه رب العالمين وما لكم في هذا
 وخالفه المذاهب فيهم ومقتضاهم وان مصير الخلق الى دار سعة قلوبها
 وهذا كله في القاعدة في البسطة اي ان تلك المعاني تحتوي عليها
 البسطة ستمجها منها اهل الزم والاسارة والنهم الدقيق والدوق وكذا
 يقال فيما بعد فاربعة ما تقدم من الخلاف في اسم الله الاعظم احد طريقتين
 وهما معين وفيه عسرون قولوا والماني انه غير معين بل كل اسم دعي
 به مع السكوت فهو اسم الله الاعظم بدو البسطة في هذا الكلام مرتبط بالبسطة
 واحمد له بعد ما تقدم من الكلام الخاص بالبسطة وحاصل هذا الكلام سوا لان
 الاول لم ابتدأ بهادون عنهما والثاني لم يثبت بينهما وهذا يؤخذ من
 ثم وبقي سوا ذلك يؤخذ من هذا الكلام وهو لم جمع بينهما ولم تقتصر
 ولكن هذا الثالث ذكر في السارج صريح في قوله وجمع بينهما بدو البسطة
 واحمد له اي فيسماها وهو ليس الله الرحمن الرحيم انما هو ما منحوتان منه

قوله ومعاني القرآن مجموع في الفايعة استشكل المذاهب من جهة ان القرآن
 مشتمل على احكام وقصص وواعظ والفايعة وما بعد هذا ليس كذلك وانما
 بان مدار الكتب سائر على توحيد الباري وانه رب العالمين وخالفه وما ذكره
 لا يخرج وخالف الهداية في قوله العبد والمؤمن وان مصير الخلق الى دار سعة او
 شقاوة وهذه المعاني صدر بها في القرآن مشايرها في الفا تحتمل معونها في البسطة
 مدوح بها في لبا هو

والنكت باب سماعي يحفظ ولا يقاس عليه والمسمع منه حمد
 وبسبلة وخوقلة وحسيلة اذا قال حسبا له وطلبقة اذا طال
 الله تعالىك ودمعة اذا قال ادام الله عزك وبسبلة اذا قال
 سبحان الله ومنه ايضا ما سمع من كلام سيدنا علي وهو مشهور
 كل امر الى اخره هو بالنسبة لغيره عام في الاقوال والافعال وبالنسبة
 للمحمود خاص بالاقوال دون الافعال فالاكل والشرب وفي
 رواية عطف على مقدري هذه المتقدمة رواية وفي رواية اخرى
 في حقيقتي حصل اي وكذا الاضافي والاضافي اي فقط فكل
 حقيقتي اضافي ولا عكس فبينهما العموم والخصوص المطلق
 وان الابد ليس حقيقيا اي ليس امرا ضيقا لا يسع الاشياء احد
 حتى يجي التعارض بل هو امر عرفي اي امر واسع من اول التاليف
 الى الشروع في المقصود فيسحق اسيا كميعة المفضل خرج حمد الله
 ولا يوصف بالقوي ولا عوفي على الجميل على التعليل فهو محمود
 عليه قلنا فيهم بالاختياري والمراد بالجميل صفة كمال يدرك
 العقل السليم حسنها على جهة التعظيم الاضافة بيانية وعلى
 بمعنى مع متعلقة بالسنا او للتعليل وبالجميل السنا باللسان
 على غير جميل الخ غرض السنا اخراج السنا على غير الجميل من الحمد
 ورتبة على اختلاف في معنى السنا بين ابن عبد السلام والجمهور
 فان جريا على رأي ابن عبد السلام يكون بالجميل للاخراج وان
 جريا على رأي الجمهور يكون ذكر الجميل للاحتراز بل لبيان ماهية
 الحمد وهذا كله لا يستقيم لان السنا على غير الجميل خارج من
 الحمد مطلقا سوا جريا على رأي ابن عبد السلام امر غير والكان
 يسلم للسناج هذا الكلام الا لو زاد في تعريف الحمد بالجميل بعد
 قوله

اي وبعض
 الافعال
 كالوضوء

قوله باللسان وكان يقول هذا او خرج بالجميل السنا بغير جميل
 ان قلنا انما قال السناج ولكن اشبه عليه الحال وعرفا اي عاما
 لانهم يتعين ناقلة والخاص ما يتعين ناقلة كالفاعل وهو مقطوف
 على قوله لغة والمقسم انه لفظي فيفيد ان الحمد العرفي لا يكون الا لفظيا
 مع انه ليس كذلك ويجاب بان الكلام فيه مجرد بان مراد الحمد لا بقيد
 كونه لفظيا فعل اي لسان او قلبي او جوارحي كما ياتي عن
 تعظيم اي اعتقاد عظيمة وهو امر قلبي فان كان الدال عليه من اللسان
 او الجوارح فالامر ظاهر وان كان الدال عليه فعلا قلبيا وهو اعتقاد
 اتصاف المحمود بصفات الكمال فهما وان كانا متغايرين لان واحد
 اعتقاد اتصاف المحمود والآخر اتصاف عظمة المحمود لكن كل منهما
 قلبي فكيف تظهر لنا الدلالة من احدهما على الآخر ويجاب بان المعنى
 ينبغي من يطلع عليه من اهل الله الذين لم اطلع على القلوب او ينبغي
 بواسطة اللسان او الجوارح فيكون الصادر منها محمدا فظاهره
 دال على حمد عرفي حقيقي وهو اعتقاد اتصاف المحمود بصفات الكمال
 وهذه الاعتقاد يدل على اعتقاد اخر وهو اعتقاد عظمة المحمود
 كما قيل راجع لقول سوا السنا ان يحتمل ان تكون مفردا بمعنى النعمة
 وان تكون جمعا واسم جمع من متعلق بدلالة مقدم عليه لا ينما
 لان النعم عليه او على غيره لا منه يدعي اي اشارة يدعي حرف
 العبد اي استماله فورد السكر العرفي اعم وهو الجوارح ومتعلقة
 اخص وهو العبادة ومورد الحمد العرفي اعم ومتعلقة اخص لانه
 لا يكون الا في مقابلة نعمة ومورد الحمد اللغوي اخص وهو اللسان
 ومتعلقة اعم لانه النعمة وغيرها مطلقات اي اختياريا او لا
 مادل الخ اي من فعل او قول او اعتقاد على اختصاص اي

لعل الاولى
 ايداه
 باعتقاد

غير متعين
 لاحتمال
 تعليل باق

لعل مراده بالاعية كثرة الاجزاء او لا
 فالمناسخ خاص بدلالة اعم وقوله
 ومتعلقه اخضر نظر للفظ والافعال متعلق
 والسبب هو الانعام الماخوذ من النعم
 كما فاده البصان في حقيقته على جميع احواله

قوله اي وجميع ذلك فكيف ان جميع عام والمفرد وهو عام خاص من جميع حاصل ان المفرد وهو عام موضوع الى كل صفة من صفات العقل وغيرهم على طرفي البدلية واما الجمع وهو صليح عالمون فهو موضوع الى ما وضع اليه المفرد غير انه على طريقة الشمول قائل وان

اي انصاف وليس المراد معناه الاصل وهو النفس ويجوز ان يكون اجماعا ويكون حقيقة شرعية ويكون اشتغالاً بمعنى وهل الاول انشا معنى خبر لفظا مع الاذعان اي الرضى والتسليم لما قاله وهذا التسليم احتشاد انصاف اليهود بما اتى عليه وهذا ضعيف والمعمدان الرضا المعلوم انتفاؤه عن اليهود والسنا عليه قد على معنى متعلق بقوله للمعمدين فلا فرد منه لغير اي لافرد من اليهود وغيره لغيره لانه اذا اخصص بالكمال فغير اولي واولي الثلاثة اخصص وعلاوة بانه كونه محوي للمعنى ببينة اي والمراد بالشيء يكون جميع الافراد والمراد بالبيضة اختصا من اخصص باسمه بان ذلك ان اختصا من اخصص لم يلزم اختصا من جميع الافراد اذ لو خرج فرد منها لغيره لنتبعه اخصص فلم يختص اخصص والفرض انه مختص باسمه معناه اي من جملة معناه والمراد معناه مع ما اخصص اليه اذ كل من تعلق بالشمع قبله العالمين هو اخصص الفاظ اربعة معناه ما مر وفاقوه اسم اجمع واسم اخصص اخصص واسم اخصص الافراد لان العالم عام اخصص اخصص واسم اخصص اخصص الى انه جميع عالم اي عام اخصص على القولين في المعنى وعلى ذلك هو جمع شاذ من جهة جمعه بالواو والمثرون او بالياء والمثرون لان معناه ليس علما ولا صفة وبحاج بان فيه معنى الوصفية لانه علامة على خالصة الى انه اصناف اختلف العقل وغيرهم اي والجمع كذلك وفاقوه اخصص دفع قوه ان المراد من المفرد نوع خاص اصناف العقل فقط اي والجمع كذلك وفيه ما تقدم وكان صاحب هذين القولين يكفى في اجمع بالساواة للمفرد في اليوم والخصوص وليس كذلك على الصحيح بل لابد من كون اجمع اعم من مفردة فيكون العالمين جميعا كونه شاذاً لم يشوف السوفاً في ذلك

وام هذا ضعيف اخر يؤخذ من الامم المدان على ولا اجواب وان عتراض اخر او حاصله ان قول مع الاذعان اي عدم التردد في المدلول فهو علامة اخرى لكون جملة انشائية اذ مدلول الانشا لا يقبل التردد بخلاف مدلول الخبر وليس تقصم الاشارة

قوله مع وفاقوه ان اجمع بيد على افراده دلالة على الواحد بالعطف واسم اجمع يد على واحد بالكلية على ما يقع في بيته وبين اخصص اجمع ما يقع في بيته وبين واحد بالثالثة وتارة واسم اجمع الاخرى ما يقع في بيته وبين من غير فيه كثرة او قلته

قوله هو اخصص الفاظ اربعة معناه ما مر وفاقوه اسم اجمع واسم اخصص اخصص واسم اخصص الافراد لان العالم عام اخصص اخصص واسم اخصص اخصص الى انه جميع عالم اي عام اخصص على القولين في المعنى وعلى ذلك هو جمع شاذ من جهة جمعه بالواو والمثرون او بالياء والمثرون لان معناه ليس علما ولا صفة وبحاج بان فيه معنى الوصفية لانه علامة على خالصة الى انه اصناف اختلف العقل وغيرهم اي والجمع كذلك وفاقوه اخصص دفع قوه ان المراد من المفرد نوع خاص اصناف العقل فقط اي والجمع كذلك وفيه ما تقدم وكان صاحب هذين القولين يكفى في اجمع بالساواة للمفرد في اليوم والخصوص وليس كذلك على الصحيح بل لابد من كون اجمع اعم من مفردة فيكون العالمين جميعا كونه شاذاً لم يشوف السوفاً في ذلك

قوله

قوله ان حديث البسطة فيه امرين يتناسب التفسير بالعل اي امرين في التام بيان لانه دم الاموال في المبدأ اي في البسطة واحدة بقوله فهو قطع والدم على الشيء يقتضي الشيء عنه فكانه قال لا تتركوا البسطة بها في الامور الشرعية وهذا بين واليه عن الشيء امر بصدقه فكانه قال اي وانها في امور كبر الشريعة هذا بيان ثم قرن اي عتب لان اقتربان لفظ بلفظه ذكر بعده لان جميعها معاً لا يمكن وسئل اي خبرية لفظ انشائية معنى اي اللهم صل لقوله علة لغزق كافي صمغ اي تعليل للتفسير بيدي خطبة اي قبلها وافراد الصلاة اي اعتراض على المعنى واجاب عنه بقوله ويحتمل مكروه اي عند المتأخرين اما عند المتقدمين فلا كراهة وكذا افراد الصلاة عن السلام في اول الامام الساطعي وكذا صاحب التفسير ابو اسحاق وكذا الامام مسلم ويخرج بذلك ان هذا وجه مرجوح والمعتمد انه لا يخرج به بل واجوب الراجح ان الصلاة لا يري الكراهة لكونه من التعمدين والصلاة من امة ظاهرة كلام الله ان الصلاة من قبيل المشتركة اللفظ وهو ما تقدم فيه المعنى والوضع والمعمدان هما المعنى واحد وهو اللطف كلف ما يضاف اليه لان الاصل عدم تبود الوضع واختلف في هذا ليس يرتبط بالثمن بل هو مشترك بالالبية الشريفة ما بالدين اضواء في قد امر بالصلاة والسلام والامر للرجوع فآراد الله بيان وقت الرجوع لها اي الصلاة والسلام وان فيه اقوالاً خمسة على اقوال اشار الى عدم اخصص فيما ذكره الله كل صلاة اي سوا كانت فرضاً او نفلاً لانها ركن من الصلاة وقوله كل صلاة تحتم قولان قبل لها محل معين وقيل لا في المفرد مع وهو قد ذهب الامام مالك وفي وسطه ليس مدحاً من الرازي على المعتمد بل من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عالم الاجسام

قوله فآراد الله بيان وقت الرجوع لها اي الصلاة والسلام وان فيه اقوالاً خمسة على اقوال اشار الى عدم اخصص فيما ذكره الله كل صلاة اي سوا كانت فرضاً او نفلاً لانها ركن من الصلاة وقوله كل صلاة تحتم قولان قبل لها محل معين وقيل لا في المفرد مع وهو قد ذهب الامام مالك وفي وسطه ليس مدحاً من الرازي على المعتمد بل من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عالم الاجسام

والا فهو مبني على ان قبل خلق الخلق جميعا بالهام متعلق بسبب
وقوله ما نه يكثر متعلق بالهام من تعلق السبب بالسبب والهام
جده انه يكثر جد الخلق له فالله الله ايضاً ان يبي باسم نيا بجد الخلق
له وهو محمد لموت ابيه قبلها اي بشهرين وذلك لان اياه تزوج امه
امنه فموت به منه فلما لم لها من الحمل شهران خرج في تجارة الى الشام الى
عمر ثم رجع فوب بالمدينة وهو مريض فاقام عند اخواله بني عمه من بني
النخار فموتوا بها وامه حامل به وكان عمر خمساً وعشرين سنة وقيل
ثمانية عشر سنة الفعل المضارع اي المكرر العيني والفعل جدد
محمد بالبناء للمفعول فيها وان لم يورثه قبل ان التوازي اية وقيل
للمحال وان رايدة ولا عكس وهذا القول هو الصحيح وقيل
ها مترادفان علي معنى واحد وهو معنى الرسول وقيل النبي اخص
لانه لا يكون الا من بني ادم والرسول اعم لانه قد يكون من الملائكة
وعلى انه في بعض النسخ قبلها خاتم النبيين وبعد الله لفظ الظاهر
في بعض النسخ وقيل امته اي امته الاجابة ولو عصاة ففعل اي
ورثه ورث مقتل واسمه شعبة هذا خلاف ما في السير لان الذي
ينها ان الذي اسمه شعبة هو عبد المطلب ابن هاشم لا المطلب الذي
هو اخو هاشم فخر بعد اي في كل من الامم واحدة فقط من
اجتمع اي بعد النبوة على المعتمد وفي قول لا شرط بل كل من اجتمع
يسمى صحابياً ولو ساعة غاية للرد على من يقول لا بد من طول الاجتماع
ولو لم يرو عنه غاية للرد على من يقول لا بد ان يروي عنه فهذا ان
قولان رد عليهما الله والقول الثالث قول الله لا يشترط طول ولا رواية
وهناك قول رابع وهو انه لا بد من الطول والرواية معا من اجتمع
سميت الامم واجن والملائكة على تفصيل في الملائكة فمن اجتمع به منهم

قوله والمعنى
اشارة الى ان
التقاول من جملة
المسلمين وانه قد
ما يقال فليقل
الشيءية بالفتاوى
في كونها بالها
واعترض كون
جده سماه بالها
بان الله اخبر
امه امته على
لسان الملك
بانه تسميه بذلك
امه لم يخرج
بذلك في قول
بمخرجي

مع قول ان الواو نحو لو في
فان مع التقرن الذي
ذكره الله بعد قوله
ما فوره في ان الواو للعطف
وجواب الشرط محذوف
والقيد بان امر يتلوه
او لم يورثه فهو في
ذلك يعني التقرن الذي
ذكره يقول فكل
سبحانه

في الارض

في الارض صحابي لانه اجتماع عرفي في حقهم وقيل ليس بصحابي لانه
ليس في عالم الدنيا واما عيسى فانه صحابي لانه اجتمع به في الارض
وهو متعارف بالنسبة له واما الخضر فليس صحابي وقيل ليس بصحابي
وله غير مبرز دخل فيه النيام فان كان هو النبي سمى بالجمع صحابياً
وافا كان هو المجمع او كانا نبيين فليس المجمع صحابياً وقيل صحابي
وصحبه اعم عطفت على النبيين الصحب والآل عموم وخصوص وجهي
بالنظر للمعنى الاول والمطل من عطفت العام على الخاص ان نظراً
لانفراد الصحب او من عطفت الخاص ان نظراً لانفراد الآل وان نظراً
لانفراد كل عن الآخر كان من عطفت المفاخر واما عطفت الصحب على الآل
بالنظر للمعنى الثاني والثالث فهو من عطفت الخاص على العام فقط وبها
العموم والخصوص المطلق وفي بعض النسخ انه هو خير مقدم واما
بعد سبداً من خروج قوله بعد ذلك ما فطفه خبر مبهمة احمد وفي اي وهي
ساقطة اي اي بعد ما تقدم في بيان لوجه بياها على الضم اي انها كانت
مضافة لما ذكره فذوق وروي منها فلهذا ثبت على الضم يوتي بها اي
ندبا او بناها وهو وبقوا وبقروها كذا وان كقول تعالى هذا وان
للمتقين او اعلم كقول النسابة اعلم ان الحكم يوتي بها لاسمعال السلام
يعني عند او هو على تقدير مضاف اي ارادة الانساق وليس المراد ان الا
مضافا بل مضافا الزمان والمكان ولا يجوز الا ببيان بها اي
مقطوعة عن الاضافة اما مضافة فيحصل لقول الاسود انما بعد
حمد الله في الخطب اي اعم من خطبة اجمعة او الكتب كما هنا
وعند البخاري لها ان لا ما بعد والعامل فيها اي لفظ بعد فيكون فيه
تخريد والعامل فيها اما والفعل وعلم هذه ان تكون من تعلق الشرط
وقيل العامه فيها ما قبله الفاء وهو انما يكون من تعلقات الجزا

قوله لا يخلو

وهو اول الان المعلق عليه يكون محققا فيكون الجواب محققا لان المعلق
على المحقق محقق بخلاف جعلها من تعلق الشرط يكون المعلق عليه
خاصا فان وجد الخاص وجد الجواب والا فلا وتقدر جعلها من تعلق
اجزا مما يمكن من سبيل بعد البسطة فاقول ان لا يخلو طامع طوف
على مختصرا قاله الخليل تعليل لنظر السؤال على المختصراي لانه يحفظ
واكتفى ببيان سبب المجدي لانه لا قدره على الفهم في علم الفقه من
اضافة العام للخاص او اضافة بيانته ثم اعلم ان الفقه وكذا كل علم
من العلوم يطالع على معاني ثلاثة القواعد والمملكة والادراك والظرفية
لا تصح على واحد منها الا ان يختار القواعد وتقدر مجازا بالاستعارة البتة
في الثابتات يقال شبه التعلق بين الدال والدلول بالتعلق بين الطرفين
والظرفية في جامع سدة التمكن واستقرا التعلق الثاني للمعلق الاول على سبيل
الاستعارة التصريحية الاصلية فسر التسمية للجزيات وهي تعلق خاص
بين الدال والدلول وتعلق خاص بين الطرفين والظرفية فاستمرنا في
من معناها الخاص لمعنى على على سبيل الاستعارة البتة فصار
التقدير ان العمل مختصرا دال على قواعد الفقه ويصح ان يقرر المجاز
بالاستعارة بالكناية بان يقال شبه الدال والدلول بالظرفية والظرفية
بجامع سدة التمكن وطوبى اسم المشبه به ورمزنا اليه بسبب من لوازمه
وهو في على سبيل الاستعارة بالكناية والبيات في تمثيل قونية الاستعارة
بالكناية كالالات بينهم منه ان الفقه يستغنى عن الات بمعرفة
الاحكام وبه قال المحقق وليس كذلك لان الكلام في الفقه الذي يسمى
فقه حقيقته وهو فقه المجتهد والمجتهد لا يحصل المعرفة الاحكام الا
بالالات فهي الات حقيقة الا ان يجاب بان المراد انها كالالات المحسة
التي يتوقف عليها المعنى فلا ياتي فيها الات معنوية ويتوقف عليها فقه

قوله بعد البسطة الاولى باخبره عن
فانقول وبعد ذلك ففقه فقه
نبي وهو ان يقيد انه لا يخلو وجود
مفقول عند وجود الفقه مع ان
الواقع انه لم يحصل منه الا في حيز
التعلق بوضوح انك لو قلت
ان اعطيتي درهما قول انك عام
فلا بد من قول انك عام ثانيا
عند وجود الاعطاء ويكون رفعه
في قول الفقه

وحيث ان
المملكة
الظرفية
وحيث ان
الادراك
في الظرفية

المجتهد

المجتهد فظاهر ان اي نقوات وقوله وتواترت اي تتابعت وقوله الدلائل
ان هي المعبر عنها بالالات والاخبار والاثار فكان المقام للاخبار واما اني بالقلم
لاجل وصفها بقوله الصريحة وقوله وتوافقت تفسير تطابقت هل
يستوي في استنباط انكاري معناه الفقه اي لا يستوي ولدي ذكر
ارائتي ولو بواسطه يدعوي بنفسه او يكون سببا في الدعا
العلم بحسبك تعليل لقوله خير بالاتفاق اي التعليل والاتفاق شبه
التعليل والاتفاق بصف المال بجامع ان في كل بدل سي ينفع الناس واستغير
اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الاصلية طلب
العلم اي مطلقا سواء كان واجبا عينيا وهو ما يتوقف عليه صحة العبادة
والمعاملة والمناكة وكفايا وهو ما زاد عن ذلك الى بلوغ درجة الفتوى
او من دوا وهو ما زاد عن هذين مجلس فقه اي تستفيد فيه علما
ثم اعلم ان تقييد المتقدم من افضلية العلم فهو مذموم خبر المبتدأ
وهو من اراده حدث الاخرة اي ثوابها والمراد بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
بالزريع بجامع ترتب كل علم على واستعار اسم المشبه به للمشبه على سبيل
الاستعارة الاصلية ثم صار الحدث حقيقة معرفة في تعليل الارض
بالمرات علما ينتفع به اي سانه ينتفع به وهو علم السرائع والالات
لا ينتفع بعلمه اي ولو لعدم عمله به كما صوبه الاستوي اي نقل
تصويبه عن اهل اللغة كما في قواعد اخر ترا منه لكونه لم يراع
مشهور معرفة احكام المحوادث اي ظن احكام لان مسائل الفقه
كلها ظنية واما المسائل القطعية فليست منه وانما تذكر فيه تبعا
فكون في الكلام مجازيا بان شبه ظن المجتهد القوي بالمعرفة واستغير
المعرفة للظن على سبيل الاستعارة الاصلية وبعد ذلك اضافة الظن
الى الاحكام تقتضي ظن جميع الاحكام مع ان الفقه كالا امام الثاني

وحيث ان
المملكة
الظرفية
وحيث ان
الادراك
في الظرفية

وكذا الاختصار والإيجاز وتكون الأضافة الغاية والنهاية لما بعدهما إضافة
 بياينة ويكون التقدير مختصرا قليل اللفاظ ما أمكن وهذا المعنى لم
 يجز السهل عليه ولكن على ذلك المعنى لم يتعرض فيه المعنى القافيشبه أن
 تكون زايدة ويمكن أن يقدر في المعنى المذكور بقدر يظهر فيه معنى لها باب
 يقال إن العمل مختصرا مظهر في جملة الكتب الموصوفة بكونها قليلة الألفاظ
 بأن يعد واحد منها والمعنى الثاني أن تكون الألفاظ الأربعة متغايرة
 والأضافة حقيقية وحج يقترن بمعنيين الأول أن معنى الغاية آخر مراتب
 والاختصار معناه الحذف من عرض الكلام فيدخل معنى المتن إلى قولنا
 مختصرا كإني في آخر مراتب حذف العرض من الكلام فورد عليه سؤال وهو
 أنه ليس في آخر مراتب بل هناك ما هو أقل منه كاختصار النور في هذا المتن
 مثلا فاجاب السمع عنه بقوله بالنسبة إلى أطول منه وما فوقه فلا ينافي
 لما ذكر واعتراض المحقق على جواب السمع بأنه لا حاجة إليه لأن كلام المتن مجهول
 على المبالغة فلا ينافي أن هناك ما هو أقل فلا يرد السؤال والمعنى
 الثاني أن الغاية معناها ترتب الأثر على ذلك السمع والاختصار
 معناه المتقدم فيدخل معنى المتن إلى قولنا مختصرا كإني في ترتب
 الأثر على الاختصار وهذا المعنى غير ظاهر فتفسير الغاية بما
 ذكر صحيح بالنسبة لما ذكره من المسلمين ولا يظهر عليه كلام المتن إلا أن
 يصح ذلك بأن يجعل الغاية معنى السامع ويظهر لها عامل متعلق بمختصر
 يناسبها والتقدير مختصرا موصوفا بالآثار المترتبة على الاختصار ويراد
 بذلك الأثر قرب درسه وسهولة حفظه فكانه قال مختصرا موصوفا بآثار
 درسه وسهولة حفظه فاعتراض بأن هذا المعنى سيأتي في المتن وجاب
 بأن الخطب محل اطلاق ترتب الآثار من أضافة الصفة للموصوف
 وفي نهاية أي أقسى وأبعد وأخر مراتب حذف طول الكلام

ونظم

الأولى في
 وكذلك ما بعده

أي كلامه الأول
 ليس المعروف
 أن يفسر بها
 الطلب

وظاهر كلامه أن وجهه أن العطف يقتضي التقدير لفظي الاختصار
 الأولي معين لأن تغير اللفظ لا شك فيه فالاختصار بيان لوح
 المقابلة حذف عرض الكلام أي تكرره مرة بعد أخرى والمراد
 الاقتران به سالما من التكرار من أول الأمر لا حذفه بعد وجوده وكذا
 يقال فيما بعد وقد علم أن هذه العبارة لا تتم إلا لو ذكر معنى النهاية
 السمع يقرب نعت خامس أي المبتدئ بالهز وتركة ورسم أي
 قرارة وتتم معناه من الغير أي بسبب اختصاره هذا لا يصلح سببا
 للقرب لأن الاختصار سبب في بعد الفهم وعسر وكان الأول حذفه لأن
 يجاب بأن الاختصار هذا المتن سبب للقرب على خلاف الغالب من
 الاختصار تنبيه الإطلاقات التنبيه على ذلك في مساحته لأن ضابطه
 عنوان البحث اللاحق تفصيلا بحيث يعلم من الكلام السابق إجمالاً
 والنتيجة وعدمه لم يتقدم ذكر أصلا فالجواب أن المراد بالتنبيه المعنى اللغوي
 أي الألفاظ فاجنبه معطوف على سألني وفيه إشارة إلى فورته الجواب
 على عادة الكرم أي مراد الأول سائلا مبتهلا للثواب أي من
 أصله أو استمراره وهو ظاهر الحديث فإن هذا من أفراد الحديث الثاني
 لقوله صلى الله عليه وسلم تعليل لقوله على تصنيف هذا المختصر كأنه
 قال وإنما طلبت الجزاء على التصنيف لقوله أي ملجأ بالهز وتركة
 لاجل تعدي به بالي والافقناه سائلا مبتهلا في الأمانة هذا حل زائد على
 معنى المتن لأن معناه ملجأ إلى الله أن يقدرني على الصواب الذي
 هو توفيقه مذهب السافني بحصول التوفيق الباطني مع أو السببية
 متعلقة بالأمانة الذي هو خلق القدر هذه معنى التوفيق في حد
 ذاته أما الذي في المتن فعناه مطلق القدر بأن يقدرني على آتائه
 وهذا أيضا زائد على معنى المتن لأن المتن لم يذكر الاتمام والابتداء فإنه

تعليل لقول طالبا وراغبنا زيادة عن تعليل المتن بقوله انه على ما يشاء
 انه بالكسر او بالفتح وعلى كل هو للتعليل واخبر عن ان بلالة
 اخبار قوله قدر لطيف خبره وذكر متعلق قدر قبله ومتعلق لطيف
 قبله وحذف متعلق خبره اكثرا وليس من باب التنازع لنا خبر
 العاملين اعني لطيف وخبر اي يريده فيه اسارة الى ان الالة
 والمشيئة معناها واحد وان العابد مخذون اي يساوه اي قادر
 اسارا الى ان فعل بمعنى فاعل ولا يصح بمعنى مفعول وكذا اكل اسم
 على هذا الوزن فتولم فعل يصح بمعنى فاعل وبمعنى مفعول في حق
 فاعل فقط وهو سبحانه وتعالى يقتضي ان لطيفا خبرا لستدا
 محذوف مع انه خبران ويجاب بانه حل معنى لاجل اعراب فقد
 دعي لتعليل للتفهم قبله ولو اخبر عن كلام بن علي الدقاق لكان
 اول لا تدعي ان كان خطا بالمرء فهو مجزوم بحذف الواو والنون
 للوقاية وان كان خطا بالجماعة بدل البيت قبله فكان حقه لا تدعي
 بثبوت الواو ويكون اجازم حذف نون الرفع فقط فواجه حذف
 الواو ارفق على هذا الاحتمال ويجاب بان الواو حذفت لضروية النظم
 والنون حذفت للجازم وهو من اسم التوفيق وهو المراد هنا
 وقوله بان تخلف تفسير للتوفيق وترك تفسير العصمة لان المتن
 لم يذكرها وهي بالظنما بثبوت التاوعده على الوجهين من كونه
 من قبل نداء الموصوف فينبون او من قبل وصف المنادى
 فترك تنوينه خبر متعلقه محذون اي بعباده وفي بعض النسخ
 وبالاجابة جدير واذ قد اوفى محل نصب مفعول مقدم تقول فنذكر
 من محاسن هذا الكتاب اي ضمنا لان المذكور محاسن المؤلف
 فقد من متعلم ان من زاوية في الابيات ومتعلم فاعل قبل
 والمعنى

اول ونحو
 الاعظمية
 من الاقضية
 عليه

والمعنى على التقى اي ما متعلم الاولي يقره قراه بكسر العاف وراواحدة
 اي ضيافته واكرامه وفي نسخة بدين فيكون بفتح القاف في اعلا
 علفين ليس المراد به معناه المشهور لانه خاص بالبنين فالمراد به اعمل
 الدرجات بالنسبة لاقرانه مع الذين المراد بالمعينة ان يكون قريبا
 منهم بحيث يتمكن من زيارتهم والموانسة بهم لا يكون معهم في مكان واحد
 ولما كانت الصلاة اجواب عن سوال حاصله ان المقصود من
 بعثة الرسل انتظام احوال العباد في المبدأ والمعاد ولا يتم ذلك الا بتام
 قواعم النطقية والشهوية والغضبية ولا يتم تلك القوى الالهيات
 الاحكام المتعلقة بها والاحكام المتعلقة بالقوة النطقية هي العبادات
 والاحكام المتعلقة بالقوة الشهوية ان كانت شهوة بطن فهي المعاملات
 وان كانت شهوة فرج فهي المناكحات والاحكام المتعلقة بالقوة الغضبية
 هي الجنائيات فلذلك انحصرت النعمة في العبادات والمعاملات والمناكحات
 والجنائيات وربيعها على هذا الترتيب وربيع العبادات على ترتيب
 حديث الصمعيحي فكان مقتضى ذلك ان يبدى المص بعد الخطبة
 بالعبادات كالصلاة فاجاب الشهابان الطهارة لما كانت من اعظم
 الشروط بها وهذا الجواب انما يفيد تقدم الطهارة واما تقدم
 المياه فوجهه انه وسيلة للطهارة والرسيلة مقدمة على المقصد فلذلك
 قدم المياه على الطهارة لان اول الطهارة الوضوء ومن اعظم الاول
 حذف من في زيادة لقوله ان لا ينفذ اعظمية الطهارة فلهذا وجه
 بعضهم اعظمتها بالوجوه الثلاثة التي في المحسني ويمكن اجواب عن
 الحديث بانه على تقدير مضان اي معظم مفتاح الصلاة على حد ارجح مرتبة
 فيفيد الاعظمية بد اجواب لما **كتاب الطهارة** ال فيها للمحسني
 فيشتمل الواحد والاكثر فدخلت الطهارات الاربعة وانما لم يجتمعها لانها

لم يتبع ضوا في هذه الحكمة للفرافير
 لعله تكون علما مستقلا ويجعلها
 من المعاملات حكما اذ مرجعها في
 التزكيات وهي شبيهة بالمعاملات
 سياقي انهم وسطوها لكونها نصف
 العلم واخر القضايا والشهادات
 والدعوى والبيانات لعظمها بالغا
 والمناسبات والجنائيات وختموا
 بالعتق رجاء ان يحقق الله رقايم
 من النار كما سياتي

والنهم والغسل والوضوء
 وازالة الجناسه

مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع واصافة كتاب ال الطهارة اما على معنى
 من واللام او في من طرفية الدال في المدلول بيان احكام يقتضي
 ان المتن ذكر احكامها التي هي الوجوب والندب مثلا مع انه لم يذكر شيئا
 من ذلك فكان الاول حذف احكام واصافة المتن على ظاهره وكلام المحقق
 فيه نظر ومنه اي من المعنى اللغوي بان المراد يستحق ان يقال له
 اشتقاق اكبر لانه لا يترط ان تكون كل الحروف الذي في واحد هما في الآخر
 من العلم اي من داله لان العلم اسم للمعاني والكتاب اسم للالفاظ
 ويعبر عنها بالباب اي في هذه الالفاظ الثلاثة مترادفة على معنى واحد
 فان جمع مقابل المحذوف تقدير هذا ان لم يجمع بان اريد تعريف
 اي واحد كان من الثلاثة دون الآخر فان جمع بين الثلاثة و اريد تعريف
 الثلاثة كانت متعارفة فيعرف كل واحد في بيان الساج في كالتعريف
 والمسكن ان اجتمعت افترقت وان افترقت اجتمعت من
 الكتاب لان الباب نوع من الكتاب والفصل صنف من الباب
 والفرع بمنزلة الجز من التصنيف هنا الاحتراز عما اذا صرح بالمبدأ
 او بالفعل واكتلوص عطف تفسير او عام على خاص يقال طهر
 بالماخذ الاول للمحبة والثاني للمعنوية فهو لف وتشر مرت واما
 في الشرع ان يعبر عن هذا المعنى بالشرعي وفي الكتاب بالاصطلاح للاشارة
 الى ان معنى الطهارة المذكور ما خوذ من الشرع ومعنى الكتاب المذكور
 مجر اصطلاح والنحو الواو يعني او فدخل تنزيح على قوله
 احسن اي انما كان احسن من التعريف الثاني لانه عام يشمل غسل
 الذميمة والمجسومة وغير بخلاف الثاني فانه لا يشمل ذلك ووجه
 احسن ايضا ان الاول تعريف بالوصف وهي حقيقة منه والثاني
 تعريفها باعتبار الفعل وهي فيه مجاز الذميمة الاولى الكافة فيمكنك

قوله على معنى من اي كتاب من
 دال الطهارة بخاتم من فضة
 وقوله واللام اي لام الاختصاص
 اي كتاب يختص بالطهارة لا
 يشترك في غيرها

فيه نظر
 لا يتصف
 بها تارة
 بعضها

كحبيبة والذميمة وكذا القول في اي دخول او اعتراضا فانه ازال
 المنع توجيه للدخول وقوله ولم يزل به حدث توجيه للاعتراض وتنقسم لو
 صرح بالطهارة لكان اولي ليفيد ان المقسم لتلك الطهارة اعم من ان يكون
 بالما او يكون طهارة معنوية ولفظ لفظ الطهارة يقتضي ان يرجع الضمير
 لطهارة الما وقيل هي فعل اذ دل من التعريفين خاص بفرض الطهارة
 فالاول تعريفها بما قاله الزركشي وهي ما ترتب عليها باحدة ولو من بعض
 الوجوه او بوجوب مجر فيشكل طهارة الفرض والنقل كالحسد اي
 التنزه منه واسماها اي الامور التي نشأت منها وتولد منها
 كتجديد الوضوء من اضافة الصفة للموصوف وقوله كافي ولو غ
 الكلب على تقدير اي كالتطهير من ولو غ الكلب يجوز ان كان معنى
 يصح ورد عليه عدم صحة الطهارة بالنجس والمستعمل والجواب
 انه يجوز اي بالنظر لذات المياه قبل عرض هذه الاوصاف لها وان
 كان يجوز معنى يحل ورد عليه حرمة التطهير بالمسبل والمقصود بالجواب
 ما تقدم التطهير يصح بقاؤه على معناه المصدر اي ان فسره يجوز ان يحل
 فان فسره يجوز بالصحة اريد بالتطهير المعنى الحاصل بالمصدر لانه الذي
 يتصف بالصحة دون المعنى المصدر تطلق اي اعم من الاصغر
 والاوسط والاكبر فيومر بالاعضا اي تتصف به والمراد بها اعضا
 الاصغر في الوضوء وجميع البدن في الاوسط والاكبر حيث لا مرض
 حسيية تقييد ينهي بها التطهير دوامه واستمراره على ذلك اي
 الاسباب بواسطة الامر الاعتباري او الامر الاعتباري من غير وسطية
 والمراد هنا احتراز عن نواقض الوضوء فان المراد الثاني وقوله
 والمراد الاول وكذا يصح ارادة الثالث وهو المنع لان كلاهما يرتفع
 بالما ارفعا عما كانا لكن بالنسبة للسلم واما دايام احدث فلا يرتفع الاول

في حقه بالمالان طهره ضعيف وانما يرتفع في حقه المنع رفعا خاصا وكذا
الطهارة بالتراب فان يرتفع بها المنع دون الامر الاعتباري لضعف
التراب بخلاف التيمم كوضوء دائم احدث فان حكمه حكم التيمم ولا فرق
بين الاصغر وتسميتها بذلك باعتبار ما يحرم بها فانه يحرم بالاصغر
ثلاثة وبالاوسط خمسة وبالاكبر ثمانية وبعضهم جعل القسمة ثمانية
اصغر وغيره كقول صبي الكافي استقصائية والكافي فيما بعدها
تمثيلية وانما نقين لما هذا لا يتقدم له ذكر فكان الاول ان يقول
ولا يصح التطهير بغير الماء ويقول بعدها وانما نقين الماء
تبيينه ان كان الاول المناسب ذكره بعد كلام المتن لانه متعلق
به وامامنا ذكر السن من قوله واحديث كذا وكذا انهم كلامه ذكر الاستطراد
دعاه الى ذلك ذكر احديث واحديث عند قوله اي لكل واحد منها من احديث
واحديث سبع الاول سبع لان المدود مذكورة قوله مياه توكيد لانه
معلوم من صدر كلامه والمراد سبع مياه اي مشهورة بحامة الوجود
ما السمان اضافة الحال للمحل او بيان ان اريد بالسما المطر
على حد قوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيته او المالح بالرفع صفة
لما وبالحج صفة لبحر يعني الماء اضافة ما اليه من اضافة الحال للمحل
ان اريد بالبحر المكان او بيان ان تلك انها من اضافة العام
للخاص لان البحر هو الماء الكثير ان اريد به الماء اعترض بعضهم
هو الفراء وغيره على الساقى وقيل على الزين العذب بالرفع
صفة لما لا بالبحر صفة لانه المكان لما سئل عنها وانما سئل عنها
لانهم كانوا يلقون فيها خرق الحيف والنفاس لان اياهم وانما
صح الاستدلال بفعل الصحابي لانه لم يعمل باجتهاده بل بتوقيف
وتعليم من النبي او الحيوانية اي طهارة والافهوهاد يسمى دور

الماء يسمى الزلال فانه تحقق انه حيوان كان ما في باطنه نجس لانه
في ما البلج الاضافة على معنى من اي الناسي والحاصل منها بعد
سلاهما لانها يؤولان الى العارة الى جوابين عن سوال واراد على المتن
حاصله لما ذكرتهما وجعلتهما قسمين مع انهما اخلان في ما السما وحاصل
الجواب الاول انه انما ذكرهما باعتبار ما عرض لهما من النجاسة وهو الجود
في الوافق اياهما السما السائل حتى نزل على الارض مجرد عن صفتهما ولكن
هذا يقتضي اتحادهما ويجاب بان الفرق كبر قطع البلج وصفه جيات
البرد وحاصل الجواب الثاني الذي قاله ابن الرفعة انه انما ذكرهما
باعتبار ما عرض لهما من الجود بعد نزولهما على الارض ويرد عليه انه
يقتضي اتحادهما ويجاب بان البلج يستمر على جوده والبرد ينقطع
بعد ذلك فلا يرد ان اي لا يرد عليه الاعتراض بذكرهما وكذا لا يرد
اي لا يرد عليه الاعتراض بعدم ذكره لانه ما حقيقة اي فهو داخل
في جنس الماء الذي رشح منه وان قال الرافعي غاية في قوله لانه ما
حقيقة ومحل الخلاف في التسمية اما التطهيرية فبما ترابا اتفاق
ولاما الزرع اي لا يرد عليه الاعتراض بعدم ذكره وجوابه قوله لانه
لا يخرج عن احد المياه وذلك الاحد هو ما السما وقول ان قلنا بظهورية
مقابلته انه نجس لانه نفس دابة اي ريقها فهو كالقيء ثم المياه التي
لما فرغ من تسميتها باعتبار محلها شرع يتكلم على تسميتها باعتبار صفاتها
وقوله المذكورة يقتضي ان تسميتها بوصفها المتقدم وهو جواز التطهير
بها فيقتضي ان الاربعة يجوز التطهير بها مع انها قسمان باعتبار
الطهارة وعدمها والمراد ان المياه بقطع النظر عن وصفها فيكون
في الكلام تجديده والمراد ان كل واحد من المياه المذكورة اربعة فالقسم
للمنفرد لا للجمع وقوله المذكورة اي في العدد على اربعة انما زائدة او

او يقال
ان وصفها
بذلك
باعتبار
الخاصة
في

بمعنى الى اي منقسمه الى ولو خذ فيها كان اولي يقع عليه اي تطلق عند
 اهل اللسان اي اللغة والعرف اي جملة الكرم اسم ما الاضافة بيانية
 بلا قيد اي لازم بل بان لم يكن له قيد اصلا اوله قيد صفة فهذا ان افراد
 المطلق باضافة متعلق بحذف صفة القيد بيان لانواعه الثلاثة
 اذا اردت ان علمت فيسئل الاعمى ولا يحتاج لتبيين القيد اي الى
 التصريح وان كان المعنى على ذكره ووجه ذلك انه عند ذكر لفظ لازم يكون
 الكلام صادقا بصورتين بان لم يكن قيد اصلا او كان ولكن كان غير
 لازم وهاتان الصورتان يصدق بهما الكلام عند عدم ذكر لفظ الزم
 وتقدم بيانه اما سموله الاولى منها فظاهر اما سموله الثانية مع ان
 له قيد او ان كان منفكا فعاد في توجيهه اسم لان ذا القيد المتعلق ينطلق
 اسم الماعلي بدونه القيد فظهر دخوله في تعريف المطلق عند عدم ذكر
 لفظ لازم كما هو داخل عند ذكره فلذلك قال ولا يحتاج لتبيين القيد بكونه
 لازما لما علمت ان ذكره وعدمه سواء في سمول الكلام للصورتين
 عنه اي عن خروجه من تعريف المطلق الايات المراد الايات
 للقيد بان لم يدخل عليه لفظ النفي ومتابله النفي ومعناه النفي للقيد
 اي بان دخل عليه حرف النفي وهو لا لازم اي باقتسامه الثلاثة
 في الخارج بما ذكر اي بقوله ما يقع عليه انما ذكر اي عن القيد
 اللازم بل يقال له ما يتغير في جواز التطهير وهذا باتفاق وانما
 الخلاف في كونه مطلعا او غير مطلق على ان متعلق بحذف اي ويحيى
 في اجواب على وجه اخر غير الاول فعليه لا يراد اي اجواب الثاني وهو
 الظاهر ويصح رجوعه للجوابين ولا يرد كان حقه التفريع لانه
 مفرع على اجواب الثاني فحاصل الاعتراضين ان التعريف غير
 جامع وغير مانع شرعا للرد على من قال ان الكراهة طيبة فقط
 والفرق

فيه انه لم
 يحذف القيد
 في الماكتسب
 بالامر
 بالاعتناء

والفرق بينها الثواب وعدمه فاذا ترك المكروه شرعا لغيره امتثال الشرع
 ثاب وبارك الكراهة الطبية لا ياب وما في المحش في نظر تنزيها اي كراهة
 تنزيه فحذف المضاف واقسم المضاف اليه مقامه فهو مفعول مطلق وفي
 ذلك رد على من قال ان الكراهة التحريم والفرق بينهما ان الكراهة التحريم
 بنهي جازم غير نص وكراهة التنزيه بنهي غير جازم والفرق بين كراهة
 التحريم والهام ان الهام بنهي جازم بنص لا يقبل التأويل بخلاف كراهة
 التحريم وهو الماكتسب المكروه في الماكتسب قيد ابل الماكتسبات اذا
 شئت بالسوط كذلك واقصاره على المسس لاجل المتدني فليس
 غرضه احصر لما روي الثاني لعل الثاني اطلع على ان غرضه بتوقيف
 من النبي وتنقله او ضابطا لنقل ان تفصيل منه زهومة تعلموا
 الماكتسب هذا شرط ابل هو اصل المسئلة في البدن كان الادري
 ان يتولد والرابع ان يستعمل في البدن ويشعر به الى شرط اخر
 وبخلاف السخن بالنار محترق المسس في المتن لان الشمس جديتها
 هو علة للتمتع فكان الاول ذكره عقب قوله لما روي الثاني وبعبارة
 بالواد فيكون علة ثانية واما المطبوخ مقابل المحذوف فتدبره
 ما تقدم اذ لم يطبخ وان طبخ به انما فان كان ما يما كره اي بسوط
 ثلاثة ان يكون ما يما والثاني ان يستعمله حال حراره والثالث ان
 يكون طبخ قبل برودة الماكتسب ويكره في الابوص هو وما
 بعد الفرض منه التميم في المتن عند ضبط الوقت اي فان
 كان الوقت واسعا كان استعماله مباحا وان ظن الضرر حرره فقتريه
 احكام اربعة الكراهة وهي الاصل والرجوب في السم والحرمة والاباه
 ولا يكون منه وبأوهذه الاحكام تجري في بيعة الاقسام المكروهة الاية
 وما اليه الذي وصح فيه السم واضحه بسيد بن الاعظم اليهودي

وصورة الصورة النبي صلى الله عليه وسلم بشعر وفارسا على خيل من
شعر وصار كل ما قيل يصعد عقدة وضم لذلك مسطرا والحق الثلاثة
في البير فاخبر الله جبريل فاخبر النبي في النبي واخرج السجدة منها
ثم قد قيله وبينهم صلح الاير النافقة تسمى بذلك لان النافقة كانت تشرب
يوما وهم يسرون يوما لانه مستقذرا في ذلك شرب وقيل يحرم ومحل
كراهة شربه ما لم يكن بنية صادقة بان كان من شخص معتقد فيه
لاجل التبرك وثالثها انه وهو سبحانه مستعمل ومتغير وسيان ان
الرابع قسمان في حدث او جنس لكن الاول اي المستعمل في فرض
الطهارة عن حدث مستعمل دون فعل الطهارة اما المستعمل في النجاسة
فمستعمل مطلقا سواء كان في فرضها او نقلها وهو الموضوع عنها كاسيات
فما ذكرنا في صورة وضوءه بلائيه لان الرابطة على الموت ولا
ان لا اعتقاد الساقني هنا بخلاف الاقندا وقوله لان الرابطة وهي
نية الاقندا فلا يان بها الثاني ولا تقدم عليها الا اذا علم ان صلاة
الحسن صحيحة بخلاف ما اذا كانت باطلة في اعتقاد الساقني لكون الحسن
مبنى فوجه او اني يخالف عند الساقني بطلان الصلاة او علم منه الساقني
انه ترك نية الوضوء في فعل الطهارة اي عن الحدث فقط دون غسل
نجاسة النفس وما غسل كافر اي وتيمم بعد الاسلام على ضابط
المستعمل اي على مفهوم ضابط المستعمل غسل به الوجه وكذا بقية الاعضا
فانها لا ترتفع ممنوع في الاول من الثلاثة بل يرفع مسلم في الآخرين
مع انها لم تستعمل في فرض مسلم في الاول ممنوع في الآخرين لان
غسل الخ علة لمنع عدم الرفع وهو رفع الحدث اي عن الوجه وبقيت الاعضا
الوضوء فالثاني هي مرتبطة بقول المتن وهو الما المستعمل اسرارها
الي ضابط المستعمل وهو ان ينفصل عن المصنوع الذي طهر فان لم
ينفصل

اي لانه له
ان يرفع الحدث
الطاري

اي دخول
وعلى المنظر
خروجه

ينفصل فلا يكون مستعملا ولما حصل ان شرط المستعمل اربعة الاول ان
يكون قليلا والثاني ان يستعمل في فرض والثالث ان ينفصل والرابع
عدم نية الاعتراض مادام متروكا على المصنوع المراد ما يستعمل عضو
اجنب وعضو المحدث وفي اجنب لا وفي في المصنوع الواحد المستعمل
واما المحدث فيحل جريان ذلك فيه اذا كان المصنوع منفصلا كالكفن الواحد
اما اذا كان متصفا كان عرفا بكنية بعد غسل الوجه وقصد رفع حدثها
ارتفع حدثها وصار الما الذي فيها مستعملا فليس له ان ينفصل بنية واحدة
من البدن اذا علمت ذلك فقوله المحسني ان ذلك مفروض في الحدث
بكونه دفعه الاصغر وفي المصنوع المنفرد فيه نظرا للمضرة المارة بها مطلقا
اجابة والفرض حتى لو كان على سبط نهركان احكم كذلك وله الغسل بما
في كنهه بعد رفع حدثه ولو امكن اخذ الما من غير مشقة فلو نوي جنب اخر
وملكه الحدث حدثا اصغروا هذا الفرع من افراد الفائدة المذكورة ولم
نوي جنبان اي ومثلها المحدثان وهذا الفرع ليس من القابلية وانما
ذكره تيمما للاقسام او موتيا ولو قبل ان هذا من افراد القابلية
ولو كان اخر راجع للاولي والثالثة انما يظهر ان اي جميع بدنها بالظن
لرجوعه للاولي ومالا في الما من بدنها بالظن لرجوعه للمثالثة والمادام
متروكا ان هذا ما تقدم بعينه اعاده توطئة لما بعد ان لم يتغير راجع
لما الجنس ويصح رجوعه لما قبله من اجنب والمحدث بان كان على بدن كل
من اجنب والمحدث شي طاهر كزعفران وما ورد ومنه مثلا فان جرى
الماء هذا محترز قوله مادام متروكا ان وان لم يكن ماله في الما
ومال ما اذا كان من اعضا الوضوء كان جري الما من وجهه الي يد
مع الاتصال فهاتان الصورتان وان كان الما متصلا حسا فهو منفصل
حكما فله ذلك كان مستعملا واما جري الما من عضو اجنب الي عضو الاخر

لا ياتي في الحديث شذوذا اصغر باطلا فاذ
لا تصح النية فيه لا عند مما ستر الما
لوجه كذا قيل وفيه ان الاستحضا
وهذا الفرع ليس في اقوالهم
ككونه يشترط في عدم صيرورة الما
مستعملا ان يكون في حق المستعمل
الواحد وذلك كونه اقصر على
طهر اوله كذا ان لها رفع غيره اذا
طرا بعد الانفصال المخرج ذلك
بما في مسيلة الاثناس من عدم رفع
حدث باقية ما قاله بعضهم

ولخبر مسلم دليل للثاني وهو قول امر لا وقوله ومعلوم هو محل الدليل وقوله
قلولا انها تنجس ففهم للدليل فهو جنس جواب لو بنا على انها لا تنجس
واما على انها للثانية في المتن يكون اعاد قوله فهو جنس مع انه هو الذي
في المتن لاجل ربط الدليل به بالايجاع اي من الائمة وقوله لخبر
القلتين هو قوله اذا بلغ الماء وقوله وخبر الترمذي معطوف على
قوله لخبر القلتين لا على قوله بالايجاع وقوله كما خصصه الخبر راجع
لخبر الترمذي اي ان خبر الترمذي مخصص بامرين بالايجاع وهو
خبر القلتين وانما جعلنا التخصيص بالمفهوم لان خبر القلتين الا في
فرد من افراد خبر الترمذي وقد ذكر حكم خبر الترمذي وهو انه لا ينس
والعادة عند الأصوليين اذا ذكر فرد من افراد العام بحكم العام
لا يخص العام وايضا التخصيص يكون بالمخالف في الحكم
وليس كذلك هنا لان منطوق الحديث الات موافق لمنطوق
حديث الترمذي في الحكم وهو ان كلا لا ينس بخلاف المفهوم فان حكمه
التنجيس ومنطوق حديث الترمذي حكمه عدم التنجيس فلهذا
جا التخصيص فانه حكم بنجاسته هذا علم مما سبق لانه هو الذي
في المتن وفارقا كثيرا لما قال بعضهم هذا زيادة فايده من
السم لان حكم المايع لم يتقدم له ذكر الا ان يقال انه تقدم بالمفهوم من قوله
ورابعها ما جنس حيث فصل في الما فبما ان غير الما لا تفصل فيه
فلهذا احتاج للفرق بينهما ان الما فرض من الاول التعميم وقوله
قلتان بان نقول ولو احتمل الا والعرض من الثاني التقييد للثان
بان نقول فتغير اي كلف لا يجب التباعد عنها كان الاول تاخير
عن قوله طاهر الا في لانه معزى عنه بما اي ولو مستحولا او متنجسا
وزاد بعضهم او نجسا كقول فان زال تغير بمسك اي في نجاسته انها

رج

بجوابه

رج اي وصورة المسئلة ان التغير القديم زال وطعم المسك ظهر فلا يحكم
بالطهارة فان زال امعا او كان التغير الثاني فمخالفات كان الاول رجحا
والثاني طهما اولونا او بالعكس وزال القديم وظهر الجديد فاننا نحكم
بالطهارة وكذا يقال في الباقي ويستثنى حاصلة تسع صور بعضها
خاص بالماء والمايع وبعضها عام فيهما وفي غيرها وهذا الاستثنى راجع
للقسم الاول لا للثاني لان الثاني المبني فيه بالتغير والاستثنا
مشروط بعدم التغير فهو خاص بالقسم الاول لادم لها سائل اي
خلقة بان لم يكن لها دم او لها دم ولكن لا يسيل ان لا يطرحها طارح
اي بمنزلة اختيار واردة ولو صبيا وبهيمة ولم تغير فان غير
فجنس وان زال التغير بعد ذلك فليفسد امرار سادى لمقابلته
الادبالد واو قوله كله لدفع توهم الاكتساب نفس البعض وقوله فان في احد
حنايه فظاهر انه لا يفسد الا اذا كانت موجودة ويحتمل ان يقال
بالنفس ولو عد ما او احدهما لو نظر الوجود الدوا في اصلها
زاد ابوداود وهي من لفظ النبي رادها ابوداود على البخاري وقوله وقد
يفضي من كلام السمع لبيان وجه الدلالة استثنى اي جزا الاجوبا
ويستثنى ايضا وهذا الاستثناء عام في الماء والمايع وفي غيرها وقوله
لا يشاهد اي لا يشاهد البصر المعتدل من غير اعانة تنس خروج بذلك
ما لوراه قوي البصر وراه معتدل البصر باعانة تنس زادت له في بانه
ولو كان في ظل لم يراه يضرب في الصورتين وقوله لا يشاهد اي بعد فرضه
مخالفا للون ما وقع عليه فان وقع على ابيض فرض هو اسود او احمر
وبالعكس فان قيل اذ افرض كذلك شوهده وعلم فلم يوجد جنس
لا يدرى بالعضو اجيب بانه فرض مخالفا وبعد الفرض لم يشاهد لقلته
فيبقى عنه ولكن يرد انه اذا لم يشاهد فكيف علم وفرض مخالفا وصوره



بما على رجل الذباب فانه قليل جدا فاذا حام الذباب عليك علمنا ان هنالك
 نجسا على رجله فينفض من مخالفا للون ما وقع عليه فان قدض وشوهد
 لم ينع عنه والاعنى عنه نجس لا يدركه اي بالشرطين المتقدمين في البينة
 لكن بينهما نوع مخالفة وهوان الطارح هنا يستلزم ان يكون مكلفا
 ولا يضطر طرح الصبي والبهيمة وهناك المراد بالطارح الذي له
 تميز واردة ولو صبيا او بهيمة مثله بالنصب خبر يكون
 من شعر نجس بتكوين شعر ونجس اي يعنى عنه في المايع وغيره ومحل
 التقييد في حق من لا يتقبل به اما هو فينقض عنه قليلا او كثيرا
 وعن قليل دخان يترك تنوين دخان ومحل المنوان لا يكون بفعله
 وان لا يكون من مغلظ والا فلا يعنى وهذا عند ابن حجر وظاهر
 كلامه من المعنوي مطلقا اذا وقع في الماء المائس فيه وعن الدم
 الباقي اي ما لم يختلط باجنبي فينقض عنه ولو غير الماء للضرورة وقيل
 بشرط عدم التعذر على الاصل في المنوات اما اذا اختلط فلا يعنى عنه
 وقيل يعنى عنه في هذه الحالة ايضا والقلبان انهما يربط بقوله
 وهو دون القلتين ان كان سائلا قال وما قدرها فاجاب بذلك
 فالالف واللام للمعد البغدادي وهو اصغر من المصري بقليل
 لم ينجسه اي ما لم يتغير وهي بفتح الراء الحكاية او برفع وعلى كل هو
 مبتدأ وقيل هي بالبحر في اقليم باقص اليمن ثم روي اي التيهن
 وقوله عن ابن جريح وقوله انه قال اي ابن جريح في الاصح راجع لقوله
 خمسة ولتقربا وتعاله في الاول قولان قيل الف وقيل سماء ومقابل
 في الثاني قوله واحد وهو التحديد ثم تضع اي بالفعل وهذا
 اولي قال بعضهم لا اولوية لانهم اخبروا فوجبه والنقص الذي اكتر

من رطلين يظهر بنقصه تفاوت والذي هو طلاق او اقل لا يظهر بنقصه
 تفاوت فتجمع القولان المعنى واحد واما الجاري كراة هذا من جملة كرج
 المتن والقيس بالما فيه نظرا لان المايع الجاري كالراكة منه ايضا نجس
 بجميع ملاقات النجاسة الا ان بين الماء والمايع تغير جميعه لا اجزية فقط
 وقوله منخفض اي قريب من الاستواء اما اذا كان في علو ونزل الى اسفل
 فلا نجس الا ما اتصل بالنجاسة في كل من الماء والمايع الجاريين
 بالجمية بكسر الجيم والدفع بالضم تحميها او تقدير ارجع ان للتميز والاول
 عند طريان البيع والثاني عند سكونه حكاه ومعنى الانفصال حكاهما
 لا تقوى بما قبلها ولا بما بعدها بان يسما اي محلها من الهراي باب
 يمتحن ويختبر ويقرر بكسر طوله وعرضه وعمقه فيكون قوله ثم يؤخذ
 قسمة هي اجزية او تفصيل وتوضيح لقوله بان يسما وقوله بعد ذلك
 فسمج القلتين بان تصوب اليه ثمرة وتنتج ما قبله وقوله ذرع وربع طول
 اي مثلا اما اذا كان في مقابل المحذوف تقدير العيون بالجمية نفسها
 ما لم يكن امامه ان كان امامه ارتفاع فحكمه كالراكة **فصل**
 وجه ذكر عقب المياه انه من جملة المظهرات وان كانت طهارته من
 قبيل الاستحالة وهي النقل من طبع اللحم الى طبع الياب وذكر الاولين
 لانها طرف للياه في بيان ما يطهر اي وما لا يطهر في كلامه اكتفا فيكون
 الفصل معتودا لامور اربعة وهذا على نسخة اسقاط فصل عند قوله
 ولا يجوز انما واما على نسخة الفصل يكون معتودا لامورين وهما
 الاولان وجلوذا في جرح القرن والظفر والعظم فلا يطهر وانما يثبت
 واما الشعر فيساق حكمه اي ما اهاب اليه استغناء في او شرطية
 وما زائدة واهاب بالجر باضافة اي او بالرفع بدل من اي رواه مسلم
 فيه نظرا لانها راية الترمذي ونظروا به مسلم اذا دبرغ الاهاب الى الان يقال

لا حاجة لهذا الا في قوله وما يمتنع
 يشتر ذلك اذا المعنى وما يمتنع طهارة
 واستعماله

رواه مسلم اي بالمعنى في غير سور المهيمة بسور الكهنة وفي رواية اخرى كان الاول
وفي حديث اخر لان الواقعة مختلفة وذكر الحديث الثاني بعد الاول لا فائدة له
لان الاول عام نهى في المعصود وهو الطهارة والثاني خاص ونهى
فيه دلالة على الطهارة الا ان يقال ذكره لتلايتهم خروج هذا الفرد
اخص من العام نزع فضولته اي قلعها وازالتها والفضول جمع
كفولس جمع فليس ولا يجوز اكله اي بعد الدخ باتفاق ان كان من غير
ما كول وعلى الاصح ان كان من مأكول واما قبل الدخ فلا يحل باتفاق
وهذا اكله في جلد الميتة اما جلد المفكاة فيجوز قبل الدخ لانه من جنس
اللحم ويجوز بعد الدخ ان لم يضر وعظم الميتة اي بقينا قد دخل
في الميتة ما لا يؤكل اذا ذبح وذبحه حرام ولو لاخذ جلد او اراحتة من
طول الحياة الا ما نص الشرع على جوارقته او نذبه وقوله ما يؤكل فيجوز
لعنراكله حرام بان ذبحه لاجل جلد او للصيد بلحمة ولا يكون بذلك
ميتة على المعتد ولكن المنفصل من الحي الحي محرر لا اضافة للميتة
الاسم في هذا الشرحان الاول الا الاذي وفيها مسامحة لانه استثنى
من العظم والشرحلة الاذي وان كان صحيحا في المعنى والثانية
الاسم الاذي وفيها مسامحة لانه اخرج الكفر فقط وسكت عن بقية
الاجزاء فقتضاه انها بخسة مع انها طاهرة وهذا بالنظر لكلام المتن
في حد ذاته وان جمل الاسم مضافا لما كول الذي قد مر مع انها كانت
متعلقة بلفظ اذي فكان الاول للتم ان يبقها داخل على الاذي
ثم يذكر حكم شعر المأكول بعبارة مستقلة بان يقول ومثل شعر الاذي
شعر المأكول في الاسماء او صوف في ولو احتمل انما سياتي وخروج بالشعر
القرن والظفر والسن فان كان بعد التذكية فذلك وان كان بعد الموت
ثم اعلم ان من هذا الى اخر الفصل كلام في غير محله ذكره بجملة
للفائدة

قول لا فائدة له قد يقال فائدة
التقوية **قوله** وليس فيه دلالة على
الطهارة قد يقال ان الانتفاع
القائم لا مع الطهارة **قوله** الا ان
يقال ان فيه نظرا تدبر

قوله ان لفظ شعر الذي بعده
الاسم كلام المتن وهو كذا
في بعض النسخ كتابتها بالماء
الاسود

قوله فان كان بعد التذكية
ان يقول بدل هذا التفصيل فانها
ان اخذت في حال الحياة فنجسة
الشعر والا فالشعر موافق لما في التفصيل
الذي ذكره تامل

للفائدة لانه سياتي في باب النجاسة وتركيب اللحم غير حسن لانه ذكر قسرين
وفصل بينهما ذكر النجاسة وفصل فيه فلو قال ثم اعلم ان الاعيان بها
وحوان وفضلات فاجزاء كل طاهر الا اذا كانا احسن وانما يحصل
الانتفاع اي بالنظر للأكولات اذ لو لم تكن طاهرة لم يحصل الانتفاع اصلا
وقوله او بكل بالنظر للملبوس والمفروض اذ لو لم يكونا طاهرين لم يحصل
الانتفاع لجهة لبس وفرش الجنس وان حصل الانتفاع من جهة اخرى
كل مسكوك قد خرج عن طاهر وقوله ما يح قيد جرح اجماعه كالميتة
والبيع وهذا بناء على انها مسكران وقيل محذرات فلم يدخلها فلا حاجة للاج
لاخراجها اذا وقع بفتح اللام وكسر هاء من باب وركا وسبع ووقع
ان يفعله في تاويل مصدر خبر ظهور طهارة اجبت الاضافة على
معنى اللام يلحق اي يخرج لسانه من شدة الحر والتعب لانه
اسو حالا اي لانه لا يحل اقتناؤه مع تاتي الانتفاع به ولو معلما وانما
استدل بالقياس ولم يستدل بقوله تعالى او لم خنزير فانه رجس اي
لانه ليس نصا لاحتمال عود الضمير على اللحم ولذلك قال بعضهم ليس
لنا دليل واضع على نجسائه واما الزيادة في حاصله ان فيه قولين
ويشبهني على الاول انه لا فرق بين ان يؤخذ في حال الحياة او بعد الموت
او بعد التذكية ومحل طهارته على الثاني ان اخذ منه حال حياته
والا فهو نجس وفارته طاهرة اي ان اخذت حال الحياة ولو بفعل
فاعمل وتكون كالرئيس او بعد التذكية ولو احتمل ان كانت من
ميتة فنجسة ومسكها ان لم يتهدى للموقع والافطاهر والاصح طهارة
ميتي غير الكلب اذ وكذا بيوضها ايض وتقابل هذا القول بقول
بنجاسة كل الميت ومحل اختلاف في غير ميتة صلى الله عليه وسلم وغير
المن الذي خلق منه واما ما هو طاهر بان اتفاق قال تعالى لبناء

للفائدة

قوله علم ان المسئلة في العلم ان قول الله مصبوغ بمسحور راد به ما كان كالنجس بان يكون نجس بنجاسة منبثقة فيه مطلقا او غير منبثقة وهو رطب فيكون مثله النجس مطلقا في صورته نجس بطهر فيها المصبوغ ان انفصل الصبغ فان لم ينفصل لم يطهر لانه عين نجاسة وقد بقيت في المحل فلا بد من انفصاله بالفسر او قليله واما المتنجس بنجاسة غير منبثقة وهو جاف فلا يشترط انفصاله بل يكفي ان ينفصل عن الماء وقوله ولم يزد المصبوغ وزنا في هذا القيد انما يرد به نجاسة لا حاجة اليه بعد قيد ان انفصل لانه عين الزيادة لم ينفصل الا ان ينفصل بالانفصال الظاهر مع عدم رطابته في القيد معناه انه لا بد من تحقق الانفصال البطاني والاول معناه لا بد من الانفصال الظاهري ولعلمهم هذا قالوا لا حاجة اليه وان كان تعليمهم لا ينهض ولا يطابق ذلك فاعرفتم هذا كله اذا كان للصبغ جرم كانه اما اذا كان مجرد متغير فلا يثبات في هذا فقوله وهذا التفصيل كله اذا صبغ تمويهات لا يظفر بها قول الحق لا حاجة اليه فينا لانه اذا كان الصبغ في الظاهر لان كلام الله في جرم كانه من تامله كان عبارة قال لا يظهر ايضا لذلك تامل قاله بقصده

وجه دلالة على الطهارة ان الله تعالى في مقام الامتنان ولا يحصل الامتنان الا بالاطاهر من الدم الاول من المني ولا يجوز اكل العقل والمضغة ولو من مذكي ولو كانا طاهرين وانما يجوز اكل هذا المذكاة بنفسها اي بلا مصاحبة عين وقوله بطرح اي بمصاحبة عين فالطرح ليس قيدا بتراب اي ولو حكا فيدخل الطين في حجب بفتح الحاء وكسرها وهو مقدم الثوب ولم يفسله اي لم يبالغ في غسله حتى يجري الماء فالفرق بين الصبغ والفضل ان الثاني فيه جري الماء بالاول لا جري فيه بل فيه غمر الحمل فقط بالماء ان كانت النجاسة حكيمة لم يمتص ان هذا التقسيم خاص بالمتوسطة ولا يجري في غيرها وليس كذلك بحسب رواله انما لم يزل بعد الاستعانة عليه بما يزيل من صابون واسنان بقول اهل الخبرة ثلاث مرات وضابطة التقدير ان لا يزول الا بالقطع وبعد العسر في اللون اذ المرح يحكم بطهارة المحل واذا سهل بعد ذلك لا يجب ازالته وبعد التعذر حكم بانه نجس معصومه فيصلى معه ولا يتنجس ما احياه مع الرطوبة واذا سهل بعد ذلك وجبت ازالته ولا يعيد ما صلا به قبل ذلك فان بقي اي اللون والريح اي في محل واحد من نجاسة واحدة فزوع اي ثمانية يطهر بالفضل اذ اعلم ان المسئلة لها اربعة احوال الاول ان يكون الصبغ نجس العين كالدّم الثانية ان يكون متنجسا والنجاسة منبثقة مستهلكة فيه الثالثة ان يكون متنجسا بنجاسة غير منبثقة كفارة وقعت فيه ميتة وزعت واريد تطهير قبل جفائه فهذه الثلاثة لا بد في طهارة المصبوغ جهات من فصل الصبغ منها وعدم زيادة المصبوغ الى اخرها فحاله النجاسة والرابعة ان تكون نجاسة غير منبثقة واريد تطهير المصبوغ بعد جفائه

قوله تطهيره قبل جفائه انما اشترط في هذا الانفصال لان الصبغ ما يبع وهو يتغير نظيره فلا بد في انفصاله من شئ

جفائه فهذه يكتفي فيها بغيره بالماء وان لم ينفصل الصبغ ولو بقي اللون وهذه لا تناسب كلام الشارع وكلامه لم يحمل نزل على هذا التفصيل بان يقال بمتنجس اي بنجس العين فراد به كمتنجس النجس او يقال بمتنجس بنجاسة منبثقة مستهلكة فيه او يقال بمتنجس بنجاسة غير منبثقة واريد تطهير المصبوغ قبل جفائه فلا بد من هذا وقوله ولم يزد لا حاجة اليه لانه لا يثبات الزيادة كما قالوه ان الصبغ ياكل من المصبوغ ويصح حتى يحجب جفائه فلا يثبات الزيادة وهذا التفصيل كله اذا صبغ تمويهات وهو محذوف اللون اما اذا صبغ بجرم بان الصبغ بجرم على ذات الثوب فهذا لا بد من زوال عين الصبغ مطلقا من غير تفصيل اما اذا وضع على نفس البول فلا يحمل ذلك اذا اجتمعت الفضالة والنجاسة في محل كان كان الثوب في قبعة مثلا اما اذا مسكت الثوب بيدك وصبت الماء على النجاسة والثوب رطب وصارت الفضالة تنزل على الارض مثلا فلا يضر متى زالت او صاف النجاسة لم يطهر لكن يعفى عنه في بنا المساجد ونحوها حتى في الكعبة وفي قرص المساجد ومحور المشي عليه مع الرطوبة ومماسه مع الرطوبة ومثله في المنوالاواني المملوءة من ذلك الطين فيعفى عنها في الماء والماء ولا يتنجس ما احياه مع الرطوبة ومثله في المنوالاواني المملوءة بالافحة النجسة فيعفى عنه في الاكل ولا يجب غسل النجاسة ولا السباب اذا احياه وقت الاكل اذا نفع اما اذا صار جبرا صلبا فلا يطهر الا طاهره كالعين اي الجاهد وهو الذي اذا اخذ منه قطعة لا يتراد ولا يمتلا محلها عن قرب فاذا اريد تطهيره يكتفي بغيره بالماء ويحكيه حتى يصلح الماء الى جميع اجزائه اما المايح فلا وهو الذي اذا اخذ منه قطعة تزداد محلها عن قرب كفي غسلها ولا يحتاج

اي ولو كان جرم لانه الفرض كافي فيه ما بالها مشعر

لم يرضه نجاسة او قيدا تقدم بالها مشعر

ما اذا كانت النجاسة حكيمة لا يظفر بها كان الماء واردا

وحتى يصلح الماء الى جميع اجزائه اما المايح فلا وهو الذي اذا اخذ منه قطعة تزداد محلها عن قرب كفي غسلها ولا يحتاج

في بيان الكلام في تطهير الارض فنقول محذوف اذا لم يجتمع النجاسة والماء اما اذا لم يجتمع كان الماء منقذ لا يضر اذا زالت الا اذا كان طاهرا او قل الحكم فتناسله

الى ادخال السكنى النار واحماهما ثم تسقى ما طاهر او كذا يقال في اللحم
ومثلها في النجاسة اذا نجست فانه يكفي غسل ظاهره ووصول الماء الى ما وصلت
اليه النجاسة سواء كان ذاهبا هينة او لا وبل لئلا يطاق المحيى وبعبارة
مروية لو نجس اللبن ثم جدد لم يطهر فان جدد ثم نجس طهر ببقعه في الماء
واطلق ولو عتب عصه اى سوا كان وقوع النجاسة بعد انجفاف
او قبله وعقب العصر هذه الغاية للرد على من قال انما اذا كان عقب
العصر قبل انجفاف نجس كله لان النجاسة تسري في جميع اجزائه ولا
فرق في ذلك بين النجاسة المائنة اما اذا كان وقوع النجاسة قبل العصر
والماسا فيه فينجس جميعه بالاولى من المسئلة المتقدمة لقول السرايين
هنا تعذر تطهير اى بذاته اصاله فلو عجن بالسمك النجس او اللبن
النجس وقيل جامد فيكفي في تطهيره عن الماء وسرايين المالكي
جميع اجزائه حتى يتشرب الماء ولا يسطرط طرح المائنة فليبالع اى
ولو كان صائما ولو سبقه الماح لم يضر ولا سرايين غير الماح اما المانجوز
بلغة لانه طهر الحمل ويصير مستملا وسرهما المستعمل جائز مع الكراهة
اكتالا للنجاسة اى او سرايين او يولد اكلها بمتناولا ولا يجوز قيل من
الصغار وقيل من الكبار ولهم من حرمة الاستعمال حرمة الاستحجار
على المنحل واخذ الاجرة ولا يضر على الكاسر استعمال اى سوا كان
على الوجه المألوف او لا كان قلب الا ناكل على اسفله وسوا كان النجس
في الاستعمال عايدا عليه كان يتجر بالبفرة واحتوى عليها او كان عايدا على
غيره كبتخيره كفن الميت او الميت نفسه وكصبيك على غيره ما ورد ولم يوجه
من المحصور عليه فعل فاحرمته على الصاب ومحل الحرمة اذا كان من
غير حيلة فان كان بحيلة بان نقل الطعام من الصحون ووضعته على ركب
او نقل الطيب مثلا الى الشمال ثم استعماله باليمين او طهر العلم بالسماكية

هذه القول كلها سهو
الصواب عدم الطهارة بعد
الوقوع في قيا سكرها اذا نجست
بالبول الطهارة ودهنه
زالت بالاختلاط بالذوق في
فجر

قول فان كان بحيلة
مع ان فيه نقل من الاثافي
سعد الله احوالهم
انه قصد التراجع من التوا
سما انما يبيد

وراء
المقعد
بعد
الوقوع

في النجاسة اذا نجست فانه يكفي غسل ظاهره ووصول الماء الى ما وصلت اليه النجاسة سواء كان ذاهبا هينة او لا وبل لئلا يطاق المحيى وبعبارة مروية لو نجس اللبن ثم جدد لم يطهر فان جدد ثم نجس طهر ببقعه في الماء واطلق ولو عتب عصه اى سوا كان وقوع النجاسة بعد انجفاف او قبله وعقب العصر هذه الغاية للرد على من قال انما اذا كان عقب العصر قبل انجفاف نجس كله لان النجاسة تسري في جميع اجزائه ولا فرق في ذلك بين النجاسة المائنة اما اذا كان وقوع النجاسة قبل العصر والماسا فيه فينجس جميعه بالاولى من المسئلة المتقدمة لقول السرايين هنا تعذر تطهير اى بذاته اصاله فلو عجن بالسمك النجس او اللبن النجس وقيل جامد فيكفي في تطهيره عن الماء وسرايين المالكي جميع اجزائه حتى يتشرب الماء ولا يسطرط طرح المائنة فليبالع اى ولو كان صائما ولو سبقه الماح لم يضر ولا سرايين غير الماح اما المانجوز بلغة لانه طهر الحمل ويصير مستملا وسرهما المستعمل جائز مع الكراهة اكتالا للنجاسة اى او سرايين او يولد اكلها بمتناولا ولا يجوز قيل من الصغار وقيل من الكبار ولهم من حرمة الاستعمال حرمة الاستحجار على المنحل واخذ الاجرة ولا يضر على الكاسر استعمال اى سوا كان على الوجه المألوف او لا كان قلب الا ناكل على اسفله وسوا كان النجس في الاستعمال عايدا عليه كان يتجر بالبفرة واحتوى عليها او كان عايدا على غيره كبتخيره كفن الميت او الميت نفسه وكصبيك على غيره ما ورد ولم يوجه من المحصور عليه فعل فاحرمته على الصاب ومحل الحرمة اذا كان من غير حيلة فان كان بحيلة بان نقل الطعام من الصحون ووضعته على ركب او نقل الطيب مثلا الى الشمال ثم استعماله باليمين او طهر العلم بالسماكية

وكتب باليمين ففي ذلك العمل الاستعمال المذكور لانه لم يباشراينة الذهب
والفضة لكنها حيلة معتدضة لانها لا تمنع حرمة الوضع الاول ولا
حرمة الاتخاذ لذلك ولا حرمة النقل بناء على حرمة او ان شمل الضمير
والكبير فدخل الخلال والميل والابرة والمكحلة والصدوق والكروسي الذي
يجلس عليه النساء ولا يدخل في الاينة الشراريب من ذهب او فضة ولا
العتاب ولا البابوچ منها لانه لا يسمى اينة بمسقط بضم الم والعين
على وزن برثن او بكسر الم وفتح العين على وزن منبر وكل اسم الا لا
بالكسر مكحلة ومفرفة ومزودة ومحتاج الامسقط ومكحلة ومسط
بالضم في الثلاثة ما ذكر اى الماكول والمشروب ومحل الخاضع
ثلاثة الاولى ومحل استعمال كل انا طاهر وهي تناسب قول السراج
ما عدا ذلك ونسخة ويجوز استعمال غيرها من الاواني وهذه
لتناسب ونسخة ويجوز اى محل استعمال كل انا طاهر هي تناسب
وخاتم ذكره فيه مسامحة لانه جاز من الفضة للرجل والمرأة
مطلما الا ان يحمل على ما اذا كان من حديد وطل بالذهب للرجل
ففيه التفصيل الذي في السراج فالعلة مركبة اتم وقد يجتمع الامر ان
ان كان كله من النحاس واستعمله ظاهر الناس وقد يوجد المصنوع
اذا كان من نقد وطل بنحاس قليل وقد توجد انجلا دون المصنوع
اذا كان من نحاس وطل بذهب كثير افضة كثير سقف البيت
المبيت ليس فيه او مثله المسجد والكعبة والحوائت ومثل السقف
سيار اجزا البيت وكذا يحرم رمويه كسوق الكعبة والمحل الشريف والتفج
عليها حرام وكذا الرينة التي تفصل في مصر لم يرد فيه اى نهى تحريم فلا
خافى انه مكروه لكن محل الكراهة في النسيب لذاته او كان من الطيب
المرفوع اما الميسر لصنعة كالزجاج مثلا او كان من الطيب الغير المرفوع

فواو قد يجتمع في اى وهذا
التركيب في فلوقال السراج
فالعلة احدى هذه الامور السلم
من ذلك

فلا يلزم وجعل الكراهة في غير خاتم الحقيق لانه في الفتر ضمنية
مفعول لضمة على انه مفعول مطلق على غير الغالب لان الغالب انه
يكون حدثا كضربت ضربا وهذا اسم ذات في هذا القدر الاسارة
راجعة اليه مع صفة وهي كونه مسلسلا واقره النبي على ذلك فالأ
بتقوية النبي لا بفعل السن وضمة موضع الاستعمال هذه الدخ فوهم
انما اذا كانت في موضع الاستعمال محرر مطلقا والتفصيل المتقدم فيما اذا
كانت في غير موضع الاستعمال فدفع هذا التوهم وقال هما سواء في التفصيل
فالاصل لا يباحه اي فحمل على الصفة وبعد ذلك ان كانت
للزينة كانت مباحة وان كانت للزينة كانت مكروهة فالمراد بالاباحة
عدم احرمته بقى ما لو سلك هل هي للزينة او الحاجة فحمل على الحاجة
وبعد ذلك ان كانت صفة كانت مباحة وان كانت كبيرة كانت
مكروهة فصور السك أربعة وخبر بالطاهر المحسوس كانت
الاولى تقدم على مسایل الضمة لانه محقق المتن فيما تقدم
وجها ان اي للاصحاب وقوله قولان اي للامام وقوله والاصح يجوز
اي تغليب الاصل فحصل في السؤال انه ذكر عقب المياه
والدخ لان كلام مطهر وان كان الاولان طهارتهما سرعية والسؤال
طهارة لنوبة وقدمه على الوضوء للاسارة الى انه من سنن الوضوء
الفعلية المتقدمة عليه فيحتاج الى منه ومن ذكر في انما الوضوء
للاسان الى انه من سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه في الاحتياج
الى منه وتعمير الاحكام الاربعه الوجوب فيما اذا توقف عليه
ازالة الجاسة مثلا واحرمه في سواك الغير بغير اذنه والكراهة
في سواك في طول الاسنان والسنه هي الماصل فيه ولا يكون حياها
وهو من الشرايع القديمة مشتق من سال اي من مصدر
وهو

رد لما قاله وهو يوزع في
هذا الذي لا يعمد بكونه
الله عليه من وهو مسلك
وانما روي هذا القدر عند
بعد والجواب ان الصحابة
راثة عند السن ولم يتكسروا
فصار احكاما سكونيا او فحمل
الوردان الظاهر ستقت رسول
الله في هذا الاشارة في عابدة
على القدر بصفته واحتمال
العود بقطر انظر عن الضمة
خلاف الظاهر فلا يقول عليه

اي عند
فحمل فبغير
الكفين وقوله
الداخلة فيه
اي عند
فحمل فبغير
عشر الكفين
او في قوله
الذي لا يكون
الوضوء له

والله اعلم
بالحق

وهو السؤال لان المراد يسبق من المجرى او من الفعل على مذهب
الكوفيين لغة الدلالة والية اي كل منهما منفرد في او مجتمعين وقوله
وشرعا استعماله لم يقتض ان لا يطلق على الالة شرعا وليس كذلك
بل يطلق على كل من الالة والفعل لغة وسرعا فهما متساويان على خلا
الغالب في الاسنان الاول في الم لم يشمل اللسان ومن لاسن له
وقوله لاذهاب التغير يقتضي انه لو لم يكن تغير لاسن او كان ولم
يزل لم يكن وليس كذلك ويحاج با هذا بيان حكمه المسروعية
في الاصل ثم صار الحكم عاما والسؤال مستحب يحتمل معنيين
ان يكون السؤال بمعنى الفعل في يصح الاخبار من غير تقييد وان
يكون المراد به الالة فلا يصح الاخبار بقوله مستحب ويحاج بانه على تقدير
مضائق اي واستعمال السؤال وهذا ما جرى عليه الساج الابع
الزوال استقانا منقطع بالنظر للثمن لانه استثنى بعد الزوال وهو
زمان من الاجوال وهي ما عليه الشخص من خير او شر وايضا بالنظر
لمول الساج مطلقا يكون متصلا لان معنى مطلقا اي في كل وقت
الابع الزوال اي لغير المواصل اما هو فيك له من الغير
وقوله للصيام اي حقيقة او حكما على المعتمد فكذلك ازالة اي
يسواك سرعى فلا يلزم ما ولا با صعب ومحملة اذا الاله بنضه فان
ازاله غير بغير اذنه حرمة على الغير كدم الشهيد كمن نسي السية
اي وكن تقاطي معطر اعدا والطبيعية المخلوق لبيان لوجه دلالة
احديث على كراهة السؤال بعد الزوال وهو المطلوب وقوله في الحديث
اطيب من ريح المسك اي معناه الحقيقي مستحيل في حقه تعالى لان
ذلك ينشأ عن السم فهو من التشابه الذي استأثر الله بعلمه قال سلف
يقولون معناه الحقيقي محال عليه تعالى ومعناه المراد لا يعلم الا هو

واختلف يقولون معناه الحقيقي محال عليه والمعنى المراد انه اكثر ثوابا
 ومحبة من استعمال الطيب في اماكنه المعروفة كالعيدن مثلا ويلزم
 من ذلك ان يؤخذ بالتفسير هنا بالضرورة وفيما تقدم بالاخذ ثقتان
 او تناول عطف عام على خاص لان السجود من النصف وقوله املا
 الاول وبين من لا لان بين تقتضي التعدد فتاسبها الواو وقوله
 فيك للواصل كقيد على قوله املا وقوله وانه معطوف على ان يقرأ
 وقوله انه لا لك الاول حذفه انه لانه جواب لو كان يقول لم يكن
 على شراي شرب عاب الناس الا شرب صاحبه الثاني جمع لثمة
 فكل منها مثل اللام وقوله لعلها لاني بفتح الهمزة وهي مفرد وهي
 لثمة لطيفة تروح على القلب ولولاها لاحترق القلب من حرارة
 المعدة قال النووي دفع به توهم انه ورد بخصوصه الماخوذ من
 لفظ استحب اشارته الى انه لم يرد بخصوصه في طول النعم
 وهو من اخر الشدق من اليقين الى اخر الشدق الاخر وعرض النعم
 ما يظهر عند فتح النعم لان المرض هو اقصر الامدادين والطول
 بعد الامدادين نعم استدل على كونه الفاعل من باب ثقب وهو
 تغير راحة النعم مع صغر الاسنان او خضرتها وهو يدل على تسود الباطن
 لكن العود اول من يغير وفي صنيعه مسامحة لانه تكلم على بعض
 مراتب الصفات من كونه مندي وغيره في خلال مراتب الاصول
 وهو الاراك وجريد النخل وغيره ولو ذكر كلا على حدة لكان اولي
 من يمين فيه الفا بمعنى في او انها بابتها معناه والباقي قوله
 باليمين بمعنى في من اراد من باب ثقب وضرب فيصح قراءة يكون
 الزاوي او بفتحها ومعناه التزل وتفسير السارج له بالسكون والاسلا
 عن الاكل تفسير مراد عند القيام من النوم لافرق بين الصيام
 وغير

الاول ان يقول بالالتفات منطلقا
 بستان ومن لا يتدبر او بمعنى
 ان يستان بالياء اليه من يستان
 جنة في اليه او من بمعنى في
 اي يستان بالياء في جنة اليه
 او ان الباء بمعنى في اي يستان في
 اجتهاد اليه المبينة بجهته منه
 اليه لكن هذا الاخير كذا

وغير لكن محله في الصيام ان تغيره وفيما قبله لافرق بين الصيام
 وغير عند القيام الى الصلاة اي ارادة فعلها سواء كان من قيام او
 غير ولو فله تعيمات في استحباب السواك وهذا في غير الصيام
 اما الصيام فلا يسن له السؤال للصلاة بعد الزوال وليس قبله وقوله
 وصلاة خبارة بالنصب عطفا على فلا او علم شرعي وكذا الله
 فالبعد من فوائده لانه لم يستوفها وانما ذكر منها شئ عسر
 فائدة ويظهر من انطوائها بالتحقيق وهو لازم فنصب السبب بعد
 فيه نظرا لان يقال انه منصوب بترجى الخافض اي بالسبب كما هو في بعض
 النسخ وفي بعض النسخ يبطل بالتشديد من بطلان يكون متعديا
 من عود السؤال فيه مسامحة الاولى من عود الخلة لان فيه سرا وهو
 انه يخرج وهو داخل ويطلب وهو خارج وهذا الخلل قيل بوجوده
 وقيل انه افضل من السؤال لكن هذا الثاني يفيد بكونه عيب الطعام
 فقط وفي غير ذلك السؤال افضل منه فصل في الوضوء وهو
 اي الفعل وهذا هو المعنى الذي سياتي فقد ذكر مرتين
 وهو ما خذله المسألة الى مناه لغة افعال مخصوصة بشر الى
 الترتيب وقوله افعال مخصوصة اي الفعل ليس قيد ابل المراد وصول
 الى الما بفعله او غير على تفصيل يأتي وكان وجوبه مع الصلوات
 في مسامحة والراجح انه شرع في اول البعثة لما جاءه جبريل بقوله اقرا
 بسم ربك وعلمه الوضوء اوجه كان الاول اقوالا ثلاثة لان الوجه
 من تخرج الاصحاب وما هذا اقوال مخصوصة للفقهاء فكروا
 وهي ان يمسح في كل من السليم والمريض ويزيد وضوء المريض ثلاثة
 في السارج فيكون خمسة عشر في حق المريض ما مطلقا اي حقيقة
 بان عليه واستصحابا بان راي ما ولم يعلم اصله فالاصل فيه الطهارة

وهو ان كان
 بفعله لا
 من ملاحظة
 الشبهة واما ان
 كان بفعله
 فلا يشترط
 ملاحظتها

ومعرفة انه هذا انما هو شرط عند الاشتباه بان اشبه عليه ما ان
ظاهر ونحوه فاجتهد فظن طهارة احدها فله الوضوء منه عمل
نظنه اما اذا راى ما ولم يعلم اصله فله الوضوء منه وان لم يظن انه مطلق
ولم يخطر بباله ذلك ولا حصل عنده ظن انه ظاهر عملا بالاصل
وعدمه كما بل اي اجماع ومنه وسخ تحت الاظفار يمنع وصول الماء
ونحوه وسخ وحنا ان كان حرما وذلك في حق من لا يتبلى به اما
من اتلى به فممن عنه كالزبالين والاساكفة ومن ذلك
شوكه برأسها ظاهرا ولو قلها بقي محلها غير ملتبس اما اذا كان ينضم
ويلبس بعد قلها لا يضر كما سياتي ذلك من حيث هذا مناف للوضوء
والفصل ومن المذكور مناف للوضوء فقط ولو قال ومن فرج لكان
اولي وعدم الصارف بان لا يفصل الاعضاء الغير الوضوء كبره مثلا
وان لا يقطع الوضوء بان يترك تكميله فله امنا للنية وان لا يرتد
واسلام اي ان كان للتعبد ليخرج غسل الذممة لاجل الوضوء
وقوله ويميز اي اذا كان هو الثاني فان كان وليه ينوي عنه الوضوء
او الفصل فلا يترط التميز وقوله وسروطا في غيرها بالسروط
وعمايات بالفروض اي الاركان للمعنى بينهما لان الشرط ما وجب
واستمر والفرض ما وجب وانقطع فالاول كعرفة انه مطلق في تستمر
من اول الوضوء واما غسل الوجه فيقطع بتام غسله وان يفصل
انه هذا بالركن اشبه لتعلقه بالركن فلذلك ان المعتمد عدم صحة
الوضوء في هذه الحالة بل انه يتقن الطهارة وسلك في رافعها والاصل
عدمه والقول السابق يصح فاذا توضأ على هذا القول فان تبين انه كان
معدا لم يجز وان لم يتبين صح فيكون قوله لم يصح وضوءه على الأصح اي
سواء تبين ام لا والتفصيل في البين وعدمه انما هو على القول بصحة
الوضوء

الوضوء في هذه الحالة وان يفصل انه هو بالركن اشبه لتعلقه بالركن
ايضا بينهما وبين الوضوء هذه بينة وثلاث بينات بين الاستحباب
والتحفظ وبين افعال الوضوء وبين الوضوء والصلاة وقروض
الوضوء اي اركانها وعبر عنها هنا بالفروض وفي كتاب الصلاة
بالاركان لان الصلاة لما امتنع تفريق افعالها كان كأنها حقيقة
واحدة بخلاف الوضوء يجوز تفريق افعاله فكان كل واحد فرضا
مستقلا والفرض والواجب عندنا مترادفان اي خلافا لابي
حنيفة في بعض الاول حدث بعض لان جميع افعال الحج يفرق
فيها بين الفرض والواجب واستشكل ان مبني على قوله وهو ان
ذات التراب ركن والمعتمد ان الركن نقله لادائه بان اليمين طهارة
صرفة او واجاب بعضهم بغير ذلك وهو ان الماء كان غير خاص
بطهارة الحدث لم يحسن منه ركن بخلاف التراب فانه خاص بطهارة
الحدث ولا يورد دخول في طهارة الكلب لان المطهر لما بشرط مزجه
بالتراب فهو بشرط لا بشرط لرفع حدث اللام زائدة لتقوية
العامل اي بنية رفع حدث وقوله اي النية لرفع حدث وجملة ما ذكر
من الصنع سبع وهي في السليم غير المجدد واما دايم الحدث فله خمسة
منها واما المجدد فله بنية الوضوء ونية اذا الوضوء ويمتنع عليه الباق
كما سياتي في السهم لان المقصد من الوضوء جواب عما يقال كانت
الظاهرة عدم الاكتفا بنية الرفع لان الذي ينوي هو صاحب الاركان
وهو الوضوء بان يقول تفريق الوضوء فاجاب بان نية الرفع كافية
لأنها تحصل المقصود من الوضوء وقوله اي رفع حكمه انما يحتاج لذلك
للملة احدث على السبب وهو لا يرتفع والذي يرتفع هو حكمه واما وحمل
الحدث على الامر الاعتباري او المنع لم يجز لتقدير لان هذين

برفعان وهذا كله في كلام الساج اما بنية الناي اذ قال فويت رفع اليد
فتمل على رفع الحكم سواء لاحظ ذلك وتذكره ام لا بله خطه وضابط ذلك
وهذه قاعدة تقع في ابواب الغنة كلها والمراد باللفظ في تلك المسائل كقول
بان يعتقد ان النية التي تلفظ بها تؤدي النية التي كان المقام يقتضيها
وليس المراد غلط اللسان مع اعتقاد القلب خلافا ما تلفظ به اللسان
لان هذا لا يضر في جميع الابواب لان القضية التي بالقلب بالقلب ونطق
اللسان سنة مسألة للقلب فالاول كاللفظ من الصوم وجهه ان
الصوم يجب التعرض له جملة بان يلاحظ الامساك عن المفطرات
جميع النهار وتفضيلا بان يعينه من كونه رمضان او نذرا او كفارة
وكذا الصلاة يتعرض لها جملة بان يلاحظ اركان الصلاة في ذهنه
ويقتصد فعلها وتفضيلا بان يعين انها ظهر او غير او فرض او سنة
في تعيين الامام من اضافة المصدر لمفعول اي تعيين المأموم
الامام ومعنى كون التعرض له جملة بان يلاحظ ربط الصلاة بمن امامه
من حيث هو ومعنى التفضيل بان يعين كونه زيدا او عمرا
كالخط هنا اي في نية الرضوخ ووجه ان التعرض للمحدث لا يجب اجمالا
بان ينوي الرضوخ او تفضيلا بان ينوي المحدث ويقتل عن كونه
بولا او غير فلا يجب التفضيل ولا الاحمال وقوله في تعيين المأموم
مصدر مضاف لمفعول اي تعيين الامام المأمومين اما اذا وجب
كالامام اجمعة اي ان نوي الامام اجمعة سواء كان من اهل الوجوب ام
من غيرهم بان كان معذورا كعيسى ومسا فاما اذا نوي غير اجمعة
كالعبي او المسافر فلا يجب التعرض للمأمومين لاجمله ولا تفضيلا
مقتزنا اي المقصد بفعله اي باوليه حقيقة وتخييم حكما الوجوب المراد
بالوجوب انه لا بد منها للاعتداد بالوضوء وليس المراد انه اذا تركها بياق

لانه

لانه لا يشمل الا النية في الفرض لانه لا يعاقب على ترك النية في الوضوء
النية غاية ان يبطل بترك النية وسقطها اسلام الناي اخر
هذه الشروط الاربعة مكررة لانها تقدمت في شروط الوضوء الا ان
تعال انها معتبر فيهما ووقتها اول الفرض او المراد بالفرض
الاركان الذي لا بد منها في صحة الشئ فمثل الفرض والنفل وبعد ذلك
فيه مسامحة لانها لم تقترن باول الفرض الا في الوضوء مثلا او الصلاة
دون الصوم والركاة تختلف باختلاف الابواب بانه ان
مقتضيها في الوضوء بان يستحضر افعالها في ذهنه وتقتصد فعلها
وايقاعها في الخارج فلا يكفي احضارها في ذهن مع الغفلة عن
ايقاعها في الخارج وفي الصلاة بان يستحضر افعالها في ذهنه وتقتصد
ايقاعها وقيامها في الخارج فكيفيتها في الاول غيرها في الثاني
من الامور السابقة حاصلها ست كنفيات بعدم الكفا بنية الرفع
او الاستباحة ومثلها الطهارة عن الحدث غير ان ذلك في
الصلاة المعادة وقوله خارجا عن التواعد وجهه انها تفل ومع ذلك
لا تنجح الابنية الفرضية قال ابن العباد انما حاصل ان كلام
الاسنوي وابن الهادي موافقا واحدا وهو صحة القياس والحكم الا
ان الاسنوي اعترض القياس وسلم الحكم وابن الهادي سلمها معا
ولم يعترض فالقياس انما انظر المراد بالقياس عليه فان اريد به
وضوء صاحب الضرورة صح في النية الاولى دون الثانية وان
اريد بالمعتق عليه اليتيم فكذلك واجوب انه ليس مراده
القياس الذي يحتاج الي معتق عليه ومقتبس وعلة وحكم وانما
المراد بقوله القياس اي الاوفق بالتواعد المتقدمة بذلك
وقوله بها اي بالنية المذكورة بصورتها ولو نوي الطهارة

رجوع لاصل الكلام لا للوضوء المجدد ساكنا في انهما عليه اي انها الزمته
بان كان محبونا او صبيبا وزال عنه المانع وشك هل زال قبل خروج
الوقت فلزم مني او بعده ولم تكن تجمع مع بعد ما فلا تلزم في مقتضاها
ثم تبين انها الزمته لم يحسن وانما احتجنا لهذه التاويل لانه اذا كان مكنا
ودخل الوقت وهو مكلف يتقن لزومها له فانه يجزيه للضرورة قد
تعال لا ضرورة الى هذا الوضوء لان الصلاة بالوضوء الاول فكان
الاول ان يقول لم يحكم بطلانه او تعال مراده بالضرورة مطلقا الحاجة
والفرض وهو مراعاة الاحتياط فان فقدت محترز قوله مع مية
معتبرة واما الثواب اذ حاصله اقوال دلالة ولكن الثالث هو
الاول بعينه والفرق بينهما ان صاحب الاول غير جازم بل مستظهر
وصاحب الثالث جازم وهذه المسئلة غير مسئلة الريا بل العمل بان
يقصد بالمباداة ان الناس يظنون ويقتلون عليه فهذا يحبط
للعمل مطلقا وقد اختار الفخري قول ثاني وسبق في الثالث
كلام ابن عبد السلام والمعتمد كلام الفخري وهو ما سئى عليه مر
ومشئ ابن حجر على حصول الثواب مطلقا سواء كان المقصد الدني
غالبا او مغلوبا او مساويا ولو نوى قطع الوضوء اي او التيمم
او الفسل وفارق بينه قطع الصلاة فسطل ومنه الصوم فلا يضر
لانه من باب التروك بخلاف قطع مية الحج والعمرة فانه لا يضر
لانها سبب الفلق وقد وقعت في كلام الشيخ الخطيب
وقوله في الفتاوى اي فتاوى الشيخ مرر وقوله ولم ار من تعرض
لها اي من المصنفين غير مرر بنية السفل اي في ظنه اعتقاده
والافني اولي من نفس الامور لان الاول لا يحب الابد الكمال
وقوله بنية السفل ان هذا مشكل لانه اذا قصد السفل فكيف
يرتفع

يرتفع حدث اللعنة والحواب انه وان كان مشكلا الا ان له نظيرا
يقرب في اركان الصلاة فيما اذا سجد فاعتقد انها الثانية فجلس
للاستراحة ثم تذكر انها اولي فيكفيه جلوس الاستراحة عن الجلوس
الفرض الذي بين السجدين في تجديد وضو اي في غسل جمعة
عند غسل الوجه ومثل الفضل السج بان كان عليه جبيرة عمت
فينوي عند مسحها عند غسل الوجه هذا حكم السنة لانهما يجب ان يكون
عند اول الفرض فاستار السراج بذلك الى ان الركن هو السنة لا مجموع
الامر من وكلام المتن شامل لوقوع السنة عند غسل اي جزء من
الوجه وتقرير السراج اول وان غسل بجميع منسول مفيد للمعنى
المتقدم بعينه ولا حاجة لهذه التعمير فلما بقى المتن على ظاهره كانت
اولي فلا يمكن اقترانها بما بعد الوجه حيث وجب غسل الوجه او
مسحه فان سقط غسله ومسحه للون به جراحة عمت من غير جيرة
فينوي عند غسل اليدين مثلا ولا بما قبله اي وعزبت قبل غسل
سوى من الوجه فلا تلحق السنة المتقدمة وقوله فان بقيت محترز قوله
عزبت اي فتكفي السنة المتقدمة وصورة المسئلة انه اذا دخل الماء
في فيه او انفة بقابة مثلا فالسنة صحيحة والمضمضة والاستسقاء
معتد بها ولا يجب اعادة غسل سوى من الوجه لعدم صارف اذ قال
وقوله ولو اقرئت معناه ان السنة تقدمت على غسل الوجه واستحضرها
لفسل سوى من الوجه مع المضمضة والاستسقاء مكتمل بها ولا يجب
بان لم يدخل الماء بقابة كما تقدم فذلك هي التي فيها الاحوال الثلاثة
وهي ان السنة معتد بها مطلقا وقائت المضمضة والاستسقاء
واعادة الجز فيها تفصيل كما يعلم من كلام السراج والمحسني اجراه
اي الاقتران ولو قال اجزاة السنة لكان اوضح بنية الوجه اي ووجه

وقوله امر لا تحتها ثلاث صور على المعتمد لكن يجب استدراكه في قوله
 اجزاء او على التعميم لوجود الصارف اي عن وقوع الفعل للوضوء
 وهو قصد المضمضة ولو مع غيرها فهو غير الصارف المتقدم لان المتقدم
 صرف النية وهذا صرف الفعل على الاصح مسكول لانه حيث اعتد
 بالنية يلزم منه عدم اعادة الجز وان وجبت اعادة اجزاء يلزم منه عدم
 الاعتد بالنية ولذلك قال بعضهم هذا السكول لا جواب عنه ولذلك
 قيل لا يجب اعادة اجزاء مطلقا لكنه غير معتد بالذكرى بالضم اي التلويح
 وانما بالكسر فهو باللسان وقيل بالكسر فيها وله اي للتوضي سيما
 او صريحا وكذا يجب وقوله لانه يجوز تفريق افعال اي في السلام
 لا يحل كل البدن ام وينبغي على الخلاف الايمان والتعاليق وقوله ويرتفع
 اي على كل من المولين وقوله وانما لم يجرى شبهة الضعيف القائل بانه
 حل كل البدن وقوله فيما تقدم قطعها المناسب وقوله كالرقة اي
 وكما قصد غسل الاعضاء عن غير الوضوء كالبرود وقوله ونهم من كلام المع
 اي حين قال عند غسل الوجه ولم يقل عند جميع افعال الوضوء فان
 اعلم انه المتوضي له احوال الاول ان يقتصر على نية الوضوء عند غسل الوجه
 وهذا صحيح لا تفصيل فيه الثاني ان ينوي السنن عند غسل الكفين
 وينوي الوضوء عند الوجه وهذا ايضا لا تفصيل فيه احوال الثالث ان
 ينوي السنن والمرض عند غسل الكفين بان يقول نويت فرض
 الوضوء سنة احوال الرابع ان ينوي الوجه فقط عند غسل الكفين في
 هاتين الصورتين اذا عرفت النية قبل غسل من الوجه لا يفتقر
 تلك النية المتقدمة فان ثبتت الى غسل من الوجه وادخل الماء
 في فيه وانفذه بغاية اجزائه للنية المذكورة ولا تفصيل اصلا وان لم
 يدخل الماء في فيه بالغاية والتفصيل من من خرج السنتين مقارنا للنية

فمنه

فهذه هي التي فصلتها احكامها واحاصل ان النية المذكورة معتد بها
 مطلقا ووات المضمضة والاستساق مطلقا والجز الذي انفصل من
 جهة السنتين مع النية ان غسله بنية الوجه وحيث لا يجب اعادته
 والا اعاده وتحت الاصور ثلاثة قصد المضمضة والاستساق او هما
 والوجه او الاطلاق وهذه الطريقة هي المعتد وقيل الاعادة في واحد
 وهي قصد المضمضة وعدم الاعادة في الاثنين الباقيين وقيل الاعادة
 مطلقا من اجل الاعتد بالنية طاهر كل الوجه اسار هذا التقدير
 الى ان المتن على تقدير مضامين ولكل محترز بغير فعل المتوضي
 واحاصل ان الوجه له حكم وبقيته الاعضاء لها حكم فحكم الوجه انه لا بد من
 النية بجز منه سواء كان بفعل المتوضي او بفعل غيره او بغير فعل اصلا
 كقول المطر وحكم غير الوجه ان المدار على احد امرين اما فعله وان لم
 يكن مستحضرا للنية وتذكر للنية ان كان الفعل من غيره وحيث
 هو واول الوجه اعلاه واخره اسفله طولا منصوبا على الطريقة
 الاعتبارية او التمييز لان الوجه لا يقلل للتجديده المذكور وغيره
 الوجه اكثر من طوله على غير الغالب وان انفتح هذه السنية عن
 مناسبة لان المتقدم ثلاثة واحكم واحد وهناك نسخة انفتح من غير
 الق وتكون راجعا للمذكور ونسبة انفتح بضمير الجمع وهي ظاهرة
 وكان على الخارج ان يزيد بقوله تقطع جفن او سفة او اربعة لا حل
 الاثني فانه لا يجب غسل ذلك والذي لا يجب غسله هو داخل
 هو السكة الذي كان مستورا واما ما باسوة السكين بالقطع
 ويجب غسله لانه يدل بما كان يجب غسله مع انه يمكن غسله
 اي بكم يوجبوه مع التمكن المذكور فله يجب بعد الازالة اي
 ايها تزال عن الوجه اي وجوبه فاق العين بالالف والهمزة تباله

قوله

قال السجاء على غلام يقرأ انفتح
 لان الف مفتوح فلا حاجة لوجه
 الانفتاح لم يخلو الف والعين
 فانها مستوران غالبا فالتشبه
 هي المناسبة

له موق بالواو وبالهمز ويقال له ما في فيه لسان خمسة وهو مخرج العين
 مما يلي اللسان ما مخرجها مما يلي الأذن فيقال له لما ظن بفتح اللام
 كالمصاحف ويقال له رمض من غير الف وهو وسخ العين واما العارض
 فهو نزول الدموع من الجبهة والفتق وذكر العقاليان محل الفهم
 لغة والا فالعقاليين مما يجب عليه ان يسيل العرق فيه مسامحة
 لان بعض التحذيرين داخل في حد عرض الوجه فيحتاج الى تقدير بان يقال
 التحذير من الرأس اي معظفه وغالبه من الرأس ولا ينافي ان جزامه
 من الوجه وكذا يقال في الصدغين والزعين فيما يأتي فوق الأذنين
 فيه مسامحة الا ان يراد بالفوقية انها يلاقيان ويحاذيان للأذنين //
 ومن اختلف فيه مسامحة ولعل مراده به ما حاذي الأذنين العارضين
 من صفحتي العنق ومن تحت اذنك اي الذقن ومن الأذنين عبارة
 بعضهم من وقد الأذنين البياض اي الخالي عن الشعر ولو كان اسود
 كل هذب فيه لغات ثلاثة ومفردة هدية فيه نفس اللغات الثلاثة
 في اجمع فكل لغة تجمع جمعنا سبها ويجب غسل كل هذب في شروء في احكام
 شعور الوجه وهي سبعة عشر وسارب مراده به ما يسيل السبالين
 ظاهره واطنا المراد بالظاهر طبقة العليا مما يلي الوجه والباطن الطبقة
 السفلى مما يلي الصدر وخلال الشعر واليشع التي تحت الشعر وقيل
 الظاهر ما ظهر من الجهتين والباطن ما بينهما وظهور اصول الشعر
 وقوله وان كثف اي سوا كان من رجل ام من امرأة امر من خنثى بشرط
 ان يكون في حد الوجه واللمية مبنية او قوله من الرجل حال وما
 بعد اعراض وجملة ان خنت وان كثفت خبر ولا فرق في اللحية
 بين كونها في حد الوجه او خارجة عنه وانما ينظر فيها للمخفة والكثافة
 وكانت لحيته اتم وعدد شعرها عدد الابنية مائة الف واربعة
 وعشرون

حاجة
للتأمل

وعكروا الفا فان خف بعضها راجع للحمية ولا يصح رجوعه بما
 قبلها لما علت ان ما قبلها لا فرق فيه بين الخفيف والكثيف وخرج
 بالرجل اي المتيعة للحمية فيما تقدم وقوله يجب غسل ذن ظاهرا و
 باطنا خفيا او كثيفا بشرط ان يكون في حد الوجه ومثلها الخنثى
 ومثلها الامر الذي لم يبلغ او ان طلوع الحة للحمية واعلم ان هذا
 الفصل اتم قد عرفت ان هذا التفصيل في الداخل والخارج في غير
 لحيته الرجل وعارضيه اماها فينظر فيها للمخفة والكثافة لانه اخل والخارج
 فكان الاولي تقديم ذلك على الكلام على اللحية والعارضين وباخبرها عن ذلك
 والمراد بالذي في حد الوجه ان يكون معتدلا منتصبا مستقيما فتي كان
 كذلك يقال له في حد الوجه وان طال جدا والمراد بالخارج ان ينزل ويبدل
 وينعطف ويخرج عن الاستقامة ولو كان قصيرا وهذا هو المعتد من
 تعاريف كثيرة وقوله وبعضهم اي وهو شيخ الاسلام وحاصل فالحفة
 انه يقول اذا كانت الشعور كثيفة خارجة عن حد الوجه من المرأة والخنثى
 يجب غسل باطنها وظاهرها والمعتد انه يجب غسل ظاهرها فقط وما
 بعد ذلك من اقسام الشعر موافقة لعن في حكمه وحاصل ما ذكره
 من الشعور خمسة عشر وتره السنن وهما السبالان من كنفه
 وذراعيه بيان لليدين توضحا في احتمال ان المراد اتم الوضوء فيكون ما بعده
 تفصيل له ويحتمل ان المراد اتم الوضوء فيكون قوله فغسل عطف
 على اراد المقدرة وقوله فاسبغ الوضوء يحتمل ان المراد الوضوء الشرعي
 اي اتمه واي بواجباته وسنة وحي لا حاجة لقوله بعد ثم غسل يديه اخر
 ويحايب بان المراد بالوضوء غسل الوجه فقط ومعنى اسبغ اتمامه
 او الايات بواجباته وسنة فيحتاج لقوله ثم غسل يديه او يراد بالوضوء
 المعني الشرعي ويكون ما بعده من عطف اجز على الكل والاوجب

غسل ما ظهر منه اي ولا يجب ازاله ما فيه من شئ ووسخ وهذا اذا كان طاهرا
 او نجسا وتعد راجحة والاوجب اخراجه ومن هذا القبيل السلوكة
 وحاصلها احوالها ثلاث الاول ما ان تكون مستندة لم يظهر منها شئ فحينئذ لا يجب
 ازالته او يصح الوضوء والصلاة معها الثاني ان يكون رأسها طاهرا ولو قلع بقي
 محلها مفتوحا فحينئذ يجب ازالته ولا يصح الوضوء ببقاياها الثالث ما لو
 قلعتم بقي محلها مفتوحا فحينئذ لا يجب ازالته ويصح الوضوء معها اتفاقا
 وكذا الصلاة على المعتمد من غير تقصير فاما المحسني فيه نظر زيادة
 ويعرف الراي من غير بان ما ولد به اصله وما طرا بعد الولادة زائد
 بخلاف ما لم يحد اي لا يجب غسله قبل مطلقا اي لا من جهة العلو
 ولا من جهة السفلى وقيل ما كان من جهة السفلى يجب غسله دون
 ما كان من جهة العلو لم يجب غسل شئ اي ما لم يلتصق بالذراع
 والاوجب غسل المحاذي دون غيره وجب غسلها اي جميعها اي
 ما لم يلتصق بالعضد والاوجب غسل الكف والذراع دون غيره فوجب
 غسلها فيما اذ بلغ اي سواء المحاذي وغيره اي ما لم يلتصق بالعضد
 والاوجب غسل المحاذي دون غيره فقوله بعد ذلك ولو انقصت الحج
 تقيد لجميع ما قبله كما علمت وان فرضها الفم في مسئلة التلصق لزمه
 غسل ما ظهر اي ما لم ينقل من عضو اخر والا فلا يغسل في هذا الحديث
 اي ولم تكن التيمم والا فلا يغسل في ذلك الحديث ولو باجزة ويقتدر
 فيها ان تكون فاضلة عما في العطرة ولا يقتدر فضلها عن الدين فكلامه
 المحسني ضعيف ومسح بعض الراي اي عندنا وعند الامام مالك
 بجميع وعند ابي حنيفة الرابع وعند الامام احمد قولان النصف والاشهاب
 قال تعالى دليل للتمن وقوله واسموا من مقابلة الجميع بالجمع
 وروي انه دليل ثاني بنائيه البازيدة وقوله وعلى عمامته اي
 وكل

في اليد

وكل على عمامة والبا بالانصب عطف على اسم ان قبلها اي وبالرفع وعلى كل
 هو تعليل للاكتفاء ببعض ولم يقل انه غرضه بذلك استفادة الاكتفا
 بمسح اي جزا كان من الرأس وجه ذلك انه لم يقل احد بوجوب خصوص
 الناصية فضل عن العمل بظاهر الحديث الاجماع على متعدد دخولها
 عليه طاهر لا ينافيه واما نسخة متعدد فلم يدخل عليه بل هي بعد وحياب
 بان المراد انها في حيزه وبعده والفرق بين التبقيض والالصاف
 ان الاول لا يفيد التيمم والثاني يفيد التيمم فان قيل وارد على
 قوله ولو لبسوا او شعر عبت وقوله ولو وضع يده في كفيته باله وقوله
 ولو قطر الماء في كفيته رابعة وقوله لانه مسح زيادة فيه مسامحة لانها
 ضد ان فكيف يشمل احدهما الاخر وكان الاولى ان يقول المحصول
 المقصود من المسح لا بد وبان بشرط ان يكون بينهما طوية والا
 فلا يمكن لما روي كما مر كما هو في بعض النسخ لانه لم يتقدم تعليل
 في اليدين باجماع من بعده انه رد على السبعة القائلين بوجوب
 مسح الرجلين استندوا في ذلك لعطف الرجلين مع الرأس في الآية
 عند مفصل بوزن مسجد وهو المراد هنا وبوزن منبر يعني اللسان
 وليس مراد هنا لما روي النعمان انه لا يظهر كونه دليل لا يكون في كل
 رجل كميان فالظاهر انه دليل لقوله وهما العظام النابتان ويكون
 بذلك المقصد الرد على الرافضة الذين زعموا ان الكعب هو العظم
 الذي في ظاهر الرجل لفظا في الاول اي لكونه منصوبا كالوجوه اي
 ومعنى ايض من حيث الحكم وهو ان الغسل مسلط عليها وقوله ومعنى
 في الثاني اي كما وهو وجوب غسلها لما خذ من العطف وزاد والي
 ولفظا من حيث انه منصوب عطف على الوجوه وان كان مجزوا بالجموع
 لكن المعطوف عليه اعرابه لفظا والمعطوف الذي هو الرجل منصوب

بفتح مقدرة مع من ظهورها استفعال المحل بحركة الجوار وقوله لمع على
 الجوار على المحذور اي ولفظا وجب على الجوار لا يمنع من كونه موطوقا
 لفظا على الوجه قال تعالى انما دليل على المتن ويحمل ان من كلام
 الله وقوله يحمل اي مفهوم كلام الجويني وهو عدم وجوب الاراء ان
 وصل الى الله فيقيد ذلك بما اذا كان في العلم عور وفي العبارة قلاقة
 لقوله صلى الله عليه وسلم دليل للترتيب وقوله ولقوله دليل ثاني وقوله
 ولانه يقال ذكره دليل ثالث وقوله ولان الآية دليل رابع بقية
 دليل للموجب فلو استعان في تمزيح على المفهوم واستعان ليس
 فيه ابل لو فعلوا معه ذلك من غير طلب منه وقوي فكذا ذلك ولو
 اغتسل في منزلة الاستئذان من الترتيب وحاصله اربع مايل
 ولو اغتسل الاول ولو انفس او يؤيد ويقول بالانفاس لانه المخصوص
 وسواكان الماكث ارام قليلا خلافا لابن المقري في التعليل يقول لا يحصل
 له الاغتسل الوجه فقط وان لم يملك انما عاية للرد على الضعيف القابل
 بالتواط ان يملك قدر الترتيب واحاصله انها اقوال ثلاثة الاول
 ما في الخارج وهو المنة والثاني ان يملك قدر الترتيب مع والاول والثالث
 لا يصح مطلقا وقوله وان لم يملك قدر الترتيب اي احسب
 والافهناك ترتيب تقديره ولو احدث واجنب هذه مسألة
 ثانية لان الغسل لما كفى عن الحدثين صار الوضوء لا ترتيب فيه
 ح وفي الصورة المذكورة لا فرق بين الغسل بالصبي
 او الانفاس بخلاف ما قبلها توضعا كان الاول يغسل
 باقي الاعضاء الثلاثة وله تقديم غسل الرجلين
 وتوسيطه وبأخيه فان قدمه او وسطه صدق ح انه وضوء خال

عن

عن الترتيب لتقديم أحد الرجلين على الوجه في التقديم او على ما بعد
 في التوسط اما الوازع والترتيب موجود وهو انكار صحيح بتوحي انكار
 ويكون غرضه تقوية الاعتراض على ابن القاص ويحمل غرضه تقوية
 كلام ابن القاص وتضعيف اعتراض الاصحاب قرانه بتوحي
 انكار واضافة الى ما بعد ويكون عليه اي قول ابن القاص صحيح واعتراضكم
 عليه لا وجه له وقولكم خال عن غسل الرجلين ممنوع بل فيه غسل الرجلين
 لكن فعل في غير محله طهر وما بعد ما لم تذكر واما النية فيضرب
 مطلقا اي ان طال الزمن قدر ركن فعل والافلا يضرب جمع شي
 وقيل اسم جمع وقوله لم يحصوا اي لم يقصده احصوا والاقضية طاهر
 او ان المراد لم يحضرها اي حصل حقيقيا بل بالنسبة لما ذكر هنا

الانظر
 الى
 النية
 في
 بيته

اول الوضوء وهي اول القوليات فالحاصل ان اول سنة الفعلية
 الخارجية المتقدمة السواك بناء على ان محله قبل غسل الكفين واما
 غسل الكفين فسنة فعلية داخلية واما استقبال القبلة وقت الذكر
 اخر الوضوء فهي سنة فعلية متأخرة خارجية واول سنة القولية التسمية
 وله سنة قولية خارجية متأخرة وهي الذكر بعد وكيفية التسمية كما رأت
 في الله ان يغوي بقلبه ويسمى بلسانه مقارنا للنية الفعلية ويحمل
 ذلك مقارنا لاول غسل الكفين ثم يلفظ بالنية بعد التسمية تأكيد
 قال طلب الخ ولم يفعلوا التيمم لانه لم ينزل حكمه اذ ذاك نحو سبعين
 ليس فيه ابل اكثر والوضوء ليس فيه ابل شربا وادواهم وملوا او انهم
 ولو من انما سورة اي لغرض المصلي اما هو اذا قرأ من انما سورة
 ولا يسلم ولا يتعوذ لانه يسلم للفاتحة وهي وما بعد ها قراءة واحدة
 واما اذا قرأ المصلي من اول سورة فيسلم ولا يتعوذ واما القاري
 غير المصلي فان كان في ابتداء القراءة يسلم وسواكان من اول سورة

ام من اسماها واما اذا كان في اسما المرأة ولم تنقطع قرأته فلا يتعود
 ولا يبطل فان انقطعت قرأته تقوّد وبطل فينوي اي بقلبه
 وقوله بان يقرن اليمين اي القلبية وقوله لان التلفظ تحليل
 للتأويل المتقدم وهو انه ينوي بقلبه ويسمى بلسانه كان سايلا
 قال واما احتجنا لذلك لان في البنية اي المذكور وقوله
 بسم الله والاولي كمالها وغسل كفه اي فيه سنن ثلاثة اصل
 الفصل وكونه قبل ادخالها الينا وكونه ثلاثا فان شك في اسرار
 به الى ان قول المتن قبل ادخالها الينا قيد في مسألة السك ومثلها
 يتيقن النجاسة واما عند يتيقن الطهارة فغسلها سنة ولا يتيقن
 بكونه قبل ادخالها الينا وقوله او ما يح دخل زايد عما نحن فيه لان كلامنا
 في غسلها عن الوضوء ثلاثا وحاصل المسئلة ان الشخص اذا يتيقن
 الطهارة فلا يلزم له غمس يديه في الماء الخا الطليل سواء اراد الوضوء
 اذ لا واما ان شك او يتيقن النجاسة فلكل في الاول الغمس وحرم
 في الثاني قبل غسلها ثلاثا ثم ان لم يرد الوضوء غسلها ثلاثا خارج
 الينا خلص من كراهة الغمس ولا شيء عليه بعد ذلك واما اذا كان
 مراده الوضوء فعليه امران الاول غسلها ثلاثا عن الوضوء غسلها
 ثلاثا لاجل اخروج من كراهة الغمس فينظر ان غسلها ثلاثا بنية
 سنة الوضوء خارج الينا حصل الامر ان اي ارتفعت كراهة الغمس
 وحصلت سنة الوضوء وان قصد ان ذلك للمخرج من كراهة الغمس
 خلص منه وبقي عليه سنة الوضوء فيغسلها ثلاثا خارج الينا في الينا
 وان قصد انه عنها فالامر ظاهر وهو انه حصلت سنة الوضوء وخبر
 من كراهة الغمس بعد التحصيل فكانه قال كل من تردد في نجاسة
 بين يلك له الغمس سواء كان بنوم او بغيره من هذه الثلاث وهي

ليس في ذلك
 الشارح

المطلوبة

المطلوبة اول الوضوء اي ان اي بها المقصد الوضوء او بقصد الوضوء قصد
 اخروج من كراهة الغمس الالبسها الخ اي في غير الملاحظة وسبعا
 مع الترتيب فيها وبعد ذلك ان لم يكن يريد الوضوء فلا شيء عليه غير
 السبعة وان اراد الوضوء واي بهذه السبعة عن سنة الوضوء كان عليه
 غسلان خارج الينا او داخلة لان السبعة بمنزلة واحدة وان لم يقصد
 انها عن الوضوء كان عليه ثلاث سنة الوضوء خارج الينا او داخلة واما
 النجاسة المخففة اذ ارشها ثلاثا فان لم يرد الوضوء فلا شيء عليه لظهور
 المحل ولا يلزم له الغمس وان اراد الوضوء كان عليه بعد ذلك ثلاث
 سنة الوضوء وهذا اذ ارشها واما اذا غسلها فيخرج فيه التفصيل
 المتقدم بين المقصد وعدمه فانه يحرم عليه ادخالها وهذا التفصيل
 في المملوك والمباح واما ملك الغير فيحرم مطلقا قليلا او كثيرا وكذا
 المسبل اما التليل فله تجسسه واما الكيفر فلانه تقدر والثالثة
 المضمرضة والرابعة الاستنساخ هذه طريقة الشارح وجعل التحليل
 فيما بين واحد وعكس ابن قاسم والغرض من ذلك موافقة التفصيل
 لقوله سابقا عتق فانها في التفصيل احد عشر فيصح واحدة من
 الطريقتين ان المخرج يجب ان كان المراد المخرج في الرتبة يجب
 يكون كلام المجموع معتمدا وكلام الاسنوي معتمدا وكلام الروضة
 ضعيفا وان كان المراد ان المخرج بالفعل يجب يكون كلام
 المجموع والاسنوي ضعيفا واما كلام الروضة فهو معتمدا
 اجمع وتعال له الوصل وصا بطه ان يكون ما وها واحد وهو اما بفرقة
 او بثلاث والوصل صا بطه ان يكون كل ما وهوت غزقات او بفرقتين
 كما ياتي والوصل افضل من الفصل وكون الوصل ثلاث افضل
 منه بفرقة بفرقتين افضل من ست والسنة اي الكاملة والا

فاصل السنة يحصل به ثلاثون يوما فان قيل وادخل قوله فان بها
لم تحب فبذلك حاصل ما في المسئلة اقوال الثلاثة الاولى
التفصيل وهو ما في الخارج والثاني يحصل الثواب ثواب الغرض على
الكل مطلقا سواء امكن الجزاء ام لا والثالث ثواب عمل البعض ثواب
الغرض وثواب على الباقي ثواب السنة مطلقا اي امكن الجزاء
اولا ومنع اذنيه كان الاول الاثنان بالغافل بدل على الترتيب
بين مسح الرأس والاذنين لانه مستحق بمعنى انه اذا قدم مسح الاذنين
على مسح جميع الرأس لكن بعد مسح جزء من الرأس حب مسح الاذنين
وقبالت مسح الرأس وباخذ من كلام الشارح وهذا بالنسبة
للاكل واما اصل السنة فيكون ما الاذنين ثم يلمس في ليس من
من تامة كيفية المسح بل هو اشارة لسنة ثانية وكيفية ثانية
تج يظهر ان في الوضوء اشارة مرة واحدا اصل ان مسح
الاذنين فيه كيفية ثلاث الاولى كيفية الافراد بان مسح معا طفت
الاذنين وظاهرهما ثلثا ثم ياتي بما بعده للصباحين ونفسهما
ثلاثا الثانية كيفية اجمع وفيها كيفيتان الاولى كيفية التوزيع
بان يوزع سبابته على الصباح ومعا طفت الاذن بان يغسل
الصباح بالانملة والمعا طفت بالباقي والثالثة من غير توزيع بان
يغسل الاذن بتمامها بالسبابة فيا النظر لكيفية الافراد وتزيد الغسل
الثلاث التي في الصباح على الاثنى عشرة فتكون اجملة خمس عشرة
اللحية اي سواء كانت في حد الوجه او خارجة عنه ان كانت من
رجل او كانت خارجة عن حد من امرأة وخشى او امر ولم يبلغ
او ان طلوع اللحية وقوله وكل شعر من عطف العام على الخاص
كالخفيف اي مطلقا سواء كان من رجل ام من امرأة او من خشى

شعور الوجه وقوله والكفيف الذي في حد الوجه اي سواء كان الكفيف
من رجل ام من امرأة ام من خشى من سائر شعور الوجه غير لحية
الرجل وعارضيه الكيفيتين قال الاسنوي ولم يتعرض في ممنوع بل
عبارات الفقهاء لكنها مخرجة بسن ثلثه والاخذ والاعطال لما
هو من الامور السرفية العظيمة ثلاثا ثلاثا حال من الطهارة
يحصل بذلك اي بالفصل بعد تمام الوضوء وبعد مضان اي بنظير
ذلك لكونه يغسل الم مرة وينقل عنه الى الاثني ثم يعود كذلك ثانية
وثالثة نظير من توضا مرة مرة ترك الاستعانة في العيب الاول
عدم التقيد بالصب ليشمل اقسام الاستعانة الثلاثة فان تركها كلها
سنة واما حكم الاستعانة لوفعلها فالاستعانة في الصب من غير
عذر خلاف الاول واما الاستعانة في غسل الاعضاء فمكرهة واما
في احضار الماء فلا بأس بها كالتي بالهر على وزن التعلل لان فعله
يقرب التعلل وقد نقلت النهج يا والضمه كسرة ويقال تيري على وزن
تسوي وهو مستقبل سنة وقوله رافعا يديه سنة ثانية وقوله الى
السماخنة ثالثة وقوله اسجد مقول القول من التوايين ثم روي
ذلك وان لم يكن عليه ذنب زاد الترمذي في بعض النسخ زاده بالها
وهي ظاهرة والضمير راجع لقوله اللهم اجعلني او واما نسخة حذف
الها فتوهم ان مفعول زاد ما بعده هو قوله سبحانه مع انه ليس من
كلام الترمذي وانما هو من كلامه كما سنده ويحجب بان
مفعول زاد محذوف تقدير ما تقدم اي زاد ما تقدم وهو اللهم
اجعلني ثم ويجعل قيل الواو اي اي نزلت ملقبسا بحمد
اي الساعليين وقيل انها معاطفة داخلية على مقدري سبحانه وتعالى
بحمدك والمحاصي لان هذا الدعاء جامع من ثلاث روايات الاولى

رواية مسلم الى قوله ورر سورة الثانية رواية الترمذي الى المتطهرين
الثالثة رواية ابي حاتم الى واتوب اليك عتب الفداغ الخ هذا بالنظر
للكمال لا فصل والافاضل السنة يحصل ولو طال الزمن مالم يحدث
وقيل مالم يطل الزمن وقيل يفتوها ما يفتون تحت المسجد ومن
لمس الرجل او المرأة بدن احتشيت اولا حد قبلية اي ان لمس احدها
غير ماله بان لمس الرجل فزوج النساء ومس المرأة الرجل اما اذا
مس كل منهما مثل ماله انتقض الرضوخ بان لمس الرجل المرأة الرجل
والمرأة المرأة وهذا اذا كان المسوا وضحا فان كان الماس خفي
فلا ينتقض وضوه الا اذا لمس الاثنين معا من نفسه او غيره
فصل في الاستنجاء كان الاول ان يزد واداب واقبي
الحاجة لانه ذكرها فيه ايضا ويجاب بانه من قبيل الاكفيا وان
اقتصر عليه لانه اهم واما جواب المحتش بانه ترجم لى وزاد عليه
فغير ظاهر ولا يصح الا لو كانت هذه الترجمة من المتن مع انها من
السنة وهي طهارة مستقلة او مقابلة انه من قبيل ازالة النجاسة
ويترتب على ذلك انه على الاول يجزي فيه الماء او الحجر بخلافه على الثاني
يتعين فيه الماء ايضا على الاول لا يجب الاستعانة بماء لان
ما يتبعان به في النجاسة لانه قد خفف فيه به لئلا لا يضرب
الرجل في البدن بعد الاستنجاء لان قاضي الحاجة ان كان الاول اب
يتول كان قاضي الحاجة لان القطع انما يكون في متصل الامر كما يشبه
مثلا فكان قاضي الحاجة انما ينفذ لانه لم يقع منه الاستنجاء بحصوله الطيب
وانما وقع منه ان الطيب حصل باخراج الاذي لا بالاستنجاء بالماء
عنه بالاستطابة الا ان يقال المراد باخراج الاذي ازالة وتنجيته
عن الفرج بالماء او بالحجر فيحصل منه ان الطيب حصل بالاستنجاء

فغير

فغير عنه بالاستطابة وتطلق الملائة اي كل واحد منهما اي اذا
كانت الازالة بالحجر لم يلزم ما بعد او يقال وتطلق الملائة اي مجموعها
والجمع يصدق بالبعض وبقيده بما اذا كانت الازالة بالماء فالحاصل
ان الازالة ان كانت بالحجر اطلق كل واحد من الملائة وان كانت بالماء اطلق
عليهما الاول فقط ازالة النجاسة يصح ان يكون عملة لقوله واجب ولكن
يرد عليه انه لم يتجدد معه في الفاعل لان فاعله واجب الضمير العائد
على الاستنجاء وفاعله الازالة الشخص وشرط المفعول لاجله ما ذكر
اي الاتحاد ويجاب بان الاتحاد حاصل في المعنى لان المعنى يستجني
الشخص وجوب الازالة الخ فالفاعل الشخص فيهما ويصح في يكون
عملة لقوله والاستنجاء كانه قال والازالة لاجل ازالة النجاسة واجبة
ولكن هذا لا معنى له ويجاب بان المراد بالاستنجاء استعمال الماء او الحجر
والمراد بالنجاسة الوصف القائم بالمحل بعد خروج الخارج فيتمحل
المعنى واستعمال الماء او الحجر لاجل ازالة الوصف القائم بالمحل واجب
وهذا المعنى صحيح وقال الاسنوي في الثاني المعنى الخ المعنى
مستبعد او قوله وسياتي كلامهم معطوف عليه وحمله به لان خبره وحمله
من المبتدأ او الخبر مفعول قول الاسنوي حجارة الذهب اي
وان طبعت لان الكلام هنا في الاجزاء وان كان محرمان طبعا وهما
لذلك حجارة اخرى غير المسجد اما المسجد فهو كسائر المساكن
يحرم بحرية الداخل في وقعه ولا يجزي المرافقة بالحجر منه لقوله
فما وبالنصب صفة لقوله ويستنج لان مفعول القول فهو في محل
نصب ويجب في الاستنجاء امران الخ في هذا الحين مستباحة
لانه جعل الاول من الامرين غير مستفاد من المتن وجعل الثاني
مستفاد من المتن وليس كذلك بل الاول ايضا مستفاد من

المتن لان قوله ببلالة اجمار المراد بها ثلاث مسجات ولولبلا لانه اطراف
حجر واحد وانما عبر بالاجمار غاية للفظ الحديث فكان الاول ان يذكر
قوله ويجب في الاستنجاء ان قبل قول المتن او يقتصر على ثلاث
اجمار ويقول وهما مستعاذان من المتن الاول من قوله لانه اجمار
والثاني من قوله ينقي بين الحمل بان تم كل مسحة الحمل فيه مسامحة
لانه تفسير لثلاث مسجات فيقتضي ان حقيقة المسحة تعميم الحمل مع
انها تصدق بالبعض فكان الاول ان يقول ويجب في كل مسحة ان
يعم الحمل وجوب التعميم لكل مسحة وهو المعتمد وقبل التعميم في كل
مسحة سنة وهو ضعيف ينقي بين الحمل اي تعينا فلو شك هل
حصل الانقا او لا ضرر لانه بمنزلة ما لو شك هل استنجا او لا فانه
يضر كل جامد طاهر قال غير محتمر تعينا فان شك هل
وجدت شروط اجمار لا نظر ان كان ذلك قبل الشروع في الاستنجاء
صر لان الرخص لا يصار اليها اي لا يقدم عليها الا بعد تيقن وجود
شروطها واما اذا شك بعد الفراغ فانه لا يضر ولو في العدد حتى لو شك
هل مسح ثلاثا او اقل بعد فراغ الاستنجاء لم يضر كما في المحسني نزل على هذا
التفصيل اسم معظم يصح قرأته بتووين اسم وحي يمتنع الاستنجاء بما
هو عليه سواء لاحظ الشخص انه موضوع على ذات مغلظة ام لا ويصح
قرأته من غير تووين واضافته الى ما بعد في يقيده منع الاستنجاء بلا غلظة
انه موضوع على ذات مغلظة والا فلا يمنع دون المنفصل عنه بخلاف
جلد الصحن اي وان انقطعت نسبه ومثل هذا التفصيل يجري
في كسوف الكعبة فهي كجلد كتب العلم اللبيب ان التفريق بينهما غير
شديد بل هما على حد سواء متى تيقنت دخول البول مدخل الذكر امتنع
الاستنجاء بالجم لان البول انتقل عن محله وجاوز محله ومتى جاوز محله

تعيين

تعيين الما فالتعليد بقوله لان البكارة فيه نظر لان البكارة انما تمنع دخول
الى الباطن واما اصول الدخول في المخرج فلا تمنع البكارة وهو المعنى
عليه فلا فرق بين البكر والعمى لخروجه عما يتم به البلوي اذ وما واقعته
على الحمل والحمل الذي يتم به البلوي ان يكبر وصول الخارج اليه هو ما دون
الصفحة والمخشفة فاجاوزها خرج عما يتم به البلوي فلهذا نعتن الما
من ازالة النجاسة او تحفيفها الاول في الما والثاني في الحجر
والواجب في الاستنجاء ان يمسح بالمال او الحجر وضابطة ذلك في الما
ان يعمل من الما قدر يغلب على الظن زوال النجاسة به وضابطة
في الحجر ان يستعمل شيئا من الاجمار يغلب على الظن زوال النجاسة به
بشرط ان يكون ذلك الشيء من الاجمار لثلاثة قائلين ولا يضم شئ ربحها
اخر وتجنس ما اصله مع الرطوبة سواء تيقن ان باطن الاصبع الذي
فيه الريح هو الذي مسح الشيء الرطب او لا للحكم بنجاسة اليد هذا
ما يظهر واما تفصيل بعضهم بقوله ان تيقنا ان باطن الاصبع الذي كان
ملاصقا للنجاسة مسح الشيء الرطب نجس والا فلا فغير ظاهر
وان حكمنا على يد اجمار حصل ان الحمل محكوم برطوبته مطلقا على المنة
سواء تيقنا ان الريح في باطن الاصبع الذي كان ملاصقا للحمل او لا واليد
محكوم بنجاستها سواء تيقنا ان الريح في باطن الاصبع الذي كان ملاصقا للحمل
ام لا لكن نجاستها فيما اذا لم تيقن ان الريح في باطن الاصبع الذي كان ملاصقا
للحمل ظاهرة لان الحكم على بعضها بالنجاسة دون البعض الاخر حكم واما
اذا تيقنا ذلك فوجهه ان ذلك الحمل الذي تيقن فيه الريح نجس وقد
عمه الما واما ان لم يظهر فيكون الما نجسا وقم الما جميع اليه
ويجيب ان كان الاول تعديا على الاستنجاء ليوافق الوضع الطبع ولكن
قدم الاستنجاء اهتما مابه ويجيب ان هو محتمل للصورتين نذب

الاجتناب ووجوبه فلهذا في فصله لم يقوله مذبا في البناء وسيأتي
يقول ويحرم ان لانه بمنزلة وجوبه في البناء غير المعد بدون سائر
استقبال القبلة المراد به كشف قبله اليها حال خروج الخارج سواء كان
بولا او غايظا هذا هو المعتمد الموافق للعنف وقال الشيخ قول المراد
بالاستقبال كشف قبله اليها حال خروج الخارج لكن خصوص البول
فقط فلو تخطى في هذه الحالة فقط لم يكن مستقبلا والمراد بالاستقبال
ان يجعل وجه اليها مكشورا حال خروج الغايظ فقط فلو بال في هذه الحالة
فقط لم يكن مستقبلا وكذا لو لم يكن مستقبلا ولا
مستقبلا في غير المعد اي سواء كان قضا او شيا ويكون حكم البناء
على المعتمد المتين مع سائر اي عريض مندر ولو غير عريض عند
ابن حجر مع سائر اي ولو من زجاج او ما حفاف ولو كان في بناء مستقف
او يمكن تسقيفه ولكن بعد عن جداره بالكر من ثلاثة اذرع لم يكن ههنا
بخلاف سائر العمود كما سيأتي ان بين سائر القبلة وسائر العمود
عمودا وخصوصا من وجه يجتمعان في سائر مرتفع ثلثي ذراع وقرب
منه فهو سائر فيها وتنفر القبلة بسائر من زجاج او من ما حفاف
فانه كان دون فيها سائر العمود وينفذ سائر العمود فلما اذا كان
هناك بناء مستقف او يمكن تسقيفه وبعد عن جداره بالكر من ثلاثة
اذرع فانه يكن في سائر العمود دون القبلة مرتفع ثلثي ذراع
اي ولو كان ما دونها على المعتمد لان هذا سائر القبلة وهذا اذا كان
بالسا فان كان قايما فلا بد من الستر من قدمه الى سرته سواء كان
واقفا على الارض او كان على سطح مثلا لا من الارض الى سرته معرمان
كان المناسب لما قبله وجوبا لان المراد بيان حكم الاجتناب الثلاث
بقول يلزم من حرمتها وجوب الاجتناب وقوله في البناء حكم البناء

على

على المتن كما تقدم والاصل في ذلك ان اى الحرمة ووجوبه ببول ولا غايظ
على التوزيع الاول للاستقبال والثاني للاستدبار فهو اللغز والنشر
المرتب وهذا ضعيف المعتمد ان كلام من البول والغايظ راجع لكل
من الاستقبال والاستدبار والاصل في الاستدبار بخلاف البناء غير المذكور مع الصحاح
اي ان البناء ذكر مرتين مرة مع الصحر وحكمة حرمة الاستقبال والآبار
بدون سائر مرة ذكر فيما قبل عند قوله مذبا وحكمة ان الاستقبال
والاستدبار خلاف الاول هذا هو معنى البقاء وفيها نقص اي
والصحر فان حكمها احرمه ان كان غير معد بدون سائر وخلاف الاول
ان كان سائر اما في المعد او محترز الاول وقوله فيما تقدم بدون
سائر محترز قوله مع سائر فعد اخذ المحررين على اللغز والشر المسوس
ولا خلاف الاول بالرفع خبر مبتدأ محذوف او خبر كان محذوف
اي ولا يكون خلاف الاول ولا يصح ان يكون اسما للاثم لانها لا تعمل في المعان
فانها لا يحرم ان ليس المراد ان يحرر منها بل المراد ان يفعل ما يمكنه
منها لانها لو امكنه تعين الاستدبار كما يأتي واذا تعارضت اى ليس
المراد بالتعارض انه لم يمكن الا احدهما بل المراد انه امكن كل منهما دون
غيرهما فيتعين الاستدبار لان الاستقبال المحسوس اتقوا اللعائين
اي حاصل المعنى الحقيقي اتقوا خصلة الملعونين والواو ما خصلة
الملعونين قال خصلة الذي يتخلى هذا هو اصل المعنى فحذف المضاف
وهو خصلة واقم المضاف اليه مقامه فصارت اتقوا الملعونين الي
هنا مجازا بحذف ثم حول المفعول الى الفاعل ثم الى صيغة المباعدة فصارت
اتقوا اللعائين مع انها ليسا لعائين بل ملعونان ويحجب بانه مجاز
عقلي من الاسناد للسبب لانها لما سببا بذلك في لعن الناس لهما
كثيرا عادة قيل لعنائان مع انها ملعونتان فاستد ما لفاعل المفعول

بمازاعقلها اتفق الملاعن اي اسبابها وجلتها التي تنشأ منها في
مواضع اعتبارية لا يخرج الرجلان في هذا في الرجلان ليس في
بل المراقان والرجل والمرأة كذلك وحكم استقبال بيت المقدس في
ان اراد حكمه المذكور في المتن فهو مسلم في المقتضى ضعيف في المقتضى
عليه وان اراد الحكم الذي اعتمد هو فهو ضعيف في المقتضى مسلم
في المقتضى عليه وان اراد الحكم الثالث وهو الاباحة كان ضعيفا فيها
بمرتفع المثلث ذراع اي بطا ان يكون عرضا يستر العورة وهذا
في الجالس اما القائم فله بد من الستر من ركبته الى سترته ولو كفاه
اقل من المثلث ذراع كفي وبينه ثلاثة اذرع فاقل في غير مناسب هنا
فهو ناسي عن توهم اتحاد ستر القبلة والستر عن البيوت وليس
كذلك لما علمت ان بينها عموما وخصوصا من وجه فتقوله فيمنه وبعضه
ليس فيه كما علمت الا ان يجمع ان رما دخلت عليه في تاريل مصدر
منصوب على الاستسنا المفرغ والمستثنى منه مخدوف تقديره فان
لم يجد شيئا في هذا اذا كان بصيرا او بينا ان اذكر السبب المستغنى الذي
يكن تسقيفه والذي لا يمكن والتفصيل فيها غير مناسب انما لانه
متي كان هنا لا بنا حصل السترة عن السيوف مطلقا سواء كان مستغنا
اولا امكن تسقيفه بعد عن جداره او قرب منه كما تقدم ومجمله اذا
لم يكن ثم ان صادق بثلاث صور بان لم يكن احدا وكان يحرم عليه
النظر ولكن يفيض او كان ولا يحرم عليه النظر كزوجته وجارية فيمن
الستر لكن مسلم في الاخير والاولي تقيده بما اذا احتمل مرور احد عليه
والا فلا يسن الستر واما الوسطى فنسب الستر فيها ضعيف والاعتماد
وجوبه وغضه لا يمنع عنه وجوب الستر وهذا الثلاثة هي المنطوق
وقوله والاوجب هو المفهوم اما بخصوص الناس فيجب ما في الدين

بحر

يحص عليهم فنظر عورته سواء غصوا ابصارهم ام لا على المعتمد في محل الحاجة
بالاضافة لادين ملايسة اي المحل الذي يحتاج فيه الى كشف العورة وقوله
في الخلق فيه اي حال كون محل الحاجة خاليا عن الاجانب لقوله
صلى الله عليه وسلم اخذ دليل للوجوب المنقضي وقوله لان الظاهر عليه
لنفي الوجوب غفل انك منقول المحذوف اي اغفر غفرا لك وركبته فلا
مرأت وكذا ما بعده اذا قني لذته اي لذته اصله المأكول وكذا ما بعده
فصل فيما ينهي به الرضواي ينقطع بها استمراره وتنهي
به مدته هذا هو المراد فلا قياس عليها غير هذا جملتها ذكره بما بينه الاربعة
الاول فيها خلاف في مذهبنا والخامس والسادس فيها خلاف في مذهب
الامام ابي حنيفة والسابع لم يذكره الشارح مقابلا واسار الى خلاف
في الساميين بقوله على الاصح فكن لم يعلم هل ذلك المقابل عندنا او عند
غيرنا في كل من السابع والثامن وعلة النقص في الاول واختصاص
النقص بها في قول الخلفاء الراشدين انهم منقول القول محذوف اي
بعد من النقص اي فهو اجماع والاجماع مقدم على الاحاديث لاحتمال
فسخها او تحريمها على سبب وما يضمن في هذه امن كلام الساج
قشورية لكلام النووي وليس هو منقول قول الخلفاء كما قد يتوهم
ما خرج بخلاف ما دخل فلا تقص به ما خرج اي غير المني وغير
الولد اجناف كما سياتي فانه لا تقص بذلك على المعتمد في الثاني
فلعله ما اصابه فيه نظر لموله قبله ودمه يجري ويجاب بانه
في جريانه ينزل على الارض ولو كان في نفسه كثيرا فلا ينافي ان الذي
اصابه منه قليل اي من قبل نفسه تفسير للسيلين وسياق قوله
او دبر فهو عطف على ما هنا والكل بيان للسيلين ولو من مخرج
الولد في عمه في القبيل ثلاث تميمات اختص الحكم به ظاهرا ان الاخذ

لا يتعلق به حكم ولو كان اصلها وليس كذلك بل ان كان اصلها او نزاعا
مسامتا او مستتبها ثبت له نقض الوضوء بحسبه ويجوز الوطئ فيه وبحسب الفصل
به وينفسد الصوم بالوطئ فيه وبحسب المحرر بوطئه وان كان لا ينقض الوضوء
لعدم خروج شيء منه فالحاصل ان المدار على الاصل والمسامحة والاعتناء
لا على البول او الحيض او من دبر معطوف على قبل وانما فصله عنه لانه
قد فصل بثلاثة قيود والثالث وهو قوله واضح لا يتأني في الدبر سواء
كان عينا او مجازا فيقيم في الخارج من كل من الفيل والدبر وحاصلها سبغ
تيممات ويؤخذ منها ثمانية وستون مسألة كما افاده في الكافية انفصل
ام لا اي في غير الولد او بعضه اذا خرج ولم ينفصل لا نقض به لاحتمال
وجوب الفصل به والاخبار نحو مراده بالجميع ما فوق الواحد وما في
الاية والاحبار بثلاثة لان الاية فيها الفايط والحديث الاول فيه الذي
والثاني فيه الريح فالحكمة بثلاثة ويستثنى التقييد للمتن لانهما
يمنعان صحة اي ابتداء فيما اذا طهر الوضوء على الحيض او النفاس وقوله فلا
يجامعانه اي دواما فيما اذا طهر الحيض الحيض او النفاس على الوضوء فقد قاس
منع الدوام على منع الابتداء وهما متغايران بخلاف قول المحسني فيه تمزيج
الشيء على نفسه وكذا يقال في مسألة التي قاس فيها الدوام على الابتداء في الصحة
ففي كل منهما مسئلتان ابتداء ودوام والدوام مقيس على الابتداء في عدم
الصحة في الحيض والنفاس وفي الصحة في المتن في صورته سلكا المتن
اي في حق المريض اما السلم يصح وخفه ومينه نازل يصح معه الوضوء
بان عصب ذكره وتوضا لاجل الفصل ثم يفتسل ففي حالة الوضوء المتنازل
في قضية الذكر الا ان العصب مانع من ظهوره فيعمل ذلك العصب والفصل
لكل فوهن كالمسحاضة المتخمة نعم ان ولدته وله اجافا في عرضة تقييد قوله
ان نزول المني يوجب الفصل ولا ينقض الوضوء فيقيد بما اذا لم يصر المني حيوانا والا
فلا يوجب الفصل فقط بل ينقض الوضوء ايضا وقيد هذا هو ضعيف

المعتمد

المعتمدة ولو استحال حيوانا يوجب الفصل فقط ومن منى غيرها وهذا
مدرك القول بالنقض وهو مردود بان استحال حيوانا او من منى منه
فقط وهذه مدرك القول بالنقض لكن هذا التحليل ضعيف لان المتن
يتميز ويطلع فيصير حيوانا على الافصح مقابله ثلاث لغات كسليم
مع سكوت العين او مع كسر العين او فتح مع سكوت العين فيخرج اي
واحد او متعدد والمتعدد الفتح مع امر بها كان بعضه مقابلا لبعض
او كان بعضه فوق بعض وحيث اقتضى صورة ما اذا انسدت الاصل وانفتح
ثبته تحت المعدة بدل وكان الانسداد عارضا والحاصل ان الثبته
ثبت لها اربعة احكام نقض الوضوء بالخارج منها ونقضه بنومه غير ممكن
لها وجواز الوطئ فيها وحرمة كشفها الى جهة القبلة حال خروج الخارج
من عين سائر واما المنسد فاحكامه باقية من نقض الوضوء بحسبه والفصل
بالبلاجه وافساد الصوم بالوطئ فيه وغير ذلك فنقول اللهم ان الثبته
انما ثبت لها النقض بالخارج ليس قيدا مقعده بالرفع فاعلم المتكلم
وقوله الخارج اي اليه لا يناسب هذه النسخة وانما يناسب النسخة
الاخري الممكن من غير تافه يكون مقعده بالنصب مفعول الفاعل
صير يعود على المتقضي العيان او اي الفتح العينين فهو على
خلف مضاف من المجاز بالحذف والمراد التغطية فيكون من قبيل
الكناية اطلق المزور واراذه اللازم وقوله وكما اي كالموكا فهو تشبيه
بليغ واسناد الوكاله بقبلة تحبيلة وممكنه الله وتعالى له سه
وسته وست واست ووزنه على الاول قل وعلى الثاني فعل وعلى
الثالث فتح وعلى الرابع افح حتى تحقق اي تقارب ذلك والافحني كان
كذلك لا يمكن له الارتفاع مقعده عن الارض وانه لا فرق معطوف
على قوله ما الزنا فيصير التقدير مدحله انه وهذا غير طاهر الا ان يعبر

له عامل ويقال ونظير انه انما على حد علمتها يتنا وما باردا والاغمايقم
 انما اعترض بان العذر المستوفى فلا يحصل بينهما فرق اجيب بانه في الاغما
 شديدا بحيث لو ثبت لم يثبت بخلاف النوم لو ثبت تنبه وليس الرجل ان
 اللبس ليس قيد الا انه يشهد بالقصد ويتقضي انه لا بد من فعل ليس
 كذلك لو حصل التماس من غير قصد ولا فعل فتقضي ولا بد من يقين
 اللبس ويقين كون اللبس رجلا او امرأة ومن كون اللبس البس
 ومن كونها اجنية يقينا وكون المس من غير حائل والا فلا تقضي للسل
 كما قري دليل للتفسير وخير ما فسرته بالوارد فمطلقا في بيان
 لوجه دلالة الآية على هذا الحكم خلاف الظاهر لعدم توافق المراتب
 على معنى واحد قال تعالى انما دليل لعدم الاختصاص الذي قبله
 وقال صلى الله عليه وسلم انما دليل ثاني لعدم الاختصاص بشيء
 او اكره هذه مقابلة غير حسنة وايضا التعبير بالاحد الشئ والتعبير
 بين يقتضي التعدد الا ان يقال ان الكلام فيه اكتمال والتقدير شبهة
 وغيرها وكذا يقال في الباقي واللبس هو اجس من اي ولو كانت
 بعضوزا به ولا يحصل فيه تفصيل الكلف لانه بمنزلة السلعة
 واللبس اجس باليد انما هذا مخالف لما تقدم من قوله لان اللبس لا يختص
 بالجماع بل يكون به وبغيره من سائر اجزا البدن وما هنا يقتضي
 ان اللبس هو اجس فقط باليد وتماس عليها غيرها ويجاب
 بانها قولان في معنى اللبس جري في الاول على قول وفي الثاني على قول
 وباطن المتن مطلق على اللبس لانها ليست مفككة اي سائتها ذلك
 غير محصورات ليس قيد في الحكم الذي هو عدم النقص وانما قيد
 به لاجل الاستدراك بعدم ولا يشعر انما قد تقدم فيما سبق فهو مكرر
 الا ان يقال اعاده لاجل التعليل وتقدم انما اعاده لذلك
 اختلاف

اختلاف فيه وبيان من قال بالمخالفة ومن انكر ومثله الانساق
 ولم يلاق قصد ملحق الثفرين من اضافة الصفة للموصوف
 اي الثفران اللذان يلتقيان وينضمان وينكسان على فم الفرج
 ينقضان ظاهرها وباطنها من اولها الى اخرها والمراد بباطنها
 ما يظهر عند قعودها القضا حاجتها وبالظاهر ما يشاهد ويرى
 عند انضمام الثفرين وقوله على المنفذ ليس قيد استحسان الال
 ان هذه الالفاظ الثلاثة مترادفة على معنى واحد وقوله وقد اجمع كان
 حقه ان يقول فقد اجمع لانه تعليل العمل بالاصل والقاعدة والمراد
 بالناس علماء السافعية لانه يتيقن الظاهر انما يعارض بالمثل يقال
 انه يتيقن احدث ايضا فلا ينتج الذي وجب بان المعنى انه يتيقن ان
 ظهر رفع حدثا ولا بد اما الذي قبل الخبر والذي بعده ولا يقال
 ذلك في احدث لانه يحتمل انه رفع ظهر اذا كان بعد الظهور ويحتمل انه
 لا يرفع بان كان قبل الظهور ان اعتماد التجدد في وجهه ان اعتماد
 التجدد في غير ذلك لعدم الظهور على احدث فلا يقال ان حدثه رفع ظهر ولا
 به لانه يتيقن احدث انما يعارض بالمثل ويقال انه يتيقن الظهور
 ايضا ويجاب بان المعنى ان حدثه رفع ظهر ولا بد اما الذي قبل الخبر
 او الذي بعده واما ظهر فيحتمل بعد احدث الذي طرأ بعد الخبر فرفعه
 ويحتمل انه قبله فلم يرفع حدثا والفرع من هذه التعاليل بيات
 انطباق القاعدة على هذه الامثلة وانها من جزئياتها وافرادها
 لتعارض الاحتمالين هو كونه قبل الخبر محدثا فهو الان متظهر مطلقا
 وكونه قبل الخبر متظهر فهو الان محدث ان اعتماد التجدد وقيل المراد
 بالاحتمالين كون الظهور بعد احدث او قبله لكن فيه انه لا يلزم قوله بلا مرجح
 لانه على هذا الاحتمال هناك مرجح وهو اعتياده التجدد فانه مرجح

ان طهر قبل حدثه لان مادته انه لا يتوضى الا على طهارته وهذا البحث
 كما يرد على هذا الاحتمال يرد على الاول فقد صرح المحقق في الثاني في نظر
 فصل في موجب الفصل ان موجب بكسر الجيم بمعنى السبب
 فهو من اضافة السبب الى السبب انما يستعمل في هذا المقصد نظر
 لانه يقتضي انه لا يجوز عندهم فيه النفع مع انه يجوز ان يقال انما يستعمل
 النفع بالضم اي على الاشهر ومحل الخلاف بين الفقهاء واللغويين في عمل
 الجنبه اما غسل الثوب ونحوه فها هو في القول باو صحته النفع
 الذي يوجب الفصل ان من ان يكون الايجاب على من قام به
 السبب او على غيره الثاني في غسل الميت والاول في غيره واعلم
 من ان يكون واجبا عينيا او كتابيا الثاني في غسل الميت والاول
 في غيره او قد رهاه ولا بد من تقديره المقطوع ان علم سوا كان
 كالا او بعضا على المعتمد في الثاني وقيل ان قطع بعضها لا يقتضي ولا
 يجب غسل ولو دخل الباقي من جميع الذكر فتسوخه في نفسه نظر
 لانه سبب يستدل به على كون الميت موجبا للفصل ويجاب فيه حكا
 اثبات وثيق ببيانه ان قوله انما المأمون المامعناه الميت يوجب الفصل
 ولا يوجب غيره اي غير خروج الميت فالنسخ للنسخ واما الاثبات وهو
 كونه موجبا للفصل فهو ثابت والاستدلال به قماريات بالنظر لا بالبيان
 والنسخ هنا للنسخي الى رأي الفقيه اي المجهل والمعتمد
 الثاني لا اثر له في الفصل في اجمال فانه تارة يجب عليه الفصل قطعا
 وتارة يخير بين الفصل والوضوء وتارة لا يجب عليه شي وهذا بالنظر اليه
 واما المبرح فيه فان ذكر او خشي وطئ في برسم وطئ في قبل المبرح فيختران
 وان كان خشي وطئ في قبله فلا شيء على واحد وان كان المبرح فيه ان شي
 في قبلها او دبرها او خشي في دبرها فيختر بين الوضوء والفصل وثيق
 حاله

حاله يتعين الفصل فيها عليها معا وكل ذلك في السك وسما قوله واما الوضوء
 فيجب اي على سبيل التخيير بينه وبين الفصل فيما ذكره بقوله في دبر ذكر
 او انثى او خشي او قبل انثى ويخير الذكر ومثله الخشي في الصورة الثاني
 فلما يجب عليه شي اي على الفاعل في الصورتين لاحتمال ان يكون انثى
 وما وطن به عضو زيد لا عبرة بايلاجه مع النوة الثاني فلا تنقض باللس
 لتوافقهما وكذا في الثانية واما المضمول فيه في الاول فلا شيء عليه ايضا لا
 كونه ذكر او ما وطن فيه عضو زيد مع تقدير كون الاول ذكر ايضا واما المضمول
 فيه في الثانية فيخير بين الوضوء والفصل لما سياتي في بعض النسخ
 كما يأتي وهي ظاهرة لان اللام تقتضي انه ذكر فعليا فيما يأتي الا ان يقال
 انه ذكر فعليا فيما سياتي لقوله لانه اذا لم يقتضي احدهما بري منه
 في واضح اخراي ذكره ذكر او دبر انثى او قبل انثى كل ذلك يقال له
 واضح واحداث الاخراي مع احتمال الجنبه وتخيير الواضح الاخر
 بين الوضوء والفصل جات ام سليم ان سالت النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم سوا لا كانا غير الذي في السارج نشأ من جواب النبي لها فقالت هل
 للمرأة ما فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم تربت يداي ومن اي شيء شبه
 الولد انه رطبا وجافا فها حالان من النبي اجيب ان يحصل الجواب
 انهم اقاموا المظنة مقام اليقين فكانه نزل منها مني وخبرني ظاهر البين
 او خرج الى ما يجب غسله في الاستنجاء على المعتمد مقابل وجوب الوضوء
 والفصل معا احتياط او على ذلك لا يلزم ان يفصل ما اصابه فان
 اختار كونه ميا في فلو بين انه مذي وكان لم يفصل ما اصابه لزمه
 اعادة الصلاة مع غسله لما اصابه وكذا لو اختار كونه مذي وغسله ثم
 بين انه مني يجب اعادة الصلاة ويلزمه الفصل لانه لا عبرة بالظن
 البين خطاؤه وكذا لو اختار كونه ميا فامسح لم يبين انه مني يجب

إعادة الفصل والصلاة قياسا على وضوء الاحتياط ومثل ذلك ما لو
 اختار كونه مذيافا ففصله وتوضأ ثم طهرانه مذي يلو منه إعادة الوضوء
 والصلاة على المعتد في المسلمين الاخيرين وهو ضعيف ولا يعارض
 احتراز عن مسألة الظنية اذ بان ما كبرتم تغير فان الاصل الطهارة
 وقد عارضه البول الذي تغيره الماء ولو نظاهر ان كتب المحسني على
 الغاية انها ضعيفة وعلى ذلك بانه اذا كان في الظاهر يحمل ان يكون
 من غير وهو غير ظاهر لان موضوع المسئلة انه لا يحمل انه من
 غير ولا فرق بين الظاهر والباطن وان احتمل كونه من غير
 الفصل والاعادة لا فرق بين ان يكون بالظاهر والباطن فاذا
 اغتسلا ثم تبين انه من احدهما تعلق الحكم به دون الاخر وكذا ان لم
 يغتسلا لانه انما اي الولد وقوله ولانه اي الولد عن بطل المراد به
 بعض المني الجس في الكيس من فضلة مني المرأة وليس المراد به
 الرطوبة التي مع الولد ولا الدم الذي يخرج مع الولد لان ذلك لا يترتب
 في الفصل ولا الدم الذي بعد الولد لانه تقاس وهو سبب اخر فاقم اي
 الولد متعاقبه اي المني كالنوم مع الخارج اي ان النوم لا يغسل عن خروج
 مني معه قايمة اليوم تمام الخارج فكانه خرج منه مني يقينا ما حرم مجتهد
 في حواله على مجهول الا ان يقال ان كل على المعلم وبعد ذلك لم يستوف
 ما حرم على المايض والنفث لانه يحرم عليهما عسرة وبعد هذا كله الفرض
 من ذكر هذه المسئلة هنا بقصد الغاية ومحاكاة المنهج لانه ذكر هذه
 الاحكام هنا وان كان ذلك يساق في المتن لئلا سيما في غير
 غسل الميت اما هو فمفي فيه اثنان باسقاط الميت اي رفع حكمها انما
 قد راسم هذا المضائق لانه حمل اجنبية على السبب وهو لا يرتفع فلو حملها
 على المنع والامساك اعتباري لم يحتج لتقدير لانها لا يرتفعان وهذه كلمة

في عبارة

في عبارة الخارج اما ميتة النأوي فانها تحمل على رفع الحكم مطلقا وان لم يلاحظ
 ولم تقدم ميتة رفع حدث ومجملته في غير دأيم احدث اما هو فلا تلفية ان
 اراد رفعها عما او اطلق والاكتفاء ويلزم دأيم احدث الحسود والمصب
 والفصل لكل فرض فينوي ان يحصل ما ذكره من النيات انه ذكر
 للجنب خمس عسرة ميتة وذكر للمايض والنفث سبع عسرة وذكر من
 جملة ذلك اربع نيات تصح مع الفلطة ون الدم في كل من الرجل والمرأة
 كما يعلم من النية او غلط انما استشكل بعضهم بانه ان كان مراده
 الفلطة النجوى وهو سبق اللسان لخلاف ما في القلب فهذا الاضرب ولا
 يصح قوله ارتفعت عن اعضا الاصغر بل حقه ان يرتفع عن كل البدن
 وان اراد انه في نفس الامر عليه جنابة فنيها واعتقد ان الذي عليه
 حدثا اصغروا نواه بقلبه ولسانه فهذا الايسر على الموافقة القلب
 اللسان ولا يصح قوله ارتفعت عن اعضا الاصغر بل حقه ان لا ترتفع
 عن شيء من بدنه واجيب بان المراد بالفلط الجمل اي جمل او معتقد
 ان ميتة الاصغر تكفي عن الاكبر في ترتفع عن اعضا الاصغر هذه الميتة
 لانه لا يحط الاكبر بقصد هكذا يعترض بان يقول السهم على ظاهره
 ينبغي له ان ينوي ان هذه المسئلة تسمى الدقيقة ودقيقة الدقيقة
 وحاصله ان النأوي لم احوال ثلاثة الاولى ان ينوي عند الاستنجاء
 اجنبية ويطلق والثانية ان ينوي رفع الجنابة ويقيد برفعها عن اليد
 ومحل الاستنجاء فقط ففي هاتين الصورتين يرتفع حدث يد التي
 يستنجيها اي الاكبر ويقرأ عليها حدث اصغر من المس فيحتاج الي
 غسلها ميتة رفع احدث بشرط ما خرج عن غسل الوجه لرحمة الترتيب
 ولو اخرجها عن تمام الغسل ثم غسلها ميتة رفع احدث كفي النية فالتية
 عند ذلك الحمل على الوجه المذكور يقال لها دقيقة لانها راحة من الامور

الثلاثة التي اشار اليها الخارج بقوله لانه قد يغفل الخ وغسل يده بعد ذلك
بنية رفع الحدث يقال لها دقيقة الدقيقة لانها نشأت عنها واحالة اليها
ان يتوي رفع الجنابة عن محل الاستحاضة فلا يرتفع حدث بين فاذ
اغتسل ونوي فقد خلص واندرج الاضغرة في الاكبر ولا يحتاج الى غسل
يده استقلا لافقة وجدت الدقيقة فقط وفي الصورتين الاولى والثانية وجدت
الدقيقة ودقيقة الدقيقة ومحل الخلاف ان حاصله انه اذا كان الحيض
حكيا او عينيا يزول بنفسه فالراي يقول لا بد بعد ذلك من غسلة للمحل
والبزوي يقول يكفي عنها غسلة واحدة وكذا السابعة مع التراب في الجنابة
المخلطة هي من محل الخلاف ايضا فيجري فيها ما تقدم واما اذا كان
الحيض عينيا ولم يزول بنفسه فهذا اذا اغتسل من او لم يزل
عن الجنابة لا يكفي عن الحدث باتفاق السجين لبقا لجناسه المجل
وبعد ان تزول العين ويظهر المجل ياتي الخلاف بينهما واما الضلالت
لمست قبل السابعة في المخلطة فلا تكفي عن الحدث باتفاق السجين
لبقا لجناسه المجل واما حكم البنية فانه يكفي اقترانها بغسل الجنابة
الحكمة والعينية التي تزول بمرق والعينية التي لا تزول بمرق وبالطبيعة
مع التراب واما اقتران البنية بما قبل السابعة ففيه خلاف فقيل
يكفي وقيل لا يكفي ما وصلت اليه يده قيد فلا يسن الاستعانة
عليه ما لا يمكنه ويدل لذلك قوله خروجا من الخلاف وهو مذهب الامام
مالك وعندهم المعتمدة لا يجب الادلك ما يمكنه وعندهم قول
ضعيف يجب الادلك لما يمكنه ولما لا يمكنه وعلى هذا القول يكون قوله
ما يمكنه ليس قيدا وكيفية ذلك ان الاكمل وليس لاحبال للكل
وينبغي ان يكون الختان كذلك الخ ومحل ذلك اذا دخل كنية
وحد او مع ختان مما رم له والافقه قوله ولمع خشي مثله حرام
والجهر

والجهر ذكره بعد الخبر الاول لانه ربما يتوهم من الاول اختصاص الغسل
بالذكور وان الغسل واجب فان بالثاني يبين انه عام في الرجال والنساء
وايضا يحدد الرابع يبين ان الوجوب الذي في الثاني والثالث غير
مترادف وصرف هذا الى اي المذكور من الاحاديث الثلاثة ووقته
من الخزي واخرى ينتهي بجلوسه الخطيب على المنبر وقيل برفع الامام
راسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية وقيل بالسلام لان
اهل السواد اجمعوا بذلك لانهم لا يفسخون غابلا ولا يرون من
البعد سوادا عند الخروج لها الخ هذا ظاهرا اذا ارادوا فعلها جماعة
فان اراد كل واحد ان يغسل وحده دخل الوقت بارادة الغسل ويخرج
وقته بفعلها واحدا في الكثرة وفيه دخل الوقت بالتغير ويخرج بالانفلا
ستو ارادوا فعلها جماعة او فرادي من غسل ميتا الخ خرج غيره من
وضوء وتيمم ومس فستن الوضوء وقيل بسن الغسل لها قياسا على
جملة البدن متاخر كلالا وبعضها والواجب الغسل اي مع
فصل بالسلام ولم يتحقق منها انزال الوضوء ان عند التمسك
لا يطلب الغسل للافاقة وليس كذلك بل يطلب الغسل للافاقة ويجب
غسل للجنابة حتى لو ان يغسل غسلا واحدا او يغتسل غسلين متتابعين
والخية يرفع الجنابة بهما في احدهما والافاقة من الجنون والالهام
في الاخر واللبس بمزدلفة وحده دخل وقته بالمزور ويخرج بالجنون
الوقوف بالمسح اكرامه ويده دخل وقته بنصف الليل ويخرج
بارادة الذهاب والسيلين لرمي اجمار ويده دخل وقته بالزوال
وقيل بالجنون وعند اخرايام التشرقي فصل في المسح
على الخنثين جائز اي صحيح او انه على تقدير اي والمدول عن الغسل
الى المسح جائزا لمشبه بالجنون الذي لا باحة هو المدول والافاق المسح

اذا وقع لا يكون الا واجباً كالفضل اي لم تطين نفسه يصح ان يكون
راجعاً للقوة رغبة ويكون المني اي لم تطين نفسه للمسح لعدم النظافة
فيه فهذا هو المراد بالرغبة اي الكراهة وليس المراد كراهة من حيث
نسبته للنبي لان ذلك كفر ويكون معنى لم تطين بالنسبة لرجوعه
للمسك اي لم تطين نفسه للمسح للشبهة التي طرأت له في دليل المسح
في الاولى وكذا الثاني بعد ما فلو لبس في شروع في مسابيل
حسنة مفرقة على هذا الشرط بعضها على المنطوق وبعضها على المفهوم
ولو قدم مسابيل المنطوق كان اولي ولان الحنف يدل ان يؤخذ من
هذه التعليل انه لو كان على الرجل شئ او دهن جامد او وسخ تحت
الاطفار او شوكه راسها طائفة ولو قلعت بقي محلها بما يصح في اللحم
او كان على الرجل نجاسة انه لا يصح المسح على الحنف وبه قال بعضهم والراجح
ان ما عدا النجاسة لا يمنع من صحة المسح واما النجاسة فتبين
وسرايط المسح الخاصة بذلك طريقتان الاولى ان اللبس على
طهارة وكونه ساتراً والقوة ومنع نفوذ الماء حاكم وهو انه لا بد ان
تكون موجودة وقت اللبس والالم يصح المسح ولو حصلت بعد
ذلك بل لا بد من التزج واللبس بشروطه واما الطهارة للحنف فيصح
لبس الخمس والمستحسن ثم ان طهر قبل المسح ولو بعد احدث صح
والطريقة الثانية تقول ان لم تكن الامور المذكورة موجودة وقت
اللبس لم يصح ولو حصلت بعد ذلك ولو قبل احدث واما ان كانت
موجودة وقت اللبس ثم فقدت فان حصلها قبل احدث صح والا
فلا واما ان فقدت الشروط بعد احدث وجب التزج ولا يمنع
تخصيلها بعد ذلك ليلته بالرفع فاعلم سبق بان احدث بعد
الغروب وقوله ام لا بان احدث بعد الظهر فلو احدث الاولى
ولو

ولو احدث الله لا ينقزع على ما قبله بل هو مستأنف شتم اطلاقه اي
في جميع ما سبق مما قبله والمسح على الخفين جائز من قوله بل لانه سرياً
ومن قوله ويمسح المني يوماً وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليا لهن ولا ينافي
هذه الثالث كونه ينزع لكل فرض لانه يمكن ان يصور بما اذا ترك الغرايض
فانه يصح للنوافل يوماً وليلة ان كان مقيماً او ثلاثة ايام مسافراً او بعد
ذلك ينزع ولو كانت طهارته باقية اما حدثه الدائم قد يقال ان حدثه
الدائم كغيره الدائم في ان كلامها ان اراد فرضاً اخر وجب نزع الحنف
والطهر الكامل فكيف قوله فلا يحتاج معه الى استئناف طهر الا ان يقال
بالنسبة للنوافل بمعنى انه اذا صلى الفرض واراد ان يصلي النفل
وحدثه الدائم يجزئ له صلاة النفل ولا يحتاج معه الى استئناف طهر
بخلاف ما اذا صلى الفرض وحدثه غير الدائم فانه لا يستجيز النفل
الا ان توضأ ومسح على الحنف فافترقا بذلك الاعتبار وان كان اذا اراد
فرضاً اخر لا بد من نزع الحنف والطهر الكامل بينهما بطل طهر ظاهر
ولو بالنسبة للنوافل وهو كذلك ويكون ذلك بمنزلة حدث طهر عليه
غير حدثه الدائم فيجزي ما تقدم فيه فاذا اراد في هذه الحالة ان يصلي
الفرض اعاد الحسوة والمصعب والوضوء ويمسح على الحنف ويصلي فرضاً
ونفلاً وان اراد نفلاً فذلك يعيد الحسوة والمصعب والوضوء ويمسح
على الحنف ولا يحتاج الى نزع الحنف فان اراد فرضاً اخر وجب نزع الحنف
والطهر الكامل فان مسح في الحضر او تعقيد لقوله ويمسح المسافر
ثلاثة ايام اي ما لم يمسه في الحضر او السفر ثم يقيم والافلا يمسه مسح
مسافر فاما ان قوله مسح قيد وقوله في الحضر قيد فان مسح في السفر
ولم يقيم كل مدة المسافر وان اقام فمهر ما ذكره المصنف فذكره المصنف في الثانية
بعض محترز قوله في الحضر وما مفهوم قوله مسح في الحضر

ما لو احدث في المحضر فان مضت مدة المقيم قبل السفر وجب الترع وان
 مضى بعضها ثم سافر ومضى كل مدة المسافر وان لم يسبح حتى مضى يوم
 وليك وهو مسافر فقبل تغلب مدة الإقامة وقبل تغلب مدة السفر
 فيسبح بعد اليوم والليلته ولو اقام قبل الثلاث فان مسبح في المحضر
 ايجزج بقوله مسبح ما لو احدث في المحضر وسافر ومضى في السفر فانه يكل
 مدة سفره بقوله بعد ذلك او مسبح في السفر ثم اقام منهومه انه لو احدث
 في السفر لم يسبح فيه ثم اقام تقتضي اخذ منهوم مسبح في المحضر فيما تقدم
 ان يقال هنا في هذه الصورة ان مسبح مسافر مع انه ليس كذلك بل
 حكم المنطوق والمنهوم سوا وهو انه لا يكل مدة المسافر ويصح فيكون
 المسبح في المحضر قيد في الاول وهو سبيلة المقيم واما المسبح في السفر في
 في الثانية فليس قيد بل سوا مسبح في السفر ولم يسبح في السفر في
 احدث في السفر ثم اقام لم يتم مسبح مسافر الا من جنابة استنابا من
 مقدراي امرنا بعدم الترع من كل حدث الا من جنابة فامرنا بالترع وقوله
 لكن من بول وغائط ونوم استدراك القصد منه بيان المستثنى منه
 فاما الاستثنى وهو قوله الا من جنابة لبيان ما فيه ترع والشارح بالبيان
 منه لبيان ما لا ترع فيه وبقية الكلام في الإجمودي وحاصله ان لكن
 استدراك تعطف مفردا على مفرد وتثبت لما بعده ما قبلها وما
 قبلها هنا الترع من الجنابة وضده وهو عدم الترع يكون ثانيا لما
 بعده وهو البول وما بعده فصل في التيمم هذا هو القصد
 الثالث من مقاصد الطهارة والرابع ازالة النجاسة واخر التيمم من
 الرضوخ والفصل لانه يكون له لاعتها سوا كانا واجبين او مندرين
 واخر عن مسبح الخاف لانه يسبح الصلوة بخلاف مسبح الخاف فانه
 رافع ولانه لا يسبح فردا كثيرا فكان المسبح اقوى وكان الالبس
 تقدم

تقديم ازالة النجاسة لتوقف صحة التيمم على ازالها وبحاجب بانه اخرها
 عنه للامارة الى انه لا يكون بدلا عنها فقال ايجزج حاصل ما ذكره افعال
 اربعة ومصدر الاولين تيمما ومصدر الثالث تيمما ومصدر الرابع تيمما
 في يقرأ وامنته ككرمته بخلاف قوله المسمى بالتحقيق كضربة ايصال
 تراب ايجزج اشتمل هذا التبريد على الاركان السبعة لان الاتصال يؤخذ منه
 النقل والقصد والتراب والوجه واليدان المذكورتان صريحا وقوله بكذا
 يؤخذ منه الترتيب والنية وعبر بالايصال لانه لا بد من فعل منه او من
 ما دونه كما ساقى بخلاف الطهارة بالما فالمدار فيها على وصول الماء وان كان
 ينقله او فعله غير مع نية كما تقدم وهو رخصة حاصلة اقوال
 ثلاثة قيل رخصة مطلقا وقيل عنصرية مطلقا وقيل رخصة في القصد
 الشرعي عنصرية في القصد المحسوس وينبغي على ذلك التيمم العاصي قبل
 ثوبته قيل انه عنصرية يصح وعلى انه لا يصح وكذا التيمم بتراب مقصوب
 قيل انه عنصرية يصح وعلى انه رخصة فيه وجهان والقصد المصحح كذا
 في اكثر الشيخ راجع لقوله اسألي وفي بعض النسخ حصال وقوله
 والمدود ايجزج هذا على كل من الشكيتين وغرضه به الاعتراض على المتن
 وحاصل الاعتراض كيف تقول خمسة مع انها ستة والجواب عنه
 ان قوله والتراب معطوف على قوله خمسة لا على المدود ان قوله لا يعمل
 الاعواز والطلب سوا واحد انما على تفسير الاعواز ببقية ما بعد طلبه
 فيكون من خمسة الثالث وبعد ذلك التعبير عنها بالشروط فيه مسامحة
 لان منها شروطا واسبابا وبحاجب بانه غلب الشروط على الاسباب
 وسمى الكل شروطا وبعد ذلك ايضا فيه مسامحة لان تقدير استعماله مكرر
 مع قوله وهو القدر بسفرا ومرض وايضا بعد الاعواز شرط مستقلا
 مع انه من ثمة الطلب وايضا بعد التراب شرط مع انه ركن وبحاجب

رخصة

بابه قصد التوضيح للمبتدي وان كانت في الحقيقة ترجع الى التيقن وجود
الغدر ودخول الوقت لثلاثة اسباب اي بزيادة سبب ثالث على المتن
وفي السبب الثالث نظر لانه يغني عنه قوله المتن وتعدراستعماله
فقد اي حسا لئلا يتكرر مع السببين الايتين او اعم من احسنه والشرعي
ويكون ما ياتي من عطف الخاص على العام ان امن مع ما ياتي من اعم
انه في حد الموت يستلزم الامن على سبعة ومن جملة الوقت والافق
فرق فيه بين كون الصلاة تستقطب باليتم او لا وفي حد الموت يستلزم
الامن على خمسة ومن جملة الوقت ومحل استلزام الامن على اسباب
كانت الصلاة تستقطب باليتم والا فلا يعتبر الامن عليه بل يتيم ولو خرج
الوقت واما اذا اتين الماخ في الموت فيستلزم الامن على الاربعة الضميمة
والعضو والمال والافقاع عن الرفعة واما الوقت والاختصاص والمال
الذي يجب بذله لما طهارته فثلاث شرط الامن عليها الى حد الموت
مطابقا انه يسمى ذلك القدر من كل جهة وانه قال بعضهم لكن يرد عليهم
انه لما زاد ذلك على حد البعد وعلق ان يحمل على ما اذا لم يحصل له ظنية
اليقين الا بالوقت وقال بعضهم البيان فيها فانه يرد بان يقال يتروك
من كل جهة قد راجح ان المجموع يبلغ حد الموت وبعضهم قد يرد
اخر وقال يتروك ويسمى قد راجح اذ رجع من كل جهة وقوله الى حد
الموت متعلق بمحذوف اي ونظر بعد المضي الى حد الموت فيقتضي
ذلك بان كان الحمل الذي ينظر منه مستورا انتهى فالمدار على ظن فقيد
لما فان حصل هذه الامور الاخيرة كني والاثنتين الاول ولا بعد فيه
فلو يتقنه او الاول الواول لانه مستأنف وليس من عا والفتوى
منه تتبني قوله فان لم يجد يتيم في احد هذه الثلاثة فكان قابلا
قال له واذا لم يجد فهل يتيم في احوال او لا فاجاب بقوله فلو يتقنه اي

قوله ومن

ومن صور التقدير ومثل ذلك على هذه الطريقة خوف غرق
لن في الحينة وقيل انها من التقدير الشرعي ويتبين على ذلك ان
قلنا انها من التقدير الشرعي الاعادة مطلقا وان قلنا انه من التقدير
الاحتياطي بفضل فان كان الحمل يغلب فيه الفتنة او يستوي الامر ان
يقطع النظر عن هذا الما الذي فيه السفينة والذي حال بينه وبينه
البحر والعدو فلا اعادة وان كان يغلب فيه الوجود يقطع النظر عن
ذلك وجبت الاعادة فالاصح القطع بانه لا يجب مسح الرأس به
اي يجعل كالعدم ويتيم نيم او احدا عن الاعضاء الاربعة ويسين
العدول من هذه الكيفية الى كيفية اخرى بان يتيم عن الوجه واليد
تيم او احدا ثم مسح الرأس بالثلج او البرد ثم يتيم عن الرجلين ومقابل
الاصح يوجب الكيفية العمانية وهذا اذا لم يكن معه ما يكفي للوجه
واليد والواجب مسح الرأس بالثلج او البرد قطعاً ثم يتيم عن
الرجلين وهذا كله في احداث الاصغر اما الاكبر فالثلج والبرد فيه
كالعدم فيعدل الى التيم باذنه قيد على المتد فان لم ياذن له لم يصح
لاقتطاع قصد التراب بانثقال النقل وهذا بخلاف الوضوء والغسل
فقد تم فانه لو لم ياذن في ذلك ولو في عند الوضوء والغسل كني
وهذه هي في المنهاج اتم حاصله اربعة طرق واختلاف في العدد والالا
فالسبعة معتبر للتيم باتفاق الكل النقل اعم ان هذا لانه
الفاظ النقل والسنة والقصد فالنقل معناه تحويل التراب من محل
الي محل اخر والسنة معناه استباحة الصلاة ونحوها والقصد معناه
قصد تحويل التراب للمسح به الواجب قرن السنة به في معنى العلة
لما قبله وهو دخول القصد في النقل وانما صدر هذا في هذه
البيان موقوفة من تقديم وكان عتقا ان تكرر عند قوله واما المقصد

قد اخل في النقل وهو جواب عن سوال حاصله اذا كان داخل في النقل
 فلما اصرح به غيرك فاجاب بان ذلك رعاية للفظ الآية اذ الكلام في
 تعليل التيميم قبله وهو جواب عن سوال حاصله انت عمت في النية مع
 ان ما عمت به حكمه مختلف فاجاب بان الكلام الآن في صحة النية والتيميم
 فيه صحيح بخلاف ما يستباح به فيفصل فيه كما يأتي في محله لما مراري
 من قوله لان موجبها واحد والمراد لما مر منطوقا ومنه ما في منطوق
 التعليل المتقدم فينبذ عدم اعادة صلوات التيميم ومنه ما فينبذ
 وجوب اعادة صلوات الوضوء لعدم اتحاد الموجب للآية اذ
 اعترض بان الآية ليس فيها تعريض للمرفقين فاجاب الساج بانها
 متعرضة لذلك بالاستنباط الذي ذكره الساج بقوله لان اعم فيكون
 التيميم مقتضا على الوضوء والآية مستند القياس بواسطة هذا
 الاستنباط وفي ذلك نظر لانه اذا نظر لهذا الاستنباط يكون
 هذا الحكم لولا الآية واما من قاس التيميم على الوضوء لانه في ذلك
 الاستنباط فها جواب بان عن الاعتراض على الآية بعدم تعريضها
 للمرفقين فان نوي استباحة فرض اي بشرط اضافة الى الصلاة
 او تعريضه بالالف واللام فان نكره ولم يضعه فلا يباح له فرض الصلاة
 ولا نفلها بل ينزل على اقل درجات الفرض وهو ممكن التحليل وحمل
 المصحف لمنه او خاف عليه من كافر فان نوي استباحة فرض
 في ولا يترتب تيمينه ولو عيسته واطا كما لو نوي استباحة فاية
 وليس عليه فاية او نوي الظهر وليس عليه الا العصر او نوي الظهر
 ثلاثا او خمسا او بحمل نجس فلا يصح التيميم في ذلك كله بمسحه او بطلت
 اي فالشرط احد الامرين ويترتب عليه ما ذكره وبعد ذلك هو ضمني
 ومسح بيمينه اعم هو راجع للصورتين لكن رجوعه للاولى

فيه عدم الترتيب بالنظر للابتداء واما رجوعه للثانية لا شاهد فيه
 لوجود الترتيب وقوله او عكس راجع للثانية وفيه شاهد لان فيه
 عدم الترتيب بالنظر لانها لان معنى العكس ان يمسح وجهه بالشمال
 ويساره باليمين وهذا عكس ما قبله من مسح وجهه باليمين ويمينه
 باليسار ومن سنة البداية اذ ومنها الشهادتان واستقبال القبلة
 وضلابة ركعتين بدين وعده تكراره وعدم مسحه حتى يفرغ من الصلاة
 والسؤال ومحلته قبل التسمية والنقل وقيل بينهما رواية لما اري بلا
 مانع كما يأتي ثلاثة الاول والثالث عامان في الفقد احسي والسري
 والثاني خاص بالفقد احسي وان ضاق الوقت اي اذا كانت
 الرواية في حد الفوت او في حد القرب وكانت الصلاة لا تسقط بالتيميم
 اما اذا كانت الرواية في حد القرب وكانت الصلاة تسقط فلا يصح التيميم
 بل يتيقن ويقال ما لم يضيق الوقت والا فلا يبطل التيميم فلو سمع في
 فروع خمسة وكان الاول تاخيرها عند قوله وانما يبطل وجود الما اري
 نوهها اذ لم يتقن بما نفع لم يقول فلو سمع اعم ويكون بعضها مفرغا
 على المنطوق وبعضها على المفهوم لانه شرع في المقصود اي ولا
 مانع من اتمامها هذا هو السارق بين القسم الاول والثاني بخلاف
 القسم الاول ففيه مانع من الاتمام وهو وجوب الاعادة ولو راي
 الحاضر في كان الاول تاخير عن قول السار الا ان يبطل بسلامه لانه
 مشرع عليه ومناسب لانه لما كان قاصدا ونوي الصلاة فعناه انه
 يصلي ركعتين ويبطل تيممه بسلامه فلما اقام او نوي الاقامة فقد
 احدث ركعتين وهو لم ينو استباحتهما فكانه افتتح صلاة اخرى
 وهو لا يجوز ايا مع ضعف التيميم بروية الما قبل نية الاقامة بخلاف
 ما لو تيممت نية الاقامة على روية الما فلا يبطل لان حدوث الركعتين

والمع

ح قبل ضعف التيمم فلذلك لم تبطل وهذا كله اذا كان المجل يغلب فيه
النقد او يستوي الامران والافتبطل مطلقا من غير تفصيل بين
التبليية وغيرها لكن من جهة روية الما او نحوها لا من جهة الاقامة
او بينهما مالا تغليب الحكم الاقامة وهو الاتمام وهو لم يتبع في ينة
الاصالة مقصودة فنظر في حاصل القسم الاول ما اذا لم يكن
على المصوب سائر او كان وكان في غير اعضا التيمم ولم ياخذ من الضم
شيئا واخذ بقدر الاستعمال ووضع على ظهر فهد الاعادة فيه فاذا
نسي في اثناء الصلاة لم تبطل وحاصل القسم الثاني ما اذا كان
السائر في اعضا التيمم او في غير واخذ زيادة على قدر الاستعمال او
بقدر ووضع على حدك فهذا فيه الاعادة فاذا نسي في اثناء الصلاة
بطلت فعلم اي من قول ولو تيمم ميت ايج ويصح ان يكون الاول
معلوما من قول ولو تيمم الميت ايج والثاني معلوما مما تقدم في قوله ولا
فرق فيما ذكر بين فرض عيني كظهور وصلاة جنازة ولورات ايج
داخل تحت قوله في غير وقت الصلاة وكذا مسئلة المرأة ومسئلة
الطواف ومثل الزينة في الصلاة التيمم بطل تيممه ولا فرق بين كون
المجل يغلب فيه الوجود ام لا بدليل قول السارج لانه يجوز تقويت افعال
فاذا زال العذر بظهوره وصاحب الجبار ايج الكلام عليها
في مقامين صحة التيمم والاعادة وقد تكلم عليها على الترتيب جمع
جبرة من الجبر وهو الاصلاح وسببت جبرة مع انها موضوعة
على كسر فكان حقه ان تسمى كسيرة وبحجاب بانها سميت بذلك تفاولا
بالجبر كما سميت الحارة متفارة مع انها مملوكة اي محولة للاملاك تفاولا
بالنور والشقوق ايج اي ما تباط من الدهن او الشح فيها الحكم
الجبرة لانفس الشقوق والكلام اذا لم يكن لها غير في العلم والافلا يجب

التيمم

التيمم ولا مسح الجبرة لانها في حكم الباطن وتيمم عطف بالواو
لانه لا ترتيب بين المسح والتيمم ومحل وجوب التيمم اذا لم تعلم الجبرة
الوجه واليد والافلا تيمم ثم ان لم يكن هناك صحيح سترته الجبرة
فلا مسح عليها ايضا وان كان هناك صحيح سترته وجب المسح عليها
مع النية ثم مسح الرأس وبفسل الرجلين ويعيد في الصورتين لعدم
ظهور المصوب المذكورين ويستترط في السائر ايج فيه اجمال فكان
الاولى ويستترط في وجوب مسح السائر ان ياخذ من الضم شيئا
والافلا يجب مسحه ويستترط في عدم الاعادة ان لا ياخذ زيادة على
الاستعمال دفع مفسدة ايج دفع المفسدة هو عبارة عن
تقديم مصلحة الواجب فيلزم تقديم السبي على نفسه وبحجاب بان لفظ
دفع زيادة وقوله مصلحة الواجب الواجب هو المسح ومصلحته
الاعتداد به وعدم بطلانه والحرام التضميم بالنجاسة ومفسدته
بطلان المسح وعدم الاعتداد به فتقدم مصلحة الواجب على ذلك
وقوله كوجوب تمنع ايج احرام هو التمنع ومفسدته بطلان الصلاة
والواجب هو الصلاة ومصلحته عدم بطلانها فيقدم هذا على
هذا ايج واذا امتنع استعمال الما ايج التعبير بالوجوب مسكلا لانه
يقتضي جواز استعمال الما مع ان فرض المسئلة ان الما يصرح بكونه
حراما وايضا ينافي قوله فيما ياتي وجب التيمم لانه اذا كان واجبا
وعدل عنه الى الما فقد ترك الواجب وتركه حرام مع ان التعبير
باهتمام الوجوب يقتضي جواز فكان الاولى حذف وجوب كما قبل
غيره ويكون المعنى اذا امتنع اي حرره وحله على ما اذا اتهم الضرر
بدفع الاشكال الاول فقط ولا بدفع الثاني ان كانت لمجل التيمم
فلن كانت في محل التيمم ولا يجب امرار التراب عليها بخلاف الما فيجب

مسحها به مطلقا اي سواء كانت في اعضا التيم امر في غيرها بشرط ان
تأخذ من الصحيح شيئا والا فلا يجب مسحها واذا امتنع هو مفهم
المتن لان المتن بين حكم الجبيرة ونسكت عن حكم العليل اذ السجدة
يكفي عليه جبيرة فيسند السارج قال البيهقي اخ في تفسيره للبيهقي
نظر لانه قد احدثت بالامور الثلاثة مع ان احدثت ليس فيه
الا الوضوء وغسل الصحيح دون التيم وبجواب بان تفسيره موافق
للواقع من ان عمر المذكور فعل الثلاثة ولكن في كلام السارج نقص
لفظ التيم من احدثت فلو ذكرها السارج كان تفسير البيهقي
لا غبار عليه فان تحت الراس اخ اي وصورة المسئلة انه لا جبيرة
فان كانت هناك جبيرة فان كان في الراس صحيح لم يسترد الجبيرة وجب
مسحه ولا تيم وان ستوته مسح عليها ولا تيم ارض وان لم يكن صحيح
اصلا تيم عن الراس ولا اعادة اخ حاصلة انه لا بد في عدم
الاعادة من شروط اربعة ان يضعها على طهر وان تكون في موضع
التيم وان يصبر نزعها وان لا تأخذ زيادة على قدر الاستعمال وان
اختلف شرط من ذلك وجبت الاعادة على تفصيل في بعضها
لنقص البديل اي وهو التيم والمعدل هو الوضوء وجهه ان
التراب لم يدر على الجبيرة والمالم يمر على محل العلة ايضا فكل ناقص
وكذا يجب القضاء الخ ليس مكررا مع قوله فيما تقدم وجب
نزعها ان امكن لان ما تقدم في الترع وعدمه
في القضاء وعدمه ان امكن الترع الخ اعلم انه لا يجب
الترع ان امكن الا ان اخذت من الصحيح شيئا
او كانت في اعضا التيم او في غيرها وامكن
غسل الجريح واما اذا كانت في غير اعضا التيم
وامكن

وامكن نزعها وامن منه ولم يكن غسل العليل فانه لا يجب الترع
تيم ولا يجوز الطهر منها اي تيم بالنفل لاجل احدث الاصغر وان
كان تيمه بالنسبة للحدث الاكبر باقيا وحاصل ذلك ان اجنب
اذا غسل الصحيح وتيم ومسح فان لم يحدث اصلا للاصغر ولا اكبر
فتيم باق فاذا اراد فرضا اعاد التيم دون ما معه وان احدث حدثا
اكبرا اعاد ما تقدم من تيم وما معه وان احدث حدثا اصغرا وجد
ما لا مانع فان لم يصل بالاول فرضا توضا عن احدث وايضا له الفرض
والنفل وان كان صلى بالاول فرضا فان اراد نفلا فقط توضا
للاصغر ولا تيم عن الاكبر لان طهر باق بالنسبة له وان اراد
ان يصل فرضا توضا للاصغر وتيم عن الاكبر لانه وان كان باقيا
لكن ضعف عن اذا فرضت ان واما المحدث حدثا اصغرا ففعل
ما تقدم ولم يحدث ثم اراد فرضا اخر اعاد التيم فقط ويكفيه تيم واحد
ولو كان ما فعله او لا متعدد اعلى المعتبر واما اذا احدث اعاد ما فعله
او لا فله لو تيم عن حدثا اكبرا اي فيكون قوله في اول المطالات
ما يبطل الوضوء اي اذا كان تيمه عن حدث اصغرا ما اذا كان تيمه
عن حدث اكبرا ثم احدث حدثا اصغرا فان تيمه عن احدث الاكبر لا يبطل
فيبلغ له ما يباح للجنب من قراءة القرآن والحس والمك في السجدة ومسح
عليه ما يمنع على المحدث حدثا اصغرا فلو وجد خائبة ما سئل
حاصله انه ان لم يصل بالاول فرضا ثم احدث قتيمة الذي يفعله
عن احدث الاصغر فقط وكذا ان صلى بالاول فرضا وحدث كما
تقدم واراد نفلا قتيمة ايضا عن احدث الاصغر واما اذا اراد
فرضا اخر فتيمه عن الاثنين معا لضعف التيم عن اذ فرضين
وله ان تيم تيمتين او حالة يسقط الفرض فيها بالتيم بان

يكون في محل يغلب فيه فقهاء المأوى يستوي الامران ولو كان المحل
الذي يتم فيه الاول اي يربط تلف المأوى المذكور وان كان ظاهر عبارة
السلم انه لا يقضى بالتراب في المحل الذي يتم فيه الاول وليس كذلك
وبعد ذلك في البيان مسامحة من جهة التعبير بالمضامع كونه
في الوقت وهو لا يسمى قضا فكان الاول ان يقول ولا يصيد الخ
وايضه فهذا الحكم الذي ذكر لا يختص بهذه المسئلة بل لكل صلاة
وقلت في الوقت او اريد اعادة بها باليتم حكمها كذلك اي لا تقاوم بالتراب
الا في محل يغلب فيه الفقهاء ويستوي الامران ويتم لكل فرض
اي عينية ولو مندورة من الصلوات او من الطواف دون
المنذور من غيرها فلا يعطى حكم الفرض كما يأتي المندور اي سوا
كان عذره حسا او شوعيا ويتم لكل فرضية بان قال نويت
فرض الصلاة او فرض الطواف او خطبة الجمعة او الصلاة المنذورة
او الطواف المنذور فهذا هو الفرض وهي المرتبة الاولى فمنه
استباحة واحد منها بجمع واحد فقط سوا الذي نواه او غيره في بيع
ما في المرتبة الثانية والثالثة ومثل بنية استباحة الفرض مالم
قال نويت استباحة مفتقر الى طهر وينصرف الى الاكل وهو
واحد من خمسة المتقدمة والمرتبة الثانية مرتبة النقل وسائر
في قول المتن ويصلي بجمع واحد ما من التوافل وحاصلها
انه اذا قال نويت استباحة الصلاة او نقل الصلاة او الطواف
او نقل الطواف او صلاة الجمعة كل ذلك في مرتبة واحدة فان
نوى استباحة واحد من ذلك استباح البقية واستباح ما في
المرتبة الثالثة ولا يستبيح الفرض واما المرتبة الثالثة فذكرها
الساجح وهي افراد كسائر كسجدة التلاوة والسكز وقراءة القرآن

للحجب

للحجب وغده والملك في المسجد والاعتكاف ومبين المصحف وحمله يمكن
الحليل كلفه في مرتبة واحدة فاذا يتم لواحد منه استباح ما نواه
والبقية ايضا ولو تمكرا ويتم لكل فرضية ان اقام الله عليه اوله
ثلاثة الاولى قوله لان الرضا الثاني قول ابن مالك قوله لان التيمم
طهارة ضرورية اذ قيل ان الحاجة للعط اذ وجب بان تعليل
لحجرات المندوف والتقدير التحقت بمرافق الاعيان اذ قيل اي لانه
قيل فائدة الظهر مع الجمعة لمن رافعه اعادة الظهر لكن لها يتم واحد
وكذا المعادة مع الاول يكن لها يتم واحد وكذا كل صلاة فعلت في الوقت
واريد اعادة بها بجمع يتم الاول فالكذا اخري المعتمد ان من
يتم للخطبة وخطب ثم انتقل لمحل اخر ليس له ان يحط به فيه سوا كان
من الاربعين او زيدا لانها التحقت بمرافق الاعيان وان كانت
فرض كفاية كالنفس في النية ضعيف اذا عصى لا تجب عليه نية
الفرضية على المعتمد واما قوله وغيرها كالقيام وغيره فهو كالتابع
فيه بالتعلق فان قيل ان هذا السؤال ناسي من مجموع التحليل قبله
وها قوله ولا يجمع بين فرضين واذا يتم وبلغ لا يصلي به الفرض فيصلي
كون صلاة كصلاة البالغ انه اذا يتم لها يصلي الفرض ولو بلغ فاجاب
بان ذلك احتياطا لان ابتدائها فنقل ان فرضه ان اولها فنقل
واخرها فرضه وليس كذلك بل كلها نقل لكن يحرم قطعها فوجب انما
للمخرج من الحرم لان الاول وان وقعت نفلا في جواب عن
سؤال حاصيله اذا كانت الاولى نفلا فلا يصلي بجمعها الثانية
فاجاب بانها وان وقعت نفلا فالاتبان بها فرض فنشأ من ذلك
سؤال حاصله انه اذا كان الاتان بها فرضا والثانية فرض ايضا
غيره فكيف يجمع بينهما يتم فاجاب بان النية من خمس وهذا

منه

السؤال الثاني صرح به الخارج فصل في إزالة النجاسة في الاول
في بيان النجاسة وارتبها لانه ذكر كلامها الا ان يقال اقتصر على الازالة
لانها المقصود وذكرها بعد التيمم لانه لا يكون بدلا عنها ومن قدما نظر
لكون التيمم لا يصح قبل ازالة النجاسة من البدن مستند رأي جرير او
وصف قائم بالمحمل عند ملاقات النجاسة مع الرطوبة لاجل ان يدخل
بالسائل النجاسة الحكيمة لانها مستند سريعا على ذلك النجاسة
او الهوم الذي قبله هذا ركس اي نوع هذا وانما قال هذا ولم يقل
هذه لانه لو قال هذه ركس لتوهم اختصاص الحكم بها فعدل عنها
الى الهوم والركس النجس من كلام الراوي تفسير للركس وقوله
فما تقدم وسريعا مستند في العلم ان بعضهم عرف النجاسة بالعد
كشيخ الاسلام حيث قال هي مستند وغير عرفها باحد المختصر
كالخارج وبعضهم عرفها بالتبريد المطول وهو كل عين حرمت ولها
في بعض النسخ وكما يخرج وهذه النسخة الاولى لتجولها للمابع
والنجس الجاهل ويخرج الجاهل الطاهر كالدود والحي والبرج واما
النسخة الاولى فهي قاصدة على المابع ويكون في مفهوم المابع
تفصيل ولا تناسب المبتدي فائدة اخرى غرضها تقييد
المتن لان بركة الخ فان قلت ان فضيلة صلى الله عليه وسلم
لا تظهر على الارض بل كانت الارض بسلامها وحجاب بان ذلك فيما
اذا وقعت على الارض اما اذا جئت في انكافي تلك الوقاع التي
في السراج فتبتق وهذه الفضلات من النبي على طهارتها لا يجوز
الاستنجاء بها اذا كانت جافة قالعة ويجوز المسح وكلها لم تنفرت
منها وكذا البول ولا يجوز الطهيرة وان كان طاهرا بالحصى ومما

جرب

جرب لها شرب القهوة السخنة وكذا ابزور المزوب بان يغلي ويدق ويغلي
كالقهوة والبيض طاهر ولو من غير مأكول وهو مأكول ايضا زيادة
على طهارته فان قيل ما الفرق بين بيض غير المأكول ومنه حيث حكم
بطهارتهما وبين لبنه حيث حكم بنجاسته بان البيض والملي اصل حيوان
طاهر واللبن مزي ومغري والاصل اقوي من اللبن المزي فلهذا
حكم بطايرهما اراد به النجاسة المتوسطة اي فيكون قوله الاول الصبي
استثنا منقطع لان الشئ من نجاسة متوسطة والمستثنى نجاسة
منخفضة وكذا ذكر المغلظة بعد ذلك بمنزلة الاستثنا النقط وعذر السراج
في ذلك الحمل ان المتن سند كرا المنخفضة والمغلظة وكان يصح للسراج ان
يتم اولا ويكون ما بعده في المتن تفصيلا والامر في ذلك سهل
جعلت الصلاة نجاسة الخ وهل هذا الحمل لنسل اجنبية وللبول
ليلة الاسراء او بعدها على قسمين وهذا التقسيم عام في النجاسة
الثلاثة وان كان ظاهر السمع انه خاص بالنجاسة المتوسطة جري
الماعليها مرة واحدة اي ان كانت متوسطة اي او رشة ان كانت
منخفضة او غسلة سبعا احداها بالتقرب ان كانت مغلظة فطاهرة
اي مطهرة في الكثير وطاهرة غير مطهرة في القليلة واعلم ان نجاسة
الحمل تستلزم نجاسة الفضالة وبالعكس وطهارة احدهما تستلزم
طهارة الاخر وهذا اذا كان الفصل بالصبي عليه في انا ويجمع الفضالة
مع التوب في محل اما لو كانت بالصبي وهو مرتفع عن الاناس فلا
يلزم من طهارة الحمل طهارة الفضالة ولا يلزم من نجاسة الفضالة نجاسة
الحمل ويلزم من نجاسة الحمل نجاسة الفضالة ويلزم من طهارة الفضالة
طهارة الحمل حكم الخ لكنه يعني عنه في السكب وغيره لان الامر
اذا ضاق التسع وهذا اذا لم تزع عن النجاسة فيه والافحس ولا

يعني عنه لم يأكل الطعام بان اقتصر على اكل اللبن بسائر انواعه
اجبت الحال عن الانفة والتسطة والزبد على المعتمد في ذلك سواء كان لبن
امه ام غيره ولو من مغلط قبل مضي حولين اي اوضح لو احتمل
على المعتمد عند بعضهم وكذا قوله لم يأكل الطعام اي ولو احتمل لا على قول ايض
وقيل يجب الفصل او جاز محله قبل المراد بالمثل الذي يطلب سلالته
اليه وما لا فاه من الثوب وما زاد على ذلك غير محله وقيل المراد بحمله الذي
يصيبه وقت الخرج ويستقر فيه وما لا فاه من الثوب فان لم يستقر
بان نزل من الراس ولم يستقر في محل حتى نزل للقدم فهو من محله على
هذا القول دون الاول ويبنى عليه ان الذي في محله يعني عنه قليلا
او كثيرا وما ليس في محله يعني عن القليل فقط ومثال ما جاوز محله
على التقين الاول ان يخرج من الذراع فيصل الى المرفق لان جنس
الدم في تحليل الشئ بنفسه لان المدعى المعفو عن القليل والنتيجة
طلعت القليل فكانه قال يعني عن القليل لعلته وبحاج بان المظهر
اليه قوله لان جنس الدم واجتسب يصدق بالقليل والكثير فصار
الدعوى خاصة والدليل عاما وموضع الفصد والحجامة ولا يضر
فعل الفاصد والحجام وانما يضر فعله وعن قليل بول الخفاش
اي القليل ليس فيه او الخفاش ليس فيه ابل بنية الطيور كذا
لكن في البول وعن روثه اي القليل فيه وفيما بعد وقيل
بالعفو عن الكثير ايض نعم يعني عن ما الطهارة الخ خرج
النظف والبرق فلا يلحقان بالطهارة وقيل يلحقان او جعل على
جره دوالي فلا يضر اختلاطه بالدم وبعد ذلك ان كان ذلك
الدوا سببا في فتحه وخروج الدم كان من قبيل ما خرج بغيره
عن القليل فقط وقال النفس له سائلة معطوف على السيرة

من جملة المستثنى فيكون المعفو عنه ثلاثة وقوله لا نفس له سائلة
صفة لما اوصله لها وقوله وقع جملة مستدركة لعلها من الاستثناء
في زيادة ايضاح ويحتمل هذا يكون كلام المتن مفرضا في الميتة
وعلى النسخة التي اشار اليها السارج يكون مفرضا فيما لو وقعت حية
وكل صحيح المانع ليس قيدا بشرط ان زيادة ايضاح بعد قوله
وقع لان ظاهره من غير طرح والحبر البخاري انه ذكر فيه نظر
لانه مستند من غير اذ وقع وهو حي وكلامنا فيما اذا وقع وهو ميت
انها لا تضرك المناسب لانه عايد على ما المتعة بالحيوان الا ان
يقال للتأنيث باعتبار الذات وان كان الخ مخرج السارج بذلك
الا اعتراض على هذه النسخة فكانه يقول الحكم ما ذكرته في المسئلة الا
من عدم الضرر وان كلام المتن على هذه النسخة يتنقض الضرر
فمن قبل الخ فيه نظر لان كلامه مفروض في اذا وقع بنفسه فكيف
يقال بالتفصيل فلو قال ومنه مضموم قوله وقع انه لو طرحها طارح ضرر
كانت اولي هكذا مراد السارج وهذا التفصيل الذي اقتضته هذه
النسخة ضعيف لانه حيث كانت حية فلا فرق بين ان تقع بنفسها او
بغير طارح ولا يتم للسارج الاعتراض على هذه النسخة الا بهذه التبرير
نواما ان جعلنا الضمير في قوله فينصل فيها اي في مفهوم الحية وهي
الميتة ويقال بان طرح الميتة ضرر وان وقعت بنفسها لم تضر ولا
يتم للسارج مضموده من الاعتراض على تلك النسخة ثم اعلم الخ
كأن الاول ان يجعل الاقسام ثلاثة وتزيد الفضلات كما صنع فيما تقدم
وبحاج بان مراده بانما د ما لا روح فيه قد خلت الفضلات
لحتمية الخ مضمومة هنا الاستدلال على النجاسة وما ياتي ذكره لاحل
موجب الفصل ويرد هذا التقصير الخ محصلة اما تزييد في الفصل

وهو قول لانه لا يقتضي اي مع انه مذروب الى قتلته مع تالي الانتفاع به ولا
كذلك الحشرات فيها لانه انما يندب قتل المذوي منها ولا يمكن الانتفاع بها
ولو اد معا ومضى كان في احد اصلية غير ادمي فبشيء نجسة ولا يفضل ولا
يصل عليه ولو كان ذلك الفرس كما واما ان كان اصلا ادمي كان
ميتة طاهرة ويفضل ويصل عليه من عظم الخواي ان علم انه من ميتة
فان سلك فالاصل الطهارة يجوز على الغالب اي من احوال البهي
من انه انما ينقض لبيان احكام المسلمين للاحتراز عن الكفار ولو
معضا طاهرة للرد بالنسبة للصبي وللقيم بالنسبة لغيره والردود عليه
في الصبي اربعة اقوال معلومة هي ان يتور محله او يكفى غسله مرة او
يغسل عنه او يغسل سبعا من غير ترتيب وان كان الحمل وطبا اي
بالنسبة لما مزجا خارجا او وضع الماء او لأم التراب بخلاف ما اذا وضع
التراب اولا والحمل وطب فانه لا يصح لانه نجس بجموع وضعه على الرطوبة
وحاصل كيفية غسل النجاسة المخلطة ان التراب والماء اما ان
يمزجا خارجا او يوضع الماء او لأم التراب او بالعكس وبعد ذلك يقال ان
كان في الحمل جرمه للنجاسة لم يكف واحد من السلافة المتقدمة ولو زل الجرم
وان لم يكن جرمه ولا رطوبة كفي كل من السلافة وارجع بقا الاوصاف وان
كان العدد لا يحسب الا بعد شوال العين والاصاف وان كان هناك
رطوبة لم يكف وضع التراب اولا ويكفى غرس من الكيفيتين فكلام الحكم
محمل ينزل على هذا التفضل فسرع لو كان له ثوب يده دم براغيث ووضع
في الاناء يغسله وصب عليه الماء والحال ان دم البراغيث له جرم فلا يطهر
ذلك الثوب لان الماء نجس بوضعه على عين النجاسة بل لابد من ازالة
عين الدم ثم يصب عليه الماء وهذا اذا اريد تطهير الثوب من دم البراغيث
اما اذا اريد تنظيفه من الوسخ فلا يضر وضع الماء عليه ولو بقي لون الدم

طهر

فخرج اخذ دخان النجاسة وكذا دخان الداء المجهول بالجرود دخان شجرة
وهنا نجس ودخان الفشار ان اخبر العارف بانه منعقد من الباب وكذا
لهب النار المتصاعد من الجمر كل ذلك نجس فلو اوقدت يدك او قسلة او
دواة فان كان هناك رطوبة فلا نجس وكذا الوشش ثوبا نجس طبا على
ذلك اللهب او الدخان فانه نجس واما النار التي تشتعل فان خلت عن
دخان طاهرة لكن لا تخلو عنه بدليل انه لو وضع شي ابيض عليها
صار اسود وماذا ان الاله دخان الذي فيها والبطولة نجسة وقيل طاهرة
وان غلت اي نجسها لا يفضل فاعل كما ياتي وكذا لو نقلت الجوز هذا
النقل قيل حرام وقيل مكروه والمعدة الكراهية وفي الصورتين لم يحصل
هبوط للنجاسة كانت عليه اولا وكذا لو نقلت من دن الى دن اخر بخلاف
مسئلة وضع العصور موضع الخرافات لا يطهر لان ما هناك دام ذلك
ابتداء ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابداء بطرح شي فيها اي
لا يتجر معها ثم يتخلل اما اذا كان كذلك كان وضع عليها عصير او عسلا
او سكر او بنيد اذ كان لا يضر كايان وكذلك لا يضر بعض جبات العنب
وبزرة اذا وقع حال العصور ايضا بطرح شي اخر كما حصل ان العين
اذا بقيت الى التحلل ضرر مطلقا وكذا اذا كانت نجسة واما اذا كانت طاهرة
فان نزع قبل التحلل ولم يتخلل منها شي ولم يصب اخره بنزع العين منها
لم يضر والا ضر لان النجس يقبل النجيس معناه ان النجس لا يسكر
وبوقوع النجاسة فيه طرات له نجاسة اخرى فان تخلل امكن طهر من
نجاسة اخرى وبقي نجاسة الطارية فتعود عليه بالنجيس نجس نجس
فيه او مثله العصير والعسل والسكر والبنيد بخلاف محض الماء وغيره
من سائر الاميان صحيح ولم يلزم من احكام الصحة الطهارة لانها فزرها
هو نية اي بالوصف او باسناد افعال الموت اليها وليس المراد

الثاني بالآلة لغة قليلة وقوله وقد ذكر اي بعد عليها ضمير المذكر
وتسند لها افعال المذكر فصل في ابيض اي في حقها وحقها
وقد ذكر الكل الا انه لم يكلم على احكام الاستحاضة تكلم عليها السارج
تكميلا للتأيد مما تعلق به الاحكام في جواب عن سوال حاصل
ان ما يخرج من الفرج من الدم لا ينحصر في الثلاثة بل هناك
كدم الصغيرة والابسة فاجاب بان المراد الدم التي تتعلق بها الاحكام
وهي الثلاثة هكذا مراد السهم وبعد ذلك يعترض على السارج ويقال اما
بالاحكام التي نسبتها عن دم الصغيرة والابسة ان اردت احكام ابيض
في منقبة ابيض عن دم الاستحاضة التي في المتن سقطت ايضا فان اردت
احكام الاستحاضة في ليست منقبة عن دم الصغيرة والابسة بل بآية
لها كما هي بآية للقسم الثالث الذي في المتن وكان الاول حذف قوله
فما يتعلق به الاحكام وحذف قوله واما دم الصغيرة والابسة في
الدم ما في جواب عما يقال ان الذي لا يخرج من الفرج لا ينسب في الثلاثة بل
يخرج منه البول والغايط والذي راوي فاجاب بان المراد الذي يخرج
الدم ما يخرج من الفرج وشرعا دم جيلة في ان اراد السارج بذلك
بغيره مستعمل غير تعريف المتن فلا يفيح لانه يشمل النفاس وشرط
التعريف ان يكون ما نأ وان اراد انه يحتمل المتن فلا حاجة اليه لانه
قوله دم جيلة هو معنى قوله على سبيل الصحة فلم يرد شيئا وكان الاول
حذفه اي ابيض اي حقيقة واحكامه فحقيقته بينها بقوله هو
اذي واحكامه بينها بقوله فاعتزلوا النساء في اي ابيض نفس
مع ان كلامها مصدر من اسم ابيض في ظهوره ولاجل قوله هو اذي
في قوله وهو من الزجر وراى غيره ان يورد بعضهم المرأة ونسب
وردا في قوله عشرة اسماء بل خمسة عشر ولا كراهة في النسبة لها في قوله
في الكتاب

في الكتاب والسنة ولونه اسود في ورد عليه سوال هو ان اللون لا ينحصر
في السواد فاجاب بان المراد اللون الاقوى فيكون الاسود اقوى غالبا
وقد يكون غير اقوى واجاب ابن قاسم ان اللون الاصل والحاصل
ان العبر لا لوان الدم وصفاتها الف واربعة وعشرون صورة وذلك
لان الالوان خمسة كافي بالسارج والصفات اربعة اما اثنين او متين او
فما او يخرج عنها فاذا ضربت صفات الاول في صفات الثاني ثم احاصل
في صفات الثالث وهكذا بلغت ما ذكر فان استوى دمان قدم السابغ
كاسود متين والاخر اخر متين متين فاحدي الصفتين يتبرضعفه
والاخرى تقابل الاخرى فيستويان وكاخر متين او متين مع اسود
مجرد فها مستويان اي بعد فراغ الرحم انما يفسر به ذلك لان كلام المتن
يشمل الدم الخارج بعد الولد الاول فقطضاه انه يسمى نقاسا مع انه
لا يسمى نقاسا بل ان كان قبله حيض بان حاضت قبل الولد ولم يثر
المجموع على خمسة عشر كان حيضا والا كان دم فساد في غير ايام اكثر
ابيض صادق بصورتين بان يما ومن خمسة عشر وينقص عن يوم
وليلة وقوله في غير ايام اكثر النفاس بان يما ومن ستة ولا يمان ان ينقص
عن اقل النفاس لان ما وجد منه وان قل يكون نقاسا فهو صادق
بالصورة الاولى فقط فلا تمنع الصدم اي فرضا ولا وكذا الصلاة
ولو انقطع اي وعاد وقوله ووسع رابع للثانية وقوله وجب الوضوء
انما في الثانية فللمادة واما في الاولى ولان الظاهر من انقطاع الدم عدم
عوده والحاصل ان العبرة بوسع الزمن وعدمه لا بالعادة وعندها
فانه يجرى الانقطاع حكم بطلان الطهر ان كثر الانقطاع استمر حكمه بالبطلان
ويحمل البطلان ان احس بتزول سبي في حال الوضوء او بعد اتي انسا
الصلاة والا فلا يبطل الوضوء حتى لو كانت في صلاة وانقطع الدم

ولم يعد وكانت لم تعلم نزول من كان تقدم لم يتطل صلاتها واما اذا عاود
 الدم عن قرب بين عدم بطلان طهرها وعدم بطلان صلاتها
 لو كانت في صلاة وتقوم وترجع تحكم ببقا طهرها لان الحكم بالبطلان
 كان مبني على الظاهر كستر عورة اي وكرامة الفرض في الوقت
 لا بعد بخلاف الرتبة لها فقل الفرض وبعد في الوقت وبعد
 ولو انقطع دمها قبل الصلاة ليس فيها اوبى لها او في اثباتها
 اي مقدار ذلك ان قد في ذلك لان كلام المتن لا يصدق الا اذا
 انطبق الدم عند العجز والغروب دون ما اذا انطبق الدم في انما اليوم
 او الليل فقد اشرح هذا التقيد بل قد في ذلك ويشترط في الاقل
 الاتصال بحيث لو وضعت قطنة لتكوث وان لم تتصل الله ما بل كان
 ساعة وما وساعة نقا بشرط ان يكون مجموع الدم لا ينقص عن يوم
 وليلة ستة او سبعة اي وان لم تتصل الله ما وكانت لو جمعت ساعات
 الدم بلغت اربعة وعشرين ساعة وحذف الخارج هذا اهناءا كما بما
 تقدم وتسمى المجاوزة ان هذا احد طريقين للمقابلة ان المستحاضة
 خاصة بمن جاوزت بها اكثر احيض وما عداها يقال له دم فساد والطريقة
 الثانية ان الكل يسمى بالمستحاضة لكن الاقسام السبعة انما تجزئ فيمن
 جاوزت بها اكثر احيض فخصها بمرور ليلة لكنها في الدور الاول تصبر
 حتى يصبر الدم خمسة عشر ليلة ينقطع فاذا مضت ولم ينقطع اغتسلت
 وقضت ما زاد على اليوم والليل وفي الدور الثاني تغتسل بماء ومضي
 اليوم والليل فتزدادها قدر او وقتا لكن في الدور الاول تصبر حتى
 يمضي اتمة عشر فاذا مضت اغتسلت وقضت ما زاد على عاداتها وفي
 الثاني تغتسل بماء ومضي عاداتها كصلاة اي وتعملها خارج المسجد
 نعم ان كانت جمعة وتعد عليها الاقامة اخارج المسجد جاز دخوله المسجد

لا يغفل المطلق ولها ان تفعل الغفل المطلق بعد الفرض

كما يجوز له دخوله للمسكن والنجاسة لتوقفها عليه كما يرضى في فحرم
 وطوها والتمتع بها وقرارة القرآن خارج الصلاة ومس المصحف وماله
 وان كانت معقاة غير ممتزة ان كان الاول تاخير ذلك عن المعقاة
 المميزة لاجل الاقسام الالهية فانها من غير الممتزة يبقى عليها يومان
 اي سواء كان رمضان كاملا او ناقصا لانه ان كان كاملا يفسد منه ستة
 عشر يوما ويسمى اربعة عشر وفي الشهر الثاني كذلك فالجميع ثمانية وعشرون
 يوما وان كان رمضان ناقصا يفسد منه ستة عشر يوما ويسمى اربعة عشر
 وعشرون في الثاني اربعة عشر ومجموع ذلك سبعة وعشرون فيبقى
 عليها يومان يكون المجموع تسعة وعشرين وهي الشهر الناقص
 ان لا يجاوز فان جاوز كان طهرا بيقين وقوله ولا تنقص فان
 نقص كان النقا طهرا بيقين او لم يكن فيحتمل ما بين دمي حيض
 بل كان بين دمي حيض ونفاس تقدم احيض او تاخر فالنقا
 طهر بيقين وهذا يسمى قول السجدة ومحل القولين في غير
 الدور الاولى من المبتدأة اما هي فانها بمجرد رؤية الدم تستلزم احكام
 احيض فاذا انقطع الوقت احكام الطاهر وهكذا فان انقطع على
 رأس اتمة عشر حكما على الكل بانه حيض فتقضي الصوم ودون الصلاة
 وان استمر في نظر المميز انما ما تقدم فدرج اذا اغتسلت لكل فرض
 وكان عليها حدث اصغر ادرج فيه على المعتمد والتباين وما
 اقل احيض ان فيه مسامحة لما عرفت ان الاقل يشترط فيه
 الاتصال فلا يتصور ان يكون فيه نقا فكان الاول ان يقول في النقا
 بين دما اكثر احيض او غالبة انما عرفت ان الاكثر والغالب
 لا يشترط فيهما الاتصال فيتصور فيها التباين وفيها فائدة
 المتخير في القسمين الاخيرين لا تطوف طواف الافاضة الا في طهر

محقق وكذا التي ردت لعادتها وتبديرها لا تطوف طواف الافاضة
 الا في طهر محقق بان تصير المعتادة حتى يعبر الدم اكثر من الحيض ثم
 تغتسل وتطوف وكذا الذي ردت الى التمييز فتصير من غير طواف حتى
 يعبر الدم اكثر من الحيض ان كان قريبا اقل من الاكثر تغتسل وتطوف
 واقل النفاس في حاصله عبارات ثلاثة لفظها وبعضها وهو قوله لفظ
 يناسب ما بعده وهو قوله وغالبه لا يكون يوما لان الكل ركن خلاف
 قول المتن في اي دفعة لا يناسب لانه ذات وما بعد زمان فاوله في
 حاصله اقوال ثلاثة ابتداءه من الولادة عدد او حكما الثاني ابتداءه
 من المخرج عدد او حكما الثالث ابتداءه من اخروجه من حيث احكام
 النفاس واما العدد فيحسب من الولادة وهذه الاقوال فيما اذا تأخر
 خروجه عن خروج الولد وكان بينهما نقا واما اذا خرج الدم عقب الولد
 فلا خلاف وينبغي على الاقوال انه على الاول يحيد التمتع بها في زمن
 النقا ولا يلزمها قضا الصلاة واما على الثاني فيجوز التمتع بها في مدة
 النقا ويجب عليها قضا الصلوات في مدة النقا وكذا على الثالث تغتسل
 بعد خروج الولد وقبل اقل الطهر في فيه نظرا لانه يقتضي ان ذلك فيه
 خلاف مع انه باتفاق فكان الاول حذفه ويقول واختلف في اوله
 فيما اذا تأخر خروجه عن الولادة ومتقضي قول النووي كذا فهم
 السارخ من كلام النووي ان بطالان الصوم لاجل النفاس وليس
 كذلك بل للولادة وان لم يكن لها نفاس اصلا ولم ار في كلام البيهقي
 ومتقضي هذا اي قوله البيهقي ويحرم على زوجها عطف على
 قوله لا يجب وعلى هذه اي قوله اما اذا لم تزاوج وقوله النووي في
 هذا الحمل على فهم السارخ ان البطالان لاجل النفاس وليس كذلك
 كما تقدم ابداه سهل في هذه الحكمة لا يظهر الا في الحيض اكثر

الحيض

الحيض وتنفس اكثر النفاس وبالنسبة لغيرها لا تظهر والولد
 يتقدي ان قلت ان في الولد لا يفتح اصلا لادام في بطن امه بدليل
 اية السيمة منطقية له كذا الا ان يقال يتقدي اي من السرة لانها مفتوحة
 واول الطهر هو جواب عن سوال حاصله عرفنا ان الحيض
 له اقل او وهل الطهر حقيقة واحدة او مختلفة واجاب بانها مختلفة
 الفاضل بين الحيض والنفاس وكذا الفاضل بين نفاسين
 فانه يجوز ان يكون اقل لان ما وراءه كان الاول حذفه لانه
 يقتضي ان زمن الحيض يرجع منه للعرف كالحيض والحيض وليس
 كذلك بل هو جهة الاستقراء من الآمة والنووي انما يرمع
 اي ونقل النووي سوا قصد مع القراءة غيرها ام لا هذه
 القبان لا تحسن الا لو قال او لا يقصد قرآن ثم يقول سوا
 قصد مع القراءة غيرها ام لا مع انه لم يقل متباينات وهي
 اجتماع الرواية في شيخ الشيخ وضدها السواهد وهي عدم
 الاجتماع في شيخ الشيخ ومثاله في المحسني واما فاقدا لما انما
 يخرج لك لانه محل التوهم فربما يقال ان السيم المذكور يلزمه الاطادة
 فهو كما قد اظهر من الفرق واجاب بان هذا منطهر دون ذلك
 ولين به حدث اكبر في منزلة قوله وخرج بالقراءة غيرها اي
 فبعض المسائل خارجة بالقراءة فكان الاول وخرج في تحبيه
 في منزلة قوله محل حرمة القراءة اذا كانت بقصد القرآن او بقصد
 القرآن والذكر والذكر حرمة وظاهر اي كلامه النووي وقوله
 ان ذلك اي التفضيل المذكور انقطعت نسبه في وضابط
 انقطاعها ان يجعل جلد كتاب وحده وليس من انقطاعها ما لو
 قطع المحسني بجلده يد وشرك القدم فدرج الورق الابيض

الحيض

الذي يجعل في اول المصحف واخره وكذا هو من المصحف وما بين
سطورهما حكم المصحف في تفسير والعبرة في العمل بالجملة واما
في المس فالعبرة بالمحل الذي منه نقطادون غيره وهذا اذا لم
يكن الجملة والا فالعبرة بالكل والعبرة بالثقل والكثرة في حروف المصحف
برسم المصحف وفي التفسير تباعد الخط وقيل العبرة بالعلم والكثرة
باعتبار اللفظ لا بالكلمة او بتردد اى او عبور اى حاشا
التلوين والافلا حرمه لكن يكره لقوله تعالى ان فيه نظرا لآياتها في
وتح كانه مناه في احايض فكان الاول حذوها او يقول بعدها وقس
بالحجب احايض اى لا تقربوا مواضع الصلاة يريد بذلك ان
الآية على تقدير مضاف فتكون من قبيل المجاز بالحدوث ويصح ان يراد
بالصلاة نفس الساجد مجازا من سلامة اطلاق اسم الجمال والبركة
المحل والقرينة على ذلك قول الاعرابى سبيل لان العبور في مواضع
الصلاة لا في نفس الصلاة وهذا كله بالنسبة للحجب اما بالنسبة
للمكران فلا يحتاج للتقدير لانه ممنوع من الدخول فيها الا في مواضعها
فان في كيفية وقضا التحريم للصلاة على القول بوجوب عليها
وان كان المعتمد عدم الوجوب وحاصله ان فيه طرقا منها ان
يغتسل لكل فرض وتصلبه في وقته ثم يعيد في وقت الصلاة
لا يجمع معها مثلا يصلي الظهر بالغسل وكذا المصنوع يغتسل احده
ثم يعيدها بعد المغرب كل واحد بوضوءان صلتهما بعد غسلهما
للمغرب او يغسل الاول ووضوء الثاني ان صلتهما قبل غسلهما للفقهاء
وكذا القول في المغرب والعشاء مع الصبح وفي الصبح مع الظهر واما
ان اعادته بعد طلوع الشمس فلا بد من غسل وتوجيه ذلك المذكور
في الطلوع ومن جملة الطرق ان يصلي كل فرض في وقته بالغسل
وتصبر

وتصبر من غير قضا حتى تمضي سنة عشر يوما فتعني خمس صلوات
لا احتمال الا به رم احيض الكثر فيكون اليوم والليلة طهرا والواجب
فيها خمس صلوات فتغتسل وتصلى الاول من اتمس وتوضا
للباقى ووجوب الغضا ان يرتبط بقوله ويجب قضا الصوم
فكان سائلا قال هل ذلك الغضا بالامر الاول او بالمرجيد فاجاب
بانه بالمرجيد سواء كان في ضمن نفسك ام لا راجع للنقل اما
الفرض فلا يكون الا في نفسك واما الواجب فلا يكون الا في خارج
النفس بخوله الصلاة اى في السر والاطهارة وفي رواية
الطواف صلاة فهو من قبيل التثنية البالغ اى كالصلاة
الا ان اسم احل فيه الكلام ان فيه نظرا فانه احل فيه غير الكلام ان فيه
كالاكل والشرب والركوب ويجاب بانه اقصو على الكلام لانهم
كانوا يعقدون تحريم الكلام اولانهم كانوا يتكلمون فيه بالكلام
البيع فيها هم عنه وامرهم بالكلام بخير ولو بعد الانقطاع اى هو
راجع لجميع ما قبله ما عدا الصوم ولما بعد ايضا فلو ذكر في الكلام كان
اولى احسن وهو للرد على ابي حنيفة في قوله بخوان ع فليقتض
ان يتكرر تكرار الوطن والوطن بعد الانقطاع اى هذا مكرر لانه تقدم
عقب كلامه المنع الا ان يقال ذكر فيما تقدم من حيث الحرمة وذكر
هنا من حيث التصديق في المصحف ان اريد به مكان احيض
شمل ذلك اعتراهم في غير زمن احيض وان اريد به زمان احيض
شمل ذلك جميع البدن ايضا وخبر عنه ما بعد الانقطاع وقيل
الغسل واخره ليس ما دوا ان اريد نفس احيض كانت الظرفية
لا معنى لها الا ان يقال تخار الاخير ويحصل الغالبية وتكون
الآية جملة لانها لم تبين محل الاعتزال ويجاب بانه بينه السنة



وغيره في الجهر عطف على الذكر والمراد قبل الرجل وقوله من الاستماع
بيان للسبب ويجوز نصب تخف عطف على المس ويكون قوله من الاستماع
بيان للجمد والصواب ان لما كانت عبادة الاسنوي فيها خطا لصدورها
بمسها بيدها لما بين سدرته وركبتها مع انه ليس بجوارح وقال والصواب
واحصل ان عبادة الاسنوي معوضة من وجوب ثلاثة الاول
ما تقدم والثاني ان العلة في منع تمتع الزوج بها قد انما بين السرة
والركبة وذلك منتوه في الرجل والثالث ان التمتع الذي يتأتى من
المرأة بالرجل يكون بما عدا ما بين سرتها وركبتها كيدها وصدورها
ورجلها وذلك لا يحرم ويجوز عليه تمكينها من الاول ويجوز
عليها المس بما بين سرتها وركبتها في جميع بدنه لانه المراد الا ان تعال
يلزم من حرمة التمكين عليه حرمة مسها وغير الطهر في ركبتها
لان الطهر المراد به الفحل او التيم فكانه قال لم يحل قبل الفحل او التيم
غير الفحل او التيم او لم يحل قبل الطهر غير الطهر فيلزم كون الشيء محلا
قبل نفسه وبحاج بان المراد بالطهر الذي دخل عليه قبل هو الاثر
الذي هو ارتفاع المنع والمراد بالطهر المتأخر الفحل اي استعمال الماء
او التراب وهو متغايران احدهما قبل الاخر لان الفحل دخل وقت
وحل قبل وجود الامر الذي هو زوال المنع لزومه ففعلها اي قيامه
بتركه ومحلها اذ التيم وان لم يسأله او كان هناك غير حلال ليل
يلزم التواكل اما اذا كان هناك غيره ولم يسأله لم يأت بترك التعليم
لسؤال العلماء اي وان لم يادون تيمم اي تيمم استحبابه دخول
المسجد واذا كان كذلك لا يحتاج لمبة صلاة لانه من قبيل المربة الثالثة
واما على قول البقوي فالتيمم بدل عن الفحل فله الصلاة اي في
نهي استحباب الصلاة بخلافه على كراهة الخارج قبل ذلك فانه زاي

256
به استحبابه الدخول للمسجد ولا يقصر وجود الماء في المسجد لانه ليس بمملا
للاعتدال فيه فوجوده الماقية كعدمه واذا تيمم كان له الصلاة في المسجد
والصلاة خارج المسجد والمكث لها الاول لانه عايد على الاستتقا
وهو مذكر على هذا الفصل اي الاول وهو قوله وان وجد ترابا
تيمم ودخل والا فلا بد من وفي المذاهب المبررة التيمم الثاني انما بان
تقال اذا تيمم ودخل ان امكنه نقل الماء وشربه خارج المسجد فقل والا
شربه في المسجد ومكث بقدره والاول احسن كتابة اخرون بان يلصقها
على بدنه من غير حائل بدليل قوله الا ان يحل اخر والمراد اخرون من
القرآن المصاحف اي الاوراق التي نسخت منها المصاحف لانه
جميع القرآن من تلك الاوراق التي كانت عند الصحابة ثم بعد ذلك
جوزها خوف من التبديل والتغيير بخلاف ائمة طائفة اي
عالم بمصنفها ومالم تحين العدل بنفعه الا على هذا الوجه ولا يمنع
الصغير انما البالغ فيمنع ولو احتاج للتعليم كالفصل بين الركعات
بان يكون بين الصلوتين قدر ركعة باركها وسنها والا فلا يطلب تقوية
ان قسرع الكرسي من الجريد او الخشب وعليه المصنف في قول الامة
قبل يحرم من كل ما قبل يحل من كل وقيل يحرم من المهادي وقول
غيره اما اذا لم يكن عليه لم يحرم من مسه قولا واحدا او اما الكرسي الذي يجلس
عليه القاري لنبذة الفقيه يوم الجمعة لا يحرم الا من المهادي منه واما
كرسي الرعية الذي يوضع عليه صندوق الرعية في البيوت فلا يحرم مسه
واما تحت الرعية فيحرم مسه اذا كانت الاجزائية واما اما الخراسان
الكبار والاولي اذ اعد ذلك للمصنف لا يحرم الا من المهادي دون
ما زاد وانه اعلم فوائده من المصنف في المسجد ولو لم يشجع فيه
او لم يورد او خزانة او على الحصر واما بين الخراسان بحيث تستر عن العيون

لا يقتضيه خروجها مع انهما داخلان وركبان لان السني يفتتح ويختم بها
هو منه كما هنا وقد يفتتح ويختم بما ليس منه كخطبة افتتحت بالتكبير
وليس منها واختمت بالدهاء لولا الامور وليس منها بخلاف سجدة
السلامة في نظر لانه حيث اعبرت العتبة دخلا فكيف يخرجها فالاول
خروج قوله بخلاف سجدة اخرى ويمكن ان يقال ان صلاة الاخرى تعدد
فيها الافعال وصلاة الجارية تعدد فيها الاقوال فترى ان الصلاة
فيها ادخالها بخلاف سجدة السلامة والشكر لما كانت فعلا واحدا
وقد بين بعد دخولها في الصلاة اقوال ايموا جبة وكذا الافعال واجبة
بخلاف قول السارح ونسئل الواجب والمندوب من الذين اي من
ادلتها بالضرورة اي الان والافاضلة نظرية بدليل اننا سئل
على اثباتها بالكتاب والسنة او ان المعنى علم اشارة العلم الضروري
الذي لا يخفى على احد اي حافظوا الخ تفسيره مرد لان الامر لا يدل على
مداومة ولا يدل على الاثبات بالسنة لان الامر للوجوب فكان الاول
ان يقول اي افعلوها ولا تتركوها وقوله اي اليه بعد الاول بيان
التأني وقوله للاعرابي اي به بعد الاول بيان احصاء الاول
لا يدل على احصاء العدد لا مفهوم له وقوله للمعاذ اي به بعد ما تقدم
لرفع توهم نسخ الوجوب كما نسخ العدد واما وجوب الخ وارجو على
قوله خمس في كل يوم وليمة للرافعي متعلق بشرح واما المسند
فللامام الشافعي والظاهر كانت صلاة داود وقيل كانت لابراهيم
والعصير لبيان وقيل للعزير وقيل ليعقوب والمغرب ليعقوب
وقيل ليعيسى وقيل لداود واليهما كانت ليعيسى وقيل ليعيسى وقيل
خاصة بقبيلته فلهذا بدا الخ حال من قوله اول صلاة او معطوف على
كانت فالبدء بالظاهر معللة بملة مركبة على الاول ومعلقة بعلمتين
لاقتضاه

لا يحرم من حيث المسجدية وان حرم من حيث تقدير ملك العنبر واما تحت
الاحصاء فيجوز لانه بمنزلة ذنوبها بطر ان لا يدعها ليل لا يزيد الحمل فدارة
ولا يجوز انما الضالة في المسجد ولو كانت طاهرة وكذا لا يجوز حبس ما
الارض فيه بعد جمعه بخلاف زوال ما الوضوء حال الوضوء حيث لم يكن
على قدر فيجوز ولا يجوز انما القمل متنافيه وكذا احياء وقيل يجوز حبسها
كما نقل عن البرقي وكذا لا يجوز ادخال النجاسة في المسجد الا النمل اذا
امن تلويثه وقيل يجوز ادخال النجاسة التي يورث تلويثها وكذا ادخول
المستبري والمستنجى بالاجار اذا امن تلوث المسجد ويجوز من الطاهر
في المسجد اذ لم يلزم عليه تقدير كقصر القول وتوفي البليغ وقوطه البليغ
وقسور البليغ بالشرط المذكور وهو عدم التقدير والاثبات على
ذلك الذباب كثيرا حرم لانه قد يترك كتاب الصلاة اخرى
هي من خصائص هذه الامة من حيث جمع الحسن والكيفية الانية
ولتضمنها هو جواب هو جواب لان ما قاله حق الاية ان يقال
وصلهم فاجاب بانها لما تضمنت معنى التقطعت عديت بعلى فكان
الشارح يقول اما ان على بمعنى الالام وصل بمعنى ادع واما ان على
باقية على معناها وضمت الصلاة معنى المطف وهو يتعدى
بعلى اقول اي خمسة وقوله افعال اي ثمانية كما هي مبينة
في المحشي فمدخل الخ لم يرب على اعتبار القلم وفي عبارة السهم
مما محبة حيث غير في الاول بلا بد وفي الثاني بقوله لا قد دخل وكان
الاول ان يقول ولا ترد صلاة الاخرى وصلاة الجارية ومثلها
في الدخول صلاة المروض التي يخرجها على قلبه لان قولهم الخ تكلم عليها
المحشي وقوله نسئل الواجب الخ ضعيف لان الصلاة سرية لا تنطق
على السنة لقولهم علمه لقوله غير التكبير والتسليم وهو ضعيف
لاقتضاه

على الثاني وتقدير العيان وبدا المصباح بالظهر لانهما اول صلاة ظهرت واحكام
ان الله بها اول ان الله بها لكن الجمعة اجماعا حاصله اعتراض على
المتن حيث لم يرد الجمعة ولم يذكر جامع انها من المصباح والجمعة والظهر
الناسخ بان الجمعة بدل عن الظهر على قول ضعيف والبدل ينزل منزلة
المبدل عنه فلما ذكر الظهر كان ذكر الجمعة بالحق واما انها صلاة مستقلة
وانها خامسة يومها فواردة عليه خصوص صاعدا على القول بانها سادسة
يومها ويحاج بان مراده الجمعة البينة بما ذكر في غير يوم الجمعة
اي صلاة الجمعة التي تقتضي ان الظهر بمعنى الوقت وليس
كذلك بل هو بمعنى الصلاة بدليل قوله سميت بذلك وقوله فيها
ياي واول وقتها اذا زالت الشمس ويحاج بان الاضافة بيانية وكذا يقال
في بقية الاوقات بان الايمان بالصلاة مستكمل من وجهين
الاول ان النبي اعطى علم الاولين والآخرين فكيف لا يعلم كيفية الصلاة
والجواب ان ذلك في اخر من والا لزم عدم احتياجه لذكره في قوله تعالى
والسنة وهذا محذور الاشكال الثاني انه يقتضي ان الصبح لزمت
ذمة قبله فانه قضاء وجامع انه لم ينقل والجواب ان هذا لا يقتضي
صحة ان الايمان بالصلاة وكذا وجوبها متوقف على العلم بالكيفية
فاذا لم تبين كيفية الصبح فلا ايمان ولا وجوب والجواب الاول
اقتضى ارادته حين تمسك بوجوبه مسامحة وكان الاولى ان يقول
اراد بالصبح حين تمسك بوجوبه صلاة المغرب والظهر وكذا الجواب
في الباقي فالمراد بالصبح الصلاة ينظر الى ما في جوابه عن هذا
الاكثر فكانه قال صدر الاكثر من ذكره انما هي صلاة الصبح فيقال نعم
وقوله لان بدو لها علة لمجد وفي تقديره لانها اتم لان بدو لها
حين زالت اي عتبت هذا الحديث وكذا يقتضي الباقي غير
المفتى

المغرب والصبح فلا يحتاج الى تقدير غير الذي قد مر الشارح فيها
وكان الصبي اي الغلام قد راى الشال اي سيرا الفعل وذلك عن فضل صبح
او قبل وتعل ذلك الوقت الذي يعدم فيه الغلام لانه يحج يدخل وقت الظهر
بعد وقت ظل ولو يسيرا الوقت ما بين هذين الوقتين في هذا
ظاهر في غير المغرب اذ ليس لها الا وقت واحد وبعد ذلك قوله الوقت
ما بين هذين الوقتين ظاهر بحيث يخرج وقت الصلاة الاولى وقت
الصلاة الثانية مع انه من وقت الاختيار ويحاج بان على تقدير ان
ما بين ملاصقا اول الاول مما قبله وملاصقا اخر الثاني مما بعده فدخل
وقت الاول والثانية والمراد بالوقت الوقت المختار والمراد به بالنسبة
للظهر جملة الوقت والتقدير المتقدم لا بد منه لادخال وقت صلاة الظهر
في الوقت الاول والثانية في جملة الوقت كما سبق في المصباح اي
عقبة لا مقدار باله ليعيد في الاشتراك الذي اراده وقصد به هذا
التقدير يعني بدخله انما ان العناية لان كلام المتن يقتضي ان
وقت الزوال من وقت الظهر وليس كذلك بخلاف عبارة الشارح لان البا
فيها للاجبية والسبب متقدم فيعيد ان وقت الظهر يدخل بعد الزوال وليس
وقت الزوال منه بعد ظلال الزوال الاضافة لادنى ملازمة اي ظل الشمس
يرجع عند الزوال لان الزوال لا ظل له وقت فضيلة في وضائعه
بمقدار ما ياتي في الحديث وكذا في بقية الاوقات ومعنى كونه وقت
فضيلة اي وقت فيه الثواب على فعل الصلاة فيما بعد والافا لايمان
بالصلاة واجبت اي في وقت وقفت ومعنى كونه وقت محرم اي
وقت يحرم فيه التأخير اليه وان كان الايمان بالصلاة واجبا ومعنى
كونه وقت كراهية اي في وقت يحتمل اللوم والتعاب على التأخير اليه
وان كان الايمان بالصلاة واجبا اوله هو بالرفع فيه وفي بقية

الصلوات ووقت اختيارها واوله من اول الوقت كوقت الفضيلة
 وقوله في مسامحة لانه يسئل وقت الحرمة والضرورة فكان الاول
 ان يقول بعد بحيث يبقى ما يسعها مثل ربه ضيق بل هو
 بالمقدار في المغرب وقوله لكل نصفه ضعيف بل هو ماله الاكثرون
 في الوقت ووقت جوازها اي بلا كراهة لان الظهر ليس فيها جواز
 بكراهة وقوله في مسامحة لما تقدم فكان الاول ان يقول بعد
 بحيث يبقى ما يسعها فاحاصل ان الجواز والاختيار في الظهر
 متحدان معنى ومتحدان ابتدا وانتهاه خلال باول الوقت وخروجه
 والعصر كان الاول الايتان بالغالكما فعل المنع ليدل على
 التقريب وعدم الفاصل بين الظهر والعصر اي صلاتها فيه
 ما تقدم سواء وعبارة التبيين في انما الى بيان النسبة
 الامام لان كلام المتن يقتضي ان الزيادة من وقت العصر وكلامها
 يقتضي انها ليست من وقت العصر فلما ورد عليها سوال وهو ان
 الصحيح انه لا يترط وجود زيادة وكلامها يقتضي استراطها
 في خارج بقوله وليس ذلك منافيا في هذا احكامه الايتان
 بهما من العبارتين فاي بهما البيان مخالفتها لكلام المتن ولا حمل
 الجواب عنهما باحمل الذي ذكره الحديث جبريل راجع للمغرب بالنسبة
 للمرتين كل من لواحد الاول للاول والثانية للثاني بعد ظل
 الاستواء راجع للثنتين ايضا الى غروب الشمس في وقت مسامحة
 لانه يدخل وقت الحرمة ووقت الكراهة ووقت الضرورة فكان الاول
 التفصيل كما في الخارج بان يقول وفي الجواز بلا كراهة الى الصغار
 ومن ادرك الا استدلاله بدين على كلام المتن بالقياس لانه
 اذا كان يدرك ركعة في الوقت والباقي خارجا ويدرك العصر في الاولى

قال

ما لو ادركها قبل الغروب وهو قول المتن وفي الجواز الى غروب الشمس
 فاي في الجواز بكراهة يجزى في غير الظهر فقط واعلم ان وقت الفضيلة
 والاختيار والجواز بلا كراهة متحدة ابتدا وانتهاه في المغرب وفي غيرها
 متحدة ابتدا ومختلفة انتها فكلها تدخل باول الوقت ثم اذا مضى المتدار
 المذكور وانقطع وقت الفضيلة واستمر الاحزان ثم ينقطع وقت الاختيار
 ويستمر وقت الجواز واما وقت الفضيلة والاختيار في الظهر فتحدان
 ابتدا وانتهاه ومعنى اي لا اختيار له فيه اي ولا غير من بقية
 الاوقات التي لغيرها ما في الحديث يرجع لقوله واحد الحديث
 جبريل يرجع لقوله بعد غروب الشمس لان جبريل هو دليل القول
 ووقتها واحد في هذا تقدم وانما اعاده توطئة لما ذكره بعد من
 البرد على من استدله على ان وقتها واحد وهو المسعى بوقت
 الفضيلة او يقتضي اتحادها معنى وهو ظاهر في خصوص المغرب
 فهو محل التزاع اي بين القديم والجديد فليس فيه تعرض
 له اي في غير الظاهر اما فيه فقد تعرض لوقت الجواز بقوله والوقت
 ما بين هذين الوقتين لان المراد بالوقت بالنسبة للظهر هو وقت
 الجواز الشامل لجميع الوقت من اوله الى جوازها اي بكراهة وهو
 الذي عناه الاسنوي فيما بعد وقوله ما لم ينف الشفق فيه نظر
 لانه يسئل وقت الحرمة وكان الاول ان يقول بحيث يبقى ما يسعها
 لكن اذا كان هذا ما قاله الاسنوي يكون تكرار وجواب بانه انما
 اعاده النسبة لقابله لما سبق في حديث جبريل بالنسبة
 للمرة الاولى وقوله فيما سياتي حديث جبريل اي في المنع الثانية
 بالنسبة في محل ذلك اذا كان الزمان الذي ينف فيه شفق
 اقرب البلاد اليهم يستغرق ليهم كالمثال الذي ذكره المحقق فانهم

والابان كان ليانهم يربطون الزمان الذي ينف فيه شفق اقرب البلاد
 اليهم كمثل الذين درجة مع المثال الذي ذكره المحقق

يصبرون بالمفعل الى ان يغيب فيه شفق اقرب البلاد اليهم لانه يبقى من الليل
بقية بعد ذلك فلا يحظر في الصبر وفي قول نصفه اي بالجراي الي
نصفه وفي الجواز الى طلوع الفجر الثاني فيه مباحة لانه يسجل وقت
الكرامة ووقت الحرمه ووقت الضربة فكان الاول وفي الجواز لا كراهه
الى الفجر الكاذب بحيث يبقى ما يسمى بها من مسيات الذي يجمع بياضا
وحسنه اذ فيه نظر لان الفجر انما يجمع ذلك بعد مضي زمن كثير من وقتها
فيقتضي انها تخرجه عن اول الوقت وليس كذلك وانما تفعل
في اول الوقت والجمع بياض لاحتماله فلو قال لانها تفعل عقب
الفجر والفجر فيه بياض صح والسعي الذي فيه بياض يقال له صبيح كان
اول حديث جبريل اي في المرة الاولى طلوع الفجر اي وقت الطلوع
ليصبح الاخبار في جبريل اي في المرة الثانية الى طلوع الشمس
فيه مسامحة لدخول وقت الحرمه والكرامة فلو فصل كما فصل الله
لكان اول هذا احقر من كسوف الشمس والايمان والتمايق
ولا بد من طلوع كلها حتى تغرب صلاة الكسوف وحتى يقع المعلق
عليه ويحدث في الميمن وصلاة العصر وهذه الكلة قرآن
عند عائشة بعد نيل مولها سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا انها من العراة السادة عند غيرها ولما لم يقرأ عند غير عائشة
ولا يقال فيه اي في مذهب الشافعي اذ وفيه نظر فانه قد حكى فيه
التجولان في مسائل كثيرة بعد دخول وقتها قبل فعلها وهذا الحكم
ليس خاصا بالمسا بل كل الصلوات كذلك ومحل الكراهة اذا وثق
من نفسه ان يقوم قبل خروج الوقت والاحرم واما النوم فتبل
الوقت فتعارق المسا غيرها فيه لانه في المسا يكن مطلقا اي سواء علم
انه يقوم قبل خروج الوقت او لا وما في غيرها فلا كراهة وان علم انه

لا يقوم

لا يقوم الا بعد الوقت فيستثنى اذ وكذلك يستثنى ليلة طلوع الشمس
من غيرها فانها تملك قدر ثلاث ليال ومحسب منها ليلة صلى راجعها وهو
المغرب والعشا والليلتان بقدر ان بيوم وليلة وراجعها خمس صلوات
فيجب قضا خمس صلوات ذكر الدجال ولبث في الارض اربع اعدا ناسبه
من الحياة الى ذلك الزمان ورواه يفتل الحضر بالسيف نصفين ونسي
بالجار بينهما ثم يحسبه ويقول له لم تزدد في ايماننا فيقول له ما ازددت الا
تكريبا لك وتصديقا بحمد صلى الله عليه وسلم لانه اخبر بذلك ويفعل ذلك
مع ثلاث مرات اي يحسبه ويقتله ويحسبه ويقتله زيادة على المرة
الاولى لم يعص اذ لكن محله اذا ظن السلامة اما اذا ظن الموت واخرها
مع العزم ومات فانه يعصى ولو بقي ما يسمى بها ولو فعلها في وقتها
وهو حاد او قضا الجمهور اذ اذ قال القاضي حسين والقاضي ابو بكر
قضا لان الصلاة لها وقت محدود اذ كان الاظهر ان يقول لا يب
الصلاة يتحقق فيها الاثم في الحياة باخراجها عن وقتها بخلاف ما يجز لا يتحقق
فيه الاثم في الحياة فلو لم نقل بالاثم من اخر سني الامكان لغات فائدة وجوب
اجم صلاة الظهر قيد خرج الحرمه والاذان فلا يؤخران في شدة الحر
قيد الى ان يصبر للحيطان ليس قيد بل يسب التاخير ولو لم يكن
هناك حيطان بشرط ان يكون ببلد حار او قيد لم يصلي جماعة
اي الجماعة ليس قيد او يصلي فرادى في مسجد بعيد بمصلي ياتون بمشقة
قيد اجم نعم للامام الراية ان يؤخرتها للقوم وان لم يتأذ بخلاف الجاور
في المسجد غير الامام فان علم اي بنفسه او بخبر ثقة قبل وقتها اي
كلها وقعت قبل الوقت او البعض قبل الوقت ولو تكبيرة الاحرام
فيقتله فيها وما فعله يقع له نذر لان لم يكن عليه فرض من جنسه والواقع
عنه واما اذا لم يتبين الحال او تبين انها في الوقت او بعده فلا اعاده وهذا

كله اذا اصيل بالاجتهاد اما اذا اصيل من غير اجتهاد فانه يعيد مطلقا ولو
بين انها وقعت في الوقت او بعد وسن ترتيب الغايات اى سوا
فات كله بعد او بغير عذر او البعض بعد والبعض بغير عذر ولو كان
الذي بغير عذر متأخرا على المعتد وقيل اذا كان الذي بغير عذر متأخرا فانه
وجوبه على الذي فات بعضه وتقدمه على حاضره اى في الاقسام الثلاثة
على المعتد فيها اذا فات بغير عذر وقيل يجب تقدمه على الحاضره اذا كان
وقتها واسما وقات بغير عذر الذي لا يخاف فوتها بان كان يدرك كلها
او يدرك منها ركعة مع الثانية فيجب تقدم الحاضره التي يخاف فوتها
وان خاف فوت جماعتها فقط قدم الغايه كراهه تحميم وقيل كراهه
تنزيه ولا تنفقد على كل حال في غير حرمة مكة اما هو فلا كراهه فيه في جميع
الاقوات الا ان جمعه ولو لم يخصه بجمعة وعند طلوعها اصيل الصبح
املا بعد صلاة الصبح اى اى فتنه عن التقضا وعند الاضطرار
اى سوا اصيل الصبح املا **فصل** فيمن يجب عليه الصلاة
اى وقت لا يجب الا بالمتطوع والثاني بالمفهوم وجوب المطالبة
من اضافة السبب للسبب اى وجوب ان يشاع عنه المطالبة وجوب عقاب
من اضافة السبب للسبب اى وجوب ان يشاع عنه العقاب والحاصل
ان الاسلام يترتب عليه امور ثلاثة الاول المطالبة والعقاب والآخر
على تركها فاذا انتفى الاسلام انتفى الاولان وبقي الثالث الاسلام
فان قلت لم جعل الاسلام شرط للوجوب ولم يجعل شرط للصحة مع
ان الصحة متوقفة عليه ايضا وجاب بان الصحة متأخرة عن الوجوب
لانها فرع عنه فلما كان الوجوب متقدما جعل الاسلام شرطه وسكت
اذا جاب عنه المحسنى بانه لا يبيح لكونه ذكر في باب يحض حرمة الصلاة
عليها وذكر فيها بان انه لا يترتب الصحة الصلاة طهارة الاعضاء فيلزم من

ذلك ان النعامة الحيض والنفاس شروط للوجوب وفي هذه الجواب
نظرا لانه لا يلزم ما ذكرنا لانه لا حسن في الجواب عن المتن انه انما سكت عن ذلك
لاجل الاختصار المناسب للبدي نفع المرتد كما كان الاول ان يقول وخرج
بالكاف الاصل المرتد ليفيد الوجوب والعصا عليه صريحا ثم جن اى بلا
تعد وكذا قوله بعد هاهم جن اى بلا تعد وصورة ذلك ان يقول الاطباء انه
اذا شرب كذا سكر سهرام يحسن فتشويه ثم سكر بلا تعد في اننا السهر واستمر
مجنونا بعد السهر فالسهر كالمقتضى دون ما زاد عزيمة اى فلا فرق بين
العاصي والطالع رخصة اى والرخص لا تنطبق بالمعاصي لان المعاصي
ليس من اهلها المحايض المرتد اى معناه انها ارتدت وحاضرت
مثلا ثم جنت مثلا متارنا للحيض قوله في المحسنى بان تضرب الثلاثة
في نفسها اى بان طرد المجنون على مثله او على سكر او غما فلهذا ثلاثة او
طرد الغما على مثله او على جنون او على سكر فالحاصل تسعة ومخرج ذلك
لاهل الخمر ويستخرج حده اى بعد تعليمه كيفية الاستنجاء والا
قبل تعليمه لا معرفة لم فكيف يعرفه والامر ان لو حصل ذلك من غير
الولي كني قال في الرخصة انه كان الاول تقدم ذلك على قوله وبامره
الولي لان تعلم الطهارة والصلاة والسرايع سابق على الامر
ولو زالت هذه الاسباب اى وهي موانع الوجوب وهي سبعة الكفر
الاصل والعيا والمجنون والاعما والسكرا والحيض والنفاس وقوله
المحسنى سماها اسبابا مجازا لعلاقة الضدية لانها موانع فيه نظرا لانه مع
بين الطرفين والمجاز لا يجمع فيه بينهما فكان الاول للكم ان يقول ولو
زالت الامور والاشياء المانعة اى والصلاة اى اعلم ان الوقت الذي
يشترط خلوه فيه عن الموانع اما من وقت التزال المانع في وقتها او
من وقت التزال بعد ها الاول فيما اذا زال في اننا الوقت وخلي قدر الصلاة

ثم دخل وقت الثانية فقلزم الصلاة المذكورة ثم ان سلم بعد دخول وقت
 الثانية فقلزمها الرمت وكذا يقال فيما اذا كان الوقت الذي خلا من المانع فيه
 من وقت الصلاة التي بعد الصلاة التي ادركته من وقتها فذكر بكين فيصير
 ذلك الزمان لصاحبه الوقت ثم ما زاد عليه للتي قبلها ان وسعها ثم ما زاد
 يصير لقبيل التي قبلها ان وسعها اخف ما يجزي وهو ركعتان للسان
 واربعة للقيم كصوم مريض اي من حيث لزوم الاتمام او جواز الترك
 ابتداء الامن كل وجه لان صوم المريض كله فرض وشرع فيه وهو كامل
 بخلاف الصلاة المذكورة فان اولها نقل وشرع فيها وهو غير كامل
 ولو حاضرت هذا شروع في وقت يسمى وقت الادراك وهو ما اذا طرأت
 الموانع في الوقت بعد دخوله فان كان طرأها بعد ان ادركت الصلاة
 لزمت والا فلا والموانع التي يمكن طرأها خمسة ما عدا الكثرة الاصل في الصبي
 الصلاة السنوية اي السنون فيها الجماعة بدليل قوله جنس العباد
 اي وفيه نظر لانه بقي التراوح ووتر رمضان مترادفة وقيل بعضها مغايرة
 لبعض وبعضها اعم من بعض فالسنة ما واظب عليه النبي والمستحب ما تركه
 احبانا والنظير ما نشبه الانسان باختياره واما النقل والمندوب
 والمرغب فيه فهي اعم الكل وهو الزايد في العبارة فيها نقص فقيد بوجه
 ومعناها واحدة وهو الزايد في بعد الاسلام اي في نسخة بعد الايمان
 واما نسخة بعد الاسلام ففيها نظر لان الصلاة من جملة اركان الاسلام
 وقد جعلها بعد الاسلام في الفضل فيلزم عليه كون النبي بعد نفسه
 وقبلها ويجاب بان المراد به الايمان فرجعت هذه النسخة الاولى ويجاب
 ايضا بان يراد بالاسلام خصوص النطق بالشهادتين لا المركب من الاركان
 الخمسة وهذا الجواب فيه نظر لانه يقتضي ان النطق بالشهادتين افضل
 من الصلاة لانه جعلها بعده مع انها افضل منه ويجاب بان النطق
 بها

في ايضا ثم ان خلا من المانع فيه

وهي ظاهرة لا غبار فيها وهو افضل من عمل البدن

بها من الكافر لا من المسلم وذلك افضل من الصلاة لانه يرتب عليه
 النجاة من الخلود في النار فتنفعه محقق ولا كذا الصلاة لعدم تحقق
 تحققها لعدم الاحتمال عدم قبولها الا الصوم فانه في اشكال لان
 الاعمال كلها بعد وجوب بان غير الصوم يمكن فيه الشخص من الاخلاص
 وعدمه فنسب لابن ادم بخلاف الصوم لا يمكن فيه الريا لانه في فاضل
 لله واعترض بانه يمكنه المراجعة بالصوم بان يقول انا صائم ويصدق
 الشهر مثلا ويجاب بان ذلك ربا بالتول والاخبار لا بنفس الصوم
 التابعة للزنا يرضي اي في المسدوعة فيشمل القبليّة والمعدية
 والحكمة تكميل اي ايد في حقنا اما في حق الانبياء فهي لكثرة الاجر والثواب
 سبعة وفي نسخة تسعة عشر وعليها يظهر قول في بعض النسخ وكذا
 بعد سنة النساء واما على نسخة سبعة عشر فلا يظهر الا على نسخة وكذا
 بعد النساء من غير لفظ سنة واما على النسخة الاخرى فيجاب بان لفظ
 سنة زائدة وان العدد لا مفهوم له وركعتان بعد لم يجعل البعدية
 كالقبليّة ولا القبليّة كالبعدية فلعلمه جاز على قولان الظاهر ليس له
 اربع بعد واما اربع قبله واثنان بعد الخبر الصحيحين اي لا يد
 على التاكيد فكان الاولى ان يقول لمواظبة عليها صلى الله عليه وسلم
 واربعة بالربع عطف على محل ان يزيد اول البشارة لانه خبر عن
 واجبة كالظهور في حاصكه ان الجمعة ان اعنت عن الظهر كان لها اربع
 قبلها واربعة بعدها وان لم تعف عنه كان لها اربع قبلها وليس لها بعدية
 والظهور الذي بعده اربع قبله واربعة بعد وقول المصنف يوتر بواحدة
 اي لهذه العبارة لا تظهر الا على نسخة وكذلك بعد سنة النساء ولا يظهر
 عليها عبارة السارج لانه عليها الثلاثة كلها ونزول بين وصل الثالثة
 عن الاثنين فلم يسر الى ان الوتر اقله ركعة على هذه النسخة وليس

العشاء يوتر بها حتى يخرج من فانه اذا كان الوتر اقله ركعة والركعتان
 الباقيتان من الثلاث سنة العشاء واما على نسخة وثلاث بعد

له في الاصل غير ذلك اي اذا الحرم به دفعة اما لو اراد ان يصل احد عشر
مثلا واراد تاخير لانه يحرم بهن دفعة واحدة وبالجملة قبلها باحرام واحد
جازله الشاهد بين كل ركعتين اربع او اكثر فقد راد في الاصل على
تشهدين لانه لم يحرم به دفعة واحدة فان كان له تهجد في هذه الوقت
عند قوله جملته اخر الليل ويحجب بان المراد بصلاة الليل في الاول غير
التهجد في طلب تاخير الوقت عنه والافناخير افضل اي وله نقص فيه
العدد او فاته فيه الجماعة وهذا يراد على من يصلي بعض التمتع الجماعة
ويؤخر بعضها بل الاول تاخير كله او الاقتصار على بعضها اخر
وذلك افضل اذ هو من الحديث واسم الاشارة راجع للشهود بعد
الروايات اي غير الروايات صلاة الليل الاضافة على معنى في وهو
التهجد هذا تفسير مراد لان صلاة الليل بحسب الاصل تشمل غير
التهجد لكن استمر اطلاقها عليه وقوله ان لا يظهر ليلا على التاكيد وانما
يدل على مطلق الطلب وكذا ما بعد من الليل هي بمعنى بعض منقول
مقدم للتهجد والضمير في به للقرآن والمعنى اقرا القرآن في تهجدك في بعض
الليل او ان الضمير راجع لليل والبا بمعنى في صلاة التطوع اذ هذا
بيان لا اصل وضعه واما المراد منه فيتمثل صلاة الفرض في الليل
بعد نوم فتقال له تهجد طاعة اذ اعلم ان المرصود من كلام الشيخ
المذكور بحث على قيام الليل وليس عرضه ان هذه الامور لم تنفعه
لان عدم نفعها انما هو بسبب مانع من ربا ومحوه وبعبارة عن مثل ذلك
ان يراى بنبأ دته فالمراد انها لم تنفعه نفعها كاملا فلا ينافي انها تنفعه
بضم اي شانه ذلك وهو قيام كل الليل دايما فيكون سوا ضرا بالنفل او لا
واما قيام بعض الليل فان شانه عدم الضرر فان ضرا بالنفل كونه والا
فلا صلاة الضمير في صلاة الاسراق عند مر وقيل غيرها وعلى

هذا يحصل صلاة الاسراق بركعتين بعد ارتفاع الشمس وما ينبغي على
ذلك انما اذا قلنا انها غير حاصل بركعتين فقط ولا تنقيد بالعدد الذي
لصلاة الضمير وايضا تنقوت بمعنى وقت شروق الشمس وارتفاعها
ولا تمتد للنزال لان عمره وكان ذلك سنة اربعة عشر من الهجرة وما
قبل ذلك لم تتم جماعة من حين سرعت التراويح الامة وسرعت في السنة
الثانية من الهجرة لمضي احدي وعشرين ليلة من رمضان فخرج النبي
وصلى بهم ثمان ركعات الى تلك الليل وكان ذلك ليلة ثلاثه وعشرين
ثم خرج ليلة خمس وعشرين فصلى بهم ثمان ركعات الى نصف الليل
ثم خرج ليلة سبع وعشرين فصلى بهم ثمان ركعات الى قرب المجرثم
انتظروا ليلة تسع وعشرين فلم يخرج لهم وقال لهم صبيحتها خشيتم ان
تخرج عليكم فتخرجوا عنها وانما لم يخرج لهم منواليا شفقة عليهم ولقبة
التراويح كانوا يتوكلونها في بيوتهم بعد انصرفهم بدليل انه كان يسمح لهم
ان يكون بيوتهم كازن الزنا بغير ولاهل المدينة اخا اي باجتها ومثلي كان
ينها في ذلك الوقت من كبارها وعلماها تتمم اجملة ما ذكره خمسة
عشر نوعا صلاة التسبيح بدائها لانها اهم والمرد على من ادعى كم
عدم مسيتها وهي من النفل المطلق فلا يصح في وقت الكراهة
فدع لو توضحا ودخل المسجد صار مطلوبا منه امران سنة الوضوء
وحية المسجد فان صلى ركعتين بنيتها فصلا وان اطلعت كذلك وان
اراد افراد كل بصلاة قدم الحجة ثم سنة الوضوء لانها لا تنقوت بطول
الزمان وكذا يقال ان دخل البيت للطواف فيطلب منه ركعتان للطواف
وركعتان تحية المسجد يحصل بمحصل كما تقدم من صلى ست
ركعات اخر لا يظهر انه دليل لكون اقلها ركعتين وكان الاول ان ياتي
بمداية الركعتين كما فعل غيره وركعتا الاحرام اي الافضل ذلك

فلو صلى اكثر من ذلك باحرام واحد فلا يجوزها اكثر من احرام واحد مع
الهدوء والعلم وكذا يقال في كل ما يبدى ومثل ذلك سنة الوضوء والنية
والاستحسان الاحرام اي قبله وقوله والطواف اي بعد وكذا
ركعتا الوضوء وقوله والاستحسان اي قبل الدعاء وقوله والحاجة اي
قبلها وقوله والتوبة اي قبلها او بعدها عند الخروج من المحام
اي يصليهما في المسجد او في اي مكان كان للراحة الصلاة في المحام
ولون الوضوء لكن لو صلاها فيها تقدمت وكفنا في المسجد اي
الاكمل ذلك وتحصل السنة في غيرها من البدع انما يكون
من البدع اذا اعتقد ان الصلاة في هذه الاوقات لها منزلة على
غيرها لكن الثواب فيها مثلا لانه يخالف الشرع لان الشرع لم
ينص على ذلك واما اذا لم يثبت له اي نية فاشطة او خالية
من الشوائب فلا يكون من البدع وعلا كونه بدعة فيجوز وافضل
المشتمل على ما حصل التفصيل ان تقول افضل التقليل صلاة عييد
الاضحية ثم الفطر ثم كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء
ثم ركعتا الفجر ثم بقية الرواتب الموكلة ثم الرواتب غير الموكلة
ثم التراويح ثم الضحى ثم ركعتا الطواف ثم الحجية ثم الاحرام وقيل ان
الثلاثة سواء وهو المعتمد ثم سنت الوضوء ثم النفل المطلق في الليل
ثم في النهار سواء المعتمد وان نوي فوق ركعة اخرى فوق صفة
المحذوف اي عدا او قد را فوق وقوله بعد ذلك وان نوي عدا اخرى
فمقتضى انه في الاول لم ينو عدا او ليس كذلك بل عين عدا او محاب
بانه تفنن في التعبير فغير او لا يفوق وثانيا بعد اوقاف او اعماده
بيان حكم الزيادة والنقص بين سنة التراويح هذا بالنظر للثالث
من تقديم السنة فلما خرجها اضطلع بعد السنة لاقبلها فان لم
يصلح

يضطلع فصل بكلام غير ديني وان لم يفصل بكلام انتقل من محل
السنة تسنن اي عندنا وعندنا اي حنيفة واجبة ولا تنوت بحسن
الزمن اربعة عشر وكلها متفق على محلها الا اربعة النفل والنفل
وفصلت والاشتقاق هو مبين في المحسني لسامع اي لم يخطب
لما يلزم على السجود من الاعراض اي الشان ذلك حتى يمتنع سجودهم
معهم وقاري غير فاقده الطهورين اذا عجز عن العائجة وان يبدلها
وكان في البدل سجدة لا يسجد وكذا غير فاقده الطهورين اذا عجز عن
العائجة وان يبدلها لا يسجد لان البدل يعطى حكم البدل عنه والعائجة
لا يسجد فيها فكذا ابدلها فاحصل شروط السجدة ان تكون العترة
مستدوعة مقصودة من قاري واحد لجميع الامة في غير صلاة الجنابة
وليس بدلا عن العائجة هذه شروط عامة ويزاد في حق المصلي
لما لا يقصد بالتملة السجود في غير يوم الجمعة وان كان ماموطا ان
لا يسجد الا بعد الصلاة اعمامة فقط في غير الصلاة اعمامة من غير الطواف
فتدخله عند بعضهم وعند بعضهم لا تدخله لانه بمنزلة الصلاة فلو ادخلها
في الصلاة عامدا عالما بطلت صلاته ولو كان خلف امام حنفي لا يسجد
بل يفارقه او ينتظر وهي مفارقة بعد فلا تنوت فضيلة الجماعة
او ينتظر ويسجد للسهو في اخر صلاة الخلل الذي تطرق اليه من
صلاة الامام لان فعل الامام عن اعتقاد ينزل منزلة السهو وكثير
هذه السنن بكبير محرم بل للهوى فلو تلفظ بالكبير والنية بطلت صلاة
ان كان عامدا عالما بطلت صلاة اي يسجد هويم ان يسجد دون الامام
او يسجد تخلفه في صورة سجود الامام دونه وهذا اذا قصد المخالفة
واما اذا اتفق ان الامام يسجد ولم يسجد ولم يكن تاسيا فله حالان
الاولي ان يعلم بعد رفع الامام من السجود بطلت صلاة يسجد ورفع
يضطلع

والثاني ان يعلم قبل رفع الامام فانه يسجد فانه لمحة قبل الرفع من السجود
فالامر ظاهر ان رفع الامام قبل ان يسجد المأمور بل كان في الهوى رفع
معه ولا يسجد الا ان نوى المفارقة واركانها اربعة وحاصله ان اركانها
خارج الصلاة النية والتكبير والسجود والسلام مع طائفة السجود
وزاد بعضهم الجلوس للسلام والاضطجاع وبعضهم لا يشترط بعد
السجود سوا واما في الصلاة في الامام والمنفرد اركانها النية والسجود
فقط وان كان ما موما في السجود يتبعان غير نية واجبة عليه
لبحوم نية اي له اول ولد او لزوجته او لصديقه او لعامة المسلمين
كنزول المطر بعد القطر او لعالم عام النفع او شجاع كذلك او كريم كذلك
بخلاف شخص اجنبي من المسلمين من السجود بين يدي المشايخ
اي سوا كانوا احياء او مواتا ومثل السجود الركوع ومحل احرمته
اذا كانا مستويين شروط السجود والركوع والافلا حرمته ولا كراهة
وهذا التقييد فيه فسخة بخلاف من اطلق واما تقبيل اركانها
فستحب لا بأس به وفصل في شروط الصلاة اي شروط
ادائها وصحتها وما تقدم شروط وجوبها وقد مرها لان الوجوب سابق
على الصحة وقوله واركانها اربعة نظر لانه سجد اركان والستر في فعل
مستقل فكان الاول الاقتصار على الشروط فخرج بتعريف الشرط اي
اي التعريف الذي تضمنه الفرق بين الشرط والركن وهذا الخلاف
في عدم النزول مبني على الخلاف في ان الشرط هل يشترط فيه ان يكون
وجوديا فلا تكون التزك شروطا لانها اعدام وان قلنا انه لا يشترط
دخلت في الشرط وهذا الخلاف لغفل والافلا من ترك الموانع لصحة الصلاة
على القولين جمع شرطها الاول جمع شريطة والمعتبر من الشرط
اي فيه نظر لانه يقتضي ان هناك شروطا ولا تعتبر وليس كذلك وبجواب
بان

بان من بيانها لا تنبئ بنية والتقدير والمعتبر الذي هو الشرط قبل
الدخول فيها اي لا تؤخر عن الدخول اعم من ان تتقدم او تعارن بحيث
لا يتبع جزء من الصلاة من غير الشرط فان سبقه احد ثلثه قيد بالسبق
للرد على التيمم القابل بانه يسبى ويتطهر عن قرب ولا ينطل صلاته واما
عند التيمم فنطل بانفاق وطهارة الجسم اي طهارة كلام التيمم ان
الجسم عطن على احدث فبكرن الكلام في طهارة الاعضاء فقه والشايع جعل
الجسم عطنا على الاعضاء لاجل ان يكون شاملا لاطهارة البدن والشرب
والمكان ولكن لا حاجة لهذا التيمم لان الثوب والمكان سياتي بدليل فيه
مصادرة لان هذا بعض الدعوى المتقدمة في قوله حتى داخل افه او عينه
اي واخذ بعض الدعوى في الدليل لا ينبغي المدعى الا ان يقال الفرض الاستدلال
على وجوب غسل اليدين والالف بفعل الميم ولا مصادرة وكان الاول من
ذلك ان يقول بدليل انها تزال عن الشهيد اذا كان من غير دم الشهادة
واسكن من المكان اي ذكر اليدين لهذه المسئلة شرطين وبقي ثالث
وهو عموم المحل ومعنى عمومها ان لا يكون هناك محل خال يمكن الوصول اليه
من غير مشقة بان لم يكن هناك محل خال اصلا او هناك محل خال يمكن
الوصول اليه بمشقة تنبيهه اي ذكر فيه فروعا ثمانية متعلقة بهذا الشرط
من ذلك ومنها بيان للامرين واسم الاسارة راجع لاجرة الثوب ولكن
فرض المسئلة انه لا ما فضل به فالاسنوي يعده وجودا لما ويعتبر ثمنه
وغيره لا يقدر المائل ينظر لاجرة الثوب الذي يكفر به فعني كلام الاسنوي
اننا نأخذ الاكثر من الاجرة للثوب ومن المحدث المانع اجرة غسله وقابل
بين ذلك الاكثر وبين نقص قيمة الثوب فاذا كانت اجرة الثوب خمسة
وشن المانع اجرة غسله ستة ونقص قيمة الثوب ستة ايها فانه يتقطع على
كلام الاسنوي ولا يتقطع على كلام السرخيني واما لو كان نقص قيمة الثوب

هنا في المثال المذكور أربعة فانه يقطع باتفاق الشيخين والاشعري ما
يتبين أي أحدهما نجس كله والآخر طاهر كله ولا فرق بين أن يكونا واسعين
أو أحدهما أو ضيقين بخلاف ما إذا كان النجس بعض البيت وأشته والآخر
كله طاهر فيفصل فإن كان ضيقين فلا بد من الاجتهاد وما إذا كانا واسعين
فلا يجب الاجتهاد بل له الصلاة فيها إلى أن يبقى قدر النجاسة وكذا إن
كان أحدهما واسعا والآخر ضيقا فإنه يصلي في الواسع إلى أن يبقى قدر النجاسة
فانه يجتهد لكل فرض أي أن أحدت والا فلا يجتهد ولو استمر شهر
أو لا يلزم من ذلك نقض اجتهاد باجتهاد ووجهه أن الثاني من
الصلاة ذهبت وانقضت فلم يبق شيء بنعله فلهذا عمل بالثاني بخلاف
المياه إذا تغير اجتهاده بكل لا يعمل بالثاني بل يتلف المائتين ويقيم ولا يعيد
وإنما لم يعمل بالثاني لانه إن غسل ما أصابه الأول بما الثاني فقد تنقض الاجتهاد
الأول أي أناره الباقية بالاجتهاد الثاني وهما ظنان متساويان فيكون حكما
وإنما لم يفصل ما أصابه الأول بالثاني لمر أن يصلي بالنجاسة فلهذا
قلنا لم يعمل بالثاني ومحملة أن لم يفصل ما أصابه الأول بما طاهر يتبين
والا فيعمل بالثاني ح لانه لم ينقض الاجتهاد الأول بالاجتهاد الثاني بل
نقضه بما طاهر يتبين فان كان المكان واسعا محترق قوله ضيقا
يعني أن المكان أن كان ضيقا وتنجس بعضه واشتبه وجب غسل كله
أما إذا كان واسعا وتنجس بعضه واشتبه فلا يجب الاجتهاد بل يصلي
في أي مكان كان حتى يبقى قدر النجاسة فلا يصلي في الباقي ح والمعتد
أن الواسع ما زاد على قدر بدن المصلي والضيق ما كان بقدر بدن المصلي
متصل بنجس سواء كان اتصاله به على وجه الربط أو لا وسواء كان النجس
ينجز جمع أم لا وسواء تحرك أجمل بحركة أم لا وأما أنه كان طرف أجمل على
طاهر والطاهر متصل فإن كان اتصاله به على وجه الربط وكان ذلك الذي

نجس فيه

فيه النجاسة ينجز جمع بطلت والاولا مثال ذلك إذا ربط جلاب طرف كلب
أو برقعة حمار أو بوتره سفينة فيها نجاسة وكانت تنجز جمع فإن الصلاة تنقل
وأما أن كان أجمل مرميا على طرف الكلب في غير ربط أو على الحمار كذلك أو
على حرف السفينة الطاهرة فإنه لا يضر ولا يلزمه نزعها إذا وجد الطاهر
ولا ينجس ما أصابه مع الرطوبة ويصلي ولو أمانا ما وصل أنه متى
عذر تنقض الصلاة ولا ينجس ما أصابه مع الرطوبة ولا يمنع من صحة الوضوء القتل
ولو قبل أن يكسب لها وجلده أو كذا إن لم يعد زخاف من نزعها محذور تهيم
ولما إذا لم يعد زخاف من نزعها ضروريا يبيع التيمم فانه لا تنقض صلاته
مطلقا أي الكسب لها أولا ما دام موجودا ذلك النجس لمحملة نجاسة في غير
معدنها لا حاجة لحملها وينجس ما أصابه مع الرطوبة والماء والماء كمن محل
ذلك إذا لم يكسب لها وجلده أو لا فلا ينجس ولا يمنع من صحة الوضوء القتل
ولم يمت الخ فان مات ترك وضوءه ويصلي عليه وعن من يحمل الخ
على تقدير مضاف أي الرمح استجار ومحل الضوء في جميع ما يار بالنسبة
للصلاة وفي حقه هو فرع لوقبض مصل على مستبح بالأحجار بطلت صلاة
النايض سواء كان مستنجيا بالماء أو بالأحجار وأما المنعوض عليه فليل بطل
صلاة لانه متصل بمصل بنجاسة والمعتد عدم البطلان وقتا ومحلا
فيصلي في السائر لما يعني عنه في الصنف ويعني عن أسفل الثوب والبدن
أكثر مما يعني عنه في أعلاها كاليد والكف ومحل المنوان لا ينسب إلى سقطة
أو كسوة أو قلة تحفظ فان سقط أو انكب أو ارخى ثيابه تنجز على طين
الشارع لم يمت عنه فسرغ إذا اختلط دم الحلاقة ببلل الرأس قال الرازي
يعني عنه والمعتد عدم المعفو الا ان يحمل المعفو على ما إذا اختلط بثوبه
أو بدنه وفيه دم براعت فيكون ذلك شبهها بما تاقط من الماحال شرب
وكذا يعني عن رزق الطيور إذا استهلك في طريق الميضان ولم يبق له

في النجاسة ينجز جمع بطلت والاولا مثال ذلك إذا ربط جلاب طرف كلب أو برقعة حمار أو بوتره سفينة فيها نجاسة وكانت تنجز جمع فإن الصلاة تنقل وأما أن كان أجمل مرميا على طرف الكلب في غير ربط أو على الحمار كذلك أو على حرف السفينة الطاهرة فإنه لا يضر ولا يلزمه نزعها إذا وجد الطاهر ولا ينجس ما أصابه مع الرطوبة ويصلي ولو أمانا ما وصل أنه متى عذر تنقض الصلاة ولا ينجس ما أصابه مع الرطوبة ولا يمنع من صحة الوضوء القتل ولو قبل أن يكسب لها وجلده أو كذا إن لم يعد زخاف من نزعها محذور تهيم ولما إذا لم يعد زخاف من نزعها ضروريا يبيع التيمم فانه لا تنقض صلاته مطلقا أي الكسب لها أولا ما دام موجودا ذلك النجس لمحملة نجاسة في غير معدنها لا حاجة لحملها وينجس ما أصابه مع الرطوبة والماء والماء كمن محل ذلك إذا لم يكسب لها وجلده أو لا فلا ينجس ولا يمنع من صحة الوضوء القتل ولم يمت الخ فان مات ترك وضوءه ويصلي عليه وعن من يحمل الخ على تقدير مضاف أي الرمح استجار ومحل الضوء في جميع ما يار بالنسبة للصلاة وفي حقه هو فرع لوقبض مصل على مستبح بالأحجار بطلت صلاة النايض سواء كان مستنجيا بالماء أو بالأحجار وأما المنعوض عليه فليل بطل صلاة لانه متصل بمصل بنجاسة والمعتد عدم البطلان وقتا ومحلا فيصلي في السائر لما يعني عنه في الصنف ويعني عن أسفل الثوب والبدن أكثر مما يعني عنه في أعلاها كاليد والكف ومحل المنوان لا ينسب إلى سقطة أو كسوة أو قلة تحفظ فان سقط أو انكب أو ارخى ثيابه تنجز على طين الشارع لم يمت عنه فسرغ إذا اختلط دم الحلاقة ببلل الرأس قال الرازي يعني عنه والمعتد عدم المعفو الا ان يحمل المعفو على ما إذا اختلط بثوبه أو بدنه وفيه دم براعت فيكون ذلك شبهها بما تاقط من الماحال شرب وكذا يعني عن رزق الطيور إذا استهلك في طريق الميضان ولم يبق له

اثر وستر العورة ايج من اضافة المصدر لفعوله بعد حذف الفاعل
 عن العيون اي من السن وجن وحلك وفي ذلك اشارة الى انه ستر
 يمنع من رؤية ايجن والملك وهو كذلك والعورة لغة النقص والسبي
 المستقيم وسرعا المذ الذي يجب ستره وهو يختلف بالذكورة والانثى
 والحرية والسياسة وسمي ذلك القدر عورة لانه يستقيم كستره ويحجب ستره
 العورة في غير الصلاة ولو في الخلوة وهي مختلفة ايضا كما في المحسني والمراد
 من ذلك انه يحرم كسئها حتى في الخلوة واذا كان كذلك ينافي قوله ولا يجب
 سترها عن نفسه ويحجب بان معنى ما ياتي انه يجوز له نظرها مع
 الكراهة لكن من طرفة لاعم كسئها فاجتمعت العبارتان ايضا
 ويجب ستر العورة في غير الصلاة ايج جملة متنافية استيفاء بيانها واقعة
 في جواب سوال مقدر نشأ من الكلام السابق كان ساء لا قال عرفنا
 حكم ستر العورة في الصلاة واما حكمها في غير الصلاة ما هو فاجاب
 بقوله ويجب ايج وهو جواب مجمل وحاصله ان العورة في غير الصلاة
 مختلفة كما هو مبين في المحسني وقوله بعد ذلك ولا يجب ستر عورة
 عن نفسه ينافي ما قبله حيث قال يجب ستر العورة ولو في الخلوة
 ويحجب بانه لا منافاة لان معنى الاول انه يحرم كسئها من غير عرف
 ومعنى الثاني انه يجوز له النظر اليها بان ينظر من كنه او طوقه لانه
 يكسئها وينظر اليها من غير عرف الله والمراد به ان كان جفتان يقول
 بها اي الزينة ويحجب ان ذكره بالنظر لكونه كلام الله تعالى مثلا
 ويمكن ايج مع ايج فيه نظر لان العبارات الاول مغضوضه فيما اذا دخل
 في الصلاة مقتضرا والثانية فيما اذا دخل سائر الجيع البدن وهذه
 غير الاولى التي هي محل النزاع والوقوف على مكان طاهر ايج تقدم
 انه يستثنى من المكان ما لو كثر رزق الطيور ايج وسوء طه فلا يلبس

تقدمت ومن جملة الشروطين ان لا يكون هناك رطوبة من ايجانين او
 احدهما والمنطوق ظاهر ومفهومه انه اذا كان هناك رطوبة لا يغتفر مع
 انهم قالوا ان الانسان لا يلبس ثياب رجليه واجواب ان المفهوم فيه
 تنصيص وهذا انه ان كان هناك رطوبة وتحقق وضعا على النجاسة
 او تحقق وضع رجله اجماعا على النجاسة الرطبة لم ينعقد وان لم يتحقق
 عن عنه بان كان في ظلمة او كان اعلى او بصيرا ولم يتحقق ذلك والمفهوم
 اذا كان فيه تنصيص لا يعترض عليه العلم بدخول الوقت ايج المراد به
 ما يسيل الظن بالاجتهاد مثلا او تقليد المجتهد والحاصل ان مراتب
 العلم ثلاثة العلم بالنفس او خبر الثقة عن علم او مشاهدة او المراسلة
 الصحيحة او الكتاب الصحيح او الساعات الصحيحة او بيت الابن
 الصحيح او المودون الثقة العارف او ما ذن المتيقن الثقة بكل ذلك
 في مرتبة واحدة ثم الاجتهاد ثم تقليد المجتهد وهذا في حق البصير
 اما الاغمي فهو مرتبتان الاولى ما تقدم في المرتبة الاولى في حق البصير
 ثم بعد ها خبر بين الاجتهاد او تقليد المجتهد وسوا البصير والاغمي
 راجع لقول اجتهاد بتسميه وللأغمي اي ولو كان قادرا كما تقدم
 ولا يجوز له اي للبصير القادر ايج لان الاغمي يجوز له ذلك كما تقدم
 وهذا يجوز للبصير ايج ليس فيه او مشله الاغمي يجوز ان قدر على
 العلم بنفسه والواجب عليه الاخذ بقوله لانه من قبيل المرتبة الاولى
 ولو كثر المودون ايج لتيسر الحمل بخلافه فانه قال محله ان لم تكثر المودون
 فان كثر واكثر اثقاتا عارفين جاز تقليدهم مطلقا في الصحو والقيم
 من غير خلاف جواز ايج الاولى ان يقول وجوبا وقوله ولا يقلد
 غير ايج عالم يصدق والاقلده وجوبا ان لم يقدر على العلم بنفسه وجوازا
 ان قدر كما في هذا راجع لقوله ونعمل المجتهد ايج بالصدر ايج حقيقة

في التمام وبجالس ونحوها وحكما في غيرها وقوله لا بالوجه اي كلالا باليد
 وانما نص عليه لانه محل التوجه وقد يقترن الوجه مع الصدر في المصطلح على جنبه
 وقد يقترن الوجه مع الاخرين في السلق وقوله بالوجه ولكن الافضل ان
 يتوجه بهما نحو المسجد اي جهة افاد استقبال الجهة واستقبال العين ما خرو
 من دليل اخر وقال بعضهم ان الجهة تطلق بمعنى المعين حقيقة واطلاقها
 على غيرها مجاز فعمل هذا ايضا استقبال العين لا يقضي ولا يحتاج لدليل
 اخر بان ذلك اي التمازاة انما يحصل مع الانحراف ويحجب عنهما لا يحتاج
 للانحراف لان صغيرا جرم كلما زاد بعده زادت تمازاة وانما يحتاج للانحراف
 اذا امتد النصف حتى وصل اخر الكون يمينا وشمالا فان انحراف اخر
 النصف صحت واللام تقع صلاة الخارج عنها فيما يباح في الاولى ما
 يباح او ان الغالب للجهة الراحلة انما يقدر بها لان لنا قولنا بعد صحة
 النقل للمناسي لا المسافر او انه اقتصر عليها بتركها بالحدوث فان
 سهل توجهه واكتفى بما حصله ان الركب ان سهل عليه التوجه
 في جميع الصلاة واتمام كل الاركان لزمه ذلك سواء كان راكبا على بعوضة
 او هو جرح او سرج او غيرها وان انتفى الامر الاول او الثاني او انتفى
 الامران معا لم يلزمه الاوجه في تحريمه ان سهل عليه فقط وان لم يسهل
 لم يلزمه تحريمه ولا غيره وهذا في ركب السرج او القبة او
 البرذعة دون غيرها مما تقدم والمراد بالغير هو السفينة وما شابهها
 كالتمتروان فليس فيها الا القسم الاول وهو انه اذا سهل التوجه
 في جميع واتمام كل الاركان فيصلي ح والافترق لانه كالجالس في بيته
 او بعضها المراد ببعض الركوع والسجود وان لا يظا بخاتمة
 حاصله انه اذا وطن نجاسة عدا بطلت مطلقا وان وطئها سهوا فان
 كانت رطبة فذلك وان كانت جافة وفارقها حال لم يضروا الاضروا

اذا او طيت دابة نجاسة فان لم يكن الزمام بيده ولا رجله في الركاب لم
 يضروا وان كان الزمام بيده وفي فمها دم او عذيرها او رجلا نجاسة ضرو
 لانه متصل بمتصل بنجس وان كان الركاب في رجله ولم يكن الزمام بيده
 فان كان متخاطلا عليه لم يضروا وان كان رافعا له على رجله ضرو ومن
 امكنه علم الكعبة فاحاصل مراتب القبلة اربعة العلم بالنفس
 ثم بخبر الثقة ثم بالاخبار ثم تقليد المجتهدين وهذا في حق البصير ما
 الاعني لا المجتهدين في القبلة لان ادلتها بصيرية فتكون المراتب في حق
 العامة في محارب النبي المراد بها ما صلى فيها او اطلع عليها واؤها
 والمراد بمحارب النبي المسلمين ما وضعها العارفين الثقات واقتروها
 فوالله اعلم ان للفقهين تبصيرين الاول ومن امكنه علم الكعبة الثاني
 ومن امكنه علم القبلة اعم من ان تكون كعبة او غيرها من المحارب المعتمد
 وكل من التبصيرين صحيح وتقرير الاول ان المصلي متى امكنه علم الكعبة
 بان كان مناهل مكة مثلا لم يعمل بغيره من خبر الثقة وما بعده وهذا
 هو المبررة الاولى فان عجز اخذ بخبر الثقة عن علم بصورة الاربع وهي قوله
 انا اشاهد الكعبة والمحارب او اشاهد القطب او رايته اجم الغفير من
 المسلمين يصلون الى هذه الجهة وفي معنى خبر الثقة باقسامة الاربعة
 بيت الاربعة الصحيح تخير المصلي اذا عجز عن علم الكعبة بين الاخذ
 بقول الثقة واخباره عن واحد من الاربعة المتقدمة وبين اعتماد
 بيت الاربعة وبعضهم كالكارح هنا يزيد ويقول وفي معنى خبر الثقة
 رواية محارب المسلمين المقتدة وذلك الزيادة من كلمة لان مقتضى كونه
 في معنى خبر الثقة انه يخير المصلي بين الاخذ بقول الثقة وبين ان
 يرى المحارب مع ان المعنى ان روي المحارب مقدمة على اخبار الثقة ويحجب

عنه بجوابين الاول ان معنى كونه في معنى اخبار الثقة من حيث ان كلا
يمنع الاجتهاد فلا ينافي ان روية المحارب مقدمة على اخبار الثقة والجواب
الثاني ان المراد بخبر الثقة المشبه به اخباره عن الكعبة مثلا ويراد بيقوله
وفي معناه روية محارب المسلمين اي رويتها للثقة واخباره عنها لا رويتها
للمصلي في تخير المصلي بين الاخذ بقول الثقة انا الشاهد للكعبة مثلا وبين
الاخذ بقوله انا الشاهد المحارب فانه في الاسكال هكذا انهم هذا المقام
واذ قد علمت ان روية محارب المسلمين في رتبة روية الكعبة كما هو صريح
العبارة الثانية في اوجه الاقتصار على الكعبة في العبارة الاخرى وبحاج
بانه اقتصار عليها لانها الاصل فليس للتقييد وتقرير العبارة الثانية
ان المصلي متى امكنه علم الكعبة بان كان عندها او امكنه علم المحارب
بان لم يكن عند الكعبة لم يعمل بغيره فان عجز انتقل للمرتبة الثانية كما انها
وهكذا مثل العبارة الاولى الا ان الزيادة التي يزيدها بعض الناس مسكبة
من وجهين الاول كما تقدم في العبارة الاولى والثاني معلوم انه لا ينتقل
الى المرتبة الثانية الا اذا عجز عن المرتبة الاولى ومن جعلتها روية المحارب
المعتد ومنتضى قول بعض الناس وفي معنى اخبار الثقة روية
المحارب انه يخبر بينهما مع ان الغرض انه عاجز عن معرفة القبلة كعبة
او غيرها فكيف يتأتى التخيير والجواب عن الاسكالين واحد وهو ما تقدم
وقوله بعد ذلك فرض عين تسفر وكفاية المحضر الخ اعلم ان المراد بالسفر الذي
فيه التعلم فرض عين ما ليس فيه من يعرف الادلة اصلا والمراد بالسفر
الذي فيه التعلم فرض كفاية ما فيه العارف ولو واحدا وكذا السفر لو وجد فيه
واحد كان التعلم فرض كفاية على المسافرين فيسلك كونه قبل ذلك فرض
عين لان مقتضاه انه لا يكفي واحد بل لا بد من تعلم الجميع وليس كذلك الجواب
ان

ان المراد بكونه في فرض عين انه يستع تعلم شخص مجتهد بان يذهب
المسافرون الى شخص عارف بالادلة ليس مسا فرامهم وتعلمونه بل يجب
السعي والذهاب على كل واحد وتعلم الادلة فاذا تعلم واحد الادلة صار
فرض كفاية بمعنى ان كل شخص يخبر بين ان يسعى لتعلم الادلة وبين ان
يتعلم الذي عرف الادلة فان تركوا كلهم واقتصروا على تعلم العارف انما
وان تعلم واحد الادلة سقط الطلب عن الباقي كما هو شأن فرض الكفاية
هكذا يظهر وقوله بعد ذلك فان سهل توجه راكب نحو هذا التفصيل لكيفية
صلاة المسافر وحاصل ذلك تسعة احوال لان المصلي اما ان يمكنه التوجه
في جميع الصلاة او بعضها ولا يمكنه التوجه اصلا وعلى كل اما ان يمكنه
اتمام كل الاركان واتمام بعضها وهو الركوع والسجود او لا يمكنه اتمام شيء
ولذلك في عدلها تسعة وبيان حكمها انه ان سهل التوجه في الجميع واتمام
كل الاركان او بعضها وهو الركوع والسجود معا فليزمه ذلك وهاتان
صورتان وهما متباعدتان بعيدتان الاول التوجه في جميع الصلاة والثاني
اتمام كل الاركان او بعضها فحترز القيد الاول ست صور لان محترز امكان
التوجه في البعض او عدم امكان التوجه اصلا وعلى كل اما ان يمكنه
اتمام كل الاركان او اتمام بعضها او لا يمكنه اتمام شيء فهذه ست من ضرب
السين في ثلاثة ومحترز القيد الثاني اعني اتمام كل الاركان او بعضها
ها اذا لم يمكنه اتمام شيء من الاركان والمقتضى انه يسهل عليه التوجه في
فتمت السبع الباقية من اصل العدد وحكم السبعة انه اذا سهل التوجه
في التخمير لم يزمه والام يلزمه شيء لا عند التخمير ولا غير وهذا التفصيل
في غير راكب السفينة والملاح اما راكب السفينة فهو كالماضي في بيته
اذا امكنه التوجه في الجميع واتمام كل الاركان صلى والا فلا يصلي وهذا
اي اخراج السفينة فقط مما تقدم طرقة الشيخ البرمادي وغيره

الجميع

وبعضهم يفهم للسفينة المرقدة واليهودج والمحنة وغيرها ويخص
التفصيل براكب البرذعة والسبح والقتب فقط واما ملاح السفينة
ففيه خلاف فبعض لا يلزمه شيء لا عند التمر ولا عند غير من وقيل يلزمه التوجه
عند التمر وان سهل والا فلا يلزمه شيء وقوله ويكفيه معطوف على ما قبله
من قوله لم يلزمه الا توجه في تحريمه في القسم الثاني ومن قوله والا فلا يلزمه
تحريم وكذا على قوله في الملاح فلا يلزمه توجه وقوله والماضي معطوف على قوله
فان سهل توجه راكب الحج وقوله ولو صلى فرضا اعم من المسافر والمخاض
وقوله بعد ذلك وتوجه شاخصا منها اي كسيرة وخشية سمرق او مينة
او حجر معلوق او تراب من ترابها الاصل لا حشيش ولا عصي مفردة
او سمرها يصلي اليها ثم ياخذها فانه لا يكتفي بقوله بعد ذلك ومن صلى
باجتهاد فنتيقن خطأ معيناً في هذان قعدان وسائر محترزها في قوله
وان تغير اجتهاده وانما حصل ان تغير اجتهاده المصلي له لانه احوال
لانه اما قبل الصلاة او فيها او بعدها وكل منها احوال ثلاثة احوال
تسعة بيات ذلك انه اذا كان قبل الصلاة فان يتيقن الخطأ ويتيقن
الصواب عمل بالثاني وكذا ان ظن الصواب واما اذا ظن الخطأ وظن
الصواب وكان الثاني ارجح عمل بالثاني ايضاً فان تساوى تخير بينهما وكذا
حكم فيما بعد الصلاة ويعيد في الصورتين الاولتين دون الاخيرتين
واما اذا كان ذلك التغير في الصلاة فيساق في الصورتين الاولتين
وعمل بالثاني ان كان الثاني ارجح وظهور الصواب مختاراً لظهور الخطأ
فان كان مساوياً للاول عمل بالاول اي استمر عليه لانه التزم جهة بدو
فلا يعود عنها الا يتيقن واعلم انه ظهر من هذا الكلام ان يتيقن الخطأ
بجامع يتيقن الصواب وظن الصواب وان ظن الخطأ بجامع ظن الصواب
ولا بجامع يتيقن الصواب ووجه ذلك ان افراد الخطأ كغيره فاذا يتيقن
ان

ان فردا منها خطأ لا يلزم ان غيره صواب يتيقن تارة يتيقن الصواب
وتارة يظنه بخلاف افراد الصواب فانها ليست كثيرة فنتيقن
الصواب في فرد يتيقن ان كل ما عدا هذا الفرد خطأ وقوله
وان تغير اجتهاده محترز القيد من ذلك لان الاجتهاد انما ينفذ
الظن فلم يكن فيه يتيقن الخطأ وشامل لما اذا تعدد الاجتهاد في صلاة
واحدة وكان الثاني في كل ارجح فانه يعمل به حينئذ ففي هذه الخطأ
نتيقن لكن غير معين فهذه الصور محترز قوله معيناً وفيما اذا لم
يتعدد الاجتهاد يكون محترز قوله يتيقن الخطأ انتهى من تقرير
لكتابته وان تغير اجتهاده عمل بالثاني سواء كان في الصلاة الاولى
ومعنى العمل به اذا كان في الصلاة التكميل الى الجهة الثانية مع صحة
ما فعله بالاول بالشرط الذي قاله اخرا ومعنى العمل بالثاني اذا
كان قبل الصلاة ان يصل الى الجهة الثانية وكذا اذا كان
بعد الصلاة وفي هذه لا يقيده ما فعله بالاول لانه لم يتيقن
الخطأ في الاول لان الاجتهاد انما ينفذ الظن ونصل
في اركان الصلاة من اضافة الاجزاء للكل وقوله ركنا تميز غير
محمول لانه يميز مفرد وهو تميز موكد لانه معلوم من قوله اركان
وما فيه ثمانية عشر لانه طالع فهو شبه باسم الفاعل فمن
لم يعد في هذا التوزيع على كل الاقوال وتوجيه لها زيادة على
ما تقدم عتب كل قول على اللف والنشر المشوش وليس مغرماً
على قوله والخلف لفظي لانها واجبة في هذا وجه الشك
للقناس الذي اشار اليه السارح بقوله كالركوع فيكون السهم
قال هي ركن كالتكبير وجامع ان كلا واجب في بعض الصلاة
فتكون خارجة فيه نظراً لا يلزم من خروجها على كونها

الغرض لجواز ان يكون المجموع من القصد والافعال المقصودة هي مسمى
الصلاة شرعا فلا تكون خارجة قصد فعلها اي الصلاة الخ المراد بها
هنا ما عدا النية لانها لا تنوي الخ ما في المحشي بنية العضاء الباطنة
للبدل اي نية الاداء بدل نية العضاء وقوله بعدها كان ظن خروج
الوقت الخ راجع للثاني وهو العكس وقوله او ظن بقا الوقت الخ
راجع للاول وهو نية الاداء بنية العضاء على اللحن والشر المشوش
فلا يضاف الى المشايبان يقول نويت اصلي سنة العشا اوراثية
المسا ويقصد بها الوتر اما للوقدم لفظ الوتر بان قال نويت
الوتر سنة العشا اوراثية المشايبان يصح ولو بمعنى الخ
حاصل مسئلة المعين والعكازة انه اذا احتاج الى العكازة
ولم يدر في دوام الصلاة وجبت واما المعين اذا احتاج اليه
في ابتداء القيام عند الاحرام وعند ابتداء القيام من كل ركعة
ولم يجز اليه في دوام القيام وجب وان احتاج اليه في دوام
الصلاة لا يجب وهذا هو المعتمد وقيل يجب قياسا على العكازة
مسائل اى سنة الاولى فيها اثنان والثانية فيها ثلاث
والثالثة فيها اثنان ومنها الخ كان الظاهر والثالثة
والرابعة وهكذا الخ الا ان يقال الضمير في قوله ومنها ليس
راجعا للمسائل بل للمسئلة الثالثة وانما جعل ذلك من
الثانية لانه يشبهها في ان كلا من جنس المرض
فالافضل الانفراد الخ اي سوا كان ذلك في نفل وهو
ظاهرا وفي فرض ولكن يرد على ذلك انه ترك القيام
في الفرض مع قدرته عليه لاجل الجماعة ويجاب بان لما
قصد حصول الثواب بالجماعة كان عذرا في جواز ترك
القيام

القيام ولو كان فرضا بينه وبين ما مر الخ يقتضى انه مر
بعينه مع انه بحسبه فكان الاولى ان يقول والفرق بين هذه
والتي قبلها فان عجز الخ متقابل لمخدوق تقديره هذا ان قدر
فان عجز الخ وذكر في ذلك مرات ان يعجز عن القيام ويصير ركوع
او يعجز عن القيام ثم يقدر على الاتكا او على القيام على ركعتيه
وهكذا الخ ما في السكاح وتركع وسجد الخ راجع للمضطجع
والمستلقي فان قدر المصلي على زيادة الخ راجع للمصلي من
حيث هو لا للمضطجع والمستلقي ولو عجز عن السجود الخ راجع
للمصلي من حيث هو فان عجز عن ذلك الخ راجع للمضطجع
والمستلقي والقاعدة لا للقيام لان القيام حكمه تقدم في قوله وان
عجز عن ركوع وسجود دون قيام واليه فان القيام له قبل الايام
مرتبة وهو الاختنا بصلبه للركوع والسجود كما تقدم للركوع
والسجود واما الجالس بين السجدين والاعته ان فلا يجلس
لها اي لا يلزمه بل له عليها من اضطجاع او استلقا وهذا
قول ضعيف والمعتمد انه يجلس لها وعدم مداكبر لانه
ان مدها مع فتح الهمزة كان جمع كبر وهو الطويل الطويل ولو
اعتقد معناه كسر وان مد وكسر الهمزة كان اسماء من اسماء الخ
ولو اعتقده كسر الضم طويلا الخ ضابطها ان تكون بقدر رابع
كلمات فالكثرة اليسرة ان تكون بقدر ثلاث كلمات فاقبل
ثم ارفع الخ لم ينص على الطائفة في الاعتدال ويحاج بان يصرح
بها في رواية غيره ذلك مع خبر صلوا الخ اتي به بعد الاتباع
له فمع توهم اختصاصه بالنبي وبين ان لا يقتصر بحيث
لا يفهم اي بان يزيد على حركتين ولو سيرا فان الاقتصار على

حركتين خلافاً للاولى وكذا ان زاد حتى يبلغ سبع الفات اوست
الفات يكون خلافاً للاولى واما ان نقص عن حركتين لم تصح صلاة
وكذا ان زاد على سبع الفات عامداً تبطل صلاة وكلام السارح
مجهل ينزل على هذا التفصيل يسع المأمومون انهم ظاهرون انه
علة للمهر مع ان المهر يقصد الاسماع بطل ويجاب بان اللام
للعاقبة والغاية اي يمهرو عاقبة جهرة الاسماع الخ ومحل سن
المهر للمبلغ عند الاحتياج لذلك والا فلا ينس فان حرفاً كان
يقصد الذكر والذكر والاعلام لم يضر وان كان يقصد الاعلام
او الاطلاق ضرره في حق العالم اما الجاهل فلا يضر مطلقاً
ومحل ما ذكره اي محل ما تقدم في تعدد التكبير وجعل احواله
ثلاثة عند التمسك اما اذا التي به سهواً بعد تكبير الاحرام فلا ضرر
ولا تفصل فلا بطلان الاولي ولا تفصيل قرن النية
بالتكبير اي قرن المنوي وهو اركان الصلاة تفصيلاً مع
التعيين ونية الفرضية ويقصد فعل ذلك وايقاعه في الجاهل
من اول التكبير الخ بان يقرنها الخ تصور المقارنة الحقيقية
واما الاستحضار الحقيقي فهو ان يستحضر ما تقدم تفصيلاً
واحاصلاً ان يقوم هنا اربعة اشياء استحضار حقيقي
بان يستحضر اركان الصلاة تفصيلاً مع التعيين الفرضية
والقرن الحقيقي بان يقصد فعل هذا المستحضر من اول
التكبير الخ وهذا هو المقصد في المذهب والاستحضار العرفي
بان يستحضر اركان الصلاة آحاداً والمقارنة الفرضية بان يقرن
ذلك بخبر من التكبير وهذا اضعف في المذهب ولكن هو
الذي يقدر عليه البشر واما الاول فتعذر ولكن يجب الاول
على

٧٢
على من امكنه ولا يكفي الثاني واما الذي لا يمكنه الاول فكفيه الثاني
بحديث بعد ان ظاهره انه متعلق بالمقارنة العرفية وتفسيرها ليس
كذلك بل متعلقاً بمحذوف اي اكتفى الامام وغيره بالمقارنة العرفية
كما اكتفوا بالاستحضار العرفي بحيث بعد ان بخلاف الرضوخ
فلا يبطل ما مضى منه نية الخروج منه بل تنقطع النية فقط فاذا
عاد بني نية جديدة سورة الفاتحة من اضافة المسئلة
وهي مما نزل قدما فكان النبي يقروها في صلاته التي كان يصلها
قبل فرض الصلوات من قيام الليل وركعتي الفداة والعشي
وقد اشتمل كلامه على ثلاث دعاء وجوب قراءة الفاتحة وكونها
في كل ركعة وكونها في قيامها او بدله والحديث الاول يثبت
الاول والثاني يثبت الثلاثة الاربعة مسبوقة بالاستحصال
او منقطع كما وجهه المحسني فزال عذر والامام رآك فيه نظر
لان العذر زال قبل ركوع الامام بكبير كما ياتي ويجاب بانه على
تقدير اي واتي بما علمه واحال ان الامام رآك كما لو كان بطل
القراءة الخ حاصلة ان المأموم اذا كان بطل القراءة والامام
مقتدل القراءة يتخلف لقراءتها ويحري على نظم صلاة نفسه ثم
ان قام من سجدة ثانياً وان وجد الامام واقفاً وقف معه وقرا
ما امكنه معه وان وجده راكعاً ركع معه وسقطت عنه الفاتحة
وان وجده في الاعتدال فما بعده واقفه فيه وفاتته الركعة
الثانية فيبدأ ركعاً بعد سلام الامام واما ان لم يتم الفاتحة الا بعد
ان وقف الامام وقف معه وفاتته الركعة الاولى وان لم يتمها
وركع الامام في الركعة الثانية بطلت صلاته ان كان عامداً
عالمًا والا فلا يبطل لكن فاتته الركعة الثانية كالاولي وهذا

التفصيل يجري في بيان الصلاة وفيما لو شك بعد ركوع الامام
وقبل ركوعه هو حرفا بحرف واما اذا زحم عن السجود فما حصلها
انه اذا قرا مع الامام وركع واعتدل وزحم عن السجود فانه ينظر
فان تمكن منه قبل ان يركع الامام في الركعة الثانية جري على نظم صلاة
نفسه وكمل ركعته فان قام ووجد الامام قايما وقف معه وقرا
ما يمكنه وان وجد ركعا ركع معه وتكمل عنه الفاتحة وان
وجد اعتدل تبعه وفاتت الركعة الثانية واما ان تمكن منه
في ركوع الامام في الركعة الثانية ركع مع الامام ولا يجري
على نظم صلاة نفسه وفاتت الركعة الاولى وتحسب له ركعة
ملفقة من ركوع الاول وسجود الثانية واما الركوع والاعتدال
الذي تبع الامام منها فليكن تابعة وان تمكن من السجود بعد
شروع الامام في الاعتدال بطلت صلاته الزحوم ولا تنفقه
نية المفارقة لانه سبق باربعة اركان طويلة وقد شرع الامام
في الخامسة فقد علمت ان المختار للمذوور في تحلفه وجريه على
نظم صلاة نفسه لانه اركان طويلة لاربعة فيكون قول الخارج
اربعة عن ظاهر وصوابه ثلاثة وليس له فتح مبتدأ خبر اية
منها والمراد اية منها بلا من جهة الاثبات بها في الفاتحة لصحة
الصلاة مثلا هذا الذي فيه الخلاف وكذا كونها اية قرآنية من
كل سورة فيه خلاف واما كونها من القرآن فلا نزاع فيه فتقوله
اية منها اي عملا كما تقدم لا اعتقاد الي لا يجب اعتقاد كونها
انه منها وكذا من غير حابل لو جحد ذلك لا يكفر كما ياتي واما
اعتقاد كونها من القرآن من حيث هو فهو واجب كغيرها من
سبع آيات بيان عدد ها ان البسطة اية وصراط الذين

الي

الى اخرها اية والباقي خمسة وعددها ظاهر واما من لم يذكر البسطة
فبيان السبعة عنده ان صراط الذين الى عليهم اية ومن غير
المختصوب عليهم اية والباقي خمسة وعددها ظاهر لاجماع القضاة
في دليل المستثنى والمستثنى منه فلو لم تكن قرآنا اي من كل سورة
هذا محمل الخلاف اما كونها قرآنا في ذاتها فلا خلاف فيه فان
قيل القرآن في هذا اسوال لم يعلم قابله هل هو من طرف
الحنفية اولا فيما ثبت قرآنا قطعا اي اعتقاد ايان يجب
اعتقاد كونها قرآنا والبسطة لا يجب فيها اعتقاد كونها اية
قرآنية من الفاتحة كما تقدم لو كانت قرآنا اي من كل سورة
هذا هو المراد لو لم تكن قرآنا اي من كل سورة اية كاملة
من اول الفاتحة قطعا اي من الشافعية والافغره لا يقول
ذلك فالمراد بالقطع الاتفاق من الشافعية والاعتذار
اي بان يكتب مثله هذا عشر اوزب او نصف حزب اوزب
حزب فهذا من ابتداء الحجاج واما اسما السور فهو ثوبت
ويجيب بان الذي ابتدعه بالنسبة لاسما السور هو اثباتها
في المصاحف ومع كون ذلك بدعة ليس محرما ولا مكروها
بخلاف نطق المصحف وشككه فانه بدعة ايضا لكنه سنة
ويجب رعاية حروفها في حاصل ما ذكره اربعة شروط
ولها شروط غير ذلك ايضا لم تصح قرآنية اي ويجب علمه شيان
التياء قبل الركوع فلو ركع قبل ذلك عامدا عالما بطلت صلاته
والافاتحة الركعة وكذا ان يقال فيها ياتي ان سهي بتأخير اي
ليس قيد ابل المدار على قصد الاستئناف او الاطلاق عند
قراءته ولو اخره عدم ولم يطل الفصل اي عدا فيصدق

بصورتين ان يوالي او يفصل بعد من سهو او جهل ان تعد
ان ليس متدايلا المدار على قصد التكميل بالاول ولواخر سهوا
او طالا اي بعد الكمال فمقطعا تخلص ذكر حاصل ما يقطع
لثلاثة تخلص ذكر بلا عذر كمد عاظم واجابة مؤذن وتخلص سكوت
طويل بلا عذر او قصير وقصد به قطع القراءة اما اذا لم يقصد
به القطع فلا يضرب او تخلص ذكر بعد من سهو او جهل او تامين
لقراءة امامه او نكح عليه مثلا او تخلص سكوت بعد من سهو
او جهل او اعيا فلا يضرب ايضا فالما حصل ان السهو والجهل
يصح رجوعهما لتخلص الذكر والسكوت واما الايجاف فيرجع للسكوت
فقط والتامين وما بعده للذكر فقط ونكح عليه ان اي
يقصد القراءة او مع الفتح اما قصد الفتح فقط او الاطلاق
فتبطل به الصلاة وهذا التفصيل كالتفصيل المبلغ والامام
اذا جهز به ومحل التفصيل في العالم العام والافلا بطلان
ولا تفصيل مطلقا والتمتار الثاني ان ظاهرا كماله ان
الثاني هو قوله ام لا وليس كذلك بل هذا كله قول الثاني
والقول الاخر وهو الاول انه يشترط ان تغيب معني
منظوما ولعل مراد السامع الثاني في كلام المجموع وهو ما هنا
بتامه فلم قال السامع وهل يشترط ان تغيب التفارقة
معني منظوما ولا يشترط التماثل الثاني وعلمه فلا فرق
بين ان تغيب معني منظوما لا كان احسن واختار الامام
ان تضعيف والمراد الاول في كلام المجموع والثاني هو الثاني
اي في كلام المجموع ايضا والمراد الثاني على حجة القراءة
للمجنب فانه لا فرق وقال الاذري ان تضعيف

ما افقاه

ما اختاره الامام من كلام الاذري غير ذلك اي الذي لا يفيد
انتهى اي كلام الاذري حسن تضعيف بل المعتمد ما في صدر
المباراة وهو انه لا فرق ولا يترجم اي يحرم قراءة من المان
بالترجمة لقصد الدعاء في قضيتها انه ان قصد معناها الاصل
او اطلق يضرب به قال الشيخ بن محمد والمحمدا انه لا يضرب الا اذا قصد
معناها الاصل فان قصد الدعاء او اطلق او قصد الدعاء معناها
الاصل فلا يضرب فلو هو ان يفتح الواو بمعنى سقط من باب
ضرب بخلافه بكسر الواو فمعناه الميل للمشي من باب نزع
فان تركه كرم انك وللترك صورتان ان يقتصر على الاقل او يزد
على الاكمل فلهذا المسمى صلواته ان فيه نظرا فانه لم تذكر فيه الطائفة
في الاعتدال الا ان يقال وردت الطائفة في الاعتدال في رواية
اخرى مرتين وكرر لاجابة الدعاء وشرا اقله في فيه نظر
لانه يقتضي ان حقيقة السجود شرعا تحصل بوضع الجبهة وليس
كذلك فكان الاول ان يقول اقله وضع الجبهة مع بقية الاعضا
السبعة ويحاج بان ما ذكره السامع صحيح ايضا لان حقيقة
السجود ما ذكره وما زاد شروط للاعتبار والاعتداد به لك
مباشرة اشارة الى بعض الشروط وهو عدم التحاليل وبق
التعامل والتكليس وعدم الصارف وان لا يسجد على متحرك
بحركته والطائفة وان يكون مرتين او غيرهما مطلقا على
قعود وقوله كسديل مثال لما يتحرك بحركته فربما لو لم على الاعتدال
في نزوله من الاعتدال ساقتا الخراف عن القبلة وعاد فورا
لم يضرب نعم استدل على قوله ان ترتفع اسافلته فان امكنه
السجود تقييد للاستدراك فتقوله فيما تقدم لا يمكنه الا ذلك اي

من غير استعانة بشئ ان ترتفع اسافلته هي بمنزلة وما حولها
واعاليه راسه ويداؤه ومكناه فلو سجد ووضع يده على محدة عالية
وصارت يده عالية عن بمنزلة او مساوية لم يصح ان لا يطول
ان وضابط الطول المضربان بطول الاعتدال بقدر الفائضة زيادة
على الدعاء الوارد فيه وضابط التطويل المضربان بجلوس بني السجدة
ان يطول بقدر اقل التثنية زيادة على الذكر الوارد فيه فان كان ذلك
فذلك لم يضر وهذا التصدير هو المقصد واجلوس الاخير في لو
قال الذي يعقبه السلام لكان اول لئيل الثانية التثنية
سمى بذلك على جيل المجاز من باب تسمية الكل باسم الجزء والصلوة
على النبي اذ فيه دعوات ثلاثة وجوبها وكونها في الصلاة وكونها
في آخرها وقد استدلال الخارج على ذلك فالاته تدل على الوجوب والزيادة
الثانية في الحديث تدل على كونها في الصلاة وكونها في الاخير من
قول الخارج والكتاب لها اذ ومن قوله وقد صلى على نفسه اذ
قالوا وقد اجمع اذ انما يترامنه لان وجوب الصلاة على النبي
خارج الصلاة فيه خلاف على اقوال كثير وقد صلى النبي على
نفسه في الوتر في قبل لا وجه لتخصيص الوتر مع انه صلى
على نفسه في الوتر وغيره اوجب بانه بحسب ما طلع الراوي
فلا ينافي صلاته على نفسه في غيره والاراهم اذ انما خص
اسحاق واسماعيل مع انه له ثلاثة عشر الا ان تعال خصه الشرفا
وعظم قدرهما من ولد اسحاق وهو من سارة اي من ولد
ولده وهو يعقوب لان اسحاق لم ولد ان يعقوب والعص
في يعقوب ابوالانبياء والعص ابوالملوك وبجباية تحريمها اي
الصلوة اي يحرم الامور التي كانت حلالا قبلها فالمصدر يعني اسم

الفاعل والاضافة لادني ملا بسة لان التحريم ليس للصلوة بل لغو
الكلام ونحوه بعدها والان بنية الصلاة منسجمة اذ معنى العبارة
ان بنية الصلاة تتضمن انه يخرج من الصلاة بالسلام فلا حاجة
لبنية الخروج عند السلام فان تعد ترك ترتيب الاركان في تخرج
على مفهوم المتن فان تذكر اي الامام او المنفرد لانها مستطالات
يمكنها الفعل عند الذكر واما المأموم فلا يمكنه بل يتابعه ويتدارك
بعد سلام الامام وقوله فان تذكر قاعدة وقوله والا جزاء قاعدة
اخرى فلو علم اذ شروع في فروع اربعة الاول والثالث مفرعان
على قوله فان تذكر قبل فعل مثله والثاني والرابع مفرعان على
قوله والا جزاء اذ على اللف والنشر المشهور ان ينظر لمجموع التفاريع
مع القاعدة ثين فان نظر للاول والثاني كانا اللف والنشر
المرتب وكذا يقال في الثالث والرابع فلو علم اذ انما هو كان اماما
او منفردا او مأموما بالنسبة لذلك وللثانية والرابعة واما الثالثة
فيقتد بما اذا كان اماما او منفردا فان كان مأموما تبع الامام
وتدارك بعد سلام الامام بانه ياتي بركعة محل المحس هو على
التوزيع اي محل الاكثين في صورتها والدلالة في صورتها
وشنها اي المكتوبة اذ فيكون في كلام المتن استخدام لانه اراد
بالصلوة عند قوله واركانها اي الصلاة مطلقا فرضا او نفلا
واعاد الضمير عليها هنا بمعنى المكتوبة يعلم به وقت الصلاة
اذ مبني على انه حق للوقت وهو ضعيف كالقول بانه حق للجماعة
والمعتد انه حق للصلوة مطلقا اي فرادي ارجاعه ادا او قضا
كما ياتي سمي الذكر المنصوص به اي بلفظ الاقامة والاولي بها
مشروعان اي لكل مكتوبة ولو فايته اذا افرقت وقتا او

فيها ونحوه وكذا التحليل ليس
للصلوة بل لنحو الكلام

في السوراة

فعلا وقتا فتال ما اذا تفرقت وقتا فقط كما اذا صل فائتة اول
 الوقت لصلوة من الصلوات واخرى اخر ومن ذلك ما اذا
 صلى الظهر اخر وقتها ثم دخل وقت العصر عقب سلامه ومثاله
 ما اذا تفرقت وقتا فعلا ما اذا صلى فائتة قبيل الظهر ثم
 دخل وقت الظهر عقب سلامه وكذا اذا صلى فائتة اول وقت
 الظهر صلى الظهر اخر وقتها ففي ذلك بين الاذان لكل صلاة
 منهما فالمراد بالاختلاف في الفعل ان يكون احدهما اذنا والاخر
 قضا والمراد بالاختلاف في الوقت ان يكون كل صلاة وقتا
 في وقت غير محدود للآخر سنة للمكتوبة أي بحسب الاصل وقد
 سنان لغيرها كالمولود وكالاذان والاقامة خلف المسافر
 وقد بين الاذان فقط كما اذا تقولت الفيلان او كان لفضان
 او مهموم او لن ساخلة او لمصروع ويستتر في كل ذكوة المؤن
 فلا يحصل بامارة او خشي اذا تقولت اي تصوري وتشكلت
 وذلك بفعل الله تعالى لكن بسبب افعال واقوال يلزمها
 الله لها اذا قالها او فعلتها هولها الله من صورة الى صورة
 الا بوضع هذا استئنا من سن الرفع واما الاذان فينبذ عن كل
 حال وقوله جماعة وانصرفوا ليس قيد ابل المدار على وقوع اللبس
 على الذين صلوا وانما بين الاذان للمنفذ ولو سمع الاذان اذالم
 تكن مدعوية لك الاذان بان لم يكن من اهل خطبة او كان مدع
 به ولم يصل في مسجد تلك الخطبة او كان مدعوية وصلى في مسجد
 تلك الخطبة ولكن لم يحضر معهم بل صلى وحده ففي ذلك بين الاذان
 وان سمع اذان غيره للمار فيقط من صلوات ولاها بان اتعد
 وقتا فعلا بان كانت كلها حاضرات كصلاتي اجمع او كانت كلها
 نغابت

نغابت واولاها واختلفت وقتا فعلا كفاية وحاضرة لكن دخل
 وقت احاضرة قبل شروعه الاذان للفايتة او بعد لكن قبل فراغه
 من الفائتة ان يشفع الاذان اي يكرر كل كلمة منه مرتين وقوله
 ويوتر الإقامة اي لا يكرر الكلمة مرتين سرائر المراد بالسوانة اقل
 ما قبله واقل مما بعده لاحقيقة السؤال الذي هو بقدر ما يسمع لانه
 ح لا يسمعه الا الحاضرون فلما ياتي لهم اجابته في اذان الصبح
 اذا اوقضا القيام هذا سنة وقوله على عال سنة اخرى مرة
 مفعول ليلتفت وقوله في حي على الصلاة أي حاله كونها مقولة
 مرتين فالمعنى ان الالتفات مرة والقول مرتين في الاذان
 بينا وشمالا واما الإقامة فالالتفات مرة والقول مرة بينا وشمالا
 وان يكون عدلا في الشهادة هذا بالنظر للاكمل واما اصل
 السنة فيحصل بعدل الراية وهذا كله في المؤذن احتسابا واما
 الذي ينصبه الامام او الناظر او الواقف فيشترط الجواز نصبه وتولية
 ان يكون عارفا بالمواقف عدلا والآخر من نصبه وصح واستحق المعلوم
 عند غير ابن حجر ما عنده فلا يصح النصب ولا يجوز ولا يستحق المعلوم
 من فاسق انما اي فيها اذا اذنوا للغير اما لانفسهم فلا كراهة
 في غير المحدث اما هو فمكرر مطلقا ومع كراهة منهم يحصل به اصل
 السنة اغلظ حتى في اقامة المحدث مع اذان المحب لقرنها من
 الصلاة والاول لا يضر فصل بسر كلام او سكوت او نوم او
 اغما وجنون والافضل في الكل استئنا الإقامة واما في الاذان
 فالافضل الاستئنا في النوم وما بعده دون الكلام والسكوت
 اليسير جهرا اي بقدر ما يسمع واحد ولو بالتقرب بالنظر لمحة
 الاذان واما بالنسبة لسامع الحاضرين فهو سنة واما بالنسبة لسامع

متعلق بيلتفت وقوله مرتين حال حي على الصلاة

أما خريف في سنة وأما بالنسبة لسمع أهلا كل تلك الخطه فهو كمال
السنة فكلام السارح بمحل نزل على هذا التفصيل ولغيرنا
الذكورة في يقتضي أن النساء لا يشرطن في إذا هن الذكور وإن
الواقع منهن يستر إذا ناولن كذلك بل هو مجزئ ذكر فكان الأولى
أن يقول وشرط الأذان الذكورة وحاصل ذلك أن إقامة المرأة
لنفسها وللنساء مسنونة وكذا إقامة المحتشئ لنفسه وللنساء وأما
إقامتهما للرجال واحتثا فإمام إذا كان يرفع الصوت أو يقصد
التشبيه هذا حكم الإقامة أما الأذان فإذا كان المرأة لنفسها وللنساء
حائزان كان بقدرها سميع ولم يقصد التشبيه لكن لا يسمى
أذانا بل ذكرا وكذا إذا احتشئ لنفسه وأما إذا احتشئ المرأة
للرجال واحتثا فإمام عند رفع الصوت أو قصد التشبيه وإذا كان
احتشئ للنساء فوق ما سمع حرام فإن كان بقدر ما سميع
لم يحرم ولم يكن لسمع المودن والمقيم ولو جنباً وها وضكاً
خلافاً لبعضهم والفتوى في المحتشئ وقوله لسمع قيد فلو لم
يسمع لضم أو بعد لم تطلب الإجابة وأما عدم فهم الالفاظ فلا يمنع
من الإجابة وكذا أن لم يسمع إلا آخر فانه يجب من أوله وكذا يجب
في الترجيع وإن لم يسمعه بعد الفراغ من الأذان والإقامة
أما قبلهما ففي الإقامة تسن وفي الأذان لا تسن الوسيلة الفضل
هو عطف بيان أو تفسير أو معيار أو برار بالفضيلة الشقاعة
في فضل القضاء وبالوسيلة منزلة في الحجة أما لو أريد بالوسيلة
منزلة في الحجة وبالفضيلة منزلة آراهم والم فالكلام مسكك
أذ كلف رطل للبي ما لا آراهم والم فالصواب التفسير الأول
وقاية طلب ذلك لم مع أنه ثابت لم صلى الله عليه وسلم عود التواب
على

٧٧
على الداعي أو اظهار شرفه صلى الله عليه وسلم أي الصلاة مطلقاً
أي فرضاً أو نفلاً أو وقفاً شيان أي أجمالاً أو ألقاً لا محتمل
أربعة أبعاض والثاني محتمل أربعة عشر أو بعضه الأول قد نه
لأن الكلام في بيان الأبعاض لا في السجود وتركه وعدمه في ثانية
الصبح أي في اعتدالها أي بعد سبع أسع لمن حمد ربها لك الحمد فقط
ولو كان منفرداً وإمام محصورين على ما قاله بعضهم وبعضهم
قال المنفرد وإمام المحصورين بذكراته بعد دعاء الاعتدال المشهور
وهو ضعيف وهو اللهم كان الأولي كاللهم لعدم الاحتياط لا يتعين
ذلك للفتوى بل كل ما تضمن ثناود بما حصل به الفتوى كآية
البقرة أن قصد بها لكن أن شرع في فتوى النبي الذي في السارح
أو في فتوى عمر تعين لاداء السنة ولو تركه وعده لآل غيره أو ترك
كلمة أو أبدل حرفاً بحرف سجد لله سجد ويسن للإمام التمجيز مطلقاً
سرية أو جهرية وإن يأتي به بلفظ الجمع وإن يرفع يظنون كونه إلى
السواكاً ثانياً ملتصقتين أو متفرقتين وسوا كانت الأصابع
مساوية للكفين أو عالية عليهما وعند الدعاء بالرفع يجعل ظهورهما
إلى السماء المأموم يومن على الدعاء جهراً ويقول الشاشر أو يسكت
أو يقول صدقت وبررت أو أشهد أو بل وأول الشافعية تقتضي
وأما إذا أتى بدعاء من عند نفسه وترك منه شيئاً لم يسجد لعدم
وروده وإن يقول بعد فتوى عمر أي إن كان منفرداً
أو إماماً محصورين ولا يقال إن ذلك يطول الاعتدال وهو مبطل
لأن محل البطلان بتطويل الاعتدال في غير اعتدال الركعة الأخيرة
من سائر الصلوات لأنه يطلب تطويله في الجملة لقرنها بالجموع بالسجود
من الأبعاض أي من الأبعاض متعلق بقرن بالسجود متعلق بحجبه

وهو المردود على ما قبله فكان الاول ان يقول وقيل الراجح لانه

يرجم بالرسوسة والاعتوا فيكون رجم بمعنى راجم على الكائن وبمعنى

مرجوم على الاول. ومحمل الجهر والتوسط انما افاد ذلك ان الخشنة بهر
بعضة النساء اما رجل او امرأة واما كلام المجمع فيقتضي انه
يسر بعضة النساء لانه قال والخشنة يسر بعضة الرجال والنساء
ظاهر انه يسر بعضة كل على انفرادة فتخالف في صورة النساء ان
يجهر وقول اجبت عنه حاصل اجواب عنه ان مراده اجتماع
الفرقتين اما بعضة النساء فقط فيجهر كما تقدم عطف انما يفيد فوات
بسكون نريد على المطلوب وبالركوع فورا وبكلام ولو يسيرا ولو سبورا وهو
كذلك نعم يستثنى رب اغفر لي وارحمني لو رددتها لتقصده الدعاء فثبت
انه اذا اطلقت او شرب بين الدعاء ومعناها الاصل تبطل به وبه قال
بعضهم والمعتد عدم البطلان الا اذا قصد معناها الاصل وحده
وهو قاصدين بعد مسكنة لطيفة وضابطها بقدر سحان اسم الله
بين امين فانها بقدر ما يقرأ المأموم فائحة تخلق اسم بكل حرف
مكافئ هذا يقتضي ان الملايكة يزيدون وهو كذا في اخذ من هذه
العبارة واثابها واما النقص فلا يقتضون مطلقا راجع للمأموم
اي سوا سمع تامين الامام ام لا واما رجوعه للمنفرد والامام فلا يظهر
له معني او منفرد غير فاقه الطهورين وكذا المأموم اذا كان غير
فاقد الطهورين اما هو فلا يقرأ غير الفاتحة واما الامام فلا يحتاج
للتقييد لان فاقه الطهورين لا تصح امامته بل يسمع قراءة امامه
اي ويسن له ان يقرأ الفاتحة في سكتة الامام بعد امين ولا يقرأها
حال قراءة الامام للفاتحة الا ان خاف فوت بعض الفاتحة ولم يكن
قراها الخ المدا على التمكن وعدمه لا على القراءة بالنقل فتى تمكن من قرائتها

وهذا بيان للجامع بينهما وحنا الاول حذف السجود لان اجماع بينهما
مطلق الجبر وان كان اجماعا برضا فاجبر في الاركان بالتدرك
وفي الابعاض بالسجود ولا تنص الصلاة على الا في التشهد
الاول بل يكمل تطويله بها وبغيرها من ذكر او دعاء لانه مبني
على التحفيف وهذا الحكم في الامام والمنفرد واما المأموم ففصل
حاصله انه ان كان موافقا للامام بان كان ذلك اولها وفرغ
المأموم من تشهده قبل الامام فانه لا ياتي بالصلاة على الا لا وما
بعد ما بل يسكت او ياتي بذكر او دعاء وان كان اولها مودع اخر
للأمام فعند ابن حجر لا يكمل بل ياتي بذكر او دعاء وعند من يكمل
التشهد الى اخر موافقة للامام واما اذا لم يكن اولها للمأموم وهو
اول الامام فلا يكمل باتفاق بل يسكت او يشتغل بذكر او دعاء
والركوع العظم الذي يلي ايهام اليد على تقدير مضاف اي
اصل ايهام اليد وهذا هو المعتد وقيل انه اصل الابهام وهذا
اختلف في الركوع ويقال له كاع ايضا واما البوع فهو العظم
الذي يلي ايهام الرجل لا العظم الذي هو في اخر الساق والرجل
المفصل دعا التوجه فيه تغير اعراب المتن والمصنف فعل فلا
كبر اوله صيغ كيان وانما سن بشرط كونه في غير صلاة الجنازة
وان يسع الوقت وان لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة وان
لا يكون مسبوفا وان لا يدرك الامام قاعدا او تقعد معه فان اختلف
شرط من ذلك فلا يسن وهذه شروط في سن التقود ايضا الا
انه يسن التقود في صلاة الجنازة ويسن الامام ايضا اذا ادرك
الامام في التقود وقعد معه لانه للقراءة ولم يسرع فيها وذلك
اي بالاخلاص والتوحيد للقراءة ومثل القراءة بدلتها على المعتد وقيل

المردود

ولم يقرأها مع الإمام لا يندركها في أخريه لكونه قد قصروا ما إذا لم
يتمكن من قراءتها ولا سقطت عنه لكونه مسوقا فإنه يندرك في أخريه
وكذا لو أدرك الإمام في ثانية المغرب ولم يتمكن من قراءة السورة
في أوليه ولا سقطت عنه فيها لكونه مسوقا فإنه يكرر السورة مرتين
في ثالثة وأما إذا أدرك الإمام في ثانية الرباعية ولم يتمكن من
السورة في أوليه قراها في باقي صلاته أيضا فإن تعذرت عليه
في ثابته قراها في ثالثة ولا يقرأها في الرابعة فإن تعذرت
في الثالثة قراها في الرابعة طوال المفصل أي ويعرف الطول
من غير بالمقايضة فالمجدي وقد سمع مثلاً طوال والطور مثلاً
قريب من الطوال ومن تبارك إلى الضمى وساطه ومن الضمى
أي قصاره وسجود أي الأول والثاني ويمد التكبير إلى استقراره
في صورة الركوع وصورة السجود وعند الرفع من السجود
أي الأول والثاني ويمده إلى انتهاء الجلوس أي بين السجدة الأولى
أو للسجدة وقوله والقيام أي من التشهد أو من السجدة الثانية
وخرج به للجلوس الاستراحة فإنه يمد فيها إلى القيام أن
لم يصل التسابيح والأفان انتهاء الجلوس ثم يسبح وأدافام قام
سألتنا والمؤذنين أي المبلغين لأن الغالب أن المؤذنين
يبلغون ويريدون فلما أراد الإقصار على كل الشبيح أو بالبادء
مع الذكر المذكور فالأفضل الذكر مع أدنى الشبيح الجلوس بين
السجدة الأولى ومثله جلوس الاستراحة والجلوس للتشدين
وكيفية الوضع مختلفة ففي الأولين اليدان ميسوطتان وفي
الأخريتين بينهما المثنى بقوله ببسط اليسرى ويتفرد اليمنى
ولا يحررها أي وصل تسن تحريكها هذان قولان وعلى عدم التحريك

لو ذكر قيل تكرر ولا تبطل وقيل يحرر ويبطل أو نوي القاصد
في ذكر ذلك نظراً لأن فرض المسئلة أن الذي عرض بنا في الصلاة والائتاء
هنا لأن في الصلاة وإنما تنافي القصر إلا أن يصور ما إذا راي الما قبل
نية الإقامة وكان منيها فيسقط الينتم أو وجد العاري أي فيه نظر
لأنه لو استتراني بها إلا أن يقال ما دام عرياناً نأوي الصلاة أي
ابتدأوه وهذا عام في كل مصل وأما نية الرد ففصلها الشارح
بقوله وينوي ما موم الرد أي أعلم أنه إذا تأخر سلام الما مومين عن
تسليم الإمام فالإمام إنما ينوي ابتداء فقط بكل من التسليمين وأما
الما مومون فمن علي يمينه يرد على الإمام وعلى من على يساره من
الما مومين بالثانية ولا يجب على الإمام الرد لو قصد الابتداء عليه
زيادة على الرد وكذا الذين على اليسار لا يجب عليهم الردح فقصده
الابتداء عليهم زيادة على الرد وأما من على يسار الإمام فينوي الرد
على الإمام بالاولى وعلى الما مومين الذين على يمينه ابتداء بها أيضا
ولا ينوي عليهم به الرد لعدم مجي سلام عليه منهم قبلها وأما الأولي
لن علي يمين الإمام فينوي بها الابتداء إذا لم يتقدم سلام منهم عليه
قبل آتيانه بها والآنوي مع الابتداء الرد وأما الثانية لمن على يسار
الإمام فينوي بها على من على يساره الابتداء زيادة على الرد ولا يجب على
من على اليسار الرد كما تقدم فيما يختلف فيه أي وجوباً أو نداءً
والوجوب في ستر العورة والندب وغيره سبع أي تلفظ بسبع يحصل
به تنبيه سواء كان سبجاً أو غير سبجياً كما يحكي هذا الكتاب أي والمؤمن
أي هذا من الحديث وبه يتم المقصود وإن كان سياق الحديث في العورة
التي يحرر نظرها لا في نية الصلاة لأن العبر في عموم اللفظ لا بخصوص
السبب مبيّن كان المناسب أن يقول أو غير مبيّن ونقول المقصود

ذلك في الطوائف صنفت اي ولو بقصد الاعلام ولو اطلقت من
باب اولي مخالفتها السنة اي الكاملة والمراد بيان التفرقة
بينها في جواب عن سوال حاصله انك جعلت التبيين سنة للرجل
والصنف سنة للمرأة فظاهر ان التبيين سنة مطلقا مع ان انداء
الاعمى مخوف واجب وجواب بانه ليس المراد بيان حكم التبيين بل بيان
حكم التفرقة بينهما اي سن ان يكون تبيين الرجل بالتبيين وتبيينها
بالتصنيف وبعد ذلك التبيين الواقع منها نفسه بانه يجب وتارة
يجب وتارة يباح الى غير ذلك بجامع ان راس كل منهما انما انقسم
على الراس لانهما متفق على انها ليست بمورد بخلاف نحو الصدر من
الامة وبعد ذلك فيه نظر لان شرط الجامع في القياس ان يكون علة لحكم
المقتضى عليه وهذا ليس كذلك وجواب بان هذا قياس شبه
والشرط المذكور في قياس العلة وان كان بعيدا وجه البعد
ان فرض المسئلة انه دخل مقتضرا على ستر ما بين السرة والركبة
فلا ياتي الحملح وتقدم ان هذا الحمل ضعيف بل المعتد البطلان
مطلقا والذي يبطل الصلاة اي ان طرأ بعد انعقادها فان
قارنها منع انعقادها فرد المتن بالمبطل ما شمل منع الانعقاد
بحرفين متعلقين بنطق ولكن منه انه علق به قوله فيما تقدم بكلام فيلزم
عليه تعلق حدي جريما مل واحد الا ان يقال ان الثاني بدل من
الاول من ذلك اي من النطق بحرفين اجابة النبي اي بشرط
الموافقة ان طلبه بالقول اجابه بالقول وان اجابه بالفعل اجابه
بالفعل فان خالف بطلت ولو كان غاية في النطق او في الكلام
من الوقاية اي ان لا يخطئ كونه من الوقاية سواء قصد به معنى
الوقاية او غيرها فان اطلق او قصد انه من الغلق لم تبطل الا ان
قصد

قصد الا فهم به وهذا تقدير وهو هنا تقدير اخر وهو انه ان اطلق او
قصد انه من الوقاية ضرر وجه في الاطلاق ان ذلك في الاطلاق
لفظ مفرد دال على معنى فيصرف لعناه عند الاطلاق ولا يخرج منه الا
بقصد ولم يوجد في الاختيار الا الاول حذفه لان المذكور ان شروط
في الاختيار والاكراه فلو اكرم على كلام فان تكلم عما لما يحرم الكلام
وانه في الصلاة بطلت سواء كان الكلام قليلا او كثيرا فان كان ناسيا
او جاهلا فان كان الكلام قليلا لم يضر وان كان كثيرا ضرر كذا يقال في
الاختيار حرفا بحرف فظهر ان الاول حذف الاختيار فلا تبطل بغير
على مفهوم الشرط الثلاثة فالنسيان للصلاة محذور الاخير وسبق
اللسان محذور العمد والمجهل محذور العلم على اللحن والنثر المستوفى
جنس الكلام اي بعض افراد جنس الكلام فهو تقدير مضى في تنقيح
الاشكال الذي في المحسني وان المراد بجنس الكلام غير ما اتي به الحقيقة
الجنس فالمعنى انه جهل بحريم ما اتي به ويعلم بحريم غير ذلك والتنقيح
اي وكان صدوره للاعتماد باختياره ولو سلم امامه انه بهذا الصبح ان
يكون محذور قوله مع العلم بانه في الصلاة وهنا ظن انه خرج من
الصلاة فلا يضر الكلام منه بشرط ان يكون قليلا سنة فاقبل كنت
ناسيا اي شئ من صلاتي فتذكرته وتداركته فكما جاهل اي المتقدم
فلا تبطل صلاته ونعتذر له الكلام التعليل بعد السلام لظنه انه ليس
في صلاة ولو كان عالما بتحريم الكلام وبالاولي ما لو كان جاهلا بتحريم
الكلام وان لم يكن قريب غمده بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن العلماء
بالنظر للعلة اما الكثير هذا محذور قوله قليل فيما تقدم ويعذر
في السير في هذا محذور فيقدر تقديره محذور البطلان بالتنقيح ويحذر
فيما تقدم اذا ظهر حرفان اي ما لم يكن للعلية فان كان للعلية فيفتقد

اليسير ولو ظهر حرفان فأكبر أما الكثير هذا محرز اليسير كان ظهر منه
 حرفان ظاهر أنه مثال للكثير مع أن المدار في الكثير على العرف لا على
 الحرف فاذا لم يكن عرفا وظهر منه حرفان فلا يفرق كان الأولي أن يقول وظهر
 منه حرفان كما هو في بعض النسخ منه أي من المصلي وقوله من ذلك أي
 من التخيخ ونحوه وما يقوي الاعتراض على قوله كان ظهر منه حرفان أنه
 لو كثر التخيخ وظهر منه حرف واحد منهم ضده يقييد السهم بالحرفين يفيد
 عدم الضرورية فالأولي حذف قوله كان كما تقدم أن لا يصير مرضا
 ملازما بأن لم يبق له زمان خال عن ذلك أصلا أما إذا كان له فذلك وجب
 عليه التأخير إليه قبل خروج الوقت فإن صلى في غير ذلك الزمن الذي علو
 فيه فكثير فيفصل فيه أن ظهر منه حرف أو حرفان ضررا فلا وبكبران
 الانتقالات نعم إن توقف العلم بانتقال الإمام على التبليغ وتوقف على
 التخيخ فإنه يغدر فيه أيضا ولو كثر بشرط أن يكون ذلك في الركعة الأولى
 من الجماعة أو في العادة مطلقا أو في المنذورة جماعة لوجهل بطلانها
 بالتخيخ أي وكان ما أتى به من التخيخ المبطل بأن كثر للعلية وظهر
 منه حرف أو حرفان أو كان عدا وظهر منه ذلك تحريم الكلام أي كل كلام
 أي سوا الذي أتى به أو غير ولو جهل تحريم ما أتى به هذه هي التي تفتي
 في أول الباب لكن أعادها لأجل سندها لصاحبها وسرورها بها كما
 تقدم من كون الكلام قليلا وقرب عهدك أي فرع لو أكل في الصلاة
 ناسيا قليلا فظن بطلان صلاة فأكمل قليلا عدا لم تبطل بخلاف الصوم
 إذا أكل ناسيا ولو كثر فظن أنه افطر فأكمل قليلا عدا يبطل والفرق أنه
 في الصوم كان يجب عليه الامساك فلما أكل غلظ عليه ببطلان الصوم
 بخلاف الصلاة لما ظن بطلانها كانه ليس في صلاة في ظنه فاذا أكل
 فعذر في ذلك بقي مسئلة ثالثة ما لو تكلم قليلا ناسيا فظن بطلان صلاة
 فكلم قليلا عدا لم تبطل أيضا وبقي مسئلة رابعة وهي ما لو أكل كثيرا ناسيا

في الصلاة

في الصلاة فإنها تبطل بخلاف الصوم فإنه لا يبطل والفرق أن الصلاة
 لها هيئة مذكرة يبعد معها النسيان ولا كذلك الصوم وسرع لو كان
 صائما وهو يصلي ونزلت نخامة في حدة الظاهر وتوقف طهرها على حرف طهرها
 وفتغله ذلك لأجل ضرورة صحة الصوم وقدا على التخيخ عند تعذر
 القراءة ولو كانت هذه النخامة محكوما بنجاستها ولم تستفرغ حدة الظاهر بل
 رجعت إلى الباطن قبل أن يتمكن من طهرها فلا يبطل الصوم لعجزه عن
 طهرها ويعني عن محلها فلا تبطل الصلاة في أحالة المذكورة فسرع لو
 تجشئ في الصلاة وهو صائم وخبر من اجسأ عين وصلت إلى حدة الظاهر
 فإن كان عدا بطل الصوم والقراءة وإن غلبه ذلك فلا يبطل الصوم وأما
 الصلاة فإن مضى زمن ركن عدا ذلك بطلت وإن طهره قبل مضى
 زمن ركن لم تبطل وأما إن رجع إلى الجوف فورا قبل التمكن من طهره لم
 يبطل الصوم ويبقى محله متنجسا فإن طهره حالما تبطل الصلاة واللا
 بطلت ولا يجعل محله كالنجاسة المحكومة بنجاستها إذا نزلت إلى الجوف قبل
 التمكن من طهرها فإنه يعني عن محلها لأن الابتلاء بالنجاسة أكثر منه
 بالتجشئ انتهى وقد تدل قرينة حال الإمام أي بأن كان شأنه
 التقصير وفعل المبطل كثيرا حتى يركع أو لا يتابعه لأنه إما متعمد
 أنه عليه إعادة النجاسة فصلا لا باطلا أو ناسيا فيكون مخطيا فلا يؤقفة
 على كل حال وهذه طريقة في المسئلة وهذا لا طريقة ثانية تقول
 لا يفارق بل ينتظر إلى الركعة الثانية لعله يعيد القراءة على الصواب
 فيما بعده وكذا ينتظر إلى الثالثة إن لم يجد ها على الصواب في الثانية
 وهكذا حتى يفرغ من صلاته فيكمل المأمور صلاته منفردا أو يفتفر هذا
 التخلل لأن فعل الإمام غير معتبر لأن ما بعده المتروك لغو أن قصد مع
 التمهيم أو أدرك كالسلام عليه في التشهد وكذا في غير شرط أن

يتضمن ذلك لنا عليه بخلاف خصوصه فتبارك الله فقيل به
 ان لم يقصد تلاوة الخبان اطلق او قصد الاخبار بان يعيد الله العمل
 الكثير حاصله انه لا يبطل الا بشروط خمسة ان يكون كثيرا وان يكون
 متواليا وان يكون ثقيلا وان يكون لغير حاجة وان تكون كثرته متيقنة
 ان توالي ضابط التوالي ان يكون بين الفعلين اقل من ركعة
 باحتسب ممكن وقيل ضابطه العزم فيفتح فيه ثلاثة اوجه قيل
 لا يضرب مطلقا وقيل يضرب مطلقا وقيل يوقف الى بيان الحال والمعمد
 الاول بالوئبة وكذا بالضرورة الفاحشة وكذا بتحرك كل بدنة ولو
 من غير قفل قدميه بلا حركة كفه اما ان تحرك كفه بلا بلا عذر
 من كان كان بعد ركوب افعال ولا ينسب وشبهه الفعل المبطل الخاوي فان
 كان كثيرا وضرب مطلقا عدا او سهوا وان كان قليلا لم يضرب مطلقا عمدا
 او سهوا ما لم يقصد اللعب ويستثنى من هذا العمل الكثير اجابة النبي
 بالفعل الكثير فلا تقض بالاجماع متعلق بطلان طهارته لا بطلان
 صلاته لان ايا حنيفة يقول بصحتها اذا استعجه حدث فتظهر ويبني
 وكذا القول القديم عندنا كما تقدم ولم يجد ما اى مباحا او مملوكا فان
 وجد ذلك فلا بد من غسله به ولو خرج الوقت ولا يصلي عماريا وهذا
 باتفاق من الشيخين والاشعري فيحمل مخالفة الاشعري للشيخين
 فيما اذا كان الماموجود ايسار وتقدم تقرير كلام الاشعري في باب
 شرط الصلاة فزالها في الحال اى قبل مضي زمن يسع قدر الطائفة
 ومثل الازالة الفصل ايضا في التفصيل بحيث يخرج من اى ولو
 بمعين وقوله لا يخرج اى وتومع المقتن على العادة في العمل وعدمه
 انكشاف العورة غير بالانكشاف للاسنان الى انه لا يشترط في بطلان
 الصلاة بكشف العورة فعل فكل الفعل عدم الفعل ككشف الربيع والفعل
 كان

كان كسها هو او غيره بناء على ان الربيع ليس قيد او حاصل مسئلة
 الكشف انه متى كشف عورته عمدا بطلت ولو سترها حال او اما ان كان
 ناسيا انه في الصلاة او كسها غير فان سترها حال لم يبطل والا بطلت
 وهذا على ان الربيع ليس قيد او المعتمد ان الربيع قيد فيضرب جميع ذلك ولو
 سترها حال في الحال اى قبل مضي قدر الطائفة فان امكن الخواص
 حذفه لان المدار على سترها بالفعل لا على الامكان لم يبطل اى ما لم يكن
 وتوالي والا ضرر فلو قلب صلاة اى فرضا او نفل او قوله صلاة
 اخرى اى في فرضا او نفلا فالصور اربع وكلها باطلة مع العهد والعلم وصحة
 ذلك انه فعل ذلك بقلبه ونبيه ولم يزد على ذلك سوا واستمر الى اخر الصلاة
 التي قصدتها فان ذلك يبطل التي كان فيها والتي انشأها واما اذا توالي
 بطلان الصلاة التي هو فيها واستأنف وكبر لصلاة اخرى فان الثانية
 صحيحة والاولى باطلة بنية الخروج منها يسلم من ركعتين او ركعة
 لان النقل المطلق يجوز فيه الاقتصار على ركعة كالمكان يصل الظهر
 اى ادا او قضا وقوله العصر اى ادا او قضا ايضا ولو قليلا اى
 في حالة العدم اما في حالة النسيان او الجهل فيقتصر القليل لا الكثير
 والفرق الصالح فيه نظر لان كلامنا في الماكول لا في الاكل الذي هو الفعل
 وبعد تسليمه الفعل الكثير لا يقطع هيئتها لان هيئتها عبارة عن
 اركانها وذلك لا يقطع بالفعل الكثير وبعد ذلك احكم مسلم والحنابلة واره
 المختط بغيره اى بعين اما مجزئ الطعم فلا يضرب بخروج حرفين
 ايا بمعنى مع ومثل الحرفين الحرفين الفهم وكذلك في الفحولة
 باختياره فان كان للغة فيقال ان كان سيدا امرنا لا يضرب ولو ظهر
 منه حرفان ولو في كل لغة واملاذ اكثر عرفا فيضرب ولو ظهر منه حرفان منهم
 اربعة ولو حكما كركه الاصبى فيبطل صلاة وان لم تسم ردة شرعا

نور في نظر الحارثية
 حاصلة وهو ان كان
 كلامنا في الماكول ليس لثمة
 الماكول تستلزم كثرته
 الذي هو الفعل والمواد بالوجه
 التي تقطعها الفعل اللينة
 اللينة المحسوسة لا الترسية
 كما فيهم ان شئ رجلا منه
 شيئا لا يركب منه حقيقة الله

بركنين اي مالم يقصد المخالفة والافتقار بمجرى الهوى للركوع من
 المأمور او من الامام بغير عذر راجع لكل من التخلّف والتقدم
 واعذارا اخرى كثيرة واما عذر التقدم الذي يناسب هذا الجمل لانه قيد
 بالهدوء واما في غير الجمل فعذره الجمل والنيان فليس له غيرها
 كف يشعره اي منفعة من السجود معه اما ببدء او بجملة تحت عمامة
 كما ياتي وشعره محبوس اي مضطرب وممل ذلك اذا لم يكن في حله ثم
 ضفّره مشقة والافلاكراهة في السوق ولو في ذلك فقاير قوله
 في الطريق بان يصلي في وسطه المشقة طائفة مسلمون خواج
 بالهوا في حب سيدنا علي وقالوا انه افضل من ابن بكر وعمر وانه احب
 بالخلافة منهما وانما تعديا عليه في اخذها وليس كذلك فبهم انه
 الاخذ مالك وهذا القول غير مشهور عند المالكية فلعل الامام رجع
 عنه او ان علما المالكية لم تنقله لسدة ضعفه وغيره العذبة لخواج
 بل جعلها مرسلة خلف ظهره وطول المذكورات الخ المار به ارتعاها
 الى جهة السما في الجدا والعصي واما في السجادة وانحط فبسطها الى
 جهة القبلة وبينها اي بين اصل الجدار والعصي وبين طرفي
 السجادة وانحط وبين المصلي والمراد بالمصلي وانحط اعلاها
 كان الاول ذكر قبل قوله فاذا صلى الى سبي الخ لانه تفسير لقوله
 وبينها بالنسبة للخط والسجادة وتحرر المروءية وبينها البيئية
 في الجدار والعصي ان يمر بينهما واما في الخط والسجادة فالمراد ان
 يمر عليهما ويقطعها فيكون المعنى بالنسبة اليها اي بين المصلي
 واخر الخط وخر السجادة او شماله وهو افضل لانها تدفع اليك
فصل فيما تشتمل عليه الصلاة الخ ذكر هذا الفصل
 لزيادة الشفقة والرحمة للبشدي لزيادة الايضاح وغالب ما في هذا
 الفصل

شد لوسط اي الخا جمة قال كان طاكشد ووسطه ليقتوي على صنعة فلا كراهة

الفصل خلت عنه غالب الكتب المطولة ان النهار والمعتد الخ فيه
 نظرا لان اعتدال النهار في يومين في السنة فقط وايضا قوله وسهت
 الانسان ساعتان الي الخ فيه نظر لان ذلك لبعض الناس قليلين وايضا
 كلامه يقتضي ان ما بعد الفجر الى طلوع الشمس من النهار مع انه من
 الليل عند علما الفلك فهدى حكمة كالورد سبها ولا تدعها سبعة
 عشرة صوابه سبع عشرة لان المحدث وموتى مذكر الا ان يقال انه يخرج
 من الساج وجملة الاركان الخ هذا لا يستقيم الا باستقاط رباعيتين
 واستقاط الترتيب وجعل كل سجدة ركنا الاول سبع وعشرون
 الخ حيث اعترض السهم على المتر وزراء الترتيب كان حقا ان يقول
 سبع وعشرون لان المصلوات ثلاثة فيها ثلاث ترتيبات زيادة على
 الستة والعشرين مع ان السهم هنا جعل الترتيب كله ركنا واحدا
 وفيما ياتي بعده ركنا في كل صلاة من الثلاثة فاخر كلامه بخلاف الاول
 لاطلاق الحديث فانه قال فيه فان لم تستطع فقامه او لم يبين
 كيفية التعود على اي صفة متعلق بقوله جالس الا بقوله بالاجماع
 وقوله لاطلاق الحديث متعلق بقوله على اي صفة سا واقتراشه
 الخ مرتبط بقوله صلى جالس اي صفة سا ثم ينبغي مطلق
 على قوله صلى جالسا وجمع بين القولين الخ فيه نظر لان حقيقة الجمع
 قول ثالث مركب من القولين بان يحمل كل قول على سبي وهذا ليس
 كذلك ويحاج بان مراده ان معنى العبارةتين واحد والتخلّف
 في اللفظ والعبارة لو قدر على القيام او القعود اي في اثنا
 القراءة اخذ امن باقى كلامه هاتان اثنتان وقوله او عمن عنه
 هاتان اثنتان ايضا وقوله ان بالقدور له راجع للاربعة وكذا
 قوله وبني راجع للاربعة واما عادة القراءة في الاولتين

وقوله ولو قدر على القيام قبل الغداة في مشروع في مراتب هذه هي الاولى
والثانية ما لم يقدري الركوع قبل الطلوع فيكون بعد ما لا بد من قنوتها اولها
مفصلة في السجدة وجب قيام بلا طائفة فلو اطلان واعاد العائنة كان
اكمل ولو ترك القيام في هذه الحالة تمام اعلمنا بطلت صلاة او ناسيا او
جاهلا فلا يبطل ويسجد للسهو ولكن لا تحسب له هذه الركعة لتركه الواجب
فيها وكذا يقال في كل محل ترك فيه واجبا للزمن فلا يلزمه الانتقال
الي حد الركعتين فيهم منه جواز وبه قال بعضهم وبعضهم قال
بمنعه وجع بين القولين فن قال بالجواز حل كلامه على ما اذا انتصب
مخفيا ولم يطمئن ومن قال بالمنع حل كلامه على ما اذا انتصب مقبلا
فلما وصل الي حد الركوع بعد هويته من القيام اطلان فيه المعلن
ان هو قوله لم يلزمه والتعليل قوله لان الاعتماد ال ركن قصير ان
والاعتماد الاخذ بمقتضى التعليل وقوله فان قنت قاعدة ارجح
لقوله وكذا بعد ما ان اراد قنوتا وجه البطلان ح من ان
المصلي يفتقد له جلسته بين الاعتماد والسجود ويجاب بان
المفتني بقدر سبحان الله وهذا ازيد **فصل** في سجود
السهو في من اضافة السبب الي السبب وقوله والفضل عنه
يعطف على النسيان عطف عام او مراد من الصلاة اي
بان يكون بعضها منها خرج تنوت النازل وسجدة التلاوة
فلا سجود لتركها ولو بالشك راجع للمفسرين لكن رجوعه
للسان بقيد بما اذا احتمل الفعل الزيادة كما ياتي في قوله واذا
شك في عدد سجود يخرج به ما لو شك هل تكلم قلبه لانا ناسيا او
لا فلا يسجد ثم شرع في الاول ان مقتضى هذا الصنيع ان
يقول عند القسم الثاني سجد شرع في القسم الثاني عند
قول

قول المتن واذا شك ان مع انه لم يقل ولا غير اي نفى كلام
المتن اكتفا والمراد غير جلسته الاستراحة فانها تقوم مقام
الجلوس بين السجدين كما تقدم بل ان ذكره انما علم ان كلامه
المتن محتمل لكون التذكير قبل السلام ويصح قوله وان به ويكون
المراد بقرب الزمان ان تذكر قبل فعل مثله ومحتمل لكون التذكير
بعد السلام ويصح قوله وان به ايضا ويكون المراد بقرب الزمان
عدم طول الفصل بين السلام وتذكر الترك مع ان السارح
فرض كلام المتن في ما بعد السلام وجعل حكم ما قبل السلام
من عند زيادة على كلام المتن والامر في ذلك سهل اي
اي ان لم يفعل مثله والاقام المفعول مقام المتروك ولما يابستها
لان ما بعد المتروك لغو تعليل لكون ذلك زيادة لان السجود
الذي فعله والقيام منه وقع بعد الركوع المتروك فكان زيادة
والسجود الواقع في اخر الصلاة جبر له من الزيادة عن قنوتها
ليس قيد الا انه قيد ذلك بقوله ولم ينتقل عن موضعه فحيث لم
ينتقل فلا فرق بين القرب وعدمه لانه ركن طويل يجوز تطويله
ولم يطالب نجاسة اي رطوبة غير معنوها بان لم يطالب نجاسة اصلا
او وطى نجاسة حافة وفارقها حالا او وطى نجاسة معنوها ونراد
على قول السهم ولم يطالب نجاسة اي ولم تكلم كثيرا ولم يفعل مبطلا ككثرة
افعال متواليه او خرج من المسجد اي من غير افعال مبطله
او وطى نجاسة اي او تكلم كثيرا او فعل افعالا مبطله مفتن في
في الجملة اعترض من بانه غير ظاهر بالنسبة للزجر من المسجد فانه مفروض
فيما اذا كان من غير افعال مبطله واذا كان كذلك كان مفتن في الجملة
وابدا بعد راو غير ويجاب بان المراد بالجموع مفتن في الجملة

فلا ينافي ان بعض الافراد منتفع اياها بالقدر الذي نقل عن النبي
اخرى بزمان القدر والما حصل ان الحديث فيه حكمان الاول ان
الشخص اذا سلم فاسيا قبل فراغ الصلاة وتذكر عن قرب يعني
وضابط القرب ان يكون بقدر زمان ما بين سلام النبي وتذكر
والحكم الثاني ان الشخص اذا كان جاهلا بحدود الكلام في الصلاة
وتكلم قليلا لا يضر وضابط القليل بقدر ما وقع من ذي العدين فانه
ست كلمات غريبة وكذلك ما وقع من النبي ست كلمات غريبة ايضا
واعلم انه اذا تذكر قبل السلام ترك ركعتين تارة يسجد وتارة لا يسجد
كما بينه الله واما اذا تذكر بعد السلام فانه يسجد ولا يسجد
السلام الذي وقع في غير محله سواء كان معه زيادة او لا
شروع في القسم الثاني في صنيعة فيه فظهر حيث ذكر هذه العبارة هنا
ولم تذكرها عند الاول الذي هو ترك الفرض ولا عند الثاني وهو
ترك الهيئة وايضا في قوله في الال دخول على المتن وقد بدأ بالقسم الاول
وهو ترك المأمور وعند ذكر القسم الثاني وهو المنهي عنه وهو قول
المتن واذا شك لم يقل ثم شي بالثاني الخ كان تذكر في هذا في التشهد
ومثله القنوت وفرض المسئلة في الامام والمنفرد اما المأمور في
الشارح حكر فان تخلف الخ عامة او لو عاد اليه الامام كما في الثانية
بعد التلبس بغيره والغير ركن فعلي كما هنا وقول كآيات
في قول الشارح ولو ظن المصلح خا من الخ واعلم ان التشهد يجب الدقة
فيه تركا ولا يجب الموافقة فيه فعلا بمعنى ان الامام اذا تركه يجب على
المأمور تركه واما اذا فعله الامام لا يجب على المأمور فعله بل يجوز له
تركه عند انتظاره في القيام وبفارقة بخلاف القنوت فانه لا يجب فيه
الموافقة لا فعلا ولا تركا بمعنى ان الامام اذا ترك القنوت لا يجب على
المأمور

المأمور تركه بل يجوز له التخلف عما او يقنت ندبا او جوازا ما في المحسني
واذا فعله الامام لا يجب على المأمور فعله بل يجوز له تركه عند انتظاره
في السجود واما اذا كان فعل المأمور متخلفا للقنوت سهوا فلا يجوز له بل
يلزمه متابعة الامام وكذا اذا كان ترك المأمور للقنوت سهوا يلزمه العود
للإمام واما سجد البلاء فيجب الموافقة فيها فعلا وتركها اذا لم يقن
متعلق بخذوف اي ويندب تخلفه اذا لم يقن اي ويجوز اذا لم يقن في المجلس
بين السجدةتين واما اذا علم انه لا يقن الا بعد هوية للسجدة الثانية فيجب
عليه تركه اوينة المخارقة جلوس تشهد الخ زاد ذلك ليخرج ما لو
جلس الامام للاستراحة فان ذلك لا يجوز للمأمور التخلف لان لم يسترك
معه في الاسم لان فعل الامام يسمى جلوسا استراحة وفعل المأمور
يسمى جلوسا تشهد فلم يجز للمأمور التخلف بخلافه في مسألة القنوت
استركا في اسم القيام الا ان الامام قصره والمأمور طوله ولو تعد
المأمور في هذه الثانية عين الاولى الا انها زادت عليها بعود الامام قبل
قيام المأمور لانه اما يحطى اي ناس او جاهل فيضيق مقابلة بالعمامة
والا فالعمامة يحطى ايضا واذا انتصب المأمور ناسيا الخ وهذا في التشهد
ومثله في القنوت فاذا تركه المأمور سهوا وجب عليه العود وان لم يجد
بطلت صلاته وان تركه عمدا تحير بين العود والانتظار لزمه العود وان
سلم الامام فيعود لمحل جلوس الامام ثم يقوم بعد فراغ الصلاة اي
صلاة الامام بتمام اقوالها وافعالها فلم يبق منها الا السلام بخلاف
الناس فان فعله غير معتد به الخ مقتضى المقابلة فانه انقل الى غير
واجب ولكن هذا لازم لما ذكره الله لانه لا كان ناسيا كان فعله
غير معتد به فلم ينقل لواجب كالمولم يتم تشييه في لزوم المتابعة
فيقتضي ان المأمور اذا لم يتم يلزمه متابعة الامام مع انه لا يلزمه بل

بجوز ترك التشهد بعد او ينظر في القيام فكان الاول حذف ذلك
ليعظم اجر متعلق بيلزمه كالمفوت الاول مفوت بالفعل فيقيد
فرق الركعة اي الشك الثاني منه المتعلق بالناسي اي انه اذا لم يقيد
فرق الركعة بذلك ورد علينا مسئلة الركوع وان قيدنا فلا ترد علينا بان
نزيد في قوله بخلاف الناسي فان فعله غير معتد به اي مع فحش المخالفة
فخرجت مسئلة الركوع ولو نسي تنويها في النسيان ليس قيد ابل مثله
العمد والجهل وهذا في الامام والمفرد واما المأمور فيفرق بين تركه
سهوا او غما فان تركه سهوا او فعلة سهوا وجب عليه العود للامام فان
لم يعد عامدا عما لما بطلت صلاته واما اذا تركه غما الا يلزمه العود بل بخير
بين العود والانتظار وكذا اذا فعله المأمور غما الا يلزمه تركه والعود
للامام بل يندب له اتمام القنوت ان كان يلحقه في السجدة الاولى ويجوز
ان كان يلحقه في الجلوس بين السجدين انما ما تقدم ولو قام الخامسة
انما هذا الشارة الى السبب الثاني من سببي السجود وهو فعل النبي عنه
وكان الاول للشارح ان ينسب على ذلك بقوله ثم شرع في السبب الثاني انما
اولم تذكر في محترز قوله سابقا فان تذكر ولو ظنه التشهد غاية
للتعظيم وان كان لم يتشهد انما محترز قوله فان كان قد تشهد انما
بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة صوروها بصورتين في نحوائي
وكل صحيح بخلاف الشك في ترك بعض مهم صوروها ايضا بصورتين
صورة في السارج وصورة في المحشي وصورة السارج غير صحيحة لانها
عين التي قبلها تصويرا وحكما وتعليلا والصحيح صورة المحشي
لضعفه بالابهام فيه نظرا لان الابهام قد يجمع السجود كافي الصورة
الابنية معين اي مفهوم محترز وهو الابهام او شك في تركها
منهي انما ولم يحتمل زيادة والاسجد كما ياتي في الماتن او بالثاني انما اي
واقضي

واقضي السجود بخلاف ما لا يقتضي السجود كالتفات وخطوتين بني
على اليقين اي المتيقن لان البناء عليه لا على اليقين بدليل قوله وهو المدة
الاقل وياتي بما بقي انما في بعض النسخ ساقط وهو اول لان ما قبله
يفني عنه وعلى فرض بثبوته هو تفسير لما قبله وكان الاول ان يقول واتي
بما بقي بالماضي الي قول غير في بعض النسخ لفظ قول وفي بعض النسخ
حذفه وهو اول لكن ذكر يقتضي انه ياخذ بفعل الغير مع انه ليس كذلك
فلا ياخذ لا بقول الغير ولا بفعله الا اذا بلغوا عدد التواتر انما فان تذكر
قبله انما صادق باي جزكان من التي قام اليها والاصح ان يسجد انما
مرتبط بكلام المتيقن فكانه قال يسجد سوا تذكرا ولم يترك وكذا حكم
ما يفصله انما هذا عين قوله والاصح انه يسجد انما فهو محض تكرار الا ان
يقال ان الثاني انما من الاول من جهة ان الاول مفروض في صورة
ما اذا شك اصله كالأمام اربع انما وهذا انما فتذكر فيها انها ثالثة اي
اورابعة وانما حصل انه ان كان التذكر في الركعة التي شك فيها قبل ان
ينتقل الى غيرها لا سجود واما اذا تذكر بعد القيام لركعة اخرى غير
التي شك فيها فانه يسجد فظهر الفرق بين قوله هنا اورابعة حيث لا يسجد
وبين قوله فيما سبق وانما رابعة فيسجد لانه هنا تذكر في التي شك فيها
وفي تلك تذكر في ركعة بعد التي شك فيها استأنفا اي ما لم يذكر
ولو بعد طول الزمان وهذا اذا كان الشك بعد السلام فان كان الشك
في انما في الصلاة فان تذكر قبل مضى قدر الطائفة لم يضرب ولا فيه
فقال في المجموع في تركيبه قلاقة لان قوله انه يؤثر ان كان مقولا لقول
المجموع يقتضي ان قوله لو شك ليس من المقول وان جعل المجموع مقولا
القول لا يستقيم فكان حقا العبارة لو شك هل كان متطرا او لاهل
يؤثر ولا الرابع انه يؤثر مثلا وهل الشرط كالفرض اعلم ان المعتمد

ان السك في السجود بعد السلام لا يورث ان السك فيها في الصلاة
 بصفة كنية والتكبير ما لم تذكر عن قرب وكذا اذا السك فيها قبل الصلاة لا يورث
 الصلاة على هذا السك فاذا ذكر المحسن في مسئلة الطهارة ضعيف
 وقد نقل عن الشيخ الخ غرضه بذلك تقوية ما قاله من ان السك بعد السلام
 لا يضر وجه التقوية ان الامام المذكور يجوز له دخول فيها بظهر مشكوك فيه
 مع ان الابتداء لا يقتضي احتياطه فبعد فراغها وتامها لا يضر السك بالاول
 وظاهره جواب عن سوال حاصله ان كلام الامام في ذلك مخالف
 للعادة وهو ان الاصل عدم الطهارة ونفا الحديث فاجاب بان صورتهما
 انه بعد السك تذكرانه كان متطهر فقد دخل الصلاة بظهر متيقن ح وان
 كان قبل ذلك مشكوكا فيه يحمله امامه اي غير الحديث به ليل يقيده
 فيما بان وكان الاول ذكره هنا ومعنى حمل الامام له ان المأموم لا يسجد
 سوا كان مسبوقا او موافقا ويلحق المأموم اي ومعنى لم يحرقه انه يسجد
 له للمسبوق على تفصيل حاصله انه ان كان موافقا فان سجدة امامه واجب
 عليه ان يسجد اي ان كل تشهد عند مرروا لم يكمل عند ابن حجر كايان
 في القول تريبا فان تخلف بعد ابطلت ان لم يبينوا المفارقة وان تخلف سهوا
 سجد وجوبا ولو بعد سلام الامام وان سلم بعد امن غير سجود بطلت
 صلاته او سهوا وقرب الركن تداركه وان طال استأنف واما ان كان
 مسبوقا فان سجدة امامه سجدة واحدة وجوبا ولو قبل تمام التشهد باتفاق
 مروا بن حجر لان المتابعة اكدر من التشهد لانه سنة بخلاف الموافقة اذا سجد
 الامام قبل كمال التشهد فعند ابن حجر مشكوك صاحب اتحاد وصاحب
 البحي وهو الرياني يسجد المأموم وجوباً بعبء ذلك يكمل للتشهد وجوبا
 بنا لا استئنافا كما لو سجد مع الامام لتلاوة فيكمل الفاعلة بعد ذلك ولو
 طال ولا يبعد السجود ثانيا على المحمّد واذا كان ذلك في الموافق مع ان

تشهد

تشهد واحد فيجزي في المسبوق بالاول وعند من يجب عليه ان يتخلف
 لا تمام التشهد ظاهر ولو في المسبوق لان كلام ابن حجر عام فيها كما علمت
 ولكن الاقرب انه في التشهد الركن اما التشهد الذي يفعل المسبوق فهو
 سنة والمتابعة واجبة فتقدم عليه فان سجد قبل اتماله ممد ابطلت الصلاة
 واذا تخلف المسبوق عن السجود مع الامام ممد ابطلت الصلاة وان تخلف
 سهوا لم تبطل ويستقط عنه وجوب السجود ان استمر سهوه حتى فرغ منه
 الامام فان زال في اثنائه وجب عليه الاتيان بما ادركه وسقط عنه الباقي
 قبل طول الفصل بان يكون بينهما اقل من ركعتين باخف ممكن
 فاستأنف الصلاة الاولى واللام للبعد اي الصلاة التي ظن انه لم يكملها اما
 لو استأنف صلاة اخرى فحكمها انه ان تذكر قبل طول الفصل بمغناه المتقدم
 بني على الاول ولقي ما اتي به من الثانية وان تذكر بعد طول الفصل بطلت
 الاولى واستأنفها واما الثانية فهي باطلة على كل حال تمت بها الاولى
 في هذا ظاهرا كانت الثانية قدر تحميم الاولى فان زادت فلا نظير قول تمت
 بها الاولى ويحاج بان معناه قامت الثانية مقام الاولى وبعضهم ابي
 قوله تمت بها الاولى على ظاهره ان كانت الثانية قدر تحميم الاولى فان كانت
 الثانية زائدة على تحميم الاولى ففي تمت بها الاولى اي لوحد منها قدر يكمل
 الاولى ويلغو الباقي انتهى وهذا هو الراجح وهو ان هذا الكلام
 يقتضي صحة الاحرام بالاول وبثبانه مع انه تقدم انه اذ كبر للاحرام
 تكبيرات ثانيا بكل منهما الافتتاح دخل في الصلاة بالاول وتار وخبرج
 منها بالاشعاع ويحاج بان فرق بينهما لانه هنا في طئه انه لم يكبر بالاول
 فلم يبعد الاحرام في طئه واما ما تقدم فقد تعدد الاحرام يميناً فدخل
 بالاول وتار وخبرج بالاشعاع كراهة تحريم الفتح بينهما ان الاول
 ما كانت ينهي جازم والثانية ما كانت ينهي غير جازم والفرق بين الاحرام

وكراهة التحريم ان الاول له ليلة لا يحتمل التأويل والثاني يحتمله
 حتى تطلع وترتفع أي كان الاول حذف قوله وترتفع لانه عن الوقت
 الذي بعده ويجاب بان كلام الساجد صحيح لانه قبل الطلوع تكون
 الكراهة من حيث كونها واقعة بعد الصبح واما من الطلوع الى الارتفاع
 فهي من حيث الفعل ومن حيث الزمان ان صلى الصبح وان لم يصل الصبح
 فكون من حيث الزمان فقط وكذا يقال فيما يأتي في قوله حتى تغرب
 وتحصل الجواب ان الوقت الاول عام والوقت الثاني خاص بالزمان
 فغير من باب ضرب ونص من اقرب ان نصلي أي تحريما وقوله
 او تغرب أي تنزيها ليكون الساجد لها أي لجهتها والافعال فعلية مومن
 يعبد الله والشیطان يعلم انه لا يستحق العبادة الا الله فلا يدعي ان
 العبادة له لكن ربما يترأى بحسب الظاهر ان السجود في الاوقات التي
 يدعي الشيطان راسه فيها يكون له يدعي راسه كيف هذا مع ان
 الشمس في السابعة والشیطان في الارض ويجاب بان المراد
 ان يميل راسه لجهة الشمس وهذا المعنى والتعليل لا يظهر في كل
 الاوقات بل عند الطلوع وعند الاستواء من قبلتهم جهة الشمس واما عند
 الغروب فالساجد لا يسجد لجهة الشمس لانها خلفه وعند الغروب
 أي فيه ان الكراهة المتعلقة بالزمان من الاصغر الى الغروب
 صغرا وما يزيد الاسكال قول الساجد مقارنته بالنون فلو قال عند
 مقاربة بالبالكان اولي لان قرب الغروب يسجل وقت الاصغر
 وبعد صلاة الصبح أي حتى ترتفع وقوله وبعد العصر أي حتى تغرب
 فهي في هذين كراهة متعلقة بالفعل وهو ظاهر ان صلى الصبح
 او العصر فان لم يصل فظاهر ان الصلاة لا تلزم من الطلوع الى
 الانقاع ولا من الاصغر الى الغروب مع انها تترك هذا مما يضيغ

كلام

وكلام المنهاج وتقسيمه المذكور كراهة وقين يجاب عنه بان كلاهما في الصلاة
 غير المنعقدة والصلاة في هذين منعقدة وزاد بعضهم في يجاب
 عنه بما تقدم من ان مراده الصلاة غير المنعقدة والصلاة في هذين
 منعقدة طاف ان لو ليس قيد البيت ليس قيد ابل الماد جميع الحرم
 فصل في صلاة الجماعة أي العبادة مقلوبة والاضافة بعد
 القلب على معنى في وقت الصلاة في الجماعة في الصلاة وانما اولنا ذلك
 لان حكم الصلاة تقدم لان التعليل أي الاظهار والافادات التعليل
 الثاني ذات الكبير او انه اخبرنا وهذا الجواب يقتضي ان
 تقدم رواية التعليل ومكنا أي غرضه بذلك المحاولة على كون الجماعة
 سرعة بالمدينة وهو ضعيف بل سرعت بمكة وجمع بينهما بان اصل
 مسرع عنها بمكة لكن خفية والاظهار سرع في المدينة يصلح بغير جماعة
 أي في مجمع المدة فلا ينافي انه صلى بعضها جماعة وهو صلاة مع جبريل
 ومع علي ومع خديجة والمراد من غير اظهارها بل كان يخفيها بعزرون
 انفسهم أي يغري بعضهم بعضا لا انهم يغفون انفسهم بان يغري كل واحد
 نفسه في المكتوبات أي ولو جواز سنة أي سنة عين وقيل سنة
 كفاية ما من أي من زاوية ومدخولها مبتدأ وجملة الا اسعوز خبر
 عنه في المكتوبات انما قيد بذلك لاجل محل الخداف والافعال النظر بقوله
 التثنية لا يحتاج الى التقييد لانها سنة في غير المكتوبات كصلاة
 العيدين مثلا ما من التلاوة وجه دلالة على ان الغرض من قوله
 فطليكم بالجماعة لانه بمعنى الزم وكونه فرض كفاية من قوله لا تمام فيهم
 حيث لم يقل لا يقيمون فان الاول يصدق بالثاني بحيث يظهر
 السعائر ضابط ظهور السعائر ان تسهل الجماعة على كل من ارادها فخرج
 ما لو اقيمت بطرف بلد كبير وكان من في الطرف الآخر لا يجبي للجماعة

حتى تغرب
 حتى تطلع

لا يثبت فلا يحصل السماع بذلك بالنسبة للظن الآخر ولا بد ان يستحي
 احد من دخول محل الجماعة فخرج بذلك ما لو اقيمت ببيت يحصل الاستحيا
 من دخوله فلا يحصل السماع بذلك سماع الجماعة الاضافة ببيانته اي
 سماعه هو الجماعة والمراد بالسماع العلامة فالجماعة علامة على الصلاة
 والصلاة علامة على الامان ويحتمل ان الاضافة من اضافة الموصوف
 للصفة اي سماع موصوف بالجماعة والمراد بالسماع الصلاة لانها علامة
 على الاسلام وان قلت اي حيث ظهر بها السماع وكذا لو تركها
 اي وكان السماع متوقفا عليهم فلا يجب بل تسن ويكره تركها
 ولا على مسافرين بل تسن فيه وفيما قبله ولا يكره تركها سواء في الثواب
 فيها فلا تسن ولا تترك لكنها خلاف الاولى وقيل مكروهة وعلى كل فيها
 ثواب الجماعة بل ولا تسن اي ولا تترك اي ولا خلاف الاولى
 في المسجد اي وان قل جمعة في البيت افضل اي ولو قل جمعة
 فهي في المسجد افضل ومثلها النقل الذي تسن فيه الجماعة وكذا الضحى
 وصلاة الاستسحارة وسنة الوضوء وسنة الرجوع من سفره ويكره
 لدوات الهيئات اي اذا خرج من باب الزوج ولم تكن فستة ولا نظر محرم
 والاحرم اثنا اي عندنا وعندنا اي حينئذ ثلاثة وهذا في غير الجماعة
 لا سيلا ظالم اي وفرض المسئلة ان تعلم ان الذي نباه ظالم مشهور
 بالظلم ولم يتحقق ان محل الصلاة بعينه حرام والافان الصلاة فيه حرام
 ولو احس بمنزلة الاستسحارة قبله فكانه قال يكره التطويل الا انها
 لو احس وان يعيدها مع من يري جواز الاعادة اي اذا كان المعبد
 اماما شافيا يعيدها مع مأمورين شافين لانه يري جوازها لامع مأمور
 حنفى او مالكي واما اذا كان المعبد مأمورا شافيا فانه يعيدها ولو مع امام
 حنفى او مالكي فلا يشترط السط المتقدم ولا يشترط تعيين الامام اي

لا باس ولا بصفة ولا بإشارة بل يكفي الاطلاق كنوت الاقتدا فان عينه
 اي بالاسم وعلى المأمور ان هذا اسطر وكذا قوله ولا يات رجل بامرأة
 وكذا قوله ولا قارى بامي وكذا قوله وهو علم بصلاته وكذا قوله ولا حائل
 وكذا قوله قويا منه والشارح سلك في تقرير السروط وجها اخر
 لم تصح جمعة واما جمعهم فان كان زائدا على الاربعين ولم يعلموا بحاله
 صحت لهم والا فلا لم يشترط ما ذكر اي فتصح صلاته مطلقا واما صلاة
 المأمورين فان كان زائدا على الاربعين صحت لهم وان علموا انه لم
 ينو الامامة فان نوى ذلك في الجماعة هذه نسخة وهناك نسخة
 وهي فان كان ذلك اي الخطا في تعيين المأمور في الجماعة هذه هي
 القنواب فان نوى في اثنا الصلاة بخلاف ما لو نوى المأمور
 الاقتدا في اثنا صلاة فانه يكره ولا ثواب فيه ولكن تصح القدوة
 وتحصل احكامها من تحمل السهو والقرأة وغيرهما والفرق ان
 الامام مستقل في الحالين بخلاف المأمور فانه صير نفسه تابعا
 بعد ان كان مستقلا فاختطت درجته بقى مسئلة ثالثة وهي
 ما لو نوى المأمور الاقتدا من اول صلاة نفسه ولكن كان ذلك
 في اخر صلاة الامام فان المأمور يترك الفضيلة كلها كما تقدم
 الثاني عدم تقدمه جعله زائدا من عنده مع انه يعلم من
 قوله ما لم يتقدم عليه والا اعتبارا في حاصله ان احوال
 الامام ستة واحوال المأمور سبع فتضرب ستة في سبعة باثنين
 واربعين بما اعتبروا به في المسابقة وهو في ذي الحنف بالكفا
 وفي ذي الحنف بالعتق وسن ان يقف الخ شروع في كيفية
 الاقتدا وحاصله انه تارة يحرم ذكره قطعا ثم يحى ذكره اخره يحى
 ذكره فاكتر او امرأة فاكتر او رجال حاضرون ثم ضيقان ثم خنا

ثم ساء وقد ذكرها السارح على هذا الترتيب فان جاز ذكر ثم امرأة بعد
الذكر وقف الذكر عن يمين الامام ثم المرأة خلف الذكر ولا تقف عن يسار
الامام فان جابعد الذكر خشي ثم امرأة وقف الخشيت خلف الذكر والمرأة
خلف الخشيت ولا تجعل الثلاثة صفين فحشائي وان لم يكمل صف الصبيان
وقوله فنسائي وان لم يكمل صف الخشيت فلو تقعدت الصبيان ثم جات
الرجال لم يوجزوا لهم بخلاف ما اذا تقعدت الخشيت او النساء ثم حضر الرجال
فانهم يوجزون اللباس اي في الجملة والامر ليكن في زمن البين خشائا
وانما يتقيد به تخطي الرقاب اي اذا جاس شخص والامام تخطى
ووجد فرجة امام الصفوف ولا يصل اليها الا بالتحطى فله تحطى صف
او صفين فقط لا يزيد بخلاف ما اذا جاس شخص فوجد القوة وحلوا
في الصلاة ووجد امامهم فرجة او وسعا فله ان يخرق الصفوف
ويصل اليه ولو اكثر من صفين بالمخرج هذه نسخة وهناك نسخة
اخرى وهي ويجوز ان ياتم بالتحرك بالبعد وعليها يكون السارح غير
اعراب المتن بخلافه على الاولى ولكن تكلم اي والنواب فيه خلاف
كما تقدم من ولاية الامور اي ونظارا المساجد لم يبع وغيره ولا
يستحق المعلوم وهو المعتمد هنا بخلاف الاذان فانه فيه يستحق
المعلوم مع صحة النصب وقيل يستحق هنا كالاذان ولا يات
رجل بامرأة يقرأ المتن بالرفع ويكون من عطف الحمل ولا يصح ان
يقبل اتيان بالنصب عطف على يات المتقدم لانه يصير المعنى ويجوز
ان لا يات الرجل بالمرأة وهذا فيه ما فتى لانه ليس مقصودا وانما
المقصود عدم الصحة لاجواز عدم الاتمام واما قول السارح ولا يصح
ان يات رجل بامرأة فهو حمل معنى لاجل اعراب رجل اي ولو
احتمل لاهو صادق بصورتين وكذا المرأة فالصور الباطلة

هي منطوق المتن ويصح اقعة الخشيت بانه الوثقة لانه اي سوا بان
قبل الصلاة وهو ظاهر او بان بعد ها ودخل في الصلاة ظانا ان امامه
رجل او لم يعلم منه شيئا بانه ذكرته اي قبل القدوة وكذا بعد فراغ
الصلاة ان ادخل الرجل في الصلاة جاز ما بان رجل او لم يظن من حال
شيئا من الفاتحة فيه خرج غيرها اما التكبير فان كان يخطى به مع القدوة
واقيم به القاري فان دخل في الصلاة عالما بان امامه يخطى بالتكبير
لم تنفقد وان لم يعلم الا بعد فراغ الصلاة وجبت الاعادة وان علم في الاثناء
وجب الاستئناف ولا تنفع منه المفارقة واما اذا كان الامام يخطى بالتكبير
مع العزم عن الصواب فلا يضر في صحة اقعة القاري به واما الاخلال
في التشهد فان دخل عالما بذلك لم تنفقد صلاة المأموم فان لم يعلم الا
بعد فراغ الصلاة وبعد سلامه اي المأموم لا اعادة وان كان قبل سلام
المأموم سجد المأموم للسهم وسلم ولا اعادة ايضا وان علم في اثناء الصلاة
انتظر لعله يصيح على الصواب فاذا سلم ولم يصيح سجد المأموم
للسهم ايضا وحكم السلام وهذا هو المعتمد من كلام طويل وقيل
لا يضر الاخلال في الثلاثة المذكورة في صلاة المأموم بمن يخطى بها ولو
كان المأموم يحسنها لانها لا تدخل التحمل الامام فيها عن المأموم اه
صحت صلاته والقدوة به اي ولو مع العلم بحال حيث كان
عاجزا هذه شروط لصحة صلاته والقدوة معا بدليل اخر كلام
في المحترقات ولو بان امامه كافر اي او اميا او متقديا او
امرأة او خشي او مجنون او سكرانا او تاركا للفاتحة في الجهرية
او تاركا للتكبير الاحرام او قاده على القيام او قاده على السجدة
او ساجدا على كنه حكم ذلك كله واحد وهو انه ان كان بعد الصلاة
وجب الاعادة او في اثنائها وجب الاستئناف ولا تنفع بينة المفارقة

وهو ظاهر

وان دخل المأموم في الصلاة عالما بما حال لم تنفقد صلاة ولا بد في ذلك
من تصديق المخبر لان بان ذاهد انما ايقار كالنسيئة او للقاء
في السرية او لزوم الاعادة وان دخل المأموم عالما بما حال لم تنفقد واست
بان ذلك في الاثنا نفقة نية المفارقة وكذا حكم من لم ين في غير الفاتحة لما
غير المعنى وكان اماما وكان قادرا عاده عالما فان صلاة المأموم
خلف فيها هذا التفصيل المتقدم في القسم الثاني وهو انه ان علم المأموم
بما حال بعد فراغ الصلاة الاعادة وان علم في الاثنا نفقة نية المفارقة
وان دخل في الصلاة عالما بما حال لم تنفقد صلاة وكذا حكم التخي في العادة
من الامام ان تعدل عن اوسبق لسانه ولم يعد القراءة على الصواب راجع
عبارة التخي في هذا المجل اجتماع الامام والمأموم في المبدأ
بالاجتماع ان لا يزيد المسافة بينهما على ثلثمائة ذراع وان لا يحول حائل
بالتفصيل الا في السجدة وغيره ما لم يتقدم هذا السجدة خاصة هذه
المسئلة بل كل صور الاقصد كذلك الامام في السجدة ان فيه نظير
لان فاعل صلى ضمير يعود على المأموم والسراج جبل الفاعل الامام
فغير اعراب المتن وان كان المعنى واحدا على الاعرابين وهو عالم
بصلاته ان لم يسمع هذه الصورة بل كل صور الاقصد كذلك ولا
حائل المراد به ما يمنع مرور وان لم يمنع الروية كالشباك او ما يمنع
الروية وان لم يمنع المرور كالباب المدور بخلاف الحائل الذي يستر ط
نفيه في المسجد والمراد به ما يمنع الوصول الى الامام وان لم يمنع الروية
ففيضا السبيل فان لم يمنع الوصول لم يضروا منع الروية كالباب المدور
او المعلق ولذلك قال فيما تقدم سواء علق ابوابها ام لا ولا يضرون
الا التسمير في الابتداء اما في الدوام فلا يضرون خلافا لما في الحاشية ومثل
ذلك زوال سلم الدكة واما علق الباب في غير المسجد فيضرون مطلقا واما

رده فيضرون في الابتداء دون الانتهاء فيكون قول السلم نعم لو كان ابواب
مفتوحا وقت الاحرام فانطلق لم يضرون فيضرون على هذا اوله قال
بعضهم المراد بالعلق الرد فان حال انما تحت قول المتن ولا حائل
محوط او مسقفا اي اوها فاما مانعة خلوف فتجوز الجمع لكن كيف
تقال افضا مع كونه محوطا مسقفا او محوطا فقط ويجاب بان المراد
بكونه فضا ان لا يكون بين الامام والمأموم شيئا فتي خبيها ما كان
من غير بنائيهما يقال له فضا بذلك الاعتبار او لم يقع احد فيهما
من معطوف على قوله فان حال وكل من المعطوف والمعطوف عليه
يحتزم ما تقدم من قوله اما عدم حائل او وقوف انما ويصح ان يكون
الثاني معطوفا على قوله من ود اي او غيرهم ود ولم يقع احد فيهما
انما كتليم الامام فيه نظرا لان من شروط الصلاة العلم بالكيفية
قبل الدخول في الصلاة فكيف به خلوف عن عالمين بها ويعلمونها
من الامام ويجاب بان الكيفية التي يسترط معها قبل الدخول
في الصلاة تميز الفرائض من السنن وهذا معلوم لهم وما معرفة
كيفية صورة الفرائض والسنن فإراد الامام تعليمها لهم بعد
دخولهم في الصلاة والمقتدي في تحريكه تفريع على قوله او في طوله
بقصيرة وقوله بعد ذلك والمقتدي في جميع ان تفريع على العكس
بالنسبة لطوله بقصيرة ولا فراقه ولا نفوة فضيلة الجماع
بذلك ليس له انتظاره اي في الجلوس ولا انتظاره في السجدة
الاحقة بان تناخر تحريمه اي ابتداء تحريمه عن جميع تحريم الامام
كان ركع قبله وان عاد الواء والحال وان لا يستقر ركعتين
وله غير طويلين صادق بطويل مع قصير وهو ظاهر وبشعرين
وهو غير ممكن وبطويلين وصدره بان يسجد المأموم السجدة

الاحقة ويتعمد ويقرا ثم يركع كل ذلك والامام في المجلس بين السجدة
فقط فقد سبقه بالسجدة الثانية وبالقيام وهو أطولان وصورة
ايضا بان يسجد المأموم السجدة الثانية ويجلس للشهادة يسرع
في القيام او في السلام كل ذلك والامام في المجلس بين السجدة بين قد
سبقه بالسجدة الثانية ويجلس للشهادة سواء كان الاول والاخير
ولا يتم الركن الثاني الا بالسرور في القيام بعد الشهادة او في السلام
ولو نوى المفارقة مقارنا للسرور في السلام او القيام لا تنفعه لانه
اجتمع مانع من الصحة وهو سروره في الركن الثالث ومقتضى
للصحة وهو نية المفارقة فيغلب المانع على المقتضى والعذر
للمختلف انما هو كبر اما العذر للسبق فليس له الا التيسار والمهل
كان اسرع انما المراد بالاسراع الاعتدال واما الاستماع حقيقة
بحيث لا يتمكن المأموم من تكميل الفاعلة فيركع معه وتسقط عنه
الفاعلة ولو في كل الركعات ما لم يسبق بالركعة المراد بالاكتران
يتجلس الامام بالاربع فان تم ما عليه والامام في الرابع اما ان يتابعه
او يفارقه فان فرغ امامه من الرابع وسرع في الخامس والمأموم في قراءة
لم يتبها بطلت صلاته وكذا اذا اتها مقارنا للسرور في الخامس ولا
تنفعه نية المفارقة للشهادة اي سوا كان الاول والاخير لان
الاول وان كان سنة الا انه على صورة الركن فهو بمنزلة يتبعه
وجوب بان هذا الوجوب لا يزال الركعة فان لم يركع معه لم تبطل صلاته
ولو عمد او انما تبطل بخلافه بتعليق عامدا عما لما بان هو الامام
للسجود وهو في القيام واذا لم يتخلف بها لا تبطل صلاته ولكن فائت
الركعة فيتابع الامام او ينوي المفارقة فزادها فان ركع قبل قراءة
قصر ما عليه بطلت صلاته ان كان عامدا عما لا والا فلا يبطل ولا تب

له هذه الركعة فان ادركه في ركوع تنويده بالقيام هم انه منع
على ما قبله مع انه لا يتفرع عليه فكان الاول التبعير بالواو واطلان
يقينا انما اي بروية الامام في البصير او وضع يده على ظهره في الاعلى
او سماعه بتبشيع الامام في الركوع ولا يلكن في ذلك الظن ولا سماع صوت
المبلغ وكذا يقال في كل موضع يحمل الامام عن المأموم سيما من الفاعلة
فسرع لو جلس المسبوق بعد سلام الامام فان كان في محل جلوسه
لو كان منفردا اجاز له التطويل واما اذا لم يكن محل جلوسه لو كان منفردا
فان طول زيادته على قدر الطائفة عامدا عما لا يبطلت صلاة والا فلا
فصل في صلاة السائرة فقال عجبت ما عجبت منه
جواب سيدنا عمر انه عرضت له هذه الشهادة كما عرضت ليعلى فسالك
عنها النبي فاجابه بما ذكر اهتم هذه انما كان اهم لانه متفق عليه
بين الامة بخلاف الجمع فيه خلافا بين الامة فبعضهم يقول الجمع للسرور
وبعضهم يقول الجمع للنسك فقط وانما يسفر المعصية انما هو ولو
كان سفر طاعة كالمع لكان يتعب دابة بغير عرض كان كان معصية
من احصله ولو وقع ذلك في انشائه وبعضهم قال ان كان يتعب دابة
وكان اصله طاعة فانه يترخص اربعة الاف خطوة بالضم واختلفوا
فيها فقل خطوة البعير واعترض بان قوله ثلاثة اقدام يتنافيه لان
البعير لا قدم له وقال بعضهم انها خطوة الا وهي واعترض بان ما بين
قدمي الاذي لا يسع ثلاثة اقدام واجيب باننا نقول المراد
خطوة البعير والمراد بالقدم قدم الاذي او الضربة التي فيه
نظرا لانه ان صورته اذا ادرك من وقت الظهر مثلا قدر كبير بان
كان به مانع وهو مسافر فزال وقد بقي قدر كبير فخرج فائتة
سفر فقصر لكنها قضا فلا تدخل في قوله موديا للصلاة وان صورته

إذا أدرك من وقت الظهر أكثر من ركعة فلا يصح اليأس لأنها وإن كانت أداودا خلة
في قول المتن موديا لكن يعني عنه قوله قبله في أحد أوقاتها الأصل في وجوب
عن الأول بان المراد بالمودي الفاعل للصلاة أعني من الأداء والقضاء
فصيح التفسير الأول ويجاب عن الثاني بأنه وإن كان داخلًا لكنه امتاز
بصفة وهي كونه وقت ضرورة فذكره من ذكر الخاص بعد العام
فلو نواه بعدنية القصر في شروع في فروع أربعة على مفهوم الشرط
ولو اقتدي بمن ظنه في هذا من فروع هذا الشرط وهو
مفرع على مفهوم الشرط كما أن الفرع الأول في كلام الله تفريع على
المفهوم وأما مسألة الإعادة في تفريع على منطوق الشرط عن
ابن عباس الخ قد يقال هذا أقول صحابي وقوله وفعله لا يجتمع
وجواب بان ذلك في حكم المرفوع أي المنسوب إلى النبي فكان النبي قال
لأن قول الصحابي السنة كذا أو من السنة كذا في حكم المرفوع وكذا
قوله امرنا أو نهينا فإن الخ أي في أثناء الصلاة أو بعدها بان
اقتدي بالامام في جزئها أو أتمها مقصود ثم بان أن الامام مقيم
فانه يلزمه إعادة تمامته ثم محذوفان كان ذلك في أثناء الصلاة
ونوى المفارقة وأتمها منفردا فذا لظاهر وان لم ينو المفارقة عند علمه
بحدث الامام ودام على المتابعة عامدا عما بطلت صلاة فيعيدها
تامة وان كان بين حدث بعد ما صلاها وفرغ منها تامة فظاهر
وأما لو تبين له بعد قراءتها مقصود بان اقتدي بالامام في جزء من آخر
صلاة الامام وصلاها مقصود ثم تبين له ان الامام مقيم ثم حدث
فيلزمه إعادة تمامته وأما الامام فيجب عليه إعادة تمامته على كل حال
أي سواء دخل في الصلاة متطهرا أم طهره أحدث أو دخل فيها محدثا
وأتمها ثم تبين له ذلك وأما تفصيل المأمور بحاله بالمقتضي أي

بفتح

بفتح الضاد أي المرتب على إتمامه لأن موجب إتمامه ومقتضاه أنه
ان قصر الامام قصروا إن أتم أتم قصد موضع معلوم معين آخر
المراد بقصد الموضع المعلوم ان يقصد قطع مرحلتين من أي جهة
سواء من جهة معينة ولا طالب غير أتم أي ما لم يجاوز مرحلتين
فان جاوزها وقدر فيها بعدها وهذا غير الاستدراك الثاني ونوى
الهرب لم يقصر أي لمعارضته بنية الهرب عليه بطوله متى خلصت أو
أي أو تمكنت من الشؤ فشرت والعبء متى تمكن من الهرب هربا
لم يقصر وأقبل مرحلتين لمنافاة ينتهي عليها بطوله لغرض ديني
أي ولو مع نية القصر فلا يضرك كما فهمت بالاولى الخ كان
الاولى حجة ذلك لانه إنما يحتاج إليه لو ترك المزارع مع أنه صرح
بما في مفهومه بالتصريح لا من البسائين حلة فقط ان كان
مراده أنه لا يعتبر مجاوزة حلة أخرى فيصح لأن الحلة الأخرى بمنزلة
قدرة منفصلة عن بلد المسافر وان كان مراده بقوله فقط أي
لا مجاوزة مرافقة الحلة من مطرح الرماد وطلب الصبيان ونحوه
فيكون ضعيفا ويجاب بان معناه أنه يمكن مجاوزة الحلة ولا
يكتدر ما ذكر بعد من العرض ونحوه ونصوص ذلك بما إذا
اتسعت المذكورات جدا فصح قوله فقط وينتهي سفر الخ
حاصل ما يقال انه ان رجع من سفر إلى وطنه انتهى مطلقا أي
سواء نوى الإقامة به أو لا كان له فيه حاجة أم لا وأما إذا رجع إلى غير
وطنه ولم يكن له حاجة ونوى قبل الوصول إليه إقامة مطلقا
أو أربعة أيام صحاح وكان وقت النية ما كنا مستقلا انتهى سفر
بمعنى وصول السور أيضا وأما إذا لم ينو أصلا أو نوى إقامة أقل
من أربعة أيام فلا ينتهي سفره بوصول السور وإنما ينتهي إقامة

اربعة ايام فصباح غير يومى الدخول والخروج وفرص المسئلة لم يكن
له حاجة وفي هذه المسئلة لو نوي بعد الدخول انقطع سفره بنية
الاقامة ولا يتوقف على مضي الاربعة واما اذا كان له حاجة ولم
يتوقفها بل جزم بانها لا تنقضي في الاربعة انتهى سفره بمجرى الملك
والاستقرار فسوا نوي بعد الوصول ام لا فان توقفها كل وقت
لم ينشئ سفره الا بمضي ثمانية عشر يوما عن يوم الخروج والدخول
لا الى غيره وطلبه الحاجة هذا النبي صادق بثلاث صور بان نوي الرجوع
الى وطنه مطلقا اي سوا كان الحاجة او لا او نوي الرجوع الى غيره وطلبه
لغير حاجة ففي هذه المسئلة لا ينتهي السفر بمعنى انه ليس له القصر
ولا تجمع ما دام مقبلا في المحل الذي نوي فيه الرجوع ووجه احيد
هذه الصور من هذه العبارة ان قوله الى غيره وطلبه نفي ولا الساب
عليه للنفي فيكون ونفي النفي اثبات فاذا ادخلنا لا على غير وطنه
صار معناه انه رجع الى وطنه اي مطلقا سوا كان الحاجة ام لا واذا
ادخلنا لا على الحاجة وابقينا غير وطنه صار معناه انه رجع لغير
وطنه لغير حاجة فهذه صورة تضم للشئتين السابقتين واما ما
منهوه هذه النبي فتصور واحدة وهي ما اذا رجع الى غير وطنه
لحاجة فلا ينتهي سفره فيها والا فضل لسائر ارج تفصيل لقوله
تقدم ما او تاخير فكانه قيل واما الا فضل منها فقال والا فضل لسائر
وقت اولي الخ اي سوا كان سائر وقت الثانية او نازلا وقوله
ولغير تقدم وهو من كان نازلا وقت الاولى سوا كان نازلا وقت
الثانية او سائر فيكون التقدم في صورتين ايضا وهو ضعيف
فما اذا كان نازلا فيها بل الا فضل فيها التاخير فمضم الى الشئتين
فيكون التقدم في صورة والتاخير في المسئلة ولو ذكر بعدهما

او شروع في فروع اربعة على هذا الشرط اعادها هذه دعوى
ودليلها قوله لاحتمال الخ وقوله بغير جمع تقدم دعوى اخرى عليها بعضهم
بقوله لطول الفصل بها اي بالعصر في المرة الاولى وبالفصل بالمادة بعد
في المسئلة الثانية بعض المرة الاولى وبالفصل في المسئلة الثانية وهذا الاحتمال
مبنى على كون ترك الركن من الثانية وقطاعا اقتضت هذه
العبارة انه لو اخرج النية الى وقت يسع ركعة من الاولى او اقل من ركعة
انه يعصى بتاخير النية الى ذلك احد وان الصلاة المذكورة تكون اذا
اذ فعلها في وقت الثانية اعتبارا بوقت النية اي فيما اذا كان السائر
وقت النية يسع ركعة اما اذا كان الباقي يسع اقل من ركعة فيكون
قضا وقوله في العبارة الثانية او نواه في وقت لا يسعها صاذا في
بالصورتين المتقدمتين وقد حكم السه بان الصلاة قضا بينهما
تختلف العبارة الاولى في صورة ما اذا كان وقت النية يسع ركعة
فان العبارة الاولى تقتضي انها اذا او الثانية تقتضي انها قضا
واما الاثم فهو باتفاق فكان الاولى حذف العبارة الاولى والاقتصار
على الثانية وعلى تقدير وجودها يكون قوله وان وقعت اذا
فلما اقام قبلها صار في الاولى قضا صادق بصورتين اي
سوا قدم الظهر على العصر والعصر على الظهر وان كان التعكيل طاهرا
في صورة ما اذا قدم الظهر على العصر ون العكس وفي المجموع
ان تعرضه به حكاية خلافا في الصورة التي يظهر فيها التعكيل وهي
ما اذا قدم الظهر على العصر واقام في النية العصر فيقول صاحب
المجموع هي اي الظهر اذا اكتفى بوجود قدر في بعض العصر
وهو ضعيف لانه مخالف حكمه وتعليله قال السبكي ان تعرضه
به حكاية خلافا في المسئلة الاخيرة وهي ما اذا قدم العصر واقام

فيكون قد فصل بين الظهر في المرة الاولى وبين العصر في المرة الثانية

في الظهر يقول السبكي انما اذ اقياسا للمع التأخير على جمع التقديم وهو
 ضعيف واجري الطاووس ان هو المتمد والماد بالاطلاق انه متى اقام
 قبل تمامها صارت الظهر قضا سوا قدم الظهر والنقص قال وانما كتنى اخ
 غرضه به الفرق بين جمع التقديم والتأخير الذي هو الاصل في زاده
 جوابا عن سوال حاصله ان الاحتمالين على حد سواء في المزمع للاقامة
 فاجاب بانها الاصل فكانت ارجح من الاحتمال الآخر وكلام غيره يقتضي
 لان الجمع بالمطر منصوص عليه لا مستفاد وما اقتضاه كلامه من
 انها ليست موضع الجمع بالمطر ظاهر وانما موضع الجمع بالمطر هو ان
 يجي الرجل من محله وقت المطر وهو يريد الصلاة في المسجد فان
 استمر المطر بالسر وطا جاز الجمع لخبر الواقيت يعني انه صلى كل صلاة
 في وقتها ولم يخل وقتا عن صلاة ولكن ورد نص عن الشارع باخلابها
 الاوقات عن الصلاة بسبب خاص وهو السعة المطردون عن هك
 فعلنا به ذلك النص وابقينا خبر الواقيت على ظاهره في غير السنين المذكورين
 وخالفناه في هذين فهما مستثنيان منه فصل في صلاة الجمعة
 اي في بيان امور للزومها وامور لا تقتادها واداب لها دون غيرها
 بضم الميم وهي لغة التجار والفتح لغتهم والسكون لغة عميل وهذه
 اللغات في المنزلة حال كونه اسماء لليوم اما اذا كان اسما للاسبوع فبالسكون
 لا غير وقوله وجمعها جمعات اي بضم الميم ان كان المنزلة بضمها او بالفتح ان
 كان المنزلة بفتحها او بالسكون ان كان بكسرهما واما اذا كان المنزلة ساكن الميم
 جاز في ميم الجمع السكون والضم والفتح وقوله وجمع هذا جمع للساكن فقط
 ويومها افضل الايام التي ما عدا يوم عرفة وهذا عند الامة الثلاثة
 وقال الامام احمد انها افضل حتى من يوم عرفة واما ليلتها فهي افضل
 الليالي ما عدا ليلة القدر وهذا عند الامة الثلاثة وعنه الامام احمد انها

افضل

افضل حتى من ليلة القدر وانما حصل ان افضل الايام يوم عرفة ثم يوم
 الجمعة ثم يوم عيد الاضحى ثم يوم عيد الفطر وافضل الليالي ليلة المولد ثم
 ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة الاسراء وهذا في حقنا اما في حق قلة الاسراء
 افضل لانه حصل له فيها روية الله يعني راسه وهو شرط في كل عبادة
 غرضه الاعتراض على المتن في ذكر الاسلام وكذا قوله والتكليف شرط في
 غرضه الاعتراض على ذكر البلوغ والعقل لان السلافة ليست خاصة بالجمعة
 واقتضاه على المعنى عليه والمجتون فيه مسامحة بل مثلها السكائر فالسلافة
 على حد سواء ان تعدوا واجب القضاء والا فلا بلا عذر ترك الجمعة ومن
 الاعتذار استغال صا حبه الزرع بحصاده او حرثه وكان لو تركه في هذا
 الوقت لتلف الزرع ولم يحصل الاثبات فدرج حلف بالطلاق الثلاث
 لا يصلي ورا زيد فولي زيد اقامة الجمعة فهل يصلي ويكون مكرها بغير ما كان
 حلف لا يخلع بشايه فاجيب وقيل يترك الجمعة ويكون ذلك عذرا في ترك
 الجمعة لكن اجيب بعد في ترك الغسل ويستم ورد بان الغسل به لا وهو
 التيم وفي ذلك نظرفان في ترك الجمعة بدلا ايضا وهو الظهر وانما حصل
 ان في كل من المسلمين قولين فدرج سا في يوم الجمعة لبلد لقضا حاجة
 عازما انه لا يقيم فاصبح يوم الجمعة معينا ينتظر قضا حاجة فلا يلزم الجمعة
 في ذلك المحل لانه في حكم المسافر ومن ذلك المسافر للسيد قبل يوم الجمعة
 ويعذر من يقيم فيه اقامة لا تقطع السفر فلا يلزمهم الجمعة انتهى
 والذكورية كان الاولى والذكورية الا ان يقال ان با ليا للسكائر لفظا محمدا
 لواحد من اهل البلدة وهذا التردد محله اذا كان البلد لا يسير
 الاجتماع فيها بان يكون يمكن اجتماع المجتوسين وغيرهم في مكان واحد اما
 اذا كان البلد يسيرا للاجتماع فيها فلا وجه لهذا التردد بل يجوز قول واحد
 لواحد من اهل البلدة بل يجب ان لم يترتب عليه تعطيل الجمعة لاهل البلدة

ان له ذلك اي ويكون من التقدير الحاجة وبيان اي كفارس وفسان
وفي نسخة وبيان واستنبط ذلك اي مجموع لان الدليل لا يثبت فيه
قبل احرامه اي ولو بعد دخول الوقت سواء حصل ضرر لا يجزأ
بعد الاحرام فلا يجوز لما فيه من قطع الفرض الا بعد زياد الا نحو
مريض كانه حاصلا ان لا الانصراف ان كان قبل الوقت اي سواء
حصل ضرر ام لا وكذا بعد دخول الوقت وقبل الاحرام اذا اراد ضرره
بالانتظار ولم تم الصلاة او اتمت لكن حصل ضرر لا يحتمل في العادة
اما بعد الاحرام فليس له الانصراف الا الامر به بعد الاحتمال عاده
غومريض كانه وكذا اكل من خفي عنه كسنة اجموع والمطس
او اخوف من غريم او عقوبة وفقد ركوب لائق وحمل ومطر
وتحملوا المشقة وحضره والنفق بين المستثنى منه وهو
من لا يلزمه الجمعة والمستثنى هو غومريض وحاصل الفرق ان
عذر المريض ونحوه زال بالتحضر وعذر غيره كالصبي والمراة
والمجنون والعبد لم يزل بالتحضر واهل القرية انما لفظ الابرار
ليس فيه اهل الواحد كذلك والقرية ليست فيه اهل الصغر انما
بها كذلك ولو ساد لم يسمع انما اختلف في معنى المساواة
فتبين انه يقدر من الارتفاع ويحمل من مكانه على وجه
الارض وهذا هو المعتمد وقيل معناه ان تبسط مسافة
الارتفاع مستقيمة خلعت البلد السابعة وتحمّل البلد السابعة
على طرفه من جهة بلد الله وهذا الوجه يرجع للاول وكذا
يقال في المسئلة الثانية ولو وجدت قرية انما هذه تعدت
في مكره الا ان يقال ان هذا الما تقدم باعتبار قوله حوام
الله الا ولا ولو جمعوا ان المعنى لو جمعوا الى بلدهم واراوا

على وجه الارض الى جهة بلد الله ويجعل
هي على طرف من جهة بلد الله او يقدّر مسافة
الارتفاع مستقيمة

الرجوع

الرجوع الى الجمعة لم يركوها او يقصد بتخلله ان كانت رفقة
خروج قبل الفجر ولم يتمكن هو من الخروج الا بعد الفجر وكانت رفقة
لا يلزمهم الجمعة كالصبيان مثلا وقبل الزوال ثم مشد اخبر قوله
كعبه وما بينهما اعتراض لكن فيه نظر لان قبل وبعد عند ذكر
المضاف اليه يلزم النصب على الظرفية او الجزئية وهنا جرت
بالكاف وجعلت مبتدأ والمبتدأ لازم للرجوع الا ان يقال انه ليس
مبتدأ حقيقية بل صفة للمبتدأ والتقدير هو السفر قبل الزوال
وقوله كعبه التقدير كما السفر بعد فلم تدخل الكاف على بعد ولم يخرج
قبل عن النصب ان خفي عذر والعذر مخفي كما مجموع والمطس
واخوف من الغريم واخوف من العقوبة وفقد الركوب اللاتق
والوحل والمطر وانما كان في هذين خفيا لاحتمال ان يكون ذلك
التمسك بمسكن في كثر اوله مركوب يركبه ويحتمل عدمه في ذلك
مصلحا كانت او قرية جعله مرتبطا باللفظ بلد السوداء الذي
في السارج فلوقد منه بحسب الحقن كان احسن لان تاخير له
يقديا بحيث لا يتقصربا ان يكونه معبر وامن البلد انتهى
اي كلام الاذري وفي فتاوي ابن البزري انما غرض ابن البزري ان
انه يكن اتصال المسجد اما بالنقل او باعتبار ما كان وهو ضعيف
والضابط انما اي لصحة الجمعة في المسجد المنفصل عن البلد
مصلحا كانت او قرية انما ظاهرة ان مصلح خير يكون وقرية
معطوف عليه وكانت التي بينهما زائدة فيقتضي ان اتصال البلد الى
مصلح الي قرية مع انها مغايرة لها فاجاب ابن قاسم بان تكون تامة
والمراد بالبلد مطلق الانية وهذا احسن مما حل به السارج الا ان
يقال ان الاضافة في قول الله حطة اينية بانية اي حطة هي اينية

فرجع لكلام ابن قاسم لكن كان الاول للشيء حذف لفظ بل من التفسير
لان ذلك يرجع الاعتراض ثانياً بينهما الباقيون ظهر اي اذا خرج الوقت
واستمر واغلا النقص فان كل العدد وجبت اجمعة كرايتي بنا واستينافا
ولو نقصوا الخ المراد بالنقص بطلان صلاة بعضهم محمد ك او غيره
كالوقت او اخراج نفسه من الصلاة والتعبير هنا بالنقص وفيما
يأتي بالنقصان تفنن بينهما الباقيون ظهر امام بعد المقصود
فورا ويدركوا الفاعلة قبل ركوع الامام وكان ذلك في الركعة الاولى والا
تمت لهم اجمعة فينبوا على ما مضى من الاحرام ومثل ذلك في ادراك اجمعة
ما لو احرموا ريمون غيرهم ان كانوا هموا الخطبة وكان في الركعة الاولى
وان يدركوا الفاعلة قبل ركوع الامام فان اختلف شرط التسليم الاول
او الثاني وجب استئناف اجمعة على من عاد وعلى من كان مع الامام
وعلى الاربعين الذين احرموا عقب الاولين امام الخطبة ان طال
الفصل او من غير فخطبة ان لم يطل ولو احرموا ريمون قبل انقضاء
الاولين او المراد ان العدد كمل قبل بطلان صلاة احد من الاربعين
فيصدق بما اذا دخل واحد منهم في الصلاة ثم بطلت صلاة واحد
وهلكه اكل ما احرموا واحد تبطل صلاة واحد فلا يتعبد احكم يكون
الاربعين يحرمون دفعة واحدة قبل صلاة الاولين وان لم يكونوا
سمعوا الخ اي وان لم يقرأوا الفاعلة بان ركع الامام عقب احرامهم ولكن
قراها الاولون سواء كان ذلك في الركعة الاولى ولو بعد الرفع من
ركوعها او في الثانية قبل الرفع من ركوعها سمعوا الخطبة وشرط
انها ان يكون ذلك في الركعة الاولى وان يدركوا الفاعلة قبل ركوع
الامام والوقت باق جملة اسمة مدطوفة على جملة الشروط السابقة
والشارح جملة قبل والوقت خبر المتحذرون وجعل باق خبر مستبداً

محمّد

محمّد وفي تغيير اعراب المتن فلا تصح جمعهم اي حتى الامام وقوله
فان قيل واره على عدم صحة جمعة الامام والشرط الرابع ان كان
الاولي تاخير شرط الزايدة بعد فراغ كلام المتن او كان ذكر هذا
الرابع عند قوله وان يكون العدد الخ بان يزيد ويقول من اول الخطبة
الى اخر الصلاة ولو عظم الخ وهذا احد قولين للشافعي والمول
الثاني يجوز اذا عظم البلدة وعسرا اجتماع الناس تعدد اجمعة بقدر الحاجة
ولا يجوز اجماعاً على هذه هو القول الثاني فكانه قال محل القول بالبلغ
ما اذا لم يفسر الاجتماع والابراز كبر الخ بكسر الباء في المحسوس وفي
السنن واما في المعاني فهو بالضم نحو كبر مقتا عند الله ان تقولوا
ما لا تعلمون وظاهر النص الخ وعبارته ولا يجمع بمصر ولو عظم
الابجد واحد فالاحتياط الخ مرتبط بقوله يجوز التعدد بحسب
الحاجة ومحل كون ذلك احتياطاً منه وبأذا اريد رعاية القول
الضعيف يمنع التعدد مطلقاً واما اذا لم يراع فلا وجه لاعادة الظاهر
ولا تنقذ استوفيت اجمعة بان يجمع المشرقيان ويصلوا
اجمعة اي ان امكن فان لم يمكن عودهم واجتماعهم وجب الظاهر
على اجمع ولو من اول الوقت وقوله قال الامام الى اخره مرتبط
بمسئلة السك فقط وفرايضها الخ تعبیر هنا بالفرايض
وفيما تقدم بالشرط تفنن والافضل بالشرط اذا فرض الخ
تعليل لقوله لا يخالف والاولي حذف قد او يقال انها للتحقيق
الابعد ها اي بعد نزول الآية واما قبلها وكان يخطب بعد الصلاة
ولفظ الصلاة الخ المراد باللفظ الخ وفي اي حروف الحمد
والصلاة متعينة ان يقرأ بين قراتها اي قراءة احدها
فهو على حذف مضاف باخروي وان لم يحفظ الا الله ينوي فان

عن عن الاخرى سقط وان لم يحفظ الاخرى دعي بالديوى قياساً
 على الصلاة لصحة او حاصل انه اذا كان المانع من السماع الصم لا يكتفى
 وان كان المانع غيره كبعد وانه خفيف ولفظ ووضع الاصابع في الاذن
 فان كان بحيث لم يسمع لم يكتفى وان كان لو يسمع كفى فشرع
 التمكن الغير للمعنى في اركان الخطبة بضم طال الفصل بالذي نحن
 فيه لانه كلام اجنبى بخلاف ترك التذات اذا لم يغير المعنى انتهى
 وان اتصل ركعتين في هذه من الشروط نظر لان العدل
 بعد من شروط الصلاة في صلاة من الصلوات فكيف بعد شرط
 في الجمعة قال البلقينى انه حاصله انه اختلاف هل يشترط احرام
 من تنعمت بهم لتضع لغفرهم ولا يشترط وهذا اختلاف مبنى على
 خلاف اخر وهو هل يقع الجمعة خلف الصبي والمبعدة او لا فان قلت
 لا تصح قلنا يشترط انه وهذا قياس مع الفارق لان تقدم احرام
 الامام مندوب فلا يلزم من جواز الصلاة خلفه جواز تقدم احرام
 غير الكاملين وهيئاتها المراد بها الاحوال التي تطلب لاجلها في
 اوليتها وليس المراد بها ما تقدم عند عدد الهيات وهو ما بين
 ولم يجز بسجود السهو اي الحالة التي كان الاولى اي الحالات لانه
 تفسير لجميع الا ان يقال الالف واللام للمجنس فيشمل الواحد وجميع
 وباني مثله في القرين بان يقال ليس لمن اراد المحضوس
 في الجمعة وفي العدد ليس مطلقاً فان من اراد اي حسا كالمثال
 الاول او سراً كالمثال الثاني وجب قطعاً اي ان امرها الرفع
 وقول قطعاً اي باتفاق بخلاف التي قبلها ففيها خلاف ولا يند
 الا في نسك او امتنعت بان ركن في النسك فكيف يجعل سنة
 وجواب بان السنة استيعاب الرأس واما الركن فهو لان سران

فشرع

جواز تقدم احرام غير الكاملين في جواز الصلاة خلفه عدم

فشرع استيعاب السارب بالمعلق سنة عند الشافى ومكره عند
 البسوا من يابى لم انه فهو امر من اللبس من باب علم في المحسوسات
 واما في العائى فن باب ضرب كتول واللبس عليهم انه في حال قراءة
 الخطبة يخرج به حال صعوده على المنبر فلا يكره الكلام فشرع الكلام حال
 الخطبة مكره عند الشافى حرام عند غيره فلم يكلم شافى مع غيره
 حرم لانه اعانة على معصية طعيب الشطير مع الحنفى وقيل لا يحرم
 الكلام المذكور ورتب بينه وبين الشطير بانه لا يتحقق الا بين اثنين
 بخلاف الكلام فاذا تكلم الشافى مع غيره واجابه كان جوابه باختياره
 من غير اجابة من الشافى فوجه قيد خرج ما لو كان لو دخل بينهم
 لو سمعه فلا يتخطى ح ما بينه وبين البيت العتيق يحمل ان
 يكون النور على حقيقة ويكون ذلك يوم القيامة ويحتمل ان يكون
 بمعنى الثواب اي يعطيه الله ثوابا لو جسم للما بين المكانين ويحتمل
 ان يكون ذلك كناية عن غفران الذنوب ففى الصحيحين انه خير
 مقدم واسار بريد منه امور والتقدم برو هذا اللفظ بان في الصحيحين
 بلغنى اي عن النبي ويحرم البيع في محل ذلك اذا جلس للبيع
 خارج المسجد فان باع وهو خارج فلا يكره ولا يكره او جلس للبيع
 في المسجد كغيره يبيع من ما يباح ومن مثل البيع خارج المسجد ما لو
 جلس لغيره خارج المسجد لعبادة ككتابة وقراءة بعد الاذان المذكور
 فيخرجه في الخطبة ليس فيه او مثله جلوسه على المنبر وقبل قراءة
 الخطبة هذا هو شابل المحذوف اي محل كون الركعتين تحته المسجد
 ان كان صلى سنة الجمعة والاصلاها وحصلت التهمة نواها واطلق
 والا فلا تنفذ لانها انما تقع بها للتحمة والاصلاها اي سنة
 الجمعة اي فقط فلا يجوز غيرها حتى لو تكره في الصبح او سنته فتواه
 فلا يصح ولو نوى معه التحمة وقال ابن قاسم يصح كسنة الجمعة

فاطلاقهم مخرج على قوله فلا يصح لي سائر يكون مفروضاً داخل وكان
 الامام يخطب وكان المكان غير مسجد ويصح ان يفرض في المجالس
 اذا قام بنشر صلاة والامام يخطب لم يتقدم في الفريضة بها
 الصلاة في المكان المصوب ان النبي ههنا ذات الصلاة وههنا الامر
 خارج وهو سفل ملك الغير بغير اذن ولو ملقته في موضع ان لها
 صور ثلاثة في اخرها ثمانية بل لها اربعة حاز اي سوا كان موافقاً
 في النظم او مخالفاً على كل في الجملة وغيرها فالصور اربعة وكذا لو
 خلفه في موضع قوله مقتد وقيد بقيد من الاول لصحة الاختلاف والثاني
 لعدم الاحتياج لنية الاقتداء ثم ان كان الحليفة في مرتبة يقول واذا
 بطلت صلاة امام بالنسبة للجمعة كذا ذكره الشيخان في راجع لقوله
 والاقتسام لهم لاله ولو منفرد في صوت ذلك انه استمر على جهله او نسيانه
 حتى قام وقبض ركع وسجد وحده فيجب له السجود الثاني وتكون الركعة
 ملققة ايضا من هذا السجود الثاني مع الركوع الاول وههنا صورة
 اخري ان يتذكر كماله والامام ساجد السجود الاول في الركعة الثانية
 فيسجد معه بما مده فيجب له هذا السجود الثاني ويضم للركوع الاول
 فتكون ركعته ملققة ايها وتقدم صورة ثالثة وهي ما اذا كان من
 السجود والامام راكع فيركع معه للمتابعة ويسجد فيجب له السجود
 مع الركوع الاول فركعته ملققة ونزاد صورة رابعة وهي ما لو نسي
 ركناً من صلاة ولم يعلم بحله فتكمل احداها بالاخري وبان ركعة بعد
 سلام الامام ولو منفرد اي سوا السجود هذا السجود الثاني منفردا
 وحده او سجد مع الامام كما تقدم في التصوير **فصل**
 في صلاة العيد من فريضة تفرع على الدليلين قبله **الاول**
 تطوع ان كان استئمان الواجب كان استئماناً منقطعاً والمقصد بالايضاح

لانه

لانه علم من قوله لان ما زاد على الجنس تطوع وان كان استئمان
 قوله لان الحاجة اليه لان التطوع غير واجب والمستثنى منه غير واجب
 الا ان يقال المراد الا ان تطوع بالنذر فيكون الاستئمان منقطعاً
 بقية في صفة لقوله سبعا وكذا يقال في قوله سبعا في ذلك اي البين
 كغيرها في راجع لقوله نذراً ويصح رجوعه لقوله يرفع ويكون
 سبعا في معظم تكبير الصلاة لان الرفع في التحم والركوع والرفع من
 التشهد الاول دون غيرها ويصح رجوعه لقوله يجهروا لكن فيه نظر
 لان هذا التكبير يجهرون مطلقاً بخلاف تكبير الصلوات انما يجهرون به
 عند الاحتياج اليه فيكون تكبيرها في الجملة وحرمة قراءة الجنب
 في غير موضع وارد على قوله لان شرطه فكان يقتضي ذلك انه لا يقرأه
 قراءة الاية لان الطهارة ليست شرطاً جابياً بان حرمة القراءة تكون
 الاية قسماً لا تكون الطهارة شرطاً وكان الاول يدل قوله ركناً بقوله
 شرطاً ويكون الضمير في قوله لكونها راجعاً للطهارة ولا بد من قصد
 القراءة لتصح المخطئة وان حرص فان لم يقصد لم تصح المخطئة ولم تحرر
 افراد ابنته المنق وكسرها الاول جمع والثاني منفرد تكبيرها
 في راجع لقوله سبعا ودليله في ذكر ادلة ثلاثة الاول الاية
 والثاني القياس والثالث اظهار سرور العيد كل دليل له عوي
 ما قبله ويكفي في الاضحية في دخل فيه التكبير عقب الصلوات ليلة
 الاضحية فيقتضي ان فيها تكبيراً مقيداً وبه قال بعضهم واما الدليل عليه
 الفطر فالتكبير الواقع فيها بعد الصلوات لا يسي مقيداً وهو المعتمد
 بل هو مرسى الي عقب الصبح في اخر صنفين والفتنة كغيرها في الاية
 بالقبول وانما يخالف في الاستدلال ولا يسن التكبير عقبها اي من حيث

انه تابع فلاننا في ان ليس من حيث انه في ليلة العيد كثيرا حال او يقول
لمحذوف اي كبرن كثيرا كثيرا صفة لمحذوف اي جدا كثيرا بركة هي
اول النهار واصيلا هو من بعد العصر الى الغروب وتقبل شهادته
هلال سوال او ويكني فيها واحد بالنسبة للاحرام بالبحر واخراج الزكاة
وصلاة العيد والظنر واما الوقوع طلاق او عتق فلا بد من اثنين
فصل في صلاة الكسوف يحول بظلمته اي بجرسه المظلم

ظل الارض اي جرمها وواظب عليها اي امر بالمواظبة ثم يعتدل
اي سماه اعتد الا وهو كذلك لا يقول منه سمع الله لمن حمده في الرفع وتقول
ربنا لا احمده بعد الانقصاب فلو كان قياسا لما قام مكبرا ولا اذكر النقص
به الركعة وليس كذلك فيها والصحيح كما قال ابن الصلاح ان مقتضاها قول
انه يطولها خبر قياس ما قاله مبتدأ وقوله انه يخبر بدل ما قاله وقوله
انه يكون خبر لكن لا يكبر فيها اي في الخطبتين اي ولا في الصلاة ايضا
لكن لو استغفر هنا في الخطبة الاولى تسعا وفي الثانية سبعا كخطبة الاستسقا
كان حسنا لانه لا يقع بالاحمال وليس في كسوف الشمس اي ما لم تغرب الشمس
في اتنا الصلاة والا فجهل وقوله ويجهر في خسوف القمر اي ما لم تطلع الشمس
في اتنا الصلاة والا فليس في صورتها اي اذا اجتمعت الجمعية مع الكسوف
وان يصلي اي صلاة الكسوف لكن فرادي اللهم اجعلها رايحا اي
رحمة ولا تجعلها ريحا اي عذابا او انظر ما وجه هذه التفرقة بين الجمع
والفرع حيث جعل الجمع بمعنى الرحمة وجعل الفرع بمعنى العذاب مع ان
الرياح جمع ريح والرياح تاتي بالرحمة وتاتي بالعذاب ويجاب بأنه لشقته
صلي الله عليه وسلم جعل دعاءه بالرياح لطلب الرحمة ودعاه بدفع الريح
بمعنى العذاب التلا يكون ان علة لجميع ما قبله وقوله لانه لا يلاقيه بر الواد

اي

اي ولا في فصل في صلاة الاستسقا من اضافة السبب
الى السبب لان المحامل على الصلاة طلب السقيا طلب سقيا العبادات
من اضافة المصدر لمفعول فيهما والتقدير ان يطلب العباد ان يستقيم الله
وان يستقي الله العباد من الله فلهذا امتاز المعنى الشرعي عن
اللغوي وليتأني لها اي تطمين النفوس وتسكين المحكمات ووجه
في الامم السابقة لما مر اي الاتباع وهو دليل للنسبة للتاكيد
ودليل التاكيد المعاطية او امر بها وينقسم الى ثلاثة اقسام او
راجع للمعنى الشرعي لانه الذي ينقسم الى ذلك وليس لاجمال الكلام
المتن وكان الاول ذكر عند ذكر المعنى الشرعي وانما تصلح الحاجة
مرتبط بكلام المتن من انقطاع الماء ليس بيانا للحاجة بل
تعليل وقوله ولا استزادة عطف على الحاجة مع انها من جملةها الا ان
يقال انه من عطف الخاص على العام وبالتوبة من حقوق الا
اقتضى صيغة ان كلام المتن على التوزيع اي بالتوبة من حقوق
الله وبالحجج من المظالم في حقوق الادميين مع ان التوبة بمعنى
الندم وغير مما تقدم معتبرة في حقوق الادميين ايضا وما يتوكل
الاعتراض عليه قوله مضافا ذلك الى الشروط الثلاثة وهي المبادة
او كان الاول حذفه لان التوبة هي الخروج لا المباداة لانه لا بد
اراد دليل للمتن واعتراض بان الله عام مجاب بشروطه ولولم يتب
ويجاب بان هذه الامور تسرع الى الاجابة مع الشروط وقد
قالوا في قلة قوله وفي القياس نظر لانه قياس مع الفارق وكان
الاولي للاذرعى ان يقيس الصوم على الصلاة في الوجوب بامر
الامام لان كلامها عبادة عدم صحة الصوم انما يقتضي ان يصوم
قال بعدم الصحة اذ لم ينو ليلا وليس كذلك بل قالوا بالصحة مع الام

بترك التيميم تاسيا اقام او ثلاثة الاول التاسي والثاني قوله
 ولان الناس والثالث قوله ولانا ما مورون في لولا عباد اجم النظم
 مخالفت للمحدث لان الحديث فيه اربعة والنظم فيه ثلاثة ويجاب بان البناء
 في النظم يشمل الباب والسبوح فحصلت المطابقة اوانه في النظم
 تاخير تكون الرواية المشهورة ليس فيها سبب فلذلك اقتصر على الثلاثة
 نملة واسمها حاملة او طافية وكانت قدر السخلة والنافها للوحدة
 كما في قوله لا اله الا انت لا اعتبار بالقصالة هذه النفوس واما رفع الصوت
 بالغناء فبالد قياسي انصار اربع لبع والفاتية ولا وقت اجم بمنزلة
 الاستدراك على قوله كالقيد من فحطنا بالبناء للفاعل او المفعول وكذا
 مع الهمزة ففيه اربع لغات دعاء الكرب اجم فيه ان هذا ليس دعاءا
 هو لنا على اسمه ويجاب بانه يتضمن الدعاء لان المقصد بالثنا الاستعانة
 واستجلاء الرحمة والعفو ويجعل اعلاه اسفله اشار الى كيفية
 التنكيس وقوله يحول اشار الى التحويل فيه الضمير بارجع للاستعانة
 او ارجع للخبر اللهم على الطراب اجم كان الاول تاخير ذلك عن الدعاء
 لانه لا يقال في الخطبة لا اصل الاستعانة عند التصدير بلقرع المطر خطبة
 اخرى في موضع نصب على الظرفية اي في الاول وقوله او المفعولية اي
 في الثاني فهو على التوزيع ولكن قوله في موضع ظاهر في الثاني اما
 الاول فهو مذهب بالياء ويجاب بانهم قد يطلقون المحل على ما ليس معربا
 بالحركات تجري مجرى الابد فالخطبة فيها بمنزلة النطقة والارض بمنزلة
 رحم المرأة اذا سال اي بالليل ايام زيادته او بالمطر فالسجود
 صوته اجم يكون كلام المتن محتاجا لتقدير اي عند سماع صوته
 او صوت سوجه فاطلاقنا الرعد على ذلك مجازا من سلا علقته العلق
 اوانه مجاز يحذف المضاف وقوله السارح فاطلاق ذلك على الرعد

اجم العبادة فيها قلب والتقدير واطلاق الرعد على ذلك مجاز فالرعد
 نظمها وعلى هذا الاحتجاج كلام المتن الى تقدير بل الرعد بمعنى النطق
 والبرق بمعنى الضحك يقربني بالجزم في جواب الامر وبالرفع على
 الاستئناف وكذا يقال في بعدن ثم روي اي الوراق فصل
 في كيفية صلاة الخوف اجم الخوف مصدر بمعنى اسم الفاعل اي الشخص
 الخائف اوانه باق على معناه والاضافة على معنى في وحاصل الصلاة
 التي تفعل في الخوف انها ان كانت فرضا او نفلا موقفا تشريع فيه الجماعة
 جازت في الانواع الاربعة وان كانت نفلا موقفا لا تشريع فيه الجماعة
 جازت في الرابع وهو شدة الخوف واما النقل المطلق فلا يفعل اضلا
 واما في السبب فيفعل منه الخسوف والكسوف في الرابع فقط وهذا
 كله في الاداء اما القضا فان كان فائتا بعذر فلا يفعل الا ان يخاف الموت
 وان كان فائتا بعذر ففعل في الانواع كلها واذ كنت فيهم اجم يحتمل
 صلاة بطن نخل وصلاة ذات الرقاع وتحتمل صلاة عسافا على
 بعد ثلاثة اضرب انما اقتصر على الثلاثة لان الرابع وهو بطن نخل
 يجوز في الخوف والامن ذكر السافعي رابعها اي في كلام غيره والا
 فهو ثالث هنا والمعنى اختص به السافعي ومن غيره اي اختص بجواز
 حضرا وسفرا ويجوزها بحضور العدو وغير العدو وكصلاتها عند
 الخوف من نار او ما اوسع او عند خطف نعله فيصير المختص به
 السافعي ومثله الامام احمد التميمي لما ذكره بخلاف غيره فانه لا يجوزها
 الا بحضور العدو وان كان يهربها في الحضرة والسفرا في جابه القرائن
 اي صريحها والافقه تقدم ان الالة تحتمل الانواع الثلاثة فوفيقهم
 الامام اجم اي ولو من اول الوقت وان روي حصول الامن قبل
 فوت الوقت بكل ركعة اجم ويطلب السجود من الامام والعرف

والفرق الثلاثة وتسجد الثانية والثالثة كل في آخر صلاتها والارابعة تسجد
مع الامام واما الاولى فلا تسجد لفارقها قبل التحلل وانما طلب السجود
من الامام لانه انظر في غير محل الانتظار المطلوب لان الانتظار
المطلوب يكون في قيام الثالثة من الرباعية او قيام الثالثة من الثلاثية
او في التشهد الاول الرباعية او الثلاثية وكذا الانتظار في قيام الثانية
في الثانية بخلاف الانتظار في قيام الثانية من الرباعية او في قيام
الثانية من الثلاثية او في قيام الرابعة من الرباعية فلذلك طلب
من الامام السجود وكذا اكل من كان معه وقت التحلل او جازاؤه
به بعد التحلل بخلاف من فارق قبل التحلل فلا سجود عليه ولحقوه
اي ويكونون كالمسبوق فان لحقوه في القيام او في الركوع او ركعوا
الركعة وان ادركوه في الاعتدال بطلت صلاتهم ان لم ينووا الكفارة
قبل شروعه في الاعتدال بحيث لم يامنوا الخ بيان لسد خوف
على ما ورد من المسمى الخ اي في النوع الرابع ولو صلوا صلاة
سدة اخوف اي هذا جاز في الانواع الاربعة لكن قوله وقضا يحتاج
لتفسير بان يقال قضى من استلمت صلاة على مبطل احتمال في اخوف
ولم يتحمل في الامن كطول الاعتدال في صلاة عسكان والافراد
بركعة في صلاة ذات الرقاع مثلا وان جازت في غير اخوف اي من
مخترنوب وفي اخوف مندوبة بمعنى ان الامام ليس له في اخوف
ان يفرقهم فرقتين ويصلي بكل مرة ولا يسن له ذلك في الامن والا
فصلالة الامام معادة سنة في اخوف والامن وقولهم لا يسن قدا
المفترض بالمتنفل اي التنفل المحض وهنا صلاة الامام ليست
كذلك لانها صورة فرض بل قال بعضهم انها فرض ولو حدث نقص
حاصله ان النقص من الفقرة الاولى ايضا مطلقا في اولها او ثانیها
واما

واما نقص الفقرة الاولى في الخطبة فيصير قطعها واما نقص الفقرة الثانية
في الخطبة فيصير عند مر ولا يصير عند غيره وهو المعتمد اذا لمعنى للمقول
بضرر النقص في الخطبة دون الصلاة فتقول السمع في الركعة الاولى
اي للامام وكذا الثانية الاولى وقوله او في الثانية اي للامام وكذا الثانية
الفرقة الثانية ففصل في اللباس الخ ليس احريرا اما اتخاذه
فان كان يقصد استعماله حريرا او اعارته او اجارته لمن يحمله جاز
ليس احريرا اي سوا كان يحايل ام لا بخلاف غير اللباس فيفصل فيه
فان كان يحايل لم يصير الا ضررا وان لم يحيط احايل ولا فرق في الحرمة بين
المنسوج وغير وهو ما يحل الخ هذا معنى الابريسم الا ان في قوله
يقابل القذو اما احريرا فهو يعمها فلو بقي المتن على ظاهره لكان اول
لشمل القسامين بقوله اي من غير حائل فيه وفيما بعده ولا يشترط
تخييطه عليه وعلى الامام الخ هذا لا يصح عملة لان العلة تقارن
المعلول وجودا وعدما فيقتضي انه لو انتفى عن الرجال الشهامة
كبعض الرجال لا يحرم او وجدت في بعض النساء نحر وليس
كذلك فيهما الا ان يقال هي حكمة لاعلة والحكمة لا يصير خلفها التعميم
بالذهب وكذا سائر انواع التحلي طرز الخ اعلم ان التطريز له صورتان
الاولى ان ينتسج الحرير بالابرقة على الثوب فهذا يشترط فيه شرط
واحد ان لا يزيد وزنه على الثوب والصورة الثانية ان ينسج الحرير
خارجا كالشريط يوضع على الثوب فهذا الشرطان ان يكون عرضه
بقدر رابع اصابع وان لا يزيد وزنه على الثوب واما الطول فلا يتقيد
بقدر واما التزيين في قطع حرير خالصة يوضع على الثوب
للزينة وحكمها كالصورة الثانية من صورت التطريز واما التطريز
اي التجميع فهو معتبر بعادة امثاله تامة الخ هي مناسبة للباب

من جهة الحمل تارة وعدم تارة لا لبس بخبر يخرج باللبس غيره
 فيجوز مطلقا كالغرض والجلوس عليه والاستناد عليه اما المعلق
 فلا يجوز الا لثلاثة الضرورة من التقدير التكليف وهذه على
 قاصرة على حالة الصلاة والحكم عام في الصلاة وخارجها فخرج زر
 الطربوش حرام وقيل خلال فصل في المجازة انه فان لم يكن عليه
 الميت انه مخرج على تحذوف تقديره وقيل بالفتح والكسر اسم للنفس عليه
 الميت فان لم يكن انه ولو ذكر هذا المحذوف كان اول من جاز هو على
 كل الاقوال لوجود السترة لكل لان النفس سائر والميت مستور به
 في الميت الفالسبية او للتقليل المسلم في جرح الكافر فقيه
 تفصيل فان كان حربيا فلا يجب فيه شي ومثله المرتد وان كان ذميا
 او معاهدا او مومنا وجب الدفن والتكفين وجاز الفصل وجرمت
 الصلاة غير الشهيد خرج الشهيد فيجب فيه اثنان ويحصر فيه اثنان
 على جهة فرض الكفاية اي ان تعدد العالمون به والافترض
 محين والمحكوم عليه بانه فرض كفاية هي الافعال واما الاعيان
 كمن الما واجرة الفاسل ومن الكفن فهي من تركته على ما يان
 والافعل من عليه نفقته انه واكمل الفصل انه في صنيعة
 مساحية لان المتن فصل الاربعة فيما ياتي واما هو الاث
 غرضه الاجال فلا يناسب بسط الكلام عليها هنا وانما يناسبه
 عند تفصيلها في المتن والمناسب هنا الاقتصار على اقل شي فيها
 واكمل ان يفصل انه وهذه الافعال كلها منصوبة فائدة
 روي ان سنا فاطمة لما علمت بنور الكسف انها مقبوضة غسلت
 نفسها وتطيبت وتجلت باحسن ثيابها ولا وقالت لا تغسلوني
 فاني مقبوضة الان وان كان ذلك لا يسقط الفرض عما وحكي
 ان

ان سيدي عبد الله المنوي غسل نفسه كرامة بما قراح انه وهذه
 الفضلة هي المعدودة والمعتبرة لان غيرها متغيرة والرجل
 اول بالرجل اي وجوبا ان كان المعني اول من المرأة الاجنبية ونذا
 ان كان المراد اول من المرأة المحرم وكذا يقال في قوله والمرأة اول
 بالمرأة اي وجوبا ونذا بالكلية وله غسل حليته مستثنى من قوله
 والمرأة اول بالمرأة وقوله بعد ذلك ولزوجته ان مستثنى من الاول
 وهو قوله والرجل اول بالرجل فيكون على اللغ والفن المشوش
 وسيطر في الزوجة في الاول ان لا تكون معتدة عن شبهة
 بلامس منها له راجع لقوله ولزوجته وقوله ولا منه لها راجع للاول
 وهو قوله وله غسل حليته على اللغ والفن المشوش والمراد ان ذلك
 نذا بالانه يجوز لكل منهما من الاخر ونظير من غيرهن ولو لكل
 البدن وان لم يحضر الاجنبي انه راجع للامرين الاولين على اللغ
 والفن المشوش يتم الميت اي يمس الرجل او المرأة بلامس ولا
 نظران امكن ومثله الخنثى وكذا عكس ذلك اي ان الخنثى
 يغسل الغريقين ويتنص في هذا الفصل على منة للضرورة
 والاوي بالرجل في غسله انه وهذه اولوية تدب فلو تقدم الابعد
 لم يحرم الاوي بالصلاة عليه درجة انه فيه حوالة على مجهول
 لان الاوي بالصلاة درجة لم يعلم ويحجب بانه اتكل على المعلم
 ثم الاول وترتيبهم كترتيب الارث ثم ذوا الارحام فيقدم منهم ابو
 الام ثم ابوه ثم الاخ للام ثم اولاد البنات ثم اخال ثم العم للام الاوي
 بالصلاة صفة المراد بالصفة خصوص الاسنية والاقربية فانها
 تنفيضان التقديم في الصلاة دون الغسل والصفة التي تقدم
 بها في الغسل الاقضية فيقدم بها هنا على الاسنية والاقربية

در مستثنى من قوله مع
 عدم منافقة لما قبله
 نذر هو بيان للجواز في الاستفاد
 من الاولوية التي هي جارية

والبعيد اي الاجنبي الفقيه اي الافة وقوله والاقرب اي القريب
 وقوله غير الفقيه اي غير الافة ففناه انه فقيه قريب مع بعيد
 افقه فيقدم هنا الافة البعيد وفي الصلاة يقدم القريب الفقيه
 قراباتها في جميع قرابة وهي التعلق والارتباط بين الاقارب
 وهي معني من المعاني لاحق لها فكان الاول قريبا بها جميع قرابة
 لانها التي لها حق اقدم اي وجوبها ان كان عند حاكم لاجل قطع
 النزاع والافندبا وان كان لو تقدم احدهم من غير قرعة لم يحرم
 وجع بينهما في ذكرها في عبارة وليس المراد انه حمل كل قول
 على شئ لانه لم يصدر منه ذلك فحمل الاول هو بالبناء للمفعول
 لا بالبناء للفاعل لئلا يتوهم عوده لابن المقري والمراد الاول والثاني
 في صدر العبارة قبل كلام ابن المقري ولا تنفذ وصيته على الاول
 اي في كلام السارح قبل كلام ابن المقري وكذا الثاني الذي قد
 صرح في استدلال على عدم تنفيذ الوصية على الاول بدليل قول
 السارح مراعاة للخلاف واما عدم تنفيذها على الثاني فظاهر
 للاحتجاج الي دليل لانه وصية باستقاط الواجب على القول الثاني فلا
 تنفذ ولو لم يوص بسروع في سروع سنة وفي التهمة انه على
 الخلاف اي اختلاف في مسألة الاختلاف التي قبلها فانه قيل فيها
 يكف ثلاث وقيل في ثوب والمعتد انه يكف في ثلاثة فتكفوت
 هذه المسئلة اي مسألة الاتفاق فيها خلاف والمعتد انه يكف
 في ثلاثة كف بثوب ويجوز الثاني والثالث ولو كان في الورثة
 تجوز عليه الحق انه اي فلا يسقط بوصيته ولا منع وارث ولا منع
 عنهم ايهم وبالنسبة للورثة ثلاثة اي فيسقط بوصيته الميت
 باستقاطها اي الثاني والثالث وللقديم المنع منها دون الوارث
 هذا

وبالنسبة للورثة جميع الورثة اي في
 يسقط بوصيته ولا يمنع وارث ولا منع
 عنهم ايهم

هذا كله اذا كانت الغدما حاضرين ومنعوا او اذا توافان كانوا غائبين
 او حاضرين ولم ياذنوا ولم يمنعوا والدين مستغرقا اقتصر على ثوب واحد
 وسقط لها في المكان المتن ذكر الاركان وترك الشروط ذكرها
 السارح تكميلا للفتنة ويكفي في استقاط فرضها ذكره لو حبسها ولو
 مع وجود غيره في العلم ان الصبي لا يكفي في اربعة من فرض الكفاية
 وهي رد السلام والجماعة واحيا الكعبة بالبحر والعمرة وما عدا ذلك لا يكفي
 فيه الصبي كالجنازة والمهاد والامر بالمعروف وسائر فرض الكفاية
 ولو مع وجود الكاملين قالوا لان غيره متغفل ظاهرا فصلي
 وهو صبي اما اذا صلى وهو بالغ لم يكن متغفلا مع ان المدعي المنع منه
 مطلقا سواء صلى وهو صبي او بالغ وقوله وهذه لا يتغفل بها ممنوع
 لانها من الصبيان مع البالغين تغفل ومن النساء مع الرجال تغفل
 او اعادها جماعة ثانيا كانت الثانية بغلا وعجاب عن الثاني بان معني
 لا يتغفل بها لا توتي بصورتها من غير سبب بان لم يكن ميتا أصلا
 لا حاضرا ولا غائبا هذا هو المنع حر عدل في ان فيه انه قريب بدليل
 قوله بعد اقرب فلاحق تغير على قوله والاولي في الاعلى ما قبله
 وتقدم العبد القريب على امر الاجنبي اي ان كانا متساويين في البلوغ
 وعدمه بدليل ما بعده وهو محترز قيد مقدم قوله عدل اي قريب
 والعبد البالغ في هو تقييد لقوله وقدم حر عدل على عبد اقرب
 في اي يقطع النظر عن قوله عدل لانه لا يكون الا بالغا فكانه قال محله
 اذا استويا بلوغا وعدمه فان العبد بالغ فهو مقدم على امر الصبي ولو
 ذلك محترز قيد يعلم من قوله عدل وهو البلوغ لان العدل لا يكون
 الا بالغا واما اذا كان امر هو البالغ فتقدمه على العبد الصبي ظاهر
 واما اذا كان ذلك مع بعد الدرجة فيكون مع اتحاد الدرجة كذلك

لكن لا يصل على الشعرة الواحدة اى ولا تغسل وتدفن وجوبا
ويشرب سترها بحرقه فبذوي ابي بالنصب بان مضمر معطوف
على ظهور الغابض مع اى تمنع الظهور اذية ابي وكذا قوله فياكل الميت
وتشبهك الخ ولا يدفن منع هذين الامرين ولو كان الميت يحمل اليد
احد ياديه ولا يصل اليه سباع انتهى **والثاني** لا يفسلان الخ هذا
بمنزلة الاستئمان قوله ويلزم في الميت اربعة اشياء كانه قال الا الشهيد
والسقط الخ ولكن كلامه يقتضي ان كلامها يجب فيه اثنان ويجرم
فيه اثنان مع انه ظاهر في الشهيد واما السقط فليس لنا سقط يجب
فيه امران ويجرم فيه امران بل احوال السقط ثلاثة كما ساق الا ان
يقال ان كلام المتن بالنظر للجمهور والجمهور يصدق بالبعض وهو
الشهيد قبل انقضاء الخ هو طرف المتن اى انتفاء ذلك قبل وهو
صا في بصورتين بان لم تكن حياة اصلا او كانت وهي غير مستمرة
لان السالبة تصدق بنفي الموضوع بان لم تعلم حياته الخ في هذا
الحمل نظر لان سياق المتن يقتضي انه يجب فيه امران ويمتنع فيه
امران والسم فسر بمن لم يجب فيه شيء الا ان يقال عذر السم في ذلك
انه ليس لنا سقط يجب فيه امران ويمتنع فيه امران ويجوز الجمع
الخ اى يرضى الورثة المطلقين التصرف والاحرم الزيادة وكذا يقال
في الاثني سعة اى يجعل التكبيرات ركنا والا كانت عشرة وان
زاد اقرن اليه بالتكبير كانت احده عشر فلو زاد اى عدا او سهوا اما
او ماموما او منفردا وقوله بقول الفاتحة الخ صنفه فيه مسامحة لا
كلام المتن يعني امرين كون الفاتحة ركنا وكونها بعد الاولى والسم
جعل الركبة من عنده حيث قال والرابع وقصر كلام المتن على الفادة
المعنى الثاني ولا يجوز ان يقرأ الخ ومتى شرع فيها عقب تكبيرة

تعيين

تعيين بعد قوله اللهم اغفر الخ فالاول عام في كل ميت والدي في المتن
خاص بالبالغ والذي ياتي في السارج خاص بالصبي فان اقتصر على
في المتن كمن في كل ميت وان اقتصر على ما ياتي كمن في الصغير وان
اقتصر على الاول فلا يلي الا ان قصد خصوص الميت اللهم يقول
المقول كان شهيدا فيقتل لما قبله اى دعونا له لانه كان شهيدا
الخ اللهم ان كان محسنا الخ هذا هو الله عاد ما قبله مقدمة واستحلاب
للرحمة واستعطاف فالاحوط الخ فلو اقتصر على الوارد لم يكن لا افعال
بلوغة وان دعاه بالرحمة كمن والاحوط اجمع بينهما في المثال الاول وهو
سلم بكافرا واما المثال الثاني وهو الشهيد فيمنع فلا يلزم ذلك لان
الشهيد يجوز له الدعاء التردد في النية اى في الكيفية الثانية
اما الكيفية الاولى فلا تردد فيها لانه يقول نويت اصلي على من
تصح صلاتي عليه فهو جازم بالنية وبثلاثة صفوف وهي هذا
في الفضيلة على حد سواء وما راى عليها فالاول افضل وما بعده اقل
منه فان كان معه اثنان وقف واحد عن يمين الامام والثاني
خلف المامور فان كان معه خمسة وقف واحد مع الامام ثم كل اثنين
صفا فان كان معه ستة وقف كل اثنين صفا كنيان اى للقرأة
ويكون كلام السارج غير ضعيف ومثل نسيان القرأة بطل القرأة
واما ان حمل كلامه على نسيان الصلاة والاقامة فلا يبطل ولو غلب
بالتكبيرات كلها فيكون كلام السارج ضعيفا كما تخلف اى لا من
كل وجه فيقال ان سبق بتكبير واحد لم يبطل فان سبق بها بطلت
ولو كان العذر نسيان الصلاة او القدوة مسبوق الخ والمراعاة من
لم يدرك احرام الامام سوا ادرك كل الفاتحة اولا ويقرأ الفاتحة اى
وجوبا عقب الاولى فيقرأ ما يمكنه منها كالا وبعضا وان قصد تأخيرها

المسوق
 لغير الاولى ليس له ذلك والخلاف المتقدم في الموافقة وبعضهم قال
 كغيره فيكون قوله يقرر اي ان سادان سادان سادان سادان
 عند قول المتن ودفعه وبينه الواو بمعنى او وهي مانعة خلو
 بحور الجمع واذا كان كذلك صدقت العبارة بثلاث صور الاولى ان يخرج
 وسط القبر فقط من غير بنا الثانية ان يبني جاني القبر فقط من
 غير حفرة الثالثة ان يخرج وسط القبر ويبني جاني القبر اي
 يدخل اخواته الاولى ان يقول اي يخرج لان السهل هو الاخراج
 اعطاه المتوقن وكان كافرا وهو اسم لكل من ملك مصر وان
 يرش اي عتب الدفن بالكتاب القصر والمد فهو بالقصر نزول
 المد موع وهذا الالباس به وبالمذرفع الصوت سوا كان معه وسوع ام لا
 وهذا ايضا الالباس به اذا كان من غير فوج ولا شق جيب وغنم ما يد على
 عدم الرضى بالذهب وهو ذكر صفات الميت كقوله واكفناه وكرناه
 وغير ذلك مجهول على الكافر وغيره من اصحاب الذنوب نحو ضعيف
 المعتمد انهما مثل غيرها لا يعذبان بذلك الا اذا اوصيا بذلك ومن
 القدوم لغاب اي وكان الغائب المعزى بفتح الزاي اما اذا كان الغائب
 المعزى بكسر الزاي فلا تذهب له القبرية بعد القدوم وكذا يقال في الرهن
 والمحجوس قال في المجموع وهذا منسكك في حاصله ان النوي نظر
 للمقيد وهو كثرة العدد والقيود وهو كونهم اهل ذمة فيلزم من
 مجموع الامرين دوام الكفر وقاؤه والدعاء بذلك متنع فلهذا قال
 والاولى تركه فحصل جواب ابن النقيب انه ينظر للمقيد وهو كثرة
 العدد ودون القيد وكثرة العدد تصدق بكونهم مسلمون فلهذا قال
 وليس فيه ما يقتضي البتة على الكفر فلهذا كان جازما وقولا للاحتجاج
 فتاويله انه هذا السان الى جواب اخر حاصله انه يسلم ان الدعاء
 المذكور

وقد اذا كان هو اي
 ما لم يقبل النوح وما
 بعده واقا اذ اعلمه
 فلهذا يسمى به ايضا
 سمي انما يبي به

المذكور يقتضي البتة على الكفر لكن جاز لان كثرتهم تنفعنا في الدنيا
 بالجنة وفي الآخرة بالقدام من النار اما نبش بعد دفنه اي ولو لم يغير
 الدفن عليه وهذا مفهوم قوله ابته الكنة اعم من المفهوم لان المفهوم
 ما اذا نبش بعد دفنه لاجل الدفن عليه ففيه تفصيل فان كان بعد
 بلا الاول جاز والافلا واما هذا فهو اعم من نبشه للدفن عليه ولتقله
 وللصلاة عليه ولتكفنه الا الضميمة مثلها الساج بخمسة امثلة
 بشرط اي بشرط عدم الفصل واليتم وهو عدم الماء والتراب ويصح ان
 يراد بشرطه اي اليتم وهو ما اذا يتم بمجل يغلب فيه وجود المادتين
 ثم وجد المادتين ينبش لاجل الفصل بعده فلهذا اي تمامه ساعته
 اي قد ربح الجمل وتفرقة لجه وهذا غير التلقين والحاصل
 ان السؤال عام لكل مكلف ولم يسلم منه الا الانبياء وشهد المعركة وهم
 ابن الخطاب وامام الحرمين وهارون الرشيد واما ضمة القبر فهي
 عامة لكل ميت وان لم يكن مكلفا ولم يسلم منها الا الانبياء وفاطمة بنت
 اسد ومن تروا في مرضه الذي يموت فيه قل هو الله احد انتهى
 كتاب الزكاة اتم قيل هي من الشرايع القديمة بدليل
 واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا وقيل من خصوصيات
 هذه الامة وجع بان الاول بالنظر للاصل والساين بالنظر للكيفية
 والشرط الانية وقدم الزكاة على الصوم واجمع مع انها افضل منها
 نظرا للحدوث المشهور وللاقتداء بالقران يقال انه دليل للعاني الصلاة
 قبله اي تمدحها اي على جهة الاعجاب اما من باب التحدث بالنعمة
 فلا باس به اسم لعدرا في هذا لا يشمل زكاة الفطر الا ان تقدمه يقال
 او عن بدن وسميت كان الاولى وسمى اي القدر في الشارح
 بذلك الى ان المناسبة بين المعنى الشرعي واللغوي موجودة على
 هذا هو هذا الاستدلال من غير ان
 من قيله او بمعنى على ذلك
 لو اقيمت على ظاهرها فيكون
 التوفيق شاملا لتمام الزكاة الفطرية
 هو انما يتجسأ انما

هو هذا الاستدلال من غير ان
 من قيله او بمعنى على ذلك
 لو اقيمت على ظاهرها فيكون
 التوفيق شاملا لتمام الزكاة الفطرية
 هو انما يتجسأ انما

كل المعاني اللغوية وانما الزكاة الخ فيل هي مجمل لم تنضج دلالتها لانها
لم تبين المال الذي يجب فيه ولا القدر المخرج ولكن السنة بينت ذلك وقيل
عامته وقيل مطلقة والراجح هنا الاول لان الزكاة على خلاف الاصل
وهذا بخلاف قوله واحد انه البيع وان فيه الاقوال الثلاثة المتقدمة
والراجح انها عامة اي احل كل بيع الا ما خرج بدليل لان الاصل في البيع
احل تشبه اي في الدنيا بان تكون امانة او في الاخر بان تصور
بصورة شخص شهيد بصحة الايمان المختلف فيها هي زكاة الركان
وعرض التجارة وزكاة مال الصبي واما زكاة الفطر فليست من قبيل
ذلك لان خلاف ابن اللبان فيها ضعيف جدا في خمسة اي اجمالا والا
فهي ثمانية او تسعة تفضيلا من انواع المال الاول اجناس
وهذه الانواع الاول الاجناس وقوله اصناف الاول انواع من
اجناس الاول ابتعاوه على ظاهره ثمانية اصناف اخر فيه مسامحة لان
الابل مثلا ليس صنفا من نوع بل هي نوع من جنس وهو الماشية
ثمانية لم يذكر عرض التجارة مع انها مذكورة في الاجمال الا ان يقال انها
داخلية في الذهب والفضة ومن ذلك انما من اجل ذلك وهذا
فيه نظر لانه لا يظهر الا لو كان كل نوع من ذلك يدفع لصنف واحد من
الثمانية مع انه ليس كذلك بل كل زكاة كل نوع من الانواع الثمانية
تدفع للثمانية في ثلاثة اجناس الاول انواع وهو اسم جنس اي
جمعي بدليل قوله يفرق بينه وبين واحد بالتا وهو اسم جنس
افزادى لانه يصدق على الذكر والانثى والقليل والكثير وقيل اسم
جمع لا واحد من لفظه ولا يصح كونه اسم جنس جمعي لعدم واحد
من لفظه موقوف اي لرفور الادا والاخراج واما الوجوب
فثبت لا وقف فيه ولا يجب في مال وقف لجنين محترز قيد
مقدر

مقدر تقديره ويستقر كون المالك حيا متحققا وجوده وهذا ليس
متحققا وجوده ولا حياية اي شانه ذلك حتى لو اخبره معصوم فالحكم
كذلك وكان الاول تقديره على قوله ويجب في مال محجور عليه لانه ذكره
في حلال ما يجب فيه الزكاة وعرضه بخلافه صور ان الاول ان
يقترض عرض التجارة ويمضي عليها المحول وهي ذمة المقترض
فيلزمه المقترض زكاتها والثانية ان يسلم في قماش مثلا وينوي التجارة
فيه ويمضي عليه حول في ذمة المسلم اليه فيجب على المسلم زكاة
فيستويان اي في التعلق اي لا تقدم احدهما على الاخر وبعد
ذلك يوزع المال الموجود على قدرها بالسنة فاذا كان قدر الزكاة خمسة
واجم اجرة عشرة فالجمع خمسة عشر فالزكاة تلك فيخصها الثلث والجمع
الثلثان وبعد ذلك في صورة الزكاة لاسيما يجب سوي ذلك واما اجم فان
كان الذي خصه يوفي باجرته بان يوجد من يرضى بذلك فظاهر وان
كان لا يفي فانه يحفظ الى ان يقبض منه له من يكمله او يجمع به ولا يملكه
الوارث هكذا اقرر بعضهم وبعضهم اخذ بظاهر العبارة وقال المال
الموجود يقسم بينهما بالسوية لاستواءهما في التعلق ولكن لنساج
الاجاسد رال على منطوق المتن او على مفهومه وقيد بتيقود لثلاثة
ان يكون نتاجا وان يكون نتاج نصاب وان يملكه بسبب ملك النصاب
ومحترز تهلة المحسني فخرج بالاول ما لو ملك دون نصاب ستة اشهر
ثم استري كالملة فلا ضم بل يتيدي حولا من حين تمام النصاب وخرج
بالثاني ما لو كان مالكا لاربعة فنتج منها واحدة فلا ضم بل يتيدي
المحول من التمام وبالثالث ما لو ملك نصابا ستة اشهر ثم وهب
له حمل خمسة او اوصى له بجمليها او اوصى له بجمليها فلا ضم بل يتيدي
حول الساج بمحول وما عند قبل ذلك فله حين الملك لكن

لو علمنا استدراك على قوله السوم فهو بمنزلة الاستئذان من شرط السوم
 تشبيهه الخوض فيه بذلك الاعتراض على تشبيه الأمان بذلك بأنه غير
 مطابق للغة لأن الأمان لغة المضروب منها وهما إلى الذهب والفضة لأن
 المضروب وغيره وبعد ذلك إيجاب بان غرض المتن بيان المعنى المأخوذ هنا
 لا المعنى اللغوي لأن الحكم للمعنى العام لا للخاص وأحكم هو وجوب الزكاة
 والشرط الآتية وليس من أدنى لغة وحججهم كان الذهب
 والفضة شاملا للمضروب وغيره والأمان خاصا بالمضروب وإن
 كان حسنا أي شرعا وعند الفقهاء فإنه أي السوم لما تقدم أي
 من كون الشرط عامة في المضروب وغيره بخلاف رجوع الضمير للأمان وما
 يوهم اختصاص الشرط وأحكم بالمضروب بقصد الغرض أي فقط
 وبالاختيار أي لم يتقدم ذكر الاختيار في المتن فكان الأولي وخروج بما
 يزرعه الأدميون أي إلا أن إيجاب بأن المتن عبر عن الاختيار بما يزرعه
 الأدميون فكان ذكر الاختيار وابدل المصنف أي يقتضي أن قوله ما يزرعه
 الأدميون يعني عن قيد الاختيار مع أنه قد يزرعه الأدميون ولا يقتضي
 اختيارا فباعتبار المفهوم يعني وباعتبار المنطوق لا يعني يستلزم
 أي وهذا الاستئذان صوري لأن عدم وجوب الزكاة هنا لعدم المالك
 المعين لا لكونه لم يزرعه الأدميون على المساجد أي على نفس المساجد
 أما على شخص معين كالإمام مثلا ووضع يد عليه وزرعه فوجب عليه
 زكاته وغلة القرية وصورة ذلك أن الغلة بنتت من حب مباح
 أو يزرعها الناظر من مال الرقبة أما لو استأجر شخص الأرض لمؤنفة
 وزرعها ببذر من عند نفسه فبذلك زرعهما وجب عليه زكاته والنخل
 أفضل ذكر له أدلة خمسة مجموع الأدلة خاص بالنخل وإن كان بعضها
 يوجد في العنب مثلا الأول قوله لو روده والثاني أنها خلقت من
 طينة

ويجاب بأنه يعني عن النظر إلى المفهوم
 أي ما لا يزرعه ولا يقتضي اختيارا

طينة آدم والثالث أن النخل مقدم على العنب والرابع أنه شبه النخلة
 بالمومن والخامس أنها السجدة الطيبة وهذا كله مما يدل على افضلية
 النخل فلذلك فرع عليه قوله فكانت أفضل عين الدجال أي التي
 يصدرها وأما اللخري فهي ممسوحة بحسب العنب أي أخرجت عن آخرها
 ولا زكاة فيما ملكه بغير معاوضة كسنة أو مثلا أو ذهب إليه عشرة
 مقاطع قماش فقبل ونوي التجارة فلا تكون بحسب هذه السنة عرض
 تجارة أما إذا باع منها أو استقر بها ونوي التجارة فإنها تكون عرض
 تجارة وكذا يقال في الأرن والوصية حال التملك أي وهو وقت عقد
 النكاح أو الخلع أو الصلح فلو نوي قبله أو بعده فلا يكفي وقيل إذا كانت
 بعد في مجلسه يكفي كالواقعة في العقد فصل في زكاة الأبل
 وهو الخمس أو يحتمل أن يكون الخمس من كل بعير ويكون ذلك في مقابلة
 قوله بعير أي بجملة فهذا مضى بالمالك من جهة ضرر المساركة ومن جهة
 كونه بعيرا وإن كان موزعا ومضى بالفقير أيضا من جهة ضرر المساركة
 وأما الخراج بعير بجملة فهو مضى بالمالك فقط ويحتمل أن يكون الخمس
 من بعير فيكون مضى بالفرق بين من جهة ضرر المساركة وإن كان
 أخف على المالك من بعير كامل يضربه بضم الباء إذا كان متقدما
 بالبا فإن تعدى بنفسه كان بفتح الباء كقولهم ضربه وضرب
 أي ماؤها للوحدة والالف واللام للجنس فيشمل الذكر والأنثى الواحد
 والمتعدد والضان والمعر لكن يشترط أن تكون سليمة ولو كانت أبل
 معيبة لأنها من غير الجنس بخلاف شاة في أربعين وانه لا يشترط
 كونها سليمة إلا إذا كانت سياهة غير معيبة والأجاز المعيب
 تخير أي مرتبط بقوله فيخبر فكان الأول تقديمه بجنبه وقوله لكن
 أي مرتبط بقوله ولا يتعين غالب غنم البلد غالب غنم البلد الأول حذف

غالب لان غنم البلد لا تتعفن غلبت اولا عن خمسة وعشرين اللولي
ان يزيد وعما فوقها الى ستة وثلاثين اعتبار كونه اثني اى ان
كانت ابله اثنا او فيها اثنا ثم اخاض جمع ما خاض وقوله من الابل
صفة كاسفة وهذا اخر اسنان الزكاة خرجت الاضحية فان اخر
اسنانها السنينة وهي ما لها خمس سنين وطعنت في السادسة وينسب
على ذلك انه لا يبعد عن الجزعة الى الثلثة مع وجودها لان استقامة
الحساب في مفعول لقوله يقتضي وقوله لولا ما قدرته معترض بين
الفعل والمفعول بذلك اي بقوله في كل اربعين بنت لبون وفي
كل خمسين حقة تنبيه ان غرضه الاعتراض على المتن يعني ان
كلام المتن يوم انه بعد المائة والاحدي والعشرين ان زاد ولو واحدة
يتغير الواجب ويقال في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة
وليس كذلك بل ما يتغير الا بزيادة تسع على المائة والاحدي والعشرين
فيقال ثم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وكذا اكل ما زاد
عشر ابعد ذلك فلهذا قال السهم يستمر ذلك اي بثلاث بنات لبون
الى مائة وثلاثين فيتغير الواجب بها وفي كل عشر بعد هذا لكن الاول
الى تسعة وعشرين لانه اذا تمت الثلاثون لا تستمر الثلاث بنات لبون
بل يتغير الواجب فان عدم الجزاء وقت الاخراج ولو كانت موجودة
وقت الوجوب ولا يكلف الجزاء اذا كانت ابله معيبة او فيها معيب اما
لو كانت كلها كرام فيكلف ان يخرج بنت فحاض كريمة اجزاء على
المذهب او وانما منع مقابل المذهب لعدم الاولوية ولهذا اخرج عن
بيع شبعة اجزاء قطعا بنقد في ماله كما قال المحسني اربع حقا
قيمتها اربع مائة وخمس بنات لبون اربع مائة وخمسون وقد اخذ السامي
الحقا من غير تقصير منها فيجزى ويجبر بالتفاوت اما بخمسين من
النقد

النقد او بما يقابلها من بنت لبون وهو خمسة اشباع بنت لبون لان كل بنت
لبون قيمتها تسعون وبعده ونسبة الخمسين الى ذلك خمسة اشباع ولا يجزي جز من
غير الا غبط وهو نصف حقة ولو كانت قيمته قدر قيمة الجز من الا غبط
وانما لم يوجد او احدها سائل للاحوال الثلاثة الباقية وقوله كل رابع لكل من
الاموال الثلاثة ويجعل ما عنده كالمعدوم وقوله او بمضاربع لما اذا وجد بعض
احدها او بعض كل منها ولو جازعة اي فيخرج بنتي لبون او خمسين او ثلثة
والغاية للرد على الذي يمنع الصعود للثنية او ينزل الجز ولا يشترط ان تكون
ابل سليمة ويكون متبرعا بزيادة الجدران برعاية القيمة راجع لمجمع ما قبله
وهو صادق بما اذا اتحد النوع كما اذا كانت كلها غنما مثلا فاخرج عنها مائة او
كانت كلها ماعزا فاخرج عنها نفجة فلا بد من رعاية القيمة بان تكون العنز
في الاول تساوي قيمة النعجة لو اخرجها وكذا بالعكس ومثال ما اذا اختلف
النوع ما قاله السهم بثلاثة ارباع عنز وربع نفجة مثلا اذا كانت قيمة كل نفجة
دينارين وقيمة كل عنز دينار فيجب في المثال المذكور عنز تساوي ثلثة
ارباع عنز وربع نفجة بان تكون قيمتها دينار وربع وكذا لو اخرج نفجة يفرط
ان تكون قيمتها تساوي ربع نفجة وثلثة ارباع عنز وذلك دينار وربع وفيما
لو كان الفهم ثلاثون والمعد عشرة ينقلب الحكم بان يخرج عنز او نفجة
تساوي ثلثة ارباع نفجة وربع عنزة وذلك ديناران الاربع لان ثلثة
ارباع الدينارين دينار ونصف وربع الدينارين والمجموع ديناران الا
ربعا ولا يؤخذ ناقص الجز واسباب النقص خمسة العيب والمريض والضرع
والذكور ودرء النوع واتحد انواعا ما اذا اختلفا نوعا فقد بينهما المحسني
البليبي برعاية القيمة مثال في المحسني وايضا قول المحسني بان تكون
نسبة قيمة الماخوذ عن الزكاة الى قيمة النصاب لسبب الماخوذ نفسه الى
النصاب ففي المثال المذكور وهو مائتان نسبة السائتات اليها نصف خمس المشر

لان عشر المائتين عشرون وخمس العشرين اربعة ونصف الأربعة اثنان
فاذا كانت قيمة المائتين كل واحدة دينار كانت قيمتها ايضا مائتين فيشترط ان
الثانيتين الماخوذتين يساويا دينارين لانها نصف خمس عشر المائتين
وان شئت قلت خمس عشر نصف المائتين ولا يؤخذ خيار الخ اي اذا كانت
ابله معيبة او فيها معيب بدليل الاستدراك الذي بعد فلا يؤخذ منها
حامد الابرضي المالك في الخلطة وتسمى خلطة او صافي اي لانها
بسبب الاتحاد في الشروط الاينة فاجتماع الشروط سبب في تحققها
فلذلك اضيفت الى الاوصاف ولو في غير ما شئت الخ راجع لقول
واخليطان وكان قال واخليطان تركيان زكاة الواحد سواء كان في مائة
او غيرها وليس راجعا لقوله ولاحد هما نصاب لانه لا يصح على واحد
الخ على معنى الفا تصحيا متعلقا بابدال بان تكون الخ الثانية
باعتبار معنى الاكثر وهو المحول والتذكير في بعض النسخ بالنظر
لفظ الاكثر كانه الخ كان الاولى بالواو عطف على جاز الغنم الا ان
يقال انه ليس معطوفا على المال بل هو مقس علىه والمقس الانية
قبله فنفقوا الانية بالرفع مبتدأ لا باجر فلو ملك كل منهما الخ حاصل
ذلك انهما ان اتحد في ابتداء الملك وابتدأ المحول على الانفراد ثم خلطا
زكاة الانفراد في العام الاول وفيما بعد زكاة الخلطة وان
ملك احدهما ولا ثم ملك الثاني بعد ومضى زمن على الملك الثاني
منفرد ابوثر في العلف ثم خلط فكذا كما في التمس واما ادم المرضيين
ملك الثاني واخلطه زمان يور في العلف ثم خلط فهو من زكاة
لخلطة لعدم ابتداء حول على الانفراد والاوّل تركي زكاة الانفراد
لعامه الاول وزكاة الخلطة للعام القابل وهذا اذا كان مال كل منهما
نصابا فان كان اقل من نصاب لكل منهما ثم خلطا زكاة الخلطة

ابدا

ابدا لعدم تقدم حول للانفراد سواء ملكا معا او مرتبا واما اذا كان
ملك الاول نصابا والثاني اقل من نصاب فالثاني تركي زكاة
الخلطة ابدا والاوّل تركي زكاة الانفراد المحول وزكاة الخلطة المحولها
انكس هذا المقال بان تقدم ملك من له اقل من نصاب ثم ملك من لم
نصاب وابتدأ حول للانفراد ثم خلطا زكاة الاول زكاة الخلطة ابدا وانما
زكاة الانفراد في العام الاول وزكاة الخلطة فيما بعدها والذين
يكفرون الخ وجه دلالة الآية على وجوب الزكاة انه نوءد على عدم الزكاة
بالعذاب والوعيد على الشيء يقتضي النهي فكانه قال لا تركوا الزكاة
والنهي عن الشيء امر بصدقه فكانه قال آذوا الزكاة وهو امر بالامر
للوجوب وفيما زاد معطوف على قوله وفيه ريع العسر وقوله بنصاب
الغار ايد وهو خبر لمبتدأ المحذوف التقدير زكاة بحسابه او ان
الفاو ائمة في جواب شرط تقديره اذا علمت قد انرايد زكاة بحسابه
وما زاد الخ مبتدأ وقوله بنصاب خبر وليدت الفا لان المبتدأ
يسببه الشرط في العمود وهذا التركيب غير التركيب المتقدم في الذهب
فان لم في معرفة قدر النصاب في الذهب والفضة والحاصل
ان ذلك يختلف باختلاف الاعصار ولذلك قدر بعضهم نصاب الذهب
بالبندين سعة وعشرين الاربعاء بالمحبوب بثلاثة واربعين قيراطا
وسبع قيراطا وذلك لاختلاف قدر الفس في الازمان واما في الفضة
ففي الريال البطاقة ثمانية وعشرين ريالا ونصف بناء على ان كل ريال
فيه درهمان من النحاس وبعضهم قدر خمسة وعشرين ريالا بناء على
ان كل ريال فيه درهم من النحاس واما بالانصاف المعروفة فقدر بعضهم
بثمانية نصف فضة وستة وعشرون فضفا وثلاثا نصف كل عشرة
منها ثلاثة دراهم ولعل ذلك كان خالصا من الفس والافلو كان ففسا

مخرج هذه النظم مع قول الخ
انه سبب انما يجي يد

قوله الاربعاء هو الريال
انه سبب

قوله ستة وعشرين هو الريال
وستة كما علم مما بعده
فان قوله انه سبب

فلا يبلغ ذلك ما يتوهم التي هي النصاب وبعد ذلك لعل في عبارة محمد بن
بان تعالى بدلالة ستة وعشرين ونصفا ونلنا نصف ستة وستين نصفا ونلنا
نصف حتى يستقيم وفيها ربع العشر أي لكل عام كان النصاب
فيه كاملا بخلاف المحبوب يجب فيها زكاة سنة فقط ولو بقيت سنتين والفرق
ان الذهب والفضة معدان للنفاق اما باقيين يجب زكاتها بخلاف
المحبوب فانها عرضة للفساد ويسلم الدينار في جواب عما يقال اذا
وجب عليه دينار فلان يأتي دفعه للاصناف الثمانية لانه حتم كلهم وجبهم
على الاخذ لا يمكن ودفعه لواحد من الاصناف لا يجوز وابدال قيمته ونفري
قيمتهم عليهم لا يجوز في المخلص فاجاب بما ذكر وهو انهم لو كانوا شخصاً منهم
او من غيرهم سلم لهم دينار في ذلك لانه لا يمكن ان يدفع قيمة النصف
لهم لانه لا يجوز وليس عنده نصف فطريقه ان يسلم لهم الدينار نصفه
عن الزكاة ونصفه امانته ثم ما قاله السهم ولو خلاصة في الغاية ضعيفة
لانه لا يجوز لغير الامام ضرب المنشول بل يخرج ويكره ضرب السالم
واما الامام فيكره له ضرب المنشوش اذا كان مستهلكا ولا يكره ضرب
السلم ولا يغير اي من احتياجه اليه اوزنية او قنية فالعبارة
بقيته اي مع وزنه وقوله للوزن اي فقط والافالوزن معتبر
بوزنه اي فقط ولا عبرة بالقيمة او يخرج خمسة مصوغة ولا يلزمه
ان يخرج ستة ونصف مصوغة لكن لو اخرجها جاز وكان متبرعا بالزيادة
ولو لكل اصبع اي غير الابهام على الرجل ومثله الخنثى للرجل ليس
قيدا جازاي ان كان عادة امثاله ولا كراهة والاكره وقيل بحرر وجبت
الزكاة ولم يود الى سوق والاخرى وجبت الزكاة حلية الحرب وكذا الثوب
على المعتمد سواء حصل منه شيء بالعرض على التارام لا بخلاف التمويه في الاداني
فانه يفصل فيه تحلية المصحف في خرج التمويه فلا يجوز على المعتمد

وكذا

وكذا ما نسخ بهما الخ اي لها البسم اما فرشته والاستناد اليه فلا يجوز
المبالغة اما اصل السرف فهو مكروه واما اسراف الرجل فمأثم وقيل
اسراف المرأة حرام سواء كان بمبالغة او لا المصحف ومثله التمام وكذا
جلده وكيسه وعلاقته وحنيطه لا كرسية من كتب المصحف بالذهب
او هو شامل للرجل والمرأة وبعضهم قال الكتابة كالتحلية فيجوز للرجل
بالفضة ولها بهما فصل في الزرع والثمار وجهها للاتحادها نصابا
وواجبا وما يجب اخراجه اي من العشر ونصفه او ثلثه ارباع
العشر وربع نصف العشر ما يأتي جمع وسبق بالغنى وجمع ايض على
وسوق كفسس وفلوس اما بكسر الواو فيجمع على وساق كمل واحمال
سمى اي مدلول بهذا الاسم وفي العبارة نقص والتقدير ومعناه الجمع وسمى
لانه استظهر اياها استيفاء جميع التقادير الواردة في المسألة وليس للمواد
الاحتياط لانه يقتضي ان يكون لاند من الوزن مع الكيل وليس كذلك
وهي ستة اراد ان يصرفه لانه بعد الف تكبير ثلثة احرف وسطها
ليس ساكنة اصالة بل عوضا للادغام فهو كالمائة وطواغية ستة اراد
ان هو بالارباع مائة وخمسون ربعا لانها بالاقداح ستمائة قدح لان المائة
باربعائة واخمس مائة من الاقداح وعلى كلام السبكي قدرها مائة وستين
ربعاً وبالاقداح خمسمائة وستون قدحا فيكون النقص عشرة ارباع قدح
ويبقى ونصف هو قدر التفاوت بينهما الاسبي مد وكما حصل حاصل
ذلك ان السبكي والتولي اتفقا على ان الصاع اربعة امداد واختلاف قدر
القدحين فالتولي يقول الصاع قدحان كاملا والسبكي يقول قدحان
الاسبعي مد فيكون التفاوت بينهما ستمائة سبع مد لان الاصل للمائة
صاع كل صاع قدحان الاسبعي مد فتكون الاسباع الناقصة ستمائة سبع
فاذا اردت بقيتها امداد كاملة فكل مائة يطلع فيها اربعة عشر مدا

وسبعا مد فاذا ضربت ستة في عشرة تبلغ ستين ثم الاربعة في الستة عدد
الستانية باربعة وعشرين فيكون المجموع اربعة وثمانين مدا ثم اضرب
الستة في سبعين بالثاني عشر سبعا وثمانين سبعا مد يضم ذلك الى الاربعة
والثمانين يكون المجموع خمسة وثمانين مدا وخمسة اسباع مد فاذا اردت
ان تجعلها صيما فالثمانون مدا بعشرين صاعا وذلك بمسقة ارباع
وذلك وبيتان ونصف وهي التفاوت ولكن القولي يقول ذلك المذكور
من الدينين ونصف كامل لا يحتاج الى تكيل والسبكي يقول كل دينين
ناقصان سبعمد فتكملها بالباقي وهو صاع ومد وخمسة اسباع مد بان
تسط الصاع اسباعا فيكون ثمانية وعشرين سبعا يضاف لها مد
بسبعة اسباع تبلغ خمسة وثلاثين ثم يضاف لها خمسة اسباع الباقية
تكون اربعين سبعا اذا قسمتها على عشرين صاعا يخص كل دينين سبعا
مد فتكون خمسة وعشرين صاعا كاملة على كلام السبكي فتقول المحسني التفاوت
وبيتان ونصف اي على كلام السبكي من الصاع قد كان الاسبي مد واما
على كلام التولي وهو ان الصاع قد كان كاملا فيكون التفاوت وبيتان
ونصف صاعا ونصف صاع الاسبي مد ونصف وثلاث اذ كان
المصواب ونصفا وثلاثا بالنصب لانه معطوف على المنصوب الا ان يقال
انه على لغة ربيعة الذين يسمون المنصوب بصوت المرفوع والمجروح
فيقرأ بالنصب ويكتب من غير الف عريضة اي هلاية بالضم
اي بمعنى في وقوله هذا اي في التمار باطلاعها اي ظهور مكرها وبرون
نعم ان صورة الاستدراك ان التمر الذي ظهر ثانيا من نفس النخل الذي
طلع ثم اولا واما صورة ما قبل الاستدراك فان له غلظين ظهر مكرها
قبل الاخر فيضم الثاني الى الاول اذ ولكن صورة الاستدراك المرجع فيها
لاهل الخبز فان قالوا انه من بقية حمل الاول ضم الثاني الى الاول وان
قالوا

قالوا انه حمل مستقل لا يضم بخلاف العنب اذا اثمر مرتين فيضم لانه قد
يثمر مرتين وزرع العام اذ العام ليس قيد ابل ولو كانا زرع
عامين ويكون بين حصادها اقل من ستة فانه يضم بالضم الباقين
في اعتبارها اذ كان الاول باعتبار وقوع حصادها اي بالقوة
لا بالفعل وفيها اخبر مقدم والعشر متقدم وخر وقوله ان سقيت
شرط جوابه مخذوف تقديره ففيها العشر او اليسع من عطف الخاص
على العام لانه ينزل المامن الساع في حقه فيملاها ثم يحرك منها للزراعة والشر
وهذا وجه مخصوص او يشرب عطف على قوله ان سقيت وهي
البكة اذ قال بعضهم هي التي يداس على طرفها فيطلع الطرف الاخر بالما
العشر وقد سبعم ارباع ونصف كثر المونة وخفتها الف ونشتر
مشوش كما في المعلوفة والسائمة تشبيه في الجملة لان المعلوفة
لاركاة فيها والتفاوت اي الانهار الضعيف وقوله والسواق ويعبر
عنها بالمساق والتزع وليس المراد السواق العروضة لثلاثة ارباع
العشر قدرها احد عشر درهما قدحا لثلاثة ارباع العشر وربع نصف
العشر وقد رد ذلك لثلاثة عشر درهما ونصف قدح على ما لكة اي بسطر
ان يكون موسرا والافلا يجوز الخرص ولا ينقل الحق الى الذمة لكن كيف
يحتاج لهذا الشرط وهو لم يشر قد خرص عليه ويجاب بانه قد يكون عليه
دين مستغرق لذلك الشر وقوله اي قولا بما يبعد كالبربع والثلاث
ويحيط في الثانية المحتمل كواحد من مائة مثلا غلظه بالمحتمل محرز
قوله بما يبعد بعد بلفظ المخروص اي وكان بعد التمكن من الزكاة والافلا
يلزمه شي حتى يدعي الغلظ فيه على الخارص واما اذا كان التمر موجودا
او ادعى غلظ الخارص بالمحتمل فانه يعاد الكيل وان ادعى بلفظ المخروص
اي وكان ذلك قبل التمكن من الزكاة فيكون لهذه الدعوى فائدة وهي

سقوط زكاة ما تلف من كل المال او بعضه واما اذا كان بعد التمكن من
الزكاة فلا معنى لهذه الدعوى لانها استقرت في ذمته تلفا وبقا وبدو
صلاح بعضه وان قل كظهوره في الفرض منها ان بدو صلاح البعض كبدو
صلاح الكل في ان كلاهما سبب لتعلق الزكاة بهذا الثمر واما ظاهرها
فليس مرادنا هنا وانما ذكره نسخ الاسلام في باب البيع وهو انه اذا ابدى صلاح
بعض الثمر جاز بيعه بلا شرط قطع كما لو بدى صلاح كله وقاس ذلك على ما لو
باع بخلافه ثم ظهر بعضه وبعضه لم يظهر فقالوا ان الظاهر يكون للبايع
وكذا ما لم يظهر تبعا قياسا لما لم يظهر على ما ظهر فالاولى مبيسة على الثانية
ويضم ربح الاصل في المحول نحو ولو كان النسخ من غير العرض كثمر وولد
ولين وصون ان لم ينضج نحو صادق بصورتين ما لم ينضج اصلا
او نضج بمالم يقوم به والشم مثل الاول ومثال الثانية ما اذا اشتراه
بفضضة ثم باعه في الثنا المحول بذهب فيضم الربح للاصل في هاتين الصورتين
ويتركب محول الاصل اما اذا انضج من اجنس كمال الشم الثاني فلا يضم
بل ينرد الربح بمحول والاصل بمحول وان كان يضم الربح للاصل في اكمال
النضاب وقوله وامسكه ليس قيد ابل لو اشترى به عروضا ايضا كان يحكم
كذلك من ارض مباحة او مملوكة اما لو وجدته في ملك غيره فهو
لصاحب الملك ان ادعاه وهذا كما في الركا زوان وجدته في مسجد او
موقوف على مسجد او شخص او جهة كالفقراء فان قال اهل الخبرة
انه حدث بعد المسجدية او الوقفية فهو من ربح الوقف والمسجد فيكون
ملك المسجد او الموقوف عليه وان قالوا انه كان موجودا قبل المسجدية
او الوقفية فيكون من اجزاء المسجد او الوقف لا يجوز التصرف فيه وقيل
انه يكون لصاحب الارض قبل ذلك حرد ذلك وان وجد في طريق فان
كان حدث بعد جعلها طريقا بقول اهل الخبر فهو لمن وجدته وان كان

موجودا

موجودا قبلها فلن كان مالكا للارض قبل ذلك على قياس ما تقدم
ولو تنازع في ملك الركا زان هذا امسكه لانه ان كان في ملك شخص فهو له
يكون للبايع او الموجد او المعير ولا يتاخر هذا النزاع ويجاب بان الركا زان المعير
اللفوي وهو الشيء المدفون بان يقول احدها انا دفنته ويقول الاخر انا
ادفنته **فصل** في زكاة الفطرة في هذا النظم الاسلامي لم يعرف في الجاهلية
لانها من خصوصيات هذه الامة واما زكاة الفطرة فهو لفظ لا غنى ولا معنى
بل هو مولد من تصرفات الفقهاء استعمالا لم ولم يستعمل العرب ويقال لها زكاة
الفطرة وزكاة الصوم وزكاة البدن كانهما من الفطرة لكونه مسامحة
لان الفطرة الماخوذة بمعنى القدر المخرج والفطرة الماخوذة منها بمعنى
الخلقة فلم يتجدد الماخوذ والماخوذ منه في المعنى الا ان يقال ان بينهما نوع تعلق
من جهة ان الزكاة مطلقة للخلقة وهذا هو الذي سهل الامر فرضا في اي
اظهر او بلغ او نقل على الناس ان السارة الى المودي ولا يشترط اسلامه
وسرطه احرته والسيار وقوله على كل حر هي بمعنى عن السارة الى المودي
عنه وشرطه الاسلام صاعا به لا وحالة من زكاة الفطر او صاعا نحو
او للتبويج للتمخير تجبر نقصان الصوم في هذا السارة الى وجه
الشبه بينهما وهذا من غير الغالب لان الغالب ان الجاهل يكون من جنس
المجبر ولا مانع من ذلك لان الله ما شرع نوعا من الفرائض الا وشرع
له نوعا من النوافل بحجبه بفروب نحو المراد من هذه العبارة ادراك
جزء من رمضان وهو لا يكتفي في الوجوب فكان الاول ان يزيد وادراك
اول سوال فلهذا قال الشئ ولا بد من ادراكه الردنك اي قوله ولا بد
ان واثره هو وجوب الفطرة نارة وعدمها اخرى وبيع عليه اربع عصور
فهي عليها اي على السيدين او القريبين في الاخيرين وان كان
ظاهرا كلاما للشم رجوعه للاربع واما الاولى فلا فطرة على احد واما الثانية

فوجب فيها على العتيق لان وقت الوجوب حصل في نوبتهما المراد ان جزا
من جزائيه وقع في نوبته احدها وانجز الثاني في نوبته الاخرى في الحقيقة وجوب
القطعة للاحد اليها ياة لانها لا غنية وانما هو للملكية او العارية بيوم و ليلة
يحتل ان يكون المعنى بليلة ويومها لكل منهما وان يكون ليلة لاحدهما ويوم
للاخر لا يختلف الحكم وهذا محله في المال الاول اذا كان الليل سابقا والليل
تبعه معه فقد وجد الجزان معا في نوبته احدهما فيختص الوجوب به
عن من مات بعد اي يقينا فلو شك في الموت بعد او قبله فلا وجوب
دون من ولد بعد اي او معه اي ولو احتملا وجود الفضل او وليس من
الفاضل ما يحتاج اليه في العبد مما جرت به العادة في العبد من كعك وسكك
ونقل فلا يخرج منه اذ لم يزد على الحاجة وهذه اذا هيأت واعده قبل العبد
والا فيخرج منه القطعة ويستمر ايضا ان يكون الخواي اذا كان ذلك ابتداء
لوجوب القطعة اما اذا ثبتت في ذمته صارت دينا فيباع فيها ذلك
نفسين المراد انهما غير لا يقين به فيبيعهما ويبدلها بل لا يقين ويصرف الزائد
للفطرة ولو انهما بخلاف الكفارة لا يباعان اذا التزم لان الكفارة لها بدل فلو
فيما تقدم من زوجية يصح ان تكون تعليلية للزوم النفقة ويصح ان تكون
بيانا لمن تلزمه نفقته ويقدر مضافا اي من ذوي زوجية الخ ضابط
ذلك اواحي اذا تاملت الضابط وتاملت المستثنى منه وجد في مسامحة
لان الاول لم يدخل في الضابط وقوله ومنها العبد الخ فيه نظرا ايضا لانه قيد
بقوله من لزمه فطرح نفسه فلم يدخل العبد فكان الاحسن ان يقول كل من
لوفته نفقة شخص لزمته فطرته ثم يستثنى منها وهذه المستثنى من
منطوق القاعدة ويستثنى من منهومها المكاتب كتابة فاسدة فان نفقة
لا تلزم السيد وتلزمه فطرته وكذا الامة اذا كانت مسلمة لزوجها فلا يلزمه
سيد عانفتها ويلزمه فطرته اذا كان زوجها مبسر او عبدا فان القطعة
على

فان كان الثمن سابقا

على سيد كان الاول فلا فطرة على المكاتب فلا تجب فطرتهما اي الاجير
بالنفقة للزوج وعبد المسجد اما نفقة عبد المسجد ان كان مملوكا للمسجد برصية
او هبة فهي من ريع المسجد واما ان كان موقوفا على مسجد او غيره فان
عين له الواقف جهة اتعت والافني بيت المال والافني اغنيا المسلمين
وعلى كل لا تجب فطرتهما عن نفسه الخ انما اقتصر على ذلك لاجل قوله من
غالب قوت بلده اما اذا كان يركب عن غيره فالعبد بقوت بلد المودمي
عنه وفقره ايضا وان كان ظاهر المتن ان قوله صاعا من غالب قوت
بلده راجعا لما ذكره عن نفسه او غيره فلهذا بين السهم المراد منه او
اخرجه معطوف على قوله بخلاف ما لو اخرج الصاع عن اثنين فيجوز
حاصل ذلك ان فيها قولين القول الاول يقول ان هذه مستثناة وعلى
هذا يخرج من قوت السيد او من اشرف الاقوات والقول الثاني ان
مستثناة ويخرج من قوت اخر محمل عهد وصوله اليه وهذا هو المعتمد
او يخرج للحاكم او بمعني الوارح للتولين اي ان قلنا انها مستثناة
واخرج من قوته او من اشرف الاقوات او قلنا ليست مستثناة ويخرج
من قوت اخر محمل لا يدفع الا للحاكم لان له نقل الزكاة وهناك تقريران
يحمل اوفي قوله او يخرج للحاكم على بابها ويجعله قولنا لا ويجعل ما قبله
من القولين ضعيفا والاصل فيه الكيل اي الغالب فيه ذلك فلا
يرد اللين ونحو ذكر القفال وهذه الحكمة لا تظهر لان الصلح لا
به شخص واحد بل هو للاصناف الثمانية الا ان يقال انه قلد من يجوز
دفعها لواحد او دفع للحاكم والحاكم خص به واحد وايضا لا يظهر في التمر
واللين ويحجب بانها للحد بالنظر للغالب ويحجب اي زيادة على ما يجب
فيه العسر زكاة مولد وهو الصغير والمجنون والسفيه وقيد بالغني
لاجل قوله وله والا لولم يكن غنيا كان واجبا عليه بخلاف غير مولديه

السيد اي اذا لم تلزم نفقة والاوجب عليه فطرته وكان له اخراجها
 من غير اذنه وكذا المملوك والزوجة فصل في قسم الصدقات
 هي جميع صدقة تسبل الواجبة والمندوبة والمراد الواجبة ولو قال في قسم
 الزكوات كان اولي وسيت اي الزكوات بمند وجودهم سيايت
 محترزه في المتن في قوله والى من يوجد منهم من لم يحضر ويسمى قسرا
 وهو من قصر الصنف وهي الصدقات على الموصوف والمعنى عند الامام
 الساني ان هذه الزكاة تقسم على الاصناف الثمانية ولا يجوز لغيرهم
 ويجب تميمهم بها وعند غيره انها لا تجوز لغيرهم ويجوز فيها الصنف منهم
 ولا يجب التميم اطلاق الملك المراد انهم يملكونه بمجرد الاخذ من غير
 شرط تقييده اي انهم لا يملكونه بمجرد الاخذ بل بشرط صرفه فيما اخذوه
 لم هذا هو المراد وانما فصل بين الاربعة الاخيرة بنى ثانيا للامانة
 الى ان الاولين اخذوا غيرها والآخران اخذوا لانفسها وهذه المعاني
 استنبطها الامام من ادلة خارجية ونزلها على الآية فالآية لم تعد ذلك
 بجوهرها لكنها جاءت موافقة لما استنبطه الامام لايق بالرفع صنف
 لعل اسم لا قبل دخولها لان محله رفع بالابتداء فانه رفع ما يقال كان المناسب
 تنوين اسم لالانه موصوف فهو تشبيه بالمضاف ويجاب بانه وصف بعد
 دخولها لا قبله لا مال له ولا كسب اخ صادق بثلاث صور بان لم يكن له
 مال ولا كسب اصلا اوله كسب غير لايق اوله مال وكسب لايقان موقعا
 من كفايته اوسيد الاول اخذها لانه ان كان العبد مكاتباً فنقتت
 على نفسه لا على سيده حتى يقال انه مكاتب بنفقة سيده وان كان غير
 مكاتب فنقتت على سيده مسلم لكن لا قبل له في الزكاة حتى يقال ان
 كفايته تمنع فقره فلا يعطى فهذا ان القسم الاول بالواد لعدم
 تقدمه في تنفيع عليه وهو لانه اقسام اي اجالا لان الاول

المدن تحته ثلاثة والثاني لمن تدان لاصلاح ذات البين والثالث من
 تدان للضمان هنا احتراز به عن الشهادة في غير هذا الابد منها من
 لفظ اسهد ولا بد من استشهادا وودعوى عند حاكم بخلافه هنا فيمكن
 ولو بلغ الاخبار ويعطى فقير اخر ما تقدم في بيان الصفات التي تقتضي
 الاستحقاق وما هنا الى اخر الفصل في كيفية النفع وقد مر على ما ياخذ
 كل واحد ويعطى فقير ومساكين اي كل واحد من الفقراء على التفصيل
 الاتي فالكلام هنا في اعطاء الافراد وما ياتي في قوله ويجب تميم الاصناف
 والتسوية في اصل القسمة بين الاصناف وكان الاول تقديم الثاني على
 الاول لان الاعطاء الاول من الاقسام الثمانية المتساوية لكل قسم فيكون
 المعنى ويعطى فقيرا اي كل فقير من القسم الذي له من اصل القسمة
 ما ينبغي ونحوه انما يدل من قوله ما يحسن التجارة فيه غير العامل
 انما اخبره لان الكلام في قسمة المالك واذا قسم المالك فلا عامل واذا لم
 تكن فلا يقال تسوية بينهم وبين غيره ولا عدهما ولا يجب التسوية
 بين الاحاد اي ولو تساوا بالحاجات فان عدمت الاصناف الخمسة
 قوله مع وجود المستحقين فرع ان كان الاول فدفع لانهما ثلاثة
 الاول لو كان شخص والثاني ولو قال شخص والثالث ولو كان عليه
 دين اخر وخمسة لا يجوز دفعها اخر ومسلم العبي والمجنون والسفيه
 لعدم صحة قبضهم فلا يصح الاقبض الولي عنهم لا بد منها اليهم اخر جملة
 مستأنفة تقييد لما استفيد من العطف من انها لا تدفع لمن تلزم الزكاة فنقتت
 وظاهره مطلقا لا باسم الفقراء ولا باسم غيرهم فلهذا قيد بقوله باسم الفقراء
 اخر اما بغير ذكره فيجوز الدفع اليهم والكافر مطوف على الغني فهو
 تمام العدد وفي بعض النسخ ولا تصح للكار وفيه نظر لانه يقتضي انه زايد
 على الخمسة مع انه منهم ضمن اخر اي بان يدفع ما كان يدفعه عند وجود

المال وهذا بعد التمكن اما قبله فلا ضمان وهذا في التلغ اما التلغ بعد
الحول فيضمن مطلقا تمكن ام لا بخلافه قبل الحول فلا ضمان به لم يقع
عن غيره وينبغي على ذلك انه لو تبين تلف المدفوع عنه الذي عليه لم يجز
جعلها عن غيره بل يرجع بها على من اخذها الا ان علق على سلامة المعين
بان قال والافعت غيره كان له جعله عن غيره اذا بان تلف المعين
صدقة التطوع سنة وهي افضل من الفرض وقيل الفرض افضل منها
كتاب الصوم اخرج تقدمه على الحج للكره ان زاد من يجب عليه بخلاف الحج فيكون
افضل وقيل الحج افضل لانه وظيفة المهر ويكفي الصغار والكبار ويجوز
تراة الصيام باليا وبالاول لان كلاهما معناه الامسال وكل منهما مصل
لصام واصل الصوم من السرايح القديمة واما بهذه الكيفية فنخص
هذه الامة وفرض في السنة الثانية من الهجرة في شعبان فصام صلى الله
عليه وسلم تسعة سنون ثمانية نواقص وواحد كامل تطينا الامة من حيث
مساواتي الكامل للناقص اي من حيث الثواب المستحق على اصل الصوم
اما ما زاد به الكامل على الناقص عند فطر وسحور وثواب اليوم
الزائد فهذا امر يزيد به الكامل على الناقص واركانه ان كان الاول
خذه لانه سياي في قول المتن وفرايض الصوم باحد امرين ان الاول
بحام اي يجب به الصوم على عامة الناس والثاني خاص بالرأي ومن
صدقه واما قوله وتثبت رويته فهو سبب عام ايضا اذا حكم بحكم بشهادة
العدل ويزاد على هذه الثلاثة ظن دخوله بالاجتهاد او الامة الدالة عليه
كتعليق التمام بل فحمله ما يجب به الصوم من رتبة لقوله صلى الله عليه وسلم
لما قبله على الف والنسب المتواتر فان نعم عليكم اي هلال رمضان ومثله
اذا غم هلال سوال فيكمل رمضان ثلاثين اخبر النبي اي بلفظ الشهادة
والا فلا يجب الصوم على الامم وانما اتي بحدوث الثاني تفسير للاخبار
وان

وان المراد به لفظ الشهادة موثوق به ان ليس قيد ا مع اعتقاد الصدق
فان المدار على احد امرين اما كون الخبر موثوقا اي عدلا وان لم يعتد صدقه
او اعتقاد صدقه وان كان كافرا ويكفي شهدا بخبره بهذا الرد على ابن
ابن الدم حيث قال لا يكفي ذلك لانه شهادة على فعل نفسه وهو لا يصح كشهادة
المرأة انها ارضعت هذا الولد او شهادة البناء انه بنى هذا المحاط بل يشهد
بانه راي الهلال وان غدا من رمضان او يشهد بطلوع الهلال وان غدا
من رمضان والمعتد ما قاله الله وان لم يقل وان غدا من رمضان ولما حكم
ان يحكم بشهادة العدل وان دل بالحساب على عدم امكان رؤية الهلال خلافا
لبعضهم المعلقين بالتسنية صفة الاحرام بالتمتع والاعتكاف وكذا قول
بعد ذلك معلقين بالتسنية صفة لما قبله من الطلاق والعتق هذا
اي كونه لا يثبت رمضان في غير الصوم اذ وحاصل ذلك قيدان وسرطان
واخذ محترزها الله على مجنون او مملوك المعنى عليه والسكان وحاصل
ذلك انه لا يجب عليهم الا اذا مطلقا تعدوا واولا واما القضاء فيه تفصيل بالمعنى
عليه بقضى مطلقا بخلاف الصلاة فيحصل فيها والمجنون ان تعدي قضا واولا
فلا والسكان قيل كالمجنون وقيل كالمعنى عليه والمعتد الاول وحقق قول الا
اذا لم لا حاجة اليه لان كلامه في وجوب الاداء وهو منفي مطلقا وكذا قوله
فيجب كان الاول خذنه اطلاقه اي حسا وشرعا سكت المصنف وجعل
هذه شروطا للصحة مع انها هي بعينها شروط الوجوب فيه مسامحة الا
ان يقال ان بينها مخالفا وذلك لان الاسلام في شروط الوجوب معناه ولو حكم
فيه دخل المرتد واما في شروط الصحة فالمراد الاسلام بالنفل فيخرج المرتد
وزادت شروط الصحة بقوله ووقت قابل فانه شرط للصحة وليس شرطا
للوجوب وفرايض الصوم اربعة احوال فيه مسامحة لان التبيين ليس من
الاركان وانما هو شرط في النية والامسال هو نفس الصوم ومعرفة



طريق النهار من الشوط كافي الله وحجاب بان مراده بالغرض ما لا بد منه
لصحة الصوم لا الاركان ولا يضر الاكل ان لم يتبع ولو في حال نزول دم
الحصى او النفاس اذا تم اكثر الحيف او النفاس او قدر العادة قبل البهر
ومثل الاكل في عدم الضرر يكون بعدها والسكر والاعمال والنوم نعم
الردة بعدها ورفضها يبطل كل منها النية فيجب التجرد ومثل الردة
ليلا الردة نهارا واما رفض النية فانما تضر بالليل تعيين النية اي
المعوي ولو بالجنس كنية صوم الكفارة وان لم يمين كونها ظهرا او غير
وكنية النذر وان لم يمين كونه نذرا او لاجاج او غيرها وكنية القضاء وان
لم يمين سنة حصل اي الثواب المخصوص المرتب عليها وان نفي
الصوم عن الايام المذكورة وقيل يحصل الثواب على اصل الصوم
ولا شرط تعيين السنة وكذا اليوم فان عن ووافق فظاهر وان
اخطا فان كان عامه اعلم لم يصح لئلا يجهل وان كان غاليا راجع الاجمعي
في هذا المقام الا ان اعتقد انه هذا انما يحتاج اليه اذا علق كما هنا
وتبين انه من رمضان فيصح فان لم يكن من رمضان لم يصح عن شعبان
لعدم نيته فان جزم بالنية صح وان لم تكن اماره واحالة انه بان من
رمضان بعد الفجر في الواقع فبان خلافا ليس قيد ابل او لم
يتبين شي كما ياتي في السهم لان المراد انه افطر من غير اجتهاد واما بالنظر
لقول السهم معتقدا اذا كان معناه عن اجتهاد يكون قوله فبان خلافا
قيدا فان لم يتبين شي صح صومه صح صومه اي وان سبقه شي الي
جوفه في الاول اي مسئلة الطرح لعدن بخلاف مسئلة الامساك
لتقصيره بامساكه والذي يبطل الصوم هذه البطلان مذاهم
ما تقدم من الامساك والمقتل والنقاع عن الحيف والنفاس والامساك
عن الاكل والشرب والجوع والقيء وانما ذكرها المصنف وان لم يكن من

عادة

عادة المتون اخذ المحترقات لزيادة الايضاح على المبتدي من عين
خروج الحج والطعم سواء كان يحيل ان يمين في الجوف كباطن العلق مثال
لقوله املا وما بعده مثال لقوله يحيل فهو لفظ ونشر مشوش وتبي مثال
ما يحيل الله واقطع كباطن الراس والاذن فلا يضر ان يحترق قيد
مقدري من منفذ مفتوح انما حاطا ظاهرا يحس ولا يضر في صول رقيه
محتري قيد مقدري عين اجنبية طارئة من خارج البدن ذباب محترق
قيد مقدري عين يسهل التحرز عنها ولا يشق لمس التحرز في علة للاربع
قبله وقضيته انه لو تفتح فيه في الاربعة يضر ليس كذلك على المعتمد وبما
بان المراد شأنها عند التحرز ولو تفتح فيه لاجل وصولها فلا يضر
وبعضهم قال ان التعم في الاخيرين اما الاولان فيحصل منهما
فان تفتح فيه لاجل دخول ذلك ضررا لا فلا ويجز عن تميزه وبما
اي ووصل شي الى الجوف هذا محل التفصيل والافلا ضرر التحشي
بالهز في اخوه كالتبري ويجوز تخفيفها بقلب الهمة التي في اخرها وقلب
ضمة الشين كسرة الانزال انما حاصلة انه من قصد اخراج المني انظر
مطلقا الا فان كان يحيل فلا فطر وان كان بغير حال افطراي وكان
الملموس مما ينقص لمسه الوضوء كلاجنبية اما اذا كان محرما فان كان
بشهوة من غير حائل افطرا او امر او عضوا مبانا غير الفرج فلا
الردة ولو لحظت ان ومثلها الجنون والحيف والنفاس واما النوم فلا
يضر وان استغرق كل اليوم واما السكر والاعمال فلا يضر الا اذا استغرق
جميع النهار فانه ظهور في نظره في مقام بيان فعله بيني والمسا
ليس فعلا وقوله على رطب ولو كان بركة فيقدمه على ما زمر
ترك البحر بالفتح هو مصدر هجر كضرب ومعناه الترك وقد اضاف
السهم ترك ونفي النبي اثباتا فصار معناه التكلم فاذا اضفت لفظ

ترك الذي هو من كلام المتن لذلك صار المعنى ترك التكلم وهذا ليس مراداً
فكان الأول حذف لفظ ترك الذي ادخله الشئ على الهمزة وهذا كله على
الفتح واما بالضم فيكون اسم مصدر لا هجر بمعنى افحش والمعنى يسر
ترك الكلام الفاحش ينظرون الصائم اي حقيقة وهو مذهب سني
عاشية وكذا مذهب الامام احمد وليصن لسانه هو مقول القول
وهو مكروه اي العلك مكروه فيعرض بفتح الياء بمعنى يلقي
عليه وليس بضم الياء لان معناه التزك وليس مراداً ومدارسته
عطف خاص على عام لان المدارسة ان يعيد الثاني ما قرأه الاول
ويكره اي كراهة تنزيه ويدل لذلك فصله عن المحرم والالو كان مراده
انه حرام لقول ويوم الشك عطف على ما قبله او يصلح بما قبله
انما بان وصل يوم الشك بيوم او اكثر من نصف شعبان فيصدق
بكل النصف وبعضه وهذا وجه ضعيف كما قال الشئ وجرد في قول
ويكره صوم يوم الشك على ضعيف والمعتد انه حرام وانه لا يجوز فصل
يوم الشك الا بما قبل النصف الثاني بان يصوم اخر النصف الاول
ويستمر الى يوم الشك الا ان يكون له عادة اي او يصومه عن
قضاء او نذر وظن صدقهم فيه نظر لانه اذا ظن صدقهم يصح تثبيت
النبة ويجوز الصوم اذا ثبت انه من رمضان فليس يوم شك
حج بل من رمضان فكان الاول حذف قوله وظن صدقهم الا ان
يجاب بان المعنى وظن صدقهم ولم يثبت انه من رمضان وانما
لم يصح صومه انما فيه نظر بل اذا ظن صدقهم يصح صومه وليس يوم
شك كما تقدم ويجاب بانه لما لم يثبت كونه من رمضان صار يوم
شك فلم يصح صومه وانما حصل ان يوم الثلاثين تارة يحكم عليه
بانه يوم شك فيحرم صومه وتارة يحكم عليه بانه من رمضان فيجوز

صومه او يجوز فالوجوب على من اعتقد الصدق ويجوز لمن ظن الصدق
صحة النية راجع لها وقوله ووجب راجع للثاني المنظر انما يعطى
المنظر واجب والافنى الليل يحكم على الشخص بانه مفطر وان لم يتعاط
مفطراً الكفارة اي العظم لانها السراة عند الاطلاق وغيره يقال له
فدية غالباً ومن غير الغالب تطلق الكفارة على الفدية كما في قوله والكفارة
عن كل يوم مرة والحاصل ان المفطرات السابقة قسمان قسم فيه الكفارة
العظمي وهو الوطى وما عداه من المفطرات لا كفارة فيه وانما فيه التقصا فقط
وقد تكفل الشئ وانما شئ بالكلام على الكفارة المذكورة ومن مات اخ
اي بالفاحد كان او رقيقاً ذكر كان او انثى شرط ان يكون مسلماً وانما
تقيد بالمسلم لاجل جريان الخلاف بين القديم والجديد واما المرتد ففيه الا طعام
فقط والحاصل ان الصور اربعة لانه اما ان يموت بعذر او بغير
عذر وعلى كل اما ان يتمكن من القضاء او لا والتدارك في ثلاثة اذ
فات بغير عذر مطلقاً وكذا بعذر يتمكن من القضاء ولم يقض فمدين
الثلاثة تحتها كلام المتن والرابعة اذا فات بعذر ولم يتمكن من
قضائه فلا تدارك عنه والشئ جعل كلام المتن مفروضاً فيما اذا فات
بعذر يتمكن من القضاء وجعل حكم ما اذا فات بغير عذر مستغداً
من خارج ففيه مسامحة فكان الاول ان يقول وحاصل المقام كذا
وكذا الميسر يحتمل كذا وكذا ويخرج منه كذا سواء استمر الى المرض
والسفر او حصل انما اي اذ لم يستمر بل زال وحصل الموت في رمضان
ولو بعد زوال العذر المطوي تحت الغاية ما لو حصل الموت قبل
زوال العذر وصريح الغاية ما اذا حصل زوال العذر ثم حصل الموت
بعد في رمضان ونحو لا حاجة لمذهب الغاية لان ما افادته هو عين
الصورتين قبلها في التميم اظم عنه ولية انما في نسخة اظم عنه بالبناء للنحو

وعلى ولي ليشمل الاجنبي ولو من غير اذن لانه من باب وفاء من الغير
ولا يجوز ان يصوم معطوف على المتن وهذا من ثمة القول بحجة يد
ومع ضعفه فالاطعام انما هو جاز على القولين على المختار
راجع للثلاثة قبله يبطل احتمال ان الاقلى يبطل تبين العصبية
والولاية الذين قيل بتعيين كل منهما قياسا على ايجاج جمع النفل
لان الفرض يجوز من الوارث والاجنبي من غير اذن الميت اما النفل
ففيه خلاف فقيل يجوز من الوارث باذن الميت ومن الاجنبي باذن
القريب والمعتد انه لا يجوز الا باذن الميت سواء كان من الوارث او من
الاجنبي وما لو نذر انما يبيح ما لو نذر فهذا اسم اللعانة
راجع للولي ويعتلف بالبناء للفاعل ضميره للولي ويحتمل ان اسم اللعانة
راجع للميت ويعتلف بالبناء للمفعول ان قلنا لا يفرد انما اذا قلنا
يفرد فيصوم ولا يعتلف عنه ثم على الاعتكاف مع الصوم ان كان النادر
اطلق يكنى لمصلحة مع الصوم وان نذر اليوم كله اعتكف اليوم كله
والشيخ ان هذا مفهوم ما تقدم في شروط الوجوب في قوله واطاعة
للمصوم اي قدوة حسا وشرا عا فالعاجز حسا كما هنا لا يجب عليه الصوم
بل هو مخاطب بالفدية ابتداء وقيل بدلا والعجز اي الذي يبلغ القصر
الكبر وتقال له الزم وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام
مشقة انما هي وان لم تبع التيمم بان كانت لا تحتمل عادة والنزق
بينهما ان الاولى تحتاج الى طيب دون الثانية فان كلمة لا مقدرة
وهذا من قيل دلالة الاقتضا وهي تقدير شئ يتوقف عليه صدق
الكلام او صحته ولعل الدال على هذه التقدير قرينة حاله موجودة
حال نزول الآية ان كان مرادها خراج العبد فلا فدية عليه أصلا بهذا
لكن لئلا ان يفتدي عنه ولقرينة ان يفتدي او يصوم ولا يجوز

للسيد

للسيد الصوم بالابا ذن لانه اجنبي والحامل ان هذا ايضا مفهوم ما تقدم
فان الحامل والمرضع كل منهما عاجز شرعا وان كانا قادرين حسا
ولو من زنا اي او بغير اذني والمرضع انما هو ولو لم يدر اذني بشرط
ان يكون معصوما وسواء كانتا حريين امر رقيقتين وان كان الرقيق لا يملك
فدية وكذا ان اطلقا بان قصدت نفسها وغفلت عن اثباتا ونفيا
اجيب بان الآية انما فيه نظرا لان الآية ساكتة عن الفدية اثباتا ونفيا ومضمرة
بالعضا فقط وقوله فيما اذا خافا انما فيه نظرا لان الآية انما هي في المريض
والمسافر لا في الحامل والمرضع فكان الاول حذف اجواب لانه لم
يبيح شيئا وحذف السؤال ايضا لانه في جهة والاية في جهة ويمكن
ان يقال ان المراد بالمريض في الآية حقيقة وهو ظاهر او حكما
ومعنى وهو الحامل والمرضع اذا خافا على انفسهما فهاج في معنى
المريض فصارت الآية شاملة لهما فيصح اجواب المذكور انه نسخ
حكمه اي القول المذكور وحكمه التحريم بين الصوم والنظر والفدية
فنسخ بتعيين الصوم لافي الحامل انما غير منسوخ لتفسير لما
قبله بما مر اي من كلمة لا مقدرة انما في اجاب الفدية كان الاول
حذفه ويقول فيما مر من وجوب العضا فقط اذا خاف على نفسه انما
او العضا والفدية اذا خاف على الغير فقط مشرق على هلاك
ليس قيد بل او مشقة لا تحتمل عادة بل هو جاز وقد يجب اذا كان
الماله جوار عليه ومع ذلك لا فدية وان نظر بعضهم في الهبة اي وقال
انها مال اي فلا فدية فيها وهو ضعيف لانهم تعليل لوجوب الاطعام
لانقاذ الحيوان ومن اخر قضا رمضان انما مقيد بتعيين الاول كونه
قضا رمضان الثاني قوله مع امكان القضا فاخذ الله محذور الثاني
بقوله اما من لم يمكنه انما واخذ محذور الاول فيما ياتي بقوله ولا شيء على

فان قيل ان يقال ان هذا اجواب عن السطر الثاني وليس عن الاول كما هو ظنهم ونقول هذا الجواب من وجهين الاول ان الله رحمه الله قاسمها على علم
في قوله وسواء كانا حريين ام رقيقين فلو كانتا حريين لم يكن لغيرهما ان يفتدي عنهما فلو كانتا رقيقين لم يكن لغيرهما ان يفتدي عنهما فلو كانتا حريين لم يكن لغيرهما ان يفتدي عنهما
من اخر الآية لان الاول لا يدر قوله اي اخرها والشيخ رحمه الله فهم ان الله اراد انهم من الاول فاعترضوا واجاب وبهذا فقد كان قوله في قوله
ان يقال ان قوله في قوله تعالى وقيل
الذين يطعمون فدية من وجوبه
بالسنة لتجاءدوا الرضخ من اخذ
على الولد كاسيان عن الله وعفا
انما اذا خافا على انفسهما ولو
لوفية غيرها لا يتم لسواهم
لصومهم فالولي غيرهما القضا فدية
فعدم الفدية لعدم الخواصة
المفهوم كونه في غاية هذا المفهوم
مصادف شيئا اخر قد يكون في الله
فاحتاج الى القياس على قوله
هذا هو الظن السليم في هذه الآية
واسم قوله هذا هو السليم في هذه الآية
برسم خطه اميرني

الهرم والزمن الخ على اللز والشوش بدخول رمضان افادتها
 لا تجب الا بدخوله وان ايس من القضا قبله كمال المحسني وهذا في الخ
 اما اذا مات وايس من القضا فوجب الغدبة ولو قبل دخول رمضان
 كمال المحسني الثاني في الميت للتاخير فقلزم ولو صام لاصل الصوم
 فلو صام فلا فدية لتعويض الخ فلو صامت فلا فدية وتكرار الله ان كان
 الاول تقديمه على الفائدة على الجدي وكذا على القديم ووجب الفدية
 اي ولا يجوز للولي ان يصوم عنها الى شخص اي اذا كان لازما
 لشخص واحد فان كان لازما لثنين جاز لكل منهما دفع حصته لو احدى
 المحرم ليس قيدا بل المحرم والواجب والمباح سوا ويجوز التأخير
 اي للتصامع الامكان ولو عمل الفدية وصورة انه ان فاته بغير عذر
 وتمكن من قضائه اما اذا فات بعذر وعجل فديته واخر القضا فلا يحرم
 التأخير ولا شيء على الهرم الخ محترز قوله قضا رمضان والمريض
 الخ هذا من جملة من هو مما تقدم في شروط الوجوب لانها مما جازت
 سرعا وان كانا قادرين حسا ولان استدت مستقة الصوم عليه
 المراد به المريض الذي لا يرجى بروه والمريض الخ اي سوا كان المرض
 سابقا على الصوم او بالعكس والمسافر اي اذا كان السفر سابقا
 على الصوم بان سافر قبل الفريضة بخلاف ما اذا سبق الصوم ثم
 سافر في اننا انما نفلا يجوز الفطر في هذا النهار اي الا بمسقة ولا
 بد في فطر المريض الخ وقد تكمل المحسني ببيان ما فيها من المناقشة
 والجواب ان الاحكام الاول في حالة الجواز اذا لم يتحقق الضرر ولم ينظم
 والحالة الثانية حالة الوجوب وتعمل على ما اذا تحقق الضرر
 او ظنه والجواب الثاني ان المسقة في حالة الجواز المراد بها ما عدا
 الهلال او ذهاب المنفعة وحال الوجوب المراد بالمسقة فيها خوف

قوله ليس قيدا
 هو قيد باعتبار الثانية
 انه قدير

الهلال او ذهاب المنفعة وقت الشروع المراد به قبل الفجر الذي
 هو وقت النية فيجوز له الفطر الخ هذا الكلام يحمل ثم فصله بكونه
 تارة الفطر افضل او الصوم افضل او وجوب النظر وحرمة الصوم الخ
 فتقوله الصوم افضل اي ان لم يتضرر اما اذا تضرر مقاسل
 لم يذوق تقديمه افضل ان لم يتضرر الخ فان تضرر والمريض اي
 الذي لا يرجى بروه اما ما لا يرجى بروه فهو مخاطب بالفدية ابتداء ولا
 قضا ولو لم يتضرر الخ غرضه ان الخوف من الصوم يصير الفطر
 افضل اعم من ان يكون في الحال او المستقبل وكان سفره في غير قيدا
 في سبيل الله اي الجهاد او طاعة الله وانا صام اي حقيقة ان
 كان العرض قبل الغروب وانا في اثر الصوم وقربا منه ان كان بعد
 الغروب على الله اي من الله في معنى من عتب العيد الاول
 وعتب العيد لانه سنة ثانية افراد يوم الجمعة اي بلا سبب بان
 كان نفلا مطلقا وصوم الدهر في منتهى الخير مكره مستحب
 مبتدأ خبره لغیر يصوم تطوع ومثله فرض الكفاية الا الحج
 والعمرة والجهاد وصلاته اجتناب منفع او اما غسل الميت بعد الشروع
 فيه فان قام غيره مقامه فيه جاز قطعه والا فلا بصوم واجب
 او صلاة اي سوا كان ذلك اذا او قضا ثم باقية للاسهر وذو النجدة
 افضل من ذي القعدة وقيل بالعكس وعشر من رمضان افضل
 من عشر ذي الحجة قوله فيما تقدم ولما عليه اجموع الخ حكم المريض اي
 في جواز الفطر او وجوبه وعدم وجوب الاسكاه ويجب عليه تبيت النية
 ثم ان احتاج الى الفطر ففطر والا فلا وليس له ترك النية اصلا كالقسم
 الاول من المريض يكون تشبهه بالمريض في القسم الثاني منه لا من
 كل وجه فاستدرك الدين يجب عليهم الامساك من افطر تقديمه بالاكل

او غيره او ارتد ثم اسلم او جامع او بنى النية ليلا او اصبح يوم الثلاثاء
 مغطرا ثم ثبت انه من رمضان واما الصبي اذ بلغ مغطرا او المجنون اذ
 افاق او الكافر الاصل اذ اسلم او المحايض او النفسا او المريض او الحائض
 او الحامل او المرضع فهو لا يجب عليهم الامساك ولكن يستحب الامساك
 والامساك من خواص رمضان **فصل في الاعتكاف** اذكر
 محبت الصيام لان المقصود من كل منهما واحد وهو كنف النفس عن
 شهواتها ولان الذي يبطل الصوم يبطل الاعتكاف ولانه بين التمكن
 الصيام وهو من الشرائع القديمة بمعناه اللغوي واما بالكيفية الانية
 فهو من خصوصيات هذه الامة والاعتكاف مصدر اعتكف واسم مصدر
 لعكف واعتكف لازم واما عكف فهو لازم ومتعد كرجع ورجعته ونقص
 ونقصته وعكف من باب ضرب وعقل **اللبث** اي المداومة سواء كان
 على خير او شر كقوله فاتوا على قوم يعكفون على صنم لهم اي على عبادتها
 في المساجد قيد لصحة الاعتكاف لا للهي عن المباشرة لانها ان
 كانت توطئ فهي حرام سواء كانت في المسجد او خارجه اذ كان حكم
 الاعتكاف مستحبا عليه وان كان المراد بها المباشرة بشهوة فهي حرام
 في المسجد على المعتكف وغيره فيقتل ان قيد لصحة الاعتكاف العشر
 الاواخر الا بعد الاخر بالافراد لان لفظه مفرد الا ان يقال انه جمع
 بالنظر لمعنى العشر فسمى كل واحد اخر مجازا ان ظهر الخواص بان
 ظهر اخذ حرف الجر والمراد بتطهيره من الاوثان المتعلقة حول
 الكعبة ومن القدر لما قيل ان غنم سيدنا اسماعيل كانت تبيت في الحجر
 مستحبة تاكيد وتأسيس ان ارتد بالسنة الطريقة فيجبها
 مراتب الاحياء الثلاثة الاولى ان يحجي كل الليل باخراج العبادات الثانية
 ان يحجي معظم الليل الثالثة ان يصلي العسا الاخيرة من كل ليالي

المشر

العشر في جماعة ويعزم على صلاة الصبح في جماعة والاولي اعلا المراتب
 ثم الثانية كقوله الخ كغيره الخ راجع لقوله نية ولقوله بالقلب ور
 بالثاني على من قال لا بد ان تكون باللسان وان اطلق الخ شروع
 في مراتب الثلاثة للنية ولو قيد بمدة الخ اي مطلقة سواء كان نذرا ولا
 وحكمها ما في السارج الا ان الاستيناف في المنذور واجب وفي غيره سنة
 وقوله لان نذرة متتابعة تكفل بها السارج ومثلها في التفصيل
 اذا كانت المدة معينة منذ ورة على المعتمد اما اذا كانت متيدة بمدة
 متتابعة من غير نذرا معينة من غير نذرها ففيها التفصيل المذكور لكن
 لا يجب الاستيناف لانه نقل فلا يصح الخ اي على المعتمد ومقابلته يصح
 في صورة وهي ما اذا اعدت المرأة لصلاتها محلا من بيتها فانه
 يكون كالسجد لها فلها الاعتكاف فيه على هذا القول لا يشترط حال
 اي لا يطلب السج والذهاب لزيارة بقعة او للصلاة فيها الا لهذه
 النواع الثلاثة واما غيرها فالسج والذهاب لزيارة الاوليا التي في تلك
 الاماكن مسجد مكة المراد به الكعبة والمسجد بتمامه على المعتمد
 لا المطاف فقط مسجد ذي القرد او اشار به الي ان المراد باللبث
 حقيقة او حكما ولا يشترط وقوع النية حال السكون فيها على المعتمد
 بخلاف المروء فلا بد من وقوع النية حال السكون على القول بمحصول
 الاعتكاف به وان كان ضعيفا ولو غير مقيد بمدة ولا تسابع صادق
 بثلاث صور المنذور المقيد بهما والمنذور المقيد بمدة من غير تسابع والمطلق
 فقتضاه انه لا يجوز الخروج في الثلاثة الا لهذه الاعداد مع انه ليس
 كذلك بل المطلق يجوز الخروج منه مطلقا والمقيد بمدة من غير تسابع
 يجوز الخروج منه مطلقا ثم ان كان لتبذرا وغيره وعزم على العود

ولا يحتاج لتحديد بينه وبينه على ما مضى فمضى الغاية فيها نظر فكان
 الاول ان يقول ولا يخرج من المذبح بالمقيد بالحق والتابع واجاب
 المحشي بان المعنى لا يخرج الا بعد الامور اي مع بقائه على الاعتكاف
 اما اذا خرج لغير هذه الامور فلا يبقى على الاعتكاف اي حال خروجه
 ولله دار اخرى اي او فحش ولا له دار اقرب الخ او فحش ولم
 يجد الخ كان الا فقد ان يقدم ذلك على قوله ولا له دار اخرى ويكون نظم
 العبارة او فحش ولم يجد مكانا لا يقا به ولا له دار اخرى اقرب فالحاصل
 ان الدار الفاضلة مقيدة بامرين لا غشاية بالاقرب اي واحتمال
 آياته البول وقوله ولا احتمال الخ في الثانية اي ولا غشاية باللا
 فقد حذف من كل ما اثبتته في الاخر فهو احتياك بان كانت لا تخلوا
 الخ ضابطها في الحيض ان تكون اكثر من خمسة عشر يوما وفي النفاس
 ان تكون اكثر من تسعة اشهر اذ لم تكن وقت المذبح حاملا وان كانت
 حاملا ونذرت شهرين اول الشهر التاسع فلا ينقطع السابح اما اذا
 نذرت عشرة ايام اول الشهر التاسع واخذتها حتى بقي ثمانية فاعتكفت
 وطرقها النفاس فانه ينقطع لانها مقصورة واما المدف التي تخلو عن
 الحيض فضا بطلها ان تكون خمسة عشر فاقبل واما في النفاس فضا بطلها
 ان تكون تسعة اشهر فاقبل او مرض الخ وان لم يخرج من المسجد
 زمن المرض او الاغمادون المحنون لان المحنون ليس اهلا للعبادة
 راتب وكذا انابه للاذان وكذا ما يفعل في الليل من الاول
 والابد والتسابع بخلاف يوم الجمعة فلا يغتفر الا الاذان دون
 السلام والاية وقيل يغتفر ذلك زمن الحيض وكذا زمن الحيض
 واذان وكذا زمن الاغما بخلاف ما يطول زمنه هذا
 تقدم وانما اعاده لاستماله على زيادة وهي المرض والعدة

فان خرج جاز لكن اذا عاد يجزئ منه ما اذا لم يخرج من المسجد

وعدة اي لم تكن باختيارها فان كانت باختيارها ابطلت الاعتكاف
 كان قال لها ان سئيت فانت طالعة فقالت وهي معتكفة سئيت
 كمرض الخ والمراد بكونه يقضي ذلك اي يقضي منه بقدر ما عليه من
 الاعتكاف لاجمعيه لانه ربما زاد على ما عليه ويبطل الخ حاصل
 ما يبطله تسعة الوطى والازال والسكر المتعدي به والردة والحيض
 والنفاس على ما تقدم والخروج من غير عذر والخروج لاستيفاء
 عقوبة ثبتت باقراره وكذا الخروج لاستيفاء حق مطلقه والخروج
 لعدة باختيارها فتي طرا واحد من ذلك على الاعتكاف المقيد بحد
 وتابع ابطله وخبر منه ووجب الاستيفاء وان ائيب على ما مضى
 في غير الردة وان كان مقيدا بحد من غير تابع فعني بطلانه
 ان زمن ذلك لا يحسب من الاعتكاف فاذا زال ذلك جدد البنية
 ويعني على ما مضى وان كان مطلقا فعني بطلانه انه انقطع استمراره
 ووه واه ولا يبا ولا يجد بنية ولا غير وما مضى معتد به وحصل
 به الاعتكاف ويفصل بينه اي ان كانت ارض ترابية تسرب
 الماء والحرر للتقدير ويجوز تفحج اي ريشه اي ما لم يحصل
 منه تقدير والاحمر فزرع البناء هو المسجد ان بني قبل
 السجدة فليس له حكم المسجد وكذا ان بني مع المسجد اما لو بني
 بعد السجدة فلهما حكم المسجد اذ لم تكن بفعله راجع للغاية
 فقط فان كانت بفعله لم يعف الا عن القليل وان كان ظاهرا
 انها متى كانت بفعله لا يعف عنها الخ هذا هو
 احرار كان الاسلام واخر عن الصوم نظر للمول بان الصوم
 افضل للترك افراد من يجب عليه الصوم واقعد بان حديث واركان
 الاسلام تنقسم لثلاثة اقسام بدني محض كالسهادين والصلوة

والصوم ومالي محض كالزكاة ومركب منها وهو الحج **القصد**
 اي لمعظم لا مطلق القصد وقيل القصد والزياره **قصد الكعبة**
 الحج فيه مسامحة لان الحج هو الاعمال الالائية لا القصد نفسه وقياسا على
 الصلاة فانها الاعمال والصوم فانه الامسالة فكان الاولى ان يقول
 الاعمال الالائية ويحاج بان العباد فيها قلب والتمتع بالاعمال المتصورة
 وعذر السالكين في هذا التعريف موافقة العامة وهي ان المعنى
 الشرعي يكون اخص من المعنى اللغوي مستملا عليه فلم افسر
 المعنى اللغوي للحج بالقصد اضطررت ان يقولوا معناه شرعا القصد
 للاعمال الحج من استطاع الحج بدل من الناس وفيه نظر لان بصير
 المعنى انه يجب على كل الناس ان يحج مستطيعهم وليس كذلك الا
 ان تجعل الالف في الناس للعهد وهم المستطيعون فيكون بدل كل من
 كل وردي ان ادم لما حج الحج قول المحسن ان هذا الابدل على انه من
 الدواعي القديمة وانما يدل على ان الطوائف من الشائع القديمة
 فيه نظير الدليل من قوله ان ادم حج والكرايح اولها من حين
 وجود ادم واما قبله فليس فيه تشريع وقبل الملائكة ليس تشريع
 ولا تكليف وانما هو تطوع على التواخي وذهب الامام مالك
 والامام احمد الى انه على النور وانما البرخينة فلم يوجد له قول
 في المسئلة وانما وجد لها جيبه فقال محمد بن علي التواخي وقال ابو
 يوسف انه على النور هر هرايه شعير ويسمى اي ان استمر على
 توبته ومع كونه كذلك فالصلاة افضل منه خلافا للمعاضى حسين
 وهو يكفر الصغائر والكبار حتى التبعات ان مات فيه بعده ومات
 قبل التمكن وعذر علي ادائها وهذا بالنظر للاخرة واما في الدنيا ولا
 يزول عنه وصف النفسق الا بالتوبة ومضى مدة الاستبراء ويد
 ما غصبه

قوله بدل من الناس
 بعض من كل وجوه وفيه
 نظر فلو كان المعنى على
 جميع من فاعل بالصدر
 واما على ما قلنا لو كان
 هذا النظر كما هو ظاهرا
 شيخنا ابن بابويه

ما غصبه من اصحابه او يقض عنه من تركته ونزاد على الحج غريق
 البحر اذا كان في جهاد الكفار فانه يكفر الصغائر والكبار حتى التبعات
 وجع اي في المحسن بين القولين فيه نظرا لانه لا معنى لكون الفرض
 في الخامسة الا بتوجه القلب والخطاب نعم على الصحيح ذلك بان التمتع
 ان فرض الحج في الخامسة كان بعد فوت وقت الحج فح لا طلب للحج
 بالفعل الا في السنة السادسة سبعة الحج فيه نظرا لان المعدود
 في كلامه ثمانية وايضا جعل الزاد والراحلة وما بعدها شروطا للوجوب
 مع انها شروط للاستطاعة ويحاج عن الاول بانه عند الزاد والراحلة
 واحد او عن الثاني بانه يجوز في جعل شرط البسط شرط فان سلم
 ان يخرج ما لو مات فانه لا حج عنه وان كان يعاقب عليه زيادة على عقاب
 الرد ومات قبل التمكن ان لم يكن يتد ابل بعد بالاول فلا يحصى
 في فاسد اي لافي حال الرد وهو ظاهر لا اذا اسلم لطلان احرامه
 وانما من الاستطاعة ان يحل على السهم مواخذه من وجوب الاول انه
 ذكر الاستطاعة والمص لم يذكرها والثاني انه جعل الزاد والراحلة شروطا
 للاستطاعة والمص جعلها شروطا للوجوب والثالث انه قال ولها شروط
 ولم يذكر الا اثنين والرابع انه جعل الزاد والراحلة شروطا للاستطاعة وجعل
 تحلية الطريق وامكان السير شروطا للوجوب كالمتمن مع انها شروطان
 للاستطاعة ايضا ويحاج عن الاول بانه لم يرد الاستطاعة بل هو مأخوذة
 من ذكر الزاد والراحلة وما بعدها وكان المتن ذكرها بالتمتع وعن
 الثاني بان عذر موافقة الواقع من انها شروطان للاستطاعة لا للوجوب
 فخالف المتن لذلك وعن الثالث بان مراده ولها شروطا في الواقع
 وهي عشرة وضح الجمع وعن الرابع بان عذر في ذلك تصحيح العذر
 المتن اذ لو جعلها شروطا للاستطاعة كالمتمن قبلها لزم كون الشروط

خسة بالنظر للاستطاعة او اربعة بغيرها وكان الاول للعلم من ذلك
 كلمة ان يجاري المتن ويعتد منه ويقول وقد تسامح المتن وعد شرط الشوط
 سطلا ولها شروط اربعة في المتن وهي الزاد وما بعده والبقية
 في السط او لها قوله وجود ما وزاد وعطف دابة هذا ان انسان وخروج نحو
 زوج امرأة هذا واحد وقوله وجود مجهول وسرك هذا ان انسان وقوله
 وان يثبت على المركوب واحد بناء على تحريم المسئلة لانه هو ضيق المعنى
 انه لا يجوز او اجرة مثل لا بزيادة وان قلت لمن بينه وبين ملكه
 او سوا كان رجلا ام امرأة امر خشي قد علم على المسئلة ام لا لكن بين ان
 اي ولو للمرأة يلزمه الحج اي ولو كان من اهل المرات وهذا في المسئلة
 اما الدابة التي يركبها فقبل شرط ان يليق به وقبل لا شرط ولعمري
 عدم الاستراط بخلاف الجملة فيستلزم لياقة الدابة به لان لها بد لا فلو
 كان القادر على المسئلة امرأة فقبل يلزمها الحج قياسا على الرجل والمقتد
 لا يلزمها لان سائر الضعفاء فان لم تكن مستقرة في هذه التفصيل
 في الرجل اما المرأة والخنثى فيعتبر في حقها وجود المجهل مطلقا لانه
 استر للأنثى واحوط للخنثى وان كان ظاهرا كلام الله ان التفصيل
 في الكل وحج فيقدر في كلام الله وانما شرط المجهل في حق الرجل ان
 لم تكن ضررا ما المرأة والخنثى فيعتبر مطلقا وكذا الدابة تعتبر
 في حقها مطلقا على المعتمد ويلزمه صرف مال تجارته وكذا الارض
 يستغلها ووظيفته وموقوف عليه يمكن ايجار فيحصل من ذلك
 ما يصفه في الحج لكن بشرط ان يكون قاضيا عن كفاية موهبة والا فلا
 بخلاف كتب الفقيه والالت المحترفين وبها ام الزراعة فلا يلزم صرفها
 فيه بمن مثل وان زاد زيادة قليلة لزمه الحج بخلاف الامه في ايجار
 الدابة باجرة مثل ان زادت عن ذلك ولو يسيرا لا يلزمه الاستيجار
 والفرق

والفرق ان لنفع المستر يدوم بذلك بخلاف الموهبة لغرضها ان
 خرج به النفل فلا يجوز خروجه له مع النسوة ولو كثرت الامع الزوج
 او المهر او العبد كزوج ان ولا شرط فيه ولا في المهر ان يكون
 نعمة لو كانت شرط ان يكون له غيرة عليها ويستلزم ان يكون
 نعمة وفي النسوة كونهن نقات ان كن غيرة محارم ولا فلا شرط ولا
 شرط في الكل البالغ ولا البصير الشرط ان يكون وجودهم
 معها يمنع من تطلع اعيان الناس لها والامر بالمجهل كالمرأة لكن لا يخرج
 مع ملكه وان كثر او بوجود مطيع معطوف على قوله اما باجرة اي
 او بمطيع فيجوز كل منها في كل من الميت والمعتوب وفي المطيع عن
 الميت لا شرط الاذن دون المعتوب ويكون بعضه لا يخرج
 الاجنبى فيلزمه الاذن له ولو مائسا والمعتد انه لا فرق بين البعض
 وغيره في اعتبار عدم المسئلة لا مطيع بماله ويستثنى من ذلك
 اصله او فرعه اذا قال احدهما للمعا جواشاجروا انا ادفع الاجرة او
 اذن لي وانا استاجر عنك فيلزمه الاذن او الاستيجار وقبل
 لا يستثنى ذلك وشا بعضهم ما لو دفع الاب لابن ما لا يستاجر به فيلزمه
 القول ايضا فخرج يعتبر في شروط الاستطاعة وجودها من وقت
 خروج اهل بلده الى عودهم فتي كان كذلك استقر الحج في ذمته وان
 انتفت الاستطاعة بعد ذلك فطلب منه الحج ولو فقيرا فان احتل
 شرط من شروطها في المدة المذكورة لم يكن مستطيعا فلا يلزمه فيما بعد
 السنة الا باستطاعة اخرى وهذا في حق ابي اما اذا استطاع ثم احتل شرط
 من شروطها في اثناء المدة بعد منقضي ايجاله الحج لم يضر ويستقر الحج في حقه
 فيخرج من تركه انتهى تخيبيه انما حاصل ما ذكره ثلاثة مرات الصحة
 المطلقة وصحة المباشرة والتوقع عن فرض الاسلام ان كلامه

خرج ما اذا كمل في النوا الوقوف او قبله او في طواف العمرة ومنها
الاعمال فانه يجزئها لكن ان كانا فعلا شيئا من الاركان قبل الوقوف
كالسعي اعاداه بعد الوقوف في محله فخرج الاغما والمجنون ان حصل
قبل الاحرام لم يجب الحج لكن يجوز للولي ان يحرم عن المجنون ويجزيه
الموافق لما في الخارج ولا يجوز الاحرام عن المعسر عليه لان الاغما
يوجب زواله عن قرب دون المجنون وان حصل ذلك بعد الاحرام
انتظر زواله فان كان احرامه بغير اتمها لانها لا اخبر لو قبلها وان كان
يجب وان افاق قبل فوات اتمه وان لم ينفق ولم تخرج افاقته قبل الوقوف
كحل عنه وليه ووقع حجه ففلا هو حرور راجع حاشية التحرير في هذا
المحل واركان الحج لما مر من الكلام على الشروط شرع تكلم
على الاركان وقدم الاولى لانها خارجة عن الماهية سابقة عليها
الاحرام مع النية في العبادة فيها قلب اي النية المصاحبة للاحرام اي
الدخول فلهذا قال الشافعي نية الدخول واعلم ان الاحرام هنا بمعنى
الدخول ولا بد واما اذا كان مفردا عن النية فلهذا استعمل ان يكون
بمعنى النية او بمعنى الدخول في السلك بالنية وبالمعنى الاول بعد
ركنا وبالمعنى الثاني يكون مورد اللصحة والخصا لمقوله صحيح الاحرام
اي الدخول بالنية في الحج والتلبس وفسد الاحرام اي الدخول بالنية
في الحج والتلبس وانما عطف على طواف الوكن فهو بالجزم التقيد
عطف عليه وقول الطواف بالنصب معطوف على الاحرام على
ما ذكرناه يحتمل ان تكون على التعليل اي لاجل الذي ذكرناه في دليل
الترتيب في الحج ويكون دليلا لا اعتبارا لترتيب في العمرة ويصح ان تكون
متعلقة بمحذوف حال والتقدير حاله كون ذلك الترتيب على الوجه
الذي ذكرناه في عدد الاركان من تقديم الاحرام الحج فان احده

واطلق

واطلقا في قوله صورتان ان يقول نويت الاحرام بالسلك
انفقدت واحدة يصح رفع واحدة على انها فاعل ونصبها مفعول والفا
ضمير اي انفقته نية وتبليية بالرفع والاو الي التفسير بالفا
لله لانه على الترتيب مكة والا فضل ان يكون بذي طوى ونزولته
عذارة النحر المراد منه الوقوف بالمسعى احرام وهو ليس له الفضل ان
لم يقتل للمعيد فسقط ما في المحسني وخضب يدي امرأة اخوه وهو
وان كان لا يمنع احرمه لكن خفف لون البسطة لبسك اخو مني اصله
بين لك حدفت نونه للاضافة واللام للتخفيف والعامل فيه محذوف
اي ابي بين لك ولبسك الثانية تأكيد وكذا الثالثة وبين وقفته
لطفة على الثالثة وعلى لبسك بعد لا شريك لك ووقفته على الملك
قبل لا شريك لك وقوله ان احمد بكسر الهمزة او فتحها واذا فرغ من
تبليية اخي من كل دور منها بان يكرر التبليية ثلاثا ثم يصلي ركلا
سأله الله الجنة بان يقول اللهم اني اسألك رضاك والجنة وفي
الثاني اللهم ان اسعيت بك من عقيبك والبار والعبادة بابقه
تعالى اخي من الحياة والبقاء الى ذلك الوقت والا فرقة محقق
لان كل ما كان من الجنة فلا بد من رفعه وعوده اليها جدها ولو
طال الزمان سوا كان عدا او سهوا فان زال الطهر بالاغما والمجنون
استأنف ما ترك من عرض جدار البيت اي من الجهات
الاربعة وان لم يبق منه الا ان الذي جهة الباب واما بقية من
الجهات الثلاثة فقد سويت بجدار الكلمة ولا يمكن الشئ عليها وكذا
الذي جهة الباب اما ما اشتمل السلك عليه كطواف القدوم والا فاضة
فلا تحتاج الى نية بخلاف طواف الوداع وطواف تطوع تقطوع به الممر
فيحتاج الى نية وعدم صرفه الى غير اي واحد فلا يفسد الشريك

واجبات السعي شرطه او فروضه كل ذلك بمعنى واحد
وقوله يعرف بين الفرض والواجب في باب الحج اي اذا اقتصغ
بمعنى الكل واحد بمعنى ما حصلته انه وقف بارضها صم وكذا على
غصن شجرة اصلها في المعرفة والعصن ايضاً في هو عرفة اما لو طار
في هواها او وقف على غصن شجرة في هو عرفة والاصل خارج فلا
يلقى واما اذا كان اصل الشجرة في عرفة والغصن خارج ففيه خلاف
فقيل يصح قياساً على الاعتكاف وقيل لا يصح وهو المعتمد اليوم
الما سر خرج الثامن والحادى عشر والفظ في المكان فيجب القضا
على عكر من اجل فيه نظير بل على اكثر الا ان يحمل على السير الشديد
على ثلاث مراحل فيه مسافة بل على اكثر الا ان يحمل على السير الشديد
والاصل في المواقيت اي في ثمانية الايام لم يذكر اهل المغرب ولم
يذكر المشرق فيجوز بانواعه ومنه الباقون والعتيق والنور
ومحاجرة الذهب والفضة واحمد يد قبل تخلصها والكلام في الاخر
وبعد ذلك ان لزم على الرمي بذلك كسر وتضييع ما لسته حرماً واخر
فليس لها الاوجه واحد اي لانها جنب جبل طواف الوداع
حاصله انه ان فارق مكة لمسافة قصر او لو طه لزمه طواف الوداع
مطلقاً نوى الرجوع ام لا وان فارقها السفر وصير فان نوى الرجوع
اليها فلا طواف لمن خرج من مكة لعرفة او لمنى او للتعميم واران الرجوع
اليها وان لم ينو الرجوع اليها لزمه طواف الوداع لا الصلاة
ومثلها حشر ما زمره وسر اراد لم يطل زمنه وانظر ارفقة
وانما واكره وان طال زمنها ولا بعد زيارة صديق وقضاء دين
جنب النبر الخ الاولي ان يكون في المجل الذي كان يصل فيه
النبى ليلة عرفة وهي ليلة التاسع وهذه السنة تركت الاث

وصاروا

وصاروا يستونها في عرفة ويتجدي الرجل الخ سياتي ان فيه قولين قيل
بالوجوب وقيل بالندب او وجع المحسنى بينهما لا يصح لانه حمل الوجوب
على ما بعد الاحرام او معه والندب على ما قبل الاحرام من ان فرض المن
انه عند ارادة الاحرام فيستعين ان تخلف معنوي لا لفظي ووجه القول
بالسنة ان الاحرام الذي هو سبب المجرمات الاية لم توجد فيكون
التجدي سنة ووجه القول بالوجوب ان ترك لبس السياب واجب على
المحرم ولا يتم له ذلك الا بالاجرة قبله فيكون واجبا من باب ما لا يتم
الواجب الا به فهو واجب فصل في مجرمات الاحرام الخ من اضافة
السبب الى السبب فلذلك ذكرها بعد ما تقدم من الاركان ويصح ان
يراد بالاحرام السنة او الدخول مع السنة ويشرط في كل المجرمات العهد
والعلم بالتحريم والاختيار فان انتفى شيء من ذلك فلا حرمة واما الفدية
ففيها تفصيل احرفان كانت من باب الاتلاف المحض كتميل الصيد
وقطع الشجر فلا يشترط في وجوبها عهد ولا علم وان كانت من قبل الترفة
كالطيب واللبس والذهن اشترط في وجوبها ذلك وان كانت فيها
سببية من الاتلاف وسببية من الترفة فان كانت حلقاً او قلماً
لم يشترط ما ذكر على المعتمد وان كانت جماعاً اشترط ذلك على المعتمد
ويحرم على المحرم الخ اي سوا كان احرامه صحيحاً او فاسداً وسوا
كان فساده في الابتداء او في الدوام لبس المخيط الخ اي مع احاطة
يخرج الملاية والازار المخيط فلا يحرم لبس المخيط الخ هو وما
بعد خاص بالذكر يقينا وما بعد خاص بالمرأة والمنى والباقي
عام في الكل في جميع بدنه متعلق بلبس وهو ليس فيه ابل وفي
جزء بدنه ايضاً كخطة للحسة او وجهه او اصبعه فقال لا يلبس الخ
اجابة تسعة امور تحرم عليه اسفل من الكعبين الخ اي فجوار

فول ليس فيها الخ يحان عرفة وحجر
بان يقال في حنيفة يهتد
في اجزاء من اجزاء البدن

الخفين بشرط ثلاثة تعدد وجودها يجوز لبسه من التماسوطة وهي
 صرصة تلبسها الارواح لها حازر يسير يحيط بالاصابع والعقب
 والقباب الذي سيره يسير والنعل المعروف فكل ذلك يقدم على
 الخفين المقطوعين لانه اخف منهما في الاحاطة واما المزالمعروف
 والبا توج والمركوب ولا يجوز وان كانا على هيئة الخف المقطوع
 لان البني لم يستثن الا الخفين ولا يلبس من الشيا ب الخفاف
 لبسه على الهيئة المعتادة حرر من وجهين اللبس والطيب وان
 لم يكن على الهيئة المعتادة في لبسه حرر من جهة الطيب فقط
 وفيه تنبيه المخاطب هو وهذا يسمى تلقى المخاطب بغير ما يترقب وهو
 من تخريج الكلام على خلاف ما يقتضيه ظاهر الحال ويقع في القرآن
 كثير القول يسألونك ماذا ينقضون فاجابهم بالمنفق عليهم من
 الرجل ارجع للامنين قبله ستر بعض الوجه اذ كان الاول
 نقطة لانها المذكورة في المتن من المرأة راجع للامنين قبله
 وهو كسب قبل الا انها حرامان على الرجل ايضا اذا كانا من طين
 ويمكن ان يقال ان بين الرجل والمرأة فرقا في ذلك فان المرأة
 لا يحرم عليها في الكففتين الا الثغران بخلاف الرجل يحرمان عليه
 وغيرها من كل محيط وعلى الحق ارجع جواب عن سؤال حاصله
 المرأة اذا كانت في الصلاة وجب عليها ستر راسها ووجب عليها
 كشف وجهها للاحرام فالتملص لها فاجاب بانها تراعى الصلاة
 احسن ارجع حاصله انه ان سترها معا حرر ووجبت الفدية وان ستر
 الراس وكشف الوجه فهذا هو الواجب عليه لان المرأة وان كشف
 الراس وستر الوجه حرر لانه كالمرأة ولا فدية لاحتمال كونه رجلا
 وان كسنتها معا وكان في صلاة او بحضرة الاجاب حرر والا فلا

لكن

لكن المحرمه لامن حيث الاحرام بالدهن او بالضم ما يدهن به وبالفتح
 النفل والمراد الاول وحاصل الاقوال فيها ثلاثة قول المتن وقول
 المحب الطبري وقول الولي العراقي والمعتد كلام الطبري الطيب
 ان كان المراد به العين فهو على تقدير مضاف اي استعمال وان كان
 المراد به الطيب فلا يحتاج الى تقدير المضاف ولو مع غيره بان
 خلط بغيره وبقي له طعم او لون او ريح واما اللون فلا يضر بقاؤه وحده
 على المعتد او لو كمل الصواب او لو كمل وسوا كان الموكل محرمها ام
 حلالا والوكيل محرر ولا بد والمباشرة حاصلها ان الاستمنا حرام
 سوا كان بحايل ام لا انزل ام لا ولا يجب الفدية الا اذا انزل واما
 النظر بشهوة فحرام ولا فدية وان انزل واما اللبس مع الحايل بشهوة
 فحرام ولا فدية وان انزل واما اللبس مع الحايل بشهوة فحرام ولا فدية
 المباشرة بشهوة من غير حايل فحرام وان لم ينزل ويجب الفدية وان
 لم ينزل فخرج باشر بشهوة او استمنا وانزل ثم جامع بعدها دخلت
 فدتها في فدية الجماع سوا كان ذلك الجماع ناسيا عن ذلك ام لا وسوا
 طال الزمن ام لا بخلاف ما لو حصل بعد الجماع او معه ولا بد خلاف
 والفرق انه في الاول دخول قوي على ضعيف فيه فحمل معه دون ذلك
 انتهى المتبوع بالسعي فان لم يسع لم يحصل التحلل الاول الا اذا كان
 سعي قبل الوقوف بعرفة فلا يتوقف التحلل على سعي بعد الطواف
 ومن فاته الوقوف نحو اي من غير حصص اما مع احصافه فيفصل
 ياتي بعد راي غير المحصر تحلل اي وجوبا فورا للابصار
 الاحرام في غير وقتة وهو حرام كابتدائه في غير وقتة اي منه لامن
 غيره بعمل عمره ولا يشترط في تلك الاعمال الترتيب ولا يشترطية
 العمرة وانما الواجب منه التحلل اي الخروج والتفصيل من الاحرام

الاول ويكون ذلك عند كل فعل من افعال العمرة المذكورة فلا يكون
 به في اول فعل فورا ولا يترتب الاستطاعة بل يجب عليه ولو
 ما شيا ولو كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكبر وهذا العمرة التي
 حصل التحلل بها لها تحللان الا الاول يحصل بفعل الحلق او الطواف
 المتبوع بالحي ان كان هناك سعي والتحلل الثاني بفعل الاخر
 فتوهم العمرة لها تحلل واحد اي غير عمرة الفوات ويلزمه قضا
 عمرة الاسلام اي بان كان احرامه الذي فاته قرانا فيجوز بالقضا
 قرانا ويجوز ان يقضى العمرة في عام الفوات لانه لا وقت لها
 كالحائض الذي حاض له انها ان كانت من اهل مكة او قريبة منها لزمها
 مضاربة الاحرام حتى تاتي بالطواف ولو طال الزمان وحرم
 عليها محرمات الاحرام راما اذ لم تكن كذلك ورحلت العاقلة وخاف
 على نفسها لم تخلف فتخرج منهم حتى تصل الحمل لا يمكنها فيه الرجوع
 الى مكة فتتحلل كما يحض ويستقر الطواف حتى تاتي به اي باحرام
 اي مطلق او تقول لاجل الطواف لان احرامها بطل بالتحلل ولا تحرم
 عليها المحرمات **فصل** في الدماء اعلم ان ذكر هذا الفصل
 بعد ما تقدم من المحرمات لانه ناشئ عن فعل سئ منها او عن ترك
 سئ من الواجبات في الباب قبل ذلك واعلم ان الدم يطلق على
 الحيوان وما يقوم مقامه من طعام وصيام ويطلق على نفوس
 الحيوان فقط والسجدة على هذا الثاني حيث قال وما يقوم
 مقامها والمراد ببيان احكامها من كونها على الترتيب والتقدير وغيره
 بما ياتي فهو على تقدير مضاف خمسة اشيا اعلم ان غير الدم جعلها
 احد عشر من كابين المعصية وغيره ايضا جعلها تسعة انواع كالسجدة
 وغيرها جعلها اربعة والمثل لم يوافق واحد منها ويجاب بان

الاحكام

الاختلاف في ذلك لعظم اي من حيث العدد والعبارة والاما لاحد
 والعشرون في كلام غيره داخل في الخمسة وكذا التسعة داخل في الخمسة
 كما بين ذلك السهم وكذا الاربعة فانها لا تحالف الخمسة فان الثاني في كلام
 من جعلها اربعة تحته قسمان دم الاحصار ودم الوطن فاخذ المثلين
 دم الاحصار ودم الوطن وجعله قسما ثالثا واخذ دم الوطن وجعله قسما
 خامسا واخذه عن الكل لم يشبه فوجعت الخمسة للاربعة بذلك
 الاعتبار او ان كتاب مني اي سانه ذلك والافقه بحسب العدة
 ولو كان جانب كالبس لعذر بطريق الاختصار اي الاختصار
 الكلي والاجمال الكلي بالنسبة للاحد والعشرين او التسعة
 بطريق البسط اي بالنسبة للخمسة وان كان فيه اجمالا بالنسبة للاحد
 والعشرين وتسميتها انواعا ظاهرة لان المراد بالتنوع ما دل على تعدد
 لان كل واحد منها تحته افراد كثيرة واما قول المحقق فيه تغليب
 اذ ليس فيها الانواعان الدم المنوط بترك ما مور ودم الاستماع
 فغير ظاهر اخل المصنف قد تعال لا اخلال لانه داخل في الاول
 وهو دم ترك النسك لان الفوات فيه ترك ميقات احد المنكبين
 فانه يحرم بهما معا من ميقات واحد شامل للملاية فيه مسامحة
 بل شامل لتسعة من ميقات بلده او ليس فيه ابل التمتع فيه
 ترك الميقات بالمرء بالنسبة للمح بعد التحلل او ظرف المحذوف
 تقديره ويجوز في محله بعد التحلل بعمل عمرة وان كان لا يجب ذبحه
 الا في عام القضا الدم المنوط بترك ما مور وتحت تسعة كما يعلم
 من كلام ابن المقري وهو على الترتيب ساءة هو مستبد
 وعلى الترتيب خبر اول وساءة خبر ثان وان على الترتيب حال من
 المبتدأ ومحملة ان ساءة خبر مبتدأ محذوف فهو ما اشار اليه

من نكحها في وقتها...
 فيه مسامحة لان الانسان انما هي من قوله وان لم يجد الخ...
 الى الحج اي منتفعا بمطلوبات الاحرام بعد فداءه من العتق...
 ذلك الانتفاع الى الاحرام بالحج...
 مضاف فيه في اربعة شروط...
 مما وصل الى الميتات ثم رجع فلا دم ايضا...
 منه ليس قيد ابل لو عاد الى اي ميتات كانت ولو اقرب من ميتات...
 العتق فلا دم بعد مجاوزة الميتات...
 ليعود والتقدير ان لا يعود بعد مجاوزة...
 وهو صحيح لكن لا حاجة لقوله بعد المجاوزة...
 انه جاوز ويصح جعلها ظرفا لقوله احرم ما...
 الميتات الاصل للميت ثم تم الاعمال للعتق...
 وان عاد الى ذلك الذي احرم منه بالعتق فلا دم...
 ايضا لكنه يكون قاصرا على هذه الصورة...
 بعد المجاوزة مع انه ليس قيد افكان الاول...
 وقد بقي بينه وبين حمله حالية قيد لقوله...
 العود واحماله كان بينه وبين مكة مسافة...
 بالعتق فيلزمه الدم...
 وبين مكة دون مسافة القصر وقت الاحرام...
 اي لانه من حاضري المسجد وهذا المعنى...
 مع قوله ان لا يكون من حاضري المسجد...
 كما قال الشيخ القليوبي...
 فكانه قال اد اوجدت الشروط...
 الاساءة لم يشترعها الفقهاء وانما المشهور...

بترك

ليلة السادس وليس السفر عذرا الى اذ احرم بالحج وكان...
 مسافرا لا يكون السفر عذرا بل يصومها في السفر...
 يتضرر بخلاف صوم رمضان فان الصوم عذر فيه...
 ولا يحج عليه الخرج ما لو احرم بالنقل في زمن يسع...
 الثلاثة قبل يوم العيد فيجوز صومها قبل يوم العيد...
 اخر حرم وقوله يسع الثلاثة اي كلا او بعضها...
 يحج عليه تقديمه ويجزى عليه تاحيرة من كلها او بعضها...
 للاتباع اي فعل النبي لا يقتضي ان احرام النبي من ذي...
 الحليفة كان بالعمرة ودخل مكة واتمها ثم احرم بالحج...
 وهذا قول ضعيف وقيل كان احرم بالحج من ذي الحليفة...
 ثم لما دخل مكة ادخل العمرة على الحج خصوصية له...
 كان احرامه قرانا نظرا للدوام...
 الثلاثة والسبعة بربعة ايام سواء كانت الثلاثة...
 قضا بان لم يكن صامها قبل العيد...
 قيل هو الارض التي يجلس عليها وقت الازالة...
 الشعر والمعمد الاول ولو ازال الشعر في ثلاث فترات...
 اختلف المكان والوفان لو مرت ثلاثة امداد وان اختلف...
 فدية كاملة وقيل مد واحد وهو المعمد ولو شق الشعر...
 نصفين لم يلزمه شيء لانه لم يزلها...
 اي ولم يجد غيرها ولم يمكن الاثا ربها وقوله والخفت...
 اي ولم يجد ما يجوز من الثعلين والتاسومة والقباق...
 الذي سببه يسير ممنوع اي ان كان حقيقيا او موروثا...
 اي جعله اضافيا اي بالنسبة للنبي...
 بالاحصار وهو الثاني في كلام ابن المقرئ...
 اثنا دم الاحصار ودم الوحي ذكر المص هنا دم الاحصار

وسياتي بذكر دم الوطى واخره لفحشه بالا حصار اى العام
وهو المنع من جميع الطرق او الخاص بكيفية المواضع الاتية
من جميع الطرق اما لو امكنه الذهاب من صراط اخر لوفيه ولا يجوز
له التحلل وسكت المص الى اى بيان حكمه بخلاف بقيمة الدما
فمن احكامها واعل سكوتها نظر القول بان لا يدل له فليس بقيمة
الدما كما سياتي راجع لقوله بتعديل اى فى الفم ونص عبارته
بمعنى ان الشارع امر فيه بالتقويم والتعديل فيتحلل اى بنوى
الخروج من شبكة الاحرام وورطته وقوله ويهدى عطف
لازم على ما روي لانه اذا نوى لزوم الرجوع مع النية والخلق مع النية
فهى ثلاثيات جواز الوطى ويجوز له مصابرة الاحرام
ان اتسع الوقت بما ياتي اى من الذبح مع النية والخلق مع النية
الى ام غيره كعدم رفقة يخرج معهم بعد ما احرم او حبس
او غيره مما ياتي ولا يتحلل بالمرض الى اى اذا لم يشترط بدليل قوله
فان شرط اذا شرط عند الاحرام انه يتحلل اى بلا هدى
فالشرط فيه لاغ اى فيلحقه فى نفي الهدى ايضا ولو اطلق الى
حاصل ذلك انه اذا شرط عند الاحرام انه يتحلل بالمرض وطلق
او نفي التحلل بالهدى بان قال نويت الاحرام بشرط اى التحلل
او التحلل بلا هدى ففي الصورتين يتحلل بالخلق والنية فقط وان
قال التحلل بالهدى لزوم الذبح مع النية والخلق مع النية وان قال
اصبر حلالا بنفس المرض لا يلزم شئ ولا الخلق فحل هذا الفصل
ينزل كلام الله وكذا الخلق الى اى لا بد منه في التحلل ان
جعلناه نسكاهما اذا جعلناه استباحه فحظور فلا يحتاج اليه
في التحلل فلا يظهر الى مقابله انه لا يدل له بل يستقر في ذمته
الى ان تعدد بعمدة الشاة اى وقت الوجوب يحل الاحصار
الرقاى الكامل وكذا البعض ان لم تكن مهاياة او كانت ذمته
في

في نوبة السيد فيخلق وينوى ويظهر انه ان كان الخلق بشيئه
ولم يرض به سيده تغيب التقصير فان لم يكن براسه شئ تحلل
بنية فقط ولا يلزمه لا ذبح ولا اطعام لعدم ملكه واما
الصوم ففيل يلزمه والعمد لا يلزمه لانه بدل عما لم يجب
او المحرم الى ان زاد احرامها على احرامه والا فلا ولا فرق
في الروح بين الرشيد وغيره والبالغ وغيره اذا كان يمكن وطوه
ولا دخل لولى الروح وكيفية تحللها اذا كانت حرة كتحل المحصر
المتقدم وان كانت رقيقة كتحل الوقف المتقدم وله تحللها
اى وله منعها ابتداء بالاولى وسكت عنه هنا اكتفا بما تقدم
الابوة المراد الاصول مطلقا احرام ارقا مسلمون ام كفار
حتى لا بعد المنع ولو مع وجود الاقرب ولكن المنع بشرط اربعة
ان يكون الحج تقلا وان يكون من غير اذن وان يكون الولد مع غير
اهل مكة وان لا يكون اصله مصاحبا له في السفر ولا فرقا في الولد
بين الصغير والكبير اذا كان حجه تقلا بان كان غير مستطيع
وان كان لو وقع يقع فرضا فالأقدام عليه سنة كتحل السيد
الى من جهة الامر بان يامر فرعه بالتحلل كما يامر السيد رقيقة
هذا هو المراد بالتشبيه وبعد ذلك ان كان حرا فتحلل الحر ورتقا
فتحلل الوقف فليس لغريم الدين منعه وح فعه من الموانع
فيه مسامحة نعم ان منعه من الخروج بعد الاحرام ولم يتمكن من
اتمام النسك وخاف العواقب تحلل لكن لا من حيث الدين بل من قبل
الحبس المتقدم ولا قضاء على المحصر المتطوع الى اى ان فاته الوقوف
بعد رفته وهو حلال بان تحلل من احرامه ثم فاته الوقوف وهو حلال
اما اذا فاته الوقوف بعرفة وهو باق على الاحرام فيفصل فان
استمر ما كثر في طريقه وصار الاحرام غير متوقع زوال المحصر
لوفيه التضا وكذا اذا سلك طريقا اخر قصر من الاول ومساويا

وفاته الوقوف بعرفة تحرمها رمة القضا واما اذا سلك طريقا
اطول من الاول او صابرا الاحرام من وقفا زوال الحصر ففاته
الوقوف بعرفة وهو محرم فلا قضا عليه وهذا كله في القطع
اما الفرض فان كان مستقرا حجة الوداع الاسلام فيما بعد السنة
الاولى او كان قضا او نذرا رمة قضاؤه من غير تفصيل وان
لم يكن مستقرا حجة الاسلام في السنة الاولى فلا بد من استطاعة
فان وجدت وجب عليه القضا والا فلا والرابع الى هذا هو
الثالث في نظم ابن المقرئ وتحت الصيد والاشجار
والمولد الى اي مع تونه غير مأكول لان الفزع يبيع اخضر الاصلي
في الاكل واشدهما في وجوب الجزا ومن الاول الى بعضه
الاخر يحكم بمثله عدلان ويكون مثليا بذلك بين ثلاثة فيه
قصور لانه خاص بالمثل فكان الاولى ان يقول بين ثلاثة ان
كان مثليا او اثنين ان كان غير مثلي وقوله على التحنير اي والتعديل
وقوله ان كان الصيد الى بيان التحنير مما ساق الى الاولى عن من
سلف وهو النبي والصحابه فقي الذكور ذكرا الى الاولى ذلك
ويجوز في الذكر بالانثى وعكسه وفي الكبير كبري وجوبا
وفي الصغير صغري وجوبا وفي الصحيح صحيح اي وجوبا
وفي العيب معيب اي ان اتخذ جنس العيب اي جوانا او ما
هو عنده معطوف على قوله بغيره ولا معنى له ويجاب بانه
متعلق بمذوق اي واخرج مما عنده الذي وجب فيه
الدم الى الاولى الذي وجب فيه الجزا لانه لا دم هنا
اخرج بغيره اي لو كان جيا لانه ميتة لا قيمة له وقد
حكمت الصحابة بها اي القيمة لا ينافي بمثله بالمراد فيما تقدم
لما لا نقل فيه لان ما تقدم المراد منه لا نقل فيه بالدم والذبح
وهنا نقل بالقيمة فلا تنافي وان نفي النقل فيما تقدم عن الجنس

واثبات النقل هنا في فرد خاص من الجنس ولا يلزم امره في جميع
الافراد ففي الواحدة منه شاة اي حبة في الاضحية وان
صغر الحمامة جدا وقل يكفي شاة وان لم تجز في الاضحية
قيمة المثل الى في بعض النسخ لفظ المثل من غير بيان في اخره وهي ظاهرة
لان الذي يقوم هو المثل كالبديهة لا المثل الذي هو النعامة وفي
بعض النسخ بيان في اخره وهي غير ظاهرة لان المثل قد مات والتقوم
لمثله لانه فيقدر مضاي اي قيمة مثل المثل وغير المثل الى
هو باليا هنا لانه لا مثل له يقوم وحاصل ذلك ان الصيد
ان كان له مثل يعتبر قيمة مثله يوم الاجزاء وسعر الطعام في
الحرم لا بوقت الوجوب ولا يمكن الا تلافى وقيمة غير المثل
تعتبر بوقت الوجوب لا بوقت الاجزاء وتعتبر بمثل التلافى لا بالمر
مثال ذلك اذا ائلف نعامة مثلا يوم الجمعة في الحل واراد الاجزاء
يوم الاثنين ففي القسم الاول تعتبر القيمة يوم الاثنين نعم
مكة لا يوم الجمعة بحل التلافى كالحل مثلا وفي القسم الثاني
لو كان المتلف جزاة يوم الجمعة فتعتبر قيمتها يوم الجمعة بحل
التلافى لا بالحرم يوم الاثنين واما قيمة البديهة في الوطى
فتعتبر يوم الوجوب لسعر مكة واما قيمة الدم في خمر النحر
فتعتبر وقت الوجوب بحل التلافى وكذا دم الاحصار فتعتبر
بقيمة وقت الوجوب بحل الاحصار انما يلزمه شاة وتكرر
بكر الوطى وحكمها انها كدم الحلق دم تحنير وتعذير
دم جبر لا دم نسك الى فيه نظر لانه ان اراد جبر ترك الاحرام
من اليقان فهو دم نسك وان اراد غير ذلك فليس به وتعل
المراد جبر الحلق الحاصل في نسكه من جهة انه ادى النسكين بحل
واحد مع انه كان حقه ان يفرد كل نسك بحل فحتاج لجبر ذلك
بدم والمراد جبر الحلق المذكور وان كان يلزم منه جبر ترك

الاحرام من الميقات الا انه حاصل غير مقصود الهدى الى العلم
ان الهدى يطلق على ما يسوقه الحجاج للكعبة تطوعا او وجوبا بالنذر
ويطلق على ما يلزم من دم الحيرانات والمراد هنا الاعم وان كان
ظاهرا الاول ليدلح معتمرا الى غير قارن سواء كان مفردا
او متمتعا وكان الدم لحبر العمرة كثر الاحرام من ميقاتها
وليدلح الحجاج اي سواء كان مفردا او قارنا او متمتعا وكان
بحبر الحج عند التحنير اي سواء كان مع تقدير او تعديل
قتل صيد الحرم الى هذا تقدم وانما اعاده لان ما تقدم خاص
بالحرم وما هنا عام له والحلال وهما ما به صيد الحرم
او اي حرم مكة وحرم المدينة بدليل تفصيل الشاهاين
لا يتيها الى بدل استمال من المدينة لان اللاتين يشتملات
على المدينة وزيادة عضاهما بها ينجم عضاهة او
عضهة او غصه والها الاولى في الجمع من تمامه والها الثانية
مضاف اليها عابدة للمدينة وخرج بتقيد غير المستتب
الظاهر ان الحنطة داخله في غير المستتب ولخرجها
بالشجر مع انها لم تدخل لانها مستتبته وهو غير مستتب
فلا حاجة للاخراج فكان الاولى حذف غير لان المستتب ح
يشمل الحنطة والشجر فحجاج لا يخرج الحنطة بتقيد الشجر لانها
حلال وهو حرام هكذا قال بعض الحواشي وفيه نظر لان
الشجر لم يجمع قد ابل وقع مقصدا وعمم فيه بالمستتب وغيره
فهو مقيد لا قيد فكان الاولى ان يقول وخرج بالشجر غيره
ففيه تفصيل فان كان شاته ان يثبت بنفسه حرم التعرض له
ايضا وان كان شاته ان يثبت به الناس لم يحرم بقرة الواي
فجزية في الاضحية بان يشتملها سستان وتدخل في الثالثة وهي
دم تحنير وتعديل ان شاذ بها وان شاذ قومها واشترى ثمنها

طعاما

طعاما او صام عن كل مدي يوما في معنى البقرة وكذا سبع
شياه شاة اي تحنري في الاضحية وحكمها ما تقدم قبل
رادق عن السبع فقبل ما زاد بحسابه ففي كل سبع شاة الى سبع
شياه وقبل لا يجب الا شاة الا انها تختلف في العظم فالتي
في السبعين اعظم من التي في السبع وان لم تاشايتين
والواجب لو كان الاول ان يبين حكمه من الحرمة ثم يذكر الضمان
يدفعه اي يطله ويرده ويجوز رعي الحواشي فحل
حرمة النحر من نبات الحرم اذا اخذه لغرض ذلك كالبسب مثل
اما اخذه لذلك او رعي الدواب فيه بالفضل وكذا رعي الدواب
للشجر يجوز ولو كان العلف وما بعده في المستقبل واما اخذ
الشجر لعلف الدواب به فلا يجوز بخلاف النبات يجوز
اخذ عود السواك اي لنفسه فحرم بيعه والسواك ان لا
ليست من شجر الحرم بل من شجر الحل وان يختلف من العود تفصيل
المتقدم يحرم نقل تراب الوعد الى حيفته يجوز ذلك
للتبرك فيمنع تقليده والابا ربق الان ليست من طين الحرم
بل من طين الحل الى الحل وليس قيدا وكذا من احدثها الى الاخر
واما نقل تراب الحل الى الحرم فقبل خلافا لاولي وقبل مكروه
فالامر فيه الى راي الامام اي ان كست من بيت المال فاب
كست من موقوف عليها روي بشرط الواقف ان علم والاتباع
ما جرت به العادة اما اذا كساها شخص من عند نفسه وقصد
تمليك الكعبة فابها تصرف في مصالح الكعبة شائه
من الجانبين اي جانب الاتلاف والاستمتاع وهذا ظ في الحلق
والعيا واما الوطي فليس فيه الا الاستمتاع لان البضع باق الا ان
يقال للواد اتلافه المسك او نقصانه بالوطي فالاولي ان كان
قبل التحليل والثاني ان كان بينهما واما القول بان للواد اتلاف

البضغ ويصور ذلك بما اذا كانت بكر افهو صحيح في نفسه
لكن الحكم لا يتقيد بالبر الاول يشتمل على دم التمتع الجملة
ما ذكره ثمانية ويزاد عليها الشئ اذا نوره فاخلقه
والقسم الثاني والذي تحته اثنان الاحصار والوطى اي دمهما
وعلى دم الجماع معطوف على دم الاحصار بعد دخول
وقت الاحرام وليس قد لما تقدم انه يجوز ذبحه في عام الفوت
وهذا هو المذهب المرجع لقوله ويجوز بعد دحوه الم
بعد ذبحها ظرف لقوله يتصدق وقوله ثم يخرج عطف
على قوله يعلق وكذا يلطخ واذا فيها العطف تفسير على
العري والمراد اذ ان الحيوان الذي تؤخذ منه القرب وان لم تكن
الاذان في القرب فاضافتها اليها لادنى ملائمة

كتاب البيوع وهذا هو القسم الثاني من اركان
الشريعة لما تقدم ان المقصود من بعثة انتظام احوال العباد
في المبدأ والمعاد ولا يتم الا بتمام فواهم النطقية والشهوية
والغضبية ولا تتم القوى الا ببيان الاحكام المتعلقة بها فان
تعلقت الاحكام بتمام القوى النطقية فهي العبادات وان
تعلقت بتمام القوى الشهوية فان كانت شهوة بطن فاحكامها
هي المعاملات وان كانت شهوة فبح فاحكامها المناكحات وان
كانت الاحكام لتمام القوى الغضبية فاجنابات واعلم ان البيع مختص
في اطار خمسة الصحة والفساد وعقد واله باب الاركان والشروط
والعواز والوزوم وعقد واله باب الخيار وحكم المبيع قبل القبض
ونعده وعقد واله باب البيع قبل القبض والفاظ يتبعها غير
سماها لغة وعقد واله باب الاصول والثمار والمراحم والآله
وعندها والتخالف ومعاملة العبد وهو احر الطوائف والفقهاء
لم يذكروا الا اثنين الاولين ولم يذكروا الكل الا شيخ الاسلام في اللغة

وعندها

144
وعندها الى ان اراد بالمعاملة التصرفات المالية الواقعة
من اثنين فيكون الاقرار والغصب ونحوهما مما يكون من واحد
زايدا على الترجمة وان اراد التصرف للمال اعم من ان يكون من
واحد او اثنين دخل كل ذلك فلا زيادة ونظر في الاختصاص
المعطوف على اللابية توجيه للاعتراض وازا فانه طرقت بيانية
نظر احوان عن الاعتراض الذي اشار اليه بقوله وغير
الى الايدى المصوب على الحال اي الاعلى صفة المتعاقبة
مقابلة الى فيه نظر من وجوه لا نه يقتضي ان البيع نفس
المقابلة مع انه العقد المركب من الايجاب والقبول وايض
تعريف بالاعمال لا نه يشتمل القرض وايض فيه حوالته على
مجهول فكان الاول ان يعرف بما قاله المحشي ويطلق البيع
شرعا على قسم الشراء وهو ملك بعوض ويطلق على الانقضاء
اللازم للصحة ويتعدى البيع باللام قليلا وبمن كثيرا
اي هريئة اعم من ان تكون الروية وقت العقد وقبله ولم
يمض زمن تغير فيه الى وقت العقد واعم من ان تكون
الروية لكل البيع كبيع الصبرة بتمها مهابا او الروية لبعضه
كبيع صاع من الصبرة او كانت الروية لظرفه كالزمان وغيره
مما ياتي لانه صواب له بيع شئ موصوف صورته ان
يقول بعثك عبد اصفته كذا وكذا فيقبل او يقول المشتري
اشتريت منك عبد اصفته كذا وكذا فيجيبه البائع فيصح في
الصورتين بخلاف ما لو قال بعثك العبد الذي عندك
الذي صفته كذا وكذا او قال المشتري اشتريت منك العبد
الذي عندك الى فلا يصح فيها لانه جعل الوصف قابلا مقام
الروية بخلافه في التصوير الاول فقد اعتمد على الصفة ولو
كان المبيع عنده فانه لا يضر يصح السلم فيه لو كان الاول

٢٤
 حذفه لان كلاً في البيع في الذمة بلفظ البيع وهو لا يشترط فيه
 ذلك بل يصح وان لم يصح السلم كجاريته وولد هامة ولا لو كيار
 وباقيون فان هذا اذا وصف وعقد بلفظ البيع يصح وان
 عقد بلفظ السلم فانه لا يصح بلفظ السلم كان الاولي حذفه
 لما تقدم لان السلم له احكام والبيع في الذمة له احكام فاحكام
 السلم يشترط قبض راس المال في المجلس ولا يصح الاستدانة عنه
 ولا الحوالة به ولا عليه ويصح ذلك كله في الثمن في البيع في الذمة
 ولا يشترط قبض الثمن في المجلس اذا وجدت الصفة المتعلق
 بخذوق لا يجازي لانه جازي مطلقا وجدت الصفة او لا وتقدير
 المحذوف ويلزم المشتري قوله اذا وجدت الصفة والا فلا
 يلزمه قوله بل له الخيار مع بقاء شروطه لو كان الاول
 حذفه لانه بناء على ان المراد عقد السلم وقد عرفت ان المراد عقد
 البيع لم يشاهد هو تفسير لغاية فيشمل الصورتين اللتين
 في التام والجملة قيد في الثانية فيقتضي الاولى ان لا تصح
 مطلقا وان شوهدت وليس كذلك بل على التخصيص فالوجه
 الاول اولى الا ان يقال انه حذف من الاول لدلالة الثاني
 فلا يصح بيع المتجنس بهذا مكرر مع ما في الثاني المتع
 فالاول حذفه وكذا الدهن لفصله للخلاف فيه ببيع
 خبز العجوة بجامد فلا يصح ببيع كالعجوة بالمواد والسجوة
 نعم يصح بيع الائمة الماخوذة منه ولا تجنس ما اصابها مع
 الطوينة ولا المايح القليل الذي فيها ويعفى عن الاجر العجوة
 بما بالمواد في بناء المسجد ومما فيها ولا تجنس مع الطوينة
 مستغنى به اي ولو في الآخرة كالعبد الرقيق لم يخلو في الجمار
 الذم اي ان يكون الحائض فربذلك لان كلام المتن قاصر
 على الملك فاشار الى ان المدار على الولاية بملك واولا به كالأب
 والجد

واحد والوصي مثلاً او اذن من الشارع كالملتقط فيما يخاف
 فإداه فله ببيع والظاهر غير جنس حقه فله ببيع بحسن حقه
 ثم يملكه في بيع غير ضمني الى ومثل البيع الضمني ما كان المقصود
 منه العتق او كان اشترى أصله او فرعاً او من شهد بحريته او
 اقربها فلا يشترط القدرة على التسليم لان المقصد العتق
 ان احتاج الى المونة ولو تحملها البائع جزمع بين اي بالشخص
 كن هنا الى هنا اما المعين بالقدرة كالنصف ونحوه فيصح بكون
 شريكاً واما للبهم كخزء من الانا مثلاً في باطل الجهل العلم
 به عيناً وقد روى في الوصف الواعترض بانه ليس له بيع يشترط فيه
 ذلك فلا بد من تاويل بان يقال العلم به عيناً اي فقط في بيع
 لم يختلط بغيره كما ياتي في قوله وتكفي معاينة عوض عن العلم
 بقدرة الواقوله وقد راي مع العين اي في البيع المختلط بغيره
 كما ياتي في قوله ويصح بيع صاع من صبرة الواقوله وصفة
 اي مع القدرة وذلك في الذمة كما ياتي في السلم وما تقدم في
 المتن فلا بد من هذا التاويل ويصح كان الاولى الاتيات
 بالنال انه شروع في فروع ثمانية الثلاثة الاولى على منطوق
 الشرط والخمسة بعدها على المفهوم فان عين البراءة
 والفرق بين هذه والصورة الباطلة انه هنا لما كان البيت
 معينا والبرمعيان ويمكن اخذ قبل تلف البيت والبرسهل
 الامر فيها بخلاف الاولى فان العلوم البيت فقط والبر
 مجهول لانه غائب في الذمة فكثير الجهل فضرر لانس بكونه
 وكذا العذلية لصوته وكذا القدر للحراسه والهمة الاهلية
 لدفع النار واما الوحشية فان كان يؤخذ منها الزناجح والا
 فلا وكذا البريوع والصنف والعاق لمص الدم والدود للمقز
 تنبيه سكت المص الى اي عن التصريح والافهم معلوم ضمنا

من قوله بيع عين الى لان البيع يتعين في العاقدين والعوضين
والأحبار والقبول كعتك والاقى بالكاف إشارة لعدم المحصر
في الأمثلة بل المدار على ما يدل على الرضى ونحو ذلك وهات
وكميلته الوضعية لان ما قبله صريح واما هو فكناية بحاج الى
نية وإشارة بالكاف في الكناية الى عدم المحصر في ذلك منها
تأوك الله لك فيه بكذا أو بأعك الله بكذا اشتري مني إياي
بلفظ الأمر بخلافه بلفظ المضارع مع الاستفهام كقوله اشتري
مني أو من غير استفهام كقوله تشتري مني لانه على تقدير
الاستفهام وكذا اشتريته مني بلفظ الماضي لانه على نية
الاستفهام كمنى الوأى بالأمر بخلافه بلفظ المضارع والمضى
على ما تقدم والذي من طرف الباع يقال له استقبال قائم مقام
الأحبار والذي من طرف المشتري يقال له استيجاب قائم مقام
القبول وبوداى الدنيا فلا بيع بمطاعة وهي السكون
من الجانبين وأحدهما ولا فرق في عدم الصحة بين الحقيق وغيره
وعند الإمام مالك ينعقد بها في كل شئ ولو حليا بشرط الرضى
وبيان الغرض فلا بيع بمطاعة أى سوا في الحقيق وغيره بل
ينعقد بها في المحقرات دون غيرها ان لا يتخللها كلام اجنبى
الى المراد به ما ليس من مقتضيات العقد ولا من مصالحه ولا
من مستحباته فالاول كشرط القبض والود بالعب والثاني
كشرط الاستهاد والوهن على الثمن أو الأجل للثمن والثالث كالخطبة
كقول المشتري بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وصلى الله على
سيدنا محمد قلت فهذا كله لا يضر والكلام الاجنبى غير ما تقدم
بقدر ما بطل الصلاة ولو حرهما أو حر فني وان لم يفرهما لم
يغتفر اليسير كنيان وجهل كصلاة ويغتفر لفظ قد و
ويغتفر لفظ والله اشتريت وانا اشتريت على ما قاله بعضهم
في

في الثاني وهو ما اشعر باعراضه الى المعقد انه يتقدر ما يقطع
المقراة في الغائبة وهو الرأيد على سكتة التنفس والعصير
اذا قصد به الاعراض بخلاف السكون الطويل بعد من جهل
أو نسيان فلا يضر كالمغائبة معنى اما لفظا فلا يشترط
فلو قال بعتك بقدر ش فقال ثلاثين نصف فضه صح
مكره المراد بها قطع من النقد لم تحتم والصحيح هو عليه
ختم المعاملات ومنه ارباع الريال ونحوها عدم
التعلق بالمقتضى الحال كان ملكي فقد بعتك وان
كان وكلني فلان في بيعه فقد بعتك وان كان فبات اني فقد
بعتك وعدم التاقيت ولو لبقا الدنيا فرغ بشرط
في الصيغة ان تدل على الرضى بخلاف كم رغب بنصف فيقال
له خمسة واقصرا على ذلك ودفع المصف ودفع له الآخر
العيش على السكون فهما اكتفا بما تقدم لم يكف لانه لا يدل
على الرضى لانه استفهام وجواب وشرط في العاقد
الحاصل شروطه ان بعضها عام وهو الاولان ومثلها
في العموم الا بصار اذا كان العقود عليه معينا واما قوله
واسلام المفهوم من الشروط الخامسة ومنها عدم احرام
من يشتري له صيد بري وحتى وعدم حرابة من يشتري
له عده حرب اطلاق بصرف عن بر دون الرشيد
لان للدار عليه لا على الرشيد فيدخل الرشيد وهو شرط ومن
بلغ مصلح الماله ودينه ثم يذوق لم يحج عليه الحاكم فهو
مطلق البصرف وان كان ليس رشيدا ودخل المفلس اذا
عقد على ما في الدفعة بيعا او شرا فيصح بخلاف ما اذا عقد
على العين ودخل بيع العبد من نفسه فيصح لان جريان العقد
معه كالأذن له وهو اذا اذن له يصح تصرفه فلا يصح

من صبي الوثمن ان تلف او تلف ما قبضه فان قبضه من رشيد
صاع على صاحبه لانه مصيع لماله ويلزم الرشيد رد الثمن
للولي فلا يبرء بوجه له ولا واما ان قبضه من غير رشيد
فضمن كل ما اخذه من صاحبه ان كان بغير اذن الولي فان
كان باذن الولي فالضمان على الولي لانه الذي ورطه
وعدم اكواه للصادق بصورتين الاختيار والاكواه بحق
في النظم والارث والورد بعيب الراجعات للملك المهرى
وصورته ان يسلّم العبد ثم يموت سيده وفريه كافر
فبرئته وصورة الودان يرى في العبد عيبا بعد ان يسلّم
فترده على البائع ويدخل في ملكه فلهما اقاله بالحكم
على تقدير حرق العطف وهي الفسخ والوجوع في الهبة
ترجع لقوله ما بعد الفسخ وصورة الاقاله ان يعقل
البائع المشتري من التسع بعد اسلام العبد فهي تسع تلف الا
وصورة الفسخ ان يختلف البائع والمشتري في قدر الثمن مثلا
ولا يثبت ثم يتحالفان ويفسخ العقد وكان ذلك بعد ان
اسلم العبد فيترجع العبد للبائع وصورة الهبة ان يهب
الاصل لغرضه عبد ان ثم يرجع فيها بعد ان اسلم العبد فيها
ولو كان مسلما وما استعقب بمقتضى قوله وما ينفذ
العتق بان اشترى الكافر اياه المسلم او ابنه المسلم او من
اقر بحريته او شهد بها بعد ان اسلم العبد في ذلك وانما
صح الشراء في الاخيرات لعدم استقرار ملكه ولو باع
الواي نوع من النقد كالريالان وقوله وهناك اي في محل العقد
من قرته او بلدة او بادية نقد غالب اي صنف من ذلك النوع
كالريال الى طاقته او سبيكة فانه يتعين ان يكون الريالان العقد
عليها من الغالب ولو ابطاله السلطان او كان ناقص القيمة

126
او نوباع غيره وقوله او نقدان معطوف على نقد غالب والمعنى
او صنفان من النوع ولا غالب منهما فيفضل فان استويا الى
ولو صححا ومكر الواي اذا فرضنا ان الريال يطلق على
السبيكة وعلى قطعة مضر وية من غير ختم عليها فيفضل
فان كانت تلك القطعة مساوية للسبيكة لم يشترط تعيين
وان كانت ازيد وانقص اشترط التعيين لفظا بان يقول
بعشرة من الريالان القطع او السبيكة مثلا عن العلم
بقدره اي كميلا في الكيل وورنا في التوزون ورعا في المزروع
وعدا في المعدود وكذا تكفي عن معرفة الجنس والصفة ولو ظهر
معيا لاختيار لتقصيره بعدم البحث والتأمل كظاهر
صيرة بخبرنا من كل ما استوت اجزاه وكذا تكفي روية
الشمس في اطرافه ان لم يعلم ان البلاهي فيه غلط ورقة بان
علم الاستواء لم يعلم شي وكذا اذا كان الثمن في ظم الارض ولم
يعلم ان الارض فيها الغطاء وانخفاض بان ظم التساوي او لم
يظن شيئا والا فلا يصح البيع اعتمادا على هذه الروية قصب
السكران ان لم يستقر القشتر جميعه والا ولا ومثله البوص
الفارسي في هذا التفصيل بل كان صوانا للباقي سوا كانت
الصوان خلقيا كالامثلة المذكورة او صناعيا كالجهة المشوة
والطاقية والتجوزة فتكفي روية ظاهرها بخلاف اللحف والفرش
والمخدرات فلا بد من فتحها ورؤية شي من الذي في باطنها من
القطن على العمد سيم الاعم الو من اضافة المصدر لفاعله
ومفعوله معا اي كون الاعم مسلما او مسلما اليه ومخوفا
اي من كل ما كان مستورا بعضه كالخجل والخز والقلقاين والمول
والملاية نعم ان لم ينعقد الاسفل صبح بعبه في قشره ويستثنى
الحض والكرب فيصح بيعهما لان المستور في الارض يقطع ويرى

ويصح بيع اللوبية في قشرها وبيع شعير الوز في قشره لأنه من
مصلحه فصل في الربا في كتابته ثلاث كيفيات
بالالف او الباء او الواو والالف معا بان تكتب الواو متصلة
بالباء ويكتب فوقها بالتم الاجر الف تشبهها لها بواو الجمع وهذه
وهذه طريقة المصنف العثماني والف بدل من الواو او بالواو
سبعة بكسر الراء مع المقصر وفتحها مع المد وابدال الباء ميما
مع الكسر والفتح والمد والمقصر ويقال فيه ربعة ايضا
وسرعاء الى هذا تعريف للربا الحرام الباطل فان ختمت الشروط
التي فيه كان باطلا حراما والا فلا غير معلوم التماثل الى قوله
او مع تأخير المصادق باري صور معلوم التفاضل كاردب
باردب ونصف مجهول التماثل والتفاضل ككوم بكوم من
من الطعام معلوم التماثل لا في معيار الشرع كقنطار مع مثله
او قدح فضة بمثله او مجهول التماثل وقت العقد وعلم بعد
ككوم بكوم وكلا وخرجا سوا فكل ذلك ربا باطل
والربا في الذهب اظهره انه متى كان ذهبا بذهب او فضة
بفضة او ذهبا بفضة او مطعوم بمطعوم يكون ربا وليس
كذلك وانما يكون ربا ان اختلفت الشروط الاربعة او بعضها فان
وجدت فلا يكون ربا وان كان ذهبا بذهب فهذا كلام مجمل
باني تفصيله تقوتا للمصنف على المنحول لاحله والتميز
المحول عن نايب الفاعل او ما قصد تقوته الى كما توجد الثلاثة
الكاف للتعليل وما مصدرية اي انما المحضر الطعم في ذلك
لاجل اخذ ذلك من الخبر اي بفضة بالنص وبفضة بالقياس
الذهب بالذهب اي يباع بالذهب وكذا يعذر في الباقي
مثلا بمثل حال وكذا سوا بسوا والغلبي تركيدا وان المائنة
في الكيل والمساواة في الوزن يبدل حال اي متعاقبين

ويلزم منه الحلول فاخذت الشروط الثلاثة من الحديث اذا
كان يدايد ويلزم الحلول او غلب تناولها له واستوى الى هذا
فيما وضع لهما معا في نظر المتناول اما ما وضع للادميين فقط
فوقى مطلقا وان لم تأكله الادميون اصلا وما وضع للبهائم
فهو غير ربوي ولو غلبت فيه الادميون ما قصد للطم
اي قصده الله واراد به ويقيم ذلك بان يلقى الله على ضروريا
لبعض اصحابه كادم مثلا ان هذا الشيء قصده الله للادميين
او للبهائم او لهما وانتشر ذلك وسري حتى وصل الى باب
المذاهب فليقونا به ويحتمل ان المراد قصد الادميين اي بان
يقصد الادميون تحصيل ذلك الشيء بذرع او شرا او غيرها
للادميين فقط او للبهائم فقط او لهما معا عن الذهب
الوقال بعضهم لاحاجة الربا بل هي مضرة لانها تقتضي انه اذا
وقع العقد على ما في الذمة لا يصح ولو وجدت الشروط وليس
كذلك وقال بعضهم احترز بها عن الحيلة الاربعة فان العقد لم
ينع على عين الذهب مثلا وقال بعضهم احترز بها عن القيمة
فانها لا تعتبر لا في الجواز ولا في عدم الجواز بل بالنظر الى
الوزن خمسة الاثمان اي خمس الاثمان غالبا منها
فامتنان بحريان الربا فيها جوهرية الاثمان اي اعلاها
واشرعها وكان الادولى ان يعبر بالقيمة لان الحكم يدور مع
علته وجودا وعدما فيقتضي جعل ذلك علة ان القيمة اذا وجدت
في غيرها يتحقق الربا وليس كذلك او التخيير الى هي بمعنى
الواو اي ان القرض يكون قسما معا والتعبير باو يقتضي اذا
وجد القرض قبل احدى ايكفي ولو كان بعد الآخر وليس كذلك او
يقال انها باقية على حالها ويكون حاربا على طريقة شيخ الاسلام
الذي يكتفي بوجود القرض قبل احدى ولو بعد الآخر ويشترى

منه بها اوبه العوض بعد التقابض اي ان جرى العقد الثاني
بما جرى عليه العقد الاول لانهما عقدان مستقلان لا ارتباط
لا حدهما بالآخر وانما اشترط كون العقد الثاني بعد القبض بان
جرى العقد الثاني بما جرى عليه العقد الاول لما سياتي من قوله
ولا يصح بيع ما استأجره حتى يقبضه ولم يتجاذر الى بلزما
العقد اي باللفظ والا فالنصرف المذكور فيه الزام للعقد
الاول لكنه لا لفظا بل بالنصرف ولا يصح ما اتباعه هذه
السيلة وكذا بيع اللحم بالحيوان وكذا بيع العذر وخيل في هذا
الباب لان القصد بيان مسایل الربا وهذه ليست منها
ما اتباعه ما واقعة على بيع اي سواء كان معينا ام في الذمة كما في
قوله ولا يصح بيع المسلم فيه وخبر بالبيع الثمن فيه تفصيل وان
كان معينا فكالبيع وان كان في الذمة صح الاستدلال عنه كما ياتي
قال ابن عباس هو قول صحابي وهو لا يستدل به وبجاء بانه
بلغه توقيفا من النبي واجمع عليه الصحابة فيجوز به وبيعه
للبائع كغيره اي ما لم يكن بعين المقابل ومثله ان كان في الذمة او
تلف فيجوز ويكون اقالة من البيع واما اذا كان بغير المقابل او ازيد
او انقص فلا يجوز والاحارة المستدخيرة كالباع الاتي
واشار بذلك الى ان البيع في الثمن ليس قيدا والصداف
اي والنكاح صحيح ويرجع لمهر المثل وجعله عوضا للمكرور
مع الصداق ويمكن ان صورته انه جعل للبيع قبل القبض عوضا
عن صداق في ذمته فلا يجوز والصداف على حاله بذمته
او غير ذلك منه العارية وقسمه الرد لانها بيع ويصح الاقفا
المستثنى من عموم قوله وغير ذلك ومثله الوصية والتدبير
وقسمه غير الرد وانا حة الطعام للفقير وسواء كان للبايع او
يصح رجوعه لمسائل المنع ومسائل الجواز وان كان ظاهرا لانه للمبايع

كالمنق

كالعتق والحاصل ان الاربعة صحيحة ويحصل القبض بغير
التزويج ومثل التزويج الوصية وما بعدها فلا بد من قبض بعدها
النصرف فيما له تحت يد غيره هذا محرم فابده وقوله امانه
ليس قيد او كذا المضمون ضمان يد كالمعاد والمضوب والمسام
وبقي قسم ثالث وهو المضمون ضمان عقد وهو الثمن والبيع والصداف
فيحصل فيها فان كانت معينة فلا يصح النصرف قبل القبض وان
كانت في الذمة صح النصرف قبل القبض في الثمن والصداف دون
البيع في الذمة ولا يصح بيع المسلم فيه اي لغير من هو عليه
وقوله لا الاعتياض اي لمن هو عليه على عادة الخفها من تسمية
الاول بعبا والثاني اعتياضا واستدالا وهذه السيلة من جهة
خمس مسایل لا يجوز النصرف فيها قبل القبض الثانية راس المال
في السلم الاجرة في اجارة الذمة والرابعة البيعة في الذمة بلفظ البيع
والخامسة الثمن في الذمة في بيع ربوي ربوي اعم من ان يكون من
حسبه او لا عن الثمن الثابت اي بغير دين اخذ من السيلة الثانية
فيكون حذف من الاول لدلالة الثاني اشترط قبض العوض
الرفان لم يكن موافقا في علة الربا اشترط تعيينه لا قبضه بخلاف
السيلة الثانية فلا بد من قبض العوضين سواء كانت علة الربا
متفقة او لم يكن ربا كبيع عن درهم فلا بد من قبضهما
بغير دين اي ثابت من قبل بان يكون عينا او دينامنا حادثا
وخبر الدين الثابت من قبل فلا يصح لا في الاولى ولا في الثانية
كما رجحه المراجع للمثبه لا المشبه به وقبض غير
منقول المهر تط بقول المتن حتى يقبضه فكان سائلا قال له
وما الذي يحصل به القبض فقال وقبض الم والحاصل ذلك ان الش
فيه ست صور اثنان تحت قوله غير منقول اي حاضرا او غائبا
وعلى كل تحت يد غير المشتري وقوله بتخليته وتفريقه الى امان غير

مضى زمان بان كان حاضرا او بعد مضي زمان يمكن الوصول
اليه فيه ان كان غائبا وقوله ومنقول بنقله تحت صورتان
حاضرا وغائبا وعلى كل تحت يد غير المشتري وقوله بنقله
اي من غير اعتبار زمان ان كان حاضرا او مع مضي زمان يمكن
فيه الوصول اليه ان كان غائبا وقوله بنقله اي من مكان الى
مكان فلورفعه على ظهره واستمر كذلك لم يحصل القبض
حتى يضعه في مكان ويكفي في قبض الثوب الى منزلة
الاستئناس من النقل في المنقول فكانه قال الا في الخفيف فلا
يشترط نقله بل يكفي استدامته في اليد وليس له ولو
كان البيع تحت صورتان اي منقول او غيره وعلى كل هو تحت
يد المشتري صار مقبوضا الى الضل لا بد من مضي زمان يمكن
فيه نقله او مضي زمان يمكن فيه تخليته ان كان غير منقول
وان كان فيه امتعة لغير المشتري فلا بد من خريجه منها وان
كانت للمشتري فلا بد من مضي زمان يمكن فيه التفرغ على قول
فتمت الستة وبقى صورتان لم يذكرهما الشافعي وهما المنقول وغيره
الغائبان تحت يد المشتري وحكمهما انه لا بد من مضي زمان
يمكن فيه الوصول اليه ونقله لو فرض نقله وتخليته لو اراد ذلك
ايضا فالمراد النقل والتخلية بالقوة لا بالفعل وان كان فيه امتعة
لغيره فلا بد من خريجه منها وان كانت للمشتري فمضي زمان
التخلية على قول في قبضها الامتعة اي نقلها واما الدار فلا بد
من التخلية فقط ان كانت حاضرة بيد غير المشتري او مضي
زمان يمكن فيه التخلية اذا كانت بيد المشتري او ما تقدم
للمشتري استقلال الواي لا يتوقف على اذن البائع في القبض ونظا
في قبض ما بيع مقدرا للصورة ذلك بعثك هذه الصبغة كل
صاع بدرهم مثلا فلا بد مع النقل من الكيل وكذا يقال في الوزن

والذرع وما تقدم في الشك كله الى هنا في القبض المفيد لصحة
تصرف المشتري اما القبض الناقل للضمان عن البائع الى
المشتري فلا يشتري فيه ذلك كله بل المدار على استئناس المشتري
على البيع باي وجه ولو بغير اذن البائع فيصير من ضمانه ضمان
يدوان كان لا يجوز له التصرف فيه والفرق بين ضمان اليد
و ضمان العقدان الاول اذا تلف البيع يضمن بالبدل الشرعي
والثاني انه اذا تلف البيع يضمن بالثمن واتلاف المشتري
البيع المذكور هاهنا فيه نظرا لان كلامنا في القبض المفيد لصحة
التصرف وهذه معنى القبض فيها انه انتقل من ضمان البائع
لضمان المشتري فليكتل بنفسه الواي يطلب ان يكال له
لان الكيل على الدين لا عليه فسد القبض له اي اجمروا وما
ليكون فصيحا بغيره ذمته قد منه ولكل من العاقلين الواي
سواء عينا ام في الذمة وهما حالان وتنازعان بعد الووم
البيع والا فلا معنى للتراع لانهما من الفسخ وفصلهما من طرف
الحاكم بان يامر كلا منهما باحضار عوضه عنده او عند عدل
ثم سلم هو والعدل البيع للمشتري والتمن للبائع ان عين
التمن كالمبيع اي او كانا في الذمة فان كان في الذمة اي وهو
حال في غير البائع ويحيى في المشتري اربعة احوال في الشا واذا
كان التمسعنا والمبيع في الذمة فيجوز للمشتري ويباني في البائع الاحوال
الاربعة التي في الشافعي فالبائع الفسخ اي بعد حجر الحاكم
حجر عليه ولا فسخ ويسمى الحجر الغريب لانه يحال الحجر المشهور
في امور منها انه لا يتوقف على طلب وينفك بتسليم الثمن من غير
ذلك قاض وينفق عليه نفقة المورس ولو لا بيع مسكنه و
وخادمه فيه ولا يتعدى للحادث بعد حجره غير ذلك
او تخايرهما بمعنى التوا وكما تقدم اما التمسعنا الموجه للمحترز

قديم مقدور عند قهله ولكل حبس عوضه اي ان كان الثمن حالاً
وكذا المطحونان الى محل الشروط الثلاثة او الاثنين في البيع
اما الغرض فيعتبر فيه التماثل فقط وما لم يكن كالجبن
فانه لم يكن في زمانه كالسمسم اي قله حالان بل ثلاثة
الثالثة كسب خالص بمثله وفي الرطب والعنب اي قلهما
ثلاث حالات وفي البزاي قله حالان بيع الغر اي البيع
المشتمل على الغر والبيع الذي فيه الغر من كل وجه اي
من جنس ونوع وصفة وعنف ذلك وتعتبر روية المكان
الاولى ذكر ذلك عند شروط البيع عند قوله والخامس السلم الى
عروق الشجرة اي جذورها ونحوها كورقها مثلاً لا
الحسان الى ولا باطن القدم ولا باطن حافر الدابة على المعتمد
ولا بيع اللبن في الضرع اي اوشى منه وهو الضرع قبل الحز
والتذكية الى او بمعنى الواو اي لا بدخ عدم الصحة من عدمها فان
كان البيع بعد الحز او بعد التذكية جاز وصورة البطلان بطل البيع
فيها ولو شرط الحز قبل الخلط الحادث بالقديم او سائحه البايع
من الحادث للعله التي قالها المحتى وهو العجز عن تسليمه لانه لا يبيع
الا باستيفائه وهو مولى الحيوان ولو نظر بالعله الى الحار
ذلك عند شرط الحز والسائحة في فارت اي جلدته اي مفا
او دوابها كالحم في الجلد اي قبل السلق وكذا بعد السلق وقبل
تنقية ما في جوفه ان بيع وزنا والاحار قبل تنقية ما في جوفه بخلاف
السلمك والجراد يجوز بيعه قبل تنقيه ما في جوفه مطلقاً اي
بيع وزنا او جرافالعله ما في جوفه والاصل في البيع لزوم
الى اعترض بانه لئلا صورة يكون البيع فيها لا رفا ابتداء الاصل
ويجوز بان المراد ان مقتضى العقل ذلك وان لم يوجد في الخارج
فهو اصاله عقلية لا شرعية لان المقصد منه الى عقلا

وشرعاً

وشرعاً وكلاهما فرع للزوم اي عقلا والافهذ ممنوع اي
اي شرعاً لا نه ينتقل الملك للمشتري في زمن خياره وكذا المشتري
وان لم يوجد لزوم الا ان يقال للتوقف على لزوم الملك القوي
والنظر في القوي وما ذكر ليس قويا الا ان الشرع الى اي
في الشرع مخالفاً لمقتضى العقل خيار قسمة اي بالشهوة
والخبرة الى وهذا ظم في خيار الشرط اما خيار المجلس فيثبت قهراً
ويجوز بان المراد ما ثبت اصله بالشهوة وهو خيار الشرط او
دوامه واستمراره في خيار المجلس فانه باختيارها وان الموصوف
بالشهوة هو اثره من القسح والاحارة وهذا التقدير يجري
في قوله ما يتعاطاه الى والمتابعان الى تشبهه متابع بمعنى
بايع والمراد البايع والمشتري فهو تغليب وقوله بالخيار اي
موصوفان به والخيار اسم مصدر من الاختيار بمعنى طلب
خير الامرين مالم يتفرقا ما مصدرية طرفية اي مدة
عدم تفرقهما والتشبه ليس قديماً بل متى فارق احدهما اختار
انقطع خارجه بخلاف خيار لزوم فانه لا ينقطع الا بخيار من
اختار لزوم العقد وقوله مالم يتفرقا الى و زاد على ذلك ولم
يحار فيكون المثنى ناقصاً مالم يتفرقا ولو كان نسباً
او جهلاً بشرط الاختيار عن مجلس العقد المراد الحالة
التي كان عليها حالة العقد من جلوس او قيام او ضجاع او مشى
انفصالاً عما في الشئ لزم البيع وان استعقب عتقا اي
بالنسبة للبايع والمشتري في شرا الاصل والفرع فلكل من البايع
والمشتري الخيار فلا يحكم بالعقود حتى يلزم من جهتها او من جهة
البايع واما في شرا من اقر بحريته او شهد بها فيثبت للبايع فقط
واما في شرا العبد نفسه من سيده لا خيار اصلاً للبايع ولا
للمشتري ويعتبر التفرق عراً مرتبطاً بالمثنى فلو قاما الى

تفريع على منطوق المتن وكان ابن عمر الدليل المفهوم
المتن فلو كانا في دار لا تفريع على قوله ويعتبر في التفريق
العرف في سفينة صغيرة أما الكبيرة فكأن دار الكبيرة
فصغيرة في الشئ راجع لهما قليلا ضابطه ثلاثة اذ رجع
فاكثر والثالثة الى الولي فيها الحاكم فقط بخلاف الجنون
فان الولي الاب ثم الجد ثم الحاكم فان اوافق في زمن الخيار رجع
لها الخيار ولهما ان يشترطا الى الحمار والمجور ورجع مقدم
منهما او من احدهما وبواقفه الاخر والشروط له هما او
البائع او المشتري فهذه ثلاثة والشروط له الاثر هذه الثلاثة
او اجنبي واحد او اثنين فيكون الاثر خمسة تضرب في الثلاثة
المتقدمة فيكون خمسة عشر وعلى هذه الطريقة قد يكون
الذي شرط له الاثر غير من شرط له الخيار وهذه طريقة
ضعيفة جرى عليها شيخ الاسلام ولم يسبقه اليها احد ولا
يجوز عليها شرط الخيار لاجنبي والطريقة المعتمدة انه يجوز
شرط الخيار لاجنبي واحد او اثنين فيكون المشروط له الخيار
هذين والثلاثة السابقة وهي التي يشترط لها وقوع الاثر
ويكون على هذه الطريقة الخيار والاثر متلازمان ان شرط
الخيار لاحد تنفع الاثر وعلى الطريقة الاولى المعتمد ان الاجنبي
لا يجز عليه رعاية الصلحة من فسخ او اجارة لانه تملك له وليس
له عزل نفسه ولا لمن هو وكيل عنه عزله وليس لمن وكله ايقاع
الاثر واذا مات الاجنبي رجع الاثر للموكل ويشترط تكليفه
لارشده ويجوز ذلك منه ولو كان كافرا والبائع عبدا مسلم
او كان محرما والبائع صبي بري وحشي وليس لسارطة
الصغير راجع للاثر لانه الذي يجوز شرطه للاجنبي على هذه
الطريقة وقوله خيار اي ان خيار واما الخيار فثبت له

وليس

وليس توكيل احدهما شرطه الصمير راجع للاثر بدليل قوله
بغير اذن فانه يقتضي انه يجوز بالاذن والذي يجوز له على
هذه الطريقة هو الاثر ولتفسيه الوعد عليه رعاية الصلحة
من الفسخ والاجارة لانه وكيل محض في اصل العقد واما
يجوز شرطه الاول ولا بد زيادة على ذلك من تعيين من له الخيار
فلا يكفي بشرط الخيار فيطل العقد ولو ذكر مدة معلومة
الثلثة ايام او من قوله ثلثة ايام لان الاول ينبغي جواز
ما دون الثلثة والثلثة بخلاف الثانية فانها تعين الثلثة
بخلاف الشرع في مفهوم الشروط الخمسة على اللف
والشر المخطط عهدة ثلثة ايام بالاضافة على معنى
والمواد بالعهد العلق بالمبيع بالفسخ والاجارة ويجوز تعيين
عهدة ويكون ثلثة بدل اشتمال لان الثلثة تشمل على
العلق فيها بالمبيع ثم انت الى ان قلتها ومحل ذلك
ان عرفها معناها والالم يصح في بعد لان ليد لها وهو ثلثة ايام
وللاخر يومان او ثلثة ايام من جهة ذلك اليوم الاول
فيكون اليوم الاول لهما والوايد لمن شرط له والملك في
المبيع الى وكذا فوايده من لبن وصوف وبيض ولحم ومهر
منه تابعة للملك فان كان الملك للبائع فمنه له وان لم يبيع والمشتري
وللمشتري ان كان الملك له وان فسخ البيع وان كان لهما فموقوف
وحكم المونة في الحالين الاولين لا يفتا تابع للملك واما في الحالة
المذكورة فان اتفقا على ان واحدا ينفق فالاموط فان كان هو الذي
تم له الملك فلا رجوع والارجع على صاحبه وان لم يتفقا فان
اتفقا احدهما باذن الحاكم او بالاشهاد عند عدم الحاكم فان
تم له البيع فلا رجوع وان كان الملك لعينه رجع على من له الملك
فان اتفق من غير اذن الحاكم ومن غير اشهاد فلا رجوع

والتصرف المبتدأ وقوله من بايع حال من المبتدأ وقوله
والخيار الحال ثانية وقوله فصح خبر المبتدأ والحاصل انه
ذكر تصرفات البايح احوال ثلاثة الاولى وقوله فصح والثانية
قوله صح ذلك والثالثة قوله ووطوه حلال الخ فكانه قال
وكلها حلال الا الوطى ففيه التفصيل والتصرف من
المشتري المبتدأ وقوله من المشتري حال وقوله والخيار له
اولها حال ثانية وقوله اجازة خبر والاعتاق نافذ
ذكره اربعة احكام نافذ في اثنين وباطل في واحدة وموقوف
في واحدة ووطوه الحال كان الاولى ان يوخه عن قوله والبقية
صححة لانه من تمام الحالة الثانية وحكم الوطى هو الحالة
الثالثة والبقية صححة ان كان الخيار له او اذن له
البايع الو فان قلت ما الفرق بين تصرف البايح اذا كان الخيار
لهما حيث لم تتوقف صححة ذلك منه على اذن المشتري دون
العكس اجيب بان تصرف البايح اقوى لان اصل الملك له واعلم
انه لا يشترط في كون الوطى فسخا او اجازة ان يكون الوطى ذكرا
يقينا والوطوء كذلك وان لا يقصد الزنا وان يعلم انها
المبيعة وان يكون مختارا وان لا تكون محرما له وان يكون
الوطى في القبل والا فلا يكون فسخا ولا اجازة ولا فرق في
ذلك كله من حد قوله والملك في زمن الخيار الى هنا بين خيار
الشرط والمجلس وقبل القبض وبعده ولذلك مزيد بيان
باني فصرح لو تلف البيع بافة في زمن الخيار قبل القبض
انفسه ويرد الثمن الى المشتري وكذا لو تلفه البايح ايضا وما
اذا تعيب بنفسه او عيبه البايح او اجنبى او تلفه اجنبى ايضا
فيثبت الخيار فان فسخ استرد الثمن وان احاز استقر عليه
الثمن ويرجع بالارش في تعيب الاجنبى او بالقيمة في اتلاف

الاجنبى

الاجنبى ولا ارش له في تعيب البايح او تعيب البيع بنفسه لرضاه
لانه كان متمكنا من الفسخ واما اذا كان ذلك بعد القبض
فان كان الخيار للبايع وتلف البيع بافة او تلفه اجنبى فللخيار
باق فان فسخ استرد الثمن ويغرم القيمة للبايع في صورة
التلف ويغرمها الاجنبى في صورة اتلافه للبايع وان
احاز المشتري استقر عليه الثمن ولا شيء له في صورة التلف
لانه من ضمانه بعد القبض وياخذ القيمة له من الاجنبى
في صورة اتلاف الاجنبى واما اذا تعيب بنفسه فان احاز
فظم واما ان فسخ فيضمن الارش للبايع لانه من ضمانه واما
اذا عيب البايح وان فسخ فلا شيء عليه وان احاز فلا شيء له
لانه متمكن من الفسخ واما اتلاف المشتري للبيع فقبض
كما تقدم اهـ ملخصا من متن المنهج مع زيادة عليه مبتدأ
بالامر الاول الح فيه نظر لانه يقتضى ان المثلن ذكر الامر من
الآخرين مع انه لم يذكرها وانما ذكرها الشئ الا ان يقال المتبادر
انما اورد كرا وهو ما يظن الى ان كان الصمير راجعا للامر
المتضمن المظنون وهو اول الثلاثة صح الاخبار عنه بقوله
وهو السلامة واما اذا كان الصمير راجعا للخيار فلا يصح
قوله وهو ما يظن الى الا ان يقال انه على تقدير اى وهو المتعلق
بنوات ما يظن الى ويكون قوله وهو السلامة راجعا لما يظن
للاختيار واذا وحده الى اى اطلع المشتري وعلم ان البيع معيب
ولو فيما مضى عند البايع وان لم يوجد عند المشتري كالزنا
الو فان بعض العيوب لا يشترط وجودها عند المشتري
بل يكفي العلم بوجودها عند البايع كالزنا والسرقه والا باق
وما الحق بها مما في الخشب بخلاف الكرم والصان والبول الخ ولا
من وجودها عند المشتري زيادة على وجودها عند البايع

فلنفظ وجد في المتن من الوجدان والعلم لا من الوجود
 فله رده سياقي معني الراد انه اما الفسخ اذا صادف واحدا
 من البرود وعليلهم وقت الاطلاع على العيب واما السعي
 والذهاب للمردود عليه فورا عقب الاطلاع على العيب الى
 ما ياتي نقصا ينفوت المصفة لنقص وكان الاو كالحية
 عن القيمة ايضا لانه لا بد منه فيها الا ان يقال حذف من
 الثاني لدلالة الاول كخصا حيوان الواي يغلب فيه عدمه
 كالادمي فانه عيب فيه مطلقا وان زادت قيمته وكالحبر والخل
 وكفحل الضراب بخلاف ما يغلب وجوده فيه كالبعال وللبريق
 وفحل الصان للاكل والثيران للشغل كقطع من الخي سوا
 غلب وجوده كان ستم او استوى وجوده وعدمه كان
 اربعين كثبوت اى سوا غلب وجودها كبت سبع واستوى
 الامر ان كبت ست واستند نسب متقدم الخي اوله
 يستند لكن كان الخيار للبائع وحده فانه من ضمانه
 مثلا اى وكعصا ص او قتله بجراثة او بسبب ترك الصلاة
 بمرض سابق ومثله جرح سري او طلق حمل سابق على البيع
 سوا حدث بعد العقد وقبل القبض الى ما تقدم ام لا
 الى يموت الى ليس قيدا بل لو زاد المرض فلم يمت فانه يرجع
 بالارش والمشتري ارش المرض الى اعلم ان المشتري اذا بع
 بالارش رجح بجزء من الثمن اى من عينه سوا كان نقدا او عرضا
 نسبة ذلك الجزء الى الثمن بقدر نقص نسبة العيب الى القيمة سليما
 بخلاف البائع اذا رجح بالارش على المشتري فانه انما يرجع بقدر نقص
 القيمة لا بجزء من الثمن سوا كان النقص قليلا او كثيرا
 واما الامر الثاني فهو ان كان الصمير راجعا للثاني من الثلاثة وهو
 النقص المظنون لا يكون الاخبار بقوله وهو الصحيح واما اذا
 كان

فان كان الادمي كالحية
 بالنظر للموت والاما لان
 فان غلب فيه او شئنا
 به بصفة المدين

كان الصمير راجعا للخيار فيحتاج الى تقدير اى وهو المتعلق
 بقوات ما يقطن الى بشرط براته اى البائع كقوله بشرط
 انى يرى من عيوبه او انه لا يرد على عيب او بعبارة اخرى
 عظماء في فقه او قد فاولما او ان به جميع العيوب او ان كل شعرة
 تحتها عيب فهذا كله حكمه ما في التام اما اذا قال بشرط ان
 البيع يرى تسالم من العيوب فلا تفصيل فيه ولا يبر البائع من
 شئ أصلا لان ذلك غش فيبر عن عيب الى حاصل ذلك
 ستة عشر صورة لان العيب اما في حيوان او غيره وعلى
 كل ظاهر او باطن وعلى كل موجود حال العقد او بعده وعلى
 كل علمه البائع او لا فهذه ستة عشر يبر امينها في صورة
 وهو قوله فيبر عن عيب باطن او لا يبر في خمسة عشر ذكرها
 في قوله فلا يبر عن عيب العيب المذكور ثم فصلها بقوله
 فلا يبر عن عيب في الحيوان اى ظاهر او باطن موجود حال العقد
 او بعده علمه البائع ام لا فهذه ثمانية وقيل القبض مطلقا
 اى ظاهر او باطن علمه ام لا فهذه اربعة ولا من عيب ظاهر
 المختة صورتان ولا عن عيب باطن الصورة فاذا ضمت
 ذلك بعضها الى بعضها ثمت خمسة عشر لا يبراة فيها لم يصح
 الشرط اما البيع فصحيح وقوله لم يصح الشرط قيل بالنسبة
 للمحدث والقديم وقيل بالنسبة للمحدث واما بالنسبة للقديم
 فمجرى فيه ما تقدم فلا ارش الى بل يفسخ ويغيره قيمة التالف
 لانه من ضمانه ويسترد الثمن وهذا اذا ورد العقد على معين
 فان ورد العقد على ما في الذمة فانه لا يفسخ بل يغيره قيمة
 التالف ويطلب سليما بدله التالف والود على الفور محتمل
 للمعين المتقدم من اول الدرس وهما الفسخ ان صادف واخذا
 وقت الاطلاع على العيب والسعي والذهاب الى المورد وعليه

ان لم يصادق احدا فان تراخي فيما وجب منهما عليه سقط حقه
 فبطل بالتأخير بلا عذر رافع العذر فلا يبطل كالجمل بان
 له الرد او يكونه على الفور وكان معذورا في ذلك بان كان
 قريب عهد بالاسلام بالنسبة الى الاول او عافيا جاهدا
 بالنسبة الى الثاني وكالا عذار التي قالها الشافعي اذا استعمل في
 مدة العذر سقط حقه من الرد على ما قاله حنفي ولا يسقط
 على كلام غيره وهو الاول المعتمد فيرد المشتري
 الى على البائع ان يفسخ عند واحد من ذلك ان صادفه وقت
 الاطلاع على العيب فان لم يصادف احدا فالواجب عليه السعي
 والذهاب فورا وخاصل الكلام فيما اذا لم يصادف احدا من الرد
 عليهم انه قارة يريد الرد بنفسه وتارة يريد الرد بالوكيل يكون
 الوكيل ليس اهلا للشهادة ككافر وفاسق فالواجب على كل منهما
 السعي فورا الى الحاكم او الرد ودفعه ان كان كل منهما حاضرا
 بالبلد فهو مخير بينهما حتى ياتي بالفسخ عنده ولا يجع عليه بحث
 عن الشهود بل ان صادف عدلا او عدلين ففسخ عنده واشهد
 وسقط عنه الفور ولا يبطل حقه بالتأخير ولا بالاستعمال
 لان البيع انفسخ واما اذا كان معذورا بمرض او خوف ولم
 يجد وكلاهما عليه البحث والتفتيش عن الشهود لفسخ
 عندهم فان ترك ذلك سقط حقه فان وجد واشهد
 سقط وجوب الفور كما تقدم فله هذا تنزل كلام الشافعي
 قوله فيرد المشتري على البائع الى على الحالة الاولى ويجعل قوله
 وعليه اشهاد الى على الحالة الثانية وهي ما اذا لم يصادف احدا
 وقت الاطلاع على العيب ولو وكيله اي في الرد او كاره وكلا
 عنه في البيع وقوله في خات البائع او وكيله اي في البيع او في
 قبول البيع المعيب يصح كل او يرفع الامر للحاكم للمراد
 بالرفع

بالرفع في صورة ما اذا كان الرد ودفعه حاضرا ابتداء بلع
 ثم يدعى على غيره ويطلب احضاره فان بدا بالدعوى يبطل
 حقه ووجب في غايب المراد بكونه واجبا انه لو عدل
 عنه الرد ودفعه الغائب يبطل حقه والرفع في صورة الغائب
 الدعوى كما في المخرج بان يقول اشترت من فلان كذا ثمن
 وقبضه وانه ظهر بالمبيع عيب وانى ففسخ البيع ثم ان لم يكن
 فسخ في طريقه يكون هذا البشأ وان كان فسخ يكون هذا الخيار
 او يتم البينة على دعواه ثم يحلف بين الاستظهار ثم فاخذ
 الحاكم البيع فان كان للغائب مال وفي فسخه للمشتري والاباع
 المبيع فلا رد ولا ارش الى الرد لجهله بالحكم او كان
 رفقها عنها بضرها او كان يشق عليه حمله او لا يليق به
 سقط الرد القهري هذا تعبد لقول المتن فله رد اي ماله
 يحدث عيب جديد سقط اي حيث لم يكن خيار مجلس او
 شرط والا فسخ بذلك ثم ان رضى له فداقسه
 رده المشتري الى ان يخبر بين الامرين المذكورين وان
 لم يرض للمقابل لقوله ثم ان رضى له والا حب والمقابل
 قوله ان اتفقا والمراد بالامساك احازة العقد فلا
 رد ولا ارش الى الا اذا كان الحادث قريب الزوال فانتظر ليرده
 سالما فلم يزل فيجزي فيه ما تقدم ولو حدث عيب والتعبد
 لقوله سقط الرد القهري اي الا اذا كان القديم لا يعرف الا بالاب
 فيرد للمدرك ككسر بضع عام الى ان يقدر الحاجة والا
 فلا يرد مدود بعينه واحضر او اقرع في كثرة البطح
 وهو ما يظن حصوله ان كان الصمير واجبا للامر الثالث
 وهو المقص المظنون له فلا يصح الاختيار بقوله وهو التقدير
 الا ان يقال على تقدير مضاف اي فهو مسبب الضرر وهو

كثرة اللبن عمد ليس قيداً من جهة الحكم وهو ثبوت الخيار
ولا يكوّن مصرية نفع هو قيد في الحرمة فثبت للمشتري
الخيار وهذا اعم مما نحن فيه لأن قلبه اللبن يثبت بها الخيار
سواء كان هناك نصريه أم لا فإن كانت الرأى من أن يكون
مصرية أم لا وسواء ردها بعيب التصريه أو بعيب آخر أو باقالة
أو تخالف سواء تلف أو تعجم في رد الصاع والعبرة في
التمر إليه قولاً لا قيل تبريد البيع فإن فقد قيمته بأقرب
الملاذ إليه وقيل بتمر المدينة الشريفة فإن فقد قيمته
بها وقت الرد والله لم يوافق لاهذا ولا هذا فروع إلى
أي ثلاثة الأول عرضة به تعيد ما تقدم من رد المبيع بالبيع
فكانه قال قلبه رده أي كله لا بعضه والفرع الثاني تعيبه
أي أي قلبه رده أي أن ثبت العيب بالبيعة أو باتفاقهما
فإن اختلفا أو صدق البائع ولا رد والفرع الثالث قصده به
التعيب أي قلبه رده ولو مع زيادته المتصلة لا يرد قهراً
إلا ما نال الماضي فيجوز على المتمد بعيب إلى أي ولا غيره كخيار
محلى أو شرط بل إما الرضى بالكل أو رد الكل وإذا رضى
بالعيب فليس له أن يشترط له لتكتمه من العيب ومونة رد البيع بعد
البيع على المشتري وكذلك يرد ضمانته بخلاف رد الأمانة فتؤنة
الرد على المالك كسمن أي وكبر شجرة وتعلم صفة كل
إلى الكافي للتنظير لأنه ليس من الزيادة لأنه بعض البيع حيث
كان موجوداً عند العقد فإنه يتبع إياه في الرد أي إن لم يحصل
بها نقص بالولادة ولا امتنع الرد بالعيب وله الرد
المفصلة أي كولد حدث بعد العقد سواء انفصل أم واحدة
ولحرة ومهر ونحوه فلا يتبع في الرد وهو ظ في غير الولد أما
الولد إذا ظهر بأبيه عيب مثلاً وأراد ردها قبل أن يستغنى
عن

عن اللبن فلا يجوز بل يأخذ الأرض وإما أن استغنى ومات
قلبه رد الأمر لا يلحق ثوب الرقيق إلى وكذا تورع صلح المدة
وكذا اشباعها بالعلف ليقوم المشتري كغرة اللبن أو السمن
فلا رده فيجوز إلى في بعض النسخ بالواو وهي ظاهرة
لأنه عطف على فقه من المتن من جواز بيعهما بعد بدو
الصلاح من غير شرط قطع وإما الفاقانها توهم أنه
بيان لمعنى المتن وليس كذلك والحاصل أن الذي في المتن سها
تعد بدو الصلاح من غير شرط قطع وإما مفهومه فإنه
يجوز قبل بدو الصلاح بشرط القطع سواء كان تقسم
في المفهوم والمنطوق لأنه صلى الله عليه وسلم إلى دليل
لنطوق المتن ومفهومه لكن منطوق الحديث دليل المفهوم
المتن ومفهوم الحديث دليل المنطوق المتن وقيل الصبح
الو هو مفهوم المتن كالمعبر المذكور الو فيه نظر فإنه الخبر
منع البيع قبل بدو الصلاح مطلقاً إلا أن يقال خصصه
بالإجماع بغير شرط القطع فقوله للخبر أي بواسطة تخصصه
بالإجماع بعد بدو الصلاح وليس قيداً بل لا بد من
ظهور المقصود ولو قبل بدو الصلاح كتبت إلى مثال لما يصح
ومثله كل ظاهر كالحضر والكرب وشعير الزور والذرة العويجة
وإن بيعت الثمرة مع الشجرة المحترقة قد تقدم وهو
قوله أن بيعت مفردة إلى كظهوره في التشبيه في مطلق
التبعية وأن كان كل مسيلة مناهة في جهة غير جهة الأخرى
ويؤخذ من التشبيه أنه لا بد في التشبيه من الشروط الأربعة
في التشبيه وهو اتحاد المحل والجنس والبيان والعقد والـ
فلكل حكمته ما بدا صلاحه قيداً لوجوب السقي بعد
التحلية أما قبلها فيجب السقي قطعاً وفعل وجوب السقي

اذا باعه الثمر وحده فان باعهما معا فلا وباع الثمر لما لك
الثمر فلا سقي وان لا يتعدر السقي والا كان عبارة العين
او تشفت فلا سقي ولا يكلف ما غيره او في احدهما الزك
يقوت تحت الغاية شي فكان الاولي ان يقول ولو في احدهما
الا اللين لا يجوز بيع بعضه ببعض اذا كان غير مغل بالنار
وغير مخلوط بالما ولا فلا يجوز ولا فرق في اللين بين الحليب
وغیره فيجوز حليب بحليب او رايب برياب او مخيض خالص من
الزبد بمثله او اقط بمثله خالص من اللخ ويجوز بعض هذه
ببعض ما عدا المخيض فلا يجوز بيعه بغير المخيض ولا يجوز
بيع اللين بالزبد ولا بالسمن ولا بالمخيض ولا بالجبن ولا الجبن
بالجبن ولا الزبد بالزبد ولا الاقط بمثله اذا كان فيه ملح ولا
المصل بمثله ولا يجوز بيع ما فيه الربا لهذه كان المناسب
ذكرها في باب الربا عند قوله وكذا المطعومان الى انه اشارة الى
شرط في المماثلة التي هي شرط في بيع المطعوم بمثله فكانه قال
ويعتبر في المماثلة ان تكون حال الحفاف الا ما استثناه للمتزك
لا ما فيهما الوتحة صورتان والا للمقابل قوله ونحو
وتحته صورة فلا يشترط فيها التماثل ان كانا من جنس
تحت صورتان وان كانا من جنسين تحت صورة واحدة
وهما جنسان وتحت صورتان فتنت العشرة والمماثلة بين
الزمن تمام العلة لان الجزء الاول منها يوجد في فعل الرطب بالتمر
مع انه لا يجوز وكذا العرايا اي يستثنى الى محرصها
اي مع خرصها او خرص بمعنى الخروص وهو على تقدير مضاف
اي بقدر خرصها فيما دون خمسة اوسق متعلق
بمخزوق اي ومحل الجواز فيما دون الح فيما دون خمسة اوسق
بدل

بدل من قوله في بيع العرايا الى ولا يجوز مثل العرايا في باقي
الثمار كالحنوخ والقرى اي بان يباع خوج على الثمر بخوج
ناشف على الارض ولو على الثمر بلوز يابس على الارض هذا
هو المراد اما بيع الحنوخ مثله بالتمر فصحيح بشرط الحلول والتعاقب
فقط اذا كان ما على الثمر ظاهرا غير مستورا بوراق
فصل في السلم لما فرغ من الكلام على بيع الاعيان شرع
يتكلم على بيع الذم بلفظ السلم وهو نوع من البيوع الا انه بلفظ
خاص وانما افرد به بفصل لان له شروطا زائدة وتفاصيل
زايدة على انواع البيوع وكل من السلم والسلف اسم مصدر
للسلم واسلف والمصدر الاسلام والتسليف ولفظ السلم
خاص بما في الباب بخلاف لفظ السلف فشارك بين السلم
والقرض بدني الى الزائدة اي تحمله ديناه وهو السلم فيه
وتقدم تخريفه الى شرعا واما لغة فلم يذكر الشيخ ولا
غيره معناه لغة وانما ذكره ملامسا من الخفية ان
معناه لغة الاستعمال وكان وجهه ان الشرع لما اوجب تسليم
راس المال في المجلس فكانه استعماله حالا وموجلا اي بالنسيئة
للمسلم فيه فيكون حالا وموجلا حالان من السلم بمعنى العقد
على سبيل الاسناد المجازي من اسناد الشيء لغير من هو له كلف
الامير المديونة بان يصرح بهما اي ويطلق وينعقد حالا
حالا الى خلاف اللائمة الثلاثة فان قيل هذا وارد
على قوله اما الحال الى وهو من طرق المخالفين ولشترط
تسليم هذا ياتي في المتن في قوله وان يتقابضا قبل التفريق
فيكون مذكورا معه فلو اطلق اي راس المال اي لم يعين
وان كان مقيدا بكونه في الذمة وكذا يشترط حمله فلو
شرط احدا ولم يصر اضر ولو تقابضا قبل التفريق

لان الوديعة لا يستدعي اي لا تتوقف على لزوم بل ولو كانت
جائزا كما هنا بل قد يجوز الوديعة ولو لم يكن لها كمال اصلا
في بعض صور الوديعة كان اراد السقف وخاف عليها في
الطريق فله ان يودعها كما ياتي بل ويجوز التصرف فيها
في هذه الحالة ولو كان التصرف فيتوقف على لزوم الملك كالمدة
والقرض ومسئلة الدين ان يكون مضبوطا الواي ان
يكون له صفات في الواقع تضبطه وتميزه فيخرج ما ليس كذلك
التي لا يعز وجوده بها قيد في الصفة فيخرج به ما يغير
وجوده بها فلا يصح ولكن قوله لا يعز وجوده بها المساق
في المتن في قوله وان يكون موجودا عند الاستحقاق فيكون
ذلك مكررا معه الا ان يقال ان ما ياتي في اعم مما هنا
والجارية واختها الى هذا كثير مشاهد فكيف يكون عزيرا
ذا ذرا ويحجب بانها طاك كان محتاج الى وصف كل منهما بصفات
على حدته كان اجتماعهما بصفاتهما نادرا لا ينضبط مع
الاصلاح من الشك للمتن لانظم المتن قاصر على جوار في
جنس واحد فقط مع انه يجوز في المركب اذا كان منضبطا
الى فاصلة بالزيادة المذكورة وهما رضاء فاد الصورتين
وحلة لا ينضبط صفة لاختلاطها والوايط متقدرا في
يعود على الاختلاط وقيل لا يصح كالزباي كما يمنع
بعضها ببعض في الربا كذلك يمنع السلم فيها والتمتد الاول
ومحل الخلاف في غير غسل الخمل والسمن اما هي ان في
البابين معولة اي معنوية بالالة سواء كانت من حرداو
خشب مثلا او مدفوعة بالمطارق بان كانت من حديد
ولا يصح السلم في الجلد اي الكامل الى وكان الاولى ناخير
ذلك عن الاصطال ويصح في اسطال اي سواء كانت مخنونة
بالالة

بالالة من الاجار او الاخشاب او مطر وقة بالمطارق
او مصبوته في ثياب بشرط ان تكون واسعة الرأس وان
يكون جنسها واحدا غير مختلط بغيره ان كانت من حديد
وشرط في رقيق لو كان الاولي ذكر ذلك عند قوله ان
يضعه بعد ذكر جنسه الا لان كلامنا في صفات السلم
فيه في الواقع لا في ذكرها في العقد لانه ياتي هذا الثوب
التي عين رأس المال ليس قيدا في البطان بل المدار فيه على
تعيين السلم فيه سواء كان رأس المال معينا ام في الذمة
لاختلاف اللفظ اي منافاة اوله اخرة لان اوله يقتضي
الدينية واخره يقتضي عدم الدينية ففسد اللفظ فلم
يكن بيعا ايضا لا يوم من انقطاعه الى هذا اصلاح مرث
للمتن لان المتن يقتضي انه متى عين المحل لا يصح وليس كذلك
فاذا دلل ان التعيين للمضرب الذي لا يوم من معه الانقطاع
بل بخلاف معه فلو اسلم تنزيح على قوله معين لا يوم من معه
الانقطاع وقوله اما اذا اسلم في ثمر ناحية تنزيح على منطوق
قوله المتن ان لا يكون من معين لا يوم من الى بان يكون معين يوم من
معه الانقطاع الووظم الشارح ان المدار على صغر القتره فلا
يصح او كبرها فيصح وليس كذلك بل المدار على الخرقلة وكثرة
وامكان ثابته من ذلك المحل فيصح صغيرا كان المحل او كبيرا وهذا
كله اذا اسلم في قدر منه كما قال اكثر اما اذا اسلم في جميعه فلا
يصح للمقطع بتلف بعضه وان يكون مما يصح بيعه لو كان
الاول حذفه لانه ليس من الشروط الزائدة والعصل انما هو
معقود لبيان الزائد على البيع لاجل السلم بعد ذكر هذا
الترتيب ليس قيدا بل لو قدم ذكر الصفات ثم ذكر الجنس والتع
صح بالصفات الى اي التي تقدمت في قوله وشرط في رقيق

المختلف بها الغرض في نسخة الثمن ولكن الذي أخرجه
به وهو الكيل والسمن يختلف به الثمن فلا يصح على هذه
النسخة قوله وخبر لأنه يختلف به الثمن فهو داخل لا خارج
فالصواب النسخة الأولى ويصح الإخراج لأن ذلك لا يختلف
به الغرض الم و لكن فيه نظر أيضا لأن الكيل مما يختلف به
الغرض ويحايب بأنه لا يختلف بالنظر لما هو المقصود من الرق
في الأصل وهو الخدمة وأما الحجة فشي زائد قويا
زائد القوة إلى هذا هو المراد أو أميا الأولى حذفه
لأنه لما حمل أن الكتابة خلاف الأصل تكون الأمية الأصل
وجودها أن يضافه بالصفات إلى بلغة يعرفها
العاقدان وعدلان غيرهما يرجع إليهما عند التنازع
وإن لم يكونا حاضرين عند العقد بخلاف الأصل
يغتفر فيه ما لا يغتفر في العقود عليه وقوله أن
يضاف في العقد بما إلى أي بحالة ووجه وهو واحد
من الأربعة الأتة الكيل وما بعده أو بعد فيما بعد
كالطوب والغاسول أو ذرع إلى الكاش وقد يحتاج
إلى العدد والذرع فلا بد منهما كما لو أسلم كسط أربعة فهذا
عند محتاج ذكروا الذرع في كل واحد وأعلم أن ما يتعلق بالبيع
من كيل أو وزن أو حمل لمحل القبض يكون على البائع وما يتعلق
بالثمن يكون على المشتري فإن شرط لذلك أجرة استحققت
والأجرة على قاعدة لا أجرة لعمل بلا شرطها فإن
حصل خطأ ضمن الكيال والوزان والعداد ولا أجرة
لهم وإن أخطأ النقاد لم يضمن لأنه مجتهد ولا أجرة
له أيضا فدرج دالة المبيع على البائع فلو شرطت على
المشتري بطل العقد ومن ذلك قوله بعشرة سالما

١٤٨
لأن معناه أنها على المشتري مفسد بان يقول
أسلمت إليك في مائة بطيخة كل واحدة وزنها رطلان
مثلا وكذا لا يصح في الواحدة بان يقول أسلمت إليك
في بطيخة وزنها رطل وهذا إذا أريد الوزن المحددي
والأقل لا يصح وإن لم يقل إلى أي سوا كان من نوع آخر
بالغلظ والرقه قليل أو كان من نوع آخر بالغلظ
والرقه كثير والغاية للرد على من فصل يجوز في الأول
ومنع في الثاني مطلقا ولو عين إلى نسخة الواو ظاهرة
وأما نسخة الغافقير ظاهرة لأنه لم يتقدم ما يتفرع
عليه وقوله كيل أي الكيل أي أواله ذرع ولو ذراع
أحد العاقدين وفي الكل لم يعرف قدره فإن عرف
قدره صح فإذا منع إبداله فسد العقد وإن كان
موجلا ذكر وقت محله معناه إن كان موجلا وجب
أن يذرا حلا معلوما ولذلك فرع عليه أن قوله
فمنح إلى أن ظم الماتن أن مطلق بيان الوقت يكفي وليس
كذلك نعم الاستدراك على قوله ويتم الأول إلى
الكتفي بالأشهر المعناه أن لا تكمل من شهر رابع
مثلا إن كان التأجيل بثلاثة وأما التكميل من الشهر
الأخير فهل يكمل منه أولا فيه تفصل فإن كان ناقصا
فلا تكمل بل يخل بأول الشهر الرابع وأما إن كان كاملا
فيكمل ذلك اليوم من اليوم الآخر من الشهر الأخير
فأما مضى منه ما يكمل اليوم الذي وقع فيه العقد حل
الأجل ولا يتوقف على قراغ الشهر أو آخره أي
أول آخره حمل على الأول وهو أول الشهر المذكور
الذي صيف إليه لفظ أول وهذا ظم في الأولى وأما

الثانية ففيها اقوال الاول انه يصح ويجل باول
النصف الاخير من الشهر المذكور لانه اول اخيه وقيل
يجل بالحظيرة الاخيرة اي مقدار نالها وهذا هو
المعتمد وقيل باول اللحظة الاخيرة اي يتبين لهلال
الشهر الذي تبعه ان الاحل حل باول اللحظة الاخيرة
وقيل يجل باول الشهر كالمسيلة التي معها نعم لا
فلو اتى به مفعرا مستقلا كان صوابا ان يكون
موجودا او يحصل هذا الشرط ان يكون موجودا
عند التسليم وحصل الذي بعده ان يكون وجوده
في الغالب اي كثيرا لا نادرا واعترض فانه يغني
عن الاول قوله فيما تقدم وان يكون مما يصح
بيعة لانه اذا كان معدوما كان معجوزا عن تسليمه فلا يصح
تبعه فلا يصح تسليمه فيلزم من عدم صحة البيع عدم صحة
السلم الا ان يقال ذكره توطئة لقوله في الغالب وكذا
الوفصله للخلاف فيه صح الاصل كما تقدم ولو ظنه
المحترز قيدا مقدرا اي كان موجودا ابدا العقد فان
لم يكن موجودا بها فبغيره تفصل وجارية واختها
انما كان ذلك نادرا قليلا مع انه كثير لانه يحتاج الى وصف
كل واحدة بصفة على حدتها واجتماعها بصفاتهما نادرا
في السلم الموجل وليس قيدا في جميع الصور فلو علم هذا
الحال والموجل وفصل فيما بعد ما كان اولى والحاصل ان الصور
ثمانية اما حال او موجل وعلى كل حمله مونة او لا وعلى كل محل
العقد صالح او غير صالح فيجب البيان في خمسة وهي ما اذا
كان غير صالح سواء كان حالا او موجلا وسواء كان حمله
مونة هذه اربعة اركان صالحا وحمله مونة وكان موجلا
يجب

يجب البيان ايضا تمت الخمسة والثلاثة التي لا يجب فيها البيان
اذا كان السلم حالا والمحل صالحا لا يحتاج لبيان سواء كان حمله
مونة ام لا او كان صالحا ولا مونة والسلم موجب لا يجب البيان
كما يعلم ذلك كله من اثاره لتفاوت الاغراض والعلة للمتن
ويكفي في تعيينه البيان لمعنى المتن وقوله ويكفي اعضاره
المعطوف على قوله ويكفي في تعيينه اما السلم الحال او
محترز الموجل اشترط البيان اي سواء كان لنقله مونة
ام لا فان عيننا المرجع لمسئلة الحال اذا كان صالحا ومسئلة
الموجل اذا كان صالحا ولا مونة لنقله بخلاف البيع
المعين مقابل السلم الحال اي ان السلم الحال فيه تفصيل بخلاف
البيع المعين يتعين فيه محل العقد للسلم ولو شرط التسليم
في محل غير محل العقد سد سواء كان محل العقد صالحا للتسليم
ام لا لان السلم الى اي من حيث هو نقل التاجر اي بخلاف
البيع المعين فقبل اي السلم شرط يتضمن تأخير التسليم
وهو بيان محل غير محل العقد للتسليم ان كان محل العقد صالحا
بخلاف البيع المعين لا يقبل التأجيل فلا يقبل شرط يتضمن
تأخير القبض عن محل العقد والمراد بموضع العقد الى
راجع لمسئلة الحال اذا كان محل صالحا ومسئلة الموجل اذا
كان صالحا ولا مونة لحمله او التاجر او بمعنى الواو على العقد
عند روعه عند حو شيخ الاسلام على بابها وهو
كان في معنى انما لم يكن منه لان بيع الدين بالدين ان يكون
الدينان ثابتين من قبل وهما من شان لا ثابتان من قبل
ولو احال المحترز قبضا حقيقيا وقبضه او بالاول اذا
لم يقبضه سواء اذن الى اي اذا اذن احد يد غير اذن احواله
بعد قبضه بادنه اي غير اذن احواله ولا يشترط تعيين

الى هذا تقدم فهو مكرر لا يدخله خيار الشرط تفسير
لقوله ناجزا لانه لا يحتمل اى بالنسبة لو اس المال اما
للمسلم فيه فيقبل لانه علة لكون الخيار عذرا
ما منع من الملك اى ان كان الخيار لهما او للمسلم وقوله اوليومه
اى ان كان للمسلم اليه لو حضر المحترز في محترزه وقوله
الموجع قد سياتي محترزه اجبر على قوله اى عينا
سوا كان له مودى او فالنظر هنا الجانب المسلم لكونه قبل
وقت التسليم فان اضربوا اخذه له الحاكم وكذا باخذه
الحاكم اذا اتى به بعد الحول فوجد المسلم غائبا فباخذه
ولو كان له مونة في هذه الحالة ولو حضر المحترز
الموجع والمراد الحال اصاله او عرضا اجبر المسلم على
قبوله الى والمطور اليه هنا هو جانب المسلم اليه لانه في
وقت التسليم وفي محله ولو حضر المحترز المحضر الى
ولنقله مونة المراد بها ما يشمل مونة النقل وارتفاع
الاسعار في محل الظفر ولم يحملها المسلم له صورتيه
بان يدفع الاجرة للمسلم اليه او يكثرى ويدفع الاجرة
تخلافه فيما ياتي اذا احتمل المسلم اليه المونة والمراد به
ان يكثرى ويأشرا اكثر او يدفع الاجرة ولا يجوز دفع
الاجرة للمسلم ليكثرى بها لانه في معنى الاعتياض وهو متبع
لما فرغ
من الطرفين اللذين ذكرهما من اطراف البيع الخمسة شرع في
الترجمة الثانية وهي قوله وغيرها من المعاملات اى سواء
كانت خايضة من احد الجانبين او من الجانبين وسوا كانت من اثنين
ام من واحد حمل عمن الى اشتمل هذا التعريف على اركان الرهن
الاتية لان الحمل يستلزم حابلا ومحجولا عنده وصيغة
وبقية

100
وبقية الاركان صريحة فيه منها من الاستداف صدق
بما اذا كانت اكثر من الدين او مساوية او اقل فبها بيت مثلا
فانها تكون رهونة واما البيت لا يصير رهونا الا بعد
اخر قال القاضي انما يحتاج لذلك لان رهن الجواب
الشرط وجواب الشرط لا بد ان يكون جملة فاخا به عنه
بانه جملة فاويل لا لانه بمعنى رهنا وهو خطاب لاصحاب
الديون فيكون رهنا بمعنى ارتهنوا واقتضوا بوصول
الامانة لانه من قبض والظن ان خطاب للمدين بدليل سياق
الاتية ويكون رهنا باقيا على معناه لا بمعنى ارتهنوا
ويكون اقتضوا بقطع الامانة من قبض واجاب بعضهم
بجواب اخر وهو ان رهن خبر مستند محذوف اى فالذي
يتوقف به رهنه وبالعكس درعه وهي ذات الفضول
تعد للمكس اربعة اى جمالا والا ففى ستة تقصيدا والصحيح
انه اثنان اى يكون مونة فلا يصح رهن دين ولا مونة
المحترز عيني ولا رهن عيني لا يصح بيعها محترز يصح
بيعها ويصح رهن المشاع فغيم في المتن فكانه قال
لا فرق في العين بان تكون مشتركة او غيرها وكذا لا فرق
بين المعينة والموصوفة في الذمة ولا يجوز نقله الى
خص ذلك بالمنقول فقضيت ان العقار يجوز فيه ولا
يكون ضامنا فيه لحصة الشريك والفرق ان اليد على المنقول
خسنة وعلى العقار حكمية فلا يظهر فيها التقدي
صورتيه بل اكثر وانما اقتصر عليها الكثرة وقوعها
الارض المزروعة وهذا ضابط المعتمد انه يصح بيعها وهبتها
التماها ولداى من غير السيد بان كان من زوج او
من زنا في الديون والمعنى على والتسبيبة ولا يها

لا تستوفي الولاء ما دامت العين باقية فالعاجب ردها وان
تلفت فان كانت غير مضمونة فلا عزم ولا دين وان كانت
مضمونة فان قيمتها وان كانت دينيا في ذمة الغاصب مثلا
لكن لا تستوفي من الرهون لان الدين المذكور انما ثبت بعد
الرهن ويشترط في الدين ان يكون موجودا قبل الرهن
وهذا الدين وجد وثبت بعد الرهن فمن ذلك اي من قوله
فلا يصح الرهن بعين او من قوله لانها لا تستوفي
وذلك اي شرط الرهن اذ المقصود بالظاهرة انه تعيل
لما قبله ولا يظهر وهو في الحقيقة وجه ثان لتضعيف
كلام القفال فلو قال ولان الحق كان اولي غير تعدي وليس
قيدا وهذا اذا كان الواهن من جملة اللوقوف عليهم واما اذا
لم يكن فهو قيد في عدم الضمان والا ضمن لم يضمن لاي
فلا فائدة للرهن فكان بشرطه باطلا وبمعنى الضمان لا فائدة
لرهن لانها لا تستوفي من الرهون لان قيمته بعد تلفه دين
حدث بعد الرهن فلا تستوفي وعلى الفال شرط الوفاء كانه
قال لا يخرج اصلا اي ان تيسر الانتفاع به في محله والاخرج
واما اذا لم يبلغ شرط الرهن باراد الرهن للمقوى فلا يخرج
الابرهن ولكن ليس رهننا شرعا بل للتوقي نعم ان
تعذر الوفاء بشرط ان لا يخرج من خزانة او مسجد او رواق
ابل الى اللزوم اي بنفسه وظاهره في قيد لقوله ابل
الى اللزوم ملك المشتري المبيع اي بان كان الخيار له وحده
فلا حاجة الى عرض ان لا يعتراض على المان بان تغييره
بذلك مضرو وهذا انما من الشك على ان المان مراده بالمستقر
ما استوفى مقابله كمن المبيع المقبوض والاجرة بعد استيفاء
المنفعة والصدق بعد الدخول فهذا مستقر يجوز الرهن
عليه

عليه ومفهومه ان غير المستقر لا يصح الرهن عليه كالصدق
قبل الدخول والاجرة قبل استيفاء المنفعة والتمن قبل اللزوم
مع انه يجوز الرهن بهذا مرادك وكان يمكن ان يحمل الاستقر
في كلام المتن على اللزوم فيشمل ذلك كله ولا اعتراض
اهلية التبرع او اعتراض بان الواهن هنا لم يتبرع بشئ بل
فوائد العين المرهونة له والمرتهن دينه بحاله فلا تبرع
هنا فكان الاولى بالتعير بالرشد كالباع فيه مسامحة
لان الوكيل يصح بيعه مع انه لا يتبرع في الموكل فيه فكان
الاولى ان يقول كالقرض الا ان يقال المراد التبرع في ماله
والولى اهل الشرع في ماله من غلته المراد بها الدراهم
التي تنظر في المستقبل من جامكية مثلا او دين يحمل
لا اذابة مقتضى اى ان المرتهن يمتنع عليه آفاته الرهن
او ثابته او غبده في القبض باذكرة واما عكسه وهو اباته
الواهن المرتهن في الاقباض فصحيح وكانه اذن له في قبضه
لانه كالا قباض نزيل ملكا الى ليس قيد فيه مسامحة
وما بعده وله باذن مرتهن ما منعناه منه والذى
منع منه الرهن والوقف والترويع والاعتاق والايدي
والبناء والغرائش فكل ذلك بعد القبض يمتنع فان اذن فيه
المرتهن جاز ولو رهن نصف او عرضه لقيد المتن اي
ان كلام المتن مقيد بقيد ثلاثة ان يكون العقد واحدا
وان لا يتعدد الواهن او المرتهن كما لو سلمها الى هذه
شخنة ظاهرة وهذا شخنة سلمها فضمير المتن راجع
للمعدين والمفرد الذي بعده المرتهن وهما صنف غيبة
فكان الواجب الفصل الثاني بان يقول سلمها آباءه ونحوها
بانه قد يجوز الوصل عند اتحاد اوتيه كما قال المتن وفي

اتحاد الوتة الى فروع هذه الفروع من معنى المتر
كرهون اي فليس له تصرف فيها لا باكل ولا بيع ولا غيره
ومحل المنع في غير التصرف لوفاء الدين والا فيجوز ومثله
الاعتاق والابلا من موصري فيجوز فلا يتعلق الدين
بزوايد التركة اي التي حدثت بعد الموت كولد بان حملت بعد
الموت وتبر ومهر مثلاً فهي الموارث يتصرف فيها
بالنوع التصرفات ومن ذلك ما تومات عن ذرع اخضر
وعليه دين فان الدين يتعلق بقدر ما كان موجوداً من الزرع
وقت الموت وما زاد حتى السابل فهو للموارث كرهون
المقضية التشبيه ان الموارث لو ادى قدر قيمة التركة لم
تنفك وليس كذلك الا ان يقال التشبيه في مطلق التعلق
لا من كل وجه وللموارث امساكها الى اي فلا يجبر على
بيعها الاحتمال زيادة لان الاصل عدم الزيادة ولا يلزم
الموارث ما زاد على قدر قيمة التركة

المذكورة بعد الوهن لان الواهن من جملة المجنون علم
كما ياتي المنع من التصرفات المالية اي سواء كانت في العين
او في الذمة بالنسبة لغير المفلس او في العين فقط بالنسبة
له والمالية ليست قيداً وكذا الولايات والعيادات في المجنون
والولايات في الصبي ونحوه بانه اقتصر على ذلك لانه عام
في انواع المجاهر واثبتوا اليتامى اي اختبروهم قبل
البلوغ لانهم يتيم لا بعد البلوغ لمصلحة المجهور عليه
اي لحفظ ماله وهو ثلاثة فقط مصلحة العبد واقتصر
منهم المص على ثلاثة واوصلها غيره الى سبعين واحكامها
متغايرة اي لان السفينة تصح عبادة في الاقوان بموجب
عقوبة وبالنسب وفي النكاح والخلع والطلاق ونحو عبادة
كما

كما ياتي ولا يصح من التصبي الا العبادات فلو كان السفينة وصي
سبياً واجداً لما زكت من التصبي التصرفات المذكورة وليس كذلك
المبذر اي بعد بلوغه رشيداً وحجراً عليه احكامه او بلغ
عمره ماله ودينه وهذا الثاني مجبور عليه شرعاً والاول
مجهور عليه حياً وشرعاً وبقي قسم ثالث وهو من بلغ ماله
لماله ودينه ثم بذر ولم يحجر عليه القاضي فهو غير رشيد
ايضاً لكن تصرفه صحيح ويقال له سفينة مهمل ان
استقل اي بان كان رشيداً في مال موليه لو فان قلت
موليه لا يصح تصرفه فمن اين لزومه الدين ويجهور بدين
الاتلاف بطلب اي مع طلب القرماء مالههم والا فلا تجر
والمراد بماله المجرى عن سوال كان سايلاً قال
ما مراد بالمال الذي يعتبر زيادة الدين عليه فاحاب
بانه المال العيني والذيني الذي يتيسر الاداء منه بان
تكون العين حاضرة لم يتعلق بها حق والدين حال على موصر
مقرا وبه بينة بخلاف غير ذلك فلا يعتبر في المقابلة
وبعد ذلك اذا حصر تعدى المجرى له كله سواء تيسر منه الاداء
منه ام لا وسواء كان اعياناً او منافعاً ويتعدى لما حدث
ايضاً بهبة او قرض او شرا في ذمة او كسب ومنافع اي
اي التي لا يتيسر الاداء منها بان لم تكن اجاريتها والاعتبار
وتلك المنافع ملكها بوصية او وقف وبيع اي بعد
الحج وجوباً على القاضي فوراً ويكون البيع بحضور تير ايضاً
وبياع كل شيء في سوقه ويقدم ما يخاف فساداً ثم الحيوان
ثم العقار ولا بد من مساواة وناقض لكن لو طلب القرماء
حقهم وامتنع من الوفا وجب الحج لكن ليس حجراً فليس فلا
تجرى عليه احكامه فعليه البينة وليشترط ان تكون

اليه تخبر باطنه بجوار او صفة في سفر او معاملة
المرضى حقيقة او حكما بان وصل حاله بقطع بموته
فيها كالنقد للقتل واضطراب الرخ في ركب السفينة
والخام القتال واسر من اعتاد الاسر للكفار وقتلهم
فهذا كله ملحق بالمرض والحجر على المريض بالنسبة للثلاث
كوقف وهبة ووضية وصدقة وعتق واما بالبيع وعنه
ووفاء الدين للمرءاء نصيب عن صحيح وما قضوه ان
اتلف في ايديهم او تلفوه يصيب على صاحبه ان كان رشيدا
او تلف قبل طلب من صاحبه وقبضوه باذنه ويرد الثمن
مثلا ولا يبايهم واما اذا تلف ما اخذوه من غير رشيد
او من رشيد بعد طلبه لحقه وامتناعهم من رده او
قبضوه منه بغير اذنه فانهم يضمنونه في ما لهم ان كان
بغير ذن الولى والا فالضمان على الولى واذا كان ذلك
في التلف غنى لا تلافى ولى واما اذا بقي الشئ الى ان كملوا
واتلفوه او تلف فلا تنك في الضمان رجع سم العبادى
والعبد والحر عليه بالنسبة للتصرفات مطلقا اذا
كان غير مكاتب واما المكاتب فالحرج عليه في البرعات
كالهبة والقرض والصدقة واما تصرفاته فمضمومة سواء
كانت في الذمة او الاعيان مامون راجع للامان قبله
واما التميز فللثلاثة اما كمال خمس عشرة سنة او
هذاعامة لكل من الانثى والذكر والخنى والامنا بعده في
الذكر الواضح والانثى دون الخنى وقوله اوحيفر خاص
بالانثى او امناى وان لم يخرج الا ظاهر المبدن كما لو
احس بالمنى خبسه وكسيلة الخيل الاتية ولا بد من تحقق
الامنا والا فلا يحكم ببلوغه فلو حبلت زوجة صمى له
يتحقق

يتحقق نزول المنى لحقه الولد ولا يحكم ببلوغه لان الولد يلحق
بالامكان والبلوغ لا بد من تحققه والوشد يحصل ابتداء
الوضا بطخضوله ان تبنى عليه مدة بعد البلوغ يظن فيها
صلاح حاله لا دينا ولا يتقدر ذلك بزمان ولا بعبادة
ابتداءى ان الوشد ابتداء لا بد فيه من صلاح الامر من معا وما
في الدوام فيكفى فيه صلاح المال فقط بان لا يتغير في الاول
الوكان مقتضى ذلك ان يقول ولا يبذر في الثاني الا ان يقال
لما كان ذلك تقدم عند قول المتن المبذر سكنت عنه هنا
ولم تغلب الراجع للثانية فقط واما ان كان خايم المروءة كما
لاكل السوق لغير السوق فانه لا يسقط الرشد وان سقط
العدالة والشهادة ويسلم له المال فلو تلف المال تحت يده
فلا ضمان على الولى لانه تلف تحت يد صاحبه للضرورة
ما ينفع على العوام اي يدفع لهم ما شرطه الولى لهم ويراقبه
الولى وينظر هل يدفع انقص ما شرطه الولى او اكثر او ان معنى
ذلك ان يشارك الاخر ويتفق معهم ثم يعقد الولى صح لو كان
الاولى حذفا لا لانه يعنى عنها قوله يصح في ذمته الا انها
سرت له من عبارة غيره وهى ولو باع الوصح المنقوت
اي للمعين على الغدما وهذا تحت التصرف وقوله في الحياة حال
من التصرف وكذا ما بعده ففى قيود اربعة لطلان التصرف
في الاعيان فان فقد واحد صح كان باع الومثال لما وجد فيه
القيود الاربعة او دين الوهذه زيادة عما نحن فيه لان
الكلام في التصرف في الاعيان ففى مجرد فائدة لما بعد
الحرج بماملة الو بقى مسألة ثالثة وهى ما اذا اقره دين ولم
يقبده بكونه قبل الحرج او بعده ففى مثل الاثنين اللتين في
الثم لان الكل حادث تقديره باقرب زمن وهو كونه بعد



ونكاحه أي يهد في الذمة أما بعين فيفسد المسمى
ويخرج لمهر المثل والنكاح صحيح على كل حال وخلفه ولو
بعين من المرأة لأنه لا خير رقبته بل فيه فائدة للمهر ما وما
لو كانت المرأة مفلسة فإن أختلفت بعين فسد المسمى
ووجب مهر المثل أو بدله صحيح بالمسمى إذ لا يتعلق بهذه
الأشياء مال أي من أعيان ماله يفوت على العزما فيصدق
بعدم المال أصلا كالطلاق والقصاص أو ماله من الزوجة
في الخلع أو ماله منه لكن في الذمة في مسيلة النكاح من
بعده راجع لقوله قلت وللورثة وللأجارية فلا يعتبر
ذلك إلا بعد الموت جميع الورثة ليس قيد بل لو أجاز
البعض فقط نفذ في حصته فكانه قال هو هذا المعنى
بعيد من كلام المتن فكان الأولى أن يقول وتصرف
العبد ثلاثة أقسام الذي يصح تصرفه لنفسه لو
كان حرا بأن يكون رشيدا على محل التقسيم ولا تقسيم
بل كلها باظله ولو أذن السيد كالولايات الخفية
نظر لأنها ليست تصرفات واجب بانه على حذف مضاف
أي أثرها كالترويج مثلا أو الحكم والشهادات فيه
نظر أيضا لأنها ليست تصرفات إلا أن يقال مراده بالمصرف
الأفعال وهي فعل تساني ودخل العبادات والطلاق أيضا
فإن لم ياذن السيد لهذا تصليح من ذلك لمتن فإن
ظه المتن أن تصرف العبد صحيح وثبت عمومته في الذمة
مع أن تصرفه بغير إذن السيد باطل وبعد ذلك يطل
فإن كان الشيء باقيا رده لأصحابه وإن تلف تحت يده تعلق
ببدله بذمته بعد عتقه كله وبساره لشوته بغير
مستحقة الإشارة لقواعد ثلاثة لما تلف تحت يد العبد

أو

أو تلفه تعلق برقبته أي سوا إذن له السيد لا فيباع فيه
أن لم يهد السيد وإن تلف في يد السيد لمحتقر قوله
فما تقدم تحت يد العبد بعد العتق أي كله والبيان
والقرار على السيد فإن عزم العبد له الرجوع على السيد
بخلاف العكس النكاح أي لا يعقد لنفسه ولا لأماء
التجارة ولا يوجر نفسه بخلاف أما التجارة ولا يعامل
سيده ولو وكيلًا عن غيره ولا وكيل سيده بماله سيده
المادون له أما غير المادون فتصرفه باطل ولا يمكن
من عزل نفسه لأنه يشبه الاستحرام لا من قبل التوكيل
ويقبل إقراره ومعنى قوله أنه يودي من كسبه ومن مال التجارة الذي
بيده أو بينه ولو عدلا وأحدا ولا يبطل الإذن بموت السيد
أو غمايه أو جنونه ولا بإيقاق العبد فله أن يتصرف فيما اتفق
عليه ذكوة بعد الحجر ليس فيه كثير مناسبة
فكان المناسب تأخيرها عما في الكتاب كله لأنه يجري فيها ضابطها
فيكون بيعا وبسائط من اشترى الوثن لو كان الناس
أن يرد وحكم فتح الباب للمع عقد له وهذا من غير الغالب
لأن الغالب أن المعنى الشرعي يكون خص من المعنى اللغوي وهنا
متغايران لأن العقد غير القطع بين المسلمين وعقدوا
له باب الجزية والهدية والأمان وبين الإمام والبغاة و
وعقدوا له باب البغاة وبين الزوجين وعقدوا له باب
القسم والنشوز الأصل أن حرام الاستئناس منقطع لأنه
فاسد حرام وما قبله صحيح حال على الكار كان الأولى أن يقول
على غير إقرار من إقرار أو سكوت الثابتة لو كان الأولى
حذفها لأنه ليس قيد بل يجوز في الأعيان أيضا ثم تصالحا
عليها أو أي صورة الصلح الباطلة ثلاثة وكل واحدة تحتاج

لذلك فذكرنا دليل الاخيرة بقوله لانه في الصلح الواو اما الاثنان
اولا لان فساق دليلهما في قوله ويلحق بذلك او بعضه
كان الاولي حذفه لانه بصد الصلح على غير المدعى به
ويلحق في البطلان الواو انما كان ملحقا لان التعليق لا يأتان
فيه وانما ياتي الاول منهما ان كان صادقا ولا ياتي الثاني او
يأتي الثاني ان كان كاذبا ولا ياتي الاول كما هو مبين في الحاشي
والالحاق محتاج اليه في الاول اي اذا صالح على نفس المدعى
دون الثاني اي اذا صالح على بعضه لثاني التعليق فيه ولذلك
قال الشيخ القليوبي الاول حذف قوله او بعضه هنا فتقول
المنهاج المصنف على ما تقدم من تصوير الصلح الباطل بما مر
فقول منهاج المبتدأ وقوله ان جرى مقول القول
وجواب الشرط محذوف اي يبطل وقول صحيح خبر ولفظ
المنهاج النوع الثاني الصلح عن الانكار فيبطل ان جرى على نفس
المدعى وكذا على بعضه وان لم يكن في محذور ولا غيره
والذي في المحذور النوع الثاني الصلح على الانكار فيبطل ان جرى
على غير المدعى به والقول بانه لا يستقيم الواو قابل ذلك
الاستوى ولفظ قوله مبتدأ لان على الواو ترجيح للاعتراض
اي وضع الصلح ان يكون معناه شان احدهما متروك تدخل
عليه من الثاني ما حوز تدخل عليه على وليس هذا الا شي
واحد دخلت عليه من وعن مردود خبر وحاصل الرد
جوابان الاول بالتسليم والثاني بالمنع وحاصل الرد تصحيح تصوير
المنهاج ولنفساد الصيغة الى كان الاولي حذفه لانه يدل
على فساد التصوير والمقصد تصحيحه بما تقدم وليستني
اوفيه نظر فانه صالح على جهل لا على انكار الا ان يقال انزل الجهل
منزلة الانكار اذا لم يبذل الواو فان بذل احدهم عوضا فلا

يصح

يصح الصلح لانه يشعر بالملكية مع انها غير محققة لاحدهما
ومات قبل الاختيار اي واسلمت قبل موته وطلقا
طلاقا باينا حتى يحتاج للصلح اما الوجعية فتزول ولا تحتاج
الى الصلح ومات قبل البيان اي ان كانت معلومة عنده
في قصده او التعيين اي في البهمة عند الطلاق
واقام كل بنية اي ولم يقيم احد بنية لان البينتين كالعد
لتعارضهما نوعان وكل منهما نوعان فذكر في الدين الابرا
وترك المعاوضة لكونه ذكرها في العين وذكر في العين المعاوضة
وترك صلح الخطيئة لكونه ذكر نظيره في صلح الدين فيكون
في كلام الصلح شبه اجتنابك على غير العين كان الاولي
حذفه لان الكلام في الدين لا العين وكان يقول على غير
الدين المدعى به ويصح في البعض المتروك والحاصل انه
ان جرى بلفظ الهبة لا يحتاج الى سبق خصومة وان جرى بلفظ
الصلح فقط او بلفظ الصلح مع لفظ الهبة اشترط سبق خصومة
واما القبول فلا بد منه في الكل فلا بد من حصوله انه ان
كان بلفظ الابرا ومحوره لا يشترط سبق خصومة ولا قبول
وان جرى بلفظ الصلح والابرا معا فلا يحتاج الى القبول على
المعتمد ولا بد من سبق خصومة وان جرى بلفظ الصلح فقط
اشترط القبول على المعتمد ولا بد من سبق خصومة
ويلحق بذلك الصلح على المدعى به الواو له صورتان اي سواء كان
المدعى يتركها للمدعى عليه او ياخذها المدعى من المدعى عليه وكل
مهما باطل كما تقدم اختلاف الترجيح اي اختلاف
في اشتراط القبول مبني على الاختلاف في الترجيح فان قلنا انه تمليك
اشترط القبول وان قلنا انه اسقاط لم يشترط القبول
والمذهب انه لا يحتاج الى القبول مطلقا بمعنى الابرا لو كان

الا ولي حذفه لانه لا يختص بالابرار بل انواع الصالح كلها كذلك
 على ثوباي او عيادي معينين اما الذي في الذمة فيسافر
 مع كان الاولي حذفه لان للمقام مقام تصوير لا بيان
 الحكم من منفعة العين الاولى وله صورتان ان يستاجر عينا
 من المدعي عليه ويجعل هذه الدار للدعاة اجرة لها وهذه
 هي مرادك والثانية ان يوجع العين للمدعة للمدعي عليه ويأخذ
 منه عينا اجرة في مقابلتها وهذه في المحشى فان صالح على
 منفعة العين الوعد المثال من غير الغالب لان المنفعة متروكة
 للمدعي عليه ودخلت عليها على فلو جرى على القاعدة لقال
 من منفعة الدار الى ولو قال صالحني المصفرع على شي محذوف
 فلو ذكره الشئ كان اولى وتقدير المحذوف ويشترط ان جرى
 بلفظ الصلح سبق خصومة فلو لم تسبق خصومة لم يصح فلو
 قال صالحني الى لانه وعد في الاولي الى الوعد لا يلزم الوفاء
 به فيبقى الدين حالا على حاله وصفته التحول لا يصح لحاقها
 للمال لو كان الاولي ان يقول وصفته التاجيل لا يصح لحاقها للمال
 الا ان يقال ان للممول محذوف اي لحاقها الاجل فتخرج لما ذكر
 في السني وعد من الديون اي والوعد لا يلزم الوفاء به وح فلا
 يسقط الاجل وكان الاولي ان ياتي بما تقدم هنا ويقول وصفته
 التحول لا يصح لحاقها اي الاجل لان صفة التحول لا يصح لحاقها
 المعنى ان للوجع لا يلحقه صفة التحول وهو انما يسقط الخمسة في
 مقابلة التحول الخمسة الاخرى وهي لا تحل فيبلغوا الصلح
 ويجوز للانسان اي بشروط ثلاثة الاسلام وعدم الضرر
 وان لا يظلم الموضع وهذه عامة في الروسن والسباط وتزاد
 السباط بانه لا بد من اذن صاحب الجدار في الموضع عليه يعوض
 او غيره ومحل جواز اشراغ الروشن في غير هو المسجد وما الخن

به والا امتنع مطلقا واما المقبرة فان امتنع البناء فيها بان كانت
 موقوفة او مسجلة امتنع ايضا وان كانت مملوكة حاز بشرط
 عدم الضرر اي جناحا التي تسميته بما ذكره مجاز بالاستغارة
 المصلحة بان يشبه البناء الخارج من جانب الجدار يحتاج الطائر
 بجامع الامتناع بكل او الليل في محل واستغراب اسم الجناح للبناء
 المذكور الى في طريقنا فذو السبيل في محترزة في قوله ولا يجوز
 في الدرب الى وحاصله انه ان كان في طريقنا فذو شروط ثلاثة
 فقط اما اذا كان في الدرب المشترك الخالي عن نحو مسجد فراد
 على ما تقدم الاذن ويعبر عنه بالشارع اي فيكون مرادفا
 لهما اجتماع وافترقا اي من جهة واحدة فيكون بينهما
 العموم والخصوص المطلق بحيث لا يضر المقتضى يجوز
 اشارة لتعبد كل منهما الى فيه نظر لانه جعل فاعل يضر محذوف
 تقديره كل منهما وكان في المتن قيد على الروشن فقط لانه الذي
 في المتن المحمل اي السعدى وهو خشب في جانب العيار
 ركب فيه المظلة اي المحارة وتسمى بالشقة وهو عواد في
 جانب المحمل تظلل عليها بيسير يحفظ الواكب من الحر والبرد
 وتجميع المحمل والمظلة يقال له في عرف العامة قايذ وموهبة
 لان ذلك قد يتفق اليه نظرا لانه قوضه مرفوسان وقوافل
 فيكون وجود ذلك فيه غالبا والعيار بقدر يقتضى ان
 نادر فكان الاولي ان يقول لان منع ذلك ضرر كما قال فيما قبله
 الا ان يقال قد للتحقيق والاصل في ذلك اليه نظرا لان الدليل
 فيه التيزان والذي في المتن الجناح الا ان يقال بالقياس كان
 شارعا في شارع فهو منصوب على نزع الخافض لا ضرر
 اي لا تضر نفسك ولا ضررا اي لا تضر غيرك او لا يضر بعضكم
 بعضا من توقع الفتنة يؤخذ منه انه لو لم تكن فتنة كانت

لكل واحد هدمه لانه من ازالة المنكر ومنه وبطل العلافين
وعبرهم دوابهم في الطريق وكذا بنا الساطع امام الدكاكين
والصهاريج فيجب على الحاكم ازالة ذلك وليس من المنكر
ما جرت به العادة من عجن الطين ورعي الحجارة والاختيار وقت
الناس ان بقي قدر ما يرفيه الناس والوشن الغير المعرط
فليس له الاشرع الى شوارع المسلمين ولو كان شريك في الدرب
الا في ولو اذن الشركاء فلا يجوز كاعلا بنايه ومثله المساواة
وهذا في الابتداء اما الدوام فيغترف كان اشترى دار مسكنة
فيجوز ابتعاؤها لانيها وضعت بحق بخلاف مالونها عارية
ثم اشترىها المسلم فهدم لانها وضعت لغير حق فلو اسلم
هو هل يبقى ولا الراجح لا يبقى وهذا حكم الروس للكارفان كان
الطريق غير نافذ وفيه مسجد قديم او نافذ حاز فتح الباب
له من غير عوض واما اذا كان الضرب مشتركا وليس فيه
مسجد قديم حاز فتح الباب له ايضا بشرط عدم الضرر ولو اذن
واما القسم الاول بشرط عدم الضرر فقط ويجوز في هذا
الثاني اخذ العوض على المنع دون الاول وحكم الشارع الموقوف
او مرتبط بالمتن والموقوف ظم وغير الموقوف هو الذي جعل
عند احيا البلد طريقا في ذلك اي صيرورة الطريق موقوفا
فما عدا ملكه وهو الموات فيكفي فيه النية فان
اختلفوا او مقابل المحذور في ان انفقوا فهو ظم وان اختلفوا
الى على ما مر من الاختلاف في كونها سعة اذرع او بقدر
الحاجة ان يستولى على شيء منه اما من ترابه فيجوز مع الكوفة
مخلاف تراب السور فيحرم لان شأن اخذ تراب السور ان يضرب
مخلاف تراب الطريق ويجوز اخذ تراب الخلع لمخلاف طين البرك
الموقوفة او المملوكة فلا يجوز الا باذن اصحابها او ظن رفاهم
بذلك

بذلك اما اذا كان الطريق مقابل لمقوله فان اختلفوا
ويحرم الصلح بمال الى هذا ظم في الوشن وكذا الساباط اذا كان
العوض على اصل اخراجه واما صاحب الحد ارفله اخذ العوض
على وضع مخب على جداره وهذا عام سواء كان الوشن في
نافذ او غيره واما الصلح على فتح الباب بعوض فجاز في غير
النافذ دون النافذ لان يحف فيه لعموم المسلمين وهو
الحال عن نحو مسجد اى قديم الحاصل ذلك انه اذا كان المسجد
ونحوه قديما اشترط ما تقدم من الشروط الثلاثة واما
اذا لم يكن مسجد اصلا او كان وهو حادث بعد جملة دربا
فلا بد من الاذن زيادة على ما تقدم وحكم فتح الباب فيه
انه في القسم الاول يجوز فتح الباب بشرط عدم الضرر وفي
الثاني بشرط عدم الضرر والاذن ولا فرق في الباب بين
المسلم والكافر بخلاف الوشن فخاص جوازه بالمسلم كما مر
فلو ارادوا الرجوع الحاصل مسيلة الرجوع انه اذا كان
المخرج للروشن من الشركاء امتنع الرجوع وامتنع ابتعاؤه باجرة
بل يبقى مجانا وان كان من غير الشركاء حاز الرجوع ويغرمون
ارثن الفقص واما الرجوع في فتح الباب فيجوز مطلقا سواء
كان من الشركاء او من غيرهم اى وكان فتح الباب من غير عوض
والا فلا رجوع لانه بيع والفرق بين الوشن والباب ان
الروشن شأنه عدم الضرر فلما اذنت له وورطوه غرموا
عند الرجوع لتقصيرهم واما الباب فشأنه الضرر فاذا
رجعوا كانوا معذورين فحمل رجوعهم على العذر فلا غرم
عليهم سواء كان الفاح من الشركاء ام لا فلو كان من غيرهم
والدين لهم المنع هم من باخر عن القديم او كان مقابلا
له او بينه وبين الجديد او مقابلا للجديد دون ما بين

الجديد ورأس الدرب فليس لهم المنع ولا الاذن عز باب
 دار التريد لذلك اى فتح الباب الى داخل الدرب والمراد باب
 دار التريد اى القديم فيشمل ما وراء الجديد والمقابل الجديد
 والذي بين القديم والجديد بخلاف ما وراء القديم والمقابل
 للقديم فلا حولهم لا في اذن ولا منع فاعترضوا على البلقي
 اى على صاحب الروضة واعتراضه مبنى على فهمه وهو مودود
 بما فهمه السكتى من ان مراد صاحب الروضة مقابل القديم
 وخرج بالحاذى لو كان حقه ان يقدمه على فتح الباب لانه من تمام
 الكلام على روشن على فتح الباب بقية السابق وهو كون
 المخرج مسلما واما ما قاله المحشى من انه هو كون الباب بعد عن
 رأس الدرب او اقرب مع تطرق من القديم فهذا ليس قيدا في
 روشن وانما هو قيدا في فتح الباب والذي يناسب روشن
 كون المخرج مسلما نعم لو قال الشافعي فلا يجوز الاخراج ولا الفتح
 بقية السابق ان يراد بالعتيد بالنسبة للباب ما ذكره
 المحشى وبالنسبة للروشن الاسلام وكانت تستقيم العبارة
 لا فتحة لتطرق بغير اذنهم اى كلامهم من كان داخل الدرب و
 متاخرا عن الباب المفتوح وصورة ذلك ان الدرب مسدود
 ليس فيه مسجد قديم ولا نحوه ولما لك فتح الطاقات
 اى ولو اشرفت على حريم حاره وليس لحاره منعه من النظر لانه
 متمكن من رفع الضرر ببناؤه ستره بينه وبينه ومحل ذلك اذا
 لم يكن لها باب يقفل عليها ولها وكان في داخل ملكها اما اذا
 كان لها وفتح فهو الطريق كما حكمها كالروشن فيمنع منها لان
 شرط جوازها عدم الضرر وهذا فيه ضرر ولو تنازعنا
 جدارا الى هذه العبارة لا تنفع الا بمراجعة عبارة شافعي في
 هذا الموضع اذ كان في الشرك ناقص وقف الامر الى
 كماله

كماله لانه لو اخرج الروشن باذن غيره فربما بلغ ومنع فيحصل
 الضرر لصاحب الروشن بهدمه
 لو ذكرها بعد الصلح لان كلاهما يترتب عليه قطع النزاع وهي
 اسم مصدر حول او تحول وهي رخصه لما ياتي والانتقال
 عطف خاص على عام او تفسير عقد الوضوء من التعريف
 الاربعة الستة الاربعة على انتقال اى الذي هو اثر العقد
 مطلق الغنى الى من اضافة المصدر للمفعول والمخدوف
 هو المفعول والتقدير مطلق المدين الغنى الدين فقير كان
 او غنيا كما رواه هكذا الى راجع لقوله فيجوز في غرضه
 بذلك الدليل على هذا التفسير وخبر ما فسرته بالوارد
 والاصح انها بيع الى ومقابلتها استيفالا بيع ويترتب
 على ذلك انه على الاصح احتياج لصيغة وعلى مقابلة لا احتياج
 وكذلك الايمان والمقابلة وعلى كونها بيعا فالبيع المحل
 والمشتري المحتمل والبيع دين المحل والتمن دين المحتمل والفرق
 بينها وبين بيع الدين بالدين ان البيع هناك وعلمه بخلافه
 في بيع الدين بالدين فانه له لا عليه الاول رضى كحل الوان
 اراد به الايجاب اعترض عليه بانه من الاركان لا من الشروط
 وان اراد به الرضى القلبي فهذا لا يشترط ويجاب عن الاول
 بالمراده بالشروط ما لا يد منه فدخل الوقت وعن الثاني بانه
 ليس ذك الرضى بهذا المعنى مقصود والذات بل كونه وسيلة
 وتوطية للايجاب لانه لا يعرف الرضى الا به فيكون غير
 بالذوم واراد بالارز فراجع للمعنى الاول ويحتمل ان المراد
 بالرضى عدم الاكراه وعلى هذا يكون من الشروط ويكون
 استفادة الايجاب من ذك القول كما في الشافعي وقول
 الواعض جملته من الشروط مع انه جزء من الصيغة

الا ان يقال مراده بالشرط ما لا بد منه لان المحيل دليل للاول
 وقوله وحق المحال دليل لاشتراط رضى المحتال والامر الوارد
 الى حوان عن سوال وارد على قوله فلا يتقل الا برضاه مع ان
 الحديث يدل على وجوب قبولها كون الحق مستقرا الى اعراب
 المتن ان مستقر خبر عن الكون والشئ غير اعراه وجعل خبر
 الكون محذوف فاقد ربه بقوله ولو لم يكن مستقرا وهذا
 معيب الا ان يقال عذر الشئ ان ابقا المتن على اعراه المذكور
 فيه حقل لانه يقتضى اشتراط الاستمرار مع انه لا يشترط
 فذلك غير الاعراب لما ذكره وهذا نظير ما تقدم له في
 الوهن من الاعتراض على الاستمرار وهذا مبني على ان المراد
 بالاستمرار ما استقر في مقابلة وهذا ليس بلازم بل له
 معنى اخر يصح ارادته وهو ان المراد به اللزوم فلو حمل كلامه
 على ذلك لسم من الاعتراض واستغنى عما قدره
 سواء اتفقوا في حق الذي في المتن فلا يصح بالبعد
 المحترز الحق لان البراد به الدين ولا بما لا يجوز عنه
 الاعتراض المحترز حوان الاعتراض والذي لا يجوز عنه
 الاعتراض دين الباشامل واس المال والمسلم فيه والبيع
 في الذمة والتمن في الربوي المبيع ربوي والاجرة في اجارة
 الوفاة والزكاة وابل الذبة على القول لا متناع الاعتراض
 الى علة للغاية واما علة المطوى تحت الغاية فلا تفها
 ح اعيان مشتركة وايض عباداة فلا قد خلها الشاة
 ونصح احوالة الى بترلة قوله ولا فرق في المحال
 عليه بين التي واليت وبالتمن في رهن الخيار وليس هذا مكرام
 ما تقدم لان ما تقدم قبل قبض المبيع بخلاف ما هنا او ما تقدم
 كان لا خيار فيه بخلافه هنا بالتمن الى من المشتري ويطل
 الخيار

١٥٩
 الخيار في هذه احواله سواء كان للمشتري او للبائع اولهما
 لانها لما اتراضا بعقد احوالة كان ذلك احازة للعقد ولكن
 كيف يصح حوالة المشتري للبائع اذا كان الخيار لهما او للبائع
 مع ان البائع لم يملك الثمن في الصورتين الا ان يقال توسعوا
 هنا في ذلك كما جوز وهما مع انها بيع دين بدين الى فلو فرض
 بطلان البيع بسبب اخر كدفع او نحوه تبين بطلان
 الحوالة فيرد البائع ما اخذه من المحال عليه للمشتري وان
 لم يكن قبض امتنع عليه القبض وعليه بان يحيل البائع
 الشان الى ويطل خيار البائع سواء كان للمشتري خيارا ام لا
 ان تم البيع استمرت الحوالة وان فسخ البيع بخيار المشتري خيار
 مجلس وشرط بطلت الحوالة فيرد المحتال ما اخذه على المشتري
 وبقي حقه على البائع كما كان لكن هذا يشكل بما ياتي من ان
 البائع اذا حال على المشتري لا يطل الحوالة اذا بطل البيع الا ان
 يقال ما هنا مفسر وض في بطلان البيع باختيار بخلاف ما ياتي
 في بطلانه بغير الخيار لان دين المعاملة لازم في الجملة
 اي اذا لم يحصل تعجز او كان السيد حال على المكاتب الخاقا
 علة لقوله في النوع الى افهم الى حيث اقتصر على ما ذكره
 ولم يتعرض لو هن ولا ضمان العلم الى الطن اي ان
 يظن العاقدان بساوى الدينين وتبرايها الى شروع
 في ثرة احوالة بعد اجتماع شروطها لم تصح احوالة
 الى والفرق بين شرط الوجوع عند التعذر وبين شرط
 اليسار حيث ضر الاول دون الثاني ان الاول منافق صريح
 لها فاطلها بخلاف الثاني منافق غير صريح فطل وحده
 كحد للدين الى ولا يرجع المحتال لكن له ان يطالب
 المحيل باقيات الدين على المحال عليه لم يس على المعايينة

بالعين بل بنت على الدينية بخلاف البيع بني على المعاينة او
الوصف القائم مقامها قد خله خيار الشرط وفي نسخة
المعاينة بالغين اي لانها لا يشرط فيها الاتفاق جنسا
وقدر الوفا فلا يدخلها خيار شرط اذا حال مشترياها
بتمن الى قوله بطلت الحوالة او الفرق بينه وبين الصداق
اذا حالها بها ثم فسخ النكاح حيث لا تبطل الحوالة ان
الصداق اثبت واقوى من غيره لتعلق الحق ثالث فيه
نظر لان الاولى كذلك لان الحوالة لا بد لها من ثالث ويجاب
بان المراد ثالث له الحق فلا يصح عليه حقه بخلاف
الاولى فان الثالث عليه الحق لانه بان ان لا ثمن الاشكال
بما قبلها لانه تبين ان لا ثمن ايضا الا ان يقال التقصير هناك
المحال حيث وافق على الحرية واما فيما قبلها فالتقصير من
الباع حيث اقال من البيع او باع المبيع ولم يجز بعبه
حلفاه او التثنية ليست قيدا بل كوحلفه احدهما كفي وامتنع
على الثاني تخلفه لان حضور منهما واحدة ثم يرجع
المشتري على الباع لانه قضى دينه او وكذا المسئلة التي قبل
بيع العبد كذلك صدق المستحق عليه بمبيته اي وبطلت
الحوالة وانكار المحال الوكالة العزل وخ ان لم يكن قبض
امتنع عليه القبض لانه لا محال ولا وكيل في ظنه وان كان
قبض رد ما قبضه على المحيل لانه وكيل في ظنه ويبقى حقه في ذمته
صدق المستحق اي وبطلت الحوالة وانكار المحيل الوكالة القبل
عنها المحال فان لم يكن قبض امتنع عليه القبض وان كان قبض
رد ما قبضه لما اخذه منه لعناد قبضه ويبقى حقه كما كان
او قال اردن بفتح التاء قولك بكافي الخطاب والضمير في
قال المستحق وهذا هو المعنى وهنا نسخة اخرى بضم النامزة

وبضمير

وبضمير التكلم في قوله بقولي وتقدرها او قال اردن بضم
التاء بقولي حلتك الوكالة وفيها مسامحة من وجوه ثلاثة
الاول ان هذا اللفظ لا يناسب المستحق الذي كلامنا فيه
وانما يناسب المحيل والثاني انها على هذا الضبط تكون عين الثانية
المتقدمة في القسم الاول والثالث انها مخالفة في الحكم لان
التم نصر على تصديق المستحق فيها مع انه تقدم نصر على تصديق
المستحق عليه نعم لا تقتيد لما تقدم اي محل ما تقدم
من تصديق منكر الحوالة اذا كان اللفظ محتملا لها وللوكالة
فان لم يحتمل وكالة صدق مدعى الحوالة **فصل**
في الضمان ذكره بعد الحوالة لان كلامنا يترتب عليه قطع
التزام ولان في كل منهما شغل ذمته بدني لم تكن مشغولة
به قبل ذلك واليون في الضمان يحتمل ان تكون زائدة ان اخذ
من الضم لما فيه من ضم ذمته الى ذمته لغيره ويحتمل انها اصلية
ان اخذ من الضم لان المال في ضم ذمته الضامن الالتزام
اي مطلقا سواء كان مال او لا وسواء كان بعقدا ولا الالتزام
الو اي الذي هو اثر العقد وثمرته وذكروا اقسام الضمان الثلاثة
في هذا التعريف اشارة لضمان المال بالاول واثار لضمان رد
العين بقوله او احضار عين لانه معطوف على حق والالتزام
مسلط عليه واثار اليه للتكفاله بقوله او يدن فهو معطوف
على عين والاحضار مسلط عليه لان العطف باو فكل واحد
عطف على ما قبله وادخل او في التعريف لانها التنوين والتقسيم
او انه رسم لاحد ويقال للعقد المواد بالعقد قوله
ضمنت او كفلت وهذا من غير الغالب لان الغالب ان العقد
مركب من ايجاب وقبول وغير ذلك كصير وقيل وحيل
وضمين وهذه اللفاظ قيل مترادفة وقيل متغايرة بالنظر

للعرف فان العرف يخص الضامن والضمين بالمال والرغم بالمال
العظيم والحمل بالدية والكفيل بالبدن واما الصبير والقبيل
فيجمع الكل الرغم عارم هذا قطعه من حديث ولنفذ
الحديث العارية موداة والرغم عارم والدين مقضى
واركان ضمان المال المخرج به كفالة البدن فهي اربعة لانه
يسقط المضمون به واما ضمان رد العين فهي خمسة على
المعتمد غاية الامر ان تبادل المضمون به بالمضمون وهو
العف فيد بشرط الضامن المخطوف على محذوف
اي قد ذكر شروطها في هذا الفصل فيصم الضمان من
سكون التعزيع على المخطوف والمراد السكران المتعدى
ومغنيه اي بعد رشدة ولم يحجر عليه القاضي وهو
السفيه المراهل لانه صبي لا تعزيع على المراهل
ومحجور سفيه اي بان بلغ عشر رشيد او بلغ رشيد او بذر
وحجر عليه الحاكم ومن يرضى المخطوف بطلان ضمان ظاهرا
فان يرضى من الدين او اسر تبين صحة ضمانه ولو بالوكالة سيده
المخطوف امشكلا لانه ابلغ من الاذن المجرم بدليل ما لو اكره
شخصا على بيع مال المكره بكسر الواو فيصح لانه ابلغ في الاذن
واجابوا عن ذلك بان صورة السيلة ان العبد لا يحبه له ولا
ارادة له في الضمان ضمان رقيق من اضافة المصدر للملك
والمفول محذوف وهو صادق بصورتين اي اجنبيا لاجني
اوسيده لاجني لاضمانه لسيدة اي ان يضمن اجنبيا
لسيده ولا بد من اذن السيد وان تعدد ولا بد من معرفة
السيد للمضمون له ولتقدر الدين فان عين الدار
تفصيل لقوله وصح ضمان رقيق المخطوف بعد الاذن اي ولو
قبل وجود الضمان لان المضمون هنا ثابت وقت الاذن
بمخلاق

بمخلاف ما لو اذن له في النكاح فلا يودي الا بما يكسبه بعد
النكاح لعدم وجود المهر والمون وقت الاذن ثابتا
اي موجودا متحققا ولو باعتراف الضامن وان تبين
انه لا دين على المضمون وصحة ضمانه لو قال هنا وصحة
ضمانه وقال فيما تقدم وشرط تفتن والا برام من
الدين المحجول الى هذه مسيلة استطرادية لمناسبة عدم
صحة ضمان المحجول وحاصل ذلك انه ان كان المبري جاهلا
فلا يصح مطلقا وان كان عالما فان كان ذلك الا برام في مقابلة
شي كبراة الزوج من دين الوفاة في مقابلة فك العصمة فلا
بد من علمهما وان كان لا في مقابلة شيء باطل الا في
الدنيا اما في الآخرة فلا مطالبة به لوضي صاحبه
ويصح ضمان رد المالك الا في تأخير حتى يتم الكلام على
ضمان الدين ممن هي المستعلقة بردي ان يرد العين من هي
تحت يده ولو قال المالك الا في ذكوة قبل الا برام من
الدين الذي قاله لانه مفرع على العلم في المتن بشرط براءة
اصل المخطوف اظهر في المضمون لانه يسمى اصيلا واما المكفول
فلا يسمى اصيلا وبعضهم صح تسميته اصيلا وصور ذلك
بصورتين الاولى ان يكفل شخص شخصا عليه دين فيجي
اخر ويكفل المكفول بشرط براءة الكفيل لانه اصل بالنظر
للتاني والثانية ان يكفل شخص شخصا عليه دين ثم يجي اخر
فيضمن الدين بشرط براءة الكفيل الاول لانه يسمى
اصيلا باعتباره الكفيل الثاني وشرط في الصيغة ان كان
الاول للشخص تقدمه على قوله ويصح ضمان رد كل عين الى
ولصاحب الحق وهذا ثمرة الضمان وفايده ولو برع
اي الاصيل الى اى بادا او ابر او حواله ولا عكس في ابر

اي لو ان الاصيل الضامن اي لا يبرى الاصيل وهو محمول
على ما اذا ابرى من الضمان اما لو ابرى من الدين فان قصد البر
اسقاطه عنه فقط فلم يبر الاصيل وان قصد اسقاطه
عنهما يبرى وشرط في المضمون له الا ان لا يولي تقديمها
على التين لانها من تمام الكلام على شرط الادكان نعم لو
ادى الواي في الصورة الاخيرة كغير الضامن الى التشبيه
في مطلق الرجوع لانه اذا لم يكن ضامنا وادى بالاذن ان شرط
الرجوع رجوع والا فلا وحيث ثبت الرجوع وهو في ثلاثة
مسائل الضمان ومسئلة من غير ضمان فالجميع اربعة
لان ذلك حجة اي كفي في اثبات الحق ولو كان الحاكم حنفيا وان
كان ذلك ليس حجة عندهم لعدم ان كان الاقلية حنفيا
لم يكف ذلك الادراك المبيع مجرد ركب بدلا من ما اوتى
على الاستئنا بعد قبض ما يضمن اي ما يبراد تضمينه وهو
المبيع للبائع والتمن للمشتري مستحقا الوثمة ان عين
تسا من ذلك لا يضمن الابيه وان اطلق حمل على حرجه مستحقا
وكيفية الضمان ان الضامن اذا ضمن المبيع للبائع ثم خرج
التمن مستحقا يطالب الضامن برد البقرة ان كانت باقية
وسهل ردها فان تعذر ردها وهي باقية ضمن قيمتها
للحاملة فان تلف المبيع ضمن الضامن بدله من مثل في المثل
وقيمة في التقوم للضيضولة وفي الرجوع للضامن على المشتري
التفصيل المتقدم وكذا يقال في ضمان التمن للمشتري وهذا
الضمان خارج عن حكم ضمان الاعيان الذي تقدم على ما قاله
بعضهم وانما اشترط في ضمان التمن للمشتري قبضه هناك في
ضمان الدرك بخلاف ضمان التمن في غير الدرك يبيع ضمانه
قبل قبضه لان الضمان هنا معناه ما تقدم بكيفيته واما
ضمانه

ضمانه بغير الدرك فهو ضمان دفع واد افلا يتوقف على
قبض وما وجد به الحاصل الجواب عنه من وجهين
الاول تسليم الاعتراض وان هذا مستثنى والثاني جواب
بالنوع وانه من ضمان ما وجب وثبت لكن باعتبار اخذ
الامر عند خروج مقابل المضمون مستحقا لا اعتراض
ناظر للابتداء والظن والجواب ناظر لانتها ونفس الامر
لم يرجع الا بما عذر وهو بعض المايه في الاولى وقيمة
الثوب في الثانية وان كان مقتضى ما تقدم انه يرجع بثوب
صفته كصفته وهذا اذا صالح كما هو فرض الكلام في
يه ما لو باع الثوب بالمائة فيرجع بالمائة كلها لم
يرجع الى المعتمد بطلان الصلح والدين باق ولصاحب الحق
مطالبة من شاؤ ويرجع دافع المحرمة لان كلامهما
ضامن للالف الوتر المعتمد ان كلاما من لصف الالف
كما لو رهناعدا على دينها فان كلامهما رهن لصفه
بالدين البارادة اي كقالة الدين او بمعنى اللام عند
الاستدعاء اي اقامة الدعوى على الخصم ونسبة الاستدعاء
اي طلب احضار الخصم من مسافة عدوى حارة اي
صحبة بشرط معرفة المكفول والمكفول له وتعيين المكفول
ورضاه او اذن وليه ان كان غير مكلف حواله اي مالي
اولادى سوا كان مالا او عقوته وسوا كان دنيا
او عينا مضمونة او غير مضمونة على ما قاله بعضهم
صبي او مجنون او صورة ذلك في الاتلاق ليشهد على صورتهما
ومحبوسا وكذا سفيها باذنه او اذن وليه على ما قاله
المحشى وكالدين التكميل للمتن وهذا في الحى اما الميت
فلا بد من كفالة بعله ثم ان عين الاولاد من موافقة

المكفول على المكان المعين والا فلا تصح وحكمها في تعيين
المحل كالسهم وبمهل مدة المسافر الى وكذا بمهل الانتظار
رفقه يخرج منهم وانقطاع مخوم مطر وتنج ووجل ولو
شرط الوكيل من الشرط ما لو قال كفلت بدنه فان مات
فعلى ضمان المال فصح الكفالة وهذا وعد لا يلزم الوفاء به
فصل في الشركة او حاصل ما ذكر فيها اربع لغات
ثلاثة في الشري والرابعة شرك بحذف التاء وكسر الشين
وسكون الراء لكن هذا الرابع مشترك بين الشركة بمعنى
العقد وبين الضيق من الشئ فيقال له شرك وهي اسم مصدر
لا شرك الاختلاط اي سوا كان بعقد او لامع بميز
اولا في مثلي اولا ثبوت الحق في الاستحقاق والملك سوا
كان معه جواز التصرف في ام لا وسوا كان انتفاعا او ملكا لغيره
هذا المفعول المحذوف اي امهم هذا المتقدم والاولى
الانما كان اولى لان المقصود بالفصل الشركة التي لها اركان
وشروط واما الشركة بارت ونحوه مما شمله التعريف
الاول فلا يتوقف على صيغة تدل على الشركة ولا يحتاج لفظ
ولا يكون المال مثليا بخلاف الشركة المقصوده بالفصل فتشترط
لها ذلك فلذلك كان التعريف الثاني اولى ذلك اي الحق
لكن لا بمعنى التقدم كله بل المراد بجواز التصرف على
الوجه الاتي انا ثالث الشريكين اولى ورابع الثلاثة
وخامس الاربعه وهكذا وهذا من التشابه فذهب السلف
يفوضون علمه الى الله واختلف يؤولونه بما في ذلك وطريق
السلف اسم وطريق الخلف اعلم ليكون بينهما كسرها اي مكسرها
فهو مصدر بمعنى المفعول بينهما اي فقط وتنفارق
شركة الايدان بالشرط الذي قاله او مالهما اي فقط

وتنفارق

وتنفارق شركة العنان بعدم الخلط وبالشرط الذي سيذكر
واو مانعة خلوف فتجوز الجمع فتصدق بالمال والبدن معا وحكم
ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة انه اذا لم يكن هناك مال فهي
شركة الايدان في بعضها المتقدم وان كان هناك مال من
غير خلط فقط ان مال كل له غنمة وعليه غرمة ومع الخلط
يكون الوايد على قدر المائتين بينهما الصما على قدر المائتين ويرجع
كل على الآخر باجره عمله وان كان مع المال المخلوط كتب فذلك
ما يشترى به اي ما يشترى به كل لنفسه ثم بعد ذلك
يقصد انه لنفسه وصاحبه وهذا وجه البطلان للتناقض بين
الشري لنفسه وقصد صاحبه معه بعد ذلك لهما اي
يكون ما يشترى به كل لنفسه يكون بعد ذلك لهما يشترى به
التشئة ليست قيدا بل لو اشترى واحد لنفسه ثم قصد نفسه
وصاحبه فذلك وحكمهما فيهما ان المال لمن اشتراه لنفسه
فان عمل فيه الاخر كان له اجرة المثل لانهما شركة في غير
مال اي في العظم والافال معا وضه فيها مال نعم استدراك
على قوله باطله ان نوي كان الاولي ان يقول ان وجدت شروط
شركة العنان صحة واركان شركة العنان اي الشركة المفيدة
لجواز التصرف بعد العقد وعمل الوايد عرض بانه ثمرة وخارج
عن عقد الشركة فلا يتوقف حقيقته عليه لانها لو جدد بقوله
اشتركتنا فقط ويحاج بان المحدث ومن الا وكان ذكره في العقد
بان يقول اشتركتنا وانما في التصرف وهنا يتوقف عليه حقيقة
الشركة المفيدة للتصرف وصيغة المراد بها مجموع قوله
اشتركتنا وانما في التصرف لاجل حصول الشركة المفيدة للتصرف
وليس المراد بالصيغة لفظ اشتركتنا لانه لا يترتب على هذه الشركة
جواز التصرف ذكر المص الى بل ذكر كلها فالمال صريح والعائدان

من قوله ان يخلط بالصيغة والعمل من قوله ان ياذن الوفاء
اشارة الى الصيغة والعمل الاول الوفاء سقط تقديره
والاول لان اصل المتن وان يتفقا فتكون الواو حمزة فكان
حقا ثم يكتبها عند قوله واذا علمت او عند قوله والاول
قضية كلام المص اى حيث اقتصر على الاتفاق في الجنس
والنوع بنا الى متعلق يصح ومعنى العبارة اننا اذا قطعنا النظر
عن التساوى في القيمة صحت الشركة في الصورة المذكورة والا
فلا يصح والمعمد الصحة فلا نظر للقيمة وهذا من حيث صحة
الحقد واما من حيث قسمة الربح فهي بالنظر للقيمة ولا بد
او ثلثا بثلثين مثال ذلك لاحدهما ثلثون نخعة وللآخر
ثلثون عنزة فباع صاحب الغنم قلثها بثلثي المعروض
له في الغنم والمعر الثلثان وصار للآخر ثلث الغنم وثلث المعر
فالنسبة اثلث في الملك فان فرض ان قيمة الثلثين قدر قيمة
قدر الثلث قسم الربح اضافا وان كان الملك اثلثا
الى الصيغة يحتمل ان يكون المراد بالصيغة مجموع قوله اشتركتنا
في التصرف واذا كان بدليل قول المنهم وشرط في الصيغة لفظ
يشعر باذن في التجارة فيقتضى ان الصيغة شئ كثير من حملته
الاذن في التجارة ويحتمل ان يكون المراد بها لفظ قوله اذنت لك
في التصرف لانه لو اقتصر على اذن من غير لفظ اشتركتنا
كفى اشارة الى الصيغة اى والعمل ايضا لمن يتصرف
متعلق بالاذن والمعنى ان التصرف اما هما او احدهما لكن ان كان
التصرف كلاما منهما يكون الاذن من كل منهما وان كان التصرف
احدهما يكون الاذن من الآخر فقط مع ان ظم الشئ انه لا بد من
الاذن من كل منهما او من احدهما فيكون حذف الاول من دلالة
الثاني فيكون الاول راجعا للاول والثاني للثاني الا باذن

صاحبه

صاحبه اى في حصة اما حصة نفسه فيجوز التصرف ولا
يتوقف على اذن ولا يلزم من حصولهما الامر بان يتوقف
اى ويفرض كون ذلك انشا الشركة بالفعل لا يدل على حوا
التصرف لانه لا يلزم له وان يكون المراد انه يشترط
التصريح بذلك بل المراد انه لا يشترط خلا فيه سواء صرح
به او اطلق كما قال الشئ شرط ذلك ام لا فان شرط خلاف
حاصله صور أربعة وكلها باطلة فيرجع تفريع على قوله
بطل وقوله وتنقد التصرفات معطوف على فيرجع والربح
والخسران اى في هذا الفاسد ويتسلط الى هذا راجع لاصل
الباب وليس مرتبطا بمسائل الفاسد بلا ضرر كان الاولى
ان يقول بمصلحة كافي الحشى وفي هذه الثلاثة يصح البيع في
حصة دون حصة شريكة الا في مسألة السفر اذا خالف وافر
وباع يصح في الكل قوله هذا كله اى كون البيع لا يصح في حصة الشريك
فيما اذا كان بغير الاذن الى اهلية توكل الوى يجوز للوكى
ان يشارك على مال موليه اذا كان الشريك امينا ان كان يتصرف
فان تصرف الولى فلا يشترط في الشريك ذلك ونصح شركة
المالك مع غيره ان لم يكن يتصرف فان كان يتصرف فلا بد
من اذن السيد لان في ذلك تبرعا بعمله وينبغي ان يفسخ
كل منهما اى اذا فسخها احدهما انفرا معا بخلاف الغزل فان
وجدتهما معا انفرا والا انفزل المعزول فقط اى
انفسخت انما اول بذلك لئلا يوهى بطلانها من اصلها فتصرف
التصرفات الماضية وليس كذلك وظم كلام الاصحاب الى
معتمد وبعد الا فاق ان شاقصم واخذ ماله وان شاع بما
الشركة ولو بلفظ التصريح بان يقول فورت الشركة في
التلف وكذا في رد المال بالنسبة لحصة الشريك لا لاثبات حصة

على الشريك فصل في الوكالة المصدرة وكل بالتخفيف
واسم مصدر وكل أو توكل بالتشديد فيها وذكرها بعد الشركة
لان كلامهما عقد جائز وكل منهما بنفسه بالموت ونحوه والوكيل
امين كالشريك وفي الشركة معنى التوكيل والتوكيل تفويض
شخص الاشتغال التعريف على الادكان الاربعة ثلاثة صريحة والقصة
بالالتزام لان التفويض لا بد له من صيغة واشتمل هذا التعريف
على قود ثلاثة وهذا التعريف منطوقه هو ان الذي يفعل في
حياته يوكل ومفهومه ان الذي لا يجوز له فعله لا يوكل
فيه وكل منهما في الغالب فهو كالماتر منطوقا ومفهوما
لفعله في حياته كان الاولى لا يفعله لعدم موته فيصدق
بما اذا قال لفعله في حياته او اطلق وكما جازا لحوصل
ما تضمنه كلامه اربع قواعد اثنان بالمنطوق واثنان بالمفهوم
بيان الاولى كل ما جاز للانسان التصرف فيه بنفسه جاز له
ان يوكل فيه ومفهوم ذلك كل ما لا يجوز للانسان فيه بنفسه
التصرف لا يجوز له ان يوكل فيه والثالثة كل ما جاز للانسان
ان يتصرف فيه بنفسه جاز له ان يوكل فيه ومفهومها كل ما
لا يجوز للانسان ان يتصرف فيه بنفسه لا يجوز له ان يوكل
فيه عن غيره لانه اذا لم يقدر على فعله للمفهوم وهو مصرح
به في بعض النسخ وهذا الى الاشارة للمنطوق والمفهوم
قوله طرد او عكسا منصوبان على التمييز المحول عن المضاف
اي من طرده وعكسه حذف المضاف ثم اتى به وجعل تمييزا
فلا يوكل في كسر الباب الى وان عجز على المعتمد في كساح اي
قوله وكوكيل الاتي بالكاف على توهم وجودها فيما قبله
وكانه قال يستثنى ما يلك كذا وكوكيل الى والاخفة حذف الكاف
ورفعه عطفا على الظم ومن العكس كاعنى الى تركيب فيه فلاقه
فيحتاج

فحتاج الى التقدير اي ومن العكس كاعنى الى بعد التحلل
او بغيره كاعنى الى ويصدق به بعد التحلل او يطلق وعقد الوكيل
بعد التحلل فيصح توكيل الوكيل على منطوق المتن
ان يملكه الوكيل الوكيل ان الضمير راجع للموكل فيه وهذا
قاصر لانه لا يشمل الوكيل في مال الموكل عليه فانه ليس مالكا
لعين مال مواليه ويحاج بان المراد ان يملكه ان يملك التقدير
ومعنى ملكه التصرف ان يصح منه ويقدر على انشاؤه
سواء كان يملك للعين او ولايته الاتباع استثنائا من
قوله فيما لا يملكه وسواء كان التابع من جنس المتبوع ام لا
كتوكيله في طلاق من سينكحها تبعا لبيع هذا العبد
فيصح الوكيل على المنطوق وقضى واقض اي ادين
او لعين مال كها يجوز كل منهما بخلاف الوكيل فلا يوكل
في اقباض العين ودفعها لصاحبها محلة اي حارة
بالرفع اي بيان محله حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه والسكة الزقاق في الحارة فلا يلزم من بيان
الحارة بيان الزقاق ويلزم من بيان الزقاق بيان الحارة
بيان توغره او وكذا بيان الذكورة او الانوثة
تقسيمه اي المتصرف الذي يجوز للانسان فعله بنفسه
اي ينقسم الى قسمين الاول ان يوكل فيه عن غيره والثاني ان
يتوكل فيه عن غيره اي شرط الوكيل الوكيل اعترض فهم
هذا المعنى من لفظ قوله او يتوكل فيه عن غيره ويحاج
بانه يفهم منها بواسطة عطفا على قوله جاز له
ان يوكل والمقسمين الاثنان ان يجوز له التصرف فيه
بنفسه فلا يصح توكيل صبي عن غيره ياتي توكيل وهو
من اضافة المصدر لمفعوله اي كونه وكذا عن غيره وان

للموكل بعينه من اعماله مال الموكل ثم حصر عليه بالفلس فان
الوكالة تطل لان دفع العين من ماله اما قرص او هبة
وكل منهما فمتنع على الموكِّل والى هذا يشير قول الشافعي
بنقله عما لا ينفذ المستعلق بغيره بالمقدور وما
واقعة على تصرفه وبفسقته اي سوا كان الموكل
او الموكل في دعوى التلف والورد والسرقة على ما ياتي
بيانه تنبيهه لوعبر الحظ كلامه ان الناسي مفترط
ولا يضمن مع انه يضمن بل بعضهم جعله متعديا حيث
قال ومن التحدى ما للوضع منه المال ولم يعرف كيف
ضاع ووضع المال في محل وليس فيه ضاع على غير الموكل
كرسوله او واريته او وكيله وكذا دعوى الورد من رسول
الوكيل او واريته او ووليه على الموكل فلا بد من بينة في
ذلك كله ضمن الاى صار متسببا في الضمان بمعنى انه
لو تلف بعد ذلك ولو بغير تقصير ضمنه ولا يضمن
الثلث الا جوار عن سوال حاضله ان البيع كان مضمونا والثلث
بدل عنه والبدل يعطى حكم المبدل عنه فيكون مضمونا فاجاب
بقوله ولا يضمن اي اذا تلف بغير تقصير عاد الضمان
حتى لو تلف بغير تقصير ضمنه وليس له بيعه الا باذن
جدي لان البيع الاول كان صحيحا فقد اتمت الوكالة
فلا بد من اذن بخلاف ما لو كان البيع الاول باطلا وورد
فانه يبيعه باذن السابق بالوكالة مطلقا الى البا
بمعنى الفاء وهو على تقدير مضاف اي في صورة الوكالة
المطلقة وانها زائدة اي الوكيل وكالة مطلقة وانها
على بابها متعلقة بالوكيل اي الوكيل الملتزم بالوكالة
والمتصرف بها والمراد بالمطلقة غير المعقودة بتمن

للموكل

للموكل بعينه واما نسخة اليا اليا في التوكل فان جعل من اضافة
المصدر لمفعوله اي ان توكل الصبي غيره كان مباحا وبالنسخة
الاولى وان جعل من اضافة المصدر لمفعوله اي ان توكل الصبي
لغيره لا يصح فالمعنى صحيح في حد ذاته الا انه لا يباين هنا
لان كلامنا في كونه وكلامنا في كونه في تكاح اي
لا يحاي او لا يتولا وكذلك الرجعة واختيار النكاح او
الغراق اذا اتم على اكثر من اربعة ومثل المرأة الحنفية
وهذا في الغالب الى الاشارة الى المفهوم واما المنطوق
فقال بعضهم لا يستثنى منه شيء وبعضهم استثنى منه
الفاصول فانه يتصرف عن نفسه ولا يتوكل في مال صبي
او محنون او سفيف ولا يشترط في القبول الى هذا
مناف لا اول العارية لانه نفى فيها القبول وهنا ابنته
ويجاب بان هذا على قول من وعلمه فلا يشترط فوز ولا
مجلس لكن بنقد التصرف في مال هذا ما الفرق
بين الصحة والفاصول حيث بنقد التصرف في كل منهما
ويجاب بانها اذا كانت بجعل ففي الصحة يستحق المسمى
وفي الفاسدة يستحق اجرة المثل ولو جعل غناية للرد
على من جعلها اجارة لازمة بل هي جعالة حاضرة
كبيع الموهون اي فيما اذا اذن للرفيق للراهن في بيعه فوكل
في بيعه ثم رجع الراهن فيها حكما اي من غير ان يقطع
وشرعا اي بلفظ وهذه تفرقة طارئة بل كله فتح شرعي
وطر ورقاي على كل من الموكل او الموكل وكذا النسبة
اما الفلس فطروه على الموكل بطلها واما طروه على الوكيل
فانه لا يبطلها لانه لا ضرر على الغير ما في تصرفه كثره
في الدمة الا ان يصور بما اذا اوكله شخصان يشترط

او حلول واحل او مشترى اذا لم يجرد راعيا او تقييد
للمتن لان ظاهره انه يجوز له البيع بثن المثل مطلقا ولو مع
وجود الرأب وليس كذلك وحاصله انه اربع صور عدم
وجود راعب وعلى كل امان ان يبيع باقل من ثمن المثل في صورة
عدم الرأب باكثر مما يتساح به او بما يتساح به وان كان
راعب فان باع باقل من الزيادة المرجوب فيها بما يتساح
به صح والا فلا عشرة اى عشرة دراهم او عشرة نصف
مشد لا الوفاء او مائة ولا دنانير بنسبته ولو باكثر
من ثمن المثل ولو برهن واف واشهاد بنقد البلد المراد به
ما يتعامل به فيها ولو عروضا فاذا عدل عنه فغيب ما ياتي ويحل
اشتراط نقد البلد ان لم يرد التجارة والاحراز البيع بعينه ولو
عروضا بشرط المصلحة على احده هذه الانواع اى مفاهيم
الانواع والانواع هي ثمن المثل وما بعده فكلام الله على تقدير
مصاف اى غير احد او مفاهيم احد مثلا ضمن بدله او
صوابه قيمته لانها للمحاولة ولا يضمن ثمنه اى في البيع الثاني
واما الثمن في البيع الاول لو قبضه فيضمنه لتعديده بقبضه لان
العقد فاسد غير الموكل بدله او التعبير بالبدل هنا صحيح
فالمراد به البدل الشرعي من مثل او قيمة وهذا بالنسبة للوكيل
واما المشتري فيضمن المثل ان كان مثليا واقضى القيمة ان كان
متقوما لانه مقبوض بعقد فاسد لزمه البيع باعليهما
مقابل الحد وفان كان نقد البلد واحدا فظم لزوم البيع به فان
تعدد فهو ما قاله وحيث خالف ما لزمه لم يبيع البيع ويحرى
فيه ما تقدم ويشترط الاشهاد اى وان يكون للمشتري
ثقة وموسرا والا فلا يصح صح البيع اى بشرط ثلاثة
نقطة من الله فرع الى الاولى فروع والعقد عند الشك

ان الحكم فيها ما ذكر وان لم يعرف معناها المذكور العاقل
ويرجع لمعانيها الموضوعات لها وقال في ان يعرف معناها المذكور
فقط والا فان عرف لها عرف مطرد فيها فظم محل عليه والا فلا
يصح للمجهل بمراد الموكل او بما شئت او بما تراه ومثلها ما ياتي
ثمن شئت او بمهما شئت من نفسه من معنى اللام لان البيع
يتعدى بمن وباللام واللام اكثر لانه متهم الى العلة
الصحيحة اتحاد الموجب اتحاد الموجب والقابل وانما جاز تولى
الحد في تزويج بنت ابنه ابن ابنه الاخر لان الولايه له
اصالة من الشرع كابييه وولده الوشيد الى انتفاها لهما
بوجوب البيع عليه ثمن المثل بخلاف ما لو فوض اليه امر القضا
فولي اياه او ابنه فلا يصح للثمن ضمن قيمته اى للمحاولة
سوا كان مثليا او متقوما وليس لو كمل الى حاصله انه
ان كان عالما بالعب واشترى بعين مال الموكل وسمى الموكل
او نواه ووافق البائع على ذلك بطل البيع وان اشترى في الذمة
وقع للوكيل وان سمي الموكل وتلفوا التسمية وان اشترى
بالعين ولم ينو الموكل ولم يسمه او سماه او نواه ولم يوافق
البائع على ذلك وقع للوكيل ايضا واما ان كان الوكيل جاهلا
بالعب وقع الشر للموكل مطلقا سواء اشترى بعين مال
الموكل او في الذمة وسواء سمي الموكل او نواه او لا ثم ان رضى
به الموكل فذاك والا فان كان الشر في الذمة وسمى الموكل او
نواه ووافق البائع على ذلك فلكل من الموكل والوكيل الودع على
البائع وان لم يسم الموكل او لم يوافق البائع على ذلك فبطل البيع
على الوكيل والوكيل يرد على البائع واما ان كان الشر بالعين
وسمي الموكل او نواه رد الموكل على البائع ولا يرد الوكيل فان
لم يسم الموكل رد الموكل على الوكيل والوكيل يرد على البائع من

المنهج وحواشيه لان التقويض لثبوت هذا لا يشترط العلم
الموكل بحاله... فان كان جاهلا بحاله امتنع التوكيل
على موكله على معنى عن الابدان اي باذن جديد غير الاذن
الذي تضمنته الوكالة وصورة المسئلة ان يقول وكلتك
لتفعل عني فلان بكذا مثلا فيقول مثل ما قاله الموكل باذن
جديد عن اذن الوكالة فعلا كلام المتن يصح والصحيح انه لا يصح
التوكيل في الاقرار مطلقا سواء كان باذن جديد او لا وما
كون الموكل يكون مقرا بالتوكيل او لا فحاصله اربع احوال اما ان
باتى بلفظ عني فيكون اقرارا على الاصح سوامع الامر والمضارع
وان جمع بينهما اي عني وعلى كان اقرارا قطعيا وان حذفها لم
يكن اقرارا قطعيا وان ذكر على فقط لم يكن اقرارا على الاصح
وان كان الشئ قال قطعيا هذا تصوير الشئ للمتن وصورة بعض
بان وكله يحاو بعينه في دعوى قاقربان الدين مثلا على
الموكل او قربا لبرام الدين او بالحالة به او نحو ذلك فلا
يجوز ذلك الا باذن جديد غير اذن الوكالة والمعمد انه
لا يصح اقراره مطلقا باذن او بغير اذن بل ينبغي اقراره بالبر
او الحوالة او نحوها ولو تلفت بمن قبضه اي الوكيل وسوا
تلف في يد الموكل او في يد الوكيل بلا تقصير واستحقاق
اي باعه الوكيل لكن يجوز له الدفع ان صدقه فان رجع
الموكل وانكر الوكالة فان كانت العين باقية في يد الوكيل
اخذها صاحبها منه وان تلفت من غير تقصير رجع
صاحب العين على كل منهما فان غرم احدهما لا رجوع للغرم
على الاخر لانه مظلوم فلا يرجع على غير ظالمه وان تلفت
بتقصير فان رجع على الدافع رجع الدافع على الوكيل لانه فقط
فيضمن وان رجع على الوكيل لا يرجع الوكيل على الدافع وان كان
المدفع

المدفع دينه وهو باق في يد الوكيل رجع الموكل على الاصل
ويرجع الدافع على المدفع له بالدين او انه محتال
الى فان رجع الى المحيل وانكر الحوالة اخذ حقه من المحال
عليه ولا رجوع للمحال عليه على المحتال لانه اعترف له
بانتهال الحق فهو مظلوم فلا يرجع على غير ظالمه
او وارت اي مستغرق والا فلا يجوز الدفع له فصل
في الاقرار ذكره عقب الوكالة لان المال تحت يد المقر وهو
في نفس الامر ليس له فهو شبه بالوكيل من قر الى مقتضى
اخذ من ذلك ان لا يقول وهو لغة الاثبات بل الشوت
ومقتضى قوله الاثبات ان يقول من اقر فاول الكلام ينافي
اخره واجاب عنه المحشي من قر الى من بارضرب ومن باب
نق يا انيس هو انيس بن الصحاح الاسمي لا النسخ خادم
النبى لان الاول اسمي والثاني انصاري وانما اختاره النبى
للارسال لانه من قبيلة المراء والعرب تكروه ان يومر
عليها من غير قبيلتها اربعة ولا يشترط مقرب عنده
من حاكم او شاهد على المعتمد بالشبهة اي الطريق في
سقوطه كالوجوع عن الاقرار ودعوى الاكراه مثلا وان
المرئي بهار وجهه الذي يسقط بذلك الى يفهم من
كلام الشئ الاعتراض على المتن لانه اطلق في محل التقيد فكان
الاولي التقيد ويحار عن المتن بان مراده بحق الله حق
الله المحض ومرادة بحق الادعي المحض او ما فيه حق لله وادعي
كالزكاة والكفار يصح الوجوع بل يستحب بل الاولي عدم
الاقرار بالمرة والتوبة باطنا وكذا الشهود يندب لهم عدم
الشهادة اذا كان فيه مصلحة وتغيب صحة الاقرار
الحاي سواء كان في حق الله او الادعي فان ادعى ذلك الى

هذه مسألة مستقلة بان ادعى انه بلغ لاجل اخذ
من وليه مثلاً او ادعى ذلك في حضومة كما قال الشافعي
لان ذلك لا يعرف تعليل لقوله صدق وقوله ولان
تعليل لقوله ولا يخلف عليه فهو لفظ ونشر مرتب
وكالامنا في ذلك الحيز نعه لو علق طلاقها عليه
وادعته وانما حلفت ان يضرب ليقر صورة ذلك
ان يدعى عليه بسرقه فيجب بالنفي فلا يكفي منه بذلك
فيضرب ليقر بخصوص ما ادعاه الخصم ليصدق الم
صورة ذلك ان يدعى عليه بشي فيسكت ولا يجب لا نفي
ولا اثباتا وكان يكفي منه باي شي قال فضررب لينطق بالصدق
فاجاب بالاثبات فواخذ به لانه لم يكره على شي معين
وان كان بمال الظاهر انه عام في حق الله وحق الادعي وحق
بالمال والشك صرفه عنهما فراد على المال النكاح وحضه بحق الادعي
فلو ابقاه على ظاهره لكان اولى والعموم مراد لان حق الله للمال
يعتبر فيه الوشد بحق الادعي لان السفينة لا يستقل باخراج الركاة
والكفارة من غير تعين من الولي للقدر المدفوع والشخص
المدفوع اليه فظهر ان الوشد معتبر في حق الله المال الحق الادعي
الوشد المراد به اطلاق التصرف فيشمل الوشد حقيقة
والسفينة الماهل فلا يصح اقرار سفينة اي سوا بلع عن مصلح
لما له ودينه او بلع مصلحا وبذر وجرح عليه الحاكم قبل الجرح
او بعده ظرف الدين واتلاف واما الاقرار فهو بعد الجرح
وصدق في محتمل جملة حاله في من جملة العلة فهو اشارة الى
شرط في المقر وهو كون صدق محتملا فان لم يحتمل لم يصح
كالامثلة التي قالها الشافعي لكن كلام الشافعي فيه مسامحة من جهة
الاولى ان الكلام في شره المقر له وهذا من شروط المقر الثانية

انه



انه ذكر محترضا الشرط الزايد قبل ان يذكر محترضا الشرط
الاول صلي وهو استحقاق المقر له للمقر به عتق النكاح
اي القبول لانه قبل القبول بلحظة كان في ملك الزوج ولم
يحتمل في هذا الزمان الضيق ان يتقبل من الزوج اليها ومنها
تغيرها وما وقع له مستدا وقوله من حيز وقوله من
انه بيان لما اوبد منها وقوله لغو حيز ان وقوله
اذا اسنده الم معمول لقوله مقدم عليه حتى لو رجع
الى الاحاجة للرجوع لان الاقرار يبطل بحجة التكذيب
اما الوجه في علي او عندى الى او بمنى الواو فلا بد من حذفها
فلم يكن صوابا لم يكن للدين الى اي سوا كان نقدا
وهو ظم او متقوما كقول صفته كذا وكذا ويكون
في الذمة بقرض او مسعاه في الذمة للعين اي سوا كان
من جنس النقد وهو ظم او من المتقومات كقوله التوب
ويؤتى على ذلك انه في الاقرار بالعين اذا ادعى انها
وديعة وتلفت قبل منه واما اذا اقره دين وادعى انه
وديعة وتلفت لا يقبل لان الوديعة لا تكون في ذمته
ولا عليه وجواب المستد اخبره اقرار الاتي بعده
نعم وكذا مراد فيها كاجل وجير واي كسر
الهمزة وسكون اليا وفي نعم وحده بانها لا تكون اقرارا
لانها تقرير النفي فلا تدل على الاقرار بما قبلها وهذا
الوجه روي عن ابن عباس في قوله تعالى الست بربكم
قالوا بل قال ابن عباس اذ لو قالوا نعم لكفر والانها تقرير
النفي بخلاف بل لا لانها لو دلت على نفي النفي اثبات ولكن
المعتمد ان نعم اقرار بنظم الفرق ولا نظر لما ذكرناه من الدقائق
والاقرار لا يناسب اعتبار ذلك كجواب الى انما فصله ولم

يعطفه على ما قبله لانه مختلف فيه بخلاف ما قبله فانه
متفق عليه لان ذلك للاستظهار ظاهر في غير الخامس
والسادس اما وجهه في الخامس فلانه محتمل للاقرار بغير
الالف كوحداية الله واما وجهه في السادس فلانه وعده
لا يلزم الوفاء بشرطه الا الاولي حذفه لانه تقدم في
قوله بشرطه وكان يقول فهو ان لا يكون لان المحذور عنه
الشرط لا المشروط له ان لا يكون الحاي ان لا ياتي
في صيغته بما يدل على انه ملكه وانما احتمنا ذلك لان ما كان
ملك الشخص لا يصح الاقرار به لغيره فلا حاجة لجعله شرطا
داري الى هذا اذا لم يرد ان اضافتها اليه اضافته سكني وان
الدين اضافته اليه لم يشرته سببه ككونه وكيلامتلافان
اذا ذلك كان اقرارا وانما اطلق اسم غير ويعمل بتفسيره وهذا
في اضافة اجوامد كاهنا اما اضافة المشتق كركوبي ومسكني
فتدل الاضافة على الاختصاص لا الملك فيكون اقرارا
اعتبارا باوله الى ليس قيد او كذا باخره لان اخره لا ينافي اوله
ثم اشتراه اي مثلا او وهب له او ورثه او وصي له به
فله الخيار اي خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب
اذا كان في الثمن دون المشتري اي فلا خيار له ولو وجد فيه
فليس له رده ولا ارس له عنه واذا اقرب مجهول والمقابل
لحذوف تقريره ان اقرب معلوم فذلك ظم وان اقرب مجهول
من كل الوجوه جنسا وقدر او صفة كالمثال الاول او قدرا
وصفة لا جنسا كقوله له على مال واذا اقرب مجهول اي
سوا كان ابتدا وجوابا بالدعوى لانه اخبار عن حق فيصح مجازا
ومفصلا رجع اليه الوفاء امتنع حبس فان مات قام ورثة
مقامه فان لم يقبل المقر له ما بينه المقر فليبين المقديه
وليبدء

وليبدء به ويجلف المقر على نفيه له على شي الخرج
ما لو قال له عندي شي فانه يقبل بتفسيره بنحس لا يفتق
لان لا يشعر بالوجوب كخزيراي وخمر غير محترمة
وربلاي وجلد ميتة وخمرة محترمة اصلها
انني المستد اخبره قوله ان الزم اليقين وما بعده تفسير
له او عطف لازم على ما زوم واصله اضافة ابعده بيانية
اي اصل هو ما اني عليه الاقرار لا الاستثناء من الثاني
وهو الرجوع لان المستثنى رجع عن مقتضى كلامه الاول
بشرطه متعلق يصح اذا وصله اي الاستثناء
بمعنى المستثنى فيكون فيه استخدام سكتة تنفس اي
ماله يقصد بها القطع وان لا ينوي اي الاستثناء
بمعنى المستثنى اي بنوي الايتان به سوا قصد معنى الاستثناء
وهو الاخراج او اطلق بتمامه اي وتمامه بتمام الشئ
منه فان استغرق ضم ما لم يتبعه باستثناء اخر
والمستغرق باطل سواء كان وسطا كله كعشر عشرة الا عشرة
الاخمس فالوسط لاغ او متأخر كله على عشرة الاخمس الا
عشرة فالعشرة لاغنة ولا يجمع مفرق الى هذه اشارة
الشرط رابع فكان الاولي عده رابعا في استغراق الفا
بمعنى اللام اي لاجل استغراق اي لاجل دفعه ان كان حاصله
كالمثال الاول بل يبقى على حاله ولا لاجل تحصيله ان لم
يكن حاصله كالمثالين بعده الادرها هو مستثنى
من الاخر وهو قدره فيبطل الاستثناء لان المستثنى
الو تعليل الثانية ومن طريقة ايضا اي كما ان من طرقها
تقدم ولا بد في هذه الطريقة من ملاحظة الطريق الاول
وهو ان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه لان عشرة

الا خمسة خمسة الى اوضح ذلك ان الواحد ان خمسة لها اسم
 مفرد وهو لفظ خمسة ومركب وهو عشرة الا خمسة فان معناه
 عشرة مخرج منها خمسة وناقص منها خمسة وذلك هو خمسة
 فلذلك لم يلزمه شيء لعدم وجود شيء غير ذلك فالنفي توجه
 لجميع ما بعده كله لانه لفظ مركب مبرز معناه خمسة فكانه
 قال ليس له خمسة وليس هناك مثبت يبقى بعد النفي بخلاف
 ما قبلها فان النفي توجه للفظ شيء وهو عام وبعد مثبت
 فيبقى على القاعدة وهو ان المستثنى بعد النفي يكون مثبتا
 فلذلك قال ان خمسة خمسة وقول ان جعل النفي متوجها الى
 مجموع المستثنى والمستثنى فيه مسامحة لان ما بعد النفي
 كلام مركب معناه لفظ خمسة وليس هناك مستثنى منه
 ولا مستثنى الا ان يقال ذلك بحسب الاصل قبل النفي
 وان خرجت المظنة عبارة ان فيها نفيًا وإثباتًا والاثبات
 ليس خارجا من النفي فيكون مستثنى من القاعدة وقد عرفت
 انه كله كلام واحد منفي بليس وليس بعده مثبت
 ولو قدم المستثنى ولا بد من الشروط والنتيجة تكون عند
 المستثنى لانه حال حمل المستثنى منه من معين كماله
 وكقوله كغيره مثاله له على عشرة الا خمسة وهو الامتناع
 وقوله في حال الصحة حال وقوله سول حذر قدم صاحبها
 اي العين اي وان لم يوجد غيرها وقوله كعكسه بان قدم
 الاقرار بالعين لانه مذهبهم الى وهذه العلة تجري في
 القول بالصحة ويحاج بانها ضعفت بما قاله ان وهو قوله
 لانه انتهى الى الحالة التي فعند قصد الحرمان الى اي ويكون
 الاقرار باطلا على المعتمد لا ضعيفا ولا يجوز للمقلد
 اخذه اى ان علم كذبه في الواقع ويجري الخلاف في اقرار

الرفعة

الزوجية الى انما يضر عليها مع انها داخلية فيما قبلها
 بها وكثرة وقوعها وان ما قبلها في الدين وهذا في قبضها
 ما لها من الزوج وان افضى الى المال بالعقور راجع للعقوبة
 وقوله او الموت راجع للنكاح لف ونشر مرتب قبل
 الاستيفار راجع للزوج اى مات الزوج مثلا قبل استيفاء المهر
 فصل في العارية لا ذكرها بعد الاقرار بناسبتها
 له في ان كلامه ما فيه ازالة اليد عما تحتها لغيره لكن في
 الاقرار لا يعود وفي العارية يعود اسم لما عار
 ولعقد ها اي شرعا فيما وقيل لغة فيما وقيل لغة في
 الاول وشرعا في الثاني وقصر جمهورهم الى وجه دلالة
 الآية على العارية انه وعد بالويل على تركها فتكون مشروطة
 وحايوة ولكن الآية تدل على الوجوب لانه وعد على تركها
 بالويل فيكون تركها حراما ويكون فعلها واجبا ويحاج
 بانه لا مانع من ذلك بالنظر لصدور الاسلام ثم تنفذ
 ذلك الوجوب او انها محمولة على السمع المضطر وان العدا
 الموعود به على مجموع الثلاثة لا على كل واحد مخصوصه
 وقصر الجمهور الى وغير الجمهور فسر الماعون
 بالزكاة وح فلا شاهد فيه استعار فسر الماعون
 انهم سمعوا صيحة بالمدينة فظنوه عدوا فاستعار النبي
 فسر فوكبها غريا وخرج الى الصحرا فاجد شيئا ثم رجع فوجد
 القوم خارجين فقال لهم لم يكن شيء لكن تزعوا وكانت هذه
 الفرس بطيئة السير فتسقط من ح وصارت لا تسبق وكذا
 استعار ايضا مائة درع من صفوان يوم الفتح فقال اعض
 يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة وكل ما امكن الى
 حاصل ما في المتن شروط ثلاثة وزاد ان رابعا وخامسا

فخرج بالعبء الاول الى هذا الاجزاء نظر لانه قبل الحكم
 عليها بالجواز فكان الاول تقديم قوله جازت اعارته لا
 ان يقال لاحظ الاخبار والانه لا يخرج او انكل على المعنى
 او الضرب لهذه العبارة فاحتمل وجهين الاول ان
 يكون قوله او الضرب معطوفا على الترتين فهو موخر
 من تقدم وحقه ان يحسنه ويكون الضمير في متغية المستور
 وفيهما الترتين والضرب وفيه عود الضمير على متاخر لفظا
 لكنه متقدم رتبة وفي هذا الوجه مسامحة لما فيه من الفضل
 بين المعطوف والمعطوف عليه بالمبتدأ والفضل بين المبتدأ
 والخبر بالمعطوف والوجه الثاني ان الضمير في متغية
 عائد على الترتين وقوله او الضرب بالجر عطف على
 ضمير الترتين ولكن يرد على ذلك ان الضرب لم يتقدم في
 الدعوى وانما تقدم فيها الترتين ويحاج عنه بان الضرب
 مقدرا ايضا والتقدير فلا يعار النقد ان للترتين او الضرب
 الخذف من الاول لدلالة الثاني فاذا اجتمعت الحاف
 تغير اعراب المتن لان قوله جازت خبر محمله هو ايا
 لشرط مقدور وابقى المبتدأ في المتن من غير خبر ويحاج
 عنه دانه حل معني بالضمير فيه مسامحة لان
 الذي بالقصر اثر المفرد واما الجمع الذي هنا فالمد
 فلعل الخ جعل على تنحية المفرد فقال بالقصر
 اي باقية الحاف مسامحة لان بقا الآثار يتقيا العين فيكون
 كانه قال مع بقا عينه وهذا قد تقدم فيكون مستدركا
 فكان الاولى ان يقول اي منافع غير اعيان كما قال غيره
 ويورد عليه انه يلزم التكرار ايضا فكانه قال اذا كانت
 منافع منافع ويحاج بان للمنافع في الاول المراد بها

التمت

الثمات اعم من الاعيان والآثار والثاني المراد به الآثار
 فقط فيكون الثاني اخضر تقييد الاول فخرج بالمنافع
 الحاف مسامحة فان للمنافع في المتن لم يجعل شرطاً
 وقد اوجب بان على تقدير مضاف اي قيد المنافع وهو
 قوله آثار وهذا الاجزاء من المعتمدان العارضة صحة
 والمستفاد منها منافع وهي توصلك لحقك من اللين
 ونحوه واما اللين فهو ما خوذ بالاباحة لا العارضة
 ولو اعاره شاة الحان الاول الى الاقتصار على الثاني لانه
 اذا اعاره الشاة ومملكه درها ونسلها كانت الاعارة
 صحيحة على ما تقدم واما الدر والنسل فما خوذ ان بالهيئة
 الفاسدة واما الثانية ففساد العارية لعدم الصفة
 استعارة فرع الحاف اضافة المصدر لفاعله وقوله
 واعادة فرع يحمل اضافة المصدر لفاعله والمفعول به
 وتصوير ذلك في الحاشية واستعارة كافر الحاف
 اضافة المصدر لفاعله في الاول ومن اضافة المصدر
 لمفعوله في الثاني فلا يصح من صي الحاف وضمينها
 من اخذها مطلقا ولا لصي ومجنون الحاف ولا ضمنا
 عليهم ان اخذوا من رشيد والاضمنوا وان تاخر احدهما
 الى هذا معلوم فانه لا بد من المتاخر فكان الاولى وان
 تراخي احدهما كما في الاباحة الحاف نظر لان الاباحة
 لا تتوقف من الطرف الاخر على لفظ ولا فعل فكان الاولى
 كما في الودعة نظر الى المعنى راجع للاعارة المثبتة
 والاعارة المنفية لجهالة المدة والعوض راجع
 لصورتيين لوجب اجرة المثل راجع للصورتيين
 واما حكم العلف فيرجع في الصورة الاولى واما الثانية

فان فعل ذلك باذن الاخر او باذن الحاكم عند عدمه او
بالاشهاد عند عدم الحاكم رجوع والا فلا . فلا يفترق
الحال اى فى الاحكام الاتية الا فيما قاله بعد ذلك
لوفه قلعه اى ونسوية الحفظ الحاصلة بالقطع لا الحاصلة بالان
لا بها ما دون فيها قلعه المعبر اى وموتة ذلك على
المستعير بان يرفع المعبر الامر الحاكم او بالاشهاد من
المعبر عند عدم الحاكم وموتة نقل المهدود والمفروض
على المستعير ايضا بضمان ارش بقصه وموتة القلع على
المعبر اى موتة نقل المقلوع فعلى المستعير واذا اختار
المعبر شيئا كلف المستعير موافقته والاكلف تقريغ الارض
وهى اى العارية فيه استخدام لانها لانيها فى الاول المعنى
العقد وهذا معنى العين اذا تلفت خرج به الاتلاف فان
كان من المستعير لزمه التبدل الشورى وان كان من غيره كان
للمالك طائفة كل وان غرمه المتلف بوى المستعير وان غرمه
المستعير القيمة للحيلولة غرمه ثم المتلف رجوع المستعير
بقيمة ولا يضمنه الاى مال الميرط فيه وفيما بعده
غير الاخيرتين اقرهما فلا ضمان مطلقا لانيهما من جملة
المتحققين اما تلفه بالاستعمال للمادون فيه ولو بدعوى
المستعير اذا ادعاه وانكوه المالك فان المستعير يصدق
واما الواقعا بنيتين قدمت بغية المالك لانها ناقلة والاخر
مستصحبه ولو قال من بيده عين حاصلة ان لالمالك
اما ان يدعى الاجارة او العصب وعلى كل العين باقية او تالفة
وكل على مضت مدة لمثلها الجزء ام لا فالجملة ثمانية وواضع
البد يدعى الاعارة صدق المالك بيمينه اى يمين الجمع اثنا
ونيفان ينفى الاعارة ويثبت دعواه فاذا حلف اخذ العين

في صورتين واما القيمة فهو يدعى أقصى القيم وواضع اليد
يدعى القيمة فقد اتفق على القيمة في اخذها ويترك الزائد
في يد المستعير الى البيان فيصدق من بيده بيمينه ايضا
كما تقدم ويأخذ العين مالها لان انكارها الاعارة رجوع
عنها ولا جزاء لعدم مضى منها فان تلفت فالمستعير مضمون
بالقيمة والمالك ينكرها فترك في يد المستعير الى البيان
ولا معنى للثبوت الاى في اخذ المالك العين ولا اجرت
فان تلفت العين فهو يدعى أقصى القيم والمستعير يدعى
القيمة فاتفقا على القيمة في اخذها المالك ويترك الزائد
الى البيان ولو ادعى المالك الى هذا عكس ما تقدم وحاصله
انه ان كانت العين باقية ولم تنض مدة لها اجرة فيأخذ
العين صاحبها وان تلفت فالمالك يدعى القيمة والغاصب
يدعى أقصى القيم فيأخذ المالك القيمة ويترك الزائد
الى البيان واما اذا مضت مدة لها اجرة والعين باقية فيأخذ
العين صاحبها ويترك الاجرة في يد الغاصب الى البيان
وان تلفت العين فيأخذ المالك القيمة ويترك الزائد على
القيمة الى البيان جاهلا برجوع المعبر المخرج بالرجوع
الموت او الجنون او الاعما فترمه الاجرة لعدم التقصير
من المالك ح وكذا الواباح الطعام ثم رجوع ثم اكله
المباح له جاهلا بالرجوع فانه يغرم لان اباحة المناقضين
من اباحة الاعيان فضيق فيها فسد لوعثر الدابة ليس
الحمل للمادون فيه وكان الحمل على العادة من الاحكام والاثقان
ولم يرعها المستعير وكانت الطريق معتدلة فلا ضمان
والاضمن ومن الاستعمال للمادون فيه انحق الثوب
والسحاق الاول معناه التلف والثاني معناه التقصير

ومن التلف بالاستعمال المادون فيه تفرج ظاهر الداية بسبب
الحمل المادون فيه وكذا غيرها وكذا كسر السيف بالقتال
فلا ضمان في ذلك فصل في العصب المذكور بعد
العارية لتناسبه لها في الضمان في الجملة ولأن كلاهما فيه منع
اليد على مال الغير اخذ الشيء الا او غيره جهارا او لا
فدخلت السرقة لان اهل اللغة لا يفرقون بينها وبين العيب
ظلم جهارا او هو اخص مما قبله حيث قيده بالجرم والقاء
شاملا للمال وغيره استلزاما لاي سوا كان الحق ما لا او
منفعة او اختصاصا وسوا كان عدوانا او لا وهذا احسن
التعاريف لانه شامل لاقسام العصب الاربعة وهي ما فيه
اثم وضمن او اثم فقط او ضمان فقط او انتفيا معا وبهم
يعرفه باعتبار احد هذه الاقسام فقط على حق الغير
اي ولو في الواقع ونفس الامر وكذا قوله بلا حق وليس من
الاستيلاء ما لم يمنع شخص ما عن سرقته او تجرعه حق تلف
لانه لم يوجد منه فعل بخلاف ما لو تلف دابة فيها لبن
فان وتدها فانه ضمن الولد للفعل الذي وجد منه وهو
اتلاف غذائه لانه اكلوا اموالكم وهو من باب الكلية اي
لا ياكل كل واحد منكم مال غيره ان دماكم اي سفك
وما بعضكم بعضا واكل اموال بعضكم مال بعض والحوض
في اعراض بعضكم فهو على حذف مضاف في الكل ودخل
في التعريف لانه عملت ان التعريف المذكور شامل للاربعة
لا خصوص هذه الصورة الا ان يقال انما اقتصر عليها
لاجل المناقشة مع الراعي فيها وقول الراعي لا مبتدا
وقوله ان الثابت في مقول القول وقوله ممنوع خبر
لاحقيقته اي ليس هو افراد حقيقته العصب ولا
من

من جزئياتها وليس مراد اي الاقتصار وقوله وان كان
اي الاقتصار وبعد ذلك هذا الصنيع من اثم فيه مسامحة
لان الواقع عرف العصب باعتبار الاثم فقط فخرج هذه
الصورة من تعريفه صحيح والمص عرف بتعريف عام شامل
لها ولغيرها وشموله لها صحيح ولا يعترض بانفراد تعريف
على تعريف آخر فلوركب في تعريف على التعريف والركوب
ليس قيد اي او سيجها او ساقها او زاول لها شيء بشرط
عدم الرضى من صاحبها ويسمى هذا عاصبا ولو كان صاحبها
يسرها بسره او جلس الى ليس هذا بل الوقوف والمشي
كذلك بشرط عدم الرضى من صاحبه ثم ان كان الغرض صغيرا
كان عاصبا له وان كان كبيرا كان عاصبا لما استولى عليه منه
على العتد ولو تعدد الجالسون وكان كبيرا كان كل واحد
عاصبا لما استولى عليه لاجمعيه وان لم ينقل ذلك الى
وهذا مستثنى من عصب المنقول فانه لا بد من نقله من
محل الذي كان والفضالة عنه سواء اعاده ام لا الا هذين
فلا يشترط نقلهما مالا الى انما قيد بذلك لان الاحكام
الاتية انما تاتي في المال والاثم زاد او غيره واعترض عليه فان
الاحكام كلها لا تجري فيه ويحاي بانته زاده بالنسبة لقوله
لانه رده فقط فلو لقي الغاصب في تعريف على المنع لانه
صادق برده في اي مكان ولو اجده المالك وشرط هو
مرتبط بقوله فان استرده المالك فكانه قال فاذا استرده
من غير شرط اجرة على الغاصب ولا اجبار على التزامها
كلف الغاصب رده قضية كلام المص الى اي حيث اقتصر
على الود ولم يذكروا قيمة ولا غيرها ما لو عصب امة الى
والحال انها لم يجدت فيها نقص ولم تنقص مدة لها اجرة

فجئت اى منه او من غيره يشبهه للحيولة والصحيح انه
ملكها ملك قرض فيصرف فيها فان سلمت الامة رد بدلها
للغاصب وعلى الغاصب التقدير اى في هذه الصورة
وكذا في غيرها ولو للغاصب غاية للرد لا شهاد
الى اى سوانت الغضب عليه ولم يثبت على المعتمد بانه
يسير اى شأنه ذلك حتى لو طال كان له التأخير
واذا وجبت اجرة التوضيع وبيان لقوله ولو تفاوتت الاجرة
الى ذلك مثاليين الاول فيه خلاف والثاني باتفاق
على الاصح ومقابلته يضمن الأكثر من ارش المقص الى
واجرة المثل كله او بعضه بدل او عطف بيان على
المغضوب والمبدل منه في نية الطرح فكانه قال فان تلفت
كل المغضوب او بعضه منها الى اشارة الى عدم الحصر
في هذه الثلاثة فقتله او سوا قصده استيفاء حق الله
اولا لكن لو ابلغه المالك الشرع في ثلاثة مسائل لاضمان
فيها ايضا تضم الثلاثة للتقدمة تكون ستة ولو قدمها
على التنبه لكان اولى وتعبيره بكن فيه مسامحة لان ما قبله
خاص بالعضب والاجنبى فكان الاولى ان يقول ولو اتلفه
بامر المالك راجع للصورتين ويضمن المغضوب الى جمل كلام
المتن متعلقا بذلك الحدوف مع انه في المتن متعلق بضمنه
فلو اتبعاه من غير تقدير كان اولى الا ان يقال حل مسئي
موجود الى اشارة الى شرط وسألت في اشارة الى شرطين
والخاص ان الشروط خمسة ان يكون المثل موجودا وان يكون
له قيمة وان لا يصير المثل منقوما وانه لا يتراضا على دفع القيمة
وان يقع التقويم في مكان التلف فان وقع بغيره ففيه تفصيل
فان كان له مائة لم يضمن بالمثل والا ضمن بالمثل كما لو اى

سوا

اى سوا كان ملحا او عذبا اعلى او اعلى المعتمد ودقوفيه
نظرا لانه لا يجوز السلف فيه لاختلافه الا ان يقال الحكم مسل
والبحث وارد وقطن وشعر وصوف ووبر وسائر
الاذهان والخلول والعصيرات والفواكه الرطبة اقرب
الى التالف من عدم القيمة فيخرج القدر المحقق منهما
مثلا اذا غضب اردبا مختلطا وشككنا هل البر النصف
او الثلث فاليقين ان يجعل البر النصف والشعر الثلثين
فيخرج اردبا وسدسا وقال بعضهم معناه اننا اذا تحققنا
قدر كل منهما اخرجناه والاعدلنا الى القيمة واورد على
التعريف الى اى على مفهومه وهو ما لا يجوز السلم فيه لا يكون
مثليا فلا يضمن بالمثل فورد على ذلك البر المحلوط بالشعر
فانه لا يجوز السلم فيه فليس مثليا فلا يضمن بالمثل مع انه
اوجوب فيه المثل فيكون مثليا واجب عن الاول يجوابين يفسح
قولك اوجوب فيه رد المثل فيكون مثليا كما في رد بدل مثل العرض
المتقوم كعبد فيرد مثله صورة وهو باق على كونه متقوما
والجواب الثاني بتسليم قولك انه لا يجوز السلم فيه ومنع قولك
فلا يكون مثليا لان امتناع السلم فيه عارض من الاختلاط واما
بالنظر لكل من جزئية على حدته فالسلف فيه جائز ورد المثل بالنظر
اليهما فالخاص ان باعتبار حملته لا يجوز السلم فيه ويجوز في
كل من جزئية فهو مثلي بالنظر لكل من جزئية ويجوز السلم في كل منهما
ويضمن المثل بمثله في اى مكان لو يعني ان الغاصب اذا
نقل المغضوب من كذا الى كذا ثم تلف ثم طهره المالك فله
مطالبة بمثله في اى مكان حل به ولو كان الطهره في طريقه لك
الحل والمالك في الثاني مخير بين المثلين كان الاول اقرب
على قوله الا ان يكون الاخر اكثر قيمة الى حين فقد المثل

انظر الى قوله

لأنه

من غير يافيه وفيما بعده اذ لم يكن المثل مفقودا اي
بل كان موجودا بعد تلف العضوب بان تلف العضوب
في شوال ووجد المثل الى المحرم مثلا ثم فقد والا بان
فقد المثل قبل تلف العضوب كما اذا فرضنا ان العضوب
تلف في محرم والمثل فقد في شوال مثلا كما يؤخذ مما مر
الوفيه نظر فان الذي مر هو المتقوم وهنا المتقوم سياتي
فكان حقه ان يقول كما ياتي الان يقال سرت له هذه العباة
من المنهج لانه قدم المتقوم ثم ذكر المثل ثم ذكر هذه العباة
نقد اكثر الامكنه اي اكثرها قيمة فالتميز محذوف مثلا
اذ تلف العضوب بعد ان نقله من مكان الى مكان فان تغير
اكثر قيم مكان من الامكنه للنقول لها العضوب واذا اعم
الاكثر فيها اعتبرنا بقدها وتضمن العباة الى حاصله
ان العباة ان تلفت او تلفت وكان غير رقيقا او تلفت
وكان رقيقا او تلفت من رقيق ولم يكن لها مقدار من حرق
ذلك كله تضمن العباة بما نقص من الاقصى فقط واما
الصورة الباقية فاثار لها الشئ بقوله الان تلفت وفيها
بقيود ثلاثة وهي قوله تلفت وقوله من رقيق وقوله ولا
ارث مقدار من حرق فان استغنى واحد من ذلك ضمن بما نقص من
الاقصى فقط ويضمن متقوم الوهذه مسائل استظهرت
ذكرت لمناسبة الصمان وان لم تكن من مسائل العقب
فان بسراية التقييد لقوله بقية يوم التلف فكانه قال
ما لم يكن التلف بسراية جناية والافض من الاكثر
من الجناية الى التلف وكان الاولي تقديمه على قوله ولو تلف
عبد امقنيا الى فلا عزم على مالك الفصيل الوفيه حذف
تقديره هدم البيت وكسرت الدواة لتخلص ما ذكر ولا عزم

والا عزم الارش الى تحت الاصور بان ما اذا كان لتقريب
مالك الفصيل او الدنيا او لا بتقريب احد اصلا
فصل 2 الشفعة سياتي وجه ذكر مناسبتها
عقب القصب وهو انها بمنزلة الاستثانة لغة
الضم الى اي لما فيها من ضم حصة الى حصة او ما خوزة من الشفع
ضد الوتر او من الشفاعة لانها كانت في الجاهلية تؤخذ
بالشفاعة والتعطف بالمشتري الجديد حق تلك
اي استحقاق واستيلاء وتسلط عن تلك الى فقهي
بالرفع صفة حق وهو ظم لانه ثبت قهر عن الشريك القديم
ويصح بالحر صفة لتلك وفيه نظر لانه بالاختيار وبما كان
بانه من الاستاد المجازي اي فقهي سببه كعيشة راضية
اي راض صاحبها وقد اشتمل التعريف على الاركان الثلاثة
فيما لم يقسم اي لم يقع فيه قيمة ولكن يقبلها
على القاعدة في المتقي بلم ولفظ ما يفسره الواية الثانية
فيكون معنى ما ارض او ريع او حايطة فلذلك اتى بها بعد
تفسيرها وصرفت صطفا مرادف او تفسير
واستحدثت عطف على قيمة والسين والتا زايديتان واللام
انه اذ لم ياخذ بالشفعة لو بما وقع بينهما قيمة وطلعت المراق
للجديد فيحتاج القديم الى احداث مراق فاذا اخذ بالشفعة
انفج عنه ضرر ذلك وقوله في الحصة متعلق باستحداث
وبقية العبارة ستاتي في الشئ وهي وهذا الضرر حاصل
قبل البيع لو فكان الاولي ذكرها هنا فكانها مستثناة الى
انما عبر بان لا يها لم تدخل في العقب لتقيده بكونه بلا حق
والصفة انما تجب لحوان عن سوال لم جعلت الاركان
ثلاثة ولم تعد الصيغة وهي قوله تملك فاجاب بان كلامنا في

اركان الاستحقاق وهو لا يتوقف ثبوته على صيغة هذا
مراد الشئ وبعد ذلك فيه نظر فان الاستحقاق لا بد له
من صيغة فانه اذا علم بالبيع يبادر فوراً بقوله انا طالع
الشفعة مثلاً فان لم يقل ذلك من غير عذر فلاحق له
ويجيب بان له اللفظ لدوام الاستحقاق واستمراره ولما
اصل ثبوته في مجرد البيع ولو لم يعلم الشفعيع وبد المص
لا اى وثنى بشرط الماخوذ وحاصل ما لو خذ من كلام المتن
انه يشترط فيه كونه شريكاً ويؤخذ من كلام الشئ انه لا بد
ان يكون شريكاً في عين وانه لا بد ان ينصف بكونه مالكا
لخصته وما ورد فيه اى في الخبر المار والمواضع بان
الخبر المار في الشفعة للمار وهذا يقتضي اثباتها له فيه
الا ان يقال ان الصمير عايد على الحار او انه راجع للخير من
حيث هو لا يقتد المار والمراد بالخبر الحديث ولا شفعة
لشريك في المنفعة كان اوصى له بنصف منعة الدار ثم بعد
ذلك اراد الوارث ان يبيع بعض فليس للموصى له بنصف
المنفعة ان ياخذ بالشفعة لا امتناع قيمة الوقف
تعليل للصورتين وقوله لا انتقاء الى تعليل الاولى
نعم استدراك على قوله ولا لشريكه واما الاولى فلا شفعة
فيها باتفاق وهذا الاستدراك معتمد ان كانت قيمة اقرار
فيما ينقسم متعلق بخلطة او بواحدة وجمله الشئ متعلقاً
بحدوق وحاصلها ذكره المتن شرطاً في الاول وهذا ومعناه
انه لا بد ان لا يطل بشفعة لوقفه والثاني قوله وفي كل ما لا ينقل
الى ومعناه ان يكون ارضاً فقط او ارضاً مع تابعها وسياتي
شرط ثالث وهو ان يملك بعوض لا امتناع قيمة الوقف
عن الملك اى واذا امتنع قيمة الوقف انتفى الضرر واذا
انتفى

انتفى الضرر امتنعت الشفعة ومن حق الراغب فيه
الوقفة ذلك انه لو عرض عليه البيع فامتنع انه ليس له
الاخذ بالشفعة وليس كذلك ويجيب بان ذلك حكمة لا
علة بان يكون ارضاً تابعها اى مع تابعها فالبايع معني
مع وكان الاولى ان يقول ولو تابعها ليشتمل الارض الحالية
غير بخومر الى حال من الارض لا صنى عند راجع
لها ولا في مورد اى الى اعادة ثانياً لاجل التصوير
فلو باع داره اى كلها خرج مالها لو كانت مشتركة وباع حصه
وتبعها حقها في المرفق للشريك ان ياخذ الحصه مع
حقها من المرفق من كلام المص اى من مفهومه ومن
المنقول الى وكان الاولى ان يقول ويستثنى من غير المنقول
الناس الى الارض المشتركة اى المحمول عليها اجرة مودة بان
كانت وقفاً واجرها الناصر للبناء فيها باجرة او كانت ملكاً
واجرها مالها للبناء عليها تأخر سبب ملكه الى هذا
ادق من التعبير بتأخر الملك لانه لا يشترط بل العبرة بتقدم
سبب ملك الاخذ على سبب ملك الماخوذ منه قال الشفعة
للمشترى الاول اى بعد لزوم البيع لا قبله وان لم يشفع
بايعة الواو للمال بخلاف ما لو اشترى اثنان الى هذا
محتز قوله تأخر سبب ملكه الى وفي هذه تقارنا بالتمن
الى اشارة الشرط في الماخوذ وهو ان يملك بعوض ولو قال
التمن بالعوض لكان اولى واعمد بالتمن اى بمثله ان كان
مثلياً او بقيمة ان كان متقوماً فهو على حذف في ملك
الماخوذ منه اى اصالته وهو البايع لان المراد قيمة التمن وهو
تحت يد البايع وليس المراد قيمة الشفع حتى يقول الماخوذ
منه هو المشتري وخير الشفع الى مقابل المحذوف

تقديره فان الثمن حال تسلط الشفيع على الاخذ حالاً وان
كان موجلاً خبير لا اختلاف الذم اي ذمة الشفيع وذمة
المشتري وهو علة لمخذوف تقديره لانه لو اوفى بالاشد
حالا وبقي الثمن في ذمته الى الحلول اضر بالماخوذ منه وهو
المشتري لا اختلاف الذم لانه ربما كانت ذمة الشفيع صعبة
وذمة المشتري سهلة وبذلك اي يقولنا لا اختلاف الذم
ولو بيع شقص وغيره فقيم في الثمن والتقدير بالثمن
كله ان كان الماخوذ كل البيع او بعضه ان كان الماخوذ بعض
البيع كما هنا بخلاف اي متشاهد ليصح البيع وهذا محذور
العقد الذي قدره بخلاف اي وخلطة بغيره او تلفه قبل
معرفة قدره ان يبيعه الشقص الى صاحبه ان يتوافقا
باطنا على ثمن قليل ثم يسميان الناس اكثر منه ثم يدفع عرضا
نساوي ما تراضيا عليه باطنا ويجعل عوضا عن الثمن المبهر
ظاهراً ومنها ان يبيعه هذه مكررة مع الذي تقدم في
اول الجدل وهذا من الجدل وكلها حاملة على عدم الاخذ
مع امكانه لو رضى الشفيع الا في الجدل الذي لا يمكن معرفته
فلا يمكن الاخذ فليس المراد بالجدل ما يتعد منه الوصول للمتهم
بل المراد الباعث على الترك ثم يتقاضي الوضف حذف
تقديره ثم يهب الاخر القيمة ويقبضها لا من ثم يتقاضي
ومنها ان يشتري الوضف مساحمة لانها مكررة مع الذي
تقدم فان كان غايها الى مقابل لمخذوف تقديره ثم
ان كان الثمن معيناً معلوماً حاضراً فظلم تسلط الشفيع على
الاخذ فان كان غايها او مجهولاً لم يلزم البائع الى ودفع غما
قلها اي بعد مفارقة المجلس واما الواقع والمجلس فهو كالاتم
في العقد وكشفه فسخه باخذ الى البيا للتصوير اي صورة
الشفيع

١٧٨
الشفيع هي الاخذ بالشفعة فان اخذ انفسه ذلك التصرف
ولا يحتاج لتقدم فسخه على الاخذ وحاصل ذلك ان تصرف المشتري
الاول ان كان وفقاً وهدية فحين على الشفيع الاخذ من المشتري
الاول وان كان تصرفه بيعاً كان الشفيع مخيراً بين ان ياخذ
من المشتري الاول او من المشتري الثاني لانه ربما كان العوض
في الثاني اسهل لهما قاله الشافعي وهي على الفور والمستأنف
استينافاً بينا جواباً عن سؤال وهو هل الشفعة على الفور
اولاً فاجاب بقوله وهي على الفور والكلام على تقدير مضاف
اي وطلبها على الفور لمخذوف المضاف واقيم للمضاف اليه مقامه
وان الكلام على ظاهره وان الشفعة بمعنى الطلب وتكون
في الكلام استخدام فذكر الشفعة ولا بمعنى الاستحقاق واعاد
عليها المصير بمعنى الطلب بالبيع الى اي مثلاً كما سيجري
به فيما يأتي واتماً اقتصر عليه هنا مجازاة لقول المتن بالتمتع
الى والمراد بكونها على الفور هو طلبها اي بان يقول انا
طالب الشفعة واخذ بها لكن يقول ذلك اذا صادف
واحد من المشتري او وكله او وارثه او الحاكم وقت عمله
بالبيع مثلاً فان لم يقبل ذلك من غير عذر بطل حقه
فان لم يصادف واحداً منهم وقت عمله بالبيع فان لم يكن
معذوراً وجب عليه السعي والذهاب فوراً الى واحد من تقدم
ليطلب عنده او لو كل من يسعي ويذهب لواحد من ذكر ويطلب
عنده فان ترك ذلك مع القدرة بطل حقه وان كان
معذوراً بمرض الى وجب عليه التوكيل في الطلب فوراً فان
عجز عن التوكيل شهد بالطلب فوراً فان ترك مقدوره
من ذلك من غير عذر بطل حقه وان تاخر التملك الى
ظاهره انه لا يشترط الفور في التملك والمعتمد انه يجب السعي

فوق في سببه ايضا كروية الشقص مثلا والسؤال عن الثمن الى
ان كان من يخفي عليه ذلك اي بان كان قريب عهد
بالاسلام او نشأ بعد اغن العلماء لان ذلك من الظواهر
التي لا تخفى على احد فاشترط فيها ذلك اما لو قال
العامي الى وان لم يكن قريب عهد الى لان هذا من الدقائق
فاذا علم الى تقريغ على كلام المتن فليبادر الى الطلب
بان يسعى الى كتمان هذا التقريغ قاصر على ما اذا كان المشتري
غاليا فانح يكون الفور بالذهاب والسعي اما لو كان خافرا
فالفور في التلطف بالطلب الى ما تقدم ولا يكلف
الا شهادة على الطلب المعنى اذ اذا سعى الى المشتري لطلب
عنده لا يكلف التلطف بالطلب ولا شهادة به لان السعي
كافي في ذلك او وكل الى معناه انه اذا وكل في الطلب يكلف
ان يشهد على انه وكل في الطلب والفرق بين ما هنا وبين الرد
انه اذا اطلع على الغيب وصادق شهودا يترتب ان يفيق ويشهد
او وكل ووجد شهودا غير الوكيل فسخ واشهدهم وانما قلنا
غير الوكيل بان كان الوكيل لا يقبل شهادة تكماسق فان كان
الوكيل يقبل شهادة تكماسق واشهد به بالفسخ ثم وكله في الرد
ولا يحتاج الى شهود غير وحاصل الفرق ان المقصود من
الفور هنا اظهار الرغبة في طلب الشفعة والسعي كافي في ذلك
والمقصود من الفور في الرد بالغ حصول الفسخ بالفعل والسير
لا يحصله الا ان بل بعد وصوله الى الردود عليه فلا
تطلب شفعته تقريغ على قوله ولا يكلف الى او كان
محبوسا الى تعبيره بان يقتضي انه معطوف على معذور
المتقدم فيقيد انه ليس من العذر مع انه منه فكان الاولى
حذف كان ويكون معطوفا على مريض او ياتي بمصدر
كان

كان ويقول او كونه محبوسا او يكون معطوفا على مريض
تطلب شفعته الى كلام فحتم يحتاج لبيان بان يقول فاكاذب
الوجه عليه التوكيل ان قدر عليه فان لم يقدر عليه وجب
عليه الا شهادة على انه طالب الشفعة حيث فعل واحد من ذلك
لا تطلب شفعته فان ترك مقدوره منها بطل حقه وان
كان العذر يزول الى انما فصله عما قبله ولم يعطفه لان حكمه
مخالف لما قبله لانه هنا لا يجب عليه التوكيل ولا الا شهادة حالة
العذر بخلاف ما قبله كالمصلي الى اي كصلة المصلي الى لانها
هي العذر والطعام يصح بالرفع وبالجرح فسل عليه الى اي
قبل طلب الشفعة وكذا يقال فيما بعده واو مانعة خلو فتجوز
الجمع لان السلام سنة فان لم يكن سنة كالسلام على
الفاقد سقط حقه اي شريك المصدق كسر الدال والمخالف
بعده بفتح اللام والمخالع الثاني بكسر اللام والاول والمرأة والثاني
الزوج من المرأة متعلق باخذ فتكون المرأة في النكاح كأنها
باعت بضعها واخذت الشقص وكان الزوج في الخلع باع بضعها
واخذ الشقص لئلا يتبعض الصفقة الوحي لو رضى لم يكن
للشفيع ذلك لعذره في ان لا ياخذ ما يؤخذ منه الى ان
وما دخل عليه في تاويل مصدر محروور وفي السبب وما
مفعول ياخذ الاولى وهي بفتح اليا ويؤخذ الثانية بضم اليا
صغيا وما وافقه على شقص والمعنى لعذر الحاضر في عدم
اخذ جزء ياخذ منه الغائب لو حضر والمعنى لعذره لو
استمر اذ ذلك الجزاء والاضاح ذلك ان الحاضر يقول لا حاجة
لتي اخذ الكل الذي قلتموني به الان لاني لو اخذته لم يدم
كله لي بل ياخذ منه الغائب حصنة لو حضر وهذا متنع اذا
كان بالاثام فان كان بالرضا من الحاضر جاز ويحمل ان يؤخذ

الاولى بضم الياء الثانية والمعنى ان الحاضر يقول لا حاجة لى
اخذ الكل الذي تارمونى به لاني لو اخذته لويما امتنع الغائب من
اخذ حصته فيقع كله لى فلا اقدر على ثمنه فانصرف
شاركه انظر هل ذلك بطريق الرضا من الحاضر او قهر عنه فاذا
حضر ودفع حصته من الثمن اخذ وهذا هو الظن ولو حضر
الغائب فوجد الارض مزروعة كان له طلب الاجرة من
حين حضوره بخلاف ما لو اخذ الشفيع الشقص بعد زرع
المشتري فانه يبقى بلا اجرة والفرق ان الغائب معذور
بغيره بخلاف الشفيع ينسب اليه تقصير في الجملة بتعدد
الشفقة ونحوه صور فان تعدد البائع او المشتري وكان
يحمل صورة ثالثه وهي تفصيل الثمن لكن الشافعي على
الاولى ولا يشترط في ثبوت الشفعة العبارة من
ولا يشترط في التملك بها الوهي اوضح من عبارة الف لان
هذه الامور انما يتوهم اشتراطها للملك لا للشفقة بمعنى
الاستحقاق كالرد بالعيب الى راجع لقوله ولا رضاه
وشرط في تملك الحاصل الكلام هنا مقامان الاول
الملك والثاني الملك وما ذكره الشافعي من روية الشقص وعلم
بالثمن ولفظ تملك مع واحد من قوله قبض مشير الثمن الى
انما يشترط للملك مع ان الشافعي جعلها شروطا للملك ولما
الذي يشترط للملك روية الشقص وعلم الثمن ولفظ تملك
فقط وان لم يقبض المشتري الثمن او لم يرض المشتري بدمته
او لم يحكم فكان الاولى ان يقول وتشترط في ملك الشفيع للشفيع
كذا وكذا الى ولا ريبا راجع لما قبله ولما بعده فلو اجره
عنه ما كان الا ان يقال حذق من الثاني لدلالة الاول
حذفها الى لا معنى لهذه الطريقة لان الحق هو الشفعة

فيلزم

فيلزم ظرفية الشيء في نفسه فكان الا اول حذفها او باني
بالضمير مذكور ويقول فيه ويكون عاما مداعيا على مجلس الحكم
لفظ تملك كاخذت بالشفقة او تملك بالشفقة وهذا
من الشفيع بمنزلة الصبوت وبعد ذلك ان اتى بواحد من
ذلك لا حاجة الى لفظ من جانب المشتري وان قال
اشتريت او تملك فقط لا بد من لفظ من جانب
المشتري ويكون بيعا لا شفقة في القراض
المذكور عقب الشفعة لان الحاجة داعية الى حواز كل
منها لكن الحاجة في الشفعة لدفع الضرر وما هنا النفع
المالك والعامل مشتق الى وانما جاز اشتقاقه
مع ان كلاهما مصدر والمصدر لا يشتق من المصدر
واجب بان المريد يشتق من المحرد او ان المراد بالاشتقاق
الاخذ سمي اي القراض الشرعي بذلك اي بلفظ القراض
لان الحو كان الاولى فاخره عن قوله وحقيقته الشرعية
منادى بخديجة الى تب ذلك ان النبي كان في كفالة
عمه الى طالبا لاصاق عليهما المتعاش قال له يا ابن اخي لو ذهبت
لخديجة فسالها شيئا من المال لتخرفه وتعيش منه ليه
ترد لي فلم يرض صلى الله عليه وسلم لشرق نفسه فاخذ
خديجة بذلك فدفعته له المالا وارسلت معه عبدها
مساعدا ومعاونا فلما بان لها العلامة ان طلت ثروجه
فكان وكان سنة خمسة وعشرين سنة وسنها اربعين
سنة وكانت اجمل اهل عصرها وكان النبي ثالث ارجحها
ومات قبل الهجرة بثلاث سنين وسنها خمس وستون
سنة ووجه الدلالة انه صلى الله عليه وسلم حكاه بعد
البعثة مقرر له وحقيقته لا اشتمل هذا التعريف

على الأركان الستة لأنها صريحة فيه إلا الصيغة فانها تخذ
بالالتزام من قوله توكيل يجعل الباع ممتنى
ويعرف بعضها بحتمل أن يكون على ظاهره وأن يكون على تقدير
مضاف أي بشرط بعضها وقوله وباقيها أي وبشرط
باقيها وهو أحد الأركان كان المراد به السادس
على ما في الذمة شامل لذمة المالك أو العامل أو اجني وقوله
من دين راجع لذمة العامل أو الاجني وقوله أو غيره أي
غير دين بأن كان في ذمة المالك لأن ما في ذمة المالك
لا يسمى ديناً وإن يستقل معطوف على قوله ما في
وكيل مملوك للمالك أي سوا كان مالكا لعنه أو مالكا
لمنفعة كاجير حر ولو كان ذلك باجرة على العامل ولا بد
من تقدير المنفعة أن تكون ومثل ذلك يقال في المملوك
العامل في البيع إلى بدل من التصرف بدل جبار ومجور
من جبار ومجور أو أن الفاعل يعني البا مطلقا صفة
لمصدر المحذوق أي إذا مطلقا انصرفا مطلقا أو حال
من التصرف إلى الركن الرابع صوابه إلى الركن الثالث
في تجارة من ظرفه العام وهو العمل الخاص أو أن
الفازايدة فلا يصح محترز قوله في تجارة ولا على
شر امتناع محترز قوله أن لا يضيق معنا أي
بالشخص خرج المعين بالنوع فيصح أو فيما لا ينقطع
مغناه أي وأن ياذن له إذا امتنع أو فيما لا ينقطع والثقة
غير ذلك بقوله أي لا يضر في العقد وهو غير ملائم
لكلام المتن وأن كان صحيحا في نفسه في الأول وهو ما لا
ينقطع والثاني ما يندرج وجوده ولا معاملة شخص
أو كان الأولى ذكره عند قول الش ولا على شر امتناع إلا أنها

حارجان بقوله إذ لا يضيق والمراد شخص معين بخلاف
الشخص معينين يتأتى من جهة المخرج فيصح فلا يصح
فما يندرج محترز قوله غالبا أو أن لغزها منه شيئا
الخروج ذلك بما تقدم في المتن فيه نظروا بما يخرج لو
قال وأن يكون الروح لهما فيخرج ما إذا اشترط لغيرهما منه
شيء إلا أن يقال يمكن استفادته لجعل لهما الذي ذكرها
قبل الروح حالا من من الروح مقدمة فتقيد خروج
ذلك بل وتفيد خروج ما قبله من قوله فلا يصح على أن
لا أحدهما الروح وما يدل على ذلك قول الش لعدم كونه لهما
وهو الركن الخامس صوابه الرابع وشرط في
الصيغة لا لم يجعل الش قول الماتن وأن لا يتقدر العمل بمدة
إشارة إلى الصيغة كما فعل في الأركان السابقة مع أنه لا مانع
من ذلك وهو السادس صوابه الخامس
الشرايط ظاهرة سوا كان متصلا بلفظ سنة أو متفصلا
والمعتمد التفصيل أن قاله متصلا صح وأن قاله متفصلا
لم يصح لصعف التاقيت في حالة الاتصال ويجوز
تعدد العامل أي ابتداء ماد واما فان فارض العامل
آخر يشاركه في العمل والروح لم يصح سوا أن المالك أم
لا فان فارضه ليستفرد بالعمل والروح فان كان ياذن للمالك
والأفلا وتصرف العامل في الصورة الأولى والثانية
بغير إذن المالك عصب فان اشترى بعين مال القراض
لم يصح أو في ذمة له فالروح للأول من العاملين وعليه
للتاقي من أجرته أن عمل معا وهذا إذا نوى بالشرا في الذمة
العامل الأول أو أطلق فان نوى نفسه كان الروح له ولا
أجرة له على الأول وإذا قصد فراض أي لفوات

شرط من الشروط العشرة لصحة من اول الباب الى هنا اي
وكان المعارض مالكا مطلقا تصرف فان كان وكلا عن غيره
او وليا وقصد القراض فلا يجوز تصرف العامل وكذا لو كان
العاقدا صبيا او مجنونا او سفيفا لا يعين اي لا في بيع
ولا شراء وكذا النسبة ان فقدت مصلحة الابقاء اي
وحده بان كانت في الرد فقط او انتفت فيها او وجدت فيها
فان اختلفا الى مقابل لمحدوف تقدره ثم ان اتفقا
فالامر ظاهر فان اختلفا بان قال احدهما المصلحة في الرد
فارد وقال الاخر في الابقاء فلا ارد عمل بالمصلحة اي عمل
الحاكم لا ينظره اوسع منهما وكذا المحكم الا ان اشترى
في ذمة حاصله انه اذا كان يجوز شراء الشيء للقراض واشترى
بغير مال القراض كان للقراض وان نوى نفسه وان كان
لا يجوز كرواج المالك ولكن يعتق عليه مثلا فان كان يعين
مال القراض بطل مطلقا وان كان في الذمة وقع له مطلقا
وان نوى القراض وان كان الشراء في الذمة وكان يجوز شراؤه
للقراض فان نوى القراض كان له وان نوى نفسه كان له
وعليه فعل ما يعتاد اليه ومعنى كونه عليه انه ان فعله
بنفسه لا اجرة له وان اكترى عليه فالاجرة من ماله ولما
ما ليس عليه فان فعله بنفسه من غير ادن فلا اجرة وان كان
باذن فله الاجرة من مال المالك وان اكترى عليه فالاجرة
من مال المالك ايضا وزاد بعضهم او من مال القراض والنظر
وجهه ولعل وجهه ان المال للمالك وحق العامل فيه
وعملك العامل حصته بقسمته سواء كان ما قسم من عين
القراض او نقد او لكن ملكه لذلك صريح ولا يستقر الا بما
قاله الله وليس كذلك اي بل يجبر بالرجح فسرسل

حتى

حتى لو حصل نقص جبر اليه بان يسترد من الرجح بقدر الخسر
فيسترد من العامل ما اخذه ويسترد من المالك ما اخذه يعني
انه لا يجبر على العامل بعده ليس خيرا بل اوقبله
بعد تصرف العامل راجع للتلف والخسران يعيب ورجح
ومثل الا السماوية الجنائية اذا عذر اخذ بدلها كانت
كان الجنائي حرييا فان لم يستعذر اخذ بدلها قامت مقامه بدلها
اي قام بدلها ولو اخذ المالك بعضه الى سوا كانت
ما اخذه المالك من التقدا ومن العرض الذي اشتراه العامل
وكذا يقال فيما بعده فالماخوذ ربح وليس ماله بقدر
النسبة الحاصل من مجموع راس المال والربح وذلك ما بين عشرون
فنسبة الربح الى ذلك سددس فيخص كل عشرة من سددس الربح
وهو ثلاثة وثلاث فيكون من الذي اخذه المالك ثلاثة
وثلاث من الربح والباقي ستة عشر وثلاثين بقي ثلاثة وثلاثون
وهو ستة عشر وثلاثين من راس المال فاذا سقطت من المائة
سبعة عشر وثلاثين بقي ثلاثة وثلاثون وثلاث وهو الباقي من
راس المال واذا سقطت ثلاثة وثلاث من الربح الذي هو عشرون
بقي ستة عشر وثلاثين وهذا اذا اخذ المالك ذلك بغير
اذن العامل او باذنه وصرح بالاشاعة او اطلقا فان
خصا اخذ بالربح اختص به او راس المال اختص به
فان اختلف قصدهما عمل بقصد المالك فيستقر للعامل
الوحي لو نقص المال ورجع الثمانين لم يسقط حق العامل في
الثلاثة والثلاث الذي اخذها المالك ولكن يكون مخالفا
لما تقدم فان حصته العامل لا تستقر الا بالتصريح مع
الفسخ والقسمة وهنا لم يحصل ذلك الا ان يقال ان هذا
مستثنى مما تقدم ان لم ياخذ المالك بعضه بعد ظهور ربح

فيكون راس المال خمسة وسبعين اي فكما ربح شيئا يجبر
به الخسر ولا يقسم حتى يصير المال خمسة وسبعين بالفعل فاذا
ربح بعد ذلك خمسة مثلاً تكون بين المالك والعامل
وان كان خاسراً بان اشتراه ياذنه اقل من الخسران حصل بعد الشرا
لانه ليس في قبضته اي ليس في يده وهو في عهده رد راس
للال كما اخذه لكل فسخ لا ايها الم يلزم من فسخ العامل
ضياع المال والا فلا يجوز له الفسخ ولا يقبل لو فسخ ومحل جواز
للمالك اذا لم يلزم عليه تضييع حق العامل من الربح والا فلا يقبل
فسخه استيفاء الدين كسبينة ياذنه او كان باع ولم يسلم
المبيع ولم يقبض الثمن ثم جن المالك مثلاً فانه يستوفى الدين
المذكور في صورتين في المسابقات الى ما اخذ
شيها من القراض من جهة ان كلا منهما عمل في شيء ببيض غمايه
والعمل محمول واشبهت للاجارة من جهة الزوم والتأثير
ذكت بينهما وهي لغة ما خوزه من السقي الوفيه مسامحة
لان اللغة تتعلق بالمعاني والاشتقاق يتعلق باللفظ فكان
الاولى ان تقول وهي ما خوزه من السقي ومنها لغة كذا وكذا
الى المحتاج بالجر صفة للسقي جواز عما يقال لما اذا اخذت من
السقي واستوفى لها منه اسم مع انها تشمل على الحدق مثلاً فكان
يصح ان يقال لها محارثة مشتقة من الحرث فاجاب بان السقي
يحتاج اليه اكثر من غيره لانه النوع لا علة لقوله المحتاج
فهو علة للملة او علة ثالثة على تقدير حرف العطف اي ولانه
الى ان يعامل الى اشتمل هذا التعريف على الاركان الستة
لانها صريحة فيه الا الصيغة فالضمين والتقدير ان يعامل
اي بصيغة والتربية عطف عام على خاص على ان
متعلق بقوله يعامل عامل اهل خير الى اي عام فتح خيد

لما فتحها عنوة ومالك ارضها وتخلها وقسمها بين الغائمين
ثم رد لهم النخل والارض ليكون عمالاً فيهما بالشروط وانما
تعاطى النبي العقد نيابة عن الغائمين ولكن هذا ظاهر في جواز
المساقاة واماد فاع الارض فهو من قبيل الخسارة اذا كان البذر
من عندهم وهي باطلة ولو تبعا الا ان يحمل دفع الارض
على انه مزارعه والبذر من عند النبي مثلاً وعسراً او ارض
بالزرع واتخذ العقد والعامل وقدمت المساقاة على المزارعة
في نفع مزارعة تبعا لانها لك الاشجار التي توجبها للدليل
العقلي ولو اكدى المالك الى من تمام التعليل وعمل اي
وذكر عمل وذكور على ما مر في القراض والشركة هذا الحد
الاركان اي وهو السادس ويشترط فيه ان كان
الضمير راجعاً للمورد فالامر ظاهر وان كان الضمير راجعاً
للمخل الى اقتضى ان ذلك لا يشترط في العينة ان لا يد منها
فيه اليه فكان الاولى تاخير ذلك عن قوله ومثله العنف و
وحاصلها ذكره شروط خمسة ويزاد عليها كون المورد مختلاً
او عباً وسياتي ان الشاخذ مختراً ايها على اللف والنشر للخط
ونسبته الى غرضه الاعتراض على المتن بانه وقع في النهي
ويجاب عن المتن بانه اشار بذلك الى ان النهي التنزيه لا التحريم
واختلفوا في ايها افضل اي في جواب هذا الاستفهام
ان النخل افضل الى انظر معنى الافضلية فان النخل ليس محل عمل بزيادة
عليه زيادة ثواب حتى يكون افضل من غيره ويجاب بان المراد
بالفضل الشرف والمزية في النفوس وهذا ينفع في أمثال ذلك
كقوله فضل الثريد على الطعام والحاصل ان الشا اقام على هذه
الدعوى اربعة ادلة الاول قوله لورود والثاني قوله وانها
خلقت والثالث قوله والنخل مقدم الى الرابع قوله وشبهه الى

وانها خلقت وفي بعض النسخ فانها خلقت ويكون تعليل
 لقوله اكرموا والى ولكن هذا لا يختص بالخل بل الرمان والعنب كذلك
 الا ان يقال المختص بالخل اجتماع الاربعه فيه بالموافق ووجه
 الشبه امور ثلاثة فلا يصح ان يشرع في المحتررات
 لانه ينمو الى فيه نظر فكان الاول ان يقول انصار اعم مورد
 النض بغيره اي العامل بالخل وهو ليس قيدا بل جعل الغرس
 على المالك لا يصح ما مر في القراض الا انه لا يجوز ان يكون
 المالك اعم لان العهود عليه شاهد واما العامل فان كانت
 المساقاة مع عنه فكذلك والاحراز كونه اعمى وهما الوكالت
 الثلاث والثالث اي بالنظر لتفصيل الاركان واما بالنظر للاجمال
 فهما الاول والثاني ان عدا الاثنين والاول ان عدا واحدا
 ذكر المص منها شرطان فيه نظر فان الشرط الاول ليس
 في الثمر بل هو متعلق بالصيغة او بالعمل كما قال سم انه على تقدير
 مضاف اي ان لا يتقدر عملها الى فلا يصح مودة ولا مطلنة
 محترز التقدير بمدة وقوله ولا مادراك اكثر محترز قوله
 معلومة وفي هذه الثلاثة لا يتحقق العامل اجرة المثل من غير
 تفصيل وكذا لو قدر بمدة لا يبقى اليها الشجر واما تفصيل الشجر
 فهو في الرابعة فقط تبقى ما لو انتمر الثمر في المدة وفتحيت المدة
 ولم يبد صلاحه فهل يبقى الاوانه او يقطع الظاهر انما هو وهل
 العمل عليهما او على المالك او على العامل الظاهر انهما لان الثمرة
 بينهما واما لو انتمر ويدا ولم تفرغ المدة فهل يلزم العامل العمل
 او لا يلزمه الظاهر لزوم وكذا يلزمه لو غصب الثمر ولم يثمر
 وفيما لا شيء له واما اذا اظهر مستحقا فلزمه العمل وله اجرة الثمر
 فلا يجوز شرط بعضها المحترز الثاني وهو ان
 به وقوله ولا كلة محترز المتن فهو لف وتشر مشوش المادة

صواب

صوابه الخامس الا ان يقال باعتبار التفصيل لا في الاجمال
 المتقدم وانه سادس باعتبار ضمنه لبقية الاركان لانه لا يزيد
 فيها لا تفصيل اجمال اي سواء اعقد تلفظ المساقاة او
 تغيرها على المعتمد وهو معطوف على قوله فيما سبقها مر
 في البيع ويحمل المطلق على عطفه على قوله فلا تشترط
 هذا شروع في بيان حكمها لا يقتضي انه لا يتعلق به شيء من
 الاركان مع انه متعلق بالعمل الا ان يقال عذره في ذلك ان
 العمل الذي ذكره المتن ليس كله من تعلق بعمل المساقاة لان ما على
 المالك ليس من عمل المساقاة او يتكرر او بمعنى الواو وهو
 منصوب عطفا على لزيادتها على حد ليس عبادة ونقر عيني
 الى كل سنة ليس قيدا بل المراد انه يتكرر كلما احتج اليه
 كسفي الى بن العمل الذي على العامل بعشر طامور
 حشيش اسم للربط فكان الاول والتعريف بكل لا يشمل الياس
 اي وظللها اي يجعلها كالظلة ويحفظ بالنصب
 عطف على قوله كسفي على حد قوله وليس عبادة وتقر عيني الى
 فهو كله على العامل الى هذا كان خبرا عن قوله عمل يعود
 نفعه في المتن والثم حمل قوله عمل يعود الى خبر اعز محذوف وعذره
 الاول فلهذا يكون قوله فهو على العامل منقرا على خبر المبتدا
 لا يحمل له من الاعراب فيلزم تخيير اعراب المتن والان العمل الى
 بالرفع عطفا على قول المتن عمل يعود على الارض ولا يصح حره عطفا
 على ما قبله لانه ليس من العمل والمقول الناس العظيمة في
 فاعطيه على ما قبله من عطفا الخاص على العام وعملك المال
 حصه من الثمر الى فلو ظهر ثمر في المدة وادرك فيها او طلع
 ثمر بعد المدة ثم ادرك فهل يختص المالك بالثاني او يشاركه
 العامل الظاهر اختصاص المالك به والكرفاق وهو غط

المثل قبل تشفعه والليف وفشل ذلك العرجون وهو ساعد
 العنق واما العنق وهو مجمع الشماريح مع الشماريح فيشتركان
 فيه في حق العامل الى سوا المساقاة التي على العين والتي
 على الذمة وتبرع غيره عنه ولا بد من قصد العامل
 بالعمل حتى يتحققه فان لم يتبرع غيره الورع الامر لهذا
 في المساقاة على الذمة اما التي على العين فلا يرفع الامر فيها للحكم
 لمكتري على العامل بل يجازي للمالك بين الفسخ وعلمه الاجرة لما
 عمله العامل او يعمل متبرعا او بشروط الاشهاد باجرة مثله
 او بما النفقة كما لو خذ ذلك من الاستدراك نعم الاستدراك
 على قوله اكترى فمما ان تعذر الاكترى اي او كانت المساقاة
 على الذمة باجرة عمله او بما النفقة لف وتبرعت به ومحل
 الاكتفاء لا شهاد في الوجوع اذا تعذر الجاكم والا فلا وجوع
 فان لم يثن العمل ولا الاتفاق فان ظهر الثمرة فهي بدنها ولا فسخ
 وان لم تظهر فسخ وعلمه الاجرة لما عمله العامل المساق
 على ذمته الى خرج المساق على عينه فانها تنفس بمجرد الموت
 كالاحر المعين وبعد ذلك ان لم تظهر الثمرة فلا شيء للوارث
 لان عمل المورث لم يحصل منه فائدة وان ظهر فسخ التوارث
 منها بسقط ما عمل مورثه ولو اعطي شخص الصورة
 ذلك خذ هذه الدابة واجرورها ولك نصف ما حصل
 منها مثلا وصورة الثانية خذ هذه الدابة والوقتظرك
 عليها وموتها من عندي ولك نصف ما حصل منها فالثالث
 كلها للمالك وعلمه للعامل اجرة مثله في الاولى وكذا الثانية
 ان كان عمله تقابل باجرة في الاجارة ذكرها
 بعد المساقاة لمناسبتها لها في الزوم والمتاقب اسم للآلة
 اي ثم اشترت في العقد تملك منفعة الاشتغال هذا التعريف

على

على الاذكان الا لانه لان النفقة والعوض صريحان فيه والتملك
 يتضمن الصيغة والعاقدين ارضعن اي الزوجات اي
 تفقد بدليل قوله تعالى فأتوهن لجورهن فامر بانسان
 الاجرة وهي انما يجب بالعقد لما قاله الله ظاهر اي
 في الظاهر فهو منصوب على تزعم الخافض واحترز بذلك
 عما لو خربت الدار قبل مضي مدة لها اجرة فتبين غيـ
 الوجود هكذا قال بعضهم وفيه نظر فانه لم يتبين عدم الوجود
 بل انما سقط الوجوب ولم يستقر فذلك قال بعضهم قوله
 ظاهر الا مفهوم له بل يجب بالعقد ظاهرا وباطنا ولو محل
 توقف الاجرة على العقد بالنسبة للمسمى الصحيح اما اجرة المثل
 فقد تجب من غير عقد كالفراض والشركة والمساقاة اذا
 صدقت مع انه لم يتبع عقد اجارة ولو وقع عقد في الاجارة
 الفاسدة فهو لا يوجب شيئا بل للموجب هو استيفاء النفقة
 وامر اي جواز واذا اربعة اي اجمالا والافق
 سنة تفصيل وعاقدا ان مقتضى قوله اربعة ان يقول
 وعاقدا وكلها امكن الحاصل ما ذكره شروط ثمانية يحمل
 البدل والاجارة واحدا وعدا لا مكان واحدا مستقلا
 وهي الركن الثاني اي تفصيل الاذكان لتقدم النفقة في المتن
 واما بالنظر للاجمال فهي اول هذا التوبيخ الى سبه
 مثلا بكذا حتى يفسح العقد فلا يصح بمجرد تعيين الثوب
 وتنعقد ايضا الى انما فصله عما قبله لكونه فيه
 خلاف بخلاف ما قبله فبانفاق على الاصح ومتا بـ
 لا يصح لان النفقة معدومة والعقد على المعدوم لا يصح
 ويجوز عنه بان العين لما كانت موجودة كانت النفقة
 موجودة بالثبوت اجرتك الاولى ذكر المفعول بان

يقولوا جرتك الدار واجرتكها لان الاقصاد على ذلك لا يكتفى
 الحق كاستيجار بستان لثمره مثلا ببيع اي مثله
 او مبيع قران او ذكر على شيء لا يتعب خرج بذلك استيجار صباغ
 على ضرورة تزيل اعوجاج منكسر لا مشقة فيها فانه يصح وان
 كان من غير مشقة لان اصل فعله لم يحصل الا بتعب ومشقة
 والفرق بينه وبين القران والمال حيث لا يصح الا استيجار بما لا يتعب
 منه مع ان اصله حصل بمشقة لان اصل التكليف به ولا كذلك
 الثاني فان التصديق منه معرفة الدين والتواني بقراءة القران
 منفعة البضع خرج وجهه فيه نظر لان الزوج لم يملك
 والشركة فان انتفاع كل من الشريكين بعمل الاخر لا مقابل له
 والاعارة خرج وجهه فيه نظر لانها لا تملك فيها فلم تدخل
 كالحق بالوزن او مثلا لان العمل له ومثال المساقاة ظاهر فانه اذا
 فصل له الاعمال وبين حصته من الثمر يقال ان العمل معلوم والعوض
 مجهول اي من جهة انه لم يعلم كم يخص حصته من الثمر او سقى او
 ورسقا مثلا وان كان معلوما من جهة كونه نصف ما مثلا
 او محل الاشارة الى ان كلام المتن على تقدير مضاف
 لان ذكر العمل فقط لا يكتفى فلو قال لتخيط لي او لتفريغ علي
 مفهوم المتن بل يشترط الى اضرب انتقالي لان الحكم
 بعد الصحة ثابت وانتقل عنه حكم اخر وفي عبارته نقص تقديره
 بل يشترط ان يعين الثوب وان يبين الى بها اي بكل منهما
 منفردا عن الآخر ويكون راجعا للقسم الثاني وهو ما اذا
 كانت المنفعة معاومة فكيف فيها التقدير بواحد من محل العمل
 او الزمن بخلاف المنفعة المحبولة فلا يصح فيها الا التقدير
 بالزمن مع الكراهة راجع لهما لمسلم ليس فيه وهذا
 في اجارة العين فقط لا شقة لاجارة هذا من شرط

بالصفة

بالصفة فكان الاولي ذكره عقبتها بعضهم هو
 شيخ الاسلام وترد الاجارة على عين اي على منفعة
 مرتبطة بعين واجارة العقار الى ومثله السفينة
 وعلى ذمة اي منفعة مرتبطة بشئ موصوف في الذمة ومورد
 الاجارة المنفعة الى هذا ينال ما تقدم ويجاب بان معنى ذلك
 ان المستاجر لا يأخذ من العين الا منفعة فلا يستحق جزا من
 المعين وهذا عام سواء كانت وارده على عين او على ذمة
 وهي الركن الرابع اي في تفصيل الاركان والافه في الاجمال ثالث
 الا ان تكون مستثنى من الثلاثة بجملة وعطف
 الى واذا صرف وقصد الرجوع وجع والاخر يرجع عليه باجرة
 المثل ويصدق المستاجر اذا ادعى قدر الايقا والا فلا بد
 من بينة ولا تقبل شهادة الضائع ان قالوا صرف على ايدينا
 كذا لانها يشهادة على فعل انفسهم خارج العقد المخرج
 ما لو اذن في صلح العقد كقوله اجرتكها بعشرة على ان تصرفها
 في ذلك لم يصح لا شقال العقد على شرط ليس من مقتضيات
 العقد بمجلدها او جلد غيرها قبل سلخه بعض
 دقيقة اي او دقيق غيره قبل سلخه ويشترط في اجارة
 الذمة الى دخول على كلام المتن لان كلام المتن ظاهر في اجارة
 العين فكل الشئ ذلك ببيان اجارة الذمة وبينة حكم اجارة
 العين وتملك في الحال بالعقد سواء كانت اجارة
 عين او ذمة وقوله ملكا مراد الى راجع لاجارة العين
 فقط واما اجارة الذمة فتستقر بالعقد لانها لا تنسخ
 بالتلف بل يبدلها بغيرها وينبغي على ملكها بالعقد ان تصرف
 فيها بانواع التصرفات حتى بالوطن لو كانت امانة او كانت لاجارة
 وقف على بطون على الترتيب ام مطلقة الى هذه مقابلة

غير حسنة لان الاطلاق لا يقابل المعين والذي يقابل المعين
هو ما في الذمة فكان الاولى ام مطلقة عن قوله ام في الذمة وقول
ام مطلقة ام حالة ام موجهة ويكون تعميما في قوله في الذمة
كل ما مضى زمن الكل بالرفع خبر انه وما واقعة على زمن فيكون
ذكر من بعده اظها في مقام الاصدار الوضع بين يديه
اي في المنقول وقوله العوض اي في المنقول وغيره وقوله واقعة
بالضرب على المعية راجع للثلاثة والواو بمعنى مع والحاصل انه متى
حصل استيفاء المنفعة فيجب السمي ان كانت الاجارة صحيحة ويجب
اجرة المثل ان كانت فاسدة ولا تختلف الحال بينهما الا اذا لم يحصل
استيفاء المنفعة ففي الصحيحة يجب السمي وفي الفاسدة لا يجب
شي الا اذا استولى على العين وقبضها فتجب اجرة المثل وان لم يتقضى
لتقصيره روية الدابة اي مع ذكر قدر سر او ناويب
بالنسبة للركوب وروية المحول او امتحانه بالنسبة للمحل
وكوبية اجارة الذمة خرج به المحل فلا يشترط له ذلك
بل يشترط روية المحول الى ما يأتي في ذلك الا ان كان حمل رجاء
او كان في الطريق ما او وحل فيشترط بحمل وهو اسم تام
معرب بفتح طاء هاء ساء هو اسم مقصور وهو الحلقه اي
المسماة بالخارج بالحاء والراء وينفع الاجارة لو لم يتقضى
في المتن بمدة فانه قال والمدة التي تقدر بها الاجارة هي التي
تبقى فيها العين وكان الاولى ذكره عقبه ولا يتصل
الاجارة الى شروع في احكام الاجارة وذكرها احكاما ثلاثة
وتنسخ بموت الاجير اي ويرجع للمكترى بقسط الاجرة
لانه مورد العقد اي من حيث منفعة لا من حيث ذاته
لا لانه عاقد اي في الاجير المعين جرتان كونه مورد
او كونه عاقد او الانساح من الاولى الى الثانية فلذلك

لا يستثنى لكن استثنى الى استثناء صوري فان الانساح
في الثلاثة لاجل العين وقوات المنفعة لاجل موت العاقد حتى
لولم يموت العاقد في الاولى ينطل الاجارة ولا تنسخ
بموت ظاهر الوقف الى تعميم في المتن فانه قال ولو كانت
العاقد غير مالك لا ينطل بموته كالتأخر المذكور
واحر يدون اجرة المثل قيد والا فلا ينطل ويرجع البطن
الثانية على تركه الاول بقسط الاجرة من حين موته ولا
ترجع على المستاجر ولا على الناظر انفسحت ويرجع
المكترى على تركه الموجه بقسط الباقي فان لم يكن له تركه
ضاع ذلك عليه ولو اجر البطن الاول الى انما الى به منقصة
ولم يعطفه ويقول وما لواجرا الى ان بينهما فرقا فالاولى
لا ينطل الا اذا احريد ون اجرة المثل واما الثانية فتبطل
ولو اجر باجرة المثل لان الاول كان شرط النظر للموجر
مطلقا بخلاف الثانية فانه مقيد بمدة استحقاقه
انفسحت في الوقت اي فيرجع للمكترى على تركه الاول بقسط
ما بقي ولا يستوفى المستاجر المنفعة الا بعقد جديد
ولا ولاية ولا نيابة خرج الاولى اذا احريد اجرة المثل فانها
لا تنسخ الاجارة فيها لانه له ولاية او نيابة
اي وتنسخ الى انما اوله بالفسخ لانه لو لم يتقضى منها من اصلها
مع انها لا ينطل الا من حين عروض المانع والبطالان مقيد
بقيود ثلاثة التلف وكونه لكل العين وكون الاجارة اجارة
عين اما السقيب وتلف البعض فيثبت الخيار لا الفسخ واما
التلف في اجارة الذمة فيجب فيه الابدال فلا فسخ ولا خيار
والحاصل ان العين الموجهة اذا تلفت في اثناء المدة وسقط الشيء
المستاجر له كوت الدابة وسقط المحول وغرق السفينة

وسلم المحل وموت الحياط والبناء والتصباغ والمعلم وسلم الثوب
والبناء والصبي المتعا وجب قسط الاجرة في ذلك كله اما عكس
ذلك كان عرفت المحل وسلم السفينة او كسرت الحرة المحل وسلم
الحامل فلا جرة الماضي لانه لم يظهر اثره على المحل واما اذا تلف
الثوب اي معنى كان سرق بعد خياطة بعضه او قبل اكتماله
صغفه او تلف الصبي معنى بان هرب ولم يعلم محله في اثنا التعليل
فان كان ذلك الفعل مسلما بان كان يحصره المالك او في بيته
وجب القسط فان كان التلف في ذلك حقيقة بان احترق
الثوب وهدم البناء ومان الصبي في الاثنا فلا يجب القسط
كحرق المحل وسلامة السفينة وسبا في مثل ذلك في الجملة
غير مكتر من مكر او اجنبي ولو كان حبس المكوي لا حل
الاجرة واما حبس الاجنبي في شرط ان يكون ظملا او عن جهة المالك
كدن عليه فان كان عن المستاجر فلا تنقضي مدة الحبس
مدة حبسه ظرف لتفسيخ ومعناه انها لا تحبس على المستاجر اذا
رجعت العين له كل عليها من بقى من المدة فقط واما مدة القيد
فلا يستوفى بدلتها الا بعد خديده قبل الاقباض الظاهرة
انه مقيد بما قبل القبض العين وليس كذلك ويجاب بان المراد
قبل قبض المنفعة اي قبل استيفائها سواء كان قبل قبض العين
او بعده ولا باعناق رفق اي وكانت الاجارة سائبة
على العتق سواء كان العتق معلقا او منجزا يجوز ابدال
مستوفى الا فان شرط عدم ابداله فسد العقد بخلاف
ما بعده فانه لا يفسد ويعمل بالشرط ولا ضمان على
الاحير الى اي سواء كان العقد صحيحا او فاسدا وكان الايد
مكلفا فان كان صيبا باجارة منه فلا ضمان الا بالاتفاق
وان كانت الاجارة من وليه فلا ضمان الا بالتقصير والتمان
ع

على وليه لا عليه الاجير الاصطلاح الفقهاء ان الحياط
وتحويه يقال له اجير وصاحب الثوب يقال له مستاجر واما
اخذ الدار والدابة فيقال له مستاجر ومكترى وصاحب
الدار والدابة يقال له مكوي وموحر ورح فاما ان يراد بالآخر
حقيقته ويقال ومثله المستاجر كما قال سم او يقال المراد ما يشمل
المستاجر على وجه التغليب لانه امين على الاجير بمعنى
المستاجر لانه لا يمكن الوعلة لهما معا وكان الاولي عطفه
بالواو ويكون علة ثانية ولو بعد الى غاية في المتن
ولم يتنع ليس قيدا قلقت اي باقية سماوية اخذ ما ياتي
استصحابا علة للغاية لا يعود وان الى وليس
منه عثور الدابة اذا لم ير عجزا خصوصا اذا كان العثور من
عادتها كان ترك الانتفاع المحل ان ضمان جنابه
فيضمن باهدام السقف في الوقت المذكور دون غيره وقيل
ضمان يد فيضمن به وبغيره كدع الحنة والعقب وتزول
صاعقة من السماء وسرقته وهذا هو المعتمد لانه لم يوجد
منه فعل واما ما عدا ذلك فهو ضمان جنابه باتفاق
ماية رطل شعير الى وجهه ان حرم الشعير اكثر من حرم الغنم
هو اشد ثقل عليها وبصر كالقطع على ظهرها او عكسه
وجهه ان التماسه وان ثبت لا يحرك فضررها بخلاف الشعير
فانه يحرك ولا يثبت في محل واحد والحاصل ان ابدال الموزون
بغيره يضر مطلقا ولو اخف بخلاف ابدال المكيل فان كان
بالقراض والا فلا ويجيب على المكوي الى معنى الوجوب
على المكوي انه ان يادر وفصل ما عليه فلا خيار للمستاجر وليس
معناه انه ياتم بتركه او يجبر عليه ورفع الثلج عن السطح
اي ان كان لا يتنع به المستاجر وقد عرفت معنى كونه على المكوي

على المكثري معناه انه لا يجازله ببقائه وليس معناه انه
يجبر على نقله وانه يجبر عليه عدم نقله وهذا في دوام الاجارة
اما بعد فراغ اللدة فيجوز على نقل الكفاية دون الثلج ومثل الشئ
الحش فانه في دوام الاجارة على المكثري بالمعنى السابق وقد
الاجارة والتضامها على الموجه بالمعنى المتقدم فيه فرع اذا جاز
العزم هذه لا تبقى فيها فهل ينظر في الكل او في الزائد للعقد فيها
ينظر في الزائد وتتفرق الصفة فرع اخر لو انكر صاحب الثوب
وقال انه ليس ثوبه صدق الدافع من خياط او صباغ وبيزك
الثوب في يده حتى يعود المالك ويعترف بانه حقه فرع اخر
لو حذر الصباغ الثوب ثم اتى به مصبو عاقل له اجرة او لا
ان كان صيغة قبل الحذر استحق الاجرة واما ان كان بعد الحذر
فيفصل فان قصد الصبغ لنفسه فلا اجرة له والا بان قصد
انه عن الاجارة استحق الاخر فرع اخر لو اهدمت الدار
على مناع المساجر فهل يضمن صاحب الدار ام لا وهل يكلف
رفع النقض عن مناع المساجر ام لا الجواب انه لا يضمن ولا
رفع النقض في الجملة ذكرها عقب الاجارة لمشاها
لها في غالب الاحكام الا ما قاله الشافعي وخبرها مثلثة
الوفاء الغان احزابا في عملية وجعل التزام اي
نصفه الى واشتمل هذا التعريف على الاركان الاربعة لان العوض
والعمل المذكوران والتزام يتقيدان بالتزام ولا يلزم له وصيغة
وسوا كان الالتزام من المالك او من اجني كاسات
معلوم اي غالباً ومن غير الغالب المسئلة ان الشافعي في
عند ذكر العوض وتقيده بالمال المورود له بعينه والاي
اجرة المثل معنى لا اي في الضالة فانه معين اي
لا ابهام فيه ولا تعد فيه وقوله معلوم اي كونه من دمياط

او مجهول ككونه من الشام في اربعة احكام بل في اكثرهم
اشتراط القبول هنا وجهالة العوض وعدم التاقيت هنا
عمل اي ذكره عمل وذكره عوض الى والمراد بالعاقلة ما شمل
العامل ولكن في جعل العامل من الاركان مسامحة لا لا بشرط
القبول منه ولا حضوره وقت خطاب المالك الا ان يقال
جعله من الاركان بمعنى انه مقيد للمقصود من العقد وحصل
للثمة اختيار هذا عام في المالك والعامل وما بعده
خاص بالمالك والذات بعده خاصان بالعامل
ومخونا اي اذا كان الجنون مغاراً بالعقد فان ظهر الجنون
بعد العقد فان كان العامل معيناً والعقد معه ثم جرت
بعد ذلك انفسخ العقد فان لم يكن الخطاب معه وكان هناك
شخص عاقل سمع التذات ثم جرت بعد ذلك ورد في حال الجنون
او بعد الافاقه استحق العوض لما عمله اي سواء كان كل
العمل بان لم يعمل الا بعد تمام العمل او اجرة ما مضى قبل النسخ
ان علم بالنسخ قبل تمام العمل وهي النسخة بالتأنيث وتكون
باعتبار صيغة الجملة ونسخة بالتذكير ويكون باعتبار الخبر
وهو ان يشترط لانه في تاويل مصدر وهو على تقدير مضاف
اي دال ان يشترط وح تفسير الشئ ضمير الموث بكلف الجملة
فيه مسامحة الا ان يقال انه موث بمعنى لا نه بمعنى الصيغة
العاقلة والمراد به الملزم لا ما يجه والعامل
ان كان المخبر ثقة اي وصدقه فللراد على التصديق وعدمه
لا على كون المخبر ثقة وغيره حتى لو صدق غير الثقة استحق
2 من ماله لا الود ليس قيد بل غيره كالخيانة مثلاً
كذلك وكذا الضالة ليست قيد بل غيرها من المال كذلك
والاضافة ليس قيد بل ضالة غيره كذلك جارية

ليست قيد ابل المراد شئ مجهول وما لو وصف الجمل الصورة
ان ردت عندي فلك فلك الثوب الذي عندي صفته كذا وكذا
حتى صار بالصفات كالمشاهد فانه جعله يبيع عوضا ولا يبيع
جمله ثمنه واما لو قال فوباني ذمقي صفته كذا وكذا فانه يبيع
هنا وفي البيع والفرق انه في الاول جعل وصفه قابلا مقام
رويته بخلاف الثاني فانه اعتمد على الصفات فلو
عمل من سمع النداء الاول خاصة ومن سمع النداء الثاني الى عمل
من اول العمل معا واما لو عمل الاول بعض العمل ثم شاركه من
سمع النداء الثاني فان الاول ياخذ اجرة المثل لما انفرد به من
العمل وله قسط اجرة المثل لما شاركه فيه وهو المعتمد وللمثل
قسط المسمى الثاني وقيل ياخذ لما شاركه فيه قسط المسمى
الثاني وعلى هذا المثال يظهر قول الشافعي واجرة المثل لجميع العمل
للماضي واما على المثال الاول فلا يظهر قوله لا للماضي فكان
الاول جذا فيه بقى مسئلة وهي ما لو عمل النداء الاول وعمله
النداء الثاني قبل الشروع في العمل وشاركه من سمع النداء
الثاني فانهما يشتركان في المسمى الثاني ثممة الى جعله
ثممة فيه نظرا انه مفهوم المتن
في المزارعة ذكره عقب الجملة لجهالة العمل في كل منهما
فالمزارعة الى هذا معنى المتن الثاني فذكره تكملة معه
فلو كان الى لم يتقدم ما يتفرع عليه فكان الاول ان يقول
وكل منهما باطل الا ان كان الى او كان يوحده عن قوله المتن
لم يحجز ويكون استثناء من عدم الجواز مطلق التصرف
قيد للزوم العوض وهو اجرة المثل والا فلا اجرة على صاحب
الارض لان اذنه لا يبيع لوجلي ولو كان غير مطلق
التصرف وشرط له الرضا في بما اذا كان الشرط

19.
من مالك الارض مع البذر وهو المزارعة وبما اذا
كان من مالك البذر فقط وهي المخابرة والشافعي قصره على
المزارعة وجعل المخابرة من عنده ففيه مساحة
ممكن بالاجارة صاد في صورتين بان يوحدها لغيره
بعوض معلوم او يستاجر عاملا يعمل فيها بعوض معلوم
والمنفعة كلها للمالك فلا حاجة للمزارعة والمخابرة
بمخلاف الشجر لا يمكن اجارته بان يوحده لا خذ ثمره وحده
فلا يجوز واما استيجار عملة يعمل فيه فليس من اجارة الشجر
بل الاستيجار لاجله ولا بد من رعاية الروية الى
الموحر والاجرة فان لم توجد الشروط رجع للبذر
فان كان من المالك فالزرع للمالك وان كان من العامل
فالزرع له ببقاء البذر وانه اكراه اياها وفي بعض
النسخ وان اكترى الى اما مع لفظ اياها او عده فان
كان بدون اياها يكون الضمير في اكترى اما للمكترى
او للمالك واما مع وجود لفظ اياها فكون الضمير للمكتر
فقط نصف الداراي ورجع عليه الاجر بجميع العلف
لا اجرة مثله فالنصف المشروط الى ونضمن له الاخر
جميع العلف كما قاله المحشي وقال بعضهم يضمن له نصف
العلف فقط لان النصف الاخر وقع في نصفه الذي
ملكه في ظنه فهو منيرع به فلا رجوع به واما لو قال خذها
بكذا من اولادها فهو باطل ايضا وهو على ملك صاحبها
وكذا ما حصل منها ولا يرجع بالموته لانه صرح فاعطى
المالك فرع موت العامل وهو به في المزارعة الصحيحة
كالمساقاة وكذا كل من التزم في ذمته عملا وما كان قبل
تمامه فلو ترك العامل السقي في المزارعة الصحيحة حتى

تلف الزرع ضمن دون العاسدة او زرع بعض الارض في
 المزارعة دون البعض الاخر لا يضمن شيئا بخلافه في المزارعة
 اذ لم يزرع بعض الارض يلزمه اجرة وكذا لو لم يزرعها
 اصلا لوجود وضع يده عليها
 في احيا المتواتر الاصل ما ذكره في تعريف الموات اربع عبارات
 عبارة الواقي وعبارة الماوردي وعبارة ابن الرضا وعبارة
 الزركشي وهي متعارضة المعنى او بين بعضها العموم والخصوص
 المطلق والتزاد في ولا ينتفع بها احد لخرج الشوارع
 والمقابر وحريم العام من عمر بفتح الميم والتخفيف من
 العبارة وهي نهية الارض لما يراد منها ومنه قوله انما عمر
 ما احده الله الى بخلاف عمر بكسر الميم من باب تعب وعمر بالتشديد
 معناه الطعن في السن ومنه قوله اولم تحركوه الى
 ما لم يكن عام اي في الاسلام سواء عمر في الجاهلية وجاهلية
 ما لكه اي وكان ذميا والامال الحرة بملك بالقرى والاستيلاء
 بالتفصيل في عبارة الدمي وكذا الحكم ان لم يمر في الجاهلية
 فله فيها اي بسببها فالسبب منها اي
 رزعا فهو على حد فمضاق فيكون خاصا بالبهائم والطيور وان
 من التعليل اي من اجلها وهم العجلة الذين يخدمون لعمارها
 او الخاصة لا هي بمعنى الواو لانه لا يد من يقفها معا
 في كونه مواتا وانما يملك الحي في هذا الصنيع مساححة
 لان ظاهر المتن انما ذكر شروط احوال الاحياء والجملة شرط
 للملك وان كان يلزم من جواز احيا الملك والعكس يجوز
 بان عذر الشك في ذلك ان قوله فيما ياتي وان تكون الارض حرة
 هو معنى الموات فكان المتن قال واحيا الموات جاز بشرط
 كونه مواتا وهذا فيه قلاقة تضيقه الشك الى الملك ليسلم

المتن

المتن من الاعتراض وان كان يمكن الجواب عن المتن بان مراد ه
 بالموات في الاو الارض الحرة ولو غير مكلف اي ولو
 غير ميم فيما لا يتوقف على قصد كاحيا الميم والزرع بخلاف
 حفر البئر في الموات اذا حفرها غير الميم فلا يملكها لان ملكها
 يحتاج الى قصد الملك وقصده لاغ نعم لتحمل على الارتفاق
 فيكون اولي بها من غيره ولو جرم تعيم فان اي مالم يتعلق
 به حق كما ياتي ببلاد الاسلام المراد بها ما بني في الاسلام
 كبغداد والبصرة واسم اهله عليه كالمدينة اوفى في مصر
 وسواد العراق او صلي على ان الارض لنا كهم ريف مصر
 والشام على امته اي امته الاجابة لبلاد ما قبله وان
 كان يصح رجوعه لامة الدعوة فيشمل احيا الكفار في بلادهم
 ببلادهم وهي ما فتحت صلي على ان الارض لهم فعامهم
 مملوك لهم ومواتها منح لهم نعم ان كانت الارض الى
 هذه العبارة تقدمت فهي مكررة لانه مملوك اي
 كالمملوك في الاختصاص فله منع غيره مما يضره دون
 ما لا يضره لغير قنائة الو قال بعضهم هي حفرة يصب
 فيها ما من نهر او غيره ثم يفيض منها وينزل في القناة وقيل
 يوجد ببلاد النجوم بحفر بئر ثم اذا خرجت ماوه ملأت
 البئر وفاضت فتتزل في القناة والحرم لدار الو اي
 بحياة بموان ولا حرم لدار الو فيه تناق لانه نفي الحرم
 ثم اقبته بقوله لان ما يجعل الو فان ذلك يقتضي ان هناك
 حرما ويحان بان المنفي في الاول الاختصاص والثابت
 المشترك والتقدير ولا حرم اي بل مشترك لان ما
 يجعل الو وصفة الاحياء الو مبتدأ وقوله ما كان الو
 واقعة على فعل وحيلة كان عمارة في تحمل رفع صفة لما

الذي يعد مثله الذي يحتمل قراءة بعد مبنيا للفاعل ويكون الضمير حيا
المعرف والضمير في مثله عما يدل على ما الواقعة على فعل ويكون الذي
صفة للمعرف ويجعل قرينة بالبناء للفاعل ويكون صفة لما الواقعة
فعل والتقدير وصفة الاحياء فعل بعد مثله عمارة الى وهذا المبنى
حاصل من المتن من غير الزيادة المذكورة فكان الاولى حذفها
ان يهيأ الارض الى اي ولا يحتاج الى لفظ يدل على
الملك لان الملك سابق لان النبي اعطاه الله الارض الدنيا وارض
الآخرة فله بها على امته فالملك حاصل وانما هذا الفعل مقدر له
ومثبت له صريح لو قصد نوعا واتى بما يقصد به نوع اخر
مع بقا قصده على الاول لم يملكه بخلاف ما اذا اعرض عن
القصود الاول فملكه ببقا للقصود الثاني الطاري
او قطعه له امام اي اقطاع ارفاق بخلاف ما اذا قطعه اقطاع
تمليك فانه يملكه بمجرد الاقطاع وليس بعينه ان يجب ولو
احياه لم يملكه واللباه المباحة الى دخول على المتن لان
المتن بين حكم الماء المملوك بقوله الفاضل عن حاجته فكم لا
النايذة ببيان حكم الماء المباح او لى بها من غيره فله منع الغير
ولكن لو اخذ الغير ما منها ملكه مع الاثم ان كان من غير
رضي عن ما شئته وزرعه من بل بهيمة الغير مقدمه
على شجر المالك وزرعه نعم الا دعى المخترع مقدم على ما شئته
المالك وقوله الى مستداحبه يؤخذ من من قوله الى
يجب تقديره معناه اي يجب والبهيمة الى مبتدأ وقوله
مخترعة خبر وقوله اذا وطن معترض بينهما
انها لا تدفع اي لا يجب دفعها بل يسحب ولا يجب بذل الماء
لوزع الغير مخترع قوله لنفسه او لبهيمته وقوله ولا يجب بذل
فضل الكلام مخترع قول المتن ويجب بذل الماء
الى

195
الى فيها مسايل خمسة الاولى تقدير الما بكيلى او وزن الثانية
حوال الشرب من الجدول الى الثالثة كيفية ضمة الما
المشترك الرائعة لوعضها الخامسة لو اشتمل نادر في خط مباح
الى والمراد بالاستغلال التدقيق والمراد بالاستغلال الاستيعاب
في الوقف المذكورة عقب احيا الموات
لناسبة له في ان في الاول اثبات الملك واخذاته وفي الثانية
ازالة الملك ومن جملة العلاقات الضدية حبس
مال الى اشتمل هذا التعريف على الادكان الانية لان ما لا هو
الموقوف وقوله على مصر هو الموقوف عليه والحبس يتضمن
عاسا وهو يتضمن صيغة يقطع الى البال للضمير
اي الحبس مصور يقطع المصرف والمراد بالقطع المنع ويحتمل
انها للملازمة متعلقة بمحذوق اي حالة كون الحبس ملتصقا
بالقطع وانها للسببية على مصر ومتعلق بحبس
او علم ينتفع به من عطف المفار ان اراد بالصدقة
الحارية الوقف او من عطف الخاص على العام ان اراد به ما يشتمل
الوقف وغيره او ولد صالح الى قاعدة التقييد بالولد
التخييض والحث على دعاية لوالده والا فدعا الغير ينتفع الميت
ايضا معبرا عنه بالشرط الى فيه مسامحة لانه يقتضى
ان المتن غير بالشروط ومراهه الادكان وليس كذلك فكان
الاولى ان يقول وما ذكره من الشروط يتضمن بعض الادكان
وهذا الى الاشارة واجته لمؤلف مختار اهل تبرع وهذا الوجه
احسن من الوجه الذي قاله المحشى فيصح الى التبرع على
المطلوب لا من مكره الى تفرغ على المعلوم وقوله
الى مبتدأ وقوله ثلثة شرائط مقول القول والخبر محذوف
تقديره غير سديد وغير مستقيم وقوله ذكر اربعة

تحليل المحذوف اي لانه ذكر اربعة اي فكيف بعد هاتلثة وسياقي
 ان الخوف مع المتن وهو الركن الثاني فيه مسامحة لان
 الشرط غير الركن لان الركن ضمير يكون والشرط قوله مما
 يقتضيه الى وجوب بانه على تقدير مضاف اي متعلق الركن الثاني
 او متضمن له مما يقتضيه به الى جملة الشروط وعشره منها
 اثنان مكرران وهما قوله ويعيد لا بعداته وقوله نفعا والهيئة
 غير مكررة كشاع الى تمثيل المتن وكذا ما بعده كمكثري
 وموصي بمنفعته اي وكان يقف العين مع انها ليست ملكة لما
 عدم صحة وقف المنفعة فمما تقدم واما المكثري والواقف
 فيصح وقوما للمعين ملكهما معا ومر الى اي سوا وقف نفسه
 او وقفه ابوه وهذا خارج بقوله بمملوك ولا ما لا ينفيد
 لو كان الاولي تقديمه على قوله الة لولا انه ذكر قبلها في عقد الشراء
 كسك اي للشم لا للاكل وقوله وعين اي للشم لا للتجارة
 به وقوله وربحان اي للشم لا للاكل وهو الركن الثالث
 فيه ما تقدم الا ان يقال على تقدير مضاف اي متعلق بالركن
 الى او متضمن له ان يكون على اصل موجود الى يحتمل
 وجهين الاول ان يكون المراد بقوله اصل موجود اي موقوف
 عليه معين وقوله وفرع لا ينقطع اي غير معين والواو بمعنى
 او اي الشرط احد الامر بن اما كونه مينا او كونه غير معين
 وعلى هذا يكونان شرطا واحدا لانه مردد بين امرين
 وهذا هو المعتمد كما ياتي والثاني محتمل ان يكون قوله موجود
 تفسيرا لاصل وقوله لا ينقطع تفسير المانع والواو على معنا
 ويكون معنى الاول يشترط في الموقوف عليه ان يكون موجودا
 مستحقا عند الوقف فخرج المنقطع الاول ومعنى قوله وفرع
 لا ينقطع اي يكون الموقوف عليه دائما فخرج منقطع الآخر فلا

يصح وهي طريقة ضعيفة والمتمد صحة كما سياتي وعلى هذا التقرر
 يكونان شرطين وهذا ما جرى عليه صاحب الروضة ويشترطه
 قول الشافعي في تحريم الاول فلا يصح الوقف على ولده ولا ولد له
 وقوله في الشرط الثاني الشرط الثالث ان يكون موبدا على نفع لا
 ينقطع اي دائما فخرج منقطع الآخر الى وهو على قسمين
 معين وغيره ظاهره انه تفسير لقوله اصل موجود وفيه نظر
 من جهتين الاولى انه جملة قسمين ولم يذكر ثانيا وايضا الثاني
 من هذين القسمين هو الثاني في المتن فيكون يكون الاول
 في المتن شاملا لنفسه والثاني في كلام المتن فكان الاول
 ان يقول قبل قول المتن على اصل موجود الى ثم الموقوف عليه
 فيما ان معين وهو ما عناه المتن بقوله على اصل موجود ويخر
 معين وهو ما عناه المتن بقوله وفرع لا ينقطع وهذا الاخير
 على جعل الضمير راجعا لقوله اصل موجود ويمكن رجوعه للموقوف
 عليه من حيث هو ويكون الشا ترك القسم الثاني في التفصيل
 لكونه سياتي في المتن اشترط امكان تملكه اي ويشترط
 الميول قورا ان كان حاضرا وعند بلوغ الخبر ان كان غائبا
 والاصل منه ان كان مكلفا او من وليه ان كان غير مكلف
 ويشترط ايضا عدم العصبية ولا يشترط دوية ولا قبض
 واما الوقف على الجهة كالنقرا فلا يشترط فيه قول
 نعم ان الفصل دخل مهم اي من حيث الفضالة وان لم يكن موجودا
 عند الوقف ان يكون موبدا الى ان كان مراده عدم
 الناقية فهذا ياتي في الشروط الوايدة وان كان مراده الدوام
 وعدم الانقطاع لا يكون مكررا لكن يقتضي ان الوقف
 غير الدائم وهو منقطع الاخر لا يصح وهو ض والمتمد الصحة
 والمساجد الى ولا يشترط من الناظر بقوله الوقف

بخلاف الوصية للمسجد بشرط ان يقبل له الناظر والفرق ان الوصية
 تخليك بخلاف الوقف نظر الاصل الى غرضه بذلك توقيفه
 على القاعدة ان من خالف قوله الظاهر يكون مدعياً فضلية البينة
 ومن وافق قوله الظاهر يكون مدعياً عليه فكيف منه اليمين
 ان لا يكون في محذور اي وان لم يكن في الطبقة الاولى كوقفت
 على اولادى ثم على الكنيسة للتبديد بل اوجبه ذلك ان العتق
 ازالة ملك لا الى المالك والشرط فيه الصيغة والوقف فيه
 ازالة الاملاك فاو لى اشتراط الصيغة فيه التابيد اي
 عدم الناقص فصدق بصورتين اي سواء صرح بالتابيد او
 اطلق وسواء كان الوقف على معين او غير معين وان كان الثم
 اقصر على غير المعين كالنقل الى هذا يقال له تابيد اي
 غير موقت وان لم يصرح فيه بالتابيد لا يراهي اي
 لا يشابه ووجه عدم المشابهة في غير المسجد ان العتق فيه
 ازالة الاملاك ووقف غير المسجد فيه ازالة لملك وهو
 الموقوف عليه ووجه المشابهة في المسجد ان كلاهما فيه ازالة
 ملك لا الى المالك وهو لا يمسد تغليل لما قبله اي لانه
 لا يمسد الى الضمير راجع لما يراهي التمسك كوقفة مسجد بشرط
 التمسك فيه فيما تقدم كاهل الذمة اي والنسبة والظلة
 وقطاع الطريق سواء ذكر اسم الشخص او كانوا متصفين هذه
 الصانع الواقف او ذكر وصفاتهم كالنسبة الى فيصح لان المقيد
 التملك لا القرينة ما لم يقصد ما دام على تلك الصفة فلا
 يصح لانه يعينهم على المعصية بيان المصروف الى هذا
 مكرر مع قول المتن اصل موجود الى لان فيه بيان المصروف
 لعدم ذكر مصروف هو المقيد وان اضافة لله تعالى
 كجبلته مسجد الى ولا يكون مسجد الا اذا جار مضان ويمسك

اي

المراد

ببيعته وهبته لحق الوقف وكانه وصية للمواد انه وقف له
 حكم الوصية في حساباته من الثلث وجواز الرجوع عنه وامتناعه
 للمواد من غير اجازة وله حكم الوقف في منع بيعه وهبته وعدم
 ارثه وكان قد عين له من يشا وما شاى عين قبل
 الوقف عند وقفه ظاهراً انه متعلق بقوله عين مع ان
 التعيين متقدم على الوقف كما يؤخذ من قوله وكان قد عين
 الا ان يقال عند بمعنى قبل او انها متعلقة بمحذوف حال
 مما قبلها اي حاله كون مدلول ذلك واقفاً وصاراً عند
 وقفه او على حذف مضاف اي عند ارادة الى واخذ ببيان
 اي لو سئل عن شيا او ما شيا يقبل منه لانه لا يعرف الا منه
 والاى وان لم يكن عين قبل الوقف فلا يصح للمجهول وان
 عين بعد ذلك لان ما وقع باطلا لا ينقلب صحيحاً وهو على
 ما شرط الواقف الى فشرطه كفض الشارح فلا يجوز العمل
 بخلافه على ما شرط الواقف الى متعلق بمحذوف اي مبنى
 وجار وما واقفة على صفة وحال وقع عليها الوقف
 اذ مبنى الوقف الى فيه تغليل الشئ بنفسه فكان الاولى ان
 يقول لان شرط الواقف كفض الشارح او يقول دعاً رة
 لغرض وعمل بشرطه من تقدم الحبان لما واحد قى
 ينشئ من الاخر فهو من عطف احد المتدارفين على الاخر
 وتفضل من عطف المغاير وترتيب المستند رك لان
 التقديم والتاخر يلزم منهما الترتيب وادخال من
 شاء تصيغة وخراجه بصيغة الى الصيغة الثانية التي حصل
 بها الاخراج هي التي حصل بها الادخال لاصفة اخرى غيرها
 فهو اظهر في مقام الاصطلاح فكان حقه ان يقول بها لكن
 القاعدة ان النكوة اذا اعدت نكوة تكون غير الاولى ويجاب

بان ذلك من غير الغالب فان فضل شي لا هذا من لفظ الواقع
 وللمراد فضل عن كفاية الورعين ومثال التسوية المذكور
 مع الجمع فان فيه تسوية كما ياتي الا ان يجاب بان التسوية مأخوذة
 من شرط الواقع هنا وما ياتي من الاطلاق وجوهر اللفظ
 ولا تكرار وانما هم اي وختا قاهم وكذا لو جمع بين البنين
 والبنات معا بان قال وقتت علي بنى وبناتي فانه يدخل تحت
 وهو اي الكل لا للترتيب اي ولا للمعية ايضا كما
 قيل بذلك وان زاد غاية في قوله فان ذلك للتشريك
 في اصل الاعطاء والمقدار بطننا بعد بطن منصوب على الحال
 وبعد نصب على الطرفية ويصح رفع بطن مبتدأ خبره مجرور
 فتدبره منهم بطن الو او بطننا الو او ما لغة خلو فتجوز
 الجمع بان يقتصر على الاول فقط او على الثاني فقط او يجمع
 بينهما والاولى بالحقاق انها للتفريق وما بعد ها على المستفاد
 فينبع شرطه مثلا اذا قال وقتت علي اولادي ثم
 اولاد اولادي على انه ان مات ريد فنصيبه لولده فان ريد
 وخلف ولدا اختص ولده بنصيبه فان مات آخر شارك ولده
 ريدا عما في حصته عنه لانه قائم مقام ابيه ولو كان ابوهم هو
 لشارك حتى لو كان له الميت ولد لم يأخذ شي لانه من الطبقة
 الثالثة ولم ينص الواقع على انه يأخذ حصته ابيه الا على ريد
 مثلا فاذا مات اعمامه كلهم وخلفوا اولاد اختص ولده ريد
 بنصيب ابيه واشترك معهم في الباقي لانه ولد وله مثلهم
 من حيث الطبقة الثانية واما اذا نص الواقع في المثال المذكور
 على ان كل من مات فنصيبه لولده فكل من مات اختص بنصيب
 ولده وان مات بعضهم ولم يخلف اشتركت الاولاد بمقتبة
 اعمامهم في حصته فان ماتوا كلهم وخلفوا اولاد انتقلوا من

استحانة



استحقاقهم لخصته اباؤهم بالبنية الاستحقاقهم بالاصالة من حيث
 انهم من اهل المرتبة الثانية ومن دريته اي نوح كما جري عليه
 بعض المنسوخين وقيل ابراهيم كما جري لبعض اخر الا ان
 قال تعيد لكل ما قبله من الذرية وما بعده والصفة التي
 المراد بها ما افاد معنى في غيره اي سوا كان صفة تحوية ام
 لا وكذا الاستثناء المراد به ما يفيد الاخراج سوا كان اصطلاحيا
 او لغويا الا من يعنى فان فسق ثم تاب وحسن حاله
 استحق ما لم يعيد بقوله مادام عدلا فان فسق ثم تاب لم
 يستحق لان الديمومة العظمت وهو المناصى بان صرح
 انه له او اطلق عداله اي باطنة مطلقا في منصوب
 القاضى ومنصوب الواقع على المعتمد وقيل باطنة في الاول
 ظاهرة في الثاني وهذا في غير القاضى اما هو فلا يشترط
 لانه بالولاية العامة ولو اوقف فاضل الى خراج الواقع
 او الم يكن فاضل فليس له عزل في البرية
 ذكرها عقب الوقف لان كلامهما يتبرع وتمليك لما تقدم
 ان الموقف عليه مملك المناصى ما خوزة من هب اذا مر
 لانها ممنوعة من يد الى اخرى وقيل من هب اذا استيقظ لان
 فاعلها يتعظ من غفلته لم يعمر اي نطق على معنى عام
 شامل للثلاثة وهو ما ياتي في قوله تمليك فتطوع في حياة
 ولما يتا بلها اي لمعنى خاص مقابل للصدقة
 والهدية وهو تمليك تطوع لا اجل اكوام ولا اجل ثواب
 بالحياب وقبول واستعمل الاول في تقريرها اي فانه
 شامل للثلاثة والثاني في اركانها الى ان قوله
 واركانها ثلاثة مراده الهبة المقابلة للصدقة والهدية
 لانها لا يحتاجان الى احياب وقبول بل يكفي البعث والاخذ

لا تحققون المنة تنويه وهو للمهادية او للمهدية اولها
ولو فرس الى اشارة الى الفلة والحقارة اي لا خصوص
المرس لان العادة لم تجزها منه فالمراد الشيء القليل
فصدقة ايض كما انها هبة اي بالجنبي العام سواء
كان بصيغة او لا يقال فيما بعده هدية اي ايضا
فكان الاولى ذكره واحاصل انه اذا ملك لاجل الثواب مع
صيغة كان هبة وصدقة وان ملك لتصدق الاكوام مع
صيغة كان هبة وهدية وان ملك لاجل الثواب ولا
للاكوام كان هبة فقط بين الثلاثة عموم وخصوص
مطلقا من وجه كافا له بعضهم لانها اوسع لان كان
من جهة انه يجوز منه اشياء ولا يجوز غيرها فالبيع كذلك
يجوز بيع اشياء ولا يجوز هبتها الا ان يقال من جهة ان
بعض افراد الهبة لا يحتاج الا بصيغة وهو الصدقة والهبة
وهو مفسر راجع لكل مما قبله اما اذا كان موصيا
نقذا فلا يجوز كل من البيع والهبة هبة المنافع الى كان
الاولى حذف هبة لان الكلام في الاشياء التي يجوز بيعها لا هبتها
وفي هبتها وجهان كان الاولى وفي ابا حنيفة وجهان
او يقال سماها هبة باعتبار القول الثاني او باعتبار القوة
احدهما انها ليست باسم بتمليك الا وضح ان يقال احدهما
انها ابا حنيفة لا تمليك بنا الى وكان يقول والثاني انها هبة وتمليك
بنا على ان الى وينبغي على القولين ان العينة على الاول مضمونة
وعلى الثاني غير مضمونة واما المالك فله الرجوع متى شاء على
كل من القولين ومنها حق النحر الى اي اذا اشترع في احياء
موت او نصب عليه علامة او قطعه له امام فهو صحيح له اي مانع
لغيره فتجوز هبته لا بيعه واعتراض بان شرط الواهب ان
يكون

196
يكون مالك وهذا غير مالك الا ان يقال ان له به نوع اختصاص
من جهة ان له منع غيره وله تمليك بتمليك احياءه وصوف
الشاة وليسها الوفيه نظم فان الواهب شرطه ان يكون ما كذا وهذا
زال ملكه عن ذلك بالبدل الا ان يقال له به نوع تعلق من
جهة ان له جعل الصوف حبة لنفسه او فراشا وشرب اللبن
فكان كالتامك ما مر له ومنه الوفيه فلا تصح الهبة الخاصة
من الاعمي ولا له كما يمنع البيع والشرا له واما الصدقة والهبة
فيجوز ان منه وعليه واطلاق تصرف الى كان الاولى
ان يزيد واهلية تبرع ليصح اخراج الولي في مال تجوره والمكان
مع انهما مطلقا التصرف في اي غير محرم عليهما ولكن ليسا من
اهل البرع وهذه الشروط في كل من الهبة والصدقة والهبة
ان يكون اهلا للملك اي وان لم يكن مطلقا التصرف بدليل
قوله وغير المكلف الى وغير المكلف شمل ذلك الهبة
للعبد الصغير والمجنون اذا قصد الواهب سيده او اطلق
فان القبول من السيد ويكون بمنزلة الولي فلا تصح
للملوك وفارقت ملكة للارث لان ذلك فري وفارقت
صحة الوصية له لانها اوسع بايا من الهبة نفسه بدل
لا توكيد لانه نكرة والتوكيد للمعارف وفي نسخة لنفسه
وهو بدل مما قبله واما الهبة للمكان فصحيحة وبملكها نفسه
لانه مستقل واما الهبة للمنعض فان كانت مهابة فلن وجدت
في نوبته فان وجدت في نوبته المنعض فالامر طاهر وان
وجدت في نوبته السيد فان اطلق الواهب او قصد السيد
صح وكان القبول من البعض وان لم تكن فيها ياة فما خص
البعض الحر نص فيه وما فاقبل البعض الرقيق يجري فيه
ما تقدم من قصد السيد والاطلاق فيصح او قصد العبد

نفسه فلا يصح ولا يلزم الهبة الواجب ان يظهر كلام المتن
ان الهبة تملك بالعقد لكن لا يلزم ذلك الا بالقبض وقول
الشيء اي لا تملك ان العقد لا يقدر ملكا اصلا وهذا محل
به سم كلام المتن الا ان يقدر اي ملكا تاما والا فاصل الملك
حصل بالعقد الشاملة لكل من الاقسام الثلاثة
لا يملك الا بالقبض اي من يصح عقده لذلك فلو قبض
صبي او مجنون او سفیه هبة او صدقة او هدية فلا
يملكها واثابها الرجوع فيها وان تلفت لا ضمان ان كان
الدافع مطلق التصرف وانما كان يلزم العقد المذكور اذا
قبض الولي ولما اذا كان الدافع لذلك غير مطلق التصرف
فانها لا تملك ولو قبضت ولو كان القابض مطلق التصرف
فلو من ذكر الرجوع ان كانت باقية فان تلفت ضمن من اخذها
ولو تلفت نفسها فكان كذلك اي فدية الهدية له
وجه الدلالة ان ذلك يدل على ان الهبة والهدية لا تملك
الا بالقبض والنجاشي بان قبض القبض فذلك ردق النبي
صلى الله عليه وسلم وضمها بين نسائه ولم يخص بها ام سلمة
لان ما صدر من النبي وعده وهو لا يلزم الوفاء به وايضا
معلق على رجوع الهدية والهبة لا يصح تعليقها الفاسدة
اي لقوات شرط من شروط الموهوب مثلا فلا تملك بالقبض
ولا ضمان لو تلفت واما الفاسدة بفوت شرط في الوهب
او الشهب فقد عرفت حكمها فيما تقدم استقل بالقبض
المقتضى مقابلته لكلام المتن ان يقول فلا توقف على
قبض ويجاب بانه خارج بقيد مقدر تقديره بقبض مع
اذن اما اذن الثواب فلا ينتقل الى اذن اذا تسلل المتأصل
ودخل ضمانه اي ضمان غضب انها لا تملك الا

بدل من هبة الواقعة مضعولا بدل اشتغال من امكان
المسير اليه اي مع ثقله ان كان مضعولا الى ما تقدم في قبض
المبيع الاطلاق اي وان لم ياذن فيه الواهب وبعد
ذلك ان كان ياذنه فلا ضمان والا ضمن وعلى كل الايقاع
له قبض ويستثنى من الاطلاق ما اذا كان بالاكل او الاكل
مع اذن الواهب في ذلك فيكون قبضا اما من غير اذن فلا
يكون قبضا ويضمن الماكول ولا ينتقل العتق من غير
اذن اي الموهوب له بخلاف ما اذا كان ياذنه فانه يكون
قبضا واما وضع البائع المبيع بين يدي المشتري فهو
قبض ولو من غير اذن المشتري بل ولو بها المشتري
لانه غير مستحق القبض فيتم ان الضمان راجع
للمتبرع فيقر استحقاقه بالكسر الحاء ويحمل ان الضمان للموهوب
فيقر استحقاقه فتح الحاء والماء لم يكن مستحقا لان الملك لا يحصل
الا بالقبض كما تقدم على كلام سم الا ان يكون والذاتي
فله الرجوع اي في كلها او بعضها بغيره ان اراد الرجوع في
المنفعة دون العين امتنع سوا قبضها الى التعميم غير
مستقيم لان فرض الكلام انه بعد القبض واما قبل القبض
فالان كغيره لكل الرجوع ومنها ما لو اراد الوالد
اي وكذا الولد ايضا وفرضنا على وقف ملكه الى نفسه
مساخنة لانه لا يذني على وقف ملكه عدم صحة رجوع الان
وانما يتوقف على وقف تصرفاته وعدم وقفها وعبارته
باب الودعة وتصرفه ان لم يحتمل التعليق كبيع وهبة باطل
وان احتمل التعليق وقفان عماد للاسلام فقد والابطال
والرجوع بقصرق لا يقتل التعليق فلا يقبل الوقف فيبطل
لاخيه من ابيه الى اليسر فيد ابل الشقيق والذي للام

كذلك الا ان يقال انما قيد بذلك لانه محل التوهم دون
الذي للام فلا يتوهم الرجوع فيه لانه اجنبي من الواهب
ولو وهب أو ولد لجدده أو صورها بعضهم بان وهب
الولد لجدده ثم وهب الجد لولد ولده المذكور أو غيره أي
ولد ولد غيره أي غير الواهب فالرجوع للجد لانه اصل
لا تولد الولد وبعضهم صورها بما اذا وهب الاب لابنه
ثم وهب الابن للجد ثم وهب الجد لولد ولده الواهب له
فربما يقال كل من الاب والجد فاهب لذلك فكل الرجوع
مع ان الرجوع للجد لان الملك مستفاد منه دون الاب
لان الملك الذي منه زال بالهبة للجد وعود العايد بعد
الزوال في هذا الباب كالذي لم يعد كما قال

وعايد كرايل لم يعد في فلس مع هبة للولد
في البيع والقرض والصدق بعكس هذا الحكم باتفاق
اه فرع لو اقترض حيا فبذره فازاد المقترض الرجوع هل
يرجع في حيا مثله او يرجع في الوزع الجواب انه يرجع في البذل
مختلف ما لو غصب حيا وبذره فبذل فان ما لكه يرجع في
الذرع ويلزم الغاصب ان يشترط ان يرضى ان الحب انقص
من الزرع ولا يشترط في الهدية والصدقة الاولى
شروط الوهب وشروط العاقد فلا بد منها لتكون
الهدية والصدقة صحيحة فان اختلفت شروط الوهب
كانت فاسدة فلا تملك ولو قبضت ولما لكها الرجوع فيها
فان تلفت فلا رجوع صمان وان اختلفت شروط الواهب
او المتهب فقد عرف حكمها في اول الباب ونفع به
ورقتي هذا النوع من الهبة الا انه بصيغة خاصة فيشترط
فيه ما يشترط في الهبة أي جعلته لك عمرك أو اولادك

او جعلته لك عمرك لاجل قولك وخبر بقولنا عمرك
الوفيقون المذكور في العبارة ميراث لاهلها أي
ولا غيره بالشروط المذكور أي بالصراحة في العمري
وبالقوة في الرقي ان اعتد أي ويكون عارته حال
الاستعمال سن العدل أي ما لم يعلم من تركه
ضررا به أو لا ولاده ولم يظن ذلك والاحرم عدم العدل
فلا كراهة أي ان لم يظن الضرر أو يعلم والاحرم
لا يحري فهم هذا الحكم أي وهو كراهة عدم التسوية
في غيبة الاصول للفروع وبالعكس ووجه ذلك ان
التسوية بين الاصول والفروع منكرة فاذا قوب
فكان تركها مكروها بخلاف التسوية بين الاخوة
فان طلبها اقل من ذلك فلا يكره تركها مكروها لكنه
خلاف الاولى ما موردها أي على سبيل الاستحسان فاذا
حصلت كان قطعها حراما من الكبار من غير عذر
سوا حصلت بحال أو كلام او مراسلة أو غيرها ثم
قطعها وح يقال كيف يكون ترك السنة حراما من
الكبار يحاي بان لا مانع من ذلك او يقال ان الحرمة
من حيث الآذية التي حصلت بالقطع لا من حيث ترك
السنة فرع لو اختلف الواهب والمتهب في الآذية في
القبض وعدمه صدق الواهب لان الاصل التوهم
ولو اتفقا عليه واختلفا فقال الواهب رجعت قبل
القبض وقال المتهب بل بعده صدق المتهب لان الاصل
في كل حادثي تقديرة باقون زمن ولو قال المتهب خرج
عن ملكي ثم عاد وقال الواهب لم يخرج صدق
الواهب لان الاصل عدم خروجه واما لو قال المتهب

خرج عن ملكي وقال الواهب لم يخرج صدق المنتهي لانه
اعلم بذلك فزع الموقوف المعتاد في الافراح ان قبضه
صاحب الفرح او اذن في دفعه لخاتن ونحوه او كان فيه
ما ذكره حضرته رجع به صاحبه سواء كان ما كولا ام غيره
والا فلا يرجع فزع لو قال الولي عند عرش شجر او شاة
اعزسه تولدي او ابنيه تولدي او جعلته له لم يكن بذلك
ملكاً للولد لانه وقت هذا اللفظ معدوم وهو لا يملك
فزع البس ولده حلياً او زوجته ولم توجد صفة
تدلي على التملك فهو باق على ملكه ويكون عارية ولو
دفع بنته لدار زوجها معها جهازاً ولم يوجد من الار
اقرار بانه جهازاً لم يملكه وله الرجوع فيه ويصدق
في دعوى عدم تملكه لها فان قال عند دفعها الزوج
هذا جهاز بنتي ملكته عملاً فافاراه

في اللفظ المؤذ كرها عقب الهبة لان كلامهما الكتاب وبر
واحسان لان في اخذها برا واحساناً لغة الشيء
الموقوف ظاهره انه راجع للثنتين وهذا من غير الغالب
من ان فعلة محرك للفاعل وفعلة بالسكون كالمفعول
كوحل ضحكك بالخرابك اي ضاحك على الغير وبالسكون
مضموك عليه وهي بضم اللام والوقفا لفتان
لقاطة بضم اللام ولقط كسب ما وجد من
مال او اختصاص حيوان وغيره من حق محترمه
خرج مال النبي الحر في فانه غنمية لا لقطه اذ لم يكن
بدار الحرب مسلماً يمكن كونه له والا كان لقطه اي من
خس الحكم وهو التعريف لا من كل وجه لانه بعد التعريف
لا يملكها الملقط بل تكون مونة التعريف بيت المال

وقد

وقد اشتمل هذا التعريف على الاركان الثلاثة لان
فيه الملقوظ واللاقط ويلزمهما القبط وهذا
التعريف ناقص فوديان يقال ما ضاع اي بفعله
او يوزن اما ما القاه الريح في دارك او تحرك قلبك
لقطة بل مال ضايع وكذا اما حمله السيل الى ارضك
فان اعرض عنه صاحبه كان ملكاً لك لا لقطه وان
لم يعرض فهو ملكه ويزاد ما وجد اي في غير
مملوك والا فلا لكه ويزاد ايضا اي وغير حيوان
ممنوع من صفات السباع فانه اذا وجد في القصور
الامنة لم يجر لقطه كملكك ويجوز للمحفظ ولو ابدل
فذلك مثلاً فان كان غلطاً فهو لقطه ولا يجوز
استعماله الا بعد التعريف فان كان عمداً فهو من قبيل
الظافر كما ياتي في حق العبد اي اعانة كامله والا
فاله في حق كل عبد في موات اي طريق اي او غيرها
كسجد او مدرسة او مقبرة او حمام او قهوة او مركب
من كل ما لا يختص به احد ولم ينف الى تعييد لقوله
فله اخذها اي يباح له خشية الضياع او عملة
لما بعده على التوريع الاول والاول والثاني للثاني
لان خيانه كان الاولى ولان تعييداً ثانياً لقوله
فله اخذها خشية استهلاكها لو كان الاولى
وخشية العمل فانه لقوله وله تركها فلا يندب
له الاخذ بالتفريع على المتن فان التقط باذنه
اي ولو في مطلق الاكتاب والا فلا اي وكانت
متعدية او كان ضامناً بالموات الاولى بما ذكر
ليشمل الطريق كانت لقطه ض والمعمدة انها

للحيوان نفاها بل هي لصاحب اليد اي بملك او اجارة
او عارة او عصب او استياع فان ادعاه كل من ذلك فله
مع تعريف اي بيان شئ من اوصافها فلو استوعبها
كوه ولم يضمن بخلاف استيعابها عند التعريف فحرام وتضمن
به لعدم التهمة هنا لكونه بحضرة الشهود ولا يقيد
اي لا يترك تعريفها فيكون الثاني فأكيد الاول وقيل
معنى الاول لا يترك تعريفها ومعنى الثاني لا يترك
ذكر صفاتها للشهود فيكون مغايرا والى الاول للبحر
والثاني للتنزيه على المعنى الثاني اما على المعنى الاول فهو
للحريم منها بين الاحبار اي الدالة على عدم الوجوب
وبين هذا الخبر الدال على الوجوب في دار الاسلام
ليس قيدا وكذا في دار الذمة فخرج دار الحرب وهذا التبريد
لا يختص بهذه الصورة بل كل الصور كذلك وتخرج
النقطة والنازع لها القاضي فان قصر فلا ضمان ومحل
النزع من الكافر اذا لم يكن عدلا مشرفا الى
واجرته في بيت المال واما مونة التعريف فعليه ان قصد
التملك او يملكها اي حتى الميراث وتكون موقوفة كسائر
املاكه الا انه يصح تعريفه اي وتملكه باذن الولي
ولا يجوز اضرارها في يده بل يترفعها الولي لانه ليس هذا
لوضع يده على المال او قصد احدها اي الجنابة ونزها
ورجعه وقصد الجنابة انه لما نسيها ضعف قصدتها
فكان امينا وان كان الضمير راجعا للحفظ او التملك فلام
ظاهر وان قصد الجنابة او غاية في ما قبله
ما لم يملك متعلق بقوله امين وبعد التملك او الاحتفاظ
يكون ضامنا في المال برده اي بذاته ان كان باقيا او بدله
ان

ان كان تالفا وفي الاختصاص ان كان باقيا برده والا فلا
ضمان ويجب تعريفها هذا استطراد لان محله سياتي
وان اخذها الخيانة اي المحققه ضامن ولو من
غير قصد بل بخلاف الاول وليس له تعريفها
اي التملك ولا يملكها لو عرفها ومونة التعريف عليه
وبما من الضمان بردها للقاضي او المالك ان عرف
توسعا الى ان كان الاول حذفه لان التوسع ان
يكون اللفظ موضوعا للمعنى خاص ثم ينقل ويتوسع
فيه ويراد به معنى عام شامل للموضوع له وغيره
وهنا ليس كذلك لانها بمعنى واحد مرقونة
الوصفان المشايخ سنة وقيل واجبه وجوبه
يحمل الاول على من التقط للحفظ والثاني على من التقط
للملك وقيل الاول عقد الاخذ والثاني عند ارادة
التعريف والتملك ليعرف ما يعرفه او يملك
في وقت كذا اي وفي مكان كذا ثم اذا ارادوا افهم
ان التعريف لا يجب على الفور وهو كذلك تملكها
ليس قيدا على المصنف لان من التقط للحفظ لا يجب عليه
التعريف ان كانت متعلقة بقوله بسنة
ثم كل اشوع الى اي سبع اسابيع واول ذلك من التعريف
الثالث ثم كل شهر مرة او مرتين اي الى اخر السنة
قال الزركشي مغاير التقرير الاول لانه صريح في
مخالفته والمعتمد الاول لانها نقطة واحدة تغليل
لكلام السككي الى من يعرفه الى اي احكام مذهبه
يرى لغروم الدفع على المتقسط لمن وصفها ومقتضى
ذلك اي قوله ولانه جمع الناس ولا يتعدر الخواتم

كان الصنمير راجعا للتعريف فالعبارة ظاهرة ويكون
قوله الى ان يظن هو التعريف لانه متعلق بقوله ويعرف
وان كان الصنمير راجعا للتعريف ورد عليه اعتراضان
الاول ان جملة يغلب على الظن صفة لما الواقعة على زمان
وهي خالية عن صنمير يطرأ عليها والثاني ان قوله الى ان
يظن هو عين التعريف فيكون مكررا والحوار عن
الاول ان الواجب مقدرة تقديره فيه وعن الثاني انه
متعلق بمحذوف تقديره مستمرا في التعريف الى ان
يظن فهو من تمام التعريف والاشكال مبني على انه متعلق
بمعرفاه وعليه الرجوع لقوله ثم اذا اراد تملكها
الى وان لم يملك الى بالفضل بان ظهر ما لكها بعد
التعريف فان لم يقصد التملك مقابل لقول
المتن تملكها ولم يقصد تملكها فقد فيها والمعنى
انه استمر على قصد الحفظ واستمر على الاطلاق ولم
يطرأ عليه قصد ملك ولا اختصاص في بيت المال
اي فرضا بالغا على المعتمد لوفدها بزيادتها
ومنها حمل حدث بعد النقطة وقبل التملك وكذا ارش
نقص يجب حدث بعد التملك او قبله وكان بتقصير
والقرار على المدفوع فان غدم لم يرجع على اللاقط وان غزم
اللاقط رجع عليه ان لم يقر له بالملك والا فلا رجوع
له عليه ومحل غزم اللاقط ان سلم بنفسه فان سلم بامر
الحاكم لم يغرم لامطالبة الى ان غفر على ردها
او بدلهما عند ظهور ما لكها فخرج محل وجوبه
التعريف على اللقط للتملك ان كان مطلقا تصرف
والا فلا يجوز لوليه اذا قصد تملك النقطة صرفا لوليه

من مال الولد بل يدفع الامر للحاكم لبيع جزا منها للتعريف
الى ما فرغ من الكلام على اللقط
الذي هو العقل من ابا حته وندبه وكراهته ومن الكلام
على بعض اقسام اللقطة شرع في بيان ما يفعل في الشيء
الملقوط في بعض النسخ يحتمل انه حال من فضل وهو
خير محذوف اي هذا فضل ويحتمل ان فضلا مستدا وقوله
في بعض النسخ خبره ويسوغ الابتداء بالنكرة ارادة لقطة
فيصير معرفة وبيان حكمها الى من عطفه اللازم
على المتزوم لانه يلزم من بيان الاقسام بيان الاحكام
واعلم الى حاصله اربعة اقسام لان غير المال قسم والمال
الادمي قسم وغير ادمي وهو حيوان قسم والمال غير حيوان
قسم فذكر المتن المال غير الحيوان والحيوان غير ادمي
وترك الاختصاص والادمي في قوله ويعلم غائب وذلك لغير
ظاهر لان المذكور قدر المبروك فكان الاولى ان يقول
ويعلم بعض ذلك في قوله ظرف لقوله كلامه من طرفه
العام في الخاص وان النامعني من بيان الكلام على اربعة
اضرب اي اجمالا والا ففى بالنظر للتفاصيل تزيد على ذلك
ما ذكرناه في الفصل اي قول المتن فان وجد صاحبها
كان له ان يملكها اي وكان له ادامة حفظها محيوي
سواء النقطة من مفازة او عمران بين تملكه الى ان
النقطة للتملك فان النقطة للحفظ تعين الامر الثاني
وبعد الاكل يجب التعريف فاذا مضى التعريف ان شا البقي
البدل في ذمته لما لكة وان اراد تملك البذل افرزه وسلم
للقاضي ثم تملكه وفي صورة البيع يجب التعريف
ثم ان تم التعريف ان شا البقي الثمن لما لكة وان شا

فيمثل فيه المصلحة أي سوا التقط للحفظ
أو للملك وسوا التقطه من مفاضة أو عمران ومح
التعريف فإن تم التعريف تملك الملقوط أن يحفظه
أو يملكه أن يباعه أو أدام حفظ ذلك لما له
فالأدمي لو ابتدأ خبره محذوف أي تملكه عليه أو قوله
فيص لقط رقيق خبر والفا زيادة أو على توهم
أما الكلام وتكن الجملة لا رابط فيها يربطها بالبتدأ
ويجب عنه بأنه مقدر تقديره فيص لقط رقيق منه
أي الأدمي أو إعادة التبتدأ بمرادفه ويجوز في هذا
الوقوف بين أمرين سوا التقط للحفظ أو للملك يبعه
وإسكاه ويجب التعريف ثم إذا تم التعريف تملك
التمن أو اللقيط أو أي ذلك لما له ويعرف كونه
رقيق بولامة فيه كعبد الجشعة أو الرقيق ويعرف
كونها نجوسية بأن كانت في ديار نجوس أو بأخبارها
أن كانت مميزة وحكم بفساد البيع أي وضاعت
النفقة على الملتقط بأنه يستدل بالبناء للفاعل
وصميره للرقيق والباقي بالأمن السببية أو الظرفية
أو أنه مبني للمفعول ومتعلقه محذوف أي بالسؤال
على كل من الاحتمالين فهو محذر إلى أي إذا التقط للملك
وإن التقط للحفظ ففيه الحصلتان الأخريان
ثم أكله أو شربه يجب التعريف وفي التملك أن شاعده
بعد التعريف تملك أو أدام الحفظ لظهور ما له وكذا
نحو الباقي الحصلتين الأخريتين والحصلية الأولى
الوأي في كلام غيره وهي الثالثة هنا لأن غيره ذكر الأكل
آخر مراتب فظهر قوله والأولى أولى من الثانية والثانية

أولى

أولاً من الثالثة ففيه الحصلتان سوا التقط للحفظ
أو للملك أي ولا ينجي خصلة الماوردى إن كان ذلك ذكراً
فإن كان أنثى تجشية جات خصلة الماوردى فيملك في
الحال ثم يعرف فيجوز للمالك أو يجرى فيه الحصلتان
الأخريتان فيجوز لقطه للملك أي ويجرى فيه
الحصلتان الثلاث مخبرين الأشياء الثلاثة من الأول
أن يقول مخبرين الأمرين الآخرتين لقط حرم
مكة بل حفظ المصدر وإضافته لما تعود على معنى من ولا
حاجة لجعله بالضم للام جمع لقطه بل لا يصح لأن اللقطه
ذات والذات لا يتعلق بها الحكم الذي هو الحل
في المقيط أي لقطه فهو على حد من مضاف وقوله
ذكره بعد اللقطه أنه نوع خاص منها ويسمى ملقطاً
أي من مخازن الأول وهو ذوات أي باعتبار ما كان وقوله
ودعي أي باعتبار الآخر بقارعة الطريق الإضافة
بياناً أو من إضافة الصفة للموصوف والمراد المكان
الذي هو فيه طريقاً أو غيره وهي أمر الطفل أي
تعهده وكفالة من تحفظ العام على الخاص لأن
الكفالة تشمل الحفظ والتربية التي هي من الأفعال
والمراد بها هنا الواحترز عن الكفالة في الضمان لأنها
التزام أحضار البدن ومن أحيائها إلى الاستدلال
بذلك على ما نحن فيه فيه نظر لأن المراد أحيائها بترك
القتل إلا أن يقال المراد أعم من أحيائها بترك القتل
أو بأخذها ولقطها فإن فيه أحيائها أيضاً الأسدين
أو الأمن والعدل مترادفان لأن الأمن غير الخائت
وغير الفاسق والعدل غير فاسق وغير خائن وبين

العدل والرشيد عموم وخصوص وجهي مجتمعان في
 من اصيل دينه وماله وحافظ على مروة مثله وينفذ
 العدل في الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصبر على
 صغيرة وحافظ على مروة مثله ولكن كان يضع
 المال باحتفال عني فاحش وينفذ الرشيد في من اصيل
 ماله ودينه ولم يحافظ على مروة مثله ^{لكن كان}
 الاسند رآك على المفهوم لانه شامل للكافة لفظ الكافة
 فان اذن رقيقه او تقييد لبعض صور المفهوم
 فكانه قال الرقيق لا يصح لفظه ما لم ياذن له سيده
 فان قال له لا تقييد لعدم الصحة في المكان ^{وتلعب}
 كالرقيق اي ان لم تكن بها ياة او كانت واللفظ في نوبة السيد
 فلا بد من الاذن اما في نوبته فلا يصح بخلاف لفظ المال
 لان اللفظ هنا المقلب فيه الولاية وهو ليس من اهلها
 وفيما من الاكتاب وهو من اهلها ^{معه} لا تسمية
 الوقف والوصية مفرد من حيث جوار الصرف اليه منها
 فكانهما معه بالقوة ^{او خاص} المظاهره التحيز
 بين الاتفاق من هذا او من هذا وليس كذلك بل الخاص
 مقدم ^{ولا مال} المعطوف على فاعل خرج وكان
 الاولي والمال الموضوع الا انها يبرق له من عبارة المبر
 ونفسها بعد ما تقدم لا مال مدقون ولا مال موضوع ^{او}
 وذلك صحيح ^{في بيت} المال اي فرضا بالغا على مورا
 اي فرضا على المعقد ^{اللفظ} مسمي الحاصل انه مسمي في
 الصور بين اذا وجد بدار الاسلام او بدار كفر به مسمي
 وكافر في صور بين اذا وجد بدار كفر ليس بها مسمي او اقام
 الكافر بينة بنفسه ^{فكافرا} اصيل اي قبيح على دينه بالخرية

ولا يقتل بخلاف الاول ان لم يسلم قتل وهو حر
 الواي الا في صورتين ان تقوم برقه منقوضه لسب
 الملك او تقهره ^{الملك} ولا يقتل اقراره او تقييد لقوله
 او يقهره ^{الملك} فكانه قال وان كان الرق يثبت باقراره
 لكن لا من كل الوجوه بل من بعضها بدليل ما قاله
 ولو كان المقتبط امرأة معطوف على قوله فلو اقر بالرق
 لم يفسخ اي لانه لو انفسخ لا ضرر بالزوج ولو
 طلقا عندت بخلافه اقرارا كالحراس ولو مات الزوج
 عندت عدة الاما لا عدة الطلاق للزوج فلا
 يقبل الا اقرار بالرق فيها وعدة الوفاة لله فيقبل
 واولادها احرار قبل الوفاة ولا يلزم الزوج قيمتهم بنعا
 نظنه انها حرة ^{الوديعه} تعالى على
 الا يدع اي العقد وهذا شرعي وقوله وعلى العين وهذا
 تقوي وشرعي ^{ظاهرة} اي في ان كل امانة
 ان الله يامركم الواي بامر كل من كان عنده امانة عليها
 صاحبها ان يرد هاله فهو في مقابلة الجمع بالجمع فينقسم
 افراد ^{ولا تخن} من خائلك تسمية الثاني خيانة مشاكلة
 لان الثاني استنصار وتخليص حق وهذا اذا كان الامر
 الثاني ما حوز الشرع المجازاة به واما اذا لم يجوز الشرع
 المجازاة به كمن زني بامر تلك فزنت انت بامرانه فالاول
 خيانة والثاني خيانة ايض فلا مشاكلة ^{بمعنى} لا يدع
 اي العقد اما بمعنى العين فلا ركان لها ^{ما منه} موكل
 ووكل يوخذ منه انه يعص نوقت الوديعه وتعليق
 اعطاها بعد تخير عقدها كالتوكالة بخلاف تعليق
 نفس الوديعه فلا يقع كتعليق الوكالة فتكون كل منهما

فاسدة ويحوز كون كل من المودع والوكيل ديع احمى ولو كان
 في الاقباض والقبض فلو اودعه نحو صبي اى فالودع ناقص
 والوديع فشمل الكامل والناقص وان اودع نحو
 صبي هذا صورة واحدة وهي ان المودع كامل والوديع
 ناقص وتبقى صورة رابعة وهي ان يكون كل منهما كاملا فلا ضمان
 الا بالتقصير وعدم الرد صادق بثلاث صور
 اللفظ والفعل والسكوت ولكن السكوت غير مراد فلا يفي
 اللفظ من احدهما اى والفعل ومن الاخر كذلك اى
 لفظ او فعل
 اصالة الوكيل على ذلك انه يقبل قوله
 في الرد واذا فعل فعلا بخلاف ارتفعت وجوب الرد فورا
 بخلاف الرهن فبما اى فلا يقبل قوله في الرد واذا بقى
 فيه لم يرتفع الرهن وان كان ضامنا يستحق قولها
 اى اخذها انما ضر بذلك نظر لكون الضمير راجعا للوديع
 بمعنى المين ويصح ان يكون الضمير راجعا للوديع بمعنى المين
 ويكون المراد بالقول عدم الرد ويكون في الكلام استخدام
 يستحق في هذه الشئ يفتقد ثلاثة وهي قوله بان
 قدر ووثق ولم يتعين عليه واخذ الضم محذورا على
 اللف والنشر المشوش والا فلا تحريم وتكون مباحة
 واحكام الوديع ثلاثة المراد بالاحكام الاحوال
 والصفات والا فالمدكور ليس حكما شرعيا او يراد بالاحكام
 الاحكام القوية وهي النسب النافذة كشون الامانة وثون
 قبول قوله في الرد وثون جواز الرد لكل من المودع والوديع
 وقد اشار الى الاول بقوله المظاهر ان هذه الحجة
 هنا غير ما تقدم في المتن ولعل الشئ وقع له نسخة كذلك
 وان كانت مكررة الا ان يقال ان كلام الشئ يحتاج الى

اى

اى اسار بقوله المار والوديع امانة الى
 ضمان يد اى في غير مثال الشئ وكذا مسئلة الرقاد مع العرق
 او ما هما فيهما من قبيل ضمان الحناية وما عداها من قبيل ضمان
 اليد والعرق بين الضمانين انه في ضمان اليد يضمن بما تقدي
 به وبغيره وفي ضمان الحناية لا يضمن الا بما تقدي به وفي كل
 منهما لا فرق بين التقصير وعدمه وانما يعرق بما تقدم
 بعوارض اى عشره ذكر الشئ سبعة خمسة دخل عليها كان
 واثنين ذكرهما في قوله او دل عليها من بصار والمالك او دل
 عليها سارقا وذكر اثنين في المتن في قوله وعليه ان يحفظها
 الم وقوله واذا طولب بها الى والوديع امانة اى اذا
 كان كل منهما مطلقا للتصرف ولم يكن وليا ولا وكيل ولا ضمن
 الوديع مطلقا اى سوا قصير الام لا كان ينقلها من محلة
 الى اى وعين له المالك الحرز وعليه يحمل قول الزه يادى
 ولو كان الثاني حرز مثلها اما اذا لم يعين له المالك الحرز
 وكان الثاني حرز مثلها فانه لا يضمن وعليه يحمل قول الاجمى
 ما لم يكن الثاني حرزا لها وان نهى الى التاويل للحال
 غيره اى ولو زوجه او ولده او عبده وله استعانة
 او تعييد لما قبله ولا بد من كون المستعان به امينا او مراقبه
 له الا لعدمها اى عدم اهله بها وامره مردها فيكون
 عطفها بر او ان المراد بالاعدام الا مردودها فيكون عطف
 تفسير يجب الاشهاد اى في غير القاضي وامينه والمالك
 لمن ذكر اى الاربعة كما ذكر اى على الترتيب وقد
 علمها اى علم انها ثبات صوف وعلم احتياجه كذلك اى وممكنه
 من ذلك بان اعطاه المفتاح لانها الى اى وكان
 مالا لا وليا ولا وكيل ولا ضمن الوديع وقول المودع

القيده اول وقوله على المودع قيد ثاني وقد اختلفت محترفيها
على التلف والنشر المشوش فان ادعى الودع على من ائتمنه مخز
الثاني او ادعى وارث المودع مخز الاول وعليه
ان يحفظها الى كان الاوضح فان لم يحفظها في حرز مثلها الى
فان اخرجها منها الى التلخيص ليس قيد ابل المراد انه اذا لم يضعها
في حرز مثلها ضمن سوا اخر او لم يوجر بحلا فما اذا علم
بها غيره اي ولم يعين له مكانها فصاعته بذلك اي
بالسرقة واحذ المصادر قيد بذلك لان تلفها بغيره لا ضمان
فيه وسلمها القيد لما تقدم انه اذا سلم ولتوبا كراهة ضمن
ولو علم اللصوص الى هذا تقدم ولكن ادعاء توطئه طاعده
اي طالب المالك اي مطلق الضرف اما المجهون والتسفيه
والوفيق والوكيل اذا طلبها كل منهم فلا يجوز له الدفع له فاذا
اخر لا تنظر الى الوكيل ليرد عليه لا ضمان اي لم يرد لها
كان الاولى لم يجل بينه وبينها الا ان يقال فسر بذلك تجارة
لكلام الماشي ثم ضم الماشي بمعنى يناسب لقوله وليس المراد ان
ضمن اي مع الاثم وهو ضمان غضب هذه وفي صور القيد
كلها بل يحصل الى الاولى بالتحليل الى ولو قال من عنده
الى هذا من جملة فروع الحكم الثالث فكان الاولى يا حنره اليه
مكتوبه الى كان حقه مكتوبا بالنصف صفة لورقة الا ان يقال
انه خير مقدم والحق متدا موحز والجملة صفة لورقة في محل نصب
او انه على لغة ربعة الدائن برسمون المنصوب بصورة المرفوع
والمحزور فرع لا عبرة بكتاب الميت على شئ او دفنة ان هذا
ودبنة فلان او وصيته فلا يلزم الوارث التسليم بذلك
لا احتمال ان المورث او غيره كتب ذلك تلبس او انه اشتراه
وهو مكتوب عليه ذلك ولم يحه او انه رد الوديعة بعد الكتابة

ولم

ولم يجمع الكتابة وانما يلزم الوارث التسليم بالبينة او باقرار
الوارث او المورث قبل موته في اول الحاشية وهي العراض
من قبيل ضمان اليد فيضمن بما تعدي به وبغيره سوا كان
بتقصير او لا وليستثنى من ذلك ما لو قال لا عرفد على
الصندوق وقد وانكسر الى فانهم قالوا اذا تلف ما فيه
بالكسر ضمن وان تلف بغيره كسرقة لم يضمن مع ان مقتضى
كونه ضمان يد ان يضمن حتى بالسرقة فيتعين استثناء ذلك
كما يقول الشافعي او دل عليها سارقا او من يصادر المالك فان
الشافعي قيد الضمان بما اذا تلفت بذلك اي باخذ السارق
او المصادر مع ان مقتضى كونه ضمان يد ان يضمن بغير ذلك
ولو بغير تقصير فتعين استثناء ذلك وقوله سابقا ومع ذلك
يجب الاشهاد اي في غير الودع القاضى وامينه ولذا كان بان كان
الرد على الوكيل او على امين غير امين القاضى او وصي عماله ردها
للقاضى الامين فكل ذلك يجب فيه الاشهاد وليستثنى على وجوب
الاشهاد انه اذا ترك يضمن وقوله اذا ربط الوديعة من خارج
ضمن باخذ السارق وان ربطها من داخل لم يضمن لانه اذا
كان الربط خارجا فيه اعلم السارق بخلاف ما اذا كان داخل
واما اذا صاعته بغير السارق في الحالين فقالوا في الحالة الاولى
لا يضمن وفي الثانية يضمن وقيدوا الاولى بما اذا كانت الوديعة
ثقله وشغلها محل الرباط فلا ينسب الى التقصير بخلاف ما
اذا كانت خفيفة فيضمن فان التقصير ينسب اليه من جهة
عدم احكام الربط والسند يقتضى هذان يقال في الحالة الثانية
اذا كانت خفيفة ضمن بالاسن سال وان كانت ثقله فلا يضمن
بالاسن سال هذا هو الذي يظهر واما اذا كان الثوب الذي
ربطت فيه الوديعة من تحت ثوب اخر فلا يضمن الودع باخذ

السارق سوا كان الربط داخلا او خارجا واما اذا ضاعت
بالا ستر سال فيرجع لما تقدم من كونها ثقيلة او خفيفة فيض
في الخفيفة دون الثقيلة اه
قال بعضهم الاولى حذف احكام ووجهه ان المتن ينظم على ذوات الفرض
بقوله العزوض ستة وذكر احكامها بقوله فالنصفان خمسة
التي ويحجب بانه انما قدر الاحكام لانها المقصودة ان يلزم من
بيان احكامها بيان ذواتها وقيل وجه كون الاولى حذف
احكام ان المراد بالفرايض مسائل فسمية الموارث ككون
المسئلة من اثنين مثلا وهذا العدا حكم فيه ويحجب بانه اذا
كانت المسئلة من اثنين كزوج وعم كان فيها قضايا بعد الورثة
وكل قضية فسمية على حكم وهو النسبة بين الموضوع والمحمول
لان المراد بالاحكام المعنوية وهي النسب وبعد ذلك هذه
ترجمة ولم يذكر المترجم له لان قوله والوارثون ليس فيه
مسائل فسمية الموارث بالمعنى المتقدم وهو كون عدد المسئلة
من اثنين الا ان يقال ان قوله فيما ياتي الزوج النصف مثلا
مستلزم كون المسئلة من اثنين فيكون هو المترجم له وما قبله
لوطية له لما فيها من السهام التي تقبل المحذوف بقدرته واما
سميت مسائل الموارث بالفرايض لما فيها من فقرات الاحكام
يتقدم ما يتفرع عليه فكان الاولى ان يفسر المفرايض بمسائل
فسمية الموارث الشاملة لمسائل الفرض ومسائل التعصيب
ثم يقول فقلت اي الفرايض في التسمية بها ولم يغلب التعصيب
وقال كتاب التعصيب الى التأكيد اليه مسامحة فكان
الاولى ان يقول لغرض التعميم في رجل يورث قوله ليل يتوهم
ليل يتوهم الاولى وليل يتوهم فيكون جوابا ثانيا
في الجاهلية اي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم ومما

مورث

مورث للمشاكله او باعتبار اصطلاح اهل الجاهلية وقال
فيما بعد الاولى ثم نسخ فيما دون الاولى لان الاولى بالراي
والاجتهاد فكان ابطالها لا يسمى نسخا بخلاف بقية المرات
فانها بالشرع فكان ابطالها نسخا بالخلف الذي يدل له
قوله والذين علمت ايمانكم والنصيب الذي كان لهم سندس
بالاسلام والجهة ويدل له قوله والذين امنوا و
وهاجروا الا قوله اولئك بعضهم او لبا بعض بمعنى ان من اسلم
مع شخص او هاجر معه ورثه سوا كان بينهما قرابة او لا
ثم نسخ اي بقوله واولئك الارحام بعضهم او لبعض وان
العلم ببعض اي يموت اهله لا ينزعه من الصدور بخلاف
القران والمصاحف فانها ينزعان من الصدور والورق
فيصح الرجل لا يلقي معه شيئا مما يحفظه ويجد المصحف
ورقا ابيض والجهة اي والعلم بالجهة الى وهذا ينفق عن
قوله ومعرفة اذ لا يبالى الميت ولذلك لم يذكر الشرط الاول
بعضهم فتكون الشروط ثلاثة واعلم ان الارث يتوقف
الى وكذا كل حكم شرعي وانما خص الارث لان الكلام فيه
من جنس الرجال الى اشار بذلك الى ان المتن على تقدير
مضاف وفائدة هذا المضاف اذ حال الصبيان لان
المراد بالجنس مطلق الذكر فيشمل البالغ والصبي بخلاف
الرجال فان المتبادر منها البالغ فان تراخيا الى الاخ
وانه فيه تغليب لان الاح لا ينصف بذلك وفي نسخة
تراخيا من غير ان يكون الالف للاطلاق والضمير راجع
لابن الاخ فقط وهو ظم المعنى ففسر للمولى
وعلم هو بالرفع فانه يعنى ان نفس العلم تلام من ذوي
الارحام ويلزم منه ان اولاده كذلك او انهم يكونون

داخلين في قوله ومدلون بهم وقال المحشي انه بالحج والتقدير
 وينبغي لام لكن يلزم عليه ان يكون تارك الحكم العمدة فلا
 قال في اولي اذ لم يتوخى الا اولي لقوله وان علقنا هذا
 هو معنى قوله ومدلون او ان البدل بالحد والحد المذكورين
 الخالان والعمدان والاعمام وذلك مذكور صريحاً في الاقسام
 وهذا اولي الاشارة لقوله لان كلا منهما لو لانه
 يوخذ من ضابط من لا يسقط وهو كل من اولي الوجه
 اوليته انه فيه بيان سبب الارث بخلاف الثاني والمذير
 الى من عطف الخاص على العام الكنتال الى وجد بضبط
 بعض العلماء الكنتال بما في ثون ثم ثون والتاساكنه والكل
 مفتوحه ولا كان حيوانا الى اخرج الميت وقوله ولا
 اصل حيوان لاخراج النطفة متوارثان لوفيه تناف
 بين الشرط والجواب وهو قوله لم يرث فثبت الارث ثم
 نقاه ويحجب بان المراد بالاول من وجد بينهما سبب الارث
 والجدل بالسبق لوفيه مسامحة في ادخال الصورة الاولى
 لانه علم في السابق وان اريد بالسبق السابق دخلت الاولى
 كالخاتمة لكن يكون مكرراً مع قوله او جهل سبقها حيث قال
 بعدها علم سبق او جهل محاراي بالاسفارة المصروفة
 بان شبه الودع او ابهام وقت الموت او اللعان بالتقارن
 بجامع منع الارث بكل واستغير اسم المشبه به للمشب
 وعكسه اي لا يرث ولا يورث قال القسم الثاني عكس الاول
 والرابع عكس الثالث واقرب العصبات الى المذرع
 في بيان الارث بالنقص وبقدمه على بيان الارث بالفرض
 لما قيل ان الارث بالنقص اقوى واشرق لان الوارث به
 يستغرق الزكة اذا انفرد به بخلاف صاحب الفرض ومن قدم

الارث

الارث بالفرض نظر لكون الشارع اعتنى به وقدره ولا يصاحبه
 لا يسقط اصلاً بخلاف العاصب فانه يسقط اذا استغرق
 الفروض والتركه وكل من القسمين الارث بالفرض والارث
 بالنقص متضمن لبيان مساقيل قسمة الموارث فيكون هذا
 هو المخرج له بقوله كتاب الفرائض وما تقدم عليه توطئة له
 واقرب العصبات الى اخرهم كلام المتن ان كلا منهما يقال
 له اقرب مع ان الاقرب على الاطلاق الابن ومما يدل على ان كلا
 منهما اقرب حل الشك حيث جعل خبر المبتدأ محذوفاً وقدره
 بقوله العصبية بنفسه ثم بين العصبية بالابن وما بعد ويحيى
 عن المتن بان مراده بالاقرب حقيقة او بالاضافة لمن بعده
 فالحق الابن والاضافة من بعده كل واحد بالنسبة لمن بعده
 لكن التقديم بالاقرب في غير الاخوة وبينهم والاعمام وبينهم
 اما فهم فهو بالقوة لا اتحادهم في الدرجة ويحجب بان مراد المتن
 ما يشمل الاقوى لانه يدلي الى الميت بنفسه الى هذا
 لا ينبغي تقديمه لان الاب يشاركه في هذا المعنى وكذا القوت
 فكان الاولى ان يقول لقوته في العصبية بدليل حجب
 الاب من النقص ورواه الى الارث بالفرض
 يدلي بنفسه الى ظاهره انه خيرتان لكنه يناف ما تقدم
 من ان كل العصبات يدلي بواسطة الاب ويحجب بانها حال
 من الاب لا خيرتان وان المراد بذلك كونه عصبية
 بنفسه وهذا الجواب الثاني ينفع فيما ياتي بعد ذلك دون
 الاول جمع عصبته ثم هداى لفظ عصبته اما اسم جنس
 يصدق على الواحد والمتعدد والذكر والانثى وهو جمع غلب
 كصالب وطلسم فيكون عصبان جمع الجمع على هذا قرابة
 الرجل الى الرجل ليس قيدا وكذا قرابة المرأة وقوله لا يبي

اللام للتعليل اي من اجل ابيه وهذا يخرج عصبة الولا
ان يقال ان هذا التعريف للعصبة من النسب
قرابة فيه اخبار بالمصدر عن العصبة وهم ذوات
ويجاب بانه على تقدير مضاف اي ذو قرابة او ان المراد
بها الاقارب من ليس لهم سهم مقدر الى اي ولو في
بعض الاحوال فيدخل الاب والجد والبنان وبنان الابن
والاحوات اذا ورتوا بالتعصيب وان كان لهم سهم
مقدر في غير حالة التعصيب وهذا التعريف شامل
للعصبة باقسامها الثلاثة بخلاف تعريف المحشي فانه
للعصبة بنفسه ثم ان هذا التعريف يشمل ذوي الارحام
اذا ورتوا ولم يكن لهم نصيب مقدر كالعم للام مثلا
فيقتضي انه يقال له عصبة ح ويجاب بانه لا مانع من
ذلك وان المراد الورثة المجمع عليهم في ترك التركة
اذا انفرد اي عن اصحاب الفروض فيصدق بالعاصب بنفسه
وبنفسه وغيره معا وبالعاصب مع غيره مع معصيه
او ما فضل عن الفرض لصادق بالاقسام الثلاثة
لمة لا بالفتح والضم والمراد ارتباط وتعلق بين
المعتق والعتيق كالارتباط بين الاقارب كالترتيب
المتقدم الى بيان ان تقول الابن ثم ابنه ثم الاب ثم الاخ ثم
ابن الاخ ثم الجد ثم العم ثم ابن العم ثم ابو الجد واما
ترتيبهم في النسب فقد تقدم فلا يقدم اولاد الاب
الى اي ولا يشاركونه وكان الاوضح ان يقول فلا تقدم
الاخوة على الجد في النسب بل يشاركهم على تفضيلهم
فالمدى تقدم اي هنا ويوجب الاخ والام في النسب
فياخذ السدس باخوة الام ويشاركه مع اخيه

اخي في الباقي فمعتق الاب اي الى المعتق وذلك لانه اذا
اجتمع معتق الى المعتق ومعتق الى العتيق قدم الاول هكذا
يظهر حرر ذلك وقد روي معطوف على الفروض واصحابها
ولكن لم يبعد عطفه شيئا لانه يلزم من بيان الفروض واصحابها
بيان قدر ما يخصه ويوجب بانه لا يلزم لجواز ان يذكر الفروض
سرها واصحابها سرها ولم يبين قدر نصيب كل واحد حاج
لعطف ما ذكر اي المقدرة لا حاجة الى ذلك بل كلام المتن
واضح الا لعارض كقول او رد في الرد زيادة في قدر
الا نصبا ونقص من عدد المسيلة ونقص من الانصبا
بعبارات اي اربعة وبقية خامسة وهي الثمن والسدس وضعف
كل وضعف ضعف وهذه طريقة الترتيب والتي في المتن طريقة
التدني والاولى من عبارات الترتيب الوسط وما بعدها
من العبارات معناه كعبارة المتن الا انه اختلاف في اللفظ
فانه من قبيل الاجتهاد لتعليل لقوله وثلاث ما بقي
عن جنس البنوة والاخوة الى واحد ما بقي عن الآخر
ان المراد البنوة للميت وبنوة الميت هي اخوته لان يقال
من عطف اللازم على المازوم اذا انفردت المازومة الاولى
فاخبره عن الاربية ليعود اليها وذلك وزعه الشئ عليها
وتنقيص اي وعن حاجب كابن صلب وابن ابن اقرب
منها عن جنس البنوة والاخوة هما محتاج اليها هنا
لان المراد البنوة للميت والاخوة لها هي وهما متغايران لان
بنوة الميت ينسبون اليها اولاد اجنها واما اخوتها فهم
اولاد ابيها وكذا يقال في الاحتمال لان او من غيره اي
ولو من زنا لانه ينسب اليها فلهوم قوله تعالى لا حاجة
لزيادة العموم لانها نص في البنان لان الصغير للاولاد قبلها

فكان الاولى لقوله تعالى اذا لم يكن معها بنت صلب اي ولا
 ابن صلب بالاولى ولا بنتا صلب كذلك فلعوم الوضيه
 نظر لانها في الاولى فلا تشمل الاخوات الا ان يقال بقطع النظم
 عن مرجع الصمير في كن نساً عن من يعصيه من هذا
 يرجع للمحل وقوله او يحصيه من مرجع للنسأ لغیر لانها لا يحجب
 حرمانا كما تقدم وارث لو كان الاولى وارثان او
 يقول اذا لم يكن للميت فرع وارث فيعزم ويكون اخضر
 قبل اظها وان عباس الى اي لا به يقول لا يردّها الى
 ثلاثة من الذكور والذكور والاناثا واما الاناث فالحلص
 فلا يردونها بالصعب على الحال اي وعامل الحال المحذوف
 وصاحبها ايضاً والتقدير فذهب العدد وحالة كونه صاعداً
 متجاوزاً للاثنتين الى ما فوقهما فقول الش اي ذاهبا لتفسير
 الحال لا لعمليها وكان حقه ان يبينه من الاخوة الى بيان
 للاثنتين الابه معقول المحذوف اي اقرا الاية لان
 الدليل في الاخرها الا في اولها فان فيه تعصيا
 اي فيمن اذلوا به ليلام ما قبله وقد يفرض الى انما حصل
 ذلك خارجا عن كلام المتن لانه بالاجتهاد وما في المتن
 ثابت بالنص كما مر اي نظير ما مر لان الذي مر ثلث
 الساج للحد وهناك كامل وكل منهما ثابت بالاجتهاد
 لما مر في الايتين اي الاولى قوله ولا بويه الى والثانية قوله
 فان كان له اخوة الى للاب واللام اي من جهة الاب او
 من جهة الام وفي نسخة لاب الو من غير حرف التعريف
 ثم ان كانت الحدة لا كان النسب ذكراً ذلك عند
 قوله وتسقط الحدة بالام الا انه ذكره لمناسبة قوله
 مع عدم الام او الام بالرفع عطفا على الاب ثلث
 عز

من ذوات
 الذكور
 والاناثا
 والذكور
 والاناثا
 والذكور
 والاناثا

مشراى بقطع النظر عن المكر والافى احدى وعشرون
 كما في النظم ضبط ذوى العروض من هذا الرجز الى
 الاب والجد اي في بعض الاحوال وذوات النصف اي
 في بعض الاحوال اذا لم يرثن بالتعصيب في تحريم
 اي بالنقص ولا يدخل على الابوين والزوجين وولد الصلب
 واما تحريم الحرمان بالوصف فيمكن دخوله على كل الورثة واما
 حب النقصان فقد تقدم في ضمن باب الفروض وحاصل ما ذكره
 المتن خمسة اقسام وزاد الش سبعة فالجمله ثمانية والعامة
 انه يقدم بالجهة فاذا التحدت لجهة قدم بالغرب فاذا التحدت بالغرب
 قدم بالقوة كما قال

فالجهة التقديم ثم بقرينه وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
 وترتيب الجهات النبوة ثم الابوة ثم الجدودة ثم الاخوة ثم بنو الاخوة
 ثم العمومة ثم بنو العمومة ثم الاولاد ثم بيت المال فالتقديم بقرب
 الجهة على الترتيب المتقدم ثم اذا التحدت قدم بالغرب في الدرجة
 ثم اذا التحدت بالقوة لا يتي الكلاله اي فالاولى قوله
 وان كان رجل يورث ثلاثة الى والثانية قوله يستفتونك الى
 لكن الاولى الاقتصار على الاية الاولى لانها في حق الاخوة للام
 بخلاف الثانية فانها في الاخوة الاشقاء والاب والاستدلال
 بالاية الاولى بمفهومها لا بمنطوقها لانه اي الجد في درجة
 ابيه اي الى ابن الاخ واذا كان كذلك اي والاخ محب ابن نفسه
 فكذا من في درجته وهو الجد يجب الا بن الاخ لان النسب يتعلق
 به احكام لا تتعلق بالولا كالحرمة والنفقة وسقوط القصاص
 وروا الشهاده وهذا ثابت لبعض الاقارب لكل الاقارب
 كما يعلم من محله وغيرها كعدم حده بتدفعه وان كان
 يذروا عدم قطعه بسرقة ماله وثبوت الحضانة في النسب

دون الولا
ما سبق اي للتقاليل مضروب بالكسرة
نص على ذلك خوفا من تحريفه وقرائته بالنون جمع اخ بان يقرأ
اخوانهم والمراد ان الانيات مقصورات ياخواتهن وليس المراد
ان الاخوة مقصورون على تصيب اخواتهن ليس لهن حاله غير
ذلك لان ابن الانيات يصيب غير اخوته كعمته وعمه ابيه وعمه جده
وبنت عمه كما ياتي فلان لا يرثن الواللام لا ابتداء وما
بعدها في تاويل مصدر مبتدا وقوله اولي خبر والتقدير قدم
ارثهن في الولا اولي مضطرب الواي حصل اختلاف في سنده
اي رحاله بان رواه واحد على وجه ثم رواه على وجه اخر
بزيادة في السند ونقص منه او حصل اختلاف في منه بان
وقع فيه تغيير للفظ او معناه تصويب ذلك للمنفرد
مقدم وايض للمنفرد فاعل موخر من في درجته اي مطلقا
سوا كان لها شيء من الثلثين او لا
في الوصية ذكرها عقب الفرائض المتعلقة بالموت لان الاجازة
والود والقبول وثالث المال انما يعتبر بعد الموت وهذا يجاب
به عن الاعتراض الا ان المعنى الشامل لا حاصلها لها
فطلق على اربعة معان على العين وعلى مقابل الايصا ونعرف
بانها اثبات تصرف بعد الموت من وصي الوكوفي
فهو بالتخفيف لان الموصي لو كان الاسباب تاخيره عن
المعنى الشرعي لانه توجيه لشميته وصية وصل خير
دينه الاضافه على معنى في فيه وفيما بعده والمراد بخير
دينه الطاعات الواقعة في حال الحياة والمراد بخير عقابه
التوان الذي يحصل بعد الموت او قبول الوصية او دفعها للموصي
له فكان الاسباب وصل خير عقابه بخير دينه لان الاول
نسبة الاتصال للمناخر بالمستقدم وبعد ذلك الذي بعد الموت
ليس

ليس واقعا في الموصي فكيف ينسب اليه انه وصله بما قبله او
وصل ما قبله به فكان الاولى وصل خير دينه بعينه ببعض
لان الذي وقع من الموصي هو اللفظ والصفة وهو خير افضل
بما قبله من الطاعات الا ان يقال لما كان الموصي ينسب فيما بعد
الموت للفظ المذكور نسب اليه ما ذكر لان الانسان
يوصي الوفيه حذف تقديره فتخرج ثم تقسم تركته هذا هو
الذي ينتج تقدمها والخوان ما تقدم ثم بعد ذلك يقال كل منهما
متعلق بالموت في المخرج لتقدم الفرائض اجيب بانها الزم من
الوصية لان كثيرا ما يموت الناس ولا يوصون
كالبرع المنجز تشبيه في اللعوق بالوصية المحروم من
حرم الوصية الواي من هذه الجهة بخصوصها والا فثبت
على ما فعله من الطاعات وسنه نفسه وقوله وشهادته
اي تصديق بما جاء فيها عن الله ورسوله وانها حق ومشرقة
وتس المراد انة يعطى اجر الشهيد وهذا الحديث ظاهر في السلم
اما الكافروان صحت وصيته فلا يتصف بكل ما في الحديث
في الثلث او قيد وقوله لغير الوارث قيد والا
كرهنا فيها وذكرنا بقية اي صريحنا فلا ينافي ان الصفة
تؤخذ من قوله وتجاوز الوصية لانها لا بد لها من صفة
نقدت وصية الو وهذا التفصيل يجري في
البرجين اللذين الذي يحل الانتفاع به لان الوصية
تحمّل الهاتمة الوفيه تعليل الشيء بنفسه فكان الاولى ان يقول
لان الله من على عبده بالتصرف في ثلث ماله وقد لا يعرف
الشخص ماله في اخر عمره اما لعينة او مرض مثلا
لان الموصي له يخلف الميت كما يخلفه الوارث الوارث لم ينتج فعنه
حذف تقديره والوارث بملك الثلثين ولو لم يقدر على

التسليم فكذلك الموصي له بملك الثلث وان لم يقدر على التسليم
توقت بعلم وجوده عندها بان تلده لدون ستة
اشهر من الوصية وهذا في حمل الادنى اما حمل الراسم فيرجع
فيه لاهل الخبرة بالبهائم وقوله جباى او ميتا مضمونا
تحتنن الامة بخلاف حمل الدابة اذا انفصل ميتا فستطل
مطلقا سواء كان مضمونا او لا والارث للوارث لا للموصي
له وحمل الاحتياج لهذا كله اذا قال اوصيت بهذا الحمل
الموجود اما لو اوصى بالحمل ولم يقبل الموجود فيصح وان لم
يحدث الا بعد الوصية بحمل او تمسح في اي حال ذلك
او قال بحمل او تمسح واطلق ثم ان عم او اطلق استحققه الموصي
له على الدوام وان قيد بمدة اتبعت موته ومويدة
ومطلقة ثم انه في التنايد او الاطلاق تعتبر قيمة العين
بمنفعتيها معا من الثلث واما ان قيد بمدة معلومة اعترفت
قيمة المنفعة فقط من الثلث مثلا اذا كانت قيمة العين ثمانين
مائة وبدون المنفعة ثمانين اعترفت المائة في الاول والشرع
في الثاني من الثلث واما اذا قيدت بمدة حياة او حياة رتبة
فانه اباحة لا تملك فلا تورث عنه وكذا يكون اباحة
اذا قيدت بجهلولة وكذا الواصي له ان يسكنها فانه اباحة
لا تورث عنه بخلاف ما لو اوصى له يسكنها فانه تملك
فيورث عن الموصي له هو الثلث الفاضل صوابه ثلث
الفاضل بالاضافة ولعل عبارة الشئ الثلث للفاضل بلام
الجمع مع التعريف فجزها بخلاف لام الحرف فحصل الخل قيمة
ما يفوت الحاصل ان التبرع ان كان منجزا فيعتبر ما بقى
وهو الذي باخذه المتبرع له بوقت الاعطاء لا بوقت الموت
وما سبق للورثة وهو الثلثان يعتبر بوقت الموت فقط واما
اذا

اذا كان مصنا فالما بعد الموت فيعتبر بقيمة ما يفوت بوقت
الموت فقط وما سبق للورثة يعتبر باقل قيمة من الموت
الى القبض فهذا لفظ ان قوله فيما سبق للورثة راجع للثاني لانه
مع الاول وان كان ظاهر كلامه رجوعه لهما ويكون سكت
عن قيمة ما سبق للورثة في المنجز فلا يحسب عليه اي لان
شرط العنان دخول المضمون في يد الضامن وهي قبل القبض
لم تدخل في ايديهم وكيفية اعتبارها لم ينفذ بقول
المثنى وهي من الثلث ولكن يقتضى ان التفاصيل الالية كلها
في الوصية مع انها عامة في الوصية وغيرها فكان الاولى
وكيفية التبرعات اعتبار في وصية تبرعات الوصية
تبرع فيلزم ظرفية الشئ في نفسه فكان الاولى حذف
وصية فيقول واذا اجتمع تبرعات في تركة او مال
وان كانت مرتبة الوصية غير مرتبة والاول للمحال بدليل
المثلة التي ذكرها وان التوا للفاية اي سواء كانت مرتبة
اولا ويراد الترتيب في الذكر كما في المثال الثاني او في الوجود
في الخارج كما لو وصى يوم الاربعاء ويوم الخميس ويوم الجمعة
مثلا ثم مات يوم السبت مرادة الترتيب المدلول
عليه بحرف مرتب وانما لم يعتبر ترتيبها اي بالمعنى
المستقدم بان كان في الذكر او في الوجود او اما لو كان مراده
الترتيب المدلول عليه بحرف مرتب لا يتفرع فيها بل يقدم الاول
فالاول كما ياتي فيكون على هذا جاريا على ص وهو ان المرتبة
يتفرع فيها بدليل الاستدراك بعده فانه يدل على ان المرتبة
لا يتفرع فيها قدم المنجز اي مطلقا اي سواء كان عتقا او
غيره او البعض والبعض وسواء كانت مرتبة او غير مرتبة
او البعض والبعض فهذه تسعة ويؤخذ من قوله قبلها واجتمع

بترعان منجزة لشعة لانها ان كانت مرتبة قدم الاول
فالاول سوا كانت عتقا او غير عتق او البعض والبعض ومن
قوله او وقعت دفعة ثلاثة لانها ان كانت عتقا افرع او غير
عتق او البعض والبعض قسط وبقي من هذا القسم ما لو كان البعض
مرتبا والبعض غير مرتب والفرض انما منجزة وتحت ذلك
ثلاثة عتق او غير عتق او البعض عتق والبعض غير عتق قدم الاول
فالاول من المراتب قسمت الشععة في هذا القسم والسبعة الباقية
تؤخذ من القسم الاول وهي المتعلقة بالموت بيان ذلك انما
ان كانت مرتبة قدم الاول فالاول سوا كانت عتقا او غيره
او البعض والبعض وان كانت غير مرتبة فان تخضعت عتقا
اقرع او كانت غير عتق او عتقا وغيره قسط الثلث فهذه
ثلاثة ايضا وان كان البعض مرتبا والبعض غير مرتب والفرض
انما متعلقة بالموت قدم المرتب الاول فالاول سوا كان عتقا
او غيره او البعض والبعض فتمت بذلك السبعة والعشرون
وهذا كله ان لم ينفك الثلث فان وفي الامر ظاهرا متافقا للجميع
لا يمكن الرجوع فيه اي لانه بترع قبض وهو لا يرجع بعد
القبض الا للوالد ويند بان لا يوصى الى دخول على المثلث
الثلث الى مبتدأ خبره محذوف اي يوصى به او مفقود
اي الزم الثلث والثلث كثير مبتدأ وخبر الان
يجريها باق الورثة استثنى ما قطع بالنظر لقول الم
نكرة لانه استثنى النقوذ عند اجازة الورثة من الكراهة
والكراهة باقية ولو مع الاجازة نعم لو قال انما لا تتعد
الا ان يحيزها اي فتتعد كان متصلا بزيادة على حصته
ليس فتد ابل ويقد ر حصته وياقل من حصته نعم المفهوم
فيه تفصيل وهو ان يقال ان لم يجر كل الورثة بالوصية توقف

على الاجازة سوا كانت الوصية بقدر حصته او باقل او بزيد
وان عمم كل الورثة فان كانت لكل واحد بقدر حصته شأيا
بطلت وان كانت باقل من حصته او بقدرها معينا صح وتوقف
على اجازة البقية فتقييد الشئ بالزيد لهذا التفصيل
صالح بالخرصة اسناد ثم انتقل ارثه لبيت المال والفرق
بين هذا وما لو اوصى بزيد وكان ارثه لبيت المال فانها
تقبل في الزايد وتقع فيما دونه انه هنا لو بطلنا ما بطلنا
كلام الموصي بالمرأة مجلافة في تلك لما بطلنا الزايد لم يبطل
بالمرأة بل صح في الثلث بماله كله ليس قيد ابل لو اوصى لباير
شي منها فانها تبطل ايضا ما لو اوصى لوارثي لكل وارث
اللانها التي فيها التفصيل بين المشاع والمعين الى
يستثنى من الوقف الى اما لو كان ذلك بالوصية فان كانت حصته
كل معينه صح وتوقف على الاجازة وان كانت شائعة بطلت
فلذلك قيد بالوقف والوصية لكل وارث لو مبتدأ
وقوله صحيحة خبر ولكن المرجع للمقيس ولو
مكتبا اي مالم ياذن السيد فان اذن صححت ثم ان عتق
فالامر ظاهرا وان مات قبل الا و مع بقا الكتابة تغلق
الموصى له بما في يده من المال والكسب كسائر تبرعاته
باذنه واما ان لم يبق الكتابة ومات رقيقا بطلت الوصية
والسكران اي المتعدى شكره لانه المراد عند
الاطلاق فتصح وصيته اي ان عاد الى الاسلام
وقول الرافعي المستد او قوله انه لو اوصى الى مفقود القول
لرافعي وقوله ليس في الحقيقة الخبر ثم ان هذا الاخبار
غير صحيح ولا فائدة فيه لان نفس قول الرافعي ليس وصية
الحي والاميت وانما هو اخبار عما وقع من الموصي فكان الاولى

لا يقتضي صحة الوصية للميت بل لولييه فيه مسامحة لانه
يعتد انه لا بد ان يكون له ولي وليس كذلك لانه الذي
يتولى امره الوفا فيه مسامحة لانه ان اراد ان الاعيان من
ماله فغير مسلم بل الاعيان من تركته الميت وان اراد ان
يباشر الافعال فهو كغيره لانها فرض كفاية على عامة الناس
يؤخذ من اعتبار هذه الملازمة ممنوعة لانه لا بد
من اشتراط ما ذكر في الموصي له كون الموصي ما كالماتقدم انما
نصح ولو كان الموصي به معدوما بالحرمة فكيف يؤخذ اشتراط
وبفرض ذلك فاحذه من قول المتن مالك اقرب واول من
اخذه من ذلك فكان يقول تنبيه علم من قوله مالك اشتراط
الوفا ونصح لكافر لا يقيم في قول المتن لكل متملك
ولو حرييا او مريتا صورته انه يوصي لزيد مثلا وهو في
نفسه لا مخرج في او مريتا فلهذا يصح اتفاقا واما لو قال لزيد
الحري او المريتا فيقبل نصح وقبل ينقل لانه تعليق للحكمة
على المشتق فيشعر بالعللة فكانه قال لاجل ردته او حرانته
وذلك معصية وكذا لو قال الحريين او المريتين او قطع
الطريق فلا يصح لانها جهة معصية للعلم بانه كان موجودا
اي سواء كانت فراشا ام لا ولا كثر منه اي من الدواب
فالسنة ملحقة بما فوقها وقوله او لاربعة سنين فاقول يكون
الاربعة ملحقة بما دونهما ولم تكن فراشا اي بعد الوصية
فيه حياة مستقرة فان الفصل ميتا فان كان قبل
موت الموصي بطلت وان كان موته بعد موت الموصي لم ينقل
فان كان الولي قبل الوصية للمحل اخذها ورثة المحل وان كان له
يقبل قبل الان واخذ الوصية ورثة المحل ايضا
وكتابة التوراة الى اي المبدلين تعظيمها بسراج

وسوا الوصي بما ذكره مسلم او كافر راجع لما قبله من الحاييز
والباطل لان القصد الى تعليل لقوله ان لا يكون الخ
بعد موتي راجع لثلاثة فلو لم يقتل بعد موتي ففي
صورة وهبته تكون هبة ولا عبرة بنية الوصية لورثها
ثم ان كان في الصحة نعت من راس المال وان كان في المرض
حسب من الثلث واما في صورة قوله فيكون اقرارا واما في
صورة اعطوه له يكون كتابة في الوصية وفي التملك في
الحياة وان مات بعد موت الموصي الى اما لو ماتا معا
بطلت الوصية له المعين قيد خرج الجهة فلا وقف
فيها الذي ليس باعنا في قيد سياقي محترزه من
ولي وصي برجعان للوارث واما الرقيق الموصي به فيقوم
مقامه الحاكم ان كان ناقضا فالملك فيه للوارث
واذا اعتقه الوارث فلا يحتاج العند الى قبول للمعتق
بخلاف مال الوارث له برقيقة فانه يحتاج للقبول وان
كان يعتق اذا قبل باجود منها الى راجع للثانية اما
الاولى فهو رجوع مطلقا وعجبه رقيقا خرج به خبر
العميين فانه يفسد بالتأخير فربما قصد حفظ الموصي
له قيصا منعول لقطع وجلة وصي به صفة لثوب
والمراد بالثوب القياس مثلا قبل التفصيل والمعنى انه
اوصي بمقطع قماش ثم فصله قيصا وعجبه فانه
ونباته وعجبه الى خرج ذرع الارض فلا يكون رجوعا
يقال اوصيت الى اشار بذلك الى ان العمل يتعدى
باللام والى ويتعدى بنفسه بالتضعيف ابتدا
من الشرع وهو الاصل والجد الجامع للشروط
لا يتنوي في التفسير لقوله ابتدا وام وم ومي خرج

خرج بقوله ابتدا عند الموت اي وعند القبول
 وكلاهما اي التعبيرين صحيح اي لتزاد في الامانة والعدالة
 او تلازمهما كما وصيت اليك اي في كذا فلا بد من بيان
 ما يوصى فيه كما ياتي كما لو كان له وهو عدم الرد فيصده
 باللفظ وبالعمل فيكتفي بالعمل فتعبر على قوله كذا له
 مع بيان المستعلق باليجاب لان بيان ذلك من الموصى
 لا من الموصى وان كان ظاهرا انه مرتبط بالقبول
 ولو اوصى لاثنين بان قال اوصيت لزيد وعمر واورد
 وعمر وصيان الا باذنه الا من الاذن اذنت لكل
 منكما بالانقضاء ومنه لو قال اوصيت لكل منكما فانه اذن
 في الانقضاء والله اعلم هذا هو
 الركن الثالث من اركان الفقه وقدم العبادان لانها اهم
 ثم المعاملات لان الاحتياج اليها اهم ثم ذوق الفرائض في
 اول النصف الثاني للاشارة الى انها نصف العالم كما في
 الحديث ثم النكاح لانه يكون بعد استيفاء شهرة البدن
 ثم الجنابات لانها تقع بعد استيفاء شهوة البطن والنجس
 واعلم ان النكاح من الشرايع القديمة من لدن ادم وينبغي له
 اخر في الجنة ايضا والمراد من النكاح العقد المركب من الإيجاب
 والقبول واصله الاباحة ولهذا لا ينعقد نذره وان غرض
 له الاستحباب وقد يخرج عن الاباحة البقية الاحكام
 عند الاستتار من الاركان الخمسة الانية
 بلفظ متعلق بعقد النكاح الى اي مشتقها لانها
 مصدران والمصدر كناية لا ينعقد به النكاح بمعنى
 العقد والوطى اي يطلق على كل منهما فهو من قبيل المشتراك
 فيكون حقيقة بينهما ولا صحابنا الى مثال قوله والعرب

تستعمله

تستعمله الى على الاصح الو ومقابلته انه جاز من جهته
 من حيث ان له رفعة بالطلاق والفسخ بسبب من اسبابه واما
 قسمة من غير سبب من اسبابه فلا يتأني لأمن الرجل ولا من
 المرأة ولا يرد على ذلك قوله تعالى الخ ورودها على
 ما قبلها مشكل لانها موافقة لما قبلها في ان كلا النكاح فيه
 بمعنى العقد فكان الا والقديم الانية ثم يقول وقضية الانية
 ان المطلقة تخرج من العقد وليس كذلك ولجب بان الوطى
 مستفاد من الحديث وهذا تقرير الانية وفيها تفسير اخر
 وهو ان النكاح بمعنى الوطى فيرد عليه بان الغالب استتوال
 النكاح في العقد وقد استعمل في الانية بمعنى الوطى ويحجب
 بانه حمل على ذلك من غير الغالب ليوافق الخارج من ان المطلقة
 لا تخرج الا بالوطى لا بالعقد فظهر اي خلقتي وطبيعتي
 لانه طبع على حب النساء كما في الحديث حب الى النساء
 ملك او اباحة واختلف في المملوك به على قول الملك ثقيل
 عين الزوجة وقيل منفعة البضع وقيل ان ينتفع
 والعصا يجمع قضية بمعنى مقتضى بها وهي النسبة فيكون
 عطف القضايا على الاحكام بمعنى النسب عطف تفسير ويصح
 ان يراد بالقضايا المصطلح عليها فيكون من عطف الكلام
 الجزء كصحة اي كنبوة صحة لشي لان الحكم المنوي واما
 نفس الصحة فحكم شرعي وليس مرادا بمعنى التزويج
 صوابه التزويج الذي هو من طرف الزوج ويكون في الكلام
 شبه استخدام لانه ذكر النكاح اولا في الترجمة بمعنى العقد
 ثم عماده بمعنى التزويج مستحب الى وقد ذلك بعقدين
 واخذ محنة الثاني اولا ومحنة الاول ثانيا على اللفظ والنشر
 المشوش من مهر الى الحال منه والمراد ان ذلك رايد

على مسكنه وخادمه ومركوبه وملبوسه يامعشر
الشباب المعتبر الجماعة الذين جمعهم وصف واحد
كشباب وكهولة وشيوخه وانما خص الشباب بالذكر
لان الشهوة فيهم اغلب والا فغيرهم مثلهم ارشادا
اي بغلبا من الشارع ويناب على ذلك الصوم لغوا قصد
امثال ذلك الشارع ام لا لانه لتكميل شرعي وهو العفة
مخلاف الارشاد المحض كالاشهاد في المعاملة الماخوذ
من قوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم فلا يثاب عليه الا
اذا قصد امثال الشارع والصوم خاص بالرجال فلا
دخل له في النساء بل يتزوج اي يباح له او غيرها
خوف من ظالم واشتغال بحزن ولا علم به اي والحال
انه غير نابق افضل فعل التفضيل على يابه لان فيه
فضلا ان قصد ولدا او عفة فالتكاح افضل اي من تركه
افضل التفضيل هنا ليس على يابه لان الترك لا فضله
الشروط مراده بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكر شرطين
وليس بكرة الويلين يظهر هذه الصفات في الزوج ايضا
هل لا يكره الا هو خرف تنذير اي ايقاع في الندم اذا دخلت
على ما مضى فامتنع هنا وقت في الندم باجبار فان دخلت على
مصارع يكون التخصيص وهو الطلب بحث وازعاج
ولودا فلو تعارضت هذه الصفات قدمت الدينية الى ما في
المحشى لحسبها الا هو ما يفتقر به من الصفات والكمالات
ويجوز للحرى الكامل بين اربع اي سواكن حرار
او اما كباياتي في تصويره او البعض والبعض بان تقدم تكاح
الامانة تزوج بالحرار ولا ينكح الحرى الكامل ولو حصيا
او عينا او محبوا او عينا امه ولو صغيرة او ابسة

او مبعضة ومثل الامنة حرة او لادها ارقابا ناعتقتها
الوارث فلا تنكح الا بشرط الامنة وولدها رقيق بين
حرين وسياتي عكسه وهو الحر بين الوفيين ولا ينكح
الحرامة الا لان فيه ارقاق الولد وهو محذور شرعا
ومتقضى ذلك حل نكاحها اذا انتفى ذلك بان كانت عقيمة
او هو عتقا وليس كذلك لان الحكم قد بعيم بحسب ما يراه
المختهد والحاصل ان الوفيق المسلم يشترط له شرط واحد
وهو اسلامها والوفيق الكافر لا يشترط له شيء والحر المسلم
يشترط له الثلاثة والحر الكافر يشترط له الاولان
او قدر على صداقها معطوف على الماتن وقوله
او وحدها عطف على قوله ولم يجدها وقوله او لم ترض به
عطف على قوله ولم ترض الي او كانت تحت من لا تصلح
لها لم يظهر عطفه على ما اذا كان الاولي جعله غاية اي تحلل
له الامنة اذا عجز عن الحرة ولو كانت تحت حرة فلو قدر
على حرة غاية مقابل محذوف اي ما تقدم في الحرة الحاضرة
اما الغاية فاحكامها فقال فلو قدر الى قول المختص بالشروط
ثلاثة لكن الاولان احدهما كفي فهو شرط مردد بين
امرين ولو قدر على حرة الى من جملة منطوق الماتن فذكره
زيادة ايضا العت اي الزنا سمي الزنا بذلك مجازا
مرسلا من اطلاق اسم المسبب على السبب لان الزنا سبب
والمسبب المشقة واسمها عت وله تعوي وان لم تكن
قوية في ذلك اي فيما ذكر من الشرطين لان فيها زيادة
الايمان لان اشتراطه سيأتي حتى لو خاف الى تعزيبه
اي فلو اعتبرنا الخصوصيات له الامنة المذكورة وليس
كذلك والوجه ترك التقييد اعترض على الرويات

مع ان وجود الطول لا ترقى في الاعتراض عليه فالاحاصل ان
احد الامرين يكفي اي اعتبار عموم العنت او وجود الطول
فالجمع بينهما مضر ولا حاجة اليه فاما ملكة ايمانكم معمول
لمحذوق اي فليترك مع تسير مبعضة وكذا ولود مع
تسير عتمة وكذا امة اجنبية مع تسير امة اصله لا فهم
يقتضون على اصله بملككم لان ارفاق لا لتقليل المحذوف
تقدير الراجح المنع او المختار المنع ولا موصى له بمحذوفها
اي على الدوام والافضل ونظر الرجل الى هذه الحرمه
من الصغار والمقصود من هذه السبغة هو النظر لاجل
النكاح واما ذكر بنية الاقسام فلتناسية وتكميل النايذة
المحل المراد به ما قابل للمسوح فيدخل فيه الحضي والمجرب
وما ياتي في الشبهة بالنسبة البالغ ذكره فاكيد لان الرجل
هو البالغ ويقال ذكره لاجل دفع توهم ان الرجل مراده
به ما قابل الانثى فيشمل الصغير بل المراد به ما قابل الصبي
كالبالغ اي فالحرمة على وليه لا عليه لانه غير مكلف
ولا حكم يتعلق بفعل غير المكلف واما هي فيحرم عليها ان تنظر
اليه غير الوجه والكفين قيد بذلك وان كان كلام
المتن شاملا لهذا لاجل الخلاف الذي ذكره واما نظره
الى الوجه الى هذا التفصيل على طريقة الرافي واما على طريقة
النووي فيحرم من غير تفصيل الى بدن امرأة اجنبية
ولو جزا ابين منها كدم وشعر والعبرة بوقت الابانة
فلو ابين من اجنبية ثم تكبها ونظر بعد ذلك حرم وان ابين
من زوجته مثلا ثم طلقها ونظر بعد ذلك حرم ايضا
احتياطاً باعتبار بوقت النظر والعمد لا يحرم اعتبارا
بوقت الابانة تدعو الى الاختلاف كان الاولى حذف
ذلك

ذلك ويقول من قصد جماع او مقدماته وهي قصد
التلذذ من اصنافه الصفة الى الموصوف اي وهي التلذذ
بالنظر المقصود لذلك التلذذ وامن الفتنة الاغصير
لما قبله ووجهه اي تحريم النظر من غير شهوة
ولا فتنة سدا للباب اي باب النظر وقيل لا
يحرم هذا مقابل القول الاخير اي اذا خلا عن شهوة
وفتنة وهذه طريقة الرافي والرجح بقوة المدرك
اي الماخذ والدليل فان نظرت لقوله تعالى قل للمؤمنين
يغضوا اولقوله سدا للباب وحجت الحرمه وان نظرت
لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها وحجت
جواز النظر وهذا بالنظر للدليل اما الفتوى والذهب
فعلى كلام المنهاج من الحرمه مطلقا فابيدة حشتم
النظر حرم المس لانه ابلغ منه واما اذا تجاوز النظر فقد
يجوز للمس وقد لا يجوز كما ياتي نظره وكذا ماله
حتى الفرج من غير كراهة في المس بخلاف نظر الفرج فيكره
التي يحل له الى قيد بينهما وسيا في محرمه فينصها
حال حياتهما قيد فيهما لكن لم يذكر محرمه في الامة
الا انه يعلم بالمقاييس ما عدا الفرج لظاهر المتن
كراهته الى الفرج مطلقا قبل او دبرا والشك قد بالبياح
فاقتضى عدم كراهة النظر للدر او حرمة والحاصل ان
القبل فيه اقوال ثلاثة قيل بياح النظر اليه وقيل بكره
وهو المعتمد وقيل يحرم ما رايته منه ولا رايته
ليس صريحاً في الكراهة لاحتمال عدم الوية حيا وهيبة
كنظرة اليها لكن لا من وجه فلا يكره نظرها لفرجه لان
النهي انما ورد في قبل المرأة كلامهم اي الامة واما

كلام الله ففتيد بالمباح فأخرج التدبر ويستثنى المكان
 الأولى وأخرج محل التمتع إلى أو يقول أما التي لا محل لها إلا أن
 يقال هذا بالنظر لكلام المتن في حد ذاته ويجعل
 ما سواه أي بغير شهوة ومقتضى التشبيه للضعيف
 المعتمد أنه لا يجوز النظر بعد الموت لجميع البدن بلا
 شهوة ومثل الزوج الراجع للامة حال الحياة فاخذ
 محترز الفيد الأول فيها وأما محترز الثاني فربما لم يأخذ
 وحكمها فيه كالزوجة ومصاهرة أي بان كانت أم زوجة
 أو زوجة ابنة أو ابنة أو بنت زوجة إلى ما بين السرة
 والوكبة ولو من غير شهوة أما المحرمة لما رجع الراجع
 لكل من الزوجة والامة وقوله كحيض راجع لهما وقوله ورجع
 راجع للامة فلا يحرم نظره إليها أي لكل بدنها ولو
 بشهوة وأما مس الخاض فيجوز لما عدا ما بين السرة والوكبة
 دون ما بينهما وأما المراهونة فيجوز كل من النظر والمس
 لكل بدنها دون محارمه من إضافة العام للخاص
 إضافة بيانية أو أن المراد بالزوات الأبدان أو أن المراد
 بالمحارم الأقارب وكأنه قال إلى دوات أقاربه فيجوز
 أي النظر أي دون المس بغير شهوة أي ولو كان كافرا
 نعم إن كان الكافر من المحوس الذين يعتقدون حل المحارم
 لم يحزله النظر إلى محارمه معنى أي وصف اعتبره الشارع
 فهذه العبارة أي عبارة المتن بما فوق لما يتعلق
 بعبارة وضمن العبارة معنى التعبير فعداها بالبا والافكان
 الأوضح أن يقول وهي ما فوق إلى ولكن الاستدراك
 على قوله مطلقا فإنه شامل حتى للنظر للكنكاح
 المسنون كان الأولى حذفه لأنه سياتي في الآتي
 أن يؤدم
 لا

٢١٧
 إلى بقربا بالاولا أنه من الدوام قد دخلته القلب المكاني
 فقدمت الواو على الدال وقيل من الادام أي فيقدر
 بالهمزة لا بالواو وهذه الهمزة أصلية ليس أصلها
 الواو وقوله من الادام الاوضح من الادام أي يؤدم
 الأولى حذف أي لا نه يعني عنها ما قبلها قتل
 الخطية إلى أما بعدها فتعيل خلاف الأولى وقيل مباح
 وقيل مستحب بعث إلى فإن لم يتيسر النظر ولا البعث
 وكان لها ابن أو أخ مثلها في الصفات نظر إليه من غير شهوة
 على المعتمد دون احتيا وبنتها زائد على ما ينظره
 أي كالصدر والبطن والعصدين المس ولولا عي
 فلا يجوز بل يوكل في النظر فيجوز النظر للمداواة
 وأما المس فإن احتاج إليه جاز ولا فلا قلل رجل
 مداواة المرأة لورث البليقي المعالج في المرأة بان يقدم أولا
 المرأة المسلمة في مسلمة ثم صبي غير مراهق ثم غير مراهق
 كافر ثم مراهق مسلم ثم مراهق كافر ثم المحرم المسلم ثم
 المحرم الكافر ثم المحسوح ثم المرأة الكافرة ثم المسلم الأجنبية ثم
 الكافر الأجنبية والزوج مقدم على الكل بحجة محرم أي
 للمعالج ولا بد أن يكون انتهى كامة مثلا لا ذكر كابية وأما
 المحرم المعالجة فيكون ذكرا كابية أو أنثى كامة للشهادة
 أي للموضع المشهود عليه بخلا بان يشهد أن هذه المرأة
 اقترضت كذا ومثاله إذا كان يهودي هذه الشهادة عند
 القاضي فيجوز النظر عند التحمل والاداء ولا يجوز للمس ومن
 النظر للشهادة الشهادة لغير المرأة عند الولاده أو لغير
 الزانيين عند الزنا أو للتدبير عند الشهادة بالرضاع وأعلم
 أن قوله بخلا وأد ليس المراد أنه في كل مسيلة من مساييل

الشهادة ينظر الشاهد عند التحمل والاداء لبعضها
ينظر فيها وبعضها ينظر عند التحمل كالشهادة بالزنا
وللمعاملة اي للوجه خاصة فاذا باع لامراه ولم
يعرفها نظر لوجهها ليرد لها الثمن بالجيب ويجوز لها
ان تنظر لوجهه لتزد له البيع بجيب والمعاملة ولد
الكافر اي اذا سبي وهو صغير ولم يعرف هل يبلغ
فيتخير فيه الامام او لم يبلغ فيعرف بالاسر فيجوز النظر
الى عانته ويجوز للشهوة لانما حضم بالذكور لا بها
لا يطلع عليها الا النساء الا ان يتعين راجع لكل من
الشهادة تحملا واد الكفر في غير الزنا اما فيه فانه لا يقو
فيه المتعين في التحمل لا نه ليس للشاهد الستر وعند
الاداء الوض ان تحتمل لا يحتاج الى النظر عنده
فينظر الى اي ويجرم عليه من حيث الفتنة وقيام من
حيث الوجوب عليه للتعين وقبل لا يحرم عليه لان
الشهوة لازمة للنظر فليس للانسان فيها اختيار
او الى بدد عند ذكره للمناسبة لان الكلام في نظر الرجل
للزنا واما نظر رجل لرجل فسياتي فيجوز النظر لهما
المس فلا يجوز واختلف الشراح على اقوال ثلاثة الاولى
ينهى الجوارب بالواجب المتعين الثاني يخص الجوارب بالامر والثالث
يعمم وانما احتاجوا لذلك للجمع بين كلام المنهاج لا نه قال هتا
يجوز النظر للتعليم وقال في باب الصداق لو اصدقها تعليم
فان وفارق قبل التعليم فحذر التعليم وبهذه الاقوال يندفع
التخالف بشرط التعذر من وراء حجاب اي كتعليم كتابه او
خطا مثلا والاكثره وتعليم علم فيعين من وراء حجاب
بشرط التعذر اي وعدم الشهوة والفتنة وكل من العلم والمعلم

عدل

عدل ولو بخلو في الامر بخلاف المرأة فلا بد من حضور
محرم زيادة على ما تقدم وهو التعليم الى اي بالنظر
الحار للتعليم هو النظر للامرود عند تعليمه وانما منع الى
اي فهو ممنوع على كل الاقوال كما قاله الشرح بحيث يظهر من
نفسه ويوضح هذا قول بعضهم ان ينظر فيلترد لذة شهوانية
نفسانية بحيث تفسير للتأثر فيجزم عند النووي
اي اذا كان جميلا لا نه مظنة الشهوة والفتنة وان كان غير
جميل فلا يحرم الا اذا كان بشهوة والحاصل انه عند الرافعي
يحرم نظره اذا كان بفتنة او شهوة والا فلا يحرم ولا فرق
بين الجميل وغيره وعند النووي يحرم سوا كان بشهوة
ام لا بشرط ان يكون جميلا وهذا حكم النظر واما المسححرم
مطلقا ولو حل النظر ولو عند الرافعي واما الخلو فتابعة
للنظر ان حل حلت والا فلا وهذا كله حيث لا محرمية ولا
ملك اما معها فلا يحرم الامع الشهوة او الفتنة بانفاق
عند الشنخين فهو معها كعبدها اي حيث لم يكن مشتركا
ولا مكانا ولا مفعلا ولا فلا يجوز له النظر لشي منه فهو
كالا جنين بخلاف الرجل اذا كانت امته مكاتبه او مشتركة
او مبيعة فهي معه كالمحرم كما تقدم والرفق ان ملك
الرجل اقوى من ملك السيدة لعبدها فهو معها
كعبدها اي وكذا مع الرجل ايضا كالا منه فينظر منه ما عدا
ما بين السرة والوكبة كشعر وظفر ودم اي لا بول
ولبن ومني ولعاب اصجاع رجلين او امرأتين ولو تخادم
كاب وابنه وام وبنتها واخ واخيه واخنت واخنتها فاذا كان
مع الاتحاد حراما فمع عدم الاتحاد اولى او اذا كان عاردين
بخلاف المستورين واحدهما وان كل في جانب اي وان تباعدا

جدا لا يفيض الرجل الى الرجل الى الدليل خاص بالقيمين
 وليس قيد دليل الغاية ولنسب مصالحة الى اي
 عند اتحاد الجنس فان اختلف فان كان محرمية او زوجية
 اربع صغير لا يشترى او مع كبير يحايل جازت من غير شهوة
 ولا فتنة الا لقادم او تباعد لعاقبه اي عند اتحاد
 الجنس فان اختلف فان كان يحايل جاز مع الكراهة ان كانت
 من غير شهوة ولا فتنة فان كانت من غير حايل حرمت
 مطلقا وتكره مع المحارم من غير شهوة مع الحايل هذا
 في غير الشابة المشهورة اما هي خرام مطلقا وقال
 بعضهم ومثلها الامر داجميل والمعتمد انه يجوز مائة
 ومصالحة مع الحايل من غير شهوة وتنجيما اي تقظيا
 مع فصل التناهي لانه اثبت القيام اكراما ثم في الاكرام
 الا ان يقال الاول للمقوم له والثاني للقيام اي يكون لله
 لا تنجيم لنفسه ولا ربا في اركان التقدم
 ان النكاح معناه العقد المركب من ايجاب وقبول وهذه
 الامور التي ذكرها لم تترك منها ماهية كما هو مقتضى التعبير
 بالادكان لان الركن ما تتركب منه الماهية كادكان الصلاة
 ويحجب بان الادكان ما لا بد منها فيشمل الامور الحاجة
 كما هنا او عضله اي مرة او مرتين او اكثر وعلت طاعة
 على معاصيه فان لم تغلب انتقلت للاتباع ولا يزوج المحاكم
 كما ياتي عدل الى من اضافة الموصوف للصنف ولم
 الصنف لان عدل لا مصدر يستوي فيه الواحد وغيره وحذف
 العدالة من الاول لدلالة الثاني فان تشا حوالا هو
 بقية الحديث والمعنى في احضار الشاهدين الى عدل
 هنا بالاحضار وفيما تقدم بالاحضار للاشارة الى انه ينبغي

المحضور اي من غير طلب او مع الطلب وهو الاحضار
 وليس احضار جمع وبين العقد في شوال وان يكون
 الدخول فيه ابضا وان يكون العقد في المسجد وان يكون
 الدخول نهارا وفي اول الليل النهار ويستقر الولي
 والشاهدان وهذه الشروط معتبرة في الشاهدين
 عند الاداء فقط العقد والاداء بخلاف شهود غير
 النكاح فتعتبر عند الاداء فقط وهو في والائمة
 اي دليل قوله الا انه لا يفتقر نكاح الدفعية الى
 فالسلام شرط فيهما الى كيف هذا مع ان نكاح الكفار صحيح
 ولو وقع من غير ولي ولا شهود بالمرءه ويحجب بان صورة
 ذلك انهم تراقفوا اليها وارادوا وقوع العقد بايديها
 فلا يخص شهود الامميين لا باذن اي بان ياذن
 لها الولي في الايجاب او هي تاذن لاجنبي وقوله ولا يغيره
 اي بان تقول لشخص زوجتك نفسي ^{سواء الايجاب}
 لو كان الاول ذكره عند قوله ولا تزوج غيرها لانه يناسبه
 اما هنا فلا يناسب لان الذي من طرفها الايجاب فقط
 الرجال قوامون على مسلطون عليهم نودبونهم
 وبأخذ وذا على ايديهم وقوله بما فضل الله الى ما
 مصدرية اي بتفضيل الله الرجال على النساء بالعقل والعلم
 والولاية والنفقة ولا تزوج غيرها معطوف على
 قوله فلا تملك تزويج نفسها ^{لحين لا تزوج المرأة نفسها}
 الحلف ونشر مشوش ^{بامامة امرأة وكذا صبي ورفيق}
 او فاسق لا كافر فلا يزوج وان كانت احكامه تنفذ للصورة
 لو تغلب على الامامة ^{ولست اهلا معطوف على قوله}
 فلا تملك تزويج نفسها الاول للولاية والثاني للشهادة

والعدالة التي من عطف الخاص على العام والمزوم على
اللازم لا نه يلزم من العدالة ما قبله وهذه طريقة
المتن والمعمد ان الشرط في الولى عدم الفسق سواء كان
عدلا او واسطة كما سيأتي صغائر الحسنة اي التي تدل
على حسنة فاعلمها ودانته وهي سرقة كتمة او تطفيف بتمرة
فالغرض من ذلك اومر الكاير بنفى العدالة واما صغائر غير
الحسنة ككذبة لا ضرر فيها ونظرة لا جنينة فلا تنفى
العدالة الا باصرار ولم تغلب طاعته على معاصيه
والزوايل المباحة معطوف على الذنوب فان تكافى الفرد
منها ايض بنفى العدالة وافق العرف الى الضعيف ولكن العمل به
الان اولى اطلاق المتن اي انه يشترط العدالة متى كان الولى
فاسقا انتقلت للابعد مطلقا فان لم يكن فالسلطان اما اعظم
الامام محرز قوله غير الامام الاعظم كمن يكون مكررا اه لان حكمه
الامام الاعظم علم مما قبله الا ان يقال ما تقدم معروضهما اذا كان
هناك ولى فاسق هل ينتقل للحاكم اولادهما معروض في عدم الولى
الخاص بالمرءة اذا لم يكن وان كان فلا يزوج وهذا اذا كان
فاسقا فان كان عدلا فانه يزوج بناته بالولاية الخاصة وبالاجار
ان كن محيرات بخلاف ما اذا كان فاسقا والامر اليه في تزويج
بناته فانه لا يجبر على المعتمد كما في بناء غيره لان الولاية العامة
لا اجبار فيها **تنبيه** الغرض من الاعراض على المتن من حيث
ان العدالة شرط في الشاهد بن لا الولى بل شرط عدم الفسق سواء
كان عدلا او واسطة بينهما وقد فصل الامام الفقوية لما قبله
وقياس لما قبله عليه وهو قياس ادنى على اعلى لان الثاني مضاف
بالعدالة وان كانت ظاهرة والاول لا يقال له عدل ولا فاسق
وهي التي عرفت بالمخالطة الى وقيل هي التي لم يعرف صاحبها

منسوق

منسوق والاول اخص فهو المعتمد المختلط فيه المسلمون الى
اي ولا غالب فان كان هناك غالب فالحكم له الكافر الاصل
الى سباني محترزه ولم ياخذ محترزا الاصلية لان المرئيه لا تحل
لاحد فلا ولا يزوج الا انه لا يفتقر الى استثناء من الاسلام في
الولى وقوله ولا يزوج الامم الى استثناء من العدالة في الولى لا انه
استثناء صوري لا نه بالملك لا بالولاية والشروط للولاية بالنسبة
كالارث الى يوجب من ذلك ان المسلم لا يزوج الكافرة وبالكس
بل تنتقل الولاية للابعد المواقف في الدين محض ولا به والمراد
ان الشاهد لا حظ له في الشهادة بل لخط المشهود له فاعتبرنا
العدالة لا حل حق العور واما الولى فالخط له ولولايته فاعتبرنا
بعدالة في دينهم ودين شهادة اهل دينهم ومركب المنسوق
الغرض من فقيد المتن اي ان يحل تزويج الكافر ان كان عدلا في دينهم
والا فلا يزوج قاضيه اي بل يزوج قاضينا الى عدالة
السيد الى اي ان السيد الفاسق يزوج أمته سواء كان مسلما وهي
مسلمة او كانت كافرة او كان السيد كافرا وهي كافرة اما اذا كانت
مسلمة والسيد كافرا فلا يزوجها بل يزوجها السلطان
واما الاعمال الى ومثله السكران غير المتعدي اما المتعدي فقد فسق
بذلك فانتقل للابعد او الزوج معطوف على قوله احد
العاقدين بابني الزوجين صادق باريح صور بابني الزوج
او ابني الزوجة او ابني الزوج وابن الزوجة او ابنيهما معا وكذا يقال
في قوله وعددهما ومع كونه يتعقد اذا وقع تزويج فيه او في المهر
لا يثبت على تفصيل ياتي ويغفد الكناح الى الاولى ويثبت
لانه هو الذي في بعض الصور اما الانعقاد ففي كل صور في
الحمد اي اذا شهد في كناح غير ذلك فيثبت بما ذكر واما اذا شهد
للتزويج اولاده او للزوجة اولادها فلا يثبت وكذا لو شهد على

الزوج عدواه او عليها عداها فلا يثبت اما لو شهد على الزوج ابنا
 او شهد عليها ابنا او شهد للزوج عدواه او شهد للزوجة عدواها فثبت
 بكلمة الله التي هي الاكاح والتزويج الاول في قوله تعالى فانكحوا
 ما طاب لكم الى والثاني فيما قضى زيد منها وطرا الى وزوجني الى
 استنبها فاقا بما مقام القبول وقوله تزوجها يسمى استقبالا فاقا بما مقام
 الانكاح في المعقود عليه اي زوجها او زوجة على المعقود فع ان
 ان كان وليا وله اشارة بينهما كل احد عقدها وان فيها الغش
 او كان له كتابة وامكن التوكيل بهما وكل والزوج الابد واما ان كان
 زوجا فان كانت اشارة صريحة عقدها وان كانت كتابية او كان له
 كتابة فان امكنه التوكيل وكل والاعقد بهما للضرورة وتعرف
 نيته باشارة اخرى او كتابة وقيل يكون كالمجنون في وجه الحاكم
 عند فقد الاب والجد وعلم الرجل المرأة هو شرط للصحة بالنسبة
 للعقد على الخنثى واما بالنسبة لمن جهل جليها له كان شك في كونها محرما
 له او لا فلا يجوز الافدام على العقد ثم ان تبين كونها محرم تبين
 صحة العقد على المعتمد واما الخنثى لو عقد عليه وتبين كونه انثى
 فلا يصح وليست شرط في الزوج ان يعرف اسمها ونسبها او يعرف غيرها
 بخلاف الشهود فلا يشترط فيهم على المعتمد انهم يشهدون
 على جريان العقد بين الولي والزوج
 الاول في اللفظ فصل مذکور في بعض النسخ ساقط في بعضها
 ترتيبا الى مسنوب على التمييز وكذا ما بعده وهو تمييز محمول عن المضاف
 والتقدير في بيان احكام ترتيب الاوليا واجبارهم وعدمه فحذف
 المضاف واقام المضاف اليه مقامه فابتهمت النسبة فاني بالمضاف
 وجعل تمييزا وبيان الترتيب لو خذ من التمييز ثم والاحبار من
 قوله فالتجوز للاب الى وعدم الاحبار من قوله والابن الى
 بيان الخطية من قوله ولا يجوز ان يصح بخطية محقة

كما قاله الرابع اسنده له ليشير من عهدته لان عموم غير مستقيم
 لانه ظاهر في الجد والاخوة واما الاعمام وينوم فدلون بالجد
 لا بالاب لاختصاص كل منهما اي الجد وابنه الى فهو تمييز للثانية
 وما قبلها لا ولا يه بها اي الاب والام ويصح رجوع الغمير
 للاب والجد لكن للاب من غير واسط والجد بواسطه وان
 سئل الى كان الولى حذفه هنا وفيما ياتي في ابن العم لانه يقتضي
 ان النازل من ابن الاخ الشقيق وابن العم الشقيق يقدم على ابن الاخ
 للاب العالي وابن العم للاب العالي وليس كذلك ويدل لذلك قوله
 كالارث بل ابن الاخ للاب وابن العم للاب العاليان مقدمان على
 النازل من الشقيق من اولاد الاخ واولاد العم الشقيقين
 وان سئل الاولى وان تراخي على فاجده الغرضين انهم يعبرون
 بالنسبة في الاولاد وبالترابي في اولاد الاخوة والاعمام وان
 كان المعنى واحدا وعلى هذا الى كون الولاية للشقيق
 دون الذي للاب اي فهي حق عليه فقوم الحاكم مقامه
 نعم لو كان الواسط زالا على قوله قدم الشقيق ولفظ كان ثامة
 في المواضع الثلاثة فلهذا رفع ما بعدها ومنه يؤخذ اي
 من التمييز بقوله لانه الاقرب الرجل الى صفة كاشفة
 لان المعنى صفة مذكرة وقد بد لك لان الانثى المعنفة لا تزوج
 عنيفة سوا كان الواسط في عصبات المعنق اي انه في
 العصبات لا فرق بين كون المعنق ذكرا وانثى واما نفس المعنق
 فتقدم ينفق بين الاقرب تزوج والانثى فلا تزوج
 والترتيب هنا كالارث اي يقدم الابن على ابنته ثم الاب ثم الاخ
 ثم ابن الاخ ثم الجد ثم العم ثم ابن العم ثم ابوالجد وهذا في عصبات المعنق
 الذكور واما عصبات المعنفة فان كانت مبيته فكذلك وان كانت
 حية فكذا تبيح عصبة النسب في المتن سوا بسوا

عقبة المرأة لو وكذا منها ايضا لكن يعتبر اذن السيدة الكاملة دون
الواقعة وفي الحقيقة يعتبر اذن الحقيقة دون المعقنة وامة الخنثى
يزوجها باذنه من بزوجته بغير طهر كونه بغير طهر كونه انثى والمبغضة
يزوجها فريسيها مع مالك بعضها فان لم يوجد قريب لمعتقها مع مالك
بعضها ثم ثم السلطان مع مالك بعضها وامة المبغضة يزوجها
قريب السيدة ثم معقن بعضها ثم عصبة ثم السلطان وامة
الموقوفه يزوجها الحاكم باذن الموقوف عليهم ان يحضروا
والا فلا تزوج وقيل يزوجها الحاكم باذن الناظر وامة بيت
المال يزوجها الامام واما عبد بيت المال والعبد الموقوف
وعبد المسجد فلا يزوجون بحال ثم الحاكم الى فان فقد
كان للزوجين ان يحكما لهما عدلا يعقد لهما وان لم يكن مجتهدا
ولو مع مجتهد ام مع وجود الحاكم فلا يحكم ان لا يجتهدا
الا ان كان الحاكم ياخذ ذراعا لهما وقع فلهما ان يحكما عدلا
ولو غير مجتهد ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر فان
تخذا عدلا وخافت الزنا كره زوجت نفسها ثم اذا رجعا
للهم ان ووجد الناس حرد العقد ان لم يكونا قلدا من يقول
بذلك والمجنونة الى معمول لمخدوف اي وزوج المجنونة
اي ان احتاجت للنكاح لا اجل بينة مثلا عدم الولي بانها
كلهم اوفقه بان غاب غيبة وجهل موته وحياته
ولم يحكم القاضي بموته ولا قامت بينة بموته وكذا انما
ضعيف لما تقدم انه ينتظر الى ثلاثة ايام وبعدها يزوج الا
بعد لا السلطان كالمجنون وحسب مانع اي من الوصول
اليه في الحبس امة لمجور اي عند عدم الاب والجد وكانت
امة سفية او مجنون كبير او مجنونة كبيرة دون امة صغيرة
وصغير ومجنون ومجنونة صغيرين فلا يزوج السلطان

امة

امهم فوار القادر اي واختفاه ولم يجب لا باثبات
ولا نفى وتقرزاي بان يقول غدا مثلا وبعد بالمقد كل
وقت طلب منه العقد اذا دعت قيد بالغة قيد عاقله قيدا
الى كفو قيد اي ولا بد ان يكون معينا ولا بد ان يثبت عضله عند
القاضي اما بامتناعه من التزويج بعد امر القاضي له به او ببنية
تشهد بعضه الا ان والحد قيد وقوله المجرب قد تم
شرع في احكام الخطبة الى واعلم ان الخطبة لها حكم النكاح المرب
عليها من وجوب ويزدب الى لان الوسايل لها حكم المقاصد
او في معنى الزوجة او للتزويج في التعبير اي انت بالمية
بين ان تعبر بهذا او بهذا بحضرة اي مبغوضه مبعده
منزوكته ورب راعب فيك ومثله في راعب فيك وان
نظم انه صريح بحسب جوهر اللفظ في غير صاحب العدة
المصادق بظهوره ان يكون غير صاحب عدة بالزوجة او
صاحب عدة لا يحل له النكاح فيفصل كما تقدم ففي الرجعية
يمنع مطلقا وفي غيرها يجوز القريض اما صاحب العدة
الذي يجوز له نكاحها كان خالها وتبرعت في العدة فيجوز
له القريض والتضريح لا نه يجوز له نكاحها واما الرجعية
فلا يجوز لصاحب العدة قريض ولا تضريح لانه لا يجوز
له نكاحها وانما يجوز له رجعتها وعمارة التدا في صريحة في
جواز نكاحها لصاحب العدة فيجوز له القريض والتضريح وهي
ضعيفة الا ان يريد بالعقد على الرجعية فانه يكون
كناية في الرجعية فان فواها به حصلت والا فلا محصل ولا يصح
عقد النكاح المذكور لصاحب الشبهة ان يخطبها الكلام
عمل ونقدم تفصيله وهو انه ان كانت رجعية امتنع مطلقا وان
كانت باينا جاز القريض لكن يكون العقد بعد انقضاء عدة

الطلاق بعد الوضع وبكسر المطلق فيه هذا التفصيل قائل ولا راجع
الظاهر لا وحاصله لا يجوز غيبته الا بشرط ثلاثة ان يكون
لما تجاهر به فقط وان يكون ذلك نصيحة للناس ليحذروه وان
لا يكون عما لا يقدر به لقب الحر أي بالجريد لمن البيت او بالزوجة
خبر لم يندم محذوف أي اولها لقب بكر لو المراد من لم تنزل بكارتها
بوطي في قبلها بان لم توطى أصلا او وطيت ولم تنزل بكارتها او
خلقت بذكر بكاره او زالت باصبع او حيض وثيب المراد بها
من زالت بكارتها بوطي في قبلها ولو بغير ادعى كقول
ولو كبيرة عاقلة او مجنونة بينهما وبين الولي عداوة هذه
شروط للصحة ان يزوجه من كفوه هذا شرط للصحة
ان يزوجه بمهر المثل هذا شرط لجواز الاقدام وما بعده كذلك
الا ان يكون معبر هذا شرط للصحة ما لم يخرج عاداتهم
بالتأجيل لكل الشهر فلا يشترط اليسار فيه ما هو الولي الصغير
راجع للمذكور في المذكور ما هو الولي ولو قال عنها ما هو لذلك
لكان اوضح وينبغي على شروط الصحة انها ان حلت خولت بطل العقد
واما شروط جواز الاقدام اذا خولت بحرم العقد ويصح بهر
المثل حالها من عقد البلد موثر الى أي حقيقة او حكما ومن
الحكم ما لو دفع الولي المهر عموما لم يملك قبل العقد وكذا لو ملكه له
وقبله لم يملك قبل العقد ومن اليسار ما لو اقترض المهر واما الحكم
المستعار اذا كان لا يملك غيره فلا يصح العقد اذا زوجت
بالاجبار واما بالاذن فيصح بمهر المثل وليس استيفاء
المراصفة المراد به الاستئذان لكن عبر به دون الاذن لقننا
والحاصل انه متى اذنت لا تكون محبرة سواء كان سكوتا او لفظا
ولا تعتبر الشروط المذكورة ولكن اذنها في شروط الصحة
لا يكفي فيه السكوت بل لا بد من النطق فان استؤذنت في دون

مهر المثل فسكت لا يكون اذا بالدون بل يقع النكاح بمهر المثل
واللام اولى وتكفي وحدها والتيب البالغة الى هذا
زيادة من المثل لان المتن مفروض في الثيب الصغيرة البالغة الى
العاقلة اما المجنونة فيزوجها الاب والجد وكذا السلطان عند
عدمها للمحاجة واما المجنونة اي الصغيرة وكذا البالغة
يجوز للاب والجد فان فقدوا زوجها الحاكم ان بلغت
واحداث واما الامه اي الصغيرة وكذا البالغة ايضا لانه
يزوج بالملك لا بالولاية وكذا الولي السيد ان كان السيد
سفيها او مجنونا بالغا او مجنونة بالغة لا غير ذلك من صغير
وصغيرة اي بنت عاقلين او مجنونين الذي يظهر انه لا يجوز لولي
السيدة ان يزوجه امه المتولى الا اذا كان المولى ثيبا عاقلة لانه لا يجوز
المولية تامل وكذا امه المجنون الصغير لانه لا يزوجه
خلافه اي انها كالثيب وليس كذلك بل هي كالبكر قضية
كلامهم اي تعليمهم وعبر به تفننا كذلك اي انها كالبكر مع انها كالثيب
في دعوى البكاره اي ولو بعد العقد وصورتها اذا ادعى
الزوج الثوبه وابطال العقد لكونها زوجت بلا اذن فادعت
البكاره فتصدق وكذا في دعوى الثوبه اي فتصدق لكن يمين
فالتشبيه في مطلق التصديق عند العقد متعلق بجذوق
ومتعلق بشهدق محذوف والتقدير شهدق اربع نسوة بعد
العقد انها كانت ثيبا عند العقد فلا تقبل شهادتهن
في محرمات النكاح اي التي يحرم نكاحهن ولا يصح والراد
التحريم الذاتي لانه المذكور هنا لا العارض بسبب حيض او حركه ورده
نحو موبد اي ذوات تحريم موبد وكذا بقدر في الثاني
ليصح الابدال والموبد بالنسبة الى هذا الصنيع مسامحة
لان الاخير من ذلك العدد ليس تحريمها موبد بل الجمع فكانت

الاولى بقا الميز على ظاهره وحذف هذا المقدر لان الاربع عشرة يصدق
 عليها انها كلها حرام اعم من الابد وعينه وله اي للحرمة الموبدة
 في الآية اي جنس الآية حرمة عليكم الا فيها ثلثة عشرة
 وقوله قبلها ولا تنكحوا ما لك اباء وكم له فيه واحدة فالاربعة عشر
 تؤخذ من الايتين اربعة عشر لو كان الاوفق بالقاعدة اربع
 عشرة لان للعدود موت والحواشي ان المعدود ونحوه فيجوز
 كل من الوجهين ضابطان الى لكن نسا الوضاع في الاول بعيد
 لانه قيد فيه بالقرابة الا ان يقال الواو مع المعطوف مقدرة و
 التقدير محرم نسا القرابة والوضاع وبدل على ذلك ان يضم
 عبر عن الضابط الاول بقوله يحرم من القرابة والوضاع من لا
 دخلت الي وهي مبتدأ الي وما بعد ما خبر برعاية العطف
 قبل الاخبار والشم جمل الخبر جلا بعد النسبة حيث قدر الاول
 منها كذا الي والبنت اي ولو احتمل كالمغنية بلعان فان
 الاحكام ثابتة بينها وبين الثاني فلا يجد بقذفها ولا ينقطع نسبه
 ماله ولا يقتل بها ولا يحرم عليه نظرها ولا الخلوة بها ولا السفر
 بها ولا ينقض الوضوء بمسها وخالف في الاربع الاخرة
 من كلام المص اى حيث قال سبع بالنسب وعدم ذلك البنت
 فيعلم انها من النسب فخرجت البنت من الرتبة فان منع الارث
 لا لتبيل لقوله كما يقول الخالف فانه اذا قال يمنع الارث وجرمها
 فقد قال بتعويض الاحكام واثنان الي في بعض النسخ واثنان
 وهي اوفق بالمعنى لان المعدود وموت وانما اقتصر على ما لا ينكح
 صريحان في الآية فرضعتك الي مبتدأ وقوله او ولدتها معطوف
 على ارضعتها وقوله او ايا معطوف على الها في ولدتها وقوله وارضعت
 معطوف على ولدتها وقوله ام رضاع جبر وقيل اي في الصور
 لا في الحكم لانه بالنسب الا في الحديث بما ذكره لا حاجة اليه مع
 قوله

قوله على ذلك الا ان يقال ان الباء بمعنى على وهو بدل من قوله على ذلك
 والمبدل منه في نية الطرح والرجي ولا يخرج عليه الا في
 اربع مسائل مستثناة من الحديث فهذه الاربع لا وز بعضها
 ام الم والمعة واما الحال والحالة اي من الرضاع في المضاف اليه
 المصاهرة الي هي وصف ومعنى يشبه القرابة فزوجته الابن وام
 الزوجه قام بهما وصف ومعنى يشبهها به ام النسب وزوجه الابن
 وبنت الزوجه قام بهما وصف ومعنى يشبهها به بنت النسب
 فان قيل لا يخفى ما في السؤال والحواشي من المسامحة فان البعير
 بالجل نسا هل لا بها صفوات وقوله عقب الجمل العقوبة ليست
 قيدا وايضا فان السؤال في جهة والحواشي في جهة لان السؤال
 يرجع الى قاعدة اصولية وهي ان الصفة تعود لجميع المتعاطفات
 سواء تقدمت او تاخرت او توسطت والحواشي يرجع لقاعدة اخوية
 وهي انه اذا كان هناك عاملاان ومعمولاان وصفان للمعمولين
 واتخذ العاملاان معنى وعملا وجب اتباع الصفة لموصوفها
 في الاعراب والاقطعت عنه في الاعراب بان يحمل معنولا
 لمحدوف مثلا فكان الاولى في الجواب ان يقول هذا عن العمل
 بذلك الاجماع الاتباع اي لا يتابع لما قبلها اي رجوع
 الصفة لجميع ما قبلها وقوله القطع اي تخصيصها بما اوليته فقط
 وقد عرفت ان هذا غير المعنى الذي يقصدونه المتعولون
 ومن وطئ المرأة بملك اي سوا كان الرطوف في العيل او الدبر ومثله اسند
 فان المعنى المحترم وما ثبت التحريم ثبت الحرمة فيجوز له ان ينظر
 الى الموطوءة وبنتها والخلوة بها والسفر بها ولا ينقض الوضوء
 وكذا الموطوءة بشبهة اي شبهة فاعمل كما في الشاوش شبهة
 محل كوطر الامة المشتركة وامة ولده او شبهة صراطي كوطر في
 الكاح فاسد بان كان من غير ولي والاولى لا توصف بمل ولا حرة

والثانية حرام والثالثة ان قلد مقال بهالم محرم والاحرمه واحد
على كل حال للشبهة ثم ان كانت الشبهة من حيث النسب والعدة
والمرور وان كانت منه فقط ثبت ما عدا المهر وان كانت منها
فقط وجب المهر فقط وعلى كل لا تثبت المحرمية لام الموطوءه بشبهة
ولا بنتها فيحرم عليه نظرها والخلوة بهما والسفر بهما وينتقض
وضوه ما لم يتبع الموطوءة ويدخل بهما ولا تثبت المحرمية لامها
وبنتها وحرمت على ابائيه وابنائيه اي دون امها وبنتها فانها
لا يحرم ان على اصول الواسي ولا فروعها سوا كانت موطوءة بشبهة
او مملوك فلا تثبت اي المهر وقوله كالنسب اي كما لا تثبت النسب
بالزنا ووجه الاب خرج امها وبنتها وكذا يقال في زوجة
الابن ولا تحرم بنت زوجة الام او شروع في عشر مسائل
لا تحرم والبصيرح بها زيادة ايضا لانها معلومة من مفاهيمه
ما تقدم في قوله زوجة الاب وزوجة الابن والابن
واحدة من جهة الجمع الوضابط من يحرم الجمع بينهما كل امرأتين
نسباً ورضاعاً ولو فرضت احدهما ذكراً حرم تناسلها حرم جمعها في
نكاح او وطن يمين لا الكبرى الولف ونشر مشوش راجع جميع
ما قبله وقد مرنا الى عرضة زيادة ثلاثة من الوضائع غير
السبعة وقد يقال انهن داخلات في السبعة لان زوجة ولده من
الوضائع وبنت زوجته من الرضائع بمنزلة بنته وبنت زوجة
كذلك اي من الرضائع لكن فيه ان هذه لم تقدم فكان الاولى بالبداهة
بام الزوجة فان وطئ اي سوا كان في البتة او الدبر خرج استدخال
المعنى فلا يحرم الاخرى هنا فالوطئ قيد هنا بخلافه فيما تقدم
في وطئ مملوك اليمين والشبهة واحدة منهما اي المملوكية اما
المنكوحة والمملوكة فسيأتي بخلاف غيرها اي الثلاثة فتية
محرم له الوصورتها ما اذا كانت امك رقيقة مثلاً ولها بنت رقيقة

ثم ان روح امك تزوج برقيقة بشر وطئها وانضما بنت
فنته الثانية للاولى اختها من ايها ونسبة الاولى للاختك من
امك فاشترت البنتين من سيد بهما ثم وطئت اختك لا ملك لا تحرم
الاخرى لان الحرام لا يحرم الجلال حلت المنكوحة وان سبق وطئ
المملوكة وبهذا فارقت ما تقدم ولتوفاد والمنكوحة حلت للمملوكة
لان قوة الفرائض الى اضافة القوة للفرائض احرازاً عن الملك
فانه اقوى من النكاح بدليل انه اذا طر الملك على النكاح ابطله بخلاف
عكسه فلا يصور وروود نكاح على ملك وانه يملك به الرقية
والمنفعة بخلاف النكاح فانه انما يملك به ضرباً من المنفعة
ثم شرع في بيان الخيار لا شروع في الترجمة الثانية من الفصل
السابق والمذكور منها هنا قسم واحد وهو العيوب المذكورة
ومنها خلف الشرط وخلف الظن وعنفها تحق من به روق والا
عسار بالمهر قبل الدخول والاعسار بالمنفعة الشاملة للكل
مطلقاً كما لم يتفصل ذلك من محله وحاصل العيوب المذكورة هنا
انها عشرة تفصيلاً وسبعة اجمالاً خيار فتح الى الاضافة
على معنى في وخرج بالزوج ولية وسدده فلا خيار لهما مطلقاً
لان لا ضرر عليهما ولا عار لغيرهما واعلم ان قواعد الفسخ اربعة
الاولى انه لا ينقض عدد الطلاق الثانية اذا علم بالغييب قبل
الدخول وثالثه فلا شيء واما اذا طلق فنج نصف المهر الثالثة اذا
ينف الغيب بعد الوطئ يلزمه مهر المثل اذا قبح وان طلق يلزمه المسمى
والرابعة انه لا تنقذه لها وان كانت حاملاً ان قبح بمقارن للمعقد
بخلاف ما اذا طلق في الحالة المذكورة فتجب المنفعة واما السكتي
فتجب حيث كان الفسخ بعد الدخول وان كان قابلاً للزوجة
قوله وان كان غير مستحکم بالمريض فيد ابل الحدار على
الباس من زواله وعدمه فان الباس منه فهو كالمجنون والا فلا

سواء كان مرض او غيره فقول له ان بقى بعد المرض يقتضى انه ثبت به
الخيار وان لم يحصل الياس من زواله وليس كذلك بل مقيد بالياس
منه المحل الامن بان ضرب وهو نوع خفيف الى فذلك الحق
بالجنون الكامل لان الناقص الحق الكامل والحذام والمرض
اي وان كان مثلهما في ذلك اما المجنون فان كان مثلهما فلا خيار له
ولا لويه ولا لها ايض ويقتضى الخيار لوليها ان كان الجنون مفارنا للعقد
لما ياتي وحكم اهل الخبرة لظاهرة انه لا بد منهما معا وليس
كذلك بل احدهما كان في استحكامه فتكون الواو بمعنى او اي ان الاستحكام
على القول به يكفي فيه الاسوداد وحكم اهل الخبرة الوقت والقرن
اي ولو كان الزوج نجوبا او عينا والحاصل انه ثبت للزوج تغيب
الزوجة سواء كان العيب مقارنا للعقد او حدث بين العقد والوطي
او حدث بعد الوطي ولا خيار له بغير ما في المتن كضيق المنفذ والفرج
السيالة والبول عند الجماع والخنثية الواضحة قبل العقد
اي ثبت للمرأة اي سواء كان العيب مقارنا للعقد او حدث بين العقد
والوطي او حدث بعد الوطي في غير الغيبة اما هي اذا حدث بعده
فلا خيار كما ياتي واما حكم وليها فسياتي في الثالث على ما مر الى
خبر لم يستد محذوف اي وهي كائنه على ما مر معني وخلافه او
منصوب على الحال اي حالة كون الثلاثة حاربه على ما مر
بيان الى منصوبان على التمييز المحول عن المرفوع اي هي بانه وخبره
وللرأد بالبيان للمعاني والمراد بالتحري راي من كونه شرط الاستحكام
اولا والحب والحنه الى اي ولو كانت دنقا او فرنا
قد رها بالرفع بدلهما او بالنصب على الحال وان كان معروفة
وخبر به اي بالجنون المفهوم من الحب فلا خيار به اي الحضا
المفهوم من الخصي ولو قال يخرج بالحب الحضا فلا خيار به لكان اولي
في المكلف الى قيود تلاقه في ثبوت الخيار بها قبل الوطي
اي

اي في النكاح الذي يراد فسخه وان سبق منه وطئ في نكاح سابق
وافرارها لغو لا تغيل بافض لا به خاص بقوله لا يثبت الا باقرار
وترك علة قوله او يمينها بعد نكوله فكان حقه ان يريد والوعود
عليهما غير مسموعة فلا نكول فلا يمين مردودة
وعول اي استند عليه في الحكم بنبوت الخيار واستدل به
لان مثله الى جواب عن سوال هو ان الشافعي مجتهد وهو لا يقلد مجتهدا
واجب بان يحل ذلك فيما طرقه الرأى والاجتهاد وما هنا بتوقيف
فلا استدلال حقيقة بقصا النبي بذلك لا بفعل اسر دنا عمر
وفي الحديث الى بيان مستند التوقيف قال الشافعي الى اشار بذلك
الى النص بذلك معقول المعنى لا تعبدى نزع اي يقول وتعبد
ذلك وليس المراد ان ذلك كذب لانه حق ثابت لان الغالب ان
الزعم يقال عند القول الباطل كما مر من الاشارة اليه المراد
بالاشارة الذكر والا فقد ذكر صريحا فيما تقدم ولا خيار
للموئى والى الزوجة بحادث اي من الحنة وقوله بمقارن
جب الى من اضاف العنة للموضوع لانه لا صبر عليه في الجبهة
المقارنة وتخير بمقارن جنون وحذام ويرض لان فيه
عارا عليه وان رضيت الى بعد العقد وقبله وهي مجبرة
فيذ في العتلية لان الموئى حقا في الكفاة علة لثبوت الخيار للموئى
بذلك اما اذا رضيت به قبل العقد وهي غير مجبرة ولا خيار
للموئى وهذا خيار الولى عند رضاها اما هي نفسها متى علمت
بالعيب ورضيت وتركك الرفع الى القاضي سقط حقتها في
جميع العيوب كما لو رضيت باعساره باليهر فلا ترجع وتطلب
بمخلاف النكحة اذا رضيت فلها الرجوع وكذا في الايلا اذا تركت
الرفع لها الرجوع والطلب باقرار الزوج اي عند القاضي
لانه لا مطلق لا تغيل محذوف اي بالبينه لانه لا مطلق الى

فان قال وطيت اي وهي تيب على المعقد اما لو كانت بكرا
ولو غورا فتختلف هي لا هو استقلت بالفسخ اي بعد قول
الفاضي ثبتت غنة مثلا وان لم يقل حكمت بثبوت الغنة ولم ياذن
لها في الفسخ فالمصدق نافيها من ذلك ما اذا كانت بكرا
وادعي العنين الوطي واكثر الوطي فصدق وكذا لو اذالكرة
الوطي وهي بقر فصدق ومن ذلك ان قيل ان وطيتك فانت
طالق فادعي الوطي واكثره فصدق وهذه غير التي في الش
اخر لانه هنا معلق على ثبوت وفي مسئلة الش معلق على عدم
في اكثر ما ذكر لفظ اكثر زائدة اذ ليس هناك الا شي
واحد حلها الاول اما بالنسبة لدفع المهر كاملا فلا يصدق
بل يصدق وهو فيازمه نصف المهر

ما وحي الى هذا معناه شرعا واما معناه لغة
فهو ما وجب بكاح فقط فيكون المعنى الشرعي اعم من اللغوي
على خلاف القاعدة تكاح اي عقد وهو المسمى ان كان صحيحا
او مبهر للمثل ان كان المسمى فاسدا او لم يسمى شي ولم يكن تفويض
او وطي ولا يكون الا مبهر للمثل وذلك في وطي الشبهة او
الوطي في التكاح الفاسد او في تفويض او تفويت بضعه
اي بان كان غير اذن الزوج والا فلا يلزمها شي وفيما اذا كان
غير اذن للمعقد انه لا يلزمها عن نفسها شي وانما يلزمها
نصف المهر المثل للصغيرة ورجوع شهود الى محل رجوع
الزوج عليهم لشروط ان لا يصدقهم الزوج وان يكون شهادتهم
على حي ولا فلا عزم عليهم وان لا يثبت عدم الكاح بالمرة فان
شهدوا بالطلاق مثلا ثم شهدوا اخر ان انها اخته من الرضاع
فلا عزم ايضا ورجوع شهود الى ويغرمون نصف المهر
ان كان قبل الدخول وكل للمهر ان كان بعد الدخول وقيل كل
المهر

المهر مطلقا لانه قيمة البضع الذي فوقه وهو المعقد
وسمونه بخلة الى الاولى ويسمى الى لان التسمية من الله تعالى لا من
الجاهلية لان المراهة لا تغيل للتسمية لمريد الزوج
اي تزويج النبي له من وهت نفسها للنبي ولم يرخص بذلك كما يدل
عليه سياق الحديث فاندفع ما يقال كان الاولى الزوج
الزوج الى كان الاولى العاقد ليشمل الولي والزوج فان التسمية منهما
الا ان يقال المفهوم فيه تفصيل فان الولي تارة تسن له التسمية
وتارة تحب وتارة تحرم ويؤخذ من هذا اي من هذا القليل
الاخير وكذا من الاول ايضا لا من من الخلفي صدق الظاهر
في كلام المحقق قراءة المتن بالنا للفاعل وان ضميره على يد علي
الزوج لتقدم ذكره وفيه نظر لانه لا يناسب المسائل بعد ذلك
لان التسمية فيها من الولي ولو ابقى المتن على ظاهره ميبا للمعقول
وصميره عما يد للمصدق كان اولي او يجعل الصمير عما يد للمصدق
المفصوص الزوج واذا خلى العقد الى غرضه بهذا اصلاح
المتن فان المتن يقتضي انه اذا لم يسمى في العقد صدق لا يجب
مهر المثل الا بواحد من ثلاثة وان لم يكن هناك تفويض وليس
كذلك بل اذا لم يسمى الصدق ولم يكن تفويض وجب مهر المثل
بالعقد ولا يتوقف على فرض ولا وطي واما اذا كان هناك
تفويض فلا يجب بالعقد شي وانما يجب لواحد من ثلاثة وهذه
هي مراد المص بقوله فان لم يسمى صح العقد ووجب مهر المثل الى
بان قالت رشيدة اي ومثلها السقيمة المهمة وقوله زوجي
بلامرهما قيدان وقوله فصل اي زوج بلامر قاصر ومثله
ما لو سكنت او زوج بدون مهر المثل او غير نقد البلد في ذلك
يلغو ما ذكره الولي ولا يجب للمهر الا بواحد من الثلاثة التي في
المتن فتح بالرشيده ما لو كانت صغيرة او مجنونة او سقيمة

فانه يجب لها مهر المثل بمجرد العقد ولا يتوقف على فرض او
 وظي وخرج بقولها زوجني ما لو لم تاذن وكانت محبيرة فيجب
 مهر المثل بمجرد العقد ولا يقال لها مفوضة وخرج بقولها
 بلا مهر ما لو قالت زوجني بمهر المثل وزوج بعيره فانه لا يكون
 تفويضا ويجب مهر المثل بالعقد وان زوج بمهر المثل فالامر
 ظم وهذا في تفويض الحرية واما تفويض الامة فله صورتان
 ان يقول سيدها زوجتكها بلا مهر او يسكت وان لم يسبق
 قول من الامة لان الحق للسيد واما بالزوج الامة بدون
 مهر المثل او بغير نقد البلد او بموكل فينفق به ولا يكون تفويضا
 فان الحرف فيه له لا لها مفوضه بكسر الواو ولا بها فوضت
 امرها الى الولى اى في تزويجها بلا مهر ويصح بفتح الواو لان
 الولى فوض امرها الى الزوج من حيث انه جعل له دخلا في الحجاب
 المهر او الى الحاكم كالمسمى في العقد اى الحال وقوله تفوضها
 كالمسمى في العقد اى التوكل ولا يشترط علم المحل
 ذلك قبل الدخول اما بعد الدخول فلا يذم من علمها ليتانى
 للزوج نعيينه ويتانى للزوج المطالبة به فان كان محمولا له
 بتمام المطالبة منها ولا التفيق منه ويشترط علم الفاعل
 الى وهذا بشرط الحواز الاقدام وتنفوذ الحكم وللزوج الرضى به
 من الزوجين فان لم يعلم به لم يجز له الاقدام ولم ينفذ حكمه ولم
 يلزم الزوجين الرضى ولو صادق مهر المثل ولا يصح فرض
 اجنبى اى لا يلزم الزوجين الرضى به فان رضيا به صح والمراد
 بالاجنبى ما ليس وليا ولا سيدا ولا وكلا ولا يابى من اهل
 اصله بان يطاها خرج اسند حال المني وازالة البكارة
 باصبعه فلا يوجب المهر ولو قتل السيد منه اسند
 على كون الموت يوجب المهر فكانه قال الا اذا كان يقتل السيد
 للامنة او قتلها لنفسها او قتل الحرة لزوجها ولا فرق في ذلك
 بين التفويض وغيره اعتبارا بنسب العصبية والمراد
 بهن ما لو قدرن ذكر اكانت عصبية والمراد بذوى الارحام هنا
 قرابات الام اى الام وقراباتها الجدان لا فتقدم الولى
 منهن فان استوى اثنتان منهن فالاصح انهما سواء مثال ذلك
 ام ام وام الى ام وانظر ما معنى الاستوى الذى هو الاصح
 وما مغايله ثم بنات الاخوال ومثلهن بنات الخالات
 فيما يظهر فهما في مرتبة واحدة قرابات الام لمسل
 العبارة فيها قلب اى الام وقراباتها جد اى معين
 يوقف عنده فلا يتراد عليه ولا ينقص عنه وهذا عندنا
 واما عند الامام اى حنيفة فافله عشرة دراهم ويبنى على
 ذلك انه لو زوجها من له ولا يتراد عنها عشرة دراهم
 بغير ادائها التفقد بها وان زوجها بدون ذلك بادنها
 كان لها الاستمرار على ذلك وكان لها الرجوع وطلب العشرة
 لانها اقل المهر عوضا ومعوضا نفيم في المبيع لان
 كلاهما مبيع فالتمن مبيع للبايع والمبيع مبيع للمشتري
 لم ينع التسمية واما النكاح فصح لان النكاح لا يقتضيه اعداد
 التسمية الا في صورتين التنازل وما لو جهل رتبة العبد
 صداقا لزوجته الحرة فان النكاح ايضا يبطل للدور لا به
 لو صح حبله صداقا للملكة ولو ملكة لا انفسح النكاح ولو انفسح
 لم يجب المهر فيلزم من جعله صداقا عدم جعله صداقا
 اصداقا ام حبسية الى لانها كانت تحت عبد الله
 ان يجنس بها جرت معه الى الحبشة فتضر وبقيت على
 الاسلام فبعث صلى الله عليه وسلم عمرو بن امية الضمري
 في تزويجها من النجاشي فاصدقها النجاشي اربع مائة دينار

فانه يجب لها مهر المثل بمجرد العقد ولا يتوقف على فرض او
 وظي وخرج بقولها زوجني ما لو لم تاذن وكانت محبيرة فيجب
 مهر المثل بمجرد العقد ولا يقال لها مفوضة وخرج بقولها
 بلا مهر ما لو قالت زوجني بمهر المثل وزوج بعيره فانه لا يكون
 تفويضا ويجب مهر المثل بالعقد وان زوج بمهر المثل فالامر
 ظم وهذا في تفويض الحرية واما تفويض الامة فله صورتان
 ان يقول سيدها زوجتكها بلا مهر او يسكت وان لم يسبق
 قول من الامة لان الحق للسيد واما بالزوج الامة بدون
 مهر المثل او بغير نقد البلد او بموكل فينفق به ولا يكون تفويضا
 فان الحرف فيه له لا لها مفوضه بكسر الواو ولا بها فوضت
 امرها الى الولى اى في تزويجها بلا مهر ويصح بفتح الواو لان
 الولى فوض امرها الى الزوج من حيث انه جعل له دخلا في الحجاب
 المهر او الى الحاكم كالمسمى في العقد اى الحال وقوله تفوضها
 كالمسمى في العقد اى التوكل ولا يشترط علم المحل
 ذلك قبل الدخول اما بعد الدخول فلا يذم من علمها ليتانى
 للزوج نعيينه ويتانى للزوج المطالبة به فان كان محمولا له
 بتمام المطالبة منها ولا التفيق منه ويشترط علم الفاعل
 الى وهذا بشرط الحواز الاقدام وتنفوذ الحكم وللزوج الرضى به
 من الزوجين فان لم يعلم به لم يجز له الاقدام ولم ينفذ حكمه ولم
 يلزم الزوجين الرضى ولو صادق مهر المثل ولا يصح فرض
 اجنبى اى لا يلزم الزوجين الرضى به فان رضيا به صح والمراد
 بالاجنبى ما ليس وليا ولا سيدا ولا وكلا ولا يابى من اهل
 اصله بان يطاها خرج اسند حال المني وازالة البكارة
 باصبعه فلا يوجب المهر ولو قتل السيد منه اسند
 على كون الموت يوجب المهر فكانه قال الا اذا كان يقتل السيد

ومهرها من عنده وارسلها للنبي صلى الله عليه وسلم مع ثوب
سنة سبع على منفعة معلومة حاصلة ان لها شرط
كونها معلومة وكونها تستوفي بعقد الاجارة بان تكون
مباحة على منفعة الوعد اظاهر في غير المجبرة اما هي
فلا يجوز لان شرط اجبارها ان يكون بنقد البلد الا ان
يصور بما اذا كانت عاداتهم التعامل بالمناقع او يصور بما اذا
زوج السيد امته تعبد كامل او لم يجوز له نكاح الامه
على ان يعلمها القرآن فانه جائز الا ان يقال ان ذلك بالملك
لا بالولاية فالتصور الاول متعين فليس هذا اي جواز
تعليم ولدها او عيذها فانه محله في غير الواجب لو
قضيت ذلك انه لو كان هنا تعليمها واجبا كالفاتحة انه يجوز
ولا يتعذر وليس كذلك فالجواب الاول الحسن
وقيل لو بمنزلة جواب ثان وكذلك القيل الثالث فلا
شيء لها سواه اي لان ما وقع في الكفر لا يتبع بالنقض
وجب لها مهر المثل اي لان تعليم النوراة والنجيل المتدينين
معصية فلا يقر ون عليه فذلك وجب مهر المثل فان لم
يكونا متدينين فيجوز تعليمهما كما سلامه اي وحده
ورده اي وحده او معها فينصف المهر تغليبا لما
الزوج ولا منعة فيما لو ارتد امعا وكانت مدخولا بها او مقومة
قبل وطى وفرض تغليبا لما بالزوج المسمى ابتداء الرذل
من المهر وكذا قوله بعد ذلك او المهر وضاي في المفوض وقوله
ومهر المثل اي فيما اذا لم يسلم مهر في العقد فيجوز مهر المثل
بمجرد العقد في كل ما ذكر متعلق بتسقط ان لم
يجب لها شرط مهر الوارد في تصور ثين بان وجب لها
كل المهر كما اذا كانت مدخولا بها ولم يجب لها شيء بان كانت
مفوضة

مفوضة وفورقت قبل وطى وفرض فوجب المنفعة مع المهر في
المدخول بها ويجب وحدها في المفوضة المذكورة والحاصل
ان المطلقة اذا وجب لها نصف المهر لم يجب المنفعة بان كانت
الفرقة لا منها ولا بسببها كطلاقه واستلامه وردته ولما
ووطى ابيه او ابنه لها او ملكه لها او ارضاع امه لها او امهاله
وكان ذلك قبل الدخول في غير المفوضة او في المفوضة بعد
الفرض واما اذا كانت المرأة مدخولا بها فوجب المنفعة مع المهر
او كانت مفوضة وفورقت قبل فرض ووطى فوجب لها المنفعة
فقط وبشرط في كل من المدخول بها والمفوضة ان تكون
الفرقة لا بسببها ولا بملك لها ولا بموت بان كانت من جهة
الزوج كطلاقه ولعانه او ما تقدم اما اذا كان بسببها
كاستلامها وردتها وملكها له وضيقها بعيبه او فسقها
بعيها او بسببهما كان ارتداد امعا او سببا مفعلا او كانت
بملكها لها او بموت لاحدهما فلا منعة في ذلك لكل من المدخول
بها والمفوضة اذا كانت الفرقة قبل وطى وفرض بل المهر
فقط المدخول بها ولا مهر ولا منعة للمفوضة اي في
غير الموت اما فنه فيجب المهر لا المنفعة كالمدخول بها في
الصور المذكورة فانه يجب لها المهر فقط بان كانت
مفوضة اي ومدخولا بها وليس ان لا ينقص اي
وليس ان لا يبلغ نصف المهر فان امكن العمل بها بين السنتين
بان كان المهر ثمانين جعلنا المنفعة ثلاثين ولم يبلغها اربعين
فان لم يمكن بان كان المهر ثلاثين اعني ما نصف المهر
وهو خمسة عشر فنقصها عنه لانه الممكن في الوثمة
المذكورة عطف الصداق لان من جملة الولايم وليمة الاملاك
الذي هو العقد وان من جملة الولايم وليمة العرس اي الدخول

وكل من الدخول والولاية بعد العقد والصداف ملازم
لعقد النكاح فلما ذكر الصداق كأنه ذكر عقد النكاح الذي
هو سبب الولاية لأن الزوجين إلى هذا قاصر على ولاية
العريس فكان الأولى أن يقول الاجتماع الناس لها وهي
تقع أي تطلق إلى وهذا معناها شرعا وأما معناها لغة فهو
الاجتماع تسرور حادث إلى هذا ليس شاملا لولاية
الموت مع أنها من جملة الولايات فلذلك زاد بعضهم تسرور
أو غيره من عرس أي دخول بالزوجة وقوله وأما
أي عقد عليها فيكون عطف معبرا والمراد بالعريس اسم من
الدخول والعقد والمراد بالاملاك العقد فيكون
عطف خاص على عام وقبل العرس العقد والاملاك الدخول
والولاية مستحبة إلى هذا أخبار غير صحيحة لأن
الولاية اسم للطعام فلا يصح الحكم عليها بالاستحباب
بأنه على تقدير مضاف أي دعوة الولاية والطلب إليها
العريس بضم العين وأما بكسر العين فهي المرأة وأما الزوج
فيقال له غروس وأما عرسه بالناس كسر العين فالحيوان
المعروف وإنما اقتصر على ولاية العرس اهتماما بها لأن
اجابته واجبة ولاجل المبتدئ على صفته وهي بنت
حيي وكان أبوها رئيس اليهود وكانت تحت ابن عمها فزان
أن القمر سقط في حجرها فاحبرته بذلك فظلمها على وجهها
وقال لها تزعمين أنك بتزوجين بملك يثوب فلما فتح النبي
خير وملك غنائمها فإياه رجل من الصحابة وطلب منه
حارته ليسرى بها فقال أذهب فخذ واحدة فاحذها
فقالوا للنبي أنها لا تصلح إلا لك فاحذها النبي واعتقها
وجعل عتقها صداقها وتزوج بها وأوم عليها في رجوعه
من

من خبير فيدخل وقتها بالعقد إلى هذا يقتضي أنها
ولاية واحدة يدخل وقتها بالعقد وقد تقدم أن العقد
له ولاية غير ولاية العرس فيقتضي أنهما وليتان وهما
فولان في المدفوع تجري في كل عبارة على قول ومن
لم يجب الدعوة إلى هذا يقتضي أن الإجابة في الحالة المذكورة
واجبة حيث حكم بالعصيان على عدم الإجابة مع أنه إذا
خص الأغنيا لا يجب الإجابة ويحجب بأن المراد ومن
لم يجب الدعوة أي أنتفيها في صدر الحديث ووجدت بقية
الشروط أو أن قوله تسر الطعام إلى هذا أخبار من النبي
بالعيب لبيان ما حبلت عليه الناس في الولايات من الوسا
وليس تلازم وجود ذلك بالفعل في كل الولاية فلذلك قال
ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله بأن أنتفيها في صدر
الحديث من تخصيص الأغنيا ووجدت بقية الشروط
وأما غيرها إلى ومن العنبر وولاية السرى وقبل حكمها
كولاية العرس كمال مسند أحمد إلى فيه نظرا لأنه
لا يبلغ السنة فكان الأولى ولا يجب لما في مسند أحمد
لغنا بهم خرج ما لو خص الفقرا الفقيرهم فلا يمنع
ذلك من وجوب الإجابة وقوله أن لا يخص الأغنيا الواردة
بثلاث صور بأن عم النوعين أو خص الفقرا الفقيرهم أو
خص الأغنيا لكونهم أهل حرقة فلا يمنع ذلك من وجوب
الإجابة وهو أن أوجدا ليس قيدا أي أوام هي
وصية عليه وتباح الإجابة إلى كلام مسند أبي
وليس راجعا لقوله ولا فلا لأنه فيه الكراهة كما تقدم
أن كان في ماله شبهة أي حرام وعبر بها
دون الحرام فغنا والفرق بين الأولى والثانية أن الأولى

الحرام له وقع وان لم يكن اكثر مما له بخلاف الثانية فان الحرام
 قليل ولكن لا بد ان استدرأك على كلام الزركشي
 وان لم يخل بها اي عند عدم المحرم بان يجلس في مكان وهي في
 مكان اما عند وجوب المحرم فلا يتأني الغاية ونجس الاجابة
 ولكن بشرط في محرمه ان يكون انثى لا ذكرا لان خلوة اجنبيين
 بامرأة حرام وان كان الرجلان محرمين واما محرمهما فيكفي
 ذكر وانثى انه لا يكون الداعي ظاهرا الى اي واجابته لاجل
 كونه طالما اما اجابته لاجل دفع ضرره عنه فيجب لدفع الضرر
 في وقت الوتيرة وهو ما تقدم بان بدعوه في اليوم الاول
 او الثاني اما لو دعاه قبل وقتها كان جعلوا الوتيرة للفرس قبل
 العقد فلا تجب الاجابة ومحل وجوب الاجابة في اليوم الاول
 ويستثنى في الثاني ان لم تكن الحامل له على ذلك غرض اما اذا كان
 غرض وعذر كان جعل لكل طائفة يوما او نصف منزلة عن كل
 او عجزه عن طعام يكفي الجميع دفعة واحدة فيجب الاجابة في
 جميع الايام ولوشهرا ربيته هي ما كانت بالظن القوي
 والتمه ما كانت باليؤم والشك وكل منهما يرجع للقلب والمالة
 ترجع للتلفظ بكلام قبيح في حق الامرد او المرأة وفرش
 حرير للرجال اما للنساء فلا يمنع من الاجابة واما نصيب الحرير
 على السقوف والحدران فحرام على الرجال والنساء فيمنع من
 الاجابة ويجرم الحضور والنظر اليها واما مجرد الدخول
 فمكروه صورته حيوان قبيح وان يكون مرفوعة قيد
 وان يكون على هيئة يعيش عليها فلا تجب الاجابة ويجرم
 النظر اليها والتفرج عليها فان انتفى واحد من ذلك فلا تنجس
 الاجابة ويجوز النظر والتفرج ومن ذلك خيال الظل
 المعروف فالتمتريج عليه جائز واما نفس التصوير فحرام

مطلنا

مطلنا ضيفا سمي باسم ملك ياتي برزقه بضيافته قبل مجيئه
 باربعين يوما وهو في الاصل الغريب والمراد هنا من اكل
 طعام غيره وصنعه الطفيل نسبة الى طفيل رجل من غطفان
 كان ياتي الولايم من غير دعوة
 والنشور ذكرهما بعد الوتيرة الواقعة بعد العقد لانها يعقبان
 العقد ايضا يجب القسم الى اي بان باق عند البعض او اراد
 الميت والا فلا يجب وقوله فلا دخل الا ما لا لكنه ليس
 فان خفت ان لا تقبلوا اي عدم العدل وقوله فواحدة
 مفقولة محذوق اي فانكحوا واحدة في البيت الموصل
 ثم فهم من التسوية ان المراد التسوية في قدر الاقامة
 عند الزوجات والاستقرار عندهن وذلك خاص بالليل
 دون النهار وليس ذلك مراد بل المراد ان يحمل لكل واحدة
 من الزمان من ليل او نهار قدر الاخرى فكان الاولى
 حذف قوله في البيت او يزيد والنهار الحرار ليس
 قيدا وكذا الا ما اخلص فكان الاولى زيادة ذلك
 على الزوج اي ان كان مكلفا وعلى وليه ان كان غير مكلف
 فلو جاز غير المكلف فالأثم على وليه ولا قضا عليه لو جاز
 وبامر الولي الصبي بالبيت ويدور بالجنون عليهن لصلته
 له فيه كشعابه او طلب الزوجات تكميل قسم وقع منه قبله
 او لم تقع له الى اعترض بان ذلك من الخدمة وهي
 لا يجب عليها الا امران ملائمة البيت والتمكين ويجب
 بانها كانت قفلة او ان المراد لم تمكنه من الفتح لكون المفتاح
 معها وان المراد انه اراد قضا حاجته منها ونوقفه على
 الفتح والاولى ان يدور الى مقابل محذوق اي شمه
 ان كان الزوج مسكن يليق بهن وعاهن اليه ولو فهن لاجبا

فان لم يكن فالاولى ان يدور عليهن او بقعة الى
ولو خرجت القرعة على شريطة لم تعد البروز ولا ينافي
ذلك ما في الحاشية من انه اذا كان للزوج مسكن ودعا
اليه لو فقه الاجابة الامن كانت ذات قدر او مرض فلا
يلزمها الاجابة بل يلزمه الذهاب اليها لان ذلك فيما اذا
كان بغير قرعة وهنا بالقرعة لم يجز ان يقسم لواحدة
المثلا اذا كان في جمعة عمله ليلا دون النهار فقد صار
الليل تابعا والنهار اصلا فكل واحدة من الزوجات الليل
في حقها تبع والنهار اصل فاذا قصد ان يغير الوصف بان
يجعل الليل اصلا والنهار تابعا في حق بعض الزوجات لم يجز
فقوله لم يجز اي قصد تغيير تلك الصفة التي اقتضاها
الحال وهذا اذا كان يعمل ليلا كاملا ونهارا كاملا مدة
طويلة بحيث تسع المدة التي الليل فيها تابع والنهار اصل
ان كل واحدة تأخذ ليلة وبومامثلا والاخرى مثلها من
ذلك فلو كان يعمل بعض ليل وبعض نهار فالاصل في حقه
وقت فراغه والتابع وقت عمله فليلا كل منهما او كثيرا
القضا اي جميع المدة حديث عائشة الى ينفذ
ان دحوله كان الحاجة مع انه لم ينقل فهو دحول فهو دحول بغير
حاجة ولم يحرم لانه بالرضا ان انتم حضه بساعة لا حوله
فيها يخص بها من شاؤوا وان ذلك مبني على عدم وجوب القسم
وعلى كل فكان الاولى ناخير الحديث عن قوله وله ما سوى وطى
حديث عائشة الى وقوله في الحديث من غير مسبب اي وطى اي
في بعض الاحيان والا فقد ثبت وطوه بل رعا وطى الجميع واعتل
عند واحد وان طال الزمن اي حيث كان بقدر الحاجة
اما ان اطاله فانه يقضى الزايد فقط فبحرم عليه الى
اي

اي وينبغي ان طال عمرها والا فلا قضا ثم ان طال اي او اطاله
بالاولى فيقضى الجميع ويصير فالبحرم الى معنى العبارة ان
الاقدام على الجماع هو الحرام وان صرف الزمن الى غير ضاحية
التوبة هو الحرام ولا يجوز لو كان الاولى تغريمه بالغنا
وقوله تنعيضها اي بغير الرضا ولا بليلة وبعض اخرى
اي بغير رضى فاذا تمت النوبة اقهر للابتداء وكذا التمام
الدور فاذا تمت الدور الثاني بالقرعة راعى ذلك في
الدور قبله الثالث وما بعده واذا اراد السفر الى
بمنزلة الاستئناس ما قبله فكانه قال النسوة واجبة الا اذا
اراد السفر فيخرج وياخذ بعضهن في فارق التي اخذها
ويميز عن غيرها المنقلة ليست من معنى المنقولة
لكن زادها ثم تكمل للغاية قضى لمن مع الوكيل لا ينفذ
بمنزلة المنقولات فكانت تيسا فرفق وفي باق الاسفار
المراد بذلك سفر غير المنقلة ويكون محترز بقوله المنقلة
افرق اي بشرط الاول ان يكون السفر مباحا
والثاني ان يريد اخذ البعض والثالث ان يطلب كل منهن
السفر او يمنع منه وكلها ومحترزاتها في الشئ
كان رسول الله الى ولغظ كان عند العلماء لا يقتضي التكرار
فصدق ولو بمرة لصاحبه التوبة الى معنى ذلك انه
اذا خرجت القرعة لعائشة مثلا يوم السبت وكان هو
يومها وخرج من الظهر مثلا فلا يحسب عليها ذلك بل اذا
رجع من السفر وفاه لها واما لو كان يوم السبت لغاطمه وخرجت
القرعة لعائشة وخرج بعائشة فانه اذا رجع لا يوفي
لغاطمه بقية اليوم المذكور بل حكمه كبقية ايام السفر
وسقط القضا اي مدة السفر دهايا وايايا واقامته ان لم

يساكن للصحة في الإقامة والا قضي مدة الإقامة كما يأتي فان
رضين المحترز قوله تنازعهن وإذا ساقر لا راجع
المستن إلا مران وهما راحة في مقابل راحة ومشقة
في مقابل مشقة في كل منهما وخروج بالزوجات أي اللواتي
محت قوله افرع بينهما فان صميره راجع للزوجات في اول
الباب ولا يغيرها المراد بالغير غير الرضا ام اذا
فلا تجرم عليه اخذ البعض وان كان السفر حراما لا
المنع كان لحقهن وقد رضين فاذا وصل المقصد
راجع لقول الله لا يقضي للزوجات مدة السفر ولقوله فيما
نقدم فان رضين حاز وسقط القضا وليس راجعا للمنة
الاما من وهبت التسميتها هبة بالنظر للصورة واللفظ
لان الوهب ليس غينا ولا منفعة ويجوز للواهبة الرجوع
متى شأت ولا يعتبر رضي غير الوهب له في غير هذه
الهبة اما هنا فيعتبر رضي الزوج وهو غير موهوب له
لما وهبت سودة الى وذلك من حسن عقلها لما ران
التي يجب عايشة وهي صادرة كبيرة لا تشتهى خافت
ان تتركها النبي ويطلقها فقالت له يا رسول الله اني
لا اريد منك ما تريد النساء ولكن احب ان احشر في رمة
نسائك امهات المؤمنين واني وهبت نوني لعائشة
قسم ذلك على الووس فحمل الواهبة كالمعدومة
فكل ما نجي ليلة الواهبة تقسم على الزوج والضرار فيخص
كل واحد ربع وفي الدور الثاني كذلك وفي الثالث كذلك
وفي الرابع كذلك من اربعة ادوار يجمع لكل واحد من الزوج
والضرار ليلة وذلك اربع ليال فتقسم بينهما بالتدعة
فما خص الزوج بخص به من شأته يفرع بين الزوجان

حتى

حتى اذا فرغت الاربع ليال رجع على ترتيب القسم قبل الهبة
وهذه الاربعه متواليه ليس فيها شيء من الليالي الا صليته ثم
كلها اجتمع اربع ليال يفعل كما ذكر وقد استسط السبكي
لكن الاستنباط من مسيلة الخلع ظاهر لان كلامهم
فيه عوض بخلاف مسيلة الهبة هنا لا عوض فيها فاخذ
مسيلة التزول عن الوطا يفهمها بعيد الا ان يوول كلام
الله اي استبط حوازل التزول عن الوطا يف بعوض غير
عوض ويكون التزول بعوض ما خوذ من خلع الاجلبي
والتزول من غير عوض ما خوذ من مسيلة الهبة
واذا تزوج جديدة الى بمنزلة الاستثنا من قوله والنسوية
في القسم واجبة فكانه قال الا اذا تزوج جديدة الى
في دوام تكاحه المعنى انه عنده غيرها وما يات عنده بالفعل
فان لم يكن عنده او كان ولم يبت فلا يجب التخصيص ولكن
يسن وقضي المفرق اي الذي يات عندها دون ما يات
في السجد مثلا وكيفية قضائه كما في قضا السبع في الثيب
بام سلمة وقال بعضهم واختارت ام سلمة الثلاث
وهذا ما جرى الى اي من التفصيل بين الليل والنهار
فالنهار لا يتخلف فيه على المعتمد والليل يتخلف فيه لكن
جواز او يكون عذرا على المعتمد لا وجوبا فقوله الله وجوبا
ضعيف واذا خاف الحث حمل المص المرات ثلاثة
وعظ وهجر وضرب مرتبة فيفسد الخوق بمعنى الظن فيقتصر
اولا على الرعظ عند الظن فان تحقق النشوز هجر ثم ان شرت
ضرب وهذه طريفة وهو انه لا يضرب الا في الثالثة وهي
ضعيفة المعتمد انه اذا تحقق النشوز حاز الرعظ والهجر
والضرب وان لم يكرر نشوزها الا النشوز الاستثنا

والمستثنى منه محذوف وهو استثناء مفرغ ولكن المفعول لا بد
فيه من نفى ويجاب بان هنا نفيا حكما ونقد بر الان ابت تدل
على الامتناع وهو يتضمن النفي وهو استثناء منقطع والتقدير
فان امتنع من كل شي رضى الزوج الا النشوز وهو لا يرضى وما
قبله رضى وهذه بالنظر للفظ وان نظر للمعنى احتمل ان يكون
متصلا لا بمعنى امتنع من الذي رضى فقلت الذي
يعصب ومنه النشوز فيكون متصلا ويصح ان يكون متصلا
بالنظر للفظ ايضا ويكون التقدير امتنع من كل شي لا يرضى
الا النشوز فلم تنفع منه فائدة وحذف بعض نواح البخاري
ان محل كون المحر فوقي الثلاث حرام ان واجبه ولم يكلمه ولو بالعلم
اما اذ لم يواجهه اصلا فلا حرمة ولو سبني وان لم يتكرر
معتمد وهو قول النووي وعليه فالحوق في الآية بمعنى العلم
لان الآية انت بالواو والدالة على مطلق الجمع ولا تختص الثلاثة الا
حالة العلم فالحاصل ان الآية فيها تقدير ان الاول يحتمل الحوق
بمعنى العلم كما هو ظاهر التغيير بالواو والثاني يحتمل الحوق بمعنى
الظن ويقدر عند قوله فاحرهن ويقول فان علمت نشوزهن
فاحرهن وافرهن وبنوهن ويسقط بالنشوز الواسلة
ان النشوز ان صادق او فصل منع وجوب الكسوة ونزاعها
وان حصل في اثنا فصل اسقط ما وجب ثم ان اتحاد في اثنا اليوم
فالكسوة لا تعود لها بل ياخذها الزوج وتكون نفسها الاتمام
الفصل وكذا نفقة اليوم الذي يحادق للطاعة فيه لا تعود
وسكنى اليوم تعود وتعود نفقة اليوم المستقبل والسكنى
دون الكسوة ومرادهم الى فيه نظر بل مرادهم ما هو
اعم من عدم الوجوب بالمرة واسقاط ما وجب والمثال الذي
ذكره بعده فيه الامر ان فاقبل الفجر اسقط ما كان وجب

والمقارن



والمقارن للفجر لم يجب معه شي الا ان يجاب عن كلام الشبان
قوله مرادهم منع ما وجب اي ما يشمل منع ما وجب وقوله لا تنقطع
ما وجب اي لا خصوص سقوط ما وجب لوضعها لا شروع
في نشوز الزوج او نشوزها ولا يعذرهما اما في بيعها
اولومها فان اشترى شقا قبله مرتبة حد فيها اشترى قدرها
فان لم يمنع الظالم منها علم ظلمه احوال القاضي بين وبينها بان
يقبله من عندها او هي من عنده فان اشترى الشقاق بعد ان
حال بينهما الى ما خاشى في الخلع الى ذكره عقب
النشوز والشقاق لترتبة عليه غالبا والا فكان حقه ان
يذكر بعد الطلاق لانه نوع خاص منه والعام يقدم في الذكر
على الخاص والفظ الخلع اسم مصدر لا خلع ومصدر سماعي
خلع واما المصدر القياسي فهو خلع بفتح الخاء فكأنه
بمشاركة الآخر لا وجه للفظ كان لا فها الشك والظن ونوع
الوجه قد تحقق بالعرفه ويجاب بان كان قاضي التحقيق او
ان الاثبات بمكان نظر الترع اللباسي الحسي فرقة اي
لفظ والصلها ولو بلفظ مفاداة البايحتمل انها
زايدة اي ولو كان ذلك اللفظ لفظ مفاداة او انا المقصور
من تصور العام بالخاص اي ولو كانت لفظ الفرقة مصورا
بلفظ مفاداة على عوض معلوم كان الاولى حذفه لان
الخلع يبيع ولو كان العوض مجهولا لكن يبيع بمهر المثل وكان
يذكر بذلك قوله معقود راجع لجهة الزوج لانها شرطان لصحة
الخلع كما ذكر الشبان الا ان يقال ذكر معلوم لا ستمحاق يسمى
بذاته لا لصحة الخلع على فاسد غير مقصود الى اي وكان
الخلع معها فان كان مع اجنبي فلا بيع شي من قود ومثله
الدين اي ويسقط القود والدين عن الزوج وبتين ولا شي

له عليها غيره لانه عوض صحيح يقابل بمال او غيره كحدق
او تعذير ويبر الزوج من ذلك وتبين ويترهما مهر المثل للزوج
لانها من العوض الفاسد وهو يرجع فيه المهر المثل وكان مقتضى
ذلك ان لا يسقط حد الحقة القذف والتعذير ولكن لما تضمن
ذلك منها الرضى والمسامحة منهما سقطت فيصح وجوبا
اي ويرى الاجنبى من ذلك ولا شىء عليها للزوج واما الوعلق
على براته وبراءة اجنبى فابراهما فهل ينظر لحاجب الزوج فتبين
اول حاجب الاجنبى فيقع رجعا حرر ذلك والا قرب الاول
مالو خالفها على مجهول الى اى وكان الخلع معها فان مع اجنبى
وقع رجعا ولا مال فانطبق لكم الوفيه نظرا لانه لا دلالة
فيه على الخلع وانما يدل على الهدية او الهبة للزوج ويحايى بات
المعنى فان طين اى ولو في مقابلة فلك العصمة امرأة ثابته
الوفيه نظرا لانه خاص بالخلع بكل الصداق وللدعى اعم من كل
الصداق لا بعضه وعينه الا ان يقال ان غير الصداق
بالتقاسم عليه انقض الحلال الى الله الطلاق الوفيه نظر
لانه يقتضى ان الحلال مبعوض لله والطلاق منه اشد نقضا
مع ان الحلال لا يفضى الله تعالى ويحايى بان القصد الزجر
والتنفير عن الطلاق وان المراد بالحلال الجابر المكروه وهو
مبعوض لله والطلاق في بعض احواله مكروه ويفض الله
تعالى له في تلك الحالة اشد من بعضه المكروه وان المراد بان
عدم الرضى به وعدم المحبة الا في حالتين الاستئذان
الكراهية على بخلاف على شىء الى وهذه المسئلة المشهورة بالخلع
يخلص من الطلاق الثلاث سوا كان في النقي المطلق او المقيّد
او الاثبات المطلق او المقيّد والثلاثة الاول باتفاق والرابع
على المقيّد ومحل الخلاف في الرابع اذا وقع الخلع بعد التمكن من فصل
المخلوق

٢٥٠
المخلوق عليه والا فيخلص باتفاق مثال النقي المطلق على الطلاق
الثلاث لا ادخل الدار والمقيّد كقوله لا ادخل الدار في هذا
اليوم ومثال الاثبات المطلق على الطلاق الثلاث لا بد من
دخول الدار والمقيّد كقوله لا بد من دخول الدار في هذا
اليوم ثم يفعل المخلوق عليه اى سوا كان قبل عودها
لعصمة او بعد عودها على المقيّد خمسة ذكر المتزمنة
اثنتين صريحاً العوض والزوجة بضع المذكورة مع ملتزم
مع ان المرأة هي الملتزمة فاحدهما ينفي عن الاخر الا ان يقال
قد يكون الملتزم غير الزوج كوكيلها او اجنبى فيخرج بالبضع
الاجنبية والباين والامة ويخرج بالملتزم ما اذا لم يكن هناك
ملتزم اصلاً وصيغة وهي لحياب وقبول لحياب كقول
الزوج خالعتك على كذا فتقبل وتسمى ملتزمة وقابلة وان
قالت ابتدا خالعتك على كذا فتقال قبلت فيقال لها ملتزمة
للفوض وملتزمة للطلاق فلذلك غم في ما تقدم في الملتزم
بقوله قابلاً او ملتزمة وقد تكون الصيغة ايحاً ما سقط كما
اذا قال لها ان اعطيني او دفعت لي كذا فانت طالق فلا
يحتاج الى قبول وانما يحتاج الى الاعطاء او الدفع فوراً فان لم
تفعل ولم تدفع فوراً لم تطلق ثم ان التعليق بالا عطاء او الدفع
لا فرق بينهما في الوشيد فبذلك العوض بخلاف غير الوشيد
فالعليق بالا عطاء بملكه وبالدفع لا يملكه بل يردده للزوجة
انظر بقية الكلام في محله المذكور وحرره اطلاق تصرف
مال الوكيل ذلك مع ان خلع الامة صحيح على ما ذكره من التفصيل
مع انها غير مطلقة بالتصرف الا ان يحايى بانه شرط للصحة
ولزوم المطالبة حالاً يخرج بكونه للصحة خلع السفينة وخروج
بكونه للزوم المطالبة حالاً الامة فانها لا تطالب الا بعد الفسخ

واليسار فصح التفريع بقوله فلو اختلفت امة الى وهو تفريع على
المفهوم ويدفع العوض لما لك امرها اي ولها ما باذن الولي
ومحل الاكتفا باخذ الامر من مالم يقل لزوجته الرشيدة ان
اعطيني او دفعتني لي فانها لا تطلق الا بالدفع او الاعطى
اليه قورا ولو من غير اذن السيد ولا ضمان عليها لو تلف المهر
في بدنها قبل اخذ الولي لانها معدومة لكن في صورة التعليق
بالاعطى بملكه من غير شرط وفي صورة التعليق بالدفع لا يملكه
لا يملكه الا اذا ضم لذلك قوله ان دفعتي كذا الا صرفه
في حوائجي والا فلا يملكه بل يرددها ويبيع رجعيا فلو
اختلفت امة الى وذكر لها خمسة احوال اثنين عند عدم الاذن
وثلاثة عند الاذن ولا فرق بين المكاتبه وغيرها الا اذا لم ياذن
فختلفت بدين فالمكاتبه تبين بمهر المثل وغيرها تبين بالدين
الذي سمته وحاصل الصور الخمسة انها ترجع لخمس عشرة
بيناها انها اذا اختلفت بعين بغير اذن فاما ان تكون العين
قدر مهر المثل او اقل او اكثر وان اطلق لها الاذن فيه ثلاثة
ايضا واذا قدر لها قدر افتارة تحتل بغيره او اقل او اكثر
واذا عين عينا افتارة تحتل بغير قيمة العين او تنقص او
تزيد الزايد في الكل يتعلق بذمتها بعد الحق واليسار
وجمهر مثل في كمسها كان الاولى ان يقول وجب ما سمته
في كمسها ان كان مهر المثل او اقل اما الزايد فتعلق بذمتها
الى طلقت رجعيا اي ان كان بعد الدخول وقبلت وكان
مستغزا فان كان قبل الدخول وقع باينا ولا مال وان كان مطلقا
كان قال ان ابرائيني من دينك فانت طالق فارانه لم تطلق
لعدم وجود المعلق عليه وان لم تقبل لم يقع وكذا في جميع صور
المخلع كما قال في المخرج ولو خالها فلم تقبل لم يقع شي ما لم ينو الطلاق
ولم

٢٢٦
ولم يضر بقولها والا فيقع رجعيا وحسب من الثلث زايده
لوفان وسعد الثلث او اجازة الوارث فعذ في الكل والاخير
الزوج بين قبح العوض واخذ مهر المثل وان ياخذ قدر ما احتمله
الثلث مع الذي حسبه من راس المال الا بكتاب جديد
استثنا منقطع ان اريد الرجعة الاصطلاحية وان اريد مطلق
العوض كان استثنا متصلا ويصح عوض المخلع لو كان
الاولى ذكره عقب كلام المتن في قوله عوض معلوم لم
تطلق اي ما لم يقل انت طالق بعد ذلك فان قاله وقصد
الاحراز وطابق لم يقع الثاني ايضا وان قصد الانشاء او
الطلاق او لم يطابق بان كان الاول واحدة والثاني اثنين وقع
الثاني فقط وهذا اذا قال ان ابرائيني فانت طالق فان
قال طلقتك فابراته وطلق واحال انها جاهله كما تقدم
فالبراة فاسدة ولا بد واما الطلاق فان قصد الانتقام
منها وعملها وقع رجعيا وكذا ان ظن صحة البراة ووقع
الطلاق رجعيا واما اذا قال قصدت ان تصحت براتك صدق
ولم يقع شي لعدم صحة البراة بغير عكس مسيلة اليه وهي ما
لوقالت ان طلقنتي فانت بري من صداتي فطلقت فالبراة
فاسدة ولا بد لانها لا تعلق واما الطلاق فمقتل يقع رجعيا
وقيل باينا بمهر المثل بغير ما لوقالت ابرائيني وطلقتي فقال
ان تصحت براتك فانت طالق وكانت رشيدة عالمة بالقدرة
فالبراة صحيحة والطلاق رجعي والا فلا براة ولا وقوع
نعم في الحالة الاولى ان قلت اردت البراة في مقابلة الطلاق
وصدقها الزوج وقع باينا على البراة ولم يكن فيه شي اعي
سواء علم الزوج ام لا اما اذا كان فيه شي فان كان معلوما
للزوج كحجتها وقع به وان كان معلوما فاسدا كمرور وقع بمهر

المثل وان كان فاسدا غير مقصود كدم فان علم به الزوج
وقع رجعا وان لم يعلم به وقع باينا بمهر المثل صدق
بيمينه اي فاذا امان لا تركه ولا نفقه لها ان لم تكن حاملا
واذا امانت ورثها ولها نفقة العدة اي اذا اقرن بالطلاق
مجانا اما اذا التكررت الطلاق راسا فلها النفقة اي اذا
واذا امانت تركه اذا امانت في العدة واذا امانت لا يريتها
عملا بدعواه ثلاث طلقات وبعد المخالف القول
قول الزوج في عدد الطلاق بيمينه ونوبا الى فان
اختلفت بينهما تخالفا ووجبه مهر المثل فيما تقدم
فيسحقه اي ولو من غير اقرار جديده من الزوجة بخلاف
ما تقدم في الاقرار فان المقر به اذا كذب المقر ثم رجع
واعترف لا يستحقه الا اقرارا جديدا لان ما هنا في ضمن
معاوضة وتفتقر في الضمني ما لا يفتقر في المستقل
في الطلاق ذكره بعد الخلق لان
كلامهما فرقة حل القيد اي سواء كان حيا او ميتا
فيكون اعم من المعنى الشرعي على القاعدة حل عقد
النكاح اي قطع دوامه واستمراره لا انه لا يبطل من اصله
وصيغة وستاتي في قوله صريح وكناية وقوله
محل سياقي في قوله ولا يقع الطلاق قبل النكاح فيؤخذ
منه انه لا بد ان لا يكون اجنبية وقوله ولا يهجر
البائن والاجنبى قصد اي قصد استعمال النبط
في معناه وهذا انما يحتاج اليه عند وجود الصارف
كالحاكي لطلاق غيره والمدرس ونحوهما بشرط
في المطلق الى ما ذكره من الشرطين فيؤخذ ان قوله
الاتى واربع لا يقع طلاقهم الى رفع النكاح الى قلم

الكلمين

الكلمين واما قلم خطاب الوضع فهو ثابت بدليل صحتها
ما التفتوه ولكن يرد على ذلك ان الطلاق من باب خطاب
الوضع وهو ربط الاحكام بالاسباب فكان مقتضاها وقوعه
عليهم ويجاب بان خطاب الوضع يلزمه حكم تكليف حرمة
الزوجة عليهم وخطاب التكليف مرفوع فيلزم من رفع
اللازم وهو خطاب التكليف رفع الملزوم في خصوص
مسئلة الطلاق واما خطاب الوضع في غيرها فثابت
الا السكران وهو من زال عقله بشرب
تعدى بشربه قال بعضهم ومسئلة كل من تغذى بمزبل
عقله فيدخل المجنون المتعدى وبعضهم فصل في المجنون
المغذى فقال ان زال عقله بشرب مسكر كان مثل
السكران والا فلا وهو المعتمد والسكران من اغفل كلامه
المعلوم وانكشف سره المكتوم وان لم يور بان
يقصد غير وجهه او يقصد بطلت الاجبار كاذبا
والصحيح في الزوادة الوضعيف المعتمد انه يشين
بطلان النكاح من اصله فلا طلاق ولا فسخ وان حصل
وطى يكون وطى شبهة ان لم يعلم بالحال والا كان زنا
ولا يقع بنيه المخرج بالطلاق العود فيقع بنيه فاذا
قال انت طالق واحده ونوى ثلاثا او اثنتين او انت
طالق ونوى ما ذكره وقع كطلمتك الى اشارة الى
انه اذا حذق المنعول لا يقع الا اذا دل عليه فزينة ولا حظه
كما اذا قال شخص طلمت وجهك فقال طلمت المعنى طلمت
فاذا لاحظ ذلك وقع والا فلا او قالت طلمتني فقال
طلمت ونوى المنعول اي طلمتك وكذا المتبد او الحنبر
اذا حذق لحدما لم يقع الا اذا دل عليه دليل ولا حظه

كما اذا قال له شخص اد وحتك طالق فقال طالق بالتقدير
زوجتي طالق او هي طالق فاذا لاحظ ذلك وقع والا فلا ومثال
الخير ما اذا قال نسا المسلمين طالق وانت يا زوجتي او زوجتي
التقدير طالق ولا حظ ذلك وقع والا فلا بخلاف ما لو قال
طلقت نسا المسلمين وزوجتي فانها تطلق وان لم يقدر شيئا
لان العامل مسلط على الكل فهو من عطف المبررات
يا طالق لا بد من ذكر حرف النداء فان حذفه فلا يقع
لا انت طالق الى اي اذ جعلت احب اليك كما ذكر فان جعلت مقولة
كاوقعت عليك الطلاق فيقع او جعلت مبتدأ فمقوله على
الطلاق فيقع توسعا الى مجاز او المراد باستعمالها فيها
عليها والاحبار بها عنها فالصريح ثلاثة الى اي بنفسه
فلا يرد التحمل والمباداة لانها صريحة بمراسلة ذكر المال
او بنية ولا يرد نعم جوابا لمن قال اطلعت زوجتك وقصد
السائل الانتشاء فقال له نعم فيقع بها الطلاق وهي صريحة
ويجاب بانها قائمة مقام طلقتها فليست رائدة
فروع الى عرضة بذلك فليست ما تقدم صريحة بما اذا لم يات
بهذه الزيادة وبقي مسئلة ما لو قال انت طالق ونوى تمامه
او ربه او عصي في يده فانه يقبل منه باطنا وبدن اي يوكل
لدينه وقيل لا يوكل الى دينه فان كان صادقا جاز له التحلوة والتم
وان كان كاذبا فلا واما ظاهره فيفرق بينهما واما اذا كان اسم ملة
طالق فقال لها يا طالق وقال اردت هذا فقبل ظاهره وباطنا
على الاصح اي عند الفقهاء وان كان ضعيفا عند الاصوليين
والمتقدم عندهم انه يدخل في عموم كلامه الى نية اي نية
ايقاعه هذا هو المنقضي اما نية الطلاق بمعناه فلا بد منها ان كان
هناك صارق في كل من الصريح والكنائية الا المكروه والفاته

يحتاج

يحتاج المقصد الايقاع وقصد اللفظ بمعناه فصرح بحسبه
كنائية وكذا الوكيل ذكره فيه نظرا لان النية في الوكيل
نية الزوجية لا نية الطلاق وصورة ذلك ان الموكل له زوجة
وعين له واحدة وكله في طلاقها فيشترط في الوكيل قصد
بالطلاق ولو كان لفظه صريحا وهذا ضعيف المعتمد انه
لا يشترط ويجعل اطلاقه على ما اذن له فيه الموكل فكان
الاولى ان يقول اما الوكيل الى الى النية اي نية الزوجة
اذ لا يطلق الله الى المعنى ان الله لا يحكم بالطلاق والعنف
او الا بر الا بعد صد ور طلاق من الزوج وصدور عتق
وصدور ابراه هذا هو المعتمد المراد بني عن الفرقة
لكن دلالة ظاهرة قوية وهي في بعض المتعاني اظهر
ولو كان ذلك المعنى غير الطلاق ابحار والمجروح
اي فيقدر في كل محل ما يناسبه من عن او على او البيا او المنقول
كما يدل عليه صريح الش كتحريم الميتة الكاف متعلقه
بقوله شبه وهي بمعنى البيا وان جعله المطر في خط
الصحيح خواره ايضا من المال الاولي من الحيوانات
والبقر وكذا من السا والقطاة والوحوش فيكون
الاول اعلم وما شبه ذلك من ذلك انت بارزه اذهبي
بامسحمة وبيا ملطمة وبارك الله لك وانت وشايف
والرضي الطريق ودعيني وودعيني وانا منك طالق او
باين وفارقيني وعلى الحلال ولك الطلاق وعليك الطلاق
وكذا لو حلف شخص بالطلاق فقال له الاخر وانا من دخل
بيمنك فيكون كناية في حق الثاني واما على السخام والاطام
فليس صريحا ولا كناية ومن الكناية احللتك للارواح
وكذا انت خرة او حاجة لي فيك او لا سبيل لي عليك

فيه لا حاجة اليه وعلى ذكره يكون قوله بكل اللفظ بدلا منه
يجعل الياء بمعنى الفا فيه متعلق بنوى والصمير راجع
لجميع وقوله بكل اللفظ بدل من فيه ومعنى النبرة فان نوى
بكل لفظ من الفاظ الطلاق الكتابية وكانت نيته مقترفة
بكل اللفظ وقع ويكون المتن جاريا على هذا القول وهو اشتراط
اقتران النية بكل اللفظ وهو ضعيف وكذا القول الثاني
والمتخذ الثالث وقع بكل اللفظ كان الاولى تاخير لفظ
وقع كما في بعض النسخ وينبغي ما بعده الوفيه قلب
والتقدير وينبغي الاول على ما بعده تقترب النية به
اي كلا على الاول او بعضا على القولين الاخيرين هو
لفظ الكتابة الحاصلة ان اللفظ الذي اقترب النية به فيه
اقوال ثلاثة قيل الخبر وقيل المبتدأ وقيل المجموع لغو
اي في الطلاق اي العدد فلا تكفي فيه فاذا قالت طالق
واشار باصبعين او ثلاثا وقع العدد بالاشارة وبصدة
في العدد لغو اي في ثامين الحرفي والاجارة او اللفظ
او الاذن في الدخول فكنايته وان لم يعرفها احد فلفظ
ويقوم وليم مقامه ولا يثبت اي سوا حلف وهو نافي
او احرص واذا حلف وهو احرص فاليمين مستفدة وفائدة
العقارها الايمان والتعاليق واذا زال عنه الحرس ونكح هو
ناطق بيمينه لانه تعليق محض اي لان الاجنبية لا فرض
لها في طلاق زوجته فكان تعليقا محضا وعلى فرض غرض لها
فهو نادر بخلاف زوجته فان لها غرض في طلاق نفسها
وملك بضعها فكان تعليقا على البراءة فكان باينا
ها وناضطه بعضهم بها بعد الف وبعد الف مرة مضمرة
والذي في اللغة ان اضله ها وون بدليل جمعه على هداوين
ثم

ثم خفف بفتح الواو فصارها وناكها لم يفتح اللام
نظروا في بيان ايضاح ذلك في اخر الباب
والترجمة في الفصل ساقط في اكثر النسخ الى ذكره بعد الاطلاق
لانه اقسام خاصة منه والعام مقدم على الخاص وعنه
الى الغير هو ابدعي فقط بنا على ان القسمة ثنائية او ثلثة البدعي
والذي لا ولا على ان القسمة ثلثة ويكون الذي لا ولا على
هذه الطريقة داخل في السني على الطريقة الاولى احدها
الو على هذا جرى النوى في المنهاج اضبط اي لتسلة
الاقسام وكلما قلت الاقسام كان اضبط اقرب الى الحفظ
والضبط الاسنى الى اليا ليست للنسب بل هي تسمية اصطلاحية
اولا كانت للنسب لا اقتضى ان هذا القسم لا يكون الا تسنة
مع انه تجرى فيه الاحكام التي في النايذة ما عدا الحرام فيكون
المراو به الجائر ويصح ان تكون اليا للنسبة والسنة المتسوبة
اليها بمعنى الطريقة فيصدق بما تقدم من الاحكام ويدعى
الى اليا فيه ايضا ليست للنسب والا لكان خاصا بالحرام مع انه
يدخل فيه المندوق والمكروه والمباح بل والواجب فيكون
التقسيم الاسنى وابدعي والواجب وغيره مما في النايذة تسمية
اعتباريا مجتمع فيه الاقسام بعضها مع بعض لا حقيقيا
لا الاحكام اي الذي الاحكام والمعنى ان الطلاق يتصف بهذه
الصفات واجب الى المراو به المطلوب طلبا شديدا اي
اعم من ان يكون اذا تركه يعاقب او اذا تركه بدلام ويعاقب
وان لم يعاقب فيشمل الاقسام الذي ذكرها المحشى في هذا القسم
مستقيمة اي وهو يهواها ويحبها واشاد
الامام الوجه الاشارة ان الامام ذكر الاحكام الاربعة
المذكورة ثم قال وغير المكروه طلاق الو فيعلم انه مباح

من لا يهواها اي وهي مستقيمة الحال والنساء
صربان الى والمصجرى على جبل النعمة ثلثية اي لا
يحرم فيه فيه نظر لا يصدق بالتسم الذي لا ولا فانه لا يحرم
فيه فكان الاول ان يقول بان يوقع الطلاق في طهر الى اوتيان
لا يحرم فيه مع امكان وصفه بالتحريم فيخرج الذي لا ولا لا يمكن
اي حرام اي من جهة البدعة وان فديا وان
او كره من جهة اخرى وهن الى عابد الى العذب وانته باعتد
الحبر وهو اربع فالسنة ان يوقع الم من المعلوم ان السنة صفة
لحذوق هو المتد اي فالطلاق وقوله ان يوقع جنوه اي للمصد
ر الماخوذ منه وهو الايقاع ولا يصح هذا لاجل ان الحبر
لا بد وان يكون عن المتد في المعنى والايقاع غير الطلاق
لان الطلاق لفظ والايقاع فعل نفسي في ويحيا بتقدير مضاف
اي ذوايق اي سبب كونه سنيا الى والحاصل
ان مدار كونه سنيا على وجود امرين الشرع في العدة عقب
الطلاق وعدم التدم لا استعقابه الشرع بالرفع للفظ
الشرع لانه فاعل المصد وهو الاستعاب فيكون من اضافة الم
لمنمولة وتكون السين والتا رايدتين والتقدير ان يعقب
الطلاق الشرع بالرفع ويصح ان يكون من اضافة للمصد
لنفاعله ونصب الشرع والتقدير ان يطلب الطلاق
الشرع في العدة عقبه وقد قال تعالى الى اعلم العظم
على ما قبله لان الآية تضدق بمن طلقها في طهر جامعها فيه
او في حيض قبله وبالنسبة الذي لا ولا فان المراه يشرع في الله
عقب الطلاق في الكل مع ان الطلاق ليس سنا الا ان يقال لانه
فيه تقدير اي مع عدم التدم فتكون فاصره على الطلاق السني
على مدخول بها الى كان الاولى ان يزيد العتود التي

تقدمت

تقدمت في السني هنا او يحذفها من التسمين ويذكرها في التسم
عند قوله وهن ذوات الحيض ويحيا بان عذرا لث قول المتن
في الحيض في الاحاجة بالصغيرة للتسمين والايسته لان الذي
يخرج بهما يخرج بقول المتن في الحيض وان كان محتاجا الى
التقيد بهما بالنسبة كقوله او في طهر الى بل قد يقال هو غير
محتاج اليه ايض في قوله في طهر لا نه يخرج به الايسته والصغيرة
لانه لا طهر لهما كما لا حيض لهما وقد يقال ان التسم ذكر
ما يدل على تلك العتود بقوله وهي من تحيل فيخرج الصغيرة
والايسته وذلك الى اي سبب كونه بدعيا والحاصل ان
مدار كونه بدعيا على احدا من امانا اخر الشرع في العدة
عن الطلاق او التدم عند ظهور الحمل وان شرعت في العدة
ور من الحيض الى من تمام العلة في كل الطرق
اي طرق نقل المسائل عن الامام فان كل مسئلة لها طريق
في النقل كما قاله اي النووي رايد اي كثيرة لا
تعمل عادة به اي المذكور من الوطى في الدبر واستدخال
المني فيه لكنه ضعيف في ثبوت النسب بالوطى او الاستدخال
في الدبر وان كان الحكم منسبا وهو ان الطلاق بدعي
فسم اي جنس قسم فالمتون للجنس والافه اقسام ثلثة
ثم دخل بها فند بذلك لاجل ان يكون عليها عدة
لانها لا تشرع في العدة الى اي ولو كانت العدة بلائنه
على المعتمد ان لم يخص اي اصلا او في مدة الحمل فقط
الا بعد الوضع الى اي ان كانت العدة بالا قرا واما اذا
كانت بالا شهر فبعد الوضع ولومع ايام التقاس فان
ظلتها في طهر اي وان جامعها فيه اي او في حيض قبله
ثم طلقها طاهرا اي ولوجامعها فيه وفي الحيض بالا ولى

وسوا كانت تحيض او لا تقدم عدة الشبهة مطلقا وبذلك
فارت التي قبلها يستثنى من الطلاق اى من الحكم عليه
بانه بدعى وحرام فهذه الاقسام لا يقال لها بدعى ولا تحرم
نفيها لهما لاسى ولا بدعى ويجرم فيها الردب والاباحة
والكراهة والوجوب كما تقدم طلاق الحكمين اى ان رايه
صوابا على غرض اى منها اى سوا ما شرع الخلع او اذنت
لاجنبي بخلاف ما اذا كان الاجنبي يخالف من ماله فدعى ولو
بادنها وهذا اى المذكور في التنبيه الثالث
وهو وارد الى الصغير الصغير راجع طاقى التنبيه الثالث اورد
للاخير فقط وانما كان الاخير واردا مع ان ذكره لانه فيه
بالتي لم يدخل بها وهذا اعم وهو اعم الى الضرب
وانته باعنا من الخير التي ظهر حملها قيد الحكم بانه
لا سنى ولا بدعى وانما اذا لم يكن حملها وطهرها في طهر جامعا
فيه او في حيض قبله كان بدعيا من طلق بدعيا وهو
من طلق في حيض او في طهر جامعها فيه او في حيض قبله وان
كان الذي في الحديث هو الاول فقط فيكون غيره بالقياس
عليه وينتهى من الرجعة بزوال رفق البدعة ورفق البدعة
ان طلقت حائضا هو بقية الحيضة وان طلقت طاهرا موطرة
فيه او في حيض قبله بقية الطهر الذي طلقت فيه والحيضة الثالثة
فان شرعت في الطهر بعد ذلك انتهى من الرجعة
تماما لو ليس قبله باولئك يجوز الطلاق وبالرجعة ينقطع الائم
من اصله لان الرجعة اما كفارة للذنب او توبة وكل منهما يقطع
الائم وانما لم يكن الرجعة واجبة لان التوبة لا تخففها لجوار
ان تسامحه من حقها السنة لو اعلم ان اللام ان دخلت على ما
يتكرر كانت التوقيت كانت طالق لمضان المين اذا
جاء

حاوفا معين رمضان طلقت وان دخلت على ما لا يتكرر
كانت للتفصيل فتطلق في الحال كقولك انت طالق لرضى زيد
فتطلق وان سخط فكالسنة عبارة عن غيره فكقولك
للسنة وهي ظاهرة وكذا يقال فيما بعدها ويلغوا قول
يختلف بالتصديق فان قصد التشبيه بالثلث في الصفا والنار
في الصيا طلقت في الحال ان كانت طاهرا والاجنبي تطهر وان
قصد التشبيه بالثلث في البرودة وبالنار في الاحراق وكانت
في حال حيض وقع حالا والاجنبي تحيض بعد طهر
فيما يملكه لا فلو كانت لبيان لوجه الدلالة وفيه نظر
لانه يحتمل ان البنى لم ينهه لكون طلاقه لا عينا لا يرتب عليه
شي لا يهايات منه باللعان فلا يدل عدم نفه له على
جواز الجمع لكن الحكم مسلم ويقع الاستثنا المشتق من التي
اي الرجوع والصرق لان الحكم رجع عن مقتضى كلامه وصرقه
عن ظاهرة بالاستثنا خمسة اى جعل التلقظ مع الاسماع
شرطا وان كان شرع بدليل اخذ محترز كلامه وزاد بعضهم
على خمسة معرفة معناه ورد بانه يعني عنها قصده رفع
حكم البين لانه يلزم من ذلك معرفة معناه وزاد بعضهم
عدم جمع المفرق في الاستغراق كما تقدم في الاقرار اى
البين فيه نظر من وجهين الاول انه يقتضى ان الاستثنا
ليس من البين مع انه من تمامها والثاني ان صيغة المطلق قد
لا تكون على وجه البين بان قال انت طالق ثلاثا الا واحده
لان البين والخلف ما يتعلق به بحث او منع او تحقيق خبر
والثالث المذكور ليس كذلك فصرح لوشك هل قصد الاستثنا
او لا طلقت لان الاصل عدم القصد وكذا لو شك في اصل
الاثبات به وتلقظ به باختلاف الزوج والزوجة في الاثبات

بالاستثنا او المسيلة الانية صدقت لان الاصل العدم بخلاف
 ما لو انكرت سماعها له فصدق لانه لا يلزم من عدم سماعها
 عدم اتيانه به فلو قال انا اثبت بالاستثنا في قلبي ولم اتلفظ به
 لم يقبل لا ظاهرا ولا باطنا بخلاف ما لو قال انا نويت التعليق على
 وحول الدار مثلا وانكرت فلا يصدق ظاهرا ويفرق بينهما
 ويدن باطنا فيعمل بذلك فيما بينه وبين الله فلو انفصل
 التثنية في المحترقات على اللف والنشر المرتب او ما
 بينهما اي الاول والآخر والمستغرق باطل بمنزلة التعليق
 لما قبله ومن المستغرق ما لو قال كل امرأه طالق غيرك ولا
 امرأة له سواها وهذا اذا قدم طالق على اداة الاستثنا
 فان اخره عنها كان استثنا بطل الاستثنا شرعا كما
 سمي استثنا لانه صرف الكلام عن ظاهره من الجزم وثبت
 الطلاق الى التعليق ان شا الله او اذا اومني او مهابا
 وكذا في النفي ومثل مشيئة الله هي مشيئة الملائكة بخلاف
 مشيئة الادمية فيوقف على وقوع المشيئة او عدمها
 فيقع الطلاق فانه لم يقصد كونه شروع في مسابقة سنة
 لا يمنع الوقوع عند قصد التعليق اي وكذا عند الاطلاء
 فلو قال عند عدم قصد التبرك كان اولي
 والعقد التعليق الى اي عند قصد التعليق فقط دون غيره
 من الصور الستة المتقدمة والحاصل ان التعليق بالمشيئة
 عند قصد التعليق بضر فطلقا فيمنع انعقاد العبادات
 سائر العقود ويمنع من وقوع الطلاق وعند قصد التبرك
 لا يضر مطلقا فيقع الطلاق وينسخ العبادات وتفقد العقود
 واما عند الاطلاق فيفصل في كل العبادات فقط ولا يمنع
 من وقوع الطلاق ولا يمنع انعقاد تصرف من عقد او حل

ولو قال باطلا القول في قيد لكون التعليق بالمشيئة يمنع من
 الوقوع عند قصد التعليق فكانه قال الا في حالة التثنية
 والفرق ما قاله الشافعي من ان التثنية لا يحصل الطلاق والحاصل
 لا يعلق بخلاف انت طالق فقد يستعمل عند القرب فيصح فيه
 التعليق فيتنظم اي يصح ويصح تعليقه بالصفة اعلم
 ان المقن مراده بالصفة ما يشمل الاوقات ومراده بالتعلق
 ما يشمل الصريح والمنوي والشك قصده على الاوقات
 وعلى التعليق المنوي ومثلهم المتعلق بالصفة بانت طالق
 طلاقا حسنا مثلا ولم تكن في وقت حسن ومثال التعليق الصريح
 اذا جاز الشرفا انت طالق وفي الصفة اذا جاز وقت حسن
 طلاقك فانت طالق فطلق عند وجود الصفة اي لا قبله
 حتى لو قال عجبت الطلاق المعلق يقع قبل وجود صفة وهو
 يقع بذلك اللفظ طلاق املا قبل يقع طلاق وهو المتعمد
 فاذا قال لها الوالحا ما ذكره ثلاثة عشر مثالا في شهر
 كذا او الفاعل مع فيه وفيما بعده بدليل تفسيره لها بذلك
 وان علق باول اخره اي قال هذا اللفظ بان قال انت
 طالق في اول اخره ونصف اي من ليلة وقوله بعد ونصف
 اي من يوم فيقابل نصف ليلة او المراد بالليلة الثامنة والمراد
 باليوم الثامن ايضا والمراد بنصف الليلة نصفها الثاني والمراد
 بنصف اليوم نصفه الاول وايضا ذلك انه اذا مضى من
 الشهر سبعة ايام كان معها ثمان ليال والليلة الثامنة نصفها
 من النصف الاول ونصفها من الثاني والثامن النصف من
 النصف الاول ونصفه من النصف الثاني وهذا معنى قوله
 لان نصف نصفه سبع ليال ونصف وسبعة ايام ونصف
 ومعنى قوله فيقابل نصف ليلة اي النصف الثاني منها الذي

يستحقه النصف الثاني من نصف الشهر وقوله بنصوم يوم اي نصفه
 الاول الذي يستحقه النصف الاول بمعنى اننا نغطي النصف الاول
 من اليوم الثامن للنصف الثاني من النصف الاول من الشهر وياخذ
 بدله النصف الثاني من الليلة الثامنة فيصير النصف الاول ثمان
 ليالي وسبعة ايام والنصف الثاني ثمانية ايام وسبع ليال
 والشرط معطوف على الصفة عطف مضاف لان المراد به الادوات
 واقفون اي لا يتجاوزونها وانما كان استيناسا لانه ليس
 صريحا في تعليق الطلاق بالشرط والمراد به فعل الشرط
 فهو غير معناه في المتن وقوله والصفة كان الاولى حذفها
 لان التعليق معنوي لا ادوات لها ويجاب بانه عطف مرادف
 لان فعل الشرط يقال له شرط ويقال له صفة بدليل قولهم
 تطلق عند وجود الصفة وهي فعل الشرط ويصح ان يراد بالصفة
 غير الشرط ونصوب بما اذا وقع فيها تعليق صريح فانه يكون
 بهذه الادوات ايضا وحاصل ما ذكره من الادوات ستة عشر
 اداة ان دخلت الى ويصح ان تكون ان دخلت
 فانت طالق ولو حذف الفاعل المسمى فانه تعليق وقيل لا
 يكون تعليقا لعدم الوابط بل بخير كلما دخلت الراجح
 للاربعه قبله على راي سيبويه فيه نظرا لان خلافة في
 اسميتها او حرفيتها اما لا لتها على التعليق فبانفاق
 وما الشرطية الى فيه نظرا لانه لغیر العاقل والادوات هنا
 مستعملة في الواجهة الا ان يقال انها قد تدخل على العاقل
 مجازا وادما الى مبتدأ وقوله كلمة خير وهذا مجرد
 فائدة لا نه لا تعليق له بما الكلام فيه وهذا الاحتمار مسلم
 في ادما وهذه الادوات لا تقتضين الارتفاع في الحكماء
 من النور وعدمه والتكرار وعدمه بالوضع فان قصد

النور في حالة التراخي عمل به او قصد التراخي في حالة النور
 عمل به او قصد التكرار عند عدم افادتها له عمل به او قصد
 عدم التكرار عند افادتها له عمل به فهذا محترز قوله بالوضع
 واحترز به ايضا عن القرينة الدالة على النور بخوان دخلت
 الان فانت طالق فهي للنفوذ بالقرينة او قال اذا لم تدخل
 بعد ستة فانت طالق فهي للتراخي بالقرينة كان واذا
 ويزاد عليها لولا ولوما ولو في خمسة اما لو فمعناها امتناع
 جوابها لامتناع شرطها مثلا اذا قلت لو دخلت الدار
 فانت طالق ومعناه امتنع الطلاق لامتناع الدخول فلهذا
 انها تطلق ان دخلت فيكون تعليقاً لوجوده على وجودها منهم
 واما لولا ولوما فمعناها امتناع جوابها لوجود شرطها
 مثلا اذا قلت لولا دخلت فانت طالق ومعناه امتنع الطلاق
 لوجود الدخول فلهذا وجوب الطلاق عند عدم الدخول
 فان قصد هذا المعنى عمل به وان قصد التخصيص على فعل
 الشرط او اطلق كان تعليقاً لطلاق على الدخول فكانه
 قال ان دخلت الى في غير بيان الى والحاصل انه اذا
 علق بفعل نفسه ففعل ناسيا او جاهلا بانه المحال عليه
 او مكرها لم يحث ولم تحل اليدين وكذا اذا علق بفعل غيره
 ان قصد تحلفه منعه من الفعل وكان المحال عليه ممن يملك
 اي يشق عليه حث الخائف كابيه وابنه واخيه وامه وصدرته
 ورجل صالح من المسلمين والوجهة من يبالى باعتبار الشأن
 ثم ان محل عدم اعتبار فعل الناس ومن ذكر معه اذا كان
 تعليقا على الفعل فان كان تعليقا على عدمه كان لم تدخل
 مثلا فانت طالق قد دخلت ناسية او جاهلة بانها
 المحال عليها او مكرهة بر في يمينه ولم يحث او

او اثنين لكان الاولى المصنف بالاول لان المراد انه يجمع هذه
الغالبية الاربعه ^{فخسة عشر الى بينها} بوجهين الاول
قوله لان فيها اربعة احاد ^{والثاني قوله فبعث واحد الى}
والفرق بين الوجهين انه في الاول لم يبين المكرر من غيره
وفي الثاني بينه ^{طلاق واحدة اي في ضمن الاثنين}
وطلاق اثنين اي بانضمام هذه الى التي قبلها وكذا تقول
فيما بعده ^{طلاق واحدة اي في ضمن الاربعه وقوله}
وطلاق اثنين اي غير الاولين وقوله وطلاق اربع اي
بانضمام هذه للتي قبلها ^{ولا يقع الطلاق الا بصدق}
بما اذا انجز الطلاق قبل النكاح وبما اذا اعلفه ثم كرها واك
قصره على الثاني والاول يعلم منه بالاول ^{المجنون اي}
وكذا المغمى عليه وان بقى كل منهما الا انهما الجنون من
سكر تقدي به كما سياتي في الاستدراك ^{صح تقدره}
اي ومن جملة الطلاق ^{لانه لو طلق لكان الاول لانه}
لو طلق في هذا السكر اي فكذا الجنون الناشئ عنه واما كلام
الشافعية في تعليق الشيء بنفسه او كان ياتي بقا التخيير ويقول
فلو طلق ^{المبرم هو من اصابه مرض البرسام}
وهو وجع في الراس فيفسد العقل ^{فكفي بالتحقيق والتشديد}
والصواب في عدم وقوع الطلاق عليه ان لا يمان
فيما اكره عليه وان لا ينوي الطلاق فان اكره على
ماهية الطلاق فيطلق واحدة لان الماهية يتحقق بها
وقيل لا يطلق حتى يستفصل من الذي اكره فان طلق من
غير استفصال وقع ولو طلق واحدة ^{لزيادته}
على المماثل كان الاول ان يقول للدور الثاني الذي يقدره
ومعهم قوله لزيادته انه لو لم يزد وقعا اي المنجز والمعلق

لم تطلق الى وهذا اذا علق اثباتا فان علق نفيها كان لم تصدده
السما فانت طالق او نحوه وقع حالا للباس ويكون قولهم
ان ان في النفي للمترجي اي في الممكن اما المستحيل فلا فرق بين
ان وغيرها واعلم ان بين الطلاق واليمين مخالفة في الحلف
على المستحيل في الاثبات والنفي كما يعلم ذلك بمراجعة اول
الكتاب الايمان فسر انشأه عليه فعند حولا ينفعه
مطلقا وعند عدم رينفعه اذا اعتقد انه ينفعه ما دام لم
يعلم فان علم انه لا ينفعه وقع من الان فسر وقع عليه
الطلاق ثلاثا بان قال على الطلاق الثلاث لا افعل
كذا ثم فعله وله زوجات فعند رله ان يحصر الطلاق
في واحدة قبل الحنث لا بعده وليس له توزيع الطلاق
عليهن وعند حجه له ان يحصره قبل الحنث وبعده ولو
بعد الموت او البينونة التي عينها له بشرط ان تكون
روحة وقت الحلف فسر فعلت ناسية فظنت المحلل
اليمين فدخلت ثانيا عامدة لم يحنث لعدوها وكذا لو حلف
لا يخرج الا باذنه فاحضرها شخص انه اذن لها فخرجت
لم يحنث وان بين كذب المحضر لعدوها وكذا لو حلف
واقفاه منعت فعدم الحنث ففعل فتبين بطلان الافتاء
تعذر لانه المراد على غلبة الظن

في الرجعة المذكورها عقب الطلاق
لانه بسببها والسبب بوجد بعد السبب والرجعة تعثر بها
الاحكام المتقدمة في اول كتاب النكاح من الوجوب والندب
الرجوع حفصة سببها في الحنث واضح ^{قبل}
انقضاء العدة اي بان كانت في اثباتها اي او كانت لم تشرع
فيها بان طلق في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في

في العدة الابحى الطهر هذا الفصل اي المتقدم الذي
الكلام فيه هو الساقط ولذلك لم يشرع عليه احد الا
الشيخ الخليل كما قاله المحشي من ان الساقط الفصل الا في
سهو او سبق فلم يل هو ثابت في كل النسخ فلو سلمت
خروج ما لو سلم هو بعد الطلاق فان كانت تحل له صحى حتمها
والا فلا وكذا في الرجعة لو سلم ما بعد الطلاق فتصح
الرجعة فلو سلمت اي بعد الصلاق ثم راجع الى
اي بان قال راجعت المطلقة ثم راجع احدها بان
قال راجعت احدها في بيان ما يتوقف
عليه الا وهو الرجعة في الرجعية وتجدد العقد في البان
بدون الثلاث وللحل في المحلقة ثلاثا والرجعة بالفصل
ساقطة في بعض النسخ وفي بعضها ثالثة وهذا على ثبوت
الفصل السابق واما على سقوطها هنا ثابت ولا بد
واذا اطلق امراته الى قول المحشي هذا يصرح بمفهوم ما
تقدم من قوله دون الثلاث وقوله قبل انقضائها
غير الخ طم بل هو عين ما تقدم لا مفهوم بل المفهوم
قوله الا في فاذا انقضت عدتها وقوله فان طلقها ثلاثا
الا ان يجاز عن المحشي بان مراده ان هذا توطئة للمفهوم
لغيره تعالى الى كان للناسب ذكره عند قوله فيما
باني فاذا انقضت عدتها الى الا ان يجاز يقال انه دليل
على ما هنا بالمفهوم لا بالمستوفى ودلائلها على ما في النظر
فله مرجعها الى اي بشر وطى المتقدم في الفصل
السابق ما لو عاشر المفارق الرجعية الى واصل
انه اذا عاشرها بلا وطى او بوطى من غير حل فانها
تتقضى العدة في تسعة احكام عدم الرجعة وعدم النفقة
والكسوة

والكسوة وعدم التوارث وعدم صحة الايلا والظهار وعدم
اللعان وذلك باتفاق واما صحة نكاح نحو اخنها او اربع
سواها فتقبل بحل وقيل لا يحل ولا تنقض العدة في اربعة
احكام لحوق الطلاق ووجوب السكنى وعدم صحة النكاح
الا جنبي وعدم الحد بوطيها وبسبب بقية الاحكام المتعلقة
بذلك في المود وشرط في الرجوع الى هذا في المعنى مطوف
على قوله في اول الفصل السابق بدأ بشرط وطى المحل وكانت
الاولى ذكر ذلك في الفصل السابق ليكون الكلام
على الاركان كلها في محل واحد كتر وحقك لو ولو
كان ذلك مع سبق الجحار من الولي فانه كناية ان نوع
الرجعة حصلت الرجعة والا فلا يحصل ولو ذكر واما ما لم
يذكر ان ثبت الى اي يكسر التا وكسر الهمزة اما ان
ضم التا من حيث تنصب او فتح الهمزة من ان او اد لها يا تحت
الرجعة لا فرق بين الخوى وغيره وقيل بفرق بين
الخوى وغيره وهو المعتمد فنندفع الهمزة او الا تيان
باز وكان نحو يا نصح الرجعة دون العامى كوطى و
ومقدما ته الى مثال للمنفى وهو الفعل الموصوفى بكونه
غير الكتاب كدسب الى صورته ان فاني تولد فيقول
الزوج هو مستعار ولم تلد به فيضد في الزوج ولا يقبل
قولها الا بينة على ولا دنها واما اذا واضعها على انها
ولدت وانكر كونه منها فانها تصدق ولا ينتفى عنه
الا باللعان بعد النفي وبعضهم صور النسب بان تدعى
ان الولد من وطى رند يشبهه وينكر الزوج ويدعيه
منه فالقول قول الزوج ولا يقبل قولها الا بينة على
اقرار الواطى بانه وطى يشبهه واستيلاء الى

ذكره استطرادى لان الكلام في الرجعة وهي مستقلة بالكلية
واما الاستلاد فتعلق بمالك البمين وصورة ذلك ان
تدعى الامة ان السيد وطهر وان هذا الولد منه وسكر
السيد الوطى فالقول قول السيد ولا يقبل قولها الا
بينه على اقرار السيد بانه وطهر والحظة الواجب
ان اللحظة في جميع الصور ليست من العدة بل لبين عام القم
الاخر فلا تصح الرجعة فيها وعلى وجود الوطى في غيره
قلافة وكان حقا ونعد وجود الوطى الا ان يقال ان على تيق
بعد واصابته الوطى تفسير بطلاق اي
باينا او رجيا وانقضت عدتها تنبىه او اشتمل هذا التنبيه
على اربعة شروط كون النكاح صحيحا وكون الزوج ممن يمكن
وطوه وكونه غير رقيق صبي والانتشار بالنفل وسياتي
في التنبيه الا في اشراط الافتقاص اذا كانت بكرة
لا ستر رجما هذا اذا كان بالغاما الصبي فالعدة فيه
للتعبد وصورة وقوع الطلاق بان حكم به حاكم براه كالخمس
قاعدة في مذهب الامام احمد ان الولد اذا كان دون
عشر سنين يصح نكاحه بنفسه ويصح طلاقه ولا عد عليه
فان بلغ عشر وجبت العدة وهذه العمل بها احسن من العمل
باللفظة فان بعض العلماء دعى على من يعمل بها وقد مر
في كلام غيره لاني كلامه وقيل ذلك الوطى باطل
عند الشافعي وعند الحنفية صحيح فان قلدهم في ذلك صح ولا
فلا لم يصح العقد وعليه حمل الحديث لعن الله المحلل
والمحلل له وهذا عندنا واما عند المالكية فصاح طاهر فلا
يصح التحليل مطلقا بهذا الشرط سواء وقع في صلب العند
او قبله لم يصح ان كان الشرط منها او من ولها ومحل
مالم

مالم لم يقع بها عذر والا فلا يصح الشرط منها ولا من
ولها فخرج اذا اقرت بالوطى ثم رجعت فان كان قبل
العقد قبل او بعده فلا مالم يصدقها الزوج والوطى وان
ادعت الوطى فانكر المحلل صدقت وان ادعت الطلاق
فانكر المحلل فان علم الزوج بالطلاق صح عقده والا فلا
وان ادعت المرأة ان زوجها طلقها فلا قائم رجعت فهل
يحل للزوج العقد بلا محلل او لا قال بعضهم يحل لانها لم
تدعى حقا للغير والتحليل حق الله فيصير الرجوع عنه بعد
الاقرار به وقيل لا يحل فخرج الاصل في العقود الصحة
فلا يبحث عن اي وجه وقع العقد وينبى على ذلك انه
لو وقع طلاق بالثلاث لا تحل الا بالمحلل ولو كان العقد
وقع باطلا ولذا قال شيخ الاسلام ويتبين بطلانه
بحجة فيه او باقرار الزوجين بما يمنع صحته في حقهما وقال
الثم وخرج بحقهما حق الله تعالى كالمحلل فلا يسقط فلو
طلقها تلاقا ثم اتفقا على عدم بشرط مثلا او شهد
شاهدان بما يقتضى البطلان فكذلك لا يسقط المحلل
ومما ينبغي ايضا على كون البطلان في حقهما انه لو وقع طلاق
رجعي بينهما ثم تبين بطلانه بواحد مما تقدم لم يحز
رجعها لان ثبوت الرجعة من جملة حق الزوجين بل لا بد
من تجديد عقد
الذكره بعد الرجعة للاشارة الى انه يصح منها وكذا يقال
في ذوات الطهار واللعان عقسها وكان طلاقا باينا في الجاهلية
لا رجعة بعده ابدأ فغير ان حكمه الى ما ياتي من صبرها
اربعة اشهر ثم بعد ما تطلقه بالنفس او الطلاق
فان اتفق من طلق عليه القاضي حلف زوج الى اشتمل

هذا التعريف على الأركان الآتية بعضها بالتصريح وبعضها
بالإشارة وقوله حلف زوج أي غير مجبوب وغير مشلول
وعبر صبي وغير مجنون وغير مكره وقت الأيلا فلا يخلو
ما لو طرأ الشلل أو الجنون بعد الأيلا فلا يمنع من ترتب
الأحكام وهو من إضافة المصدر لفاعله ودخل في الزوج
المسلم والكافر والحرة والعبد زوجته أي غير الرقبة
والقرنا سواء كانت مسلمة أو كافرة حرة أو أمة
وانما عدي إلى جواب عن سؤال حاصله أن الأيلا بمعنى
الحلف والحلف يتعدى فعله إلى من وحاصل الجواب من وجهين
الأول أن الآية فيها تضمين بياني وضابطه أن يكون
هنا فعل مذكور لا يناسب الحرف المذكور فتوفي باسم فاعل
من فعل محذوف يناسب الحرف المذكور ويحمل اسم الفاعل
حالا من فاعل الفعل المذكور كما قدره الله بقوله أي مبدئ
إلى والجواب الثاني أن الكلام فيه تضمين مخوي وهو
أشرب كلمة بمعنى كلمة أخرى لتؤدي معناها وتتعدى
تعديتها كما أشار له الله بقوله لا نه ضمن معنى البعد
هذا يقولون معناها بعدون ومدة أي حقيقة
وهو ظاهر أو حكما بأن يطلق أو يوبد وزوجان
الأولى وزوجه لأن الزوج هو الخالف وقد تقدم أو
كان محذوف الخالف فيما تقدم والجواب أنه أشار بذلك
إلى أن الخالف لا بد وأن يكون زوجا بعضها المراد
به ما عدا المخلوق به أو بالتزام المصطوف على بام
فهو من مدحول الحلف فيقال له حلف لأن الحلف ما يبتدئ
به حث أو منع أو تحقيق خبر وقوله أن وطئت فسل
صدقة أو أصوم مثلا أو فضررتك طالق أو فبدي

حر من قبيل الحلف لأن فيه منع نفسه من ذلك الوطء
قاله المحشي من قوله الأولى أن يقول أو يلتزم ما يلزم الخ
أو علق طلاقا أو عتقا عتقا على حلف فيعبد أنه ليس من
الحلف غير ظاهر كما علمت أو عتق عتقا على طلاق
أو على ما يلزم فهو مولى لو كان الأولى وحذفه لأنه
سيأتي في المتن فلا إيلا لو لكنه حالف فبحث أن حالف
بمنه وتلزمه الكفارة وأن لم ترتب أحكام الأيلا وكذا
يقال في كل الصور التي يتفق فيها الأيلا أو قيد
بمستبعد الحصول أو فتر وتعيى تعيد وكذا الموت
تعيد في ظن ابن آدم لما حيل عليه من الحياة وطول
الأمل وإن كان الموت أقرب من كل شيء فاذا قال الخ
محذوف قيد مقدر في المتن أي تزد على أربعة أشهر
يمين واحدة وما هنا يمينان فليس بمولى أي حالف
يلزمه بالمخالفة كنفارة وأن كانت لا ترتب عليه الأحكام
الآتية ومدار كونه ليس هو ليا على إعادة اليمين الثاني
سواء قال فاذا مضت أم لا فإن لم بعد اليمين الثاني كان
مولى فأبلا ن أي أن أعاد اليمين الثاني وأعاد
قوله فاذا مضت وان حذ في اليمين الثاني فيمين واحدة
وكذا أن أعاد اليمين الثاني لكن حذ في قوله فاذا مضت
فكون يميناً واحدة بعين حشفة إلى أي مشتق
ذلك لم يقبل ظاهرا أي فتجرت عليه أحكام الأيلا
ظاهرا وأما باطنا فلا بحث إذا وطئ الأولى ولا يلزم
كفارة ولا غيرها مما علق به من طلاق أو عتق لأن فيه
عدم الوطئ بالتقدم ولم يخالف ذلك بخلافه في الثانية
إذا وطئ حث ظاهرا وباطنا لأنه يلزم من الجماع الاجتماع

وهو حلف على عدم الاجتماع وقد حصل الاجتماع في فسخ
الوطي لكن لا ياتى منه الايلا لانه لم يحلف على الامتناع
من الوطي وكذا في الاولى لانه لا ايلا في نيته فيقتصر
الى نية الوطي اي فان نوى جرت احكام الايلا وان لم ينو لم يجر
لكن الممين المنعقدة فيبحث فيها ان خالفها باللمس او
المساكنة او نحو ذلك **قوله** ملكه خرج بذلك رهنة
وتدبيره واستلاده فلا يزول به الايلا **فقرئ**
طالق وقانت طالق على المعتمد بحري فيه احكام الايلا
قوله ان وطي الى اما قبل الوطي فليس مولى لانه لو
مضت السنة وهو متنع لا يثبت لان معنى كلامه انه ان حصل
منه وطي لا يكون الامرة فيبر باحد امرين بالوطي مرة
او الامتناع من الوطي حتى تفرغ السنة بل خالف فان
وطي ثانيا حشيه ولو فته الكفارة بالوطي الثاني ويؤجل
الى شروعه في احكام الايلا من هنا الى اخر الفصل **ارنه**
اشهر يحتمل ان يكون مفعولا لقوله يؤجل ونائب الفاعل
قوله له ويحتمل ان يكون بالرفع نائب فاعل وله متعلق يؤجل
وان كان ظم اليه يقتضي انه مفعول ونائب الفاعل ضمير
يعود على المولى حيث قال ويجهل للمولى ان سالت ذلك
ليس قيد كما ياتي **ويقطع** المدة الى معناه ايها اذا فارق
اول المدة منعت حسابها ايضا وان طرأت في الاثناسنت
حسان الماضي وان طرأت بعد الاربعة اشهر منعت حسابها
ايضا ورمز من الودة لا يحسب على كل حال وبعد زوال الودة
ان كانت الممين مطلقة تستأنف اربعة اشهر من حين الاسلام
وكذا اذا كانت الممين مقيدة والباقي بعد زوال الودة كذا
من اربعة اشهر فان كانت اربعة فاقبل ولا ضرب لوال
حكم

حكم الايلا لكن الممين منعقدة فان وطي في اثنا الباقي حث
وكذا يقال في المانع الذي بالزوجه اذا فارق اول المدة او طرا
في ثنائها اما اذا طرا بعدها فلا يضرب ولا يمنع من اعتبار
المدة وبعد المدة من جملة الغاية اي ولو كانت الودة بعد
المدة فلا حاجة لنا وبالحشي بقوله اي بعد الشروع في المدة
لا رتفاع الشكاح اي ان اصر المرء على رده حتى انقضت
الودة وقوله اختلا له اي ان عاد الى الاسلام في العدة
وضمين صفة للاعتكاف والاجرام خرج الاحرام القفل
فلا يمنع من حساب المدة وان امتنع الخروج منه
مانع وطي بالزوجه خرج المانع بالزوج فلا يمنع **فلو كان**
التأجيل الى هذا بيان لوجه دلالة كلام الامام على ان المدة
تضرب بنفسها ونخب ولا توقف على ضرب القاضي
لكن فيه نظر فان كلامه مفر وض فيما افايد بمدة وجره
حتى فرغت المدة فتدبر في يمينه فليس مما نحن فيه لان كلامنا
في ايلا مطلق بمعنى فيه الاربعة من غير ضرب القاضي وكلام
الشافعي لا يدل على ذلك **فلو كان** التأجيل الى هذا
ممنوع لانه يفرغ المدة ان حلت الممين سوا اطلت ام لا فلا
يظهر لهذا الخلاف في المقيد بمدة قايده وانما يظهر قايده
في المطلق يضرب المدة بنفسها الى المراد بضربها
بنفسها حسب انها من غير توقف على طلب ولا ضرب
القاضي من غير مانع بالزوجه اما اذا كان بها مانع
فلا يجزى الزوج والمراد مانع طر بعد الاربعة اشهر
يجزى اي يجزى القاضي بطلبها او تخييرها في باذن القاضي
لها في ذلك بين الغنية بفتح الفا وكسرها **يقبل** الى
خرج النسيه في الدبر وحاصله انه ان حلف لا يطي في القفل فهو

في الدبر فلا يقال له فيه ولا يبحث ولا يتخلل اليمين ولا تستقط
المطالبة وان حلف لا يطأ واطلق فوطي في الدبر حث ولزمه
الكفارة وسقطت المطالبة وان حلت اليمين لكن لم تحصل
الغنية ويترتب على عدم حصولها الايمان والتعاليق واما
اذا وطئ في القبل عامدا مختارا حث وان حلت اليمين وسقطت
المطالبة وحصلت الغنية كغنية المطالبة الواطأ هو انه
بيان لكيفية المطالبة على طريقة المتن وليس كذلك لان الذي
في المتن التحيز لا الترتيب الا ان يقال هذا بيان للمطالبة
على الضعيف القابل بالترتيب المقابل للمتن فان
كان المانع الى محترق قوله من غير مانع بالروحة فكانه قال
اما المانع بالزوج فلا يمنع من التحيز طلقة وان بان
بها بان كانت قبل الدخول او كانت استنفا الثلاق
ولا اجبار على الغنية اي بخلاف الطلاق فيدخله الاجبار
لانه اكره بحق عن فلا فلو حدف عن لم يقع ولا
ينفذ طلاق القاضي في مدة الامهال الوالم تنقذ مدة الامهال
وكونه حواله على مجهول ولا يصح ان يراد بها الاربعة اشهر
لانه لا يتوهم نفوذ طلاق القاضي فيها ولعل المراد بها ان
المولى اذا طلب الامهال بعد الاربعة اشهر فانه بمهل يومه فاق
فلا ينفذ طلاق القاضي فيه بشرط حضوره فلو شهد
ببينة بايلا به وامتناعه اي من الغنية والطلاق فطلق الثاني
فلا ينفذ حتى يحضر ويثبت عليه الامتناع الا اذا غدر
حضوره فتكفي البينة اي على الامتناع من البينة والطلاق
لان الاصل عدمه اي المذكور من الايلا في الاول والانتفاء
في الثاني فسقط ما قبل هذا ظاهرا في الاولى اما في الثانية
فهما مستفان على الايلا فليس الاصل عدمه وقرن
بهما

بهما اي بين الايلا وتعليق الطلاق وبين تحيز الطلاق
اي وحاصل الفرق ان تحيز الطلاق يتعدد عند قصد
الاستيناف اما الايلا والتعليق فيتعدان عند قصد
الاستيناف كالتحيز للطلاق اما عند الاطلاق في
الايلا والتعليق فلا يتعدوان ان اتخذ المجلس بخلاف
تحيز الطلاق فيتعدد عند الاطلاق كقصد الاستيناف
ويفرق ايضا بين تحيز الطلاق وبين الايلا والتعليق
عند قصد التاكيد ففيهما لا يتعد سوا اتخذ المجلس
اولا طال الفصل ام لا بخلاف تحيز الطلاق عند قصد
التاكيد بشرط عدم التعدد وعدم طول الفصل وعدم
اختلاف المجلس ان اتخذ المجلس اي ولم يعمل الفصل
ومجهل وان طال في الظاهر والود كونه عقيب الايلا
لمناسبة له في ان كلا حرام وكل منهما كان طلاقا في الجاهلية وكل منهما
يصح من الرحمة لان صورته الى يصح ان يكون تعليلا
للاخذ من الظاهر ويصح ان يكون تعليلا للمعنى الشرعي اي
لتسميته ظاهرا وفوقه لان صورته اي صيغته وقوله اهلية
اي التي كانت في الجاهلية وحضور الظاهر لا يصح ان يكون
تعليلا تانيا للاخذ من الظاهر فكانه قال وانما اخذ من الظاهر
لان صورته الى وان الظاهر موضع الركوب اي والمرأة مركوبة
الرجع فقول ~~المرأة~~ انت على كذا اي كناية فلو نجية لانه
ينتقل من الظاهر الى المركوب ومن المركوب الى المرأة لا يها مركوب
الزوج فكان المظاهر يقول انت على محرمه لا تر كس كونه
ركوب امي والمرأة مركوب الزوج اي في الجملة لانها تر كس
على بطنها لا على ظهرها وحقيقته الشرعية الى اي اما
المشوية فهي الظاهر الى وهي نصف القران اي اول النصف

الثاني عدد اواول عشره باعتبار الاجزاء كانت اوله
 الى فلا فرق في المشبه بين الاجزاء التي تذكر للكرامة وغيرها
 والاجزاء الظاهرة والباطنة كل ذلك صريح بخلاف المشبه
 به فيفرق بين الاعضاء الظاهرة وهي صريح واما الباطنة
 فكناية والاجزاء التي تذكر للكرامة كناية وغيرها صريح
 وهو الركن الى التذكير باعتبار الخبر اي
 مركب الى اي محل ركوب على انه بمعنى المكان او نفس ركوب
 على انه بمعنى المصدر ولو غلب الم شروع في جنس
 نعيمات او سكرانا اي متعديا وصرفه على لغة او
 لما سببه ما قبله ولو امله شروع في ست نعيمات
 والفرق بين الايلا حيث لم يصح من المحبوب ولا من الرتقا
 والفرقا والصغيرة التي لا تطبق الوطى وبين الظاهر حيث
 يصح من المذكور كله ان المقصود من الايلا الامتناع من
 الوطى وهو ممتنع من ذلك فلا معنى للمخالف عليه والمقصود
 من الظاهر وصف المرأة بتحريمها عليه كتحريمه وذلك
 ليحقق فيما ذكر او مصاهرة اي في القبض دون روجه
 ابنة وام زوجته وبنت زوجته فلم يبق الا روجه الايلا
 فيها كما قاله الشافعي وكذا بنت الوفاة ان كانت موجودة قبل
 تزوجه بامها لم يصح التشبيه بها بالظن وتحريمها عليه يكاف
 امها وان حدثت بعد بان ابان زوجته فزوجت بغيره وان
 منه بنت فهي محرمة من حين وجودها فيصح التشبيه بها
 ومخلاف ازوج النبي محترق قوله محرم قفلا
 لليمين اي ان الظاهر فيه شبه باليمين من حيث كونه الكفارة
 وفيه شبه بالطلاق من حيث انه يترتب عليه التحريم فلذلك
 صح توقيته نظر الاول وتعليقه نظر الثاني كذا نظر را

وايلا اي فتحرى عليه احكامها فتصبر عليه المرأة اربعة اشهر
 ثم تطالبه بالفيئة او الطلاق فان وطى الخجل حكم الايلا
 وصار عايدا في الظاهر فلا يجعل له وطئها ثانيا حتى يكفر
 او تفرغ المدة وهل يلزمه كفارة للايلا او لا وحاصله انه
 ان حلف بالله كان قال والله انت على طهر امي خمسة اشهر
 لم يلزمه للايلا كفارة وان جرت احكام الايلا من ضرب
 المدة الى بان يمسكها اي من غير طلاق ولم
 يفعل اي في رهن الامساك ويكون عطف تفسير لانه في
 معنى الامساك اما الفعل بعد الامساك فلا يندش
 صار عايدا الى اعلم ان المود له معان ثلاثة الامساك
 رهن الفراق ولم يفارق وهذا المود او المطلق والعود
 بالرجعة في الرجعية والعود في الموقت بالوطء المدة
 وما تقدم المظاهر انه يقتيد للمتن فيقتضي عيظه اي
 مع انه عيظه لان قوله ما لم يتصل بالظن افرقة هو عيظه قوله
 في المتن ولم يتبعه بالطلاق ويحاج بان هذا اعم من كلامه
 المتن لان الفارقة اعم من الطلاق وكان الاوولى من ذلك
 ان يقول عقب المتن ومثل فرقة الطلاق غيرها
 فلا فضل هو مفهوم قوله قبل ما لم يتصل بالظن افرقة
 ومفهوم قول المتن ما لم يتبعه بالطلاق لكنه اعم من مفهوم
 المتن وفرقة بسبب طلاق الوفاة هي مفهوم المتن
 في الحقيقة وصرح بهار ناده ايضاح اوليين كون الطلاق
 شاملا للبان والرجعي او جن الزوج الى كان الاوولى
 او جنون عطفنا على فرقة او يقول فلو جن الى وهل
 وجبت الويئة على ذلك انه على الاوولى يجوز نقدها على
 العود لانهاح لها سببان بخلافها على الاخرين لا يجوز

تقدمها لانها لها بشرط وسبب على الثاني او سبب فقط على
الثالث ومحل جواز تقدمها على العود على الاول ان كانت بين
الصوم اما اذا كانت به فلا يجوز اصلا لانها عبادة بدنية
لا تقدم على وقتها وهو السر لمراد بسترها الذنب
محوه من صف الملائكة او تخفيفه او عدم المواحدة به وقوله
لسترها الذنب اي شافها ذلك والا فقد يجب وان لم يكن
ذنب كقتل الخطا وهذا معناها لغة واما بشرعها فهي ما لا يولد
بجره بسبب ظهرا او قتل او جاع او حنث في يمين وحفظها
الاي كفارة الظهار والجماع واما القتل فهي اثنان العتق
والصوم عتق اي اعتاق فلا بد من العتق ولو في ذمتين
بان اشترى نصف عبدا وهو معسر فاعتقه عنها ثم اشترى
نصفه الاخر واعتقه بنية الكفارة وكذا لو كانت الوقبة ملققة
من شخصين بان املك نصفين رقيقين وباقيهما اوبال اعما
فقط حر سو كان معسرا وموسرا اما اذا كان باقيا رقيق
فيمض فان كان موسرا صح العتق عن الكفارة والا فلا
ولو بالدار الحرة صورته كان كان تعقبا بدركفرتها
مسلم فادعى شخص رقه بنية فيكون رقيقا تبعا للبيعة
ومسما للدار فيصح عتقه عن الكفارة قياسا او عملا
قبل بالفرق بينهما وهو ان الاول يحتاج لجامع والثاني
لا يحتاج وزد بانه لا بد من الجامع فبينما فيكون الجمع بينهما
تقتنا والجامع حرمة السبب من الظهار والقتل وفيه نظر
لان القتل الذي في الاية خطأ وهو لا يتم فيه الا ان يجاب بان
القتل شأنه الحرمة او يقال الجامع بينهما عدم الاذن
في كل من الظهار والقتل حملا لاطلاق اية الاولى المطلقة
في اية الظهار ليسا سببا بعده كمال الوقف المراد كمال
الرق

الرق ان لا يستحق العتق بجهة اخرى غير الكفارة كالكتابة
والاستيلاء والقرابة فلو عبر بذلك لكان اول
او على اجني الاولي من اجني لم يجز عن كفارته اي
وبعتق بالعوض فرع لو قال اعتق عبدك عني عن
كفارتك ولم يذكرو عوضا عتق ولزم الطالب القيمة وعتق
عن الكفارة فان لم يقبل عن كفارتك عتق ولا يلزمه قيمة
لزمه العتق لو كان الاولي حذفه لانه معلوم من
اول الكلام الا ان يقال انه خابر عن قوله كل من ملك الحي
والجملة خابر قوله وضابط الحي وقوله بالجر الغالب اي
ببقية لا يفضل اي بان كان بقدرها او انقص قوله
ولا يجب على المكفر بيع صنيته الا اي وشغل الى الصوم
ولا يجب شراء يمين الا اي ولا ينقل الى الصوم بل يصبر حتى
يحد رقيقا فيعتقه بنية الكفارة وكذا يمين النسبة
في الاعناق والاطعام بنية الكفارة ولا يشترط
تعيين كوبها ظهرا امثلا فان عجز فاطعام الى العبرة
في العجز موقت ارادة الاخراج لا بوقت الوجوب والعبرة
في القوة بقوت بلد الموالي عنه وهو المكفر والعبرة في
الفوت بغالب السنة لا بوقت الوجوب ولا بوقت الاخراج
كما قبل بكل من ذلك وذلك كله ما خوذ من قوله كما في النقرة
ولا فرق في ذلك بين كفارة اليمين وغيرها على المعتمد
المستفاد بالنصب بدل من ظنا او عطف بيان لانها
لانه معرفة والاول نكرة كل مسكين هذا لا يحتمل انه
متدا وخبر ويصح نصب كل منهما الاول بدل من اثنين باعتبار
المحل والثاني منعولا ثانيا لاطعام ويصح جبر الاول بدلا من
ستين باعتبار اللفظ لانه مجرور باضافة ويصح رفع

الاول على انه نايب فاعل فعل محذوف اي وليطمع كل مسكين
 لم يجز اي الاقتصار على ذلك ولم ننرا ذمته واما اذا لم يقتصر
 بل لكل لكل من اخذ اقل من مد فانه يكفى واما من اخذ ازيد فانه
 يحسب منه مد واما الزايد فان اعلمه بانه كفارة رجع عليه
 به والا فلا ولو قال خذوه الى العرق بين هذه وبين
 الاطلاق انه هنا ناوي التسوية وهناك لانية له وايضا
 هناك بوجد قبول وانما وجد فعل قايم مقام القول بخلاف
 الاولى فانه وجد فيها قول بالفعل لفظا فان تفاوتوا
 لم يجز الى اي اذا كان تفاوتهم قبل القبض اما اذا ملكوه شايئا
 ثم تفاوتوا لم تقصر لم يجز الا مد واحدا لانه الحق
 فان علم هناك من اخذ مدا كاملا حسب ايضا ومن اخذ
 ازيد حسب منه مد وفي الزايد ما تقدم هذا ظاهرا عبارة
 الكم وبعضهم قال المدار على العلم بكل من علمناه واخذ مدا
 حسب فان لم نعلم ذلك فلا يحسب شي وفي هذه ط كلام الش
 انه يحسب مدا وكالتكفير بمضي الوقت الى اي انه اذا عاد
 في الوقت بالوطى حرم عليه الوطى ثانيا حتى يكفر فاذا كفر
 حل الوطى وان لم تنزع المدة او لم يكفر ولكن فرغت المدة
 فيحل الوطى ثانيا ولو قيل التكفير وهذا كله اذا عاد بالوطى
 فان لم يعد وصبر حتى فرغت المدة فلا يلزمه شي
 لانه لم يعد لانها به الاولى يراى الوقت الموقت
 به ولا نظر الى توهم لو كان الاولى ان يقول ولا نظر
 الى توهم سقوط الباع من الكفارة بما قبله منها ويكون عرضه
 بذلك الود على الوجه الضعيف الغايل بسقوط الباع بما قبله
 منها في اللعان ذكره عقب الظهار
 لان اللعان قد يكون حراما في بعض الاحيان كما ياتي وكل من

اللعان والظهار يصح من الرجعية اللعان هو مصدر
 اللعان كما قال المتن لفاعل الفاعل والمفاعلة ويصح ان يكون
 جمعا للمعن كصعب وصعبان ويسمى بذلك في القمير
 واجمع للمعنى الشرعي الاتي وكان الا وفي ذكره عقبه
 كلمات اي خمسة حجة اي في اثبات ذنا المقدوفة وفي دفع
 الحد عن العاذق وقوله للمضطر اي بحسب الغالب والا فله
 اللعان ولو مع قدوته على البينة فلا اضطرار من
 لطم الى من واقته على امرأة والقمير في لطم عايد اليها وذكره
 نظر للفظ من وان كان معناها موتا والمراد بالفراس الزوج
 نفسها فانه قال لطمته نفسها والموت الى عطف تقصر
 والمراد بالتلطخ التلويث ونسبها للزنا لقول الرجل
 اي هو مجاز مرسل من اطلاق اسم الجزع على الكل ثم صار حقيقة
 شرعية فله الكلمات الخمس ثم توسع فيه فابدى ما به الواقع
 من الرجل والمرأة فغلبا كما في الش بيمين الى التلويح للجنس
 لانها اربعة ايمان لفظ الشهادة متعلق بيمين وقيل
 شهادتان ويترتب على ذلك انه اذا كذب فيها فان قلت
 ايمان يلزمه اربع كفارات وان قلنا شهادتان لا يلزمه عند
 الكذب شي فلا يصح لعان صبي الى تبريع على قوله بيمين
 لان اليمين لا تصح من غير المكلف قد فهم مصدر مضاق
 لماعلة والمفعول محذوف اي لزوجتهما وقوله لعانا مفعول
 يقتضى النفي ولا عقوبة اي حذا واما التعذير فيجوز فيها
 فان عذر قبل الكمال فظاهرا ولا عذر بعد الكمال واذا
 رمى الى اي سبها وخاض في عرضها بما ذكره فثبته ذلك برمي
 السهم الحصى بجامع الا بلام بكل والمستعبر الرمي الحصى
 للسب والخوض في عرضها على سبيل الاستغارة المصروفة

ثم اشتق من الرمي الحسي رمي بمعنى سبب وخاص استعاره بنية
قذف الرمي من القذف ومعناه لغة الرمي وشرعا الرمي
بالزنا في معرض التعيير فخرج الرمي بغير الزنا كالسرقة وبتمام
التعير اذا شهد اربع بالزنا فليس قذفا بل شهادة وكذا قذف
صغيرة لا توطأ فليس قذفا شرعا وان عزر عليه للناديب
وخرج جرح الشاهد لقرود شهادته المحضنة قيد بذلك
لاجل قول المتن فعليه حد القذف لان غير المحضنة الواجب
في قذفها التعذير فكان الاول حذفه او نعم ويريد عند
قوله الحد او التعذير في الجبل الى ليس قيداً هو الصعود
اي من جملة معناه الصعود ويستعمل القذف في الزنا والافطار
التي قصره على ذلك وقوله عن وطى لا يحد به صادف بان لم
يسبق له وطى اهلا او سبق ولكن لا يحد كوطى شبهة ووطى
بلاولى وشهود ووطى امته المزوجة او المعتدة او امته ابنه
فكل ذلك لا يحد به فلا يبقى الحصانة ودخل فيه وطى زوجته
او امته في دبرها فانه لا يحد به ووطى امته المحرم مطلقا اي
في القبل والدبر فانه لا يحد به مع انه يبقى الحصانة فكان الاول
ان يريد وعن وطى زوجته او امته في دبرها وعن وطى
محرمته المملوكة مطلقا ولا البكر الى كان الاول حذفه
لانه لم يتقدم ما يخرج به وينافي ما ياتي في الفرع الا في قال
فلا يحد بوطى زوجته هذا خارج بالمكلف
التي لا يحد بوطى ليس قيد الا ان الصغيرة خارجة بالمكفنة
سواء حملت الرق او لا الا ان يقال قيد بذلك لانه لا يلائم
الزوج ح لدفع التعذير الذي لزمه بخلاف ما اذا حملت
الوطى فيلا عن لا سقاط التعذير وبشرط الجملة
الشروط خمسة هذا وحضور الحاكم او نائبه وتلقينه اللعان

والا

والا لعدم تبديل لفظ بغيره من كلامه اللعان وعدم
تقديم اللعن على بنية الكلام وكذا الغضب لان اللعان
انما شرع لوعلة لقوله شرط الى وقوله قال في المهدى الوعلة
للعة فله قذفها اي يجوز اي اذا لم يكن هناك ولد
فان كان هناك ولد يعلم انه ليس منه وجب القذف واللعان
وهذان القسمان فيما اذا علم زناها او ظنه فان لم يعلم ولم
يقن حرم القذف واللعان ولو كان هناك ولد لانه يلحق
بالفراس والاول له الى هذا راجع طالة جواز القذف
ولعدم جوازه واقالة العترة اي كتمها وعدم انشاها
فلو علم كان الاول ان ياتي بالواو ويجعله فرعا مستقلا
لانه لم يتقدم ما يتفرع عليه وان لم يستبرأها الواو
للحال بعد وطى اي القاذف فيقول بالنقض
معطوف على يلا عن وقوله عند الحاكم هذا شرط وقوله
في الجامع على المنبر في جماعة سنة في غير المساجد الى
الاول في غير مسجد مكة او الاقصى لان مسجد المدينة
كثيرة اللعان فيه على المنبر بتواضعه اي تحذره
واعده التحريم الواسع بذلك لان الذنوب تحتمل اي
تسقط فيه عن الطائفتين مسلمة قيد جرح الكافرة
اذ الاعنت في مسجدنا فتلا عن فيه ولو حائض بيت
نار والفرق بين المجوس ان لهم شبهة كتاب فزوعى عتقهم
ولا كذلك الوثنيين من لا ينحل اي لا يلتزم ديناً
الذي لا يتدين الى كان الاول ان يقول اي الذي كتم الكفر
ويظهر الاستدام والا فالمنى الذي ذكره مكرز مع قوله
في الاول من لا ينحل ديناً وان هذا الولد هو
معطوف على قوله فيما رويتها به او على قوله التي لم

الصادقين معولا لا لا شهد فهو يفتح الهمزة على كل من الوجهين
 وبه احاب الى لعل بعض المتأخرين يقولون هل يكفي لا قصار على
 الاول او لا فقال لا يكفي لانها اختلفت الاول ولا ينفى
 الى تبيين فان ويقول بالنصب عطف على يقول الاول
 هذا كله اي الكيفية التي في المتن لا وبقول اي يرتب عليه
 وينسب عنه وذكر ذلك عقب لما نه اشارة الى انها لا تنوق
 على لعان المرأة كما ياتي خمسة اي بل عشرة كما ياتي
 كما سياتي اي الزايد المضموم من الزيادة مع غيرها
 اي الزيادة ووجوب الحد الى اعلم ان الواجب عليها
 باللعان الحد وهو اما الجلد ان لم يكن محصنة او لو لم يكن
 محصنة ولا ياتي وجوب تعذيب عليها باللعان واما الواجب على
 الزوج ان لا يلاعني وهو الحد ان كانت محصنة او المقر ان لم
 يكن محصنة فلا تلازم بين حدها وحده فتعذيب عليها
 عليه هو المقر بان كانت غير محصنة والمرد بالقرير الذي
 يلاعني نفسه هو تعذيب التكديب كعذق امه او صغيرة زنا
 او كافرة واما تعذيب الناذب فلا يلاعني نفسه كعذق
 صغيرة لا نوطا وقد من ثبت زناها باقرار او بينة
 او لعان مع امتناعها منه اما في الاولى فلا نه كاذب فلا يمكن
 من الحلف على انه صادق واما في الثانية فلا نه صادق فلا
 حاجة لظاهر الصدق وقد لا يجب عليها شي باللعان
 بان كان اللعان نفي ولد الشبهة ونفي الولد انتقاده
 فلا يحتاج لنفي غير اللعان يمكن كونه منه اي شرعا
 وعقلا اي مع علمه انه ليس منه فلا تنافي فان قدر
 كونه منه اي شرعا او كان الزوج صغيرا لو كان الاول
 اسقاطا لانه لا يصح لعانه كما تقدم الا ان يقال ثم بلغ ولده

اللعان فلا يلاعني ان تعسر اليه ويقدم التوكيل في النفي
 على الاشهاد ان قدر عليه فلو ترك مقدوره فيها لحقه
 الولد وله نفي حمل الوكالة تعبير لقوله والنفي قودي اي
 للولد اما الحمل فيخير الى الخامس من هذا يعني
 عن الثالث والثالث لا يفتي عنه فاذا كذبه الملا عن نفسه عاد
 عليه الحد وحقه الولد وسقط عنها الحد واما النكاح فلا يعود
 له وحرمت موبدا ولو كذب نفسه ونا بدت حرمة المرأة
 اي وثبت زناها فيجب عليها الحد لا سقط الحد اي حد
 الزاني والروحية زنا المقدوق اظفار في مقام الاضرار
 فكان يقول زناه او ياتي بالحجار والحجور وهو كاذب
 قبله وكذا يقال في ما بعده قد عرج الى يؤخذ من ذلك
 انه لا يشترط في الملا عن ان يكون زوا وقت اللعان بل
 وقت العذق وانزال العقوبة الى اي فالعقب لا ترد
 فيه من عذاب بخلاف اللعن فعناه الابعاد عن الرحمة اعلم
 من ان يكون معه عذاب او لا ثم استخلصه اسلمه
 ليس قيد ابل لا يقتل به مطلقا الشبهة حدون عتق
 اي كل من العاذق والمقدوق وكذا قوله رفق واما قوله
 اسلام اي في المقدوق لانه الذي يرتب عليه فائدة
 لان العاذق لا يختلف حده بالاسلام والكفر فعول
 الشك في العاذق والمقدوق راجع للاولين
 في العدد الى اخرها الا هنا لانها تنسب عن
 اللعان والطلاق ووسط الايلا والظهار بينهما كما كانا
 طلاقا في الجاهلية والطلاق نطق بهما كما تقدم والعدة
 اسم مصدر لا عتد والمصدر الاعتداد وقوله ماخوذة
 اي تمسها لانه العدد بدليل قول الشك في الشرع الوهي

من الشرايع القديمة ومعلوم من الدين بالصنورة بالنظر
لاصلها وان كان بعض احكامها غنيا غالبا لا احتراز به
عن وضع الحمل فانه لا عدد فيه وعن عدة الامة بشهر ونصف
مثلا لمرفة براءة رحمها أي فبين يولد له وكانت الزوجة
من الحمل وكانت فرقة حياة وقوله او للتقيد أي فبين لا يولد
له او كانت صغيرة او ايسة وكانت فرقة حياة وقوله او لتجرها
أي في فرقة الموت وهذه امثلة القراء كل قسم عن الآخر وقد
يجمع التقيد مع الجمع فبين يولد له في فرقة الموت وقد يجمع
الثلاثة كما في هذا المثال لأن العدة فيها نوع من التقيد ابدأ
واجتماع الاقسام بعضها مع بعض ما خود من ذكرها ولا يها مانه
خلوها من الجمع صيانة للانسان أي الاصل فيها ذلك
والا فقد يكون للتقيد وتخصينا عطف تفسير
رعانية علة ثانية على تقدير حرف العطف الحق الزوجين
اما الزوج لم يفظ ما به عن الاختلاط واما الزوجة فالنفقة
والكسوة واما الولد فلاجل ان يميز انوه وقوله والسام
الثاني أي لاجل ان يعلم هل الولد منه ام لا ولو بعد الوفاة
أي وصفت الثاني بعد الوفاة والاول قبلها لوله
تعليم الممتن واولان الممتد اول واجلهن مبتداتان
وان يضمن خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول
هو مبتدأ لما حبله من باب التقيد لانه تقيد لقوله اربعا
وهو جمع منكر فلا عموم فيه وهو من المطلق فتناسب التقيد
والدين الممتد ويتوقون صلة ومجلة يضمن خبر
لكن لا يصح الاخبار لان الخبر ليس عين المبتدأ لان المبتدأ
الدين وهم الارواح ويزيد راجع للزوجات ويجاب بانه
على تقدير مضاف قبل المبتدأ أي وروحات الدين الموفيق
نظر

نظر لهذا المضاف المقدر فحمل الآية الاولى من باب التخصيص
لان الجمع المعروف من صيغ العموم فتناسب التخصيص
ولقوله عطف على قوله كقوله تعالى الم حكي ان انا عبد
لا وعدره في ذلك انه كان مجتهدا أي اجتهدا فتوى لا مطلق
وقد القول الضعيف الغايل يلحق الولد بالمسوح
فان عدتها بالاشهر أي في زمن الحمل ان كان من ذنا او بعد
الوضع ان كان من شبهة حملة أي حمل المسوح الولد
وصار يوجب القاضي ويعترض عليه . الإ هذا القاضي
الاشارة الى ما في الخارج فهو عهد على خارج على حد قوله
تلك الجنة فليس الغرض انه وقت الاشارة يخاطب
القاضي ويشير اليه بالخدام جمع خادم أي من يخدم
النساء والذى يخدم النساء الطواشي ويطع قرانه
بالحا والراي وهو من قطع ذكره وانتباه وهم الطواشي
فاللفظان بمعنى واحد ويلحق الولد بحبوا بكلام
مستأنف راجع للمتن كما قرأوا لم يتقدم له هذا
الحمل فيلواخذه عن قوله وكالحايلات اللواتي كان اولي
فان قيل الم وليس لنا اية بنسخة متقدمة الا هذه وقيل
ان الآية الثانية ليست منسوخة بل وارودة في غير
عدة الوفاة انتقلت أي مع عدم حسانها ماضي
مخصص أي كان مخصصا لان المطلقان جمع معروف
وهو من صيغ العموم فتناسب فيه التخصيص بخلاف
الآية المتقدمة في اول الفصل كما اذا ما تضي الى
الكاف للتظهير لا التمثيل لان كلامنا في فرقة الحياة لا الموت
وكان الاولى ان يقول كما لو ضمت نكاح صبي او مسوخ وهي
حامل فلا تعتد بوضع الحمل الى بل بالافتقار الى الاشهر

م ان كان الحمل من زنا اعتقب زمن الحمل وان كان من شبهة اعتد
بعد الوضع وامكن الى اى باب مضى بين الرجعة او النكاح المبرور
او وطى الشبهة والولادة فمن يمكن الولد منه فيمكن كونه منه
فتنقض المدة به ولا يلحقه لا نه ينكره ولا يثبت لها بما قالت
وبسرها الى معطوف على قوله بشرط امكان نسبه الى
من ذلك اى من قوله ولا اثر لخروج بعضه وجوب الغرة اى
اذا ظهر بعضه ميتا بجناية على امه فوجب العرة وان لم ينفل
فكان ذلك البعض راسه على ما ياتي تفصيل ذلك في باب
العره ان شاء الله تعالى **انوار حبان** الى اى فبعد
ظهور بعضه فيجب القود وان لم ينقض اذا مات بعد
صياحه اى بعد خروج بعضه حيا مات بجناية على امه تنقض
العدة الى راجع للمتن بمنزلة القيم لظهورها عند
اى اربع منهن او رجل وامرأتان او رجلان من اهل البهرة
ولو من غير لفظ شهادة فيكفي الاخبار ما لم تقع دعوى
والا فلا بد من لفظ الشهادة وحمل اشتراط اربع من
القوابل الى بالنسبة للظاهر اما الباطن فيكفي ولو واحدة
ولها ان تترفع باطنا واما ظاهرا فتمتع **مسئلة**
المصوص لان فيها مصوصا ثلاثة للامام هنا اى
في باب العدد **وعلم انه لا تجب العرة الى وكذا لا تجب**
العره اذا لم يتحقق حيا ته ثم موته لان الاصل براءة الزمة
في الافتاء اى للنووي وقوله ان الولد المفقول قول
النووي واخره اختلف العصريون وقوله والظ الى من
كلام الشافعي وقوله بعد ذلك اى كلام البلقيني
والظ الثاني هو قوله لا تنقض ولها في هذه المدة الكف
والنفقة لانها محبوسة لحقه وله رجعتها ان كان الطلاق
رجيا

رجيا وقيل تستحق النفقة ونحوها مدة الحمل المعنوية وهي اربع
سنين والمعتمد الاول وحكم اسقاط الولد بالدفوع لا يجرم
مطلقا فتحت فيه الروح اولا وعند رجوعه قبل نفخ الروح يجرم
بعده واما استعمال الد والعدم الحمل فان لعدمه كان ايدا فلا
يجوز وان كان في بعض الايام فان كان لعدمه كثرية ضبي
مثلا فلا كراهة والاكره ومن اطلاقه على الحيض الى اى
ومن اطلاقه على الطهر قوله فعلم ثلاثة فهو في الاصطلاح
اى عند فقها الشافعية وعند الحنفية هي الحيضات
ولقوله تعالى الى وجبة الدلالة انه امر بالطلاق في العدة اى
في الوقت الذي يشرع فيه في العدة ووقت الحيض لا يحسب
منها فيصرف الاذن الى الطلاق في زمن الطهر فدل ذلك
على ان زمن الطهر هو العدة فيكون الاقرار الية بمعنى الاقرار
تنبيه لوعرضه بذلك زيادة صورة على ظاهر المتن
لان قوله او ايسة الطاهر منها من بلغت سن الياس وانقطع
حيضها ولم ينقطع قبله فقال الشافعي ومثل ذلك من انقطع حيضها
لعارض او غيره فانها تصير حتى تحيض او تياس وتسلب
سن الياس فتعد بالاشهر مثل الصورة التي هي ظاهر المتن
حتى تحيض الى ولها في هذه النفقة والكسوة والسكنى مدة
عدم الحيض وله رجعتها ان كان الطلاق رجيا وقيل يمتد
ثلاثة اشهر من لم تحض الى هي الصغيرة والكبيرة التي
لم يسبق لها حيض وقوله من حرة او غيرها العنبر هو الامة
وهذه السخنة هي الصغيرة وهناك نسخة ثالثة من عدة
او غيرها وهي تخريف او تسبق فلم وهناك نسخة ثالثة من هذه
او غيرها واسم الاشارة راجع لمن انقطع حيضها لعارض او غيره
وعنها هو الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حيض وهذه

النسخة غير صحيحة لأن الذي انقطع حيضها تعتبر حتى تحيض
او يناس فان حاضت فليس مما نحن فيه وان ابست كانت هي
الثانية التي قالها بقوله او ابست فليس لنا امرأة انقطع
حيضها وحاضت في اثنا العدة بالاشهر وهي غير الياسة
كذلك اي من حرة او غيرها ففي كالياسة لو كان الاول
حذف ذلك لان فيه تشبيه الشيء بنفسه ويحاج بان المراد
بالاياسة المشبهة هي من انقطع حيضها وبلغت سن الياس
وبراد بالاياسة المشبهة هي التي لم ينقطع قبل سن الياس وانقطع
بعده التي هي ظاهر المتن وعدة الامة والعبدة في كونها
مرة او امة في ظنه ان كان ظنه العدة فيه اكثر من الذي
في الواقع كما اذا وطئ امة غيره يظن انها زوجة الحرة فتعد
ثلاثة افرانظر الظنه لا بقراين نظر الواقع وان كان الذي
في الواقع اكثر كما اذا ظن زوجة الحرة انها زوجة الامة
فوطئها فتعد ثلاثة افرانظر الواقع لا لظنه
كالطلاق اي فان الوفاق على المصنف فيه فكان مقتضاه
انه يملك طلقة ونصفا مع انه يملك طلقتين لتقدير التيف
خلا فالبارزي لما راجع لقوله ان طلق اول الشهر اعتد
بشهرين اي على المعتمد وما قاله البارزي مبني على ان الشهر
في حقتها اصل والا فربا بدل عنها ان تعتد بشهرين
وخمسة ايام وقد يتصور انها تعتد باربعة اشهر وعشر
كالحره وذلك ان ظن زوجة الامة انها زوجة الحرة وطئها
واستمر على ذلك حتى مات فتعد كالحره لاننا لما قلنا ما
من الاما للحرار في فرقة الحياة بنعا لظنه فتقلها للحرار
في الوفاة بنعا لظنه ايضا وقال المصنف من عند نفسه
العرضه به الاعتراض على المتن قال بعض المتأخرين
عرضه

٢٥٧
عرضه ايضا الاعتراض على المتن ثم قال اي بعض المتأخرين
وقد يقال لو شرع في بعض الاعتراض وقع على
المتن ودفعه بجوابين الاول بالمنع اي منع قولكم افه من
عند نفسه بل يمكن انه اطلع على ذلك ومن حفظ حجه على
من لم يحفظ وقوله ولا شك جواب ثان بالنسليم اي
انه من عند نفسه لكنه فيه احتياط ففيه رعاية للقول
الضعيف القابل بوجوب الشهرين لان المعتمد لا ينقطع النظر
عن الضعيف بالمره وراعى الواو للمتفرع فمزيد على
الجواب الثاني بلا ووطئ اي معه حبل بان لم يكن ووطئ
اصلا او ووطئ بلا حبل فان كان ووطئ بحبل انقضت العدة
بالوضع عاشر اولا والحاصل ان الرجعية المباشرة احكاما
تقدمت في باب الرجعة واما البائن فان عاشرها بلا
وطئ او بوطئ زنا فلا يضر فتتقضى العدة وان كان بوطئ
شبهة مع حبل انقضت بوضع الحمل وان كان ووطئ شبهة
من غير حبل لم تنقض العدة في حكمين عدم نكاح الاجنبى
لها وجوب السكني وانقضت العدة بالنظر لجميع
الاحكام وان لم تنقض العدة لو وتسا في عدة
من زوال المانع وهو المباشرة ان كانت المباشرة من
اول العدة فان كانت في اثنا العدة وزالت المباشرة
بنت على ما مضى قبل المباشرة ففيه التفصيل
المار فان كان الطلاق رجعيا لم تنقض في اربعة وتنقض
في تسعة وان كان باينا انقضت سواء كانت المباشرة
بوطئ او لا وهذا التفصيل ضعيف بل هي كالرجعة مطلقة
سواء كان بوطئ ام لا وسواء كان تشبهة ام لا كان الطلاق
باينا او رجعيا وكوته كالرجعية في عدم نكاح الاجنبى

ووجوب السكنى فقط
فيما يجب الممتدة الى ذكره عقب العد فلا نه متعلق بها وذكر
هنا النسب من ذكر الا سبب لانه يكون فاصلا بين العد
وبين الاحكام المتعلقة بها وان كان له نوع مناسبة من
جهة ان فيه الدلالة على ابراء الوحم كالعدو فيما يجب
الم وهو ما ذكره اول قوله وعليها وهو ما ذكره بقوله
وعلى المتوفى عنها الاحداد ان يكون كلام المتن بالنسبة
للترجمة على النشر واللف المرتب وقد بدأ القسم الثاني
اي من التميم لا من الترجمة ويدان به بالنسبة الثاني باعتبار
ما يجب لها ايضا بخلع او ثلاث ليس قيدا اي او وفاة
او قسح اي بمقارن او انفساخ ولكن عذر الشخ في ذلك
لاجل قوله الا ان تكون حاملا فانه لا يجب لها النفقة
مع السكنى الا ان كانت باينا بخلع او ثلاث دون غيرها
ولكن كان يمكن ان نعم هنا ويقيد بالاستثناء
بقوله بشرط ان تكون باينا بخلع او ثلاث
في غير نشوز الى ذكره في البابين دون الوجبة
مع انه لا بد من عدم النشوز فيها ايضا الا ان يقال
استغنى عن ذكره فيها بقوله ولهذا يسقط بنشوزها
فدل على انه لا بد من عدم النشوز فيها اسكنهن
اي المطلقات وقوله من حيث من بمعنى في وحيث بمعنى
مكان اي اسكنوهن في المكان الذي سكنتم فيه معها
قبل الفراق وهو امر للوجوب ثم استثنى قوله لا
وهو بالنظر للمتن في حد ذاته مفصل لان المتن شامل
للحامل والحامل واما بالنظر لقول الشخ الحامل يكون
استثناء منقطعا حاملا اي بشرط ان لا تكون باينا
عن

عن وفاة او قسح او انفساخ والا فلا نفقة لها ولو كانت
حامل فان نشزت اي بان خرجت من محل العدة
لغير حاجة اي فان عادت للطاعة عادت السكنى بخروج
الطاعة ولا تعود نفقة اليوم الذي اطاعت فيه ولا
تعود كسوة الفضل الذي نشزت فيه وخروج بقيد
البابين الى يقتضي ان المتوفى عنها لا تسكن باينا وليس
كذلك وذلك الاعتراض مبني على ان الاضافة بيانية
فان جعلت الاضافة حقيقة فلا اعتراض وبيراد
بالقيد قوله فيما تقدم بخلع او ثلاث ولكن خروج
المتوفى عنها ونحوها انما هو بالنظر لما عدا السكنى من
الكسوة ونحوها اما السكنى فتأبى لكل معدة والحامل
ان السكنى واجبة لكل معدة الا الناشزة والصغيرة
التي لا تطبق الوطى والامنة غير المسلمة والمعددة عن
شبهة والموت يجب للوجبة والباين الحامل واما البابين
الحامل فلا شئ لها الا السكنى والغريب يسقط الخ
هو من تمام العلة اي ان النفقة سببها اقتران الزوجية
او القرابة وكل منهما منتف لا ان الزوجية انقطعت بالموت
والغريب المنفق الذي هو الاب ما ان يخلف البابين في
حال الحياة فان الزوجية وان انقطعت بالطلاق فالغريب
وهو الاب موجود وذلك كله مبني على القول بان النفقة
للحمل وعلى المتوفى عنها الخ شروع بالنسبة الثاني
من الترجمة اربعة اشهر الى معجول لمخدوف اي
فقران ان مخد عليه اربعة اشهر وعشرا وهذا اذا
كانت غير حامل فان كانت حاملا ومكث الحمل اقل من
اربعة اشهر وعشرا احتدت مدة الحمل لا اريد وان مكث

أكثر من ذلك احتدت المدة المذكورة لا ازيد
 ولا يجب الاعاده مع علم من قبله لاجل التعليل
 بعده لا نه لا ينج السنية وينج عدم الوجوب
 مخفوة اي مقهورة مبغوضة فلا يليق بها الحزن والهم
 ومن كلام بعضهم من جفاك فاجفه ومن لم يرض بك
 كمالا في عينه فلا ترض بجعله لغلا لتقدميك
 وعلى المتوفى عنها زوجها ان يدخل فيه ما لو مان عن حامل
 من شبهة مع انها الاحداد عليها فمدة الحمل مع انها
 بصدق عليها متوفى عنها ويدخل فيه ايضا ما لو حملها
 تشبهة ثم تزوجها ثم مات عنها فانتها فتد
 بالحمل على الجهتين فيصدق عليها انها معتدة عن
 الوفاة وان شاركها الشبهة بحمل يضم الحواكسها
 او ثياب مصبوغة معطوف على قوله بحمل
 المسعان صفة للارزق والاخضر مرفوع بالالف
 وقوله الكدران صفة ثانية كذلك فهو كبر النون
 تحمیل فراش اي تحمیل البيت بالفراش وكذا
 يقال في الآذان ويصح ابقاؤه على ظاهره فالا
 انه كالشاب اي فان كان فيه زينة حرم ليلادها
 والا فلا وان خصه اي التشبه بالوذلك
 وان تكفل الى معول لفعل محذوف معطوف على فعل
 يعلم من الاستثنا والتقدير الارزق فهو مران محذوف
 ونهى ان تكفل الا ولا يصح عطفا قوله وان تكفل على قوله
 ان نخذ الاول لانه قيد بالاستثنا والمعطوف
 يعطى حكم المعطوف عليه فنحذف المعنى كنهى ان نخذ
 على ميت الى الاعا زوج وكنهى ان تكفل الا على زوج فلا
 نهي

فلا تنهى ان تكفل وذلك غير صحيح كلما حرم على
 المحرم وهو كل ما فيه طيب مقصود وضاع خرج ما
 لو كان المقصد منه التداوى والاكل ولو كان له راحة
 طيبة كالصطكي والقرنفل ونحوهما قليلا من
 قسط ما خرج بالقليل الكثير وبالقسط المستك ونحوه
 فحرم قليلا او كثيرا ويجوز الا كتحال بالاثمد او مثله
 كلما حرم عليها فيجوز للضرورة ونزيلة بعد
 الضرورة فورا والصبر اليه ثلاث لغات تكون
 الباع فتح الصاد وكسر ها وفتح الصاد مع كسر الباء
 ولذلك قال بعضهم الصبر يوجد ان باوه كسرة وانته
 يسكون الباء مقعود معنى ذلك انه اذا كسرت باوه
 يكون بمعنى الد والمعروف وان يكون يسكون الباء يكون
 بمعنى رضى النفس بالقضا والقدر وهو بالمعنى الاول
 موجود دون المعنى الثاني واسفنداج وهو بيض
 الوجه والدمام بحمرة وتجمع يد شعر صدغها
 اي ليه وارسله على صدغها فلا ترجل الرجل
 التمشط فنحذف المعنى ويحذف التمشط بلا تمشط فلو حذف
 لفظة ترجل كان اولى والمعنى ويحذف امتشاط بلا دهن
 على غير زوج اي بشرط ان يكون قريبا او في
 معناه كالصديق والصهر اي ابن زوجها او ابني زوجها
 او ام زوجها او تملوكا او سيدا او عا لما او اما ما عا ولا
 او نجا عا او كوما والضايط تحل ما حاز لها الخروج لجارة
 حاز لها الاحداد عليه والا فلا المتونة التي ليس
 فيها على المعتمد بل مثلها الوجبة وانما اقصر عليها
 لانها متفق عليها مستحقا اي بملك او باجارة

او اعارة او وصية بقذواي تشتم وبابه ضرب
 وقوله على اهل زوجها ليس قيدا وعدة شهة
 هذا اذا يد على ما نحن فيه لان الكلام في المفارقة الا
 ان بصور بما اذا وطئت بشبهة في العدة وحملت من
 وطئ الشبهة فانها تنقطع عدة النكاح وتشترع في
 عدة الشبهة في يجوز لها الخروج ونكاح فاسد
 ولو حاملا اي اذا وطئها وفرق بينهما فعليها العدة
 ولها الخروج وكذا بين اي حاييل ومفوض
 نكاحها ولو حاملا وقسيرة الى ذكره استظهار
 لان الكلام في الاحرار لا في الاما الا ان يصور بما ياتي
 في الاستبراء اذا كان لزوجته ولد من غيره ومات
 فانه يستبرأ زوجته بحبضة لعلمها تكون حاملا لولد
 فيكون اخا للميت فيرت منه السدس وفي التصور
 نظر لانها ليست مفارقة وبعضهم صورها بما اذا
 وطئ امه غيره يظن انها امه فانها يجب عليها الاستبراء
 بحبضة اي يجب على سيدها لكن فيه نظر ايضا لان
 الكلام في الحرائر المفارقات وهذه ليست كذلك
 الا باذن الوالد هذا محل المخالفة بين من يجب لها
 النفقة ومن لا يجب فالاولى لا تخرج الا باذن والثانية
 لها الخروج لحاجة ولو بلا اذن اما حالة الضرورة
 فاما سوا في جوار الخروج والمراد الخروج مع العود
 اما الخروج لمسكن اخر فلا يجوز ولو برضى الزوج
 ونحو ذلك اي خروجها لحنازة زوجها او غيرها
 مثلا فلا يجوز حازاي بل وجب لان ما جاز بعد
 الامتناع قصد في بالوجوب وهذا اذا ضاق الوقت

فان

فان اتسع فلا يجب الخروج ويكثرى الحاكم اي
 اذا غاب المطلق او امتنع مسكنا مفعول ليكثر
 وان اشهدت رجعت وفي بعض النسخ وان
 قدرت واشهدت رجعت وذلك غير صحيح لانها
 اذا قدرت على استئذان الحاكم لا يكفي تركه ولا شرا
 بدله فلذلك ضرب بعضهم على قوله قدرت
 في الاستبراء ذكره بعد ما يتعلق بالحرار لان ما يتعلق
 بهن اشترق مما يتعلق بالاماء وفي بعض النسخ ذكره بعد
 العدد لان كلاهما يدل على براءة الرحم لكن يكون
 فاصلا بين العدد والاحكام المتعلقة بها في الفصل
 بعد ذلك طلب البراءة اي انتظارها وترقيتها
 من الامه او السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى
 تحصيلها والاتصاف بها كما في قوله صلى الله عليه
 وسلم من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه
 اي حصل برائتها واتصف بها او للتعبد ولا يكون
 للتمتع لان التمتع انما يكون في عدة النكاح عن الوفاة
 وموضع اي وضعه الو وموضع هذا اي
 التبرص بالاية وقوله بهذا الاسم اي الاستبراء
 لانه قدر باقل الواضع ان يقول لانه قدر
 بما يدل على البراءة من غير تكرار ويكون فيه مناسبة
 بين الاسم والمسمى باسم العدة الاضافية بيانية
 ولو مما لا يمكن التعميم في المتصل منه ولو
 مستبرأة تعمم في الامه بشرط متعلق يحدث
 حرم عليه لو كان الاولى وجب استبرأها وخبر الو
 الا ان يقال يلزم من حرمة الاستمتاع قبل الاستبراء

وجوبه لاحتمال حملها هذا جرى على الغالب والا فلا ستر
واجب ولو كانت صغيرة او تكرا الى ما تقدم او طاس
نفخ الهمزة ومنها قمع الصرف للعلمية والثانية
باعتبار البقعة او بالصرف باعتبار المكان
الا لا يوطا الى الا اداة استفتاح وتنبية اي تنبهوا لما
اقول لكم وقاس الشافعي الى فالمقيس الاستمتاع بالزنا
وعيره في غير المسببة والمقيس عليه حرمة الوطى في
المسببة ولا بعد في ذلك وبعضهم قال المقيس حرمة
وطى غير المسببة واما حرمة غير الوطى فمن دليل
اخر ثبت عند المجتهدين والحق من لم يخص وهي
الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حيض
تحيض متعلق بالحيض وحيض عنها بالالحاق وفيما
تقدم بالقياس ثقتنا والمحقق والقياس هو الشافعي
وامهم في الثاني للعلم بان المحقق هو صاحب المذهب
مثل ابريق الفضة المراد به السيف لشدة بريقه ولما
لان السيف يسمى ابريق الفضة في اللغة ولم يتكلم عليه
احد من الصحابة فنصار اجماعا فصح الاستدلال به
بمحضة الا لا يصلح ان يكون جوابا للشرط فاصح
الشيء بجمله متعلقا بمحذوف والمحذوف خير مبتدأ
محذوف قدره الشيء بقوله فاستبرأوها يحصل بحقيقة
وكذا يقدر في الباقي وانما لم يكتف هذا من شرط
بقوله فلا يكفي بقية الحيضة فلو ذكره بجنبه لكان
السبب وتنتظر ذات الاقرا المسمى ان الامة اذا كانت
تحيض ثم انقطع حيضها فانها تصبر حتى تحيض
تستبرأ الحيضة كاملة او تبلغ سن الياس فتستبرأ شهر

لغير

تصغر المراد به الصغيرة والكبيرة التي لم تحض
ولم تبلغ سن الياس ولو من زنا اي سوا كانت من
زنا او لم تكن من زنا بان يكون من حربي في امته او زوجته
راجع المدائني في هذه المسئلة فانه يبينها في محل توقف الزنا
على وضع الحمل ان كانت لا تحيض ايام الحمل وتحيض بعده فان
كانت تحيض ايام الحمل وسبقت الحيضة وضع الحمل حصل
الا استبرأ بها قبل وضع الحمل او كانت لا تحيض اصلا وهي
شهر قبل وضع الحمل حصل الاستبرأ به فالخامس انها
تستبرأ بالاسبق من الثلاثة على هذا التفصيل وهذا
في حمل الزنا او الحمل غير الزنا فلا بد من وضعه تنبيه
لوعرضه به التخييم في الاقسام الثلاثة فكانه يقول
تحصل الاستبرأ الحيضة الى سوا بعد العقبض وهو
ظاهر او قبله على ما ذكره من التفصيل في التنبيه
بعد لزومها ظرف لمحذوف اي وجرى الاستبرأ بعد
لزومها ما اذا جرى المحذور قوله بعد لزومها
وقوله ولو وهبت معطوف على ما اذا جرى الزنا من
جملة المحذوف ولو ملك امته او عرضته به تنبيه
ما تقدم اي محل حصول الاستبرأ بالحيضة وما
بعدها اذا جرى من غير مقارنته مانع اما اذا صاحبه
مانع فلا يحسب بل لا بد من الاستبرأ بعد زواله
كمزودة اي ومزوجة فروع اي ستة
وفرضه بيان السبب الثالث وهو محذوف حل التمتع بعد
زواله واما السببان الاخران فذكرهما المثنى الاول
في قوله ومن استحدث الى والثاني في قوله واذا مات
سيدام الولد الى وبقي شيان اخران روع النزويج

اي اذا اراد تزويج امته الموطوءة فيجب عليه استئذنها
والثاني الظن اذا وطئ امته غيره بظنها زوجته الامه
فتستبرأ بقدره او عجزت الى المراد ان السيد فيه كنه
عند عجزها عن الخوم والافظم العبارة ان هناك
تجيزين منها اولاً ومن السيد ثانياً وليس كذلك
في مكانية وكذا امته وامته المكاتب اذا فتح الكتابة
ورجع للسيد ولو حلت من حيض الى اى وكانت في
ملكه اما اذا ملكها حايضة او نحوها وجب الاستبراء
بالاستبراء ولو رفق الاحرام او الاعساف ولو
اشترى زوجته اى بشر الاخير فيه اما ما فيه خيار
فان كان الخيار للبائع لم ينفسح النكاح لعدم الملك المقتضى
ويجوز الوطء بالنكاح فان كان الخيار للمشتري انفسح النكاح
وطئ بالملك وان كان لهما لم ينفسح لعدم الملك وامتنع
الوطن استحب على المخذوع قتل الجاني ومحل الاستحباب
ان ملكها في النكاح فان ملكها معتدة وجب الاستبراء
وتشترط ايضا لا سحران ان يكون حراً فان كان مكاتباً
انفسح النكاح وامتنع وطئها بملك البمين تضعف
ملكته ولهذا لا يجوز له ان يشترى ولو باذن السيد
ام الولد ومثلها المدبرة والموطوءة كغير الموطوءة
اي اذا اعتقها السيد فانه لا استبراء عليها فتزوج
حالا مستقلاً لذته ليس قيدا وكذا موطوءة
فام قيد خرج غيره فلا من الاستبراء لو وطئ
لغيره بذلك انه تارة يجب استبراء واحد وتارة
يجب اكثر كما هنا ولو باع جازيته او حاصلة تارة
يقربوطها وتارة لا وتارة يستبرأها وتارة لا وتارة
يمكن

365
يمكن من البائع فقط او من المشتري فقط او منهما
كما يوضح من الشئ على الوجه ضعيف فان اقر
بوطئها هذا قسم قوله لم يقربوطها فان كان ذلك
اي البيع ان لم يكن وطئها اى وطئها يمكن كونه منه
بان لم يطأ اصلاً او وطئ ولم يمكن كونه منه بان يكون
بين وطئها والولادة دون ستة اشهر وان لم
يستبرأها مقابل قوله فان كان ذلك بعد استبراء
وامكن كونه منهما بقى قسم ثالث وهو ما اذا
اخصر الامكان في المشتري بان كان بين وطئ البائع
والولادة فوق اربع سنين وبين وطئ المشتري والولادة
اربع سنين فاقبل فهو لاحق بالمشتري واقرت
للسيد في العبارة مقبولة اي اقر السيد لان العبرة
بأقرار السيد بالوطئ او استند حال النسي لان الولد
لا يجوز بالسيد الا اذا اقر بوطئها والا فلا يلحقه وان
اختلفت بها وامكن كونه منه بخلاف النكاح فان الولد
يلحق فيه بجرد الامكان وان لم يقرب بالوطئ يحتمل
كونه منهما بان كان بين وطئ السيد والولادة اربع
سنين فاقبل وبين نكاح الزوج والولادة اقل من
ذلك بقى ما لو اخصر الامكان في السيد فله ان يفي
الزوج فله في الوضاع ذكره
المص هنا لان اجرة الوضاع يجب على من يجب عليه نفقة
الوضع وكان ذكر النفقات يأتي على اخر فتصل الوضاع بما
يناسبه واشتات التامعها اى مع الفتح والكسر
ويجوز ابدال الضاد قاي مع الفتح للراء والكسر ومع اشتات
التا وعدمه اخره فالحجة بمائة كفات وشرب لبنه

معطوف على مص فلا بد من قيدين في المعنى اللغوي
 فيكون اخضر من المعنى الشرعي على خلاف القاعدة
 وشرعا لا يشمل هذا التعريف على الاركان
 الثلاثة الانية في مودة طفل اى من منقذ مفتوح
 ولو كان من جراحة كجايغة في بطنه وصل منها اللبن
 اليها او دافعه في راسه وصل منها اللبن الى دماغه
 ثم اشار الى ان كان الاولى ان يقول ذلك عند
 اللبن ليوافق اول كلامه اخره ارضعت الى هذا
 اذا اسند الفعل للمرأة اما اذا اسند الفعل للرضع
 فيه لقن من باب سمع يقال رضع الصبي يرضع
 رضعا وان لم يحكم بلوغه الى ان كان راجعا لقوله
 تقرى بان يكون الواو للمحال وان كان راجعا لقوله امرأة
 تكون للغة ولو عبر بها لكان اول هذا من
 الشئ منى على ان لفظ المرأة يشمل الحنبه ولفظ ادمية
 لا يشملها وليس كذلك بل هما سواء عدم الشمول
 وانما الذي يشملهما لفظ انثى وكذا لفظ رجل وادى
 فانه خاص بالانثى وانما يشملهما لفظ ذكر واما
 قوله تعالى يعوذون برجاله من الجن فلمشاكلة قوله
 قلها برجاله من الانس فان انكسر الشراى
 باعتبار انفصال الولد فان تم انفصاله في اول شهر
 فالجولان بالهلال وان تم انفصاله في اثنا شهر
 فهو ما قاله الشئ ولا نظر لوصول اللبن او وضع
 المدي في الضم فلا حاجة لما قاله المحشى
 الرضعة الخامسة يحتمل ان الغا على بابها من الظرفية
 ويكون المعنى انه ابتداء الرضعة الخامسة وبقية السنة

الثانية

الثانية شئ ونمت الرضعة مقارنة لتمام الحولين فصدة
 عليه انه ابتدأها وهو دون الحولين فلذلك قال
 الشئ وظة كلام المص الى ويكون كلام الشئ ظاهرا
 لا محار عليه ولا تغاير بين قول المتن دون
 الحولين وقول الشئ فانه بلغهما الى ومحتمل ان الغا
 بمعنى مع وانه ابتداء الرضعة الخامسة مقارنا للحز
 الاخير من السنة الثانية فلا يصدق عليه انه وقت
 الرضاع دون الحولين فكلام المتن يقتضي عدم التحريم
 وقوله الشئ فان بلغهما لم يحرم يقتضي التحريم في هذه
 لانه يصدق عليه وقت ابتداء الرضعة الخامسة ان لم
 يبلغ الحولين فوقع التغاير بين عبارة المتن وعبرة
 الشئ في هذه الصورة والموقوف عليه كلام الشئ فهو
 المعتمد فكان الاولى للمتن ان يقول ان لا يبلغ الحولين
 بدل ما قاله لان ما وصل الى الجوف راجع لقوله
 حرم علم المذهب وهو جواب عن سوال عاصله كيف
 حرم الرضاع في ذلك مع ان الذي وصل من اللبن
 قليل جدا فاجاب بقوله لان لا فيما انزل
 الله خبر كان مقدم وحمل عشر رضعات معلومة
 محرم من في محل رفع اسم كان موخر اى كان هذا التركيب
 كايضا فيما انزل الله الى عشر رضعات مستدا ومثلا
 صفة واخير محذوف اى يحرم من اى مثلى حكمهن
 الجواب عما يقال كيف تقول عايشة رضي الله تعالى
 عنها فتوفي رسول الله الى مع ان القرآن تحرر دون
 قل وفاته وهذا اللفظ نسخ في حياة النبي واجاب
 بان المراد بالقراءة تلاوة الحكم اى ذكره واعتقاده

لا حقيقة قراءة اللفظ والجواب الثاني ان المراد بالقراءة
 القراءة حقيقة لكن من شخص لم يبلغه نسختها فهو مبدور
 فلما بلغه نسخ تركها متفرقات مضمومة لخص
 في كلام المتن والثمة جعله خبر الكون الذي قدره فغير
 اعراب المتن ويحاجب بانه لم يغيره تغيرا حقيقيا
 لانه مضموم على كل حال واطالته ليس قيداً
 هو في عبارة مروج بل ولو عاد فوراً لم يقد
 ضعيف في الثانية كما تقدم عن مح وم ر
 واستطاع لف وتشر مرتب فالأخبار الجوف والاساط
 للدماغ او غير ذلك كجافية اودامغة وصل
 الذين هم في الجوف او الدماغ او حلب خمسة
 الى ولو حلب منها في خمس مرات واربعه في اثنتين
 حسب اثنتان وكذا العكس الى المعدة اي او الى
 الدماغ فكان الاولى زيادته الى اصولها اي ذكورا
 او انثاء من نسب او رضاع بواسطة او غيرها وكذا
 يقال فيما بعده الذي ينسب اليه الولد اشار اليه
 الى ان التعيين بالزوج جرى على الغالب بل المراد ان كل من
 ينسب اليه الولد فهو صاحب اللبن ويسمى ابا سوا كان
 زوجا او اوطيا بشبهة او بملك الميم اليها
 هي بمعنى الباهنا وفيما بعده تنبيه الى هذا الاعتراض
 مبني على ان المراد بكل من ناسبها من بينه وبينها نسب
 مبني قرابة فلا يشمل ما كان من رضاع وليس كذلك
 بل المراد كل من بينه وبينها انتساب اي تعلق وارتماط
 فيشمل ما كان من نسب وما كان من رضاع الذكر
 ليس قيداً الا بالنسبة لخصوص كلام المتن وهو تزيج

المرضة

المرضة به فانه بالنسبة لذلك لا يكون الا ذكورا واما
 الحرمة من حيث بنوة الوضاع فلا تقيده بكونه ذكرا
 او اعملا معطوف على قوله في ذرحته اي
 باعتبار محله لان محله نص خبر كان وطبقة مضمون
 على التميز والتقدير او دون من كانت طبقته اعملا
 منه فحذف المضاف وهو طبقة واقيم الضمير مقامه
 فانفصل وصار ضميره رفع مستفصل مستتر فصار
 او دون من كان هو اعملا منه فابنهمم النسبة
 فاني بالمضاف وجعل تميزا صار ابنه اي فحرم
 على الرضيع كل من ينتمي الى الوصل من اصول وفروع وحواشي
 من نسب او رضاع واما النساء التي ارتضع منهن فحرم
 عليه فقط لا من جهة الرضاع بل من جهة الهن فمطلوب
 ابيه ولا يحرم عليه من انتهى هن من اصول وفروع
 وحواشي وفي هذه الصورة يقال للابن له اب وليس
 له ام وقد يكون له ام وليس له اب كلين التكرار الثانية
 والملا عنه وقد يكون له اب وام وهو الغالب
 المستحضان كان الاولى حذفه لانه يقتضي انه
 يكفي شهادة رجل وامرأتين وليس كذلك
 في نفقة الغريب ذكره عقيب
 الوضاع لان اجرة الوضاع من جملة نفقة الغريب
 وبعضهم ذكر نفقة الزوجة عقب الوضاع لان الغالب
 ان الذي يتعاضد الوضاع هو الزوجة ولان نفقة الزوجة
 اهم من نفقة الغريب من جهة انها تقدم عليها في
 الخارج ولا تستقطب نفقة الزمان ولا لها مقدرة بقدر
 محدود في سقوط البيان لوجه المناسبة بينهما

كذلك أي من دكور وانات ويراد هنا وخناني
دون الأصول فلا يقال فهم خنثى لأن الخنثى لا يكون
أباً ولا أمّاً مادام مشكلاً كل منهما لا حاجة إليه
لأن كلام المتن واضح إلا أن يقال دفع به توهم أنه حكم
على المجموع فيصدق بالبعض وليس مراد الأمانة
جوان عن سؤال حاصله المستدام متعدد وهو النفقة
التي في المتن والتي قدرها الشئ فكان حقه أن يقال
واحتان فأجاب بأن المعنى كل منهما واجبه فحصل
التطابق بذلك على الفروع كان حقه أن يقول
كذلك الأخرار ولا يغني عنه ما تقدم لأن ما تقدم
في المنفق عليهم وهنا في المنفق من الأصول أو الفروع
خذي ما يكفيك لا بسبب هذا الحديث أن زوجة
إبي سفيان حات مع تنوة يبايعن النبي على أن لا يشركن
بالله شيئا ولا يسرقن في الآلة فتزلت الآلة
يا أيها النبي إذا حاك التومينات إلى ضابيعهن النبي
فالمصاحفة مع الجابل وقيل من غير مصاحفة فلما
سمعت ولا يشركن إلى قالت ما جئتنا وفي قلبنا
أشراك ولما سمعت ولا يزين قالت أتمكن المرأة
غير زوجها واستعدت ذلك ولما سمعت ولا
يقتلن أو يلدن قالت ما تقتلهن ولكن ربنا هم
صغاراً وقتلوهن كباراً يزيد ولدها الذي قتل
قبل ذلك في الغزو إلى وهي عند اختلاف
الدين كان الأولى أن يزيد أي والنفقة لدفع الحاجة
والضرورة وذلك موجود عند اختلاف الدين
فلا يتم الفرق الأبد لك شرطين أي أحد

شرطين

شرطين أحزبن أي زيادة على الحرية والعصمة
والرمانة الخ ذكر الرمانة والجنون مع الفقر
لا حاجة إليه لأن المدار على الفقر ويحاط به بأنه ذكر
ذلك لتحقيق الاحتياج وعدم التفصيل بخلافه عند
عدم ذلك فيفصل فإن كانوا ذوي كسب بالفعل
فلا يجب وإن لم يكتبوا بالفعل لكن لهم قدرة على كسب
فتجب نفقتهم والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض
عليه مع كبر السن ليس قريداً وكما يجب الأعناق
معطوف على قوله لأن الفرع إلى شروط أي
أحد شروط عما تقدم أي من الحرية والعصمة
الصغير الخ ذكر الصغير أو الرمانة أو الجنون
ما تقدم في الأصول فإذا تعددت الفروع أو الأصول
واجتمع الصنفان يعلم حكمه من مراجعة المخرج متناً
وشرحاً في هذا المحل فأرجع إليه أو نحو ذلك
معطوف على قوله باقتراض قاض وما بعده مثال
له وليس معطوفاً على قوله بغينة ويكون الذي بعده
تظهيراً وإن حملنا النفقة للمحل الخ فقولهم
في فصل النفقات أن جعلنا النفقة للمحل تسقط وإن
جعلنا لا تسقط كلام فيه تسامح وللغريب عا
أو أبنا أو هالان فرض المسيلة أن الغريب ممتنع فمن
الاتفاق فلا يناف ما يأتي من التفصيل بين الأب والجد
والأم والأبن لأنه في غير حالة الامتناع وللأب
والجد إلى هذا غير ما تقدم لأن ذلك فيما إذا امتنع
المنفق وهذا فيما لم يمتنع ولهما الإجماع إلى أن
الأب أو الجد يغير أن بين أخذ النفقة من مال موليها

وبين ايجار موليها لهما ولا تاخذها الام الى
 استقلال بل ترفع امرها الى الحاكم وقوله ولا الابن
 اي لا ياخذها استقلال بل يرفع الامر للحاكم فيولي
 القاضي الى مقابل المذوق اي هذا ان كان له مال فان
 لم يكن فيولي القاضي الابن ايجار والده لهما ويولي الامر
 ايجار ولدها للنفقة ويجب على الام ارضاع ولدها
 الى فان امتنع قتل الولد فيل تضمن والمعتد عدم
 الضمان لانها لم تخدم فلا فيه والامتناع لا ينعني
 الضمان كالا امتناع من اطعام المضطرب حتى مات
 وجب على الموجود وان امتنع الموجود لا ضمان هناك اتفاق
 ولا تزداد موليها اي لا تزداد نفقتها التي تستحقها
 بسبب الزوجية لاجل الارضاع لانها انما تستحق في مقابلته
 اجرة ولا مونة نعم المكاتب الى وكذا قوله وكذا الامة
 اذا اسلمت الى مستثنى من قوله ونفقة الرقيق واجبة
 فلي بيت المال اي قرضا فلا رجوع به ثم علم ميا ستر
 المسلمين اي قرضا فيرجعون به كالنقط الدوام عليه
 هذا هو المنع واما العمل الشاق في بعض الايام فحاي اذا
 كان لا يضر ضررا فاحشا ولم يقصد مداومة والمنع
 انه اذا كلف دابة او رقيقته عملا لا يطيق الدوام عليه
 مع قصد المداومة حرم عليه بخلاف ما اذا كلفها عملا
 شاقا في بعض الاحيان للرحمة فمن غير قصد مداومة
 ولم يضرها ضررا فاحشا فانه يجوز مالا يطيق الدوام
 عليه يوما او نحوه المعنى انه لو حملها شيئا فتبلا نطقه
 مرة او مرتين ولا نطقه بقية النهار او النهارين
 مع غمر الدوام طول اليوم او اليومين فلا يجوز

وجز

وخرج بما فيه زوج الى لم يتقدم التقيد بذى الروح
 الا ان يقام انه مقابل المذوق اي ما تقدم فيما فيه
 روح وخرج به مالا روح فيه الى
 في النفقة تقدم وجه فاحتر نفقة الزوجة عن نفقة
 القريب الذي صنعه الماتن والنفقة ما خوزة من الاتفاق
 ولا يستعمل الا في الخير بخلاف الاخراج فيستعمل في الخير
 والشر وعليه اي يجب عليه اي ان لم يصبر والا
 فلا يجب ويجوز تقديم غيره عليه وهو ممدوح قال
 نغلا ويا نثرون على الغنم الى ابدانفسك الى اي
 يشم بعد ذلك الزوجة ثم خاد مهاب ثم ابنك الصغير
 ثم الام ثم الاب ثم الابن الكبير واورد على الحصر
 الى واجب بان النادر المذكور يشبه المالك من جهة
 ان له الانتفاع بذلك بما لا يضر او انه كان مالكها
 باعتبار ما كان نصب النقر الى وكذا خادم
 الزوجة واجب بان الاول فما كان يشبه المالك ايضا
 لانه لا ينسب اذ منته الا بدفعه لاصحابه وعن الثاني
 بانه من خلق النكاح فهو كنفقة الزوجة القسمين
 المناسب السببين وهو على تقدير مضاف الى منفقة
 ومسبه ونفقة الزوجة مراده الزوجة حقيقة
 او كما قد دخل الرحمة والباين الحامل فيجب لهما ما
 يجب للزوجة ما عدا التتظف بالتمكين
 التام وخرج التمكين عن التام كما اذا كانت صغيرة
 لا تطيق الرطب ولو تمتع بالمقدمان واما اذا كانت غير
 مسلمة او كانت مسلمة بنهار الالبلا او بالعكس او
 نوع من التمتع دون اخر او كانت معتدة عن شبهة

او ناشزة فلا نفقة في ذلك كله ونفقة الزوجة الى
المراد بالنفقة جمع ما وجب لها حكمه كالنفقة لا خصوص
القوت وعلى المولود له ان ليس حثا او المراد من شأنه
ان يولد له اي يلحقه الولد ولو حصل التمكين الى اي
ابتداء من غير سبق نشوز فان سبق نشوز ثم اطاعت
في اثنا النهار فلا تجب بالعسق لتفديها وتقليظا
عليها او جهرا في الثاني الى فيه نظرا لانه لا يناسب
تعريف الشرط بانه ما يلزم من عدمه العدم ولا
يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته والتمكين يلزم
من وجوده الوجود ومن عدمه العدم فالمناصب جند
سببا لشرطا فلا تجب بالعقد الى ان كان مفترعا
على ما استوجبه فغير ظاهرا لانه اذا كان التمكن شرطا
كان العقد سببا بالقصور واد كان سببا كان له
دخل في الوجوب فكيف نفى عنه الوجوب ويحاج بان
المعنى فلا تجب بالعقد اي وحده فلا يتاخر ان له دخلا
في الاحتياج وان كان مفترعا على ما استوجبه كان
ظاهرا او الاصح من ذلك كونه مفترعا على قوله بالتمكين
ولا نهالجهوله الى اي بالنظر لحال الزوج ومن حيث
الجنس فان لم تعرض الى مفهوم قوله فيما تقدم بالتمكين
لان التمكين يحصل بالعرض والمراد لم يحصل عرض لا
منها ولا من ولبها وان عرضت الى اعلم ان المدا
على احد امور ثلاثة تعرض الزوجة نفسها ان كانت بالغة
عاقلة او عرض الوالد ان كانت صغيرة او مجنونة او
نفس الزوج للزوجة وقبضه لها فاحد هذه الثلاثة
كافي في وجوب النفقة والعرض اما على الزوج ان كان
حاضرا

حاضرا او بالرفع الى القاضي ان كان غائبا بالطريق الا في
في الشك كان كبت الى ومثل ذلك اثباتها الامتناع
الى مسلمه اي ياتي الى كبت القاضي هذا ان عرف
محلها والاكتب القاضي القضاء البلاد الذين ترد
عليهم القوافل فان ظهر فذلك والا فرفض القاضي
وياخذ منها كميلا ومراهقة اي غير بالغة
والمراهقة ليست في دابل العبرة باحتمال الوطى ولو
قبل ذلك وكان الاولي ان يقول معصرا لان الاول
صفة للذكر فقال له مراهق ويقال للأنثى امراه
معصرا ولا يقال مراهقة وهي مقدرة الى كلام
محل فصله بعد ذلك بقوله ان كان الزوج الى لكن
تغيره يتم فيه نظرا لانه يقتضي انه ليس بتقصيلا له
الا ان يقال ان وثبة التقصيل مناخرة عن وثبة
الاحمال فالعبر يتم صحيح حراي ولو صفيرا
لا ينفخ حسنة بخلاف العكس لا تجب كما تقدم لعدم
امكان وطئها لزوجته اي غير الصغيرة الف
لا يطبق الوصل الى ما تقدم ولو امه اي مسلمة من
الحب الى ليس حثا لانه الى لتليل للمتن
فالتغير الى تفريع على قوله حتى يحكم الاقط الى
من او سبط ما تطعمون اهلكم الاستدلال بذلك فيه
نظرا لانها في بيان كفارة التيمين والكلام في نفقة الزوجة
ويحاج بان محل الدليل من قوله من او سبط ما تطعمون
اهلكم لان المراد باهل الزوجة او هي والا فارق فاذا
ان طعام الكفارة من جنس طعام الزوجة فاذا ان الزوجة
لها طعام وادم وبعد ذلك فيه نظر من جهات الاولى

الاولى انه يقتضى ان الكفارة يكفى فيها الخبز الذى ناكله
الزوجة وليس كذلك ويجاب بان هذا ذهب صحابي
لامد هينا او يجاب بانه على تقدير اى من اصل ما تطعمون
وهو الحب وايضا يقتضى ان الكفارة فيها ادم وليس
كذلك ويجاب بانه صدق عن ذلك الاجماع الخبز
والزيت لا اختلاف التفسير باختلاف البلاد والامكن
وقد تغلب الفاكهة الى القليلة ليست قدابل
منى جرت العادة بذلك وجب للزوجة منه ما يليق
بالزوج ولو كانت فادرة وهل يجب مع ادم او تكفى
عنه يراعى حال الزوج وعادة امثاله ولا فرق
بين البدوية الى ان كان راحيا لقوله ولا يختلف عدد
الكسوة ان كان ضعيفا لان المعتمد العزق بينهما في
عدد الكسوة لان البدوية لها كسوة والحضرية لها
كسوة وان كان راحيا لقوله ولا بد ان تكون تكفيها
كان صحيا والضابط ان عدد الكسوة لا يختلف في كل
مكان باليسار والاعسار فيجب في كل مكان ما جرت
به العادة عندهم ولا يختلف عذده بيسار وغيره
ولكن يوتران في الجودة والوداة واعلم انه يجب لها
القهوة والدخان وفطرة العيد وكعك العيد وسنكه
ولحم الخبز وحبوب العشر والبيض في خمس البيض
والكشك في اربع ايوب وما يحتاجه عند الترم واما
الافقون فلا يجب وكذلك الحلبة بالكل عقت النفاس
لا يجب وكذا الطعام من ياتي اليها من النساء النفاس
لا يجب على الزوج علم ما مر بانه لا اعلم ان الكسوة
يختلف جنسها باليسار وغيره ولا يختلف قدرها ولكن
يختلف

٢٦٨
يختلف بالمكان فكل مكان له كسوة تناسبه وكذلك
الادم يختلف جنسه بذلك اى اليسار وغيره وقد
كذلك لان جنس ادم المومر غير جنس ادم المعسر
وقدر ادم اليسار اكثر من قدر ادم المعسر لكن
هذا لم يرق فكيف يحيل عليه وانما مر بعضه وهو
اختلاف جنس الكسوة باليسار وغيره وفراختلاف
قدر ادم ولم يرق باختلاف قدر الكسوة باليسار
وغيره واعني اصحاب اى قاس كفارة
الادى كالحلق والعلم والذهن ونحوها من بقية الاقسام
الثمانية والمعسر هنا مسكين الزكاة فيه مسامحة
لانه هنا اعم اذا يصدق بمن له مال او كسب ولا يكتفيه
وهو مسكين الزكاة ويصدق بمن عبدة ما يكتفيه
من المال بقية العراغالب من غير زيادة عليها
فهو هنا معسر وكذلك المكتتب كفايته معسر
هنا وعليه تملكها الطعام خبا اى ان كان
الواجب حبالا ولا يتوقف على ايجاب منه وقبول
منها بل يكفى الدفع منه والاخذ منها في كل ما يجب
لها تلك الزوجة اى المكنة سواء كانت مسلمة او
كافرة بشرط الحرية في بيت ابيها وكذا بيت
امها او اخيها او غيرها الا في بيت زوج سابق
من تخدم اى شاتها ذلك وان لم تخدم بالفصل
لنخل او فخر اما بحرة او مسناجة او
مسناجة اى الامة او امة اى ولا يبيها او اخيها فلا
تكرار مع ما تقدم المقصود وهو المعاشرة
بالمعروف لان ذلك لو تعليل للتعميم بقوله

سوالا وما تقدم عقب المتن تعليل للمتن فان احدهما
الاول ليس مكررا مع ما تقدم لان ما تقدم بيان لاقسام
الخادم وما هنا بيان لما يجب للخادم ويجب للخادم
ايضا كسوة اي بان كان ملكا له اولها ولم يستأجره
منها او صحبها من بيت ايها اما المستأجر فليس له
الا اجره امتناع الى الذي ينبغي على ذلك انه ليس
لها ان تصرف فيه ولا يشترط كونه ملكا له ويستقط
بمضى الزمان بلا تفصيل ليس قيدا لم يترد
ظاهر فيما بعد القبض وكذا فيما قبله على المعتمد في
الكسوة والتفقة فان صبرت وانفقت ليس
قيدا بل نصير ويناور فعدت بالجوع وان لم يفرضها
القاضي صار دينا اي ما اقترضته والا فعد
صارث التفقة لنفسها وينا سوا اقترضت انفسا
اولا بنفقتها اي باقل نفقة بان عجز عن مد ومثل
التفقة والمتمكن الكسوة بان عجز عن اقل كسوة او
اقل مسكن لتلف ماله اي او عذمه اصلا وعدم
قدرته على التفقة بطريق من الطرق بالطريق
الاتي بان ترفع الامر الى القاضي ونثبت اعساره
ثم ينفقه القاضي ثلاثة ايام ثم يفسخ القاضي
او هي باذنه صبيحة الرابع تعين الثاني الوفيه
نظر لان الشريح من صبيغ الصلاق وهو من جانب
الزوج لا من الزوجه ولا يقال له فسخ فكان الاولى
الاستدلال بحديث ورد في الرجل الذي لا يجد
شيا ينفقه على زوجته يفرفي بينهما وقضى غمده
وعيره ولم ينكر عليه احد من الصحابة فصار اجماعا

سكوتنا

سكوتنا موبس ليس قيدا في الامتناع
فلها الفسخ اي بالطريق الاتي عن زوج اي
وسلمها المتبرع لها اما اذا سلمها للزوج وسلمها
الزوج لها لوفها القول وقدرة الزوج على
الكسب اي وحصله بالفعل قوله نعم لا يقال
هذا مكرر مع الاستدراك المتقدم لان ما تقدم
كان القاضي موجودا وعجزت عن الوصول اليه لاخذ
اجرة لها وقع او لمع من الوصول اليه وهنا القاضي
بالفقود بالمره بنت على المده اي فلها الفسخ في
الحال واستقلت الاول استأنف الاول يجعل
الرابع ثالثا وفسخ في الخامس والضابط انه اذا غفل
بين البسار والاعسار اقل من ثلاثة بنت وان
تغل ثلاثة استأنفت في
المضانة الى ذكرها المصعب نفقة الزوجه لان
مونة المضانة على من عليه النفقة والغالب ان
الذي يتولى المضانة على من عليه النفقة هو الزوج
وهو الجنب الى اي من جهة معانيه ومنها الصدر
والعصدان وما بينهما ومنها الناحية والحيات
والجنب الذي هو معنى الحضانة بالكسر من الابط
الكشف والكشف من اخر الضلع الى الخاصره لضم
الحاضنه الى بصر ان يكون تغليلا للاخذ ويصح ان
يكون تغليلا للتسمية المعنى الشرعي حضانة اي
لما كانت الحاضنة تضم المحضون اليها وهو يسمى
حضانة اخذنا للمعنى الشرعي اسما من الحضان وهو
المضانة بعزل الاشار بالافعال الى ان الواجب

على الحاضنة الافعال واما المون فعلى المحضون ان كان
غنيا والافعال من عليه النفقة لكن الاناث اليق
والاوضح من ذلك ان يقول وهي تثبت للرجال والنسا
على التفصيل الاتي واعلم نسمى حضانة وكفالة سوا
كانت قبل التخيير او بعده وحكمها قبل التمييز المرتبة
وبعد التمييز التخيير وتنتهي بالبلوغ او الاقامة ويقع
قال انها قبل التمييز يقال لها حضانة وبعده كفالة
وانظر ما يترتب على ذلك والظاهر انه خلف لفظي
واذا فارق الى المفارقة ليست قيدا بالنظر للحكم
الاول وهو الترتيب واما بالنظر للحكم الثاني وهو
التخيير فهو قيد فان لم يتفرقا فلا تخيير بل
يكون بينهما بطلاق الى ومثل ذلك فرقة
الموت فهي احدى حضاناته ولها ان تطلب
عليها اجرة كالحال ان تطلبها للارضاع فان
احضنت مدة او ارتضعت مدة من غير طلب
اجرة لم يستحق فهي احدى حضاناته او محله اذا
لم يكن المحضون زوج او زوجة يمكن تمتع كل بالآخر والا
فهو اولى من كل الاقارب ثم بعد الام امهات الى محل
ذلك ما لم يكن المحضون بنت والافتقار عند عدم
الابوين على الحدات كما ياتي في الفرع وان علت الام
الى يغني عنه قوله فامهات لها الى ويجاب بانه دفع
به توهم ان المراد الاقارب من امهاتها فامهات اب
الى ينافي ما ياتي من ان الاب مقدم على امهاته وهنا
قد امت عليه ويجاب بان ما هنا عند عدم المذكور
وما ياتي مع وجود المذكور كام الى امر هذا محترز للوراثات

في امهات الام ومثال غير الوارثات من امهات الاب
ام الى ام اب فاخت مطلقا اي سقيمة او لاب
او لام وكذا البياح كالاخت مع الاخ اي اذا اجتمعت
الاخت مع الاخ قدمت فكذا بنت الاخت تقدم على
بنت الاخ فرع عرضة تقيد ما تقدم كما
علمه سابقا او زوج ليشمل الزكر والانثى بدليل
تخيير الشئ ولكن قوله تمتع بها فاصبر فيزاد او
تمتعها به اذا كان هو محضونا وتثبت لانثى الى
عرضة زيادة نسوة خمسة لهن الحضانة وزيادة
على ما تقدم وهي بنت الحالة وبنت العم وبنت العم
لابوين او لاب وبنت الحال على المعتمد فيها وقوله
لانثى ليس قيدا وقوله قريبة قيد وقوله غير محرم
ليس قيدا او قوله لم تلد الى قيد والحاصل ان قوله
لم تلد يذكر غير وارث صادق بصورتين ان يذلى
باناث كما في بنت الحالة وبنت العم او قد يذلى بذكور وارث
كنت عم لابوين او لابي ومفهومه انها اذا ادلت
بذكور غير وارث لا حضانة لها كبت الحال وبنت العم
للأم وام الى الام وهذا المفهوم مسلم في الاخير من
والمعتمد في بنت الحال بثبوت الحضانة واعلم ان الاقسام
ثلاثة اجتماع اناث فقط اجتماع ذكور فقط اجتماع
الصنفين وحاصل القسم الاول انه تقدم الام ثم
امهاتها ثم امهات الاب ثم الاخت مطلقا ثم الحالة
مطلقا ثم بنت الاخت مطلقا ثم بنت الاخ مطلقا
ثم العم مطلقا ثم بنت الحالة ثم بنت العم ثم بنت العم
لابوين ثم لاب ثم بنت الحال واما اجتماع الذكور فيقدم

الاب ثم الجد ثم الاخ باقسامه الثلاثة ثم ابن الاخ لا يوين
اولا بعم العم لا يوين اولاب واما اجتماع الذكور والامهات
ثلاث فتقدم الام على كل الذكور ثم امهاتها كذلك ثم الاب
تقدم على كل الاثلاث ثم امهات الاب تقدم على كل الذكور
ثم اذا عدمت الاصناف الاربية الام وامهاتها
والاب وامهاته يقدم الاقرب من الحواشي ذكرا كان
كان كاخ وابن اخ يقدم على خاله وعمته وانثى كانت وبن
اخت تقدم على عم لا يوين اولاب وابن عم كذلك فان
استويا قريبا واختلفا ذكورة او انوثة قدمت الانثى
على الذكور كما في اخ وبن اخ وابن اخ فان استويا
ذكورة او انوثة اقرب قدم على كل الاقارب ولو
الام والاب وكذلك عمهنا وقيد فيما قبله بترتيب
ولاية النكاح اي في الجملة لان الاخ للام له حقها دون
ولاية النكاح ولم يقل على ترتيب الارث لان الجد ههنا
مقدم على الاخ وفي الارث يشتركان لما مر ان كان
تعليل لتقدم الام فالذي مر هو قوله لو فور شفقتنه
وقوة قرابته بالارث والولاية والمحرمة في المحرم
اصبر اي اشد صبرا وتجلدا على تحمل المشاق وقوله
البصر اي اشد بصيرة اي علما بامر الحضنة ان يصلح
اي فلم يصلح الا واحد ثوبين وصلح اي وافترقا من
النكاح والا فلا تخيير فايهما موصولة مبتدأ وجملة
اختار صلة والعائد محذوف اي اختاره وجملة سلم
حيز في الانتساب اي عند الاشتباه فيما اذا وطئ
رجلان امرأة لشبهة واثبت بولد يمكن من كل منهما
فانه يعرض على الغائب فان الحق باحدهما فالامر ظاهر

فان

فان لم يوجد قايض او تخيير او نفاه عنهما او الحق
بهما انتسب بعد كماله لمن يميل اليه طبقه سوا كان الولد
ذكر ام انثى ويعتبر في تمييزه الوطأ هر كلامه ان
ذلك داخل في حد التمييز وليس كذلك فكان الا ولى
ان يقول في اختياره الا ان يجاب بان الغائب مع
ومخير بين ام وجد الى اشار بذلك ان قول المتن
مخير بين ابوية ليس قيدا باسباب الاختيار
اي من المحبة والعنا والدين والصلاح لم يمتنع اي
وجوبا اي عدم المنع واحب فلو منع حرم عليه لتركه
الواجب ويمنع الاب انثى اي قد بافلو منعها لم يحرم
لم تسقط الحضنة والظن ان الحضنة في ذلك
لولا المحنون واما المسمى عليه فان كانت ثلاثة فاقبل انتظر
ويثبت الحاكم من يحضن عنه في تلك المدة فان زاد عليها
انتقلت للابعد ما لم تنكح الى فان نكحت كان الحضنة
للاب ان لم يتنكح على الولد منه الا فتان بان كان الولد
غير مسمى والمسمى انه لا حضنة له مطلقا بل يحضن
الولد اقارب به المسلمون والا فالاجاب المسلمون
وصف الاسلام اي نطق بالشهادتين والامانة
او قدر بعضهم انه من عطف المناير بان يراد بالامانة
عدم حوق ضرر يلحق الولد من الحضنة ويراد بالعفة
الكف عن الفواحش والشتم حمله من عطف احد المتلازمين
بالطريق الذي ذكره واعترض عليه بان العفة تشمل
العفة عن الحلال ونادكها لا يسمى خائنا بان اكب على
الحلال واكثر منه ومتضمني جعلهما متلازمان انه
يقال له خاين لانه لم يعف عن الحلال فالصحيح ان يبينها

العموم والخصوص المطلق بالنظر لمفهوم كل منهما فكل خائن
 غير عموق وليس كل غير عموق خائنا لكونه اكبر على
 الحلال فلا يقال له عفيف ولا يقال له خائن فلو
 غير بالعدالة الى ان اراد العدالة التي في الشهادة فلا تصح
 لانها تنفي عن غالب الشروط لا عن الثالث وما بعده وان
 اراد عدالة الرواية لا يصح لانه يدخل فيه الوقف وهو لا
 حضنة له نعم لو غير المثلين بعدم المنطق لكان اول
 بان يكون ابواه الى الاول من له الحضنة والحال
 ان من له الحضنة ان اراد سفر غير نقله كان الولد مع
 المقيم حتى يرجع للمسافرون وان اراد سفر نقله كان
 الولد مع العصبية سواء كان المقيم والمسافر اذا امن
 الطريق والمقصود والا فالقيم اولى وقد علم مما مر
 الى عرقته تقيد قوله فاللعنبة الاولى اذا كان
 غير محرم كعم الطفل وابن عمه وذلك طاهر و
 بعضهم واخيه وابن اخيه وهو مشكل لانها تكون
 امه او موطوءة ابيه في صورة الاخ او جدته او موطوءة
 حده في صورة ابن الاخ وصورها بعضهم برجل تزوج
 بامرأة لها بنت من غيره وله ابن من غيرها ورزق
 منها بابن فصار في الحضنة لاخته من امه لعدم وجود
 اقرب منها ثم ان اخا المحصون لا يبيح تزوج بالحاضنة المذكورة
 لانها اجنبية منه وكذا لو كان للاخ المذكور ابن وتزوج
 ابنته بالحاضنة فقد تزوج ابن الاخ بالحاضنة وهي
 اجنبية منه وصورها الاجهوري في الجده فاربع اليه
 وقال البلقيني حاصلة الاظهاره انه حاصلة ما شئت
 مع انه غيره ويجاب بان المراد حاصل القول فيها قطع النظر
 عن

عن كلام الشارح ان يكون اعمى الى ضعيفا ومحمول على
 من لم تمكنه المباشرة ولم يجد من ينيه اي لم يستحق
 الى هذا قاصر لانه لا يشمل ما اذا وجدت الشروط ثم
 فقدت فلا تستقطب حضنتها الوفيه سقط قبل ذلك
 تنذيره ثم طرأ مانع على الام كان تزوجت مثلا ونسقت
 الى ما مر الى من الترتيب قبل التميز والتحيز
 بعده كالصبي ان اراد انه كالصبي اي نذام حضنته
 فلا يصح لانها تنفي بالبلوغ وان اراد انه كالصبي فزوجه
 ثبوت كولاية ماله فصحيح لكن لا يلزمه كلام ابن في بعد
 لانه تفصيل في ثبوت الحضنة وعدمه والحاصل ان
 المعتمد انه يمكن حيث يشاء حيث لا ريبه وولاية ماله
 للاب فكان الاولى حذف العبارة بالمرة لم ارفيه
 الى المذكور من الحضنة والكفالة حتى يحى الى
 فريضة وجهان الى يقتضي انه ذكر في استقلال
 البكر وجهين فيما تقدم مع انه لم يذكر ويجاب بان المراد
 وجهان في كلام الاصحاب ما مر ان بلغ رشيدا
 او غير رشيد الى ما ذكره الشارح
 الى على الايدان وما على الانساب والاعراض والاموال
 والعقول والاديان فسياتي في كتاب الحدود وشرعت
 هذه الحدود وصيانة للكلية الخمس التي ذكرها اللقاني
 في قوله
 وحفظ دين ثم نفس والنسب ومثلها عقل وعرض قد وجب
 ١ لتشمله اي الجراح وذكر وكان حقه لتشملها اي الجراح لان
 هيبة الجمع موصلة ويجاب بانه ذكر باعتبار المذكور وقوله
 والمنع من ذكر الخاص بعد العام لانه من جملة الجراح مما

يوجب حدا او تمزيق هذا من الله يقتضى ان الترجمة شاملة
 للجناية على غير البدن من الكليات الجنس وهو موافق لقوله
 في كتاب الحدود وكان الاولى ان يعبر بباب لانه صريح
 تحت الكتاب السابق وليس مراد المتن بل المراده الجناية
 على الايدان فقط فكان الاولى ان يمثل الخوف بالموضحة
 او بازالة المعاني القصاص الى هو عقوبة الجاني يمثل
 ما فضل من قتل او قطع او جرح او ازالة معنى والنوى
 اى الفزار اى اذا وجد في المقاومة الا مخرج القتال
 او مختارا الى فئة الحفاى القصاص الكفار مع
 المسلمين المحصنات ليس قيدا والمراد بالغا فلا
 التى لم يقع منها ما يقتضى القذف وقيل الا دوى
 الى مستدا والمراد بالادوى ما يشمل المسلم والكافر المصوم
 وان كان قتل المسلم اعظم ولذلك ليس قيدا وقوله
 مخافة ان يطعم معك ليس قيدا وانما قيد به التشابه
 قوله ولا تقتلوا اولادكم من املاق نحن نرؤكم وياكم
 فظواهر الشرع ان هذا كلام محمل وحاصله ان يقتل
 بالقاتل حقوق ثلاثة حق لله وحق الميت وحق الوارث
 فان تاب توبة صحيحة وسلم نفسه راضيا واقتصر منه او
 صفى عنه او اخذ الدية سقط حق الله بالتوبة وحق الوارث
 بالغنى والدية والقصاص واما حق الميت فيبقى لكن بيده
 الله تعالى عنه ويصلح جزاء فان لم يتب واقتصر منه مثلا
 سقط حق الوارث فقط سقوط المطالبة اى من
 حيث القتل وان بقيت المطالبة بالسببية للاقدام على
 الذنب وعمد خطا بالاضافة ويقال له خطأ عمد
 ويقال له شبه عمد وخطا شبه عمد فله اربعة اسما

واو

واخر عنهما لانه اخذ طر فامن كل منهما القتل على
 ثلاثة اصرب خص القتل بالذكو لانه الغالب والا فلا قسم
 الثلاثة تجري في القطع والجرح وازالة المني ان
 لم يقصد عين الاصادق بصورتين بان لم يقصد القتل
 او قصد القتل دون الشخص اى الشخص المقصود
 الى اى نوعا او شخصا الشخص ظاهر والنوع بان رمى الى
 جمع قاصدا اصابة اى واحد منهم فانه عمد ايضا لان كل
 واحد مقصود بالجناية بخلاف ما لو قصد اصابة
 واحد فقط غير معين فليس عمدا بل خطأ وجرح بالمقصود
 ماله اثار على انسان يسكن قاصدا تخويفه فسقط
 عليه من غير قصد قتله فليس عمدا بل هو شبه عمد
 بما يقتل غايبا ما وافقه على الاله واحمل انه ينظر
 للالة وللشخص الجنى عليه ومحل الجناية والنيات
 فان الالة قارة تقتل وتارة لا تقتل وتارة توشى في
 شخص دون شخص آخر وفي محل من البدن دون محل
 اخر وفي زمان دون زمان ويتصد قتله الى ليس
 قيدا بل الاولى حذفه وقوله عد وانا من حيث كونه الخ
 كان الاولى حذفها لان تعريف العمد لا يتوقف عليهما
 وانما شرطان في العمد فكان يذكروها بعد العمد
 بقوله اذا كان عد وانا من حيث كونه من ههنا الروح الى
 ويحاج بان المتن مراده العمد الموجب للعقد فلهذا
 ذكرها هنا النادر وكذا المتساوى اى في القتل
 به وعدمه في غير مقتل كورك وخذ خرج ما اذا
 كان بمقتل كمين وحلق ودماع واحليل وعجان وثانة
 وهي جمع البول قعد وان لم يظهر ورم ولا لم ولم يعقها

ورمى اي ولا الم فان لم نالم بها حتى مان فهد
فان اي عقيبها اي الجنابة فانه يكون شبه عمد فان تراخي
الموت فهدر ينقسم القتل الى المراهقة قتل العمد وشبهه
بدليل ما ياتي في قوله واما الخطا فلا يوصف لا محل ولا محنة
الحو قتل المرتد الى وجوبه على الامام ^{الحضرات}
الاربعة وهي السر والعدو والقتل والارفاق فان عفا
وجبت دية او كلام المتن ساملا لوعفى مجازا او اطلق مع انه
في ذلك لا شيء فلذلك اصل الشئ عاقله وقوله على مال المراه
به الدية بان يقول عفو عن القود على الدية اما لو قال
عفو عن الدية فلفظ والعفو استقاط ثابت وهو القصد
لا اثنان معدوم وهو الدية وان لم يررض الثاني او محل ذلك
اذا عفى عن الدية او بعضها من جنسها اما اذا عفى على غير جنسها
او على اكثر منها فلا بد من الرضا والقبول والا فلا يلزم
ولا يستقط القود منقطة لا يحتمل ان مواده بها كونها
منقطة من الوجوه الثلاثة الالمانية في باب الدية فيكون ذكر
قوله حالة في مال القاتل ناكدا ويحتمل ان يريد بقوله منقطة
انها مثلثة فيكون تاسيسا مغايرا وخبر ما بين
الامرين لا يقتضي انه من الواجب المخير مع ان الله لم يوجب
اولا الا القود ومحاي بان الخبر بالنظر للمستقبل والدوام
بالنظر لحيزة الوارث لا بالتقط لا ابتداء فلا يجب الا القود
اي ذكر تفسير لوجمل لدفع توهم ان المراهقة الباع
وقوله او غيره معطوف على رجل مخففة لا يحتمل ان
يكون مراده بها انها مخففة من الوجوه الثلاثة الالمانية
في باب الدية فيكون ذكره ما بعده ناكدا ويحتمل ان
مراده بها الخمسة فيكون ذكره ما بعده تاسيسا

مبارا

مغايرا على سبيل المواساة اي الاحسان من
العاقلة وهي وان كانت واجبة عليهم ففاعل الواجب
يسمى محسنا وقوله ومن جملة الاحسان معناه ان
الشرع رحم العاقلة واجل الدية عليهم جزا الخلفاء الدية
عن القاتل قال تعالى هل جزا الاحسان الا الاحسان
منكم تحمل الدية اي ما جزا الاحسان الا الاحسان منا
بتاجيلها عليكم والمسنى فيه ان كان الاولي فاحذر
عن قوله على العاقلة موجهة لانه دليل عليه والدليل
يكون بعد المدلول منرد والى اي يشبه الحمد من حيث
قصد الفعل والخطا من جهة ان الاله لا تقتل غالبا
على العاقلة موجهة كان في كلام المتن محله رفع صفة لدية
وغايره الشئ الى الضبط خبر للكون الذي قدره
جهتان تحمل الدية الى هذا فربط بقوله يجب دية على
العاقلة فيقدم اول الاقارب ثم الولاء ثم بيت المال ان انتظم
الجهة الاولى الاصنيعة فيه فظرو لانه هنا عبر بالاولى
ولم يعبر عن الجهتين الاخيرتين بالثانية والثالثة بل
ادرجهما في خلال الاولى وذلك غير حسن ^{او الولا}
الاولي حذفه لان الكلام في الاقارب والولا للجهة الثانية
ابدأ ثم بعد ذلك معتق الام وعصيته ثم معتق
الجدد للام وعصيته ثم معتق الجدة التي من جهة الاب ثم
عصيته ثم معتق ابى الام ثم عصيته ومعتقون كمعتق
مثال ذلك اذا كانا معتقتان عني بن محمدان نصف دينار
على قدر الملك وان كانا متوسطين محمدان ربع دينار
على قدر الملك لا على عدد الروس كما ان المعتق الواحد عليه
ما ذكر في الحالتين وقوله وكل من عصيته كل معتق او مثال

ذلك ما لو كان لكل واحد عصبة مستعدة فيحمل كل واحد
من العصبة نصف نصف الدين في المثال الثاني يحمل
كل من العصبة نصف الربع بحسب حال العصبة فان
كانت العصبة في المثال الاول من وسطين كان على كل نصف
الربع ولو كان على المستوف نصف النصف وفي المثال الثاني
لو كانوا اثنى عشر كان على كل واحد نصف نصف الدين وان
كان على المستوف الربع وعلى الفنى لجزء مقدم ونصف
دينار مستدام وخر وما بينهما اعتراض وقوله فاضلا
مفعول بملك وقوله عشرين بدل او عطف بيان وكذا
يقال في المصارفة الثانية رجلين اي مثلاً قدر ذلك
وتنه الى والحاصل انه اذا كان الواجب ثلثا فاقبل اخذ في سنة
وان كان في ثلثين في سنتين وان كان قدر دية ففي ثلاثة
او قدر ديتين ففي ثلاث ولا يزيد على الثلاث وقد ينقص
عن الثلاث وشرايط وجوب المهر شرط بقوله فيجب
التودد اربعة الاثلاث الاول في القاتل والاخر في
المقتول لانه لا يقبل الرجوع جواب عن سوال حاصلة هذا
النتيجة افاقته لعله يرجع عن الاقرار بالقتل فيسقط فاجاب
بانه لا يقبل الرجوع فلا فائدة في الانتظار اي تجدد في حد
الزنا اذا جن بعد الزنا فانه ينتظر لعله يرجع فيسقط عنه
لانه يقبل الرجوع ان لا يكون والد الخ وبق في القاتل شرط
وهذا التزام الاحكام فيدخل فيه السكران المقعد والمرد
ويخرج الحر في ولا ضمان عليه اصلاً ويخرج الصبي والمجنون فلا
فصاص وعليهما الدية والد اي من النسب وبقي في
القتل شرطان وهما كونه طلياً وكون الظلم من حيث الارهاق
كما تقدم ولا فصاص للولد على الوالد الى الفسق بين ذلك

والذي

والذي في المتن ان الذي في المتن المجنونة على الابن مباشرة
وهنا الجنازة على من للولد فيه حق كزوجة الاب في المثال
الاول وزوجة الابن في الثاني وابن زوجة الاب في الثالث
فلا ان لا يقتل المبتدأ منسبك مع ان والفضل
وقوله اولى خيرا ب فقدم قتله الى اولى لانه يستحق
من ذلك اي من قتل الولد بكل من والديه المكاتب اي
الوالد المكاتب اذا ملك اباه الرقيق ثم قتله فانه لا يقتل به
وهذا استثناء صوري لان عدم قتله لكونه سيداً والسيد
لا يقتل بعبد ولهذا لو كان ابوه الرقيق مملوكاً لغیره وقتله
فانه يقتل به لنسابة وبها في الرقبة ولذلك قيد الله بقوله
وهو بملكه معصوم بالاسلام الى اي ولو كان تارك
صلاة بعد امر الامام وخرج بالاسلام الدمي والمعاهد
والمومن والمردة فانهم يقتلون بالزاني المحصن ويقتل
المردة بالدمي والمعاهد والمومن وبالزاني المحصن فان
قتل قصاصاً فذلك وان قتل في الزوجة اخذت الدية من
زكاته لا بها دين تعضي من تركته واما اذا قتله مثله فانه
يقتل به اذا كان عمداً فان كان خطأ او شبه عمداً او عمداً وعنى
على مال فلا يجب عليه ذلك المال ولا دية الخطا على المردة لان
المردة المقتول هدر واما بالنسبة للقصاص من مثله
فليس هدرًا ويقتل رجل باسرة الخ فروع على منطوق
الشرط وما تقدم ففروع على مفهومه لقوله تعالى فاقتلوا
الذين اخرجوا من ديارهم انهم عياناً قتالهم بدفع الجزية فذل على
انهم قبلها مهذرون وقوله وان احداً اخرج الدلالة انه امر
باجارته اذا استجاره فذل على انه قبل الاجبار مهذور
والخاص عصمة القاتل الى هذا يعني عنه قوله فيما تقدم او

مهدر دم فأنجرح بأحد هما خابج بالآخر فاحدها
يفنى عن الآخر فكان الأولى حذف هذا من هنا
فهو حرني لأفزع على مفهوم الشرط المذكور أربع
مسائل ولو صبيا أو امرأة لا قد يقال أنه محرم قتلها
فيكونان محترمين ويحايان بالحرمة قتلها لأجل حق
الغائبين لا حرمتها في ذاتهما فذلك كما ناهد رين
في حق معصوم أي باسلام أو جزية أو عهد أو أمان
ولو كان مهدر من جهة أخرى ككونه زانيا محصنا أو
متاركة صلاة فانها معصومان بالنسبة للمريد
وان كانا مهدرين بالنسبة لمسلم غير زان وغير تارك
صلاة وأما مرتد على مثله معصوم وتاركة الصلاة
على مثله فيقتل كل بالآخر **مسلم معصوم الخرج**
بالمسلم المرتد والذمي والمجاهد وخرج بالمعصوم غير
كسب زاني محصن فانه غير معصوم على غير الزاني المحصن
أما بالنسبة له فهو معصوم فذلك قتل أحدهما بالآخر
فالمراد بالسب المعصوم الذي يهدر الزاني في حقه غير
زاني محصن مثله ومن نقضه حرالي مبتدا وقوله
لا فضا ص عليه خير وما بينهما اعتراض لانه لم
يقتل بصب قرأته بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول بل
قتله لأجمع بصب قرأته فعلا ما صبيا وجميع منسوبة بصب
قرأته مصدر **المصدر** مرفوعا ولفظ جميع منصوب مفعول
للمصدر ويكون من إضافة المصدر للفاعل ويصح جرميه
بدل من الصمير ويكون المصدر على هذا من إضافة المصدر
لمفعوله ولا يختبر فضيلة الوكان الأولى حذفه وتزنيه
بالغا وتقتل الجماعة الأجواب عن سوال حاصله عرفنا

ما تقدم ان العقود يثبت للواحد على الواحد وهل يثبت للواحد
على الجماعة أولا فاجاب بانه يقتل الجماعة والواحد يقتل ليس
فيما بل مثله قطع الطريق والجرح المقدر وإزالة المفاتيح
وقوله والادرس بان كان جرح أحدهم يوجب تلك الدية
وجرح الآخر يوجب عشر الدية أو نصف عشرها
سواء قتلوه بمجدد أو حاصل ذلك أنهم إذا القوه مما شاق
جبل أو في ماء أو نار قتلوا مصلقا أي سواء نواطيوا أم لا
وأما إذا قتلوه بجراحات أو ضربات فيفصل فإن كان
فصل كل يقتل لو انفرد قتلوا مطلقا أيضا وإن كان فصل
كل لا يقتل لو انفرد لكن له دخل في القتل فيفصل فان
نواطيوا قتلوا أو لا فلا يقتلون وتجب الدية وكل ذلك
إذا كان فصل كل له دخل في القتل فان كان خفيفا لا يؤثر
أصلا فصاحب ذلك الفصل لا دخل له لا في قصاص ولا
دية وأما إذا كان فصل بعض يقتل لو انفرد وفصل بعض
لا يقتل لو انفرد لكن له دخل في القتل في الحيلة فلكل حكمه
فصاحب الأول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل إن
نواطيوا مع الباقيين والا فلا يقتل وتجب حصته من الدية
على التفصيل الآتي **مرجل واسمه أصيل وسبب قتله**
زوج ابنة **بان مجذع الأولى** بان تجذعوه وتقتلوه
أو ويحايان بان مراده تنصير الحديعة بقطع النظر عن كون
فأصلها جماعة **على الدية الأولى** بخصة من الدية كما
في عبارة غيره **ثم إن كان القتل الرابع** لكل من الصور
قبله ورعت الدية أي كلا أو بعضا ففي الثانية توزع كل
الدية وفي الأولى توزع حصته من عني عنه **على عدد**
العنبريات الو وهو المعتمد وقيل على عدد الرؤوس هذا ان عرف

عدد الضربات والا فليعد الروس ومن قتل حملا
الى هذا عكس ما في المتن ^{موتنا اي يقينا وقوله دفقة اي}
ولو احتمل فيدخل في الثانية الشك في المعية والترتيب
والمراد بالترتيب برهوق الروح لا بالجناية وكل
شخصين جرى القصاص بينهما في النفس بان وجدت
الشروط السابقة فهذا بمنزلة قوله والشرايط المتقدمة
في النفس معتبرة في قصاص الاطراف مع زيادة وفي
المرح المقدور الى اشار الشئ بذلك الى ان الاطراف ليست
قيدا او المراد بالمقدور المضبط الذي يوجب معه الزيادة
على المستحق بفتح الحاء وليس المراد ما له ارض مقدر لانه لو
اريد ذلك دخلت الاشلة والنفقة والمأمومة والجانية
والدامنة فانها لها ارض مقدر اذ كانت في الرأس او الوجه
وتخرج الموضحة في غير الرأس والوجه فانه لا ارض لها مقدر
فلا يصح ارادة ذلك المعنى فتعين ان المراد بالمقدور المضبط
وذلك الموضحة لا غير سوا كانت في الرأس او الوجه او غيرها
فالكان استقصاء له والحاصل ان الموضحة فيها القصاص
في اي محل كان واما كون فيها نصف عشرة ذرية صاحبها
فخاص بما اذا كانت في الرأس او الوجه فان كانت في غيرها
ففيها حكومة واما بقية الجروح فان كان في الرأس او
الوجه ففيها الارش المقدور فيها كما هو معلوم من محله واما
اذا كانت في غير الرأس والوجه ففيها حكومة اي من غير الجانية
اما هي ففيها الارش المقدور فيها ولو كانت في غير الرأس
والوجه وهذا في الجروح بعد الموضحة واما التي قبل الموضحة
من الدائمة والدامنة والباضعة الى فان عرفت نسبتها
من الموضحة ففيها بقدر النسبة من ارض الموضحة والاحكومة

وهذا

وهذا اذا كانت في الرأس او الوجه اما في غيرهما ففيها حكومة
ولو عرفت ولو عرفت نسبتها من الموضحة ^{كصوة العين}
بان اعماه مع بقا الحدقة يعني للكافر الكلام ^{اليمين}
باليمين نايب فاحل النفس بخذوف تقديره فقطع اليمين
الى ع التذن بالنون وفي نسخة البذل بالدال والمراد
بالبدل الدية ومعنى الاشتراك في اسمية او صفته
ان لا يكون باحد الطرفين الى اي فالمرنوم فيه تفصيل
يعلم من كلام الشئ اي الجنائي لعل العبارة للجاني
قد فيها الشئ او انه على تقدير مضاف اي طرفي الجاني
ونقطع داهية الاطراف الى بان كانت من غير اطفال خلقة
وانت صحيح الشئ الى لان الشئ ليس في الانف وكذا
السمع ليس في الاذن وها بان مستثنيان من قولهم الكامل
لا يتخذ بالناقص اي الا في هاتين ^{السن اي الاصلية}
التي لم تبطل منفعتها كما ياتي في اخر الباب نعم ان امكن
فان كان اصل الجناية بمسار واما قبل الاستدراك فكانت
الجناية فيه بحج مثلا ^{مشتق} وليس قيدا بل للدار
على كون الجنائي عليه غير مشغور سوا كان الجنائي مشغورا
ام لا ^{الرواضع} هي الاربع الثنايا اثنان من فوق واثنان
من تحت فسميته غير هار وارضع محاور للجائرة لانها
نفوذ فان عادت حضرا او سودا فلا قود لكن يجب
حكومة فان مات قبل تبين الحال فلا قود لان الاصل
براة الدفئة لكن يجب حكومة ^{وجب القصاص} فان
مان قبل القصاص اقتضى الوارث او عني على الارش
ولو قل شخص من مشغور اي سوا كان الجنائي مشغورا ام لا
فتمت الصور الاربعه ^{ففيه القصاص} ثم ان لم يكن قبل عمل

الجناية متصل بخين موضع الجناية فان كان قبله متصل
فله اخذ اقرب متصل وله بعد ذلك الرجوع وقطع الزايد
الذي تركه وله اخذ حكومته وترك قطعة ولا
يصرف في القصاص الى احتمال ان يكون واحدا لقوله اول الاثر
في الاسم الخلف وكان الاولى ذكره عقبه ويحتمل ان يكون
واحدا لقوله وكل عضو الى عند مساواة المحل الى
الاتفاق في الصنعة ككون العضو في يمين اليمنى مثلا هذا
يناسب الاحتمال الاول ويحتمل ان المراد بالمساواة
في المحل الاتفاق في العضل وهذا يناسب الاحتمال الثاني
ويجب القصاص في فقي صين الى عرضه كميل ما فيه
القصاص لان المتن لم يستوفه والمراد بقفي العين ان الة
حدقتها تكون من الجناية على الاطراف في قطع اذن
اي كلا او بعضها فيه وفيما بعده ويقدر بالجزئية من
نصف او ثلث بخلاف الموضحة فانها تقدر بالمساحة
لا بالجزئية كما قال الشافعي في الجروح اي الاحد عشر
ما عدا الموضحة ولو اوضح راسا الى شروع في مسايل
ثلاثة الاولى ان تكون راس الساج اصف الثانية
عكس ذلك الثالثة اذا اوضح ناصية وناصية الساج منه
وترك الشايع رابعة وهي ما اذا كانت ناصية الشايع اكبر
واخيرة في فقين محله الى محل ذلك اذا استوفى راس
اليمين عليه والاتيين محل الجناية يمين او شمالا مثلا
فان كان الزايد خطا اي يضر اضطراب الجاني وحده بان
كان باضطراب المقتضى او باضطرابهما او من غير اضطراب
فان كان باضطراب الجاني فهدر فلو اختلفنا فقال المقتضى
حصل باضطرابه يا جاني وقال لا صدق الجاني لان الاصل
عدم

عدم الاضرار في الدية على الصحيح ومع
رجوعه لقوله بدل ويكون مقابله انها اصل اي فالمستحق
مخبر بين القود والدية ويصح رجوعه لقوله عنه اي
بدل عنه على الصحيح ومقابله انها بدل عن نفس الجاني
عليه ويرتّب عليه ائمة لو قتلت المرأة رجلا عمدا وهي
عن القود فان قلنا انها بدل عن القصاص الذي هو قتل
الجاني وجب دية امرأة وان قلنا انها بدل عن نفس الجاني
عليه وجب دية رجل وكذا يقال في عكس المثال المذكور
ولا يظهر للخلاف قاعدة الا اذا اختلفت دية القاتل
والمقتول والا فلا قاعدة للخلاف الا الايمان والتعاقب
ومحل الخلاف في العمد اما في غيره فهي بدل عن الجاني عليه
قولا واحدا من ثلاثة اوجه وذلك في العمد المحض
وقوله من وجه واحد وذلك في شبه العمد وفي الخطا في
مواضع الثلاثة لكن قوله من ثلاثة اوجه زياده على
ما في المتن لانه لم يذكر الا التثنية من وجه واحد
مخففة من ثلاثة اوجه وذلك في الخطا وقوله او من وجهين
وذلك في شبه العمد والخطا في مواضع الثلاثة ولكن ذكر
المخففة من ثلاثة زيادة عن كلام المتن لانه لم يذكر الا
التخفيف من وجه واحد قد يعرض لهما الى التعبير
بالعروض ظاهر في الخطا في مواضع الثلاثة واما في العمد
وشبهه فالتقليط اصل فكان الاولى ان يقول واسباب
تقليط الدية خمسة الا ان يقال انه لما كان لا ينبغي للمؤمن
ان يقتل الا خطا فلما عدل الى العمد مثالا فكانه لتسبب
في التقليط فيقال له عارض بدل لك الاحتياط
او ذى رحم الى على تقدير في كما هو مقتضى حفظه على

ما قبله وتجمل القاب بمفني اللام لانه لا معنى للظرفية
وبعضهم قدر اللام من اول الامر وقد
يعرض لها ما ينقصها لا فيه نظولا ان الاثوثة والرق
لم يعرض احق يقال سبب التخفيف عارض فكان الاولي
ان يقول واسباب تنقص الدية اربعة الا ان يقال لما
كان القتل شاملا للرجل والمرأة والمهر والرق لا قبل
عدل عن الرجل مثالا الى المرأة او الرقيق فكانه سبب في
في التنقيص فيقال له عارض بذلك الاعتبار
فالمفظة مائة الى فيه نظولا ان الخففة مائة ايضا ويحتمل
بان التخليط بالنظر لقوله ثلاثون حنة في القتل
العدل ليس قيد ابل يكون مثله في شبه العمد والخطا
في مواضعه ويحتمل بان اقصى على العمد لانه الكامل في
التخليط لانه فيه من ثلاثة اوجه وان ذكر المتن التخليط
فقط والمعنى ان الاربعين حوامل عرض ان الله المتق
عبر عن الحمل بالولد محاذيا باعتبار ما يؤول اليه بعد
انقضائه وذلك في قتل الزاني كونها مائة مثله
وذكر لذلك شروطا ستة لان الله الوفاء
نظولا ان الدية التي في الآية في الخطا وبيان المعنى لها
والذي في المتن العمد فالمعول عليه في ذلك الاجماع
فالواجب اقل الامرين الى محل ذلك اذا منع السيد بعه
في الجنابة وصدقة فيها اما اذا لم يمنع بيه فباع فيها
فان كانت قيمته قدر الدية فذاك وان كانت اكثر رد
الزائد للسيد وان كانت اقل ضاع الباقي على ولي الخوف
عليه ولا يتبع به بعد العتق واما اذا لم يصدقه السيد
ولم تلبث الجنابة بيينة فمقتضى الدية بذمته يتبع
بها

بها بعد العتق واليسار من قيمتها اي من حصة القرية اي قدرها
وقوله والدية اي حصة الدية المقابلة لحصة الرق لاكل الدية وياي
اذ ذلك البعض الرقيق فانعدم في كامل الرق وهذه الدية اي دية
العمد والاجمع له من لفظه معنى ذلك ان لفظ خلفه ليس له جمع من
لفظه بل معناه وهو فحاض بمعنى خواصل وقيل له جمع من لفظه وهو حلة
ككتف وقيل خلفان وهذا المعنى هو كلام الله ويحتمل ان معنى قوله
والاجمع له من لفظه ان لفظ خلفه جمع وليس له مفرد من لفظه بل
من معناه وهو فحاض ولكن على هذا المعنى كان المعنى ان يقول ولفظ
خلفه جمع لا مفرد له من لفظه سبب قتل الذكر الخفية نظر
لان مقتضى ان سبب التخفيف قتل الذكر الحر الخ وليس كذلك
بل سبب التخفيف كونه خطا فكان الاولي ذكر الخطا هنا
واخيرا هنا عند قوله مائة الا ان يقال ان الباطنة متعلقة
بمخزوف لا بخففة والتقدير الواجبة سبب قتل الذكر الخ
وخالف الزكاة الى اي حيث يقبل فيها المعيب اذا كانت ابله كلها
معينة وخالف الكفارة الى اي من حيث الضابطات
المعيب لان حصة الكفارة يقبل فيها المعيب وهو اولى
من الضابط بمسافة القصر اي بان يقال ان كانت بمسافة القصر
فاقل وجب ثقلها او اكس فلا يجب ثقلها واذا وجبت من
فرع الا كامل الجاني او ابل غالب المحل او ابل اقرب المحلات الى
عند اعوان اصله اي فقد اصله والامانة بيانية اي اصل
للقيمة هو اي الاصل هي اي الاصل ولو قال عند اعوانها اي الاصل
لكان اوضح والمراد من العبارة ان الاصل يدل اول عن نفس القيمة
بذلك ثانيا عن الاصل فالابل اصل باعتبار وبله باعتبار وقت
وجوب تسليمها اي وهو وقت طلبها لا وقت الجنابة على احد
الوجهين الخ اي ان القول القديم يتفرع عليه وجهان للاصحاب

الزيادة او محرمها واصحابها عدم الزيادة والقديم وما يتفرع عليه من
الوجوهين ضعيف والمعمد انه ينتقل الي قيمتها واصحابها اي
الوجوهين بالنسبة الي قوله التعليل وعنده وان كان كل منهما ضعيفا
بالسنة المجريد او الاسهل الحرم اي سواء كان المقتول مسلما
او كافرا ولا بد من وقوع الحيازة والزهوق فيها وجعلها من
سنتين لانا اذا بدانا بالقعدة تكون هي والحجة من السنة القديمة
ويكون المحرم ورجب من السنة الثامنة او قتل ذارحم محرم الى
اي سواء كان مسلما او كافرا او سواء كان المقتول ذكرا ام انثى واعلم
ان قوله ذارحم صفة لم يوصف بمحذوف اي نفسا ذات رحمة
فيشمل الذكور والاناث وقوله بعدها محرم ان كان تفسير الرحم
لا يصح لان الرحم القرابة لا المحرم وان كان تفسير الذات كان حجة
ان يقول محذوف لان ذات منصوب والمتى انه بالرفع فاعل قتل او خبر
لمبتدأ محذوف اي هي محرم ولكن الجاري على السنة ان محرم محذور
ثم يجعل بدل من رحم بدل لشمال لان الرحم يشتمل على الرحم اي القرابة
ويقدر له غير يعود على المبدل منه اي محرم لها مثلا واما تقدير
الشمع ما فيه نظر من وجهين الاول انه يعني عنه قوله محرم في
المتن والثاني بوجه اختصاص الحكم بالاناث مع انه لا يختص وقوله
اي قريب ان كان تفسير الرحم لا يصح لان الرحم القرابة لا القريب وان
كان تفسير الذات كان حجة النصيب بان يقول اي قريبا فكان الاول
حذوفه وابنا المتن من غير تقدير ثم يقد ذلك كله يرد على العبارة
برمتها شي وهو انها تشمل بنت العم ان كانت اخا من الرضا او ام
الزوجة مثلا فيصدق عليها انها قريبة ومحرم ومقتضى ذلك
جريان التعليل مع انه لا تغليب فيها فكان الاول ان يقول ذات
رحم محرم باضافة محرم لرحم ويكون من اضافة المسبب للسبب اي
نشان محرمها من القرابة فتخرج بنت العم المذكور لان محرمها نشان

من الرضا او المصاهرة بالنسبة لدية النفس فقد يكون ثلثا
كالامومة والخالفة او يكون عشرين كالا صبي مثلا او نصف عشر
والمعاهد والمومن الخ كان الاول حذوفه لانه ان كان من اليهود والنصارى
اعني عنه ما قبلها وان كان من غيرهما لم يجب فيه دية مسلم بل دية مجوسي
او كان يقول بدله ذلك ودية اليهودي او النصراني الذي او المعاهد
او المومن اذا كان مفصوما يخرج ما اذا انتقل احدهما من اليهودية
الي غيرها او كان زانيا محصنا وقتله معصوم محل مناحية الخولا
يعني عنه قوله لانه قد يكون مفصوما ولا محل مناحية بان اخل شرط
من شروط حل نكاحه لان اليهودي والنصراني اذا كان من ذرية اسرائيل
فيشترط ان لا يعلم دخوله اوله اياها في ذلك الدين بعد بعثة نبي
وان لم يكن من ذرية اسرائيل فيشترط ان يعلم دخوله اول ابيه في ذلك
قبل بعثة نبي فيحل في هذه مناحية ويجرم ان علمنا دخوله بعد
بعثة نبي او تسكننا فقد روي في موضعين في النبي ثم بين ذلك
بقوله قال الشافعي الخ من المرتدين فيه نظر لان المرتد اصله فلم
يدخل في القسم حتى يخرج به بذلك ويجاب بان المراد المرتد حكما وهو
المنتقل من دين الخ وقوله ومن لا امان له بان لم يعقد له جنة ولا عهد
ولا امان ان لم يكفرهم الخ اي بان صدقت السامرة موسى
والتوراة والصباية صدقت عيسى والانجيل واما ان تكفرهم بان
كذب الاول موسى والتوراة والثانية كذب عيسى والانجيل
فيكونان كالمجوس الذي له امان اي بان عقدت له جنة او عهد
اذا امان فمن له امان راجع لكل ومن لم يبلغه دعوة بان
كان في شاطئ جبل يدين لم يبدل العبارة فيها قلب والمعنى
تمسك باحكام لم يتبدل من دين قد بدل واما قلنا ذلك لان
الديانة كلها بدلت والا فكدية مجوسي صادق بان تمسك بالجد
من دينه ولم يتك شي اصلا بان لم يبلغه دعوة بني اسرائيل او

تمسك بدين حق ولم يعلم عتته ولا يجوز قتل من لم يبلغ الدعوة
اي قبل دعائه الى الاسلام وهي ثلاثة اقسام الخضر راجع الى
وكان حجة ان يقول وهو لاد لفظا مذكروا بجاء بان معناها
موت لان معناها متعدد من الاطراف او المعاني الخ وهى جمع موشة
وقوله ابانة طرف الى الاصبع مدلا من الاقسام الا ان يقول انه من افانة
الصفة للموصوف اي اطراف مائة وكذا ما بقده او يقال انه بيان لدية
مادون النفس والتقدير دية ابانة طرف الخ محلا الخ حال من فاعل
شرح الخ مسائي بيان وجه الاحلال وهو انه ذكر جملة من الاطراف ثم
ذكر المعاني ثم ذكر جملة من الاطراف ثم ذكر الجرح ثم ختم بالسن وهو من
الاطراف تغليظا وتحقيقا حالان من الدية بتاويل المصدر
باسم المفعول في ابانة اليدين الخ وتدخل فيه دية البطش والحاصل
ان الصفة ان كانت حالة في العضو زالت بزوال العضو لا يجب بها شيء
كالبطش في اليدين والمشي في الرجلين والكلام في اللسان والبصر في
العين واما اذا كانت الصفة ليست حالة في العضو كالشم في صورة زوال
الانف والسمع في صورة زوال الاذن والذوق في صورة زوال اللسان
فوجب دية للمعنى غير دية العضو لان المعنى ليست فيه وقوله ابانة ليس
قيدها امثله استلزاما فان قطع من فوق كف الخ صادف بالقطع
من المرفق او المكف فوجب حكومة زيادة على دية اليد الرجلين
وتدخل فيه دية البطش والكعب كالكتف كان الاول ان يقولوا القدم
كالكتف وقوله كالساق كالساعد الخ يفهم ان ذكر حكم الساعد والقدم
فكما تقدم مع انه لم يذكره الا ان يقال ذكره في ضمن قوله فان قطع من
فوق كف الخ نقص في الخذاي مثلا او الساق او الركبة اما
الاصبع الزائدة فوجب لها حكومة اي ان قطعها وحدها فان قطع اليد
وفيه اصبع زائدة دخلت حكومتها في دية اليد لكون العضو واحدا بخلاف
فانقطع يد اصلية مع يد زائدة فوجب للزيادة حكومة زيادة على دية

الاصلية وفي كل املة الخ غرضه زيادة اطراف على ما في المتن
مارن الا ان الخ قدر لفظا مائة لاشارة الى ان وجوب الدية فيه لا يتوقف
على زوال القصبة بخلاف ظم المتن ولا تدخل دية الشم في دية الانف
والاذنين الخ فان زال معهما السمع وجبت دية اخرى
وفي بعض الاذن بقسطه البارز في المبتدأ العينين بان قطعها
من محلها وتدخل دية البصر في دية الخدقين على بيانها الخ يصح
ان تكون على فعل فاض وبيانها مفعول والمعنى صعود البياض بياضها
او تنوورها ويصح ان تكون على حرف جرائ ان البياض مستعمل على
بياضها الخ وامكن ضبط النقص بان علم غاية ما يراه قبل حدوث
البياض وبعد حدوث البياض ثم جنى على عينه التي عليها البياض بان
عصبنا العليلة التي عليها البياض وعرفنا مقدار ينظر الصحيحة هر
واطلقنا العليلة وعرفنا مقدار نظرها ثم جنى على العليلة فيجب
القسط كسائر الشعور اي التي فيها جمال كشعر الحاجبين وبقيية
شعور الوجه دون الابط والعانة مثلا اذا فقد غيبتهما فلا حكومة ولا
تغير بخلاف ما قبلهما دون الشافع الاصلية كالبطش او المشي مثلا
وفي ابانة اللسان الخ اعلم انه اذا زال اللسان ففيه دية له
وتدخل دية الكلام ومنفعة الاعتماد في اكل الطعام فيها واما الذوق
فان زال بذلك وجب له دية حذره زيادة على دية اللسان ابانة
اللسان اي كله اما ابانة بعضه فيجب للاكثر من قدر النقص من اللسان
او الكلام فان قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه وجب النصف من الدية
او زال الربع من اللسان فذهب نصف الكلام وجب نصف الدية ايضا
اعتبارا بالاكثر كذلك لاطلاق الكلام مستأنف وادارية
في الشهوات فيه فاصحة لان ادارة الطعام انما هي تحت الاشراف للهوات
او ان النطق والتحريك اي ثم جنى عليه ح قال الرافي الخ تغلظ
لاقبله ولذلك وجد في بعض الشرح بلام التقليل لك التخييل

من إضافة الصفة للموصوف أي الحيوان المفكوك أي المتفصلان
من بقاء وهذا أوضح من جعل فك بمعنى أحد ذهاب الكلام
أي بان جنى على اللسان مع بقاءه وفي اللسان أي الجناية عليه مع
بقائه وهذا أولى من تقدير بعضهم أي في قطع اللسان لأن قطعة من
باب الجناية على الكلام الأطراف والكلام الآتي في المعاني مع بقاء
الأطراف ثم عاد لسترد وقد نظم بعضهم ذلك بقوله
ديان المعاني تسترد بعودها وديان الأخزام أصنع كردها
ولم تنسنا غير متغور كذا أضادها والجلد ثالث عدها
ولو ادعى أي بالبناء للمفعول أعم من أن يدعي هو بالاشارة فاف
الكتابة أو يدعي وليه وهما معدودان فيه نظرا لأن المعدود الهرة
والمرد بالالف الالف اللينة فقوله ربح سبعا إلى المعتمد أنها ربح سبع
وسى لأن الحروف تسعة وعشرون فعلى هذا لا يحسن قوله حلقة
أو باقة فكان يقال فخرج فالوكان أبطال بعض الحروف بخالصة ثم جنى عليه
وأبطل بعض الحروف فتوزع الدية على ما يحسنه ما عدا الحروف المظلة
بالجناية الأولى وذهاب البصر إلى ليس هذا محل مكره مع ما تقدم
لأن ما تقدم جنى على العين فازالها وهذا عماها مع وجود الحركة
وكذا يقال في السمع والشم والكلام إذا كان خطأ لا يرجع لقوله
رجل وامرأتان أما إذا كان عمدا فإنه لا يفتى ذلك بل لا بد من رجلين
لأن القصاص لا يطلع عليه النساء وذهاب السمع أي مع بقا الأذن
أو قطعها كما تقدم الفهم أي المفهوم من تحقق زواله المراد
بالتحقق خلية الظن قطع الأنبيس إلى ما حصله أنه انقطع
الأنبيس بالجلد تيسر مع بقا الأنبيس وجبت حكومة وإن سئل
البيضتين وجبت دية ناقصة حكومية ولو لعظم الخضم
في موضحة الرأس وقوله ولو لماتت الميتة تقيم في موضحة الوجه وقوله
ولو صغرت تقيم في موضحة مطلقا فيها لم يمتل غير جين إلى

وجرح الجنين وإذا الواو فتح وهو في بطن أمه فإنه مات بغير الإيضاح
وجب نصف عشرة وإذا مات بالإيضاح وجبت دية كاملة نصف
عشر إلى أنشأ بذلك إلى قصور قول المتن خمسة وأنه كان الأولى أن
يعبر مثل ما عبر الش قال فيها حكومة ومثل الموضحة غيرها من
الجروح إذا كانت في غير الرأس والوجه فيها حكومة وأما القصاص فلا
قصاص فيها كلها إلا الموضحة سواء كانت في الرأس والوجه وبقيته اليد
ولا يختلف إرش موضحة إلى هذا مقدم ولكن أعاده توطئة للتفصيل
الذي ذكره راجع لكل من المسئلتين أي بناء على ظم المتن من جعل
الحار والمجروح جبر أم قدرها وقوله خمس صبرا موحدا وأما بالنظر لنقد
الشيء الفعل من الموضعين فيكون من باب التنازع والتنازع يكون
المذكور راجع لحد العالمين ويقدّر للاخر ما يحتاجه وحركة
السن إلى هذا في المعنى مفهوم قوله فإن بطلت منعها وفي تقيده
فلافة وقوله حكمها مستدرك لعلمه من التشبيه إلا أن يقال هو
متدا موحدا وقبله جبر مقدم وفي بعض النسخ في حكمها وهي ظاهرة
وفي كل عضو لا منقعة فيه إلا ما فرغ من باب الجناية التي لها
إرش مقدّر شرع يتكلم على الجناية التي ليس لها إرش مقدّر وكذا
سائر العظام أي غير العظام والمنقلة أماها ففيها إرش مقدّر
بنصف عشرة دية صاجها أي إذا كان في الرأس والوجه وكذا الجائفة
فإن فيها إرش المقدّر بثلث الدية إذا كانت في البطن أو الصدر أو ثقب
الخرأ أو أما العظام والمنقلة إذا كان في غير الرأس والوجه فلا إرش
لأنها مقدّر ففيها فيكون فيها الحكومة لم ينقص عليه أي على واجبه
جزء من الدية أي الأمل فالواجب من الأمل والتقويم بالنقد
طريق لمعرفة ذلك الجزم كما يأتي وسواء كانت الجناية على عضو
لا إرش له معدر كالعضو الاستل وكما جناية على الظهر أو الصدر أو
البطن أو كانت على عضو لا إرش مقدّر كاليد مثلا وعلى كل الجناية

بقسها لا ارسل لها مقدر كسر العظام وقطع العضو الاشمل او كانت
 حارصة ودائمة او بائنة او غيرها ما قبل الموصفة ولم تعرف نسبتها
 من الموصفة ولا فنية الحكومة وكذا الهاشمية والمنقلة في غير الوجه والرا
 ولا بد في الحكومة اذا كانت الجناية على عضو لا مقدرة ان لا تبلغ
 دية النفس واذا كانت على عضو لا مقدرة بشرط ان لا تبلغ ذلك دية
 ذلك العضو فان بلغت ناقص منه شيء ^{نسبة نقص العضو} على تنوع الخافض اي كنسبة الخافض من قيمة الجاني عليه اي بعد الرد
 لانه لا يقوم الا بعد الاحتمال سريان قبله الي الموت فيكون الواجب
 دية النفس فان لم يكن نقص وقت البر اعتبر ما قاله الخافض المسمى
 كما في نظيره في عيب المسيح فان جلية مضمونة على البائع بجملة
 الثمن وكذا مضمون بجزء من الثمن وكذا على المشتري فانه مضمون
 عليه بجملة الثمن وجزء مضمون عليه ببيان ذلك ان البيع اذا لم يقبل
 القبض ضمنه البائع بالثمن بان يردده على المشتري وان كان البيع مريضا
 وضمنه المشتري بما هلا بالمرض ثم فان البيع ويعرف قدر السقوف
 فيجب من الثمن بقدره واذا قبضه المشتري وتلفا عنده ضمنه
 بالثمن باذيد دفع الثمن للبائع وان حدثا عند المشتري عيبا اطلع
 على عيب قديم فالتفت البائع مع المشتري على احد البائع له ويعزم له
 المشتري ارسل النقص وهو قدر النقص ولو غير الخافض فسامحة
 لان القيمة الذي صوب القير بها مذكورة في المتن ولو غير بالظن
 التقدير وقيمة العبد قيمته ولا معنى له وكان الاولي في الاعتراض
 ان يقول ولو قال وفي العبد قيمته كان الاولي كما يدل عليه كلامه
 ولا يبلغ الخافض البنا للمفعول وهذا راجع لقوله فانقص من
 قيمته وقوله او قيمة عظمه راجع لقوله ولم يتبع مقدرا وقوله ولا
 يبلغ بالحكومة الخ لم يتقدم للحكومة ذكر الا ان يقال تقدمت فتمت
 في قوله فانقص من قيمته وتقدم ذلك فيه فسامحة لان الحكومة خاسمة

بالحر لانها جزء من الدية الخ الا ان يقال سمي ذلك حكومة لمحال المشابهة
 وقوله على ما سبق لم يتقدم ذلك حتى يحيل عليه الا ان يقال توهم انه سبق
 ذكر ذلك في الحر وهذه العبارة ذكرها في التمام في الحر واما العبد
 الرقيق والشا ذكرها في الرقيق في غير محلها ثم ان قوله ولا يبلغ
 بالحكومة قيمة جملة الرقيق محال لا يتصور فلا يصح نفيه لانه
 الحكم على الشيء فرع عن تصوره فهو فرض محال وقوله ولا قيمة عظمه
 هذا مكن فنفيه صحيح الا انه طريقة ضعيفة بالنسبة للعبد لان
 المعتمدان الجناية في العبد اذا كانت لا ارسل لها مقدر وكانت على
 عظمه ارسل مقدر يجب فيها ما نقص من قيمته سواء كان قدر قيمة
 العضو الذي وقعت الجناية عليه او اقل او اكثر بخلاف نظير ذلك في
 الحر فيشرط في ارسل الجناية المذكورة ان لا يبلغ دية ذلك العضو
 فان بلغت ناقص منها شيء ^{وفي دية الجاني الخ لو اسقط في كان} اولى لانه لا يظهر طرفية الغرة في الدية لانها نفسها الجاني الا ان
 واللام فيه للجاني فيشمل الواحد والمقدور وكذا التنوين في غرة للجاني
 يشمل الواحد والاكثر بترك تنوين الخ اي بالنظر لكلام المتن
 في حد ذاته اها مع كلام المتن فيشمل التنوين للفصل بينهما بقوله
 الخبر واما يجب الغرة الخ اشارة الى شروط وجوبها والحاصل
 فاذكره ثمانية فذكرها اربعة ومباني يذكر اثنين عند قوله ولا بد
 ان يكون مقصودا مضمونا وتقدم ذكر اثنين عند قوله الحر المسلم
 وان كان الاولي عدم التقييد بالمسلم لان الكافر كذلك مضمون بالغرة
 الا ان يقال فينبذ ذلك لاجل قوله عدا اوامة لان ذلك اما هو في
 المسلم اما الكافر فانه اقل من ذلك كما سيأتي او يقال المعنوم فيه
 تفصيل فان كان مقصودا كذلك والا فلا ضمان سواء كانت
 الجناية الخ اشارة الى تقييد سبعة بعضها في نفس الجناية وهو
 ما هنا وهو ثلاثة ايضا ذكرها بقوله سواء تفصل في حياتها او

تقدم بها الى انها لا تضمن اي انها معذورة ولكن لا تترتب لانها
لها فدخل في القتل ثابت النسب اي بان كان من زوج او ولي سبعة
وقوله ام لا بان كان من زنا لان دينها لو اختلفت كان الاول
عطفه بالواو على قوله لا اطلاق الخبر على ثانية ولا اثر
الاشروع في بعض المحررات ولا لصريحة قوية الخ يصح
ان يكون محرز قوله موثرة لان هذه غير موثرة لانها لما قامت
بعدها بلا الم كانت لم تؤثر فيها ويصح ان يكون محرز قوله بجناية
لانه هنا لم تؤثر الجناية في الام فكأنها سقطت من غير جناية
او تفصل بقدر قوتها بجناية في حياتها ففيها تين تحت
الغرة بالتأني واما عكس الاخيرة وهي ما الوجي عليها بعد موتها
فاحياها الله والقت جنيها ميتا فقتل تحت غرة وقيل لا يجب
وهو المعتمد ولو ظهر بعض الجنيح الذي اشار به الى ان قوله
فيما تقدم اما يجب اذا انفصل اي كلا او بعضا كما في هذه المسئلة
ولا يظهر على امر شئ مفهومه انه اذا ظهر على امر شئ يجب
الغرة مع ان الموضوع انه لم يفصل كلا غرة حم فكان الاول حذف
قوله ولا يظهر ويقول في الاخيرة بدل الاخريتين او كما يقول اولم
يظهر الخ والمعنى او انفصل لكن لم يظهر على امر شئ بالجناية فلا
يجب الغرة وهذا صحيح ويظهر قوله في الاخريتين لانها حم فقتلها
ولكن تكون الثانية مكررة مع قوله فيما تقدم ولا اثر لصريحة خفيفة
فخرجنا الى ان الاول حذف قوله ولا يظهر وكذا قوله اولم يظهر لو اني
بها على الجاني اي ابتداء تمنعها العاقلة لو اختلفت
او رجلا اي او متعدد من ذلك نصف عشرة ان القت يدا او رجلا
فان القت متعدد من الايدي والارجل وجب غرة كاملة ولا شئ للزائد
لا محالة ان يكون زائدا والجنيح واحد فان القت يدين ورجلين وجب
غرتان بخلاف حالة موتها المتقدمة فانه انما يلزم غرة واحدة لانها

لاجل موت الجنيح بموت امه فلا يلزم قوله ولو قبل مع واجبات
كان القابل لذلك من يعتبر رضاه وهي اي الغرة اي ان وجدت
وكذا بدلها من الابل عند عمرها وكذا قيمتها الابل عند عدم الابل فالمراتب
ثلاثة على عاقلة الجاني اي موحلة لان كل واحد على
العاقلة يكون موحلا وانما كانت على العاقلة لان الجنيح لا يتحقق
وجوده حتى يقصد بالجناية فالجناية عليه من قبيل الخطا وشبه
العمد لهذا لا يدخل الغرة تغليظا اذا انتقل الى الابل وان وقع ذلك
في الحرم نعم ان كان ذلك في الاشهر الحرم او كان الجنيح محرم رحم وال
الامر الى الابل واخل التغليظ فيه عشر الخ في بعض النسخ لفظ فيه
حرمه والاولى حذفها لانه يعني منها ما قبلها وفي بعض النسخ ساقطة
وهي طاهرة وفي بعض لفظ فيه سيرة او كان الاول حذفها لما تقدم
ولانها تخرج المتن من الاخبار بالمعنى الى الاخبار بالجملة عشر
قيمة الام على تقدير مضاف اي عشر اقصى الخ لسيد الامه الخ
متعلقا بحذف خبر ان وليس متعلقا بمولك ظرفا لقول الله يلزم عليه
اخلا من الجنيح والجنيح سليم اي وكذا العكس
في القسامة ذكرها عقب القتل لتعلقها به واول من قضى بها الوليد بن
المغيرة ورجا السبع بتقريرها اسم للاميان التي تقسم وهذا
معناها لغة وسرعا وقوله تقسم اي توزع فتكون على يابها وبعضهم
جعل على بمعنى من ويكون معنى تقسم تحلف اي يقع الحلف منهم وقوله
تقسم صفة للاميان نظر ان يكون القسامة فيها معنى القسم والاميان
الذي هو المسمى بصلبة قيل اسم للاميان اي لفة فقط على البراءة
اي ذكر وادرج اي ذكر الخ اي على وجه الاستطراد لان حق القسامة
ان ذكر مع القصاص او الدية قد ذكرها مع القسامة في غير محلها المتأخيرة
وهي ان كلاما من الكفار والقسامة متعلق بالقتل وهذا هو معنى
الاستطراد عند حاكم الخ هو بيان الواقع لانه لا يقال لها دعوة

مصل

الاعتدله ومثل الحاكم المحكم وهو التلطيح يقال لو ثبت بدنه بالمداد
وغیره الى تلطيحه ولو ثبته سوا نسبه اليه وهذا من جملة معنى اللوث
ويطلق على القوة وعلى الضعف وهذا كله معناه لغة واما معناه
شرعا فهو قرينة توقع في القلب صدق المدعى ووجه المسببة بين
المعنى الشرعي والمعاني الثلاثة اللغوية ان القرينة المذكورة تطلق
بها عرض المتهم بالقتل فسميت لوثا ان تلطيحا وهذه القرينة
تنقل الايمان من جانب المدعى عليه الى جانب المدعى فينقوي جانبها
فسميت لوثا بمعنى قوة لانها سبب في القوة والايمان المنقولة جهة
ضعيفة فسميت القرينة لوثا اي ضعيفا لانها سبب في الضعف
يقع به الخ صفة للوث القصد بها تفسيره بأنه ما يقع به الخ قوله بان
يغلب الخ تفسير للوقوف في النفس والمراد بالنفس نفس الحاكم والمحكم
الذي تقام الدعوى عنده وقوله بقرينة اظهرها في مقام الاضمار والمراد
بالقرينة نفس اللوث وكان حقه ان يقول به اي اللوث واعلم ان القرينة
اما حالية كما في التمس او مقالية كما في المحنة كراسه الخ في محل الحال فيفيد
للمعنى فيفيد انه لا بد من كون ذلك الجزء لا يعيش بدونه وقوله اذا تحققت
الخ راجع لبعض وقوله كراسه يعني عنه كما علمت فكان الاول ان
يقدمه ويؤخر قوله كراسه وتكون الكاف للتمثيل في جملة
متعلق بوجود منفصلة اما قد بدلك لتكون اهلها محصورة
تصح الدعوى عليهم والمراد بانتمصا لها ان تسمى باسم مخصوص بخارة
بني فلان مثلا ولا يعرف قائله الخ فيد مسائل القسامة اما
اذا قامت بينة به فلا قسامة او علم باقرار مثلا او علم القاضي
بكونه قاتلا فلا قسامة بنا على ان القاضي يقتضي علمه صفة
فيذلك لتكون اهلها محصورة لا عداية راجع للجملة والقوة
معا وكونهم اعداؤه ليس قيد اي او اعدا اصوله او اعدا قبيلته
اذا كانت الخ راجع للعداوة بين واحترز به في الاولى عن عداوة القاتل

وفي الثانية تمنع نحو ما قال قاض جردا حلف المدعى اي على طبق مدعاه
كما في الايمان ولو كان المدعى كافرا او عبدا او مريضا كالباقى واحدا او مقعدا
كأفراة الخ اي وكما في حق ولو قلنا الولي المقسم وكذا لو عزل
القاضي او مات وولي غيره فان المدعى يستأنف ولا يسن الخ لا في المدعى عليه
في الثلاث لان الايمان كالحجة اي والحجة اذا بطل بعضها لا يصح
البنا عليه فذلك الايمان ولا يجوز تقليله لان شهادة
كل شاهد مستقلة اي فلم تبطل شهادة الاول بموت المورث فلذلك صح
البنا والفرق الي بين ما لو مات المدعى عليه في اننا الايمان او عزل
القاضي او مات في اننا الايمان وولي غيره حيث يبني المدعى عليه بخلاف
المدعى فيستأنف هذا مراد التمس لكن لم يذكر التمس مسئلة عزل القاضي
او موته وتولية غيره في اننا الايمان المدعى فكان المستحب ذكرهما ثم يذكر
الفرق وكذا يخالف المدعى عليه في ان الايمان توزع على المدعى بقدر
الارث وفي جانب المدعى عليه لا توزع بل يحلف كل منهم حصصا بمبناك
قاله التمس وهل تقسم الايمان على قدر الغرضه بعونها الخ وقد
تكفل التمس بذلك واما على مقابلة فيقال الزوج له ثلاثة من ستة
فنسبتها لها نصف فيحلف نصف الايمان والام سدس الايمان والاخوة
للأم ثلث الايمان والاخوان للابوين ثلث الحصصا فتزيد الايمان على
الخصم فيبلغ خمسة وثمانين واليمين المردودة الخ وفي هذه
الصورة يجب القصاص ان كانت الدعوى يقتل عمدا لان اليمين المردودة
كالأقرار وكما بينة والقصاص يجب بكل منهما وكذا يقال في كل من
مردودة وكان يدعي للتمس ان يسنه على ذلك قوة ثانية وليس
لنا يمين ترد مرتين الا في القسامة الوارث الخ هو المدعى فيما
تقدم وعبر عنه بالوارث ثقتنا وفي قتل العداية والتمس في
قتل العداية الحكم بالدية بدل التمس من الخبر لان الخبر يشمل
على الحكم والرايط فعدا أي فيه ونصح ان يكون نعتا للخبر على أحد

الوجه في زرع غل كلف استحقاقه ابتداء وقوله اشتمل خبر
لقتل عبده متعلق بحذف اي يحلف لاجل قتل عبده ولو عجز الكاتب
اي وضع السيد الكتابة كالوقاوت الولي فان الوارث ياخذ الدية
او قبله اي الاقام المفهوم من القسم فلا اي فلا يحلف هو
السيد اي بل يحلف المدعي عليه ويخلص من الكلف لو ان اي معتبر فيصير
بما ان لم يوجد لو ان املا او وجد وهو غير معتبر فان تقدير اثباته
اي لعدم وجوده او ظهر في اصل القتل الى صورة ان يدعي المدعي
على شخص قتل املا ويقسم شاهد فيشهد بالشاهد يكون الذي
عليه قتل المقتول ولم يذكر صفة القتل من عمد وغيره فذلك كان لو ان
غير معتبر وانكر المدعي عليه اللوث في حقه كان قال لست انا
روي مع السكين مثلا او لست انا الذي كان خارجا عن عند المقتول
او كذب بعض الورثة المفعول محذوف اي بعضهم في نسبة القتل المدعي
عليه فاليمين الخ جواب الشرط فكان الاول في الجواب عنه
بان الالف واللام للعهد واليمين اليهود في القسامة خمسون
مقدرة بحقيقة بدله الدم وهو موت مورثه وانما قدرنا ذلك لان الكفا
انما يكون بعد الاجابة بالفعل فح انه يقول في الاول تاخير اقسامه لاسم
لانه لا يرتب الخ ونقد ذلك انما كان هناك ورثة مسلمون خلفوا
والا انتقل لبيت المال فياتي ما في الميت الذي لا وارث له ولا يفتق
الدية اي ان عادلا بسلام فان مات فريدا كانت الدية لبيت المال فياء
كيفية قاله والقسامة نوع السباب الخ من تمام العلة ويحلف
اي من نسب اليه القتل لا المدعي الذي ينسب القاصي وبعد ذلك فلا
يخاو حال المدعي عليه فان اقر عمل بمقتضى اقراره وان حلف خالص
الحبس وان نكل حبس حتى يحلف او يقر ولو طول عمره وهل يقضي
عليه بالنكول ظم العبارة ان الباء متعلقة بمقتضى فيفيد ان الخلاف
في القضاء عليه بالنكول وعنده اي كونه ناكلا او لا وليس كذلك بل هو

ناكل ولا بد ولا خلاف في ذلك فتعلق بمقتضى محذوف اي فهل يقضي عليه
بالرؤم الخ من دية او قصاص بسبب نكوله او لا يقضي عليه بشئ بسبب
النكول بل حبس الي ان يحلف او يقر هذا هو المراد ومقتضى ما قاله
الاصح وقوله في جميع الثاني خبر وقوله انه لا يقضي له الخ بول من فاصحه
الشيخان وقوله له اي الميت اي لا يقضي للميت بالدين على المدعي عليه
بسبب النكول بل حبس الناكل الي ان يحلف او يقر الخ المحرمه اي
التي يحرم قتلها او هو بمعنى المعصومة لان كان من قوم عدو لم يحتمل
ان تكون من معنى في اي ان المقتول موحد واقف في صف الكفار واداهم
وظنه القاتل حريفا فانه مقتدر لاضمان فيه لكن فيه الكفاة وذلك
لم يقل ودية مسجلة الى اهله ويحتمل ان تكون من علي بابها وهو ان المقتول
من العرويين الحريين لكن اسلم وقتله شخص يعلم انه مسلم فانه مضمون
وتجب الكفاة ولم يقل ودية مسجلة الى اهله لانهم لا يرتبون وحكم الدية
لانه ان كان له ورثة فستموت اخذوها والا كانت لبيت المال المستوجب
النار الخ فيفد انه قتل عمدا وبغير علم من قوله اعتقوا عنه انه فان واما
اعتقدوا واستحقاقه النار اخذوا من قوله ومن يقتل مومنا مستعدا الى يوم
بهذا الحديث على من قال ان العمد لا كفارة فيه لم لا الخ اي لا شئ
واي سبب عدم الحمل وعلى هذا الوفاة الخ اي على عدم وجوب
الاطعام في حال الحياة لو مات اطعم عنه الخ لكن هذا الاستفهام على عدم
وجوب الاطعام في الحياة فكان الاول ان يقول ولو مات قبل الصوم
اطعم عنه الخ وحمل وجوب الاطعام ان مات بعد التمكن من الصوم والا
فلا تدارك لا كفارة الخ اي ولا دية ولا غيرها لكن يحرم لانه حسد
وان كانت حقا لما ورد انها تدخل الرجل القبر والجمل القدر
ففيهم الخ هذا من قبيل الحسد وهو محال على الانبياء ولا بد من التاويل
بان يقال فيقتلهم اي اتفقا من غير قصد وفيه نظر فالمعول عليه في
الجواب عن مثل ذلك ان الحكايات لا يعتمد على ما يقع فيها لانه يتساهل

فيها الزيادة والنقص وبعضهم قال اذ ذلك لا افضل له والصواب
انه لا يقتل به لكن لا يحرم عليه فرقت الى زياد وكان اميراً تحت
زيد بن سينا معاوية وقيل كان قاضياً
الذي ذكره هذا الزنا عقيب القتل لانه يلقب في عظم الذنب المنع ومنه
سمى البواب حداً لانه يمنع من الدخول على الأمير عقوبة وهي
قتل او قطع او ضرب ما يوجب الخ حقه ان يقول فاي وجهها لانه عايد
على العقوبة الا ان يقال ذكر باعتبار معنى العقوبة وهو الحد وباعتبار
المذكور رجع الى في الدنيا عن العود لقتل ذلك الذنب وجوابه في
الآخرة بمعنى انه لا يعاقب على ذلك الذنب في الآخرة ان حذر عليه في الدنيا
وما ذكر من الامرين في الموضع وكذا في الكافر ايضاً فان الكافر ان حذر في الدنيا
على ذنب لا يعاقب عليه في الآخرة وقيل انها زواج في حق كل من المؤمن
والكافر وقيل خرابرة المؤمن زواج في حق الكافر لكان اولي الخ
الاولى فاصحها المقول لان ذلك في الجنابة على الامكان فلم يشمل ما هنا
فكان ما هنا جنساً اخر فيسلبه التمييز بالكتاب المحروداكي
لا مشابهاً لان المحرود ليست جنسية بالزنا اي يحده وهو بالنقص
التي تكلم عليه من جهة لفظه وترك الكلام عليه من جهة فقهاء لغة
وسرعاً وذكره المحقق استدلال المحرود والوجه ان كان بالرجم فهو استد
من القتل بالسيف وان كان بالجلد فهو بائية وهي استد من ثمانين قسماً
دونها من انواع المحرود لانه جنسية على الاعراض اي من جهة ان
عرض المرأة الزانية يسلط بسببها للزنا وكذا الزاني والعرض محل
الدم والدم وهو النفس والحسب وقوله والانساب من جهة اختلاط
بعضها ببعض وعدم معرفة بعضهما من بعض وهو مكلف الا لو
كان الموضع فيه مكلفاً والموضع غير مكلف فيحد الموضع فيه فالخاصل ان
مكلف المكلف فاعلا او مفعولاً فيه عند فقهاء فان وجد فلا
اعتبار بعيرها ولو كان قدرها واكثر يقبل الخ ليس قيداً بل قيد

هو القيد الا ان يقال انه قيد من حيث تسميته زنا اي في اللغة لانه الذي في
الدين لا يسمى زناً بل حكماً فقط بناء على تكميل الخ اي بشرط ان تحصل
اللزوة الكاملة للمحل ولا تحصل الابن والابنة اي واما الزنا فمذموم على
ايلاج الحسنة وقد حصل ادعي في وقت الادعي الحسنة او الحسنة
وان لم يكن على صورة الادعي فانه يتوعد لا يجاب الحد اي سواء كان
بالجلد او بالرجم وان كان يبرق بالرجم باعتبار الشروط الاربعة الاحتمال
وكون هذا المحل محصوراً بيد المحل في حصة له التان للرجال والة
للنساء اما اذا لم يكن له الا لة واحدة واج فيجب فيها الحد على الفاعل انما
ان كانت الة الشافط وان كانت الة ذكور فكذلك لان الة الذكر يجب
بالايلاج فيها الحد وسائر الاحكام المحرم لامر خارج الخ هذه المحتررا
الاربعة مخالفة للمرتبب العدوي والاجمال لان قوله لامر خارج محتررا
لعين الايلاج وهو ينفذ نفس الاقربح انه ذكر محتررا بعد هذا وقوله
وطي الميتة والبهيمة هذا محتررا الاخير مع انه ذكره قبل حال عن الشهة
مع انه مقدم على قوله مشتهى طبعاً شبهة الطريق اي المذهب وهي
التي يقول بها عالم كثر ورجح المراء نفسها مع اليهود من غير ولي وهو مذموم
اي حبيبة وكثروا بها من غير ولي وشهود وهو مذموم داود الظاهري
فلا حد بذلك للشبهة سواء قلنا ان كان ان قلنا لا حرفة والاحرم
كان ظن امرأه اجنبية الخ ولا حرفة عليه وكذا لا يحرم عليه لو وطئ
زوجة مثلاً لها باجنسية بان يتصور الاجنبية حال وطئ زوجته
واما لو وطئ زوجته في نفس الامر بظنها اجنبية فلا حد عليه مسلم
لكن يحرم عليه الاقدام على الفعل الا في جارية بيت المال مثلاً
من شبهة المحل وهو مستأنف قطع لانه لا يشهد له في هذه الجارية
وان كان له شبهة النفقة الا ان يقال ان له شبهة في تلك الجارية
في الجملة لان الامام رابع الجارية وصرف منها الحاجة هو على
ضربين الخ جعل الة على ضربين جنس الذي قدره بعد ان كان حراً

الزاني الذي في المتن ولم يقدّر له خبر أو لا يقال هذه الجملة خبر عنه لأن
منع من الأخبار لأنها تنقضي الانقطاع والخبر يقتضي التعلق
فالمحصن حده الرجم الخ لم يجعل الزاني قطع التعلق قطع اليد في السرقة
لأنه لا يطرد في المرأة وأيضاً أبقاها للقتل كما لو قطع اللسان في التعزف
أبقاها للعبادة والمعاملة ما عدا القامدية الخطا هرهه وانما عذر
زني بالقامدية وليس كذلك بل هو زني بامرأة وهي زنت برجل آخر
وجمين أي دخول الجلد والرجم وعدم دخوله ومثبت عليه الخ
إخبار من الشاة لشرح التبيين فيكون الضمير له حده الرجم وكذا
قوله مائة جلدة وكل من النوعين يعني ولو عن امرأة كثيرة من حيث أم
الذبا ما من حيث أم الأقدام فيحتاج لتوبة منه غير الحد ولا يسقط الحد
بالتوبة بالنظر للدنيا جلدهم رجم لأنهما عقوبتان مختلفتان
الجنس فيجمع بينهما خلاف ما إذا التحدأ فدخل الأقل في الأكثر كما إذا زني
وهو رقيق ثم عتق وزني وهو بكر فيجلد مائة وتدخل الحنوت للزنا
الأول فيها وكذا لو كان حراً وزني وهو بكر فيجلد خمسين ثم ترك لعذر ثم
زني ثانياً وهو بكر فيجلد مائة ويدخل بقية الحد الأول فيها لمصلحة
إلى الحد فيكون تسعته بذلك من مجاز التغليب فيها الأولى فيه
أي ما دون وهو كذلك في بعض النسخ ويحتاج عن التانيث بأنه باعتبار
صفي ما دون وهو مضافه مما فوقها عطف على قوله في مضافه
لا يمنع الخ مضاف وعليه لا بد أن يكون بين البلد التي انتقل إليها وبين
بلده مضافه القصر أو أكثر أهله أي زوجته ويجوز أن يحمل مفعلة
جارية الخ راجع للمتن وقصية هذا أي قوله ستوفت فجعل ذلك
مستثناً من التعزيب فلا ينعين البلد التي كان فيها أولاً وقوله ويعزب
زانه عزب أي وتدخل مدة التعزيب الأول في الثاني وحاصل ذلك
أن الزاني إن زني في وطنه فالأمر طم كافي المتن والله وإن كان عربياً
وركي فإذ توطن فذلك وإن لم يتوطن انتظر توطنه ثم يعزب وإذا زني

وهو

وهو شافري غربه إلى غير مقصده وإن زني في البلد التي انتقل إليها عابداً
انتقل منها إلى محل بينه وبين بلد الرق مضافاً القصر وكذا بينه وبين
بلده الأصلي وسرايط الاختصاص الخ أعلم أن الاختصاص يطلق
في اللغة على مكان منها المنع كقوله تعالى يحصنكم منكم ومنها السبل
والعقل كما في قوله تعالى فإذا الحصن فإن أتيت بفاحشة إلى ومنها الحرية
كقوله فليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وعلى الوطئ في نكاح
صحيح مع الشرط وهو الراد هنا أربعة أي زيادة على ما تقدم
فإنها شرط عامة للحد والرجم فذكره لاختصاصه وقوله صحيح خبر
وقوله في الاختصاص متعلق باعتبار وقوله ولو ذكره الخ معترض بين المتعلق
والتعلق من اعتبار التكليف فيه نظر لأنه لم يعبر به ويحتاج
بأنه غير ما يدل عليه وهو البلوغ والعقل الاستشارة الخ المراد بها
مطلق الذكر الحر تاي الكاملة ولو كان الخ غايمة في الحرية
وصحل الذمى المرتد أي فإن وطئ زوجته وهو مسلم ثم ارتد وزني
فيحد بالرجم في حال الردة اعتباراً بحصوله الاختصاص في الإسلام فلا
يمنع منه الردة المستأنس ومثله المعاهد أيضاً فإذا وطئ
الخ فعل الشرط وقوله فقد سوطها جواب الشرط وقوله ولو كانت
الموطوءة لا معترض من بين الشرط وجوابه بكل أي يعزب ويثبت
والمراد بطريق الحل العقد وقوله يدفع متعلق بكل والبالسجينة
وقوله بطلقة متعلق بالسبينة الخ مضافاً له المحب والاحتج أنه
الخ هذا التعميم على توهم أنه سبق خلافه وقوله أي الوطئ وقوله
لأنه أي الوطئ وقوله حصوله أي الوطئ حتى لا يرجم حتى تنزعية
ناقص أي بصبي أو جنونا أو زني في الحالين أي حالة الوطئ
في النكاح وحالة الزنا والعبرة بالكمال الخ مكرر فالأولى حذفه
أو تعريبه بالغا بناقص محذوف صفة الكامل أي إن الكامل
المترشح بناقص الخ ولا تعزب المرأة أي سواء كانت حرة أم أمة

وعلى الامر بالجل وكان الاول ذكر هذه العبارة في الكلام على التقريب
قبل الاختصاص او محرم ومثله فساد ثمانية او ثمانية واحدة ومسوح ثمانية
وعندها التفتاد كانت ثمانية وكذا سفرها وحدها ان امت الطريق
والمقصود كما في الجبل اولي والمراد بصحة من ذكر معها صحة ذهابها
وايا بالاقامة ولو باجرة فحبب عليها ان قدرت والا فليبيت
المال فان لم يوجد فيه شيء اخر التقريب الي ان تغدر على الاجرة وقيل
تكون على مياسير المسلمين المكلفين ثمانية مقطوع فاء اذا
احصى ان تزوجن الاول وليس قيدا وانما قدي به لدفع لوهم ان الاماء اذا
تزوجن يكن كالحرايين ونعموم الآية التي فيه نظولانه حملها اولاعلي
الجلد وقوله فانه الجبل الذي فيه نظولانه علي فمن عوم الآية يكون
بالنص لا بالشبه فكان الاول حذف لحدي الكهنتين ان كان حرا
فان عجز فعلى من عليه ثمانية فان لم يكن ففي بيت المال والا فليسير
المسلمين وجمان الى هاهنا عيفان والاوجه انه لا يعرف
هو المعتمد لا فرق بين الحر والعبد وطول مدة الاجارة وقصرها وهذا
يشبه ان يكونا جميعا بين القولين وقضية كلامهم اي حيث
قالوا ان العبد حرة نصف الحر وفرضه بذلك الرد على من قال ان الرق
الكافر لا يجد لانه الاجزية عليه وروايه ملتزم للاحكام حكما تبعا
لسيره وان لم يكن عليه جزية كما ان المرأة الكافرة تحرق وان لم تكن عليها
جزية لانه تابعه لزوجها باحد امرين ويزاد للعاه في حق
الزوجة فلا يثبت الزنا باليمين المردودة ولا بجبل المرأة وهي خلية
خلاف المملوكية وقت الزنا اي وقت الرضا وكذا مكانه لا بد منها
لان المرأة تدخل في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان ويتضمن
للمسئنة تفصيل للكيفية فليست الزنا ومحل نوب الاستاذ الم يكن
عند شيخ يرضه كدواذنه او كسر النفسه او لاجل الدم او بدنه
نصحة للنفس لاجل ان يسعد واعنه فالذكر للزنا اولي في ذلك كله

والله اعلم

والله اعلم ذكره افتخارا او لئلا ذالا لانه من التباهي بالمعصية
وامنه اي غير المحرم اما المحرم فان وطئها في القبل فلا حد للشبهة وان
وطئها في الدبر فقتل بحد وقيل لا يحد وهو المعتمد وحيث لم يحد لم يعرف
اي في المرة الاولى في الدبر متعلق بالزنا على المذهب
واللواط ومقابلته انه يقتل مطلقا وفي كيفية قتله اقوال اربعة
قيل بالسيف وقيل بالرم وقيل يعدم حمار عليه وقيل بالقاية من
شاهو جيل والثاني القتل الاول في كيفية الاقوال الاربعة
المتقدمة في اللواط واما قتل البهيمة ففيه خلاف والراجح منه
ان قتلها بذبحها ان كانت مأكولة ويغرم الفاعل بها ما بين قيمتها
حية ومذبوحة لان ذبحها المصلحة ولا يجوز قتلها بغير الذبح
فما قتلوه واقتلوهما فقتله على القول به واجب واما قتلها فهو مندوب
اي بالذبح والمعتمد ان الحديث مشروح بالحديث الا ان المحمول على من
يقتله ومن وطئ الخفاف من حد الزنا المعدر حده بما مر شرع
يتكلم على التعذيب وهو لغة المنع وسرعا عقوبة غير مقدرة وكان
الاولى تأخيرها عن الابواب الاثنية لانه يكون في مقدمان الزنا وقدر
العنف ومقدمان شرب الخمر ومقدمان السرقة والردة اذا تكررت
كما هوخذ من كلام الشافعي او صنف الخ من عطف الخاص على العام
لان الصنف هو الضرب على العقاب الكف مقبوضة او مبسوطة واوه
للمتزوج وفيص ان تكون لطلق الجمع لانه يجوز للامام ان يجمع بين
نوعين فافكر بحسب رايه ويجب على الامام ان يجتهد فيما يليق بالشخص
وتجنيبه فلا يرتفع الى الاعلا وهو يركي كادونها كافيا على التوجيه
اي ان افاد حقا لله كمقدمان الوطئ في اجنية الحديث
لحدود اي ان كان التعذيب من جنس عقوبة المعز فان لم يكن من الجنس
كحلل الراس وسوء الوجه والحبس فالي اجتهاد الامام فقال يعرف
المحلل ان لم يقصد العقاب العقوف والا فالواجب الحد كما ياتي ان

ذلك كناية اقتضى الضابط ثلاثة أمور الاول منطوق الضابط
والثاني مفهوم قوله لاحد فيها والحقارة والثالث مفهوم قوله معصية
ويستثنى من كل قبيل الاصل لا يعزى الحق الفروع اي اذا ضربت من
عذرتي بان كان لا يقتضيه التاديب او سبه بما ليس بقذف كما ظالم او
يا الحق او يجوز ذلك كما سارق ما اذا ارتد الحنفية نظر لان الوردية فيها
حد وهو القتل فكيف يستثنىها او يجاب بانها لما سلم سقط الحد
فيصح الاستثناء ما لا يطبق أي الدوام عليه او كفارة أي
عقوبة او صفري وهي العذبة ويستثنى منه ثلث التلاثة الاول
من الذي فيه كفارة والرابع من الذي فيه كفارة وخدمها لقطع
رحمه أي ما يربى على الرحمة من الشفقة والمحنة ما يعزى عليه ابان
وكذا ما يحده عليه ايضاً وان لم يكن الخ الوالوالحال باللهواي سوا
كان قبلاً كما كلب الشطرنج والطبل والمداحين او كان محرماً كالخوارة
والاكشاش بالالان كما الرقاد والطنورة ولا يملكه الاخذ لكن ان كانت
اللهو قبلاً كما الاستناظ وان كان محرماً فلا يستثنى لانه على القاعدة
مع انه اي التخت المفهوم من التخت ليس بمعصية كيف ذلك
مع انه ورد لعن الله المسبه من الرجال بالنساء فيكون معصية ويجاب
بان ما هنا محمول على الخلق الذي لا اختيار له فيه والحديث محمول على
ما كان بالنصن وانما هو ظاهره ان الضير راجع للتخت فيبقى
انه باختياره واجيب بان هذا الضير راجع للشيء والمصلحة فيه
حفظ المسلمين عن التعلم منه والتقلد منه ففي ذلك الصنيع تست
للضامير لاعراضه الخاي لسدة حله وتوليغ النبي كالعالم
الخ وقال النبي بحقه بها نار يوم القيمة وكان قد سرق شملة ولاوي
سده الخ حاصله ان الزبير تخافهم مع رجل في ستر من الحكم
النبي للزبير بان يسقى اولادى لكونه الحيا ولا فقال الخصم برسول
الله ان كان ابن عمك يفتح هرة ان تغلي لا لمحذوف اي حلت له لكونه

ابن عمك ولو كان مستدق فاعظم النبي صلى الله عليه وسلم وظهر عليه الغضب
فحكم النبي ثانيا للزبير بانه يسقى ويحبس لما الى الكعبين فكان اول الامر
الزبير بان يسامح خصمه من بعض حقه فلما وقع من الخصم ما ذكره جمع
النبي صلى الله عليه وسلم وحكم بما ذكر ومن عيبك الحية وهو حرام
مطلقا وان كان حادقا لامر بما اذنه ومن يدخل النار اي ويحرم
عليه وان كانت لا تؤذيه لكونه ساحرا
في القذف الخ والفاظ القذف الخفيه نظر لان الثالث لا يفي لانه
فيه لا صريح ولا كناية فالاولى ان يقول والفاظ التعبير الخ ويجاب
بان المعنى والالفاظ التي يفهم منها القذف وتستعمل فيه سواءه منها
من ذاتها او من قرأين الاحوال فدخل القسم الثالث وهو التعريض
وبدأ بالاول الخفيه نظر لان كلام المتن شامل لما اذا كان بالصرح او
الكناية وهذا من الشك قصور المتن على بعض معناه بفتح التاء
وكسرها على اللفظ والشر المرب ومباني عكسه في الشك ينطلق اي
ينطلق فهو على تقدير هزيمة الاستفهام والرمي الاستدلال وقوله
الاولى الخ عطية عليه وقوله صريح خبر عنها وصورة الاولى اي يقول
الاولى ذكر ك او حشفة ذكر كة في الجمل ابل جاحر ما تحريما مطلقا على وجه
اللواط فان لم يقل ذلك لم يكن صريحا لاحتمال دبر زوجته فلا يكون قد فاء
بوجب الحد بل فيه التعزير ويحتمل ان يريد برأيتي من زوجة غير زوجته
فيكون قد فاء بقتضى الحد بايضا لا فاء خذ من البغايا المد وهو الزنا
يقال بعت المرأة تبني وفي بعتة وهو وصف خاص بالمرأة ولا يقال
للرجل بعتي ويحتمل ان يكون قوله بايضا من البغي وهو مجاوزة الحد فذلك
كان كناية لكن يعزى ان كان كذا فله سقط على ما قاله سم
فلا يجد اصل لكن يعزى فلا حد على مكره اي ولا حصة ولا عرس
لشبهة الاكراه لان الاكراه يبيح جميع المحرمات الا القتل والزنا واذا
المكره فكذلك لا حد عليه لكن يحرم عليه لانه اعانة على الاذا

في حال وقت وصورة الثاني ان يقول ان كان بالصرح او
الكناية وهذا من الشك قصور المتن على بعض معناه بفتح التاء
وكسرها على اللفظ والشر المرب ومباني عكسه في الشك ينطلق اي
ينطلق فهو على تقدير هزيمة الاستفهام والرمي الاستدلال وقوله
الاولى الخ عطية عليه وقوله صريح خبر عنها وصورة الاولى اي يقول
الاولى ذكر ك او حشفة ذكر كة في الجمل ابل جاحر ما تحريما مطلقا على وجه
اللواط فان لم يقل ذلك لم يكن صريحا لاحتمال دبر زوجته فلا يكون قد فاء
بوجب الحد بل فيه التعزير ويحتمل ان يريد برأيتي من زوجة غير زوجته
فيكون قد فاء بقتضى الحد بايضا لا فاء خذ من البغايا المد وهو الزنا
يقال بعت المرأة تبني وفي بعتة وهو وصف خاص بالمرأة ولا يقال
للرجل بعتي ويحتمل ان يكون قوله بايضا من البغي وهو مجاوزة الحد فذلك
كان كناية لكن يعزى ان كان كذا فله سقط على ما قاله سم
فلا يجد اصل لكن يعزى فلا حد على مكره اي ولا حصة ولا عرس
لشبهة الاكراه لان الاكراه يبيح جميع المحرمات الا القتل والزنا واذا
المكره فكذلك لا حد عليه لكن يحرم عليه لانه اعانة على الاذا

فلا احد على شيء ولكن يحرم عليه ويعزى لالاية الا انه مكلف بغيره الشرعة
 فلا حد اي ولكن يحرم عليه ويعزى وفائدة الاذن لمقاط الحد
 فقط نفسه بدو الخ حاصل ذلك التنبية اعتراف على عقيد
 العفيف بعفته عن وطى يحربه فان ذلك يدخل فيه وطى حليته
 في دبرها من الزوجة او الامة المملوكة له وهي اجنبية ويدخل فيه وطى
 محرمه المملوكة له مطلقا اي في القبل او اليد فان لا يدخل ذلك
 فقتضاه انه تعالى له عفيف فيحد قاذفه وليس كذلك فكانت
 الاولى ان يقول كما قال في المنهج عفيفا عن وطى يحربه وعن وطى حليته
 في دبرها وعن وطى محرمه المملوكة مطلقا ويتصور الحد بحدوث
 الخ هذا مرتبط بقوله لان اشد اذ كان نقص وهذا بمنزلة الاستثنا
 من ذلك المفهوم وهو استثناء صوري لما ياتي انه اما حد لا صافته
 العقز في حالة الكمال ثم اخذوا الامام فيه الرق واسلامه اما علم
 دفعه من القتل ويخير الامام فيه بين الخصال الباقية التي
 منها الرق اي فقد في بعد ضرب الرق واصيب العقز الي فاقبل الرق
 وهو قبلها حر مسلم فلذلك حد العقز القاذف وتبطل العفة
 بوطى محرمه الخ هذه حكمها حكم وطى حليته في دبرها التي ذكرها في
 التنبية فكانت الاولى منها ما هناك ولا تبطل العفة بوطى حرام
 الخ هذه المسائل الى الفروع حكمها وطى الامة المشتركة التي ذكرها
 قبل التنبية فكانت الاولى ذكرها قبل التنبية ليس بملك الكلام
 ولا بوطى امة ولده اي سواء حصل علوقه او لا وقوله لتبطل النسب ليس
 على عدم سقوط العلة العفة بل العلة انتفا الحد بوطى المذكور
 ولا بوطى بجوس اي وسلم بعد ذلك وقد في فلا تبطل عفته بها
 وقع في الكفر وظهور الزنا بخبره العبارة ناقصة وتماها
 فظهر الزنا بدله على سبق خله اي مكانه وقت العقز كان غير محصن
 فلذلك سقط الحد فاذا ظهر استعراي فكانه وقت العقز غير

محسن فظهرها لحد اي فيكون وقت العقز محصنا فلذلك لم
 يسقط الحد وحد الحد الذي سوا كان مسلما او كافرا ذكر او انثى وكذا
 قوله الرقي ويكرر الحد بترك العقز لان حيا الا وهي لا يبدل بخل بخلاف
 حد الزنا والسرقه والشرب والعينه بالحرمة وقت العقز ولو طرأ
 الرق بعد ذلك والحد الرق وقت العقز ولو طرأت الحرمة بعد ذلك
 وحد الحد الذي يتولى حد العقز الامام بطلب المستحق
 ولو فعله المقذوف ولو باذن الامام لم يكف لانه لم يوف من الزيادة سوا
 كان الذي عليه الحد حرا او مكاتب او مبيعنا فان كان رقيقا فالامام
 او السيد فان تنازع عا في الامام ومثل حد العقز في ذلك حد الزنا وشر
 الحد حد طرأ لهم تخليف المقذوف فان حلف حذوا فان نكل جلفوا
 وخلصوا ولا يثبت زنا بهم لانه لا يثبت باليمين المردودة فان
 نكلوا حذوا فان نكل البعض وحلف البعض حذوا ناكل وارث العقز
 ليس قتيلا بل مقله المقذوف نفسه وتقدم توجيهه وهو ان الرجل
 يستل بعقز زوجته وقد لا يجد البينة برضاها فحوز له الشرع اللعان
 يرب الحد جميع الورثة اي غير موزع ومقسم بل بقيت كل جملة
 لكل واحد بدلا عن الاجز ولما الوعني بعضهم عن حقه فللباقين
 حصة واحدة ولا يلزم على ذلك انه يحد لكل وارثا حدا كاملا لانهم
 يطلبون من الامام ان يستوي الحد والامام لا يفعل الا واحدا واحدا
 حتى الزوجين اي الحي منهما والحال ان الميت قد في حال الحياة
 هل للزوجين اي الحي منهما يلزم الواحد اي بلحقه
 والاستسقط اي ان لم يحلف المقذوف وظم الثانيه يسقط الحد عن القاذف
 بحج ذلك المقذوف وبه قال بعضهم وبعضهم قال لا بد من حلف القاذف
 في سقوط الحد عنه او حد شارب الخ الخ ذكره عفت
 فاقدم من العقز لانه من الكبار ومن الكليات الخمس وشرها
 من الكبار اي في الحر مطلقا قليلا او كثيرا او في البنية الكثير

فصل

منه اما القليل الذي لا يسكر منه فليس من الكبار لانه جازع عند اي
 حذيفة اما الخمر والمسكر اي القمار كما يأتي في المسابقة وكان
 تحريمها في السنة الثانية صوابه في الثالثة لان احدا كانت في السنة
 الثالثة في سؤال اي ثم ايجبت ثم حرمت فنكر فيها النسخ لانها ايجبت
 ثم حرمت ثم ايجبت ثم حرمت الى الابد بحكم الجاهلية الباطنية للام
 والراد بالحكم العادة لانه لا حكم قبل الشرع او قبض معطوف علي
 قوله يستصحبها اي هل كان يستصحبها بالعادة الجاهلية او لم يكن يستصحبها
 بل يوحى وشرع لا باجتهاد وليس معطوف على قوله بحكم الجاهلية لقضا
 المعنى لانه يصير المعنى او يستصحبها بالشرع مع انه لا شرع فينتهجه
 وقبل بل كان المباح المقابل لحذوف تقديره وكان المسلمون
 يشربونها اي حتى الكثير المزيل للعقل وهو المعتمد في وقوعه اي
 اطلاق واصنافه اسم لما بعد ثبانية حقيقة اي لغوية فيكون
 لفظ الخمر موضوعا لحرمة ولما حذوف من عصير غير العنب مرة فيكون
 مستترا كما استتر في الفطيا واستعمال المشترك في كل من معنييه حقيقة
 وبين التعليل وضع لفظ الخمر لما حذوف من عصير غير العنب بقوله
 لان الاشتراك الخ ويجعل ذلك من القياس في اللغة وهو جازع عند
 الاصوليين وقيل مجاز اي لغويا والفرق بينه وبين الاول انه
 على الاول يكون لفظ الخمر وضع لعصير البسطة وصنع شي صياك
 وضع لما حذوف من عصير العنب وصنع شي صياك لانه على الثاني
 لكن يرد على ذلك ان المعنى المجازي موضوع له ايضا ويحاط به
 على الاول وضع لفظ الخمر لعصير العنب ولعصير البسطة كل موضع
 شحشي مستقل واما على الثاني فيكون موضوعا لعصير غير
 العنب وصنع نوعا كوضع المجازات بان يقول وصنع كل لفظ لانه
 معنى حقيقي يستعمل في معناه الحقيقي ويستعمل في معنى بينه وبين
 المعنى الحقيقي علاقة فمذه قاعده لها خروج من جملة فروعها لفظ

خمر

خمر مثلا وهذا الخلاف كله في اللغة اما في الشرع فصار الخمر حقيقة شرعية
 في كل مشكر سواء كان من عصير العنب او غيره فلهذا قال الله تعالى
 الخمر الخ اي ان الاختلاف المتقدم اما هو في اللغة اي من
 المكلفين جمع باعتبار معنى من وقوله المنزوم بالرفع صفة لمن باعتبار
 اللفظ والخاص بل ان الشروط المذكورة شروط في الحد والخمرة فاذا
 انتفى واحد منها فتارة ينتفي الحد والخمرة وتارة ينتفي الحد مع بقاء
 الخمرة دون العكس فلا ينافي كما يعلم ذلك مما يأتي في الفاهيم
 عالم بالخير يراي ويكونه مشكرا او شرابا الخ اما في ذلك بناء
 على ان الخمر حقيقة في عصير العنب دون غيره اما على عموميه لكل مشكر
 فلا حاجة للعطف وقوله مشكر ليس قيدا الا ان يقال المراد الشاذ
 الخ الخ هو بدل من الصير المستتر في نجد الراجع لمن شامل للمحر
 والرفيق فيكون بدل بعض من كل والرابط مقدر اي الحر ومنه ولا يصح ان
 يكون نائبا فاعل تحد لانه لا يحذف ولا تفسير للصير لعدم اداة التفسير
 ولان التفسير اخص من المنس كل شراب اسكر الخ لما لم ينص المتن
 على حرمة بين التسمية وهذه دعوى وقوله وحد الثانية ثم اقام
 على الاولى حديثين وقوله فيما بعد وحديث دليل الثانية سكر
 ليس قيدا وكل محر حرام اي قليلا او كثيرا حتما اي منع الخ
 والسعوط بالضم الفعل المنسوبة للمحنة لانها الفعل او دخله
 انفي او اذنه فلا حذاي ويحرم لانه تلطخ بجاسسه وادخلها
 جوفه من غير ضرورة المعنوم من شرب الخ لا حاجة لذلك لانه
 مصرح به في المتن ويجازي بانه راجع لشرب في الحديث وانه انما
 قال ذلك لاجل ان يكون بيانا للمعنوم الشرب في كل من الخمر والبسطة بخلاف
 ما لو كان محذورا الشرب في المتن يكون ساكتا عن محذور الشرب في الخمر
 الخافيش جمع حرنفش كقصر اذا اكلها حرام اي الكثير منها دون
 القليل ولا حذ على كل حال وبالمكلف البصير الخ اي ولا حرمة ولا حد

لكن يعززان وبالمعظم الحريم فلاحد ويحرم عليه لانه مكلف بفروع
 الشريعة وكذا يقال في الذبي او المكروه اي فلاحرمة ولاحد
 ووجب حده ضعيف والمعتدل لاحد وبالمعظم بالمعزيم الى الاول
 انه خارج بقيد مقدر فكان يقول وخرج بكونه عالما بانه مسكر ما اذا لم
 يعلم الخ لم يجد اي ولم يحرم في ذلك الي في قريب الاسلام
 وقال جهلت الحد ومثله قالوا قال علمته خبرا لكن طنت انه لا يشكر
 لقلته اي فانه يحرم ويحد ولا فيما استهلك الخ محترق قيد مقدر اي
 خمر او نحوه اذا كان صرفا فان كان مخلوطا ففيه تفصيل فاما استهلاكه
 بقصر ما يقتل المار والمبيع والحال انه لم يبق له طعم ولا لون ولا رائحة
 ولا احرص وحده ولا يجزى اي ولا ياكل خبز هو عطف مغاير ان خص
 الاول بالمابعد او خاص على عام انعم الاول المايع وغيره وبقى
 الخبز متنجسا ولذلك حرم فيه وفيما قبله لاكله النجاسة ولا يجوز
 من عطف العام على الخاص الذي هو الخبز لرواي ان وجد غيره
 او لعطش اي ولو مع عدم وجود غيره كما ياتي غش من باب ضرب
 وترد من باب قتل ما حرمها ما زائدة اي حين حرمها او مضندرية
 اي حين تحرمها هذا اذا داوي بصرفها الخ لم يظهر هذه المغالبة لان
 حكم التداعي بها صرفه حكمه مخلوطا وهو انه ان وجد حرم ولاحد
 وان لم يجد غيره لاحد من ولاحد في كل منها وطم السان التداعي بها مائة
 حرام مطلقا ولو مع وجود غيرها وقد علمت انه ليس كذلك واما حكم
 العطش فيحرم مطلقا ولو مع وجود عدم وجود غيرها الا ان ادعي عدم
 الشرب الى ثلثة نفوس او عضو او منفعة فيجوز الا ان يجازي عن
 الثبانه بين الصرف والمخلوط فرقان جهة اخرى وهي انه اذا كانت
 صرفه ووجد غيرها وتداوي بالمخلوط فلاحد اتفاقا وايضا اذا
 وجد غيرها وهي صرفه تكون الحرمة حرمة الخمر وان كانت مخلوطة ووجد
 غيرها وتداوي بالمخلوط تكون الحرمة حرمة المتنجس وهي اقل من حرمة

الخمر وقول الله بعد صبئنا ساعة اللقمة بخلاف الدولها يقتضي
 انه حرام مطلقا اي وجد غيرها او لا ويجازي بانه راجع لقوله
 والساعة بذلك قطعية اي بخلاف الدول فانها مفسومة وليس راجعا
 لقوله ولو غص بلقمة اي للتفصيل فيبدا والا لا يقتضي ان التداوي
 حرام مطلقا وليس كذلك وهذا احب الي الناس لانه لا يربط بين
 وقوله لانه اذا سكر راجع لقول النبي ثمانين على وجه التعزير
 الاول على وجه التعزير لما ياتي في السرقة اي وهو ان النطق
 حق الله وهذه نسخة وهي ظاهرة ونسخة كما في السرقة
 واعترض بان السرقة متباين ويجازي بانه نقل عبارة غيره
 والسرقة تقدمت في عبارة من نقل عنه ويكون الذي مر على هذه
 النسخة ان اليمن المردودة وان كانت كالاقراء والاقراء كبدل المبيع
 الرجوع عنه لكن لما كان مسترا على الانكار كان ذلك بمنزلة رجوعه
 عن الاقرار والاقراء بذلك يقبل الرجوع عنه فذلك لا يقطع وقيل
 يقطع باليمن المردودة عليه اي المذكور من الاصل والغالب
 بوجوبه وقيل جواز او ينسب على ذلك انه على الجواز لو حد في
 حال السكر اعتدبه قطعاً وان قلنا بالوجوب في الاعتداد بل حد في
 الحالة المذكورة خلاف المعتمد في الاعتداد ومحل القولين ان كان له
 نوع اخساس والا فلا يكتفي حال السكر قطعا لكن شكل على الوجوب
 انه يقتضي ان حده حال السكر حرام مع ان النبي حده في السكر كما هو ظ
 الحديث المتقدم ويجازي بانه قوله فيما تقدم اني بسكر ان اي
 من هو في اويل السكر مع بقا عقله وما هنا متفرق في السكر فلا منافاة
 وان المعنى فيما تقدم فان يضربه اي بعد الاقامة وسوط الحد
 الا هذا عام في جميع الحدود ويجزى الرجل قايما والراة جالسة ويجعل
 عند المرأة محرم وامرأة تلف عليها ثيابها اذا انكشفت ويجعل عند
 الحبي محرم لاجل اجني لامرأة اجنبية ويحسن ما فعله اهل العراق

من ضربها في غرارة زيادة في السر ويطرق الضرب الخالي وجوبا فيه
 وفيما بعده فان خالف حرم ومع ذلك ان قلنا لا فيمان حيث لم يزد على
 الحد اضرب الراس الى المحمول على ما اذا كان بها شتم ولم يحصل محذور
 تبين وهو ضعيف من جهة الاطلاق وعدم التفصيل ولم يضبط الى
 هذه في خط المؤلف وهو تحريف لانه في الضبط مع ان ما بعده فيه ضبط
 ونسخة وبم يضبط ويكون المعنى وبأي شيء يضبط فتكون ما للاستغناء
 وحذفت النها كما قال ابن مالك وما في الاستغناء الخ ويكون قوله
 قال الامام الجواب الاستغناء وفي نسخة وما بالبعد ما وهي بمعنى
 ما قبلها لكن اثبات الالف مخالف للقاء عدم التفرق الجازي الذي
 يعتد به بالحد وغير الجازي هو الذي لا يعتد به بالحد كل دفعة اي
 مرة من التفرق في حد السرقة ذكرها عقب ما تقدم
 لما سبته في ان كلام الكبار ومن الكليات الخمس ولوقال الشافعي في حد
 السرقة ولوقال الشافعي في حد السرقة وشروطها كان اولى لانه ذكر القرين
 اخذ المال الا ليس فيه بل مثله الاختصاص فان اخذه يسمى
 سرقة لغة واما ذكر المال في المعنى الشرعي فهو قيد فيخرج الاختصاص
 فانه لا يسمى سرقة شرعا وقوله حقيقة يخرج المختص والمتنبت وقوله
 ظلم يخرج به فالواحد حال الغير بظنه فانه لا قطع بنظر الظن وكذا
 عكسه وهو فالواحد حاله بظنه فالغير فلا قطع بنظر المدعي
 ابو العلاء وكان من الخواص وكان عالما فصيحاً بالغة وكان ينفرد الناس
 عن الزواج ويقول امرتني وجوز فتاتون بالاولاد فيصرون الله فيكتب
 يا صحابكم ولذلك مكث طول عمره لم يتزوج وكان يلازمه مستوفد الجاهل
 خمس ميين الخالي على القول القديم عند عدم الابل عند
 بدل من خمس ميين وقاية النفس اي قصد وقاية النفس الشامل
 لوقاية اجزائها واطرافها وقاية المال اي قصد وقاية المال الخ
 واركان القطع الخ الاولى واركان السرقة كما قال غيره لان الاركان هما الاله

لانه حكم يثبت عليها وعذر الله لوقال ما ذكر للزم عليه جعل الشيء
 ركن لنفسه وان كان يمكن الجواب عنه بان صاحب الاركان السرقة الشرعية
 والركن السرقة اللغوية واقتصر المصنف الخ الاول ذكره في قوله
 وتقطع يد السارق الخ والثاني في قوله ان يسرق نصا بالاول بل
 بعشره اي بعضهما في السارق وهو ستة وبعضها في المسروق وهو
 الربعة كما في المداغى وطرده بالشرط الخ فيه نظر لان ما عر به
 المصنف انما هو الشرط وهو قوله ان يسرق الخ واما المال الذي هو الركن فلم
 يعبر به فكان الاول باقيا للمتن على ظاهره نصا بالاي يقتضي ان يقطع
 في ميرانا وم في ميران فلا قطع وان يكون الخ هذا من التا زيادة على
 المتن وهو موقوف على المتن وكان يكفيه ان يقول خالصا بعد قول المتن
 نصا بالاي يستغنى عن هذا التطويل والبعد عن المتن ما قيمته اي
 فخط او ما ورفعت الاقسام الثلاثة لان الاصل الخ تعديلا
 للتقرير بالربع دينار وتعتبر قيمته الخ هذا التقدير من القيمة
 مسماحة لانه غير اعراب المتن ومعناه بيان لغير الاعراب ان قوله
 قيمته ربع دينار مستداو خير في محل نصب صفة لنصا بالاي جعل
 قيمته نائب فاعل بفعل المحذوف وجعل ربع دينار منصوب برفع الخافض
 واما بيان تغيير المعنى فان كلام المتن معروفي غير الذهب لانه
 اكتفى بالقيمة فقط والله جعل اول كلامه على الذهب المضروب وجعل
 اخر كلامه في غير الذهب فجعل قوله المتن قيمته مرتبطا بما قدره بقوله
 ومثل الربع دينار الخ جعل الجملة الثانية منقطعة ليس بها ارتباط
 باول الكلام فلو قال المتن او ما قيمته ربع دينار بعد قوله ربع دينار
 وتكون اول ما نعت خالو فجور الجمع فيصدق كلام المتن ربع دينار وقصرت
 وزنا فقط وغير الذهب اصلا فتعتبر فيه القيمة فقط ويصدق
 بالذهب الغير المضروب فانه لا بد فيه من الوزن والقيمة معا كان اولى
 لا يساوي ربعا مضروبا الخ هذا ما قضى لاول الكلام لانه يساوي

ليعا وزنا الا ان يقال لا يساويه اي قيمة فلا تنافي وان ساواه
 الى الا يعم جعلها للغاية لانه يصير المعنى سواسي ام لا فان لم
 يساوي في اول الكلام وان ساوي لزم التكرار الخ فانتقدم فكان الاول
 حذو هذه الجملة مشترك انسان اي مكلفان فان كان احدهما غير
 مكلف او اعجميا قطع المكلفان امر الاعجمي او غير المحمض لانها كالالة له وهذا
 التفصيل اذا اشتركا فان امتاز كل بما سرقه فلكل حكمه اذ يخذ
 ليس فتنابل المدار على اخرج من الحرز وان لم يأخذ اواه المراجيم
 المزة من اواه او قصرها ومكنه تفسير لما قبله والبايعي من كما
 يع معنى النسخ ويكون صلة مكسرة ويصح ان تكون بالالتبسية وصلة
 مكسرة محذوفة اي من اخذه وقوله بتضييعه اي بتضييع المالك
 للمال مع لحاظ داييم ولا تنصر العثرات العارضة فاذا اخذه السارق
 حينئذ قطع بلحاظ داييم وصورة المسئلة ان المتاع موضوع
 في فخر الوستاء او مستجد وقوله او حصان مع لحاظ الخ يقتضي انه
 لا بد من الامرين اما وابد وليس كذلك بل على تفصيل يعلم من قرا جملة
 المزمع في هذا المحل وكان ينبغي ان يقول او حصانة مع لحاظ في بعض
 الصور وحاصل ان المحل ان كان حصينا متصلا عن العارضة فلا يشترط
 دوام الملاحظة بل الشرط كون الملاحظ يفظان قويا سو كان الباب
 مفتوحا او مغلقا او نايما مع اغلاق الباب وان كان المحل في العارضة فلا
 يشترط قوة الملاحظ ولا يتقضى بل الشرط كون الباب مغلقا مع
 وجود هذا الملاحظ او فعله مع غيبته زمن امن تدارا اما ان كان الباب
 مفتوحا فان كان الملاحظ متيقظا كانت محروقة والا فلا وضبط
 الخ اي الشئ المحرور فعرصة داراي وهي المسمى في العرف بالهين
 وقوله وصفتها كالكاء والمصاطب التي في جوفها وبسوت الدار
 اي غرفها وقيعانها وقوله والخانات اي وبسوت الخانات وهي الكايل
 وبسوتها الخواصل والطبقات التي فيها وقوله والاسواق اي وبسوت الاسواق

وهي

وهي الدكاكين وقوله وبسوت الدار الخ اعلم ان كان باب الدار مفتوحا
 وباب الغرفة او القاعة مغلقا ودخل السارق فخرج الشئ من داخل
 الغرفة مثلا الى صحن الدار قطع بذلك وان لم يأخذه لانه اخرج الى
 محل الضياع بعد ان كان محروقا واما ان كان باب الغرفة مثلا مفتوحا كباب
 الدار واخرجه السارق من داخل الغرفة الى صحن البيت فلا قطع وكذا
 لو اخذه فعنه لان المال غير محروقا واما ان كان البابان مغلقين او باب
 الدار مغلقا دون باب الغرفة فلكذلك لا قطع اذا اخرج من داخل الخ
 الى صحن البيت لانه لم يخرج من تحت تمام الخزانة الى خارج الخزانة
 قطع كما يعلم من المنهج ولو بتوسعه الخ فانه ينقله السارق عن ماله
 ما توسده او قام عليه والا فلا قطع لانه ازال الخزانة قبل السرقة بخلاف
 ما لو جرد من تحت فانه يقطع والغرف انه في الاول ازال الخزانة في الثانية
 هتد الخزانة والقطع في الثاني دون الاول ولذا لو اسكره ثم اخذه منه فانه
 لا قطع او ازال الناييم على الجمل واحد الجمل لا قطع لانه ازال الخزانة واحد
 الناييم مع الجمل فلا قطع لانه لم يمتك الخزانة ومثل توسد المتاع في كونه محروقا
 العامة على راس الناييم والركوب في رحله وما على الناييم العامة من الدارهم
 اذ كان مربوطا والحلي بيد المرأة او رجلها ان كانت ثابتا لا متخللا وكذا
 الخاتم في يد الناييم فان تخلل علم المالك واعادته الخ مفهوم ذلك
 ثلاث صور عدم العلم والاعادة معا وتخلل العلم دون الاعادة وتخلل
 الاعادة دون العلم من المالك بالنقب ففي هذه الثلاثة يبنى فعل
 السارق الثاني على فعله الاول ثم ان الصور بين الاولين طاهران
 واما الثالثة فقال بعضهم انها مستحيلة لا وجود لها وبعضهم صورها
 بما اذا استبته عليه حرقة بغيره فاعادته ولم يعلم ان النقب مسروق
 او غيرها فعلى هذا التصوير يبنى فعل السارق الثاني على الاول
 كالصورتين المتقدمتين وان كان قد هون الخ بمنزلة قوله وان
 تعلو به حق للغير ولو سرق مع ما اشتره الخ اي وكان دخوله باذنه

وكان قاصدا للسر والقطع فان قيل الذوار على الصورة الثانية
من مسئلة الوصية كسرايه قبل اخراجه الى الصورة ذلك انه وكل شيئا
يقتري له من امان فان زيد ان الموكل دخل حرز زيد لغرض فاخذ
ذلك الشيء الموكل في سريته على قصد السرقة فكان الوكيل في ذلك الوقت
يقعد مع صاحب المال والموكل في الحرز فتم العقد قبل اخراجه من الحرز
قبل اخراجه من الحرز وكذا بقية الدفع الى الحاكم
ملك المسروق اي او ملكا صلبة او ملكا ذرية او سيدة او عبده او
انه اذن له في دخوله الحرز واذا وجد الحرز مفتوحا او اذا الحرز ملكه كل ذلك
لا قطع فيه واما ثبت كذبه وكذا ان انكر السرقة لا قطع الا ان ثبت عليه
فيقطع شبهة ملك الخ قد جعلوا شبهة المال المتيقن بشبهة
ملك وحيثما تقدم جعلوا شبهة محل والمعنى واحد فهو قسطن في المعين
ولانه قد يعجز الخ اي فيعود له شبهة استحقاق النفقة
لم يقطع اي لانه لم يشبهه استحقاق النفقة في مال الاغنيا وراعيهم
سرقة خطب الخ اي بعد حيازتها او كان في صحن محروقة بحارس
وكذا التماس على الاشجار ان كان لها حالس واما نفس الاشجار فان
كانت في البيوت كانت محروقة والا فلا بد من حارس وما ورد
الخ وقيل لا قطع بسرقة الماء بل يغرم قيمته اي ان لم يكن مثله
قيمة والا ضمن بالمثل على هذا القول نظير ما مر في الغصب
كونه محترقا فيه نظر لان ما اخرج به يعني عنه قول المتن ان يسرق
نصا بالان فليس مالا لا يسمى نصا باو ايض فان معنى هذا الشرط
كون المسروق مالا محترقا فخرج بالمال فاقاله وخرج بالمحترق فالحري
الا فكان الاولي حذف هذا الشرط والاستغناء عنه بالتقيد المتقدم
فان بلغ ان الخبز الخ مقابل المحذوف اي محل عدم القطع اذا لم يبلغ الخ
اي الاولي هي قوله اذا قصد تغيرها بدخوله والثانية هي قوله او بخرها
وقوله وسوا رجع كل منهما وقوله بقصد السرقة ام لا متعلق باخراجها

فان بلغ ان الخبز الخ مقابل المحذوف اي محل عدم القطع اذا لم يبلغ الخ
اي الاولي هي قوله اذا قصد تغيرها بدخوله والثانية هي قوله او بخرها
وقوله وسوا رجع كل منهما وقوله بقصد السرقة ام لا متعلق باخراجها

وبعوله

وبعوله او دخل على وجه الشائع فان بلغ محسره الخ المذوق بمكسره
خسبه واجزائه من الخبال على فرض لو فصلت وازيلت صورة تلويس
المراد الكسر الحقيقي لانه سياتي في كلامه ان قوله فان بلغ الخ مقابل المحذوف
اي محل عدم القطع ان لم يبلغ الخ مالا يحل الخ ليس هذا مكر مع ما تقدم
بل هو اعلم لان ما تقدم خاص بالسعد المحرم وما هنا من السعد وغيره
والفرق بين الفرق بين تقديم المباح والمحرّم ان المباح يقوم
بهية مكتوبا مع الجلد والمحرّم يقوم الورق بفرض كونه ابيض من غير
كتابة او ان النقد الخ وتعتبر قيمته بهية وصورة والفرق بينه
وبين الان الملاهي ان هذا محرم لغرض دون ذلك ولهذا المباح الا
لصورة ولو كسرا الخ الخ مقابل المحذوف اي ما تقدم اذا سرقها
صحيحة فان كسرها قبل اخراجها اخرجها فكذلك اي ان بلغ نصا با
قطع والا فلا حكم الصحيح ومحل القطع في الجميع مالم يقصد ان لا يمس
سوا قبل الدخول او وقت الاخراج والا فلا قطع والعاسر الخ قال
بقضه الاولي حذف هذا الشرط وما اخرج به يخرج بالشرط السادس
وهو عدم الشبهة وايضه فامعنى كون الملك تاما قويا واما معنى كون
الملك غير تام وغير قوي في المسائل التي اخرجها الا ان يقال المراد بالملك
التمام القوي ان يكون ملكه معنسا سوا كانه واحدا او متعددا والمراد
بكونه قويا اخرج غير تام الخ ان الحق لجميع المسلمين لا يختص به واحد
دون اخر والتفسير بالملك فيه نوع فساد لانه لا ملك واما هو
استحقاق انتفاع حصر المسجد الخ اي اذا كان عاما اما اذا كان
خاصا بجماعة فالوقوف عليهم يفصل بينهم التخصيص الذي في الشئ واما
غيرهم فيقطع مطلقا ولا سيما ما يفرس فيه الخ كالساطات
والسجادات ولو في بعض الايام كالحج وقوله المعذرة للرنية انظر ما اراد
بالعذرة للرنية فان الحصر اذا فرشت ولو يوم عيده من معذرة للاستعمال
فلعل المراد بها حصر او سجادات تعلق على الخط ان في بعض الايام للرنية

لانه المستعمل هو جذعه اي كخلة مغروسة فيه وقوله وتاريخه
 هو خطيب يوضع في اسفل البيان لاجل الانتقاد والكلام في غير البواب اما
 هو فلا قطع مطلقا ومثله المجاورون فيه لان ما فيه غير محرز عليهم
 وسفقه المحرز كذا بستر المبر وسجادة الامام ان كان محزراين بخلاف
 المبر والدرك وكذا في الواعظ فلا قطع ولو كان السارق غير خطيب وموفا
 وواعظ وكذا في البير المسبلة وان لم يفرط لطيفة الخ لعل المراد
 بطائفة معينة والا فهو مغرر مضمين غير من اموال بيت المال
 ويشترط الضمان اي بان يقول له الامام انفق عليك وارجع اذا ذرت
 وقوله كما ينبغي على المضطر الخ اي كما ينبغي الغنى على المضطر بمشروط
 الرجوع عليه اذا ذرت وهذا اذا كان غنيا لكن قاله غائب مثلا والا فلا
 رجوع عليه وبحال الاحتياج للشرط اذا كان يمكن معه المعاقدة والا فلا
 ويكون فرضا حتميا ولا فرق بين الاغنيا والافهام في هذا التصيل
 فلان لم يكن له في بيت المال حق الخ كان الاولي حذفة لانه ان كان متعلقا
 بمال الصالح فالعنى والفقير له فيه حق فلم يسبق غيرها حتى يخرج به ذلك
 وان اخرجنا به الذي ذكره الله وان كان متعلقا بمال الصدقة فان
 كان المراد به العنى فقد اخرج به قبل ذلك فتعبر عدم ذكره ح ولا يصح
 ان يراد به الذي لان الله اخرج به ايضا موقوف على القراءة اي على كل
 من يقرأ فيه بموقوف الخ اي سواء كان مضطرا او غيره فبذلك صح ان
 يكون من عطف العام على الخاص وان نظرننا لكون الموقوف عليه فيما تقدم
 عاما وهنا خاصا كان من عطف الخاص على العام لخراج الموقوف على
 دابة او في ماء او ربح هابة وقت اخراج قطع فخرج قال الزوج ان كان
 في محل مختص به فهو محرز على الزوجة وكذا ان كان في محل مشترك بينهما
 لكن في صدوق مثلا ومفتاحه فانه كسرت الصدوق واحذت
 فافيه فطعت لان المتاع في الصدوق محرز وان اخذت الصدوق بما
 فيه فلا قطع لان المكان الذي فيه الصدوق ليس محزرا عليها وكذا يقال في

متاع الزوجة بالنسبة للزوج وتقطع يده الخ لما نزع من شروط
 السرقة ومن بيان الشبه المستقطعة للقطع شرع تكلم على كيفية القطع
 في السرقة وتقطع اي بعد طلب المالك للمالك والا فلا قطع في
 الحال لاحتماله ان يعفو عن المالك فيسقط القطع او يفر المالك بان المالك
 للسارق فيسقط ايضا وان كذبه السارق قال تعالى الخ دليل لقوله
 لتقطع يده وقوله والقراءة الشاذة الخ دليل لقوله اليمى واعلم ان اليد
 اليمى ان كانت موجودة صحيحة فالأمر طم وان كانت معقودة فان كان
 قبل السرقة انتقل للرجل اليسرى وان فقد بعد احتياق قطعها
 في السرقة سواء كان الفقد بختاية او افة سقط القطع ولا ينتقل لما
 بعدها وكذا اذا كانت مثلا وخيف ثرى الدم فان كان ذلك قبل السرقة
 انتقل لما بعدها وان كان بعد احتياق قطعها في السرقة سقط القطع
 وهذا اذا كانت اليمى واحدة فان تعددت وامكن قطع كل واحدة على
 حدها قطع في السرقة الاولي الاصلية ان عرفت او واحدة ان لم تعرف
 الاصلية ثم الثانية في السرقة الثانية وهكذا سواء كانت كلتا
 اصولا او زوايدا ومثبتة فان لم يمكن قطع واحدة فخذها قطع
 الجميع وهكذا يقال في بقية الاعضاء مما يلي الابهام اي اصل
 الابهام فاصل الابهام فاصل بين الكوع والابهام عند اتمام الرجل
 المراد بالعندية انه متصل بالابهام الرجل فليس بينهما فاصل من
 العظم الذي الخ كان الاولي حذفي من وزيادة ثم بالعطف ويقول ولم
 الخ ويكون يدري بمعنى يعلم ويحل المعنى لا يعلم فالحكم العظم الذي عند
 اتمام يديه ولم العظم الذي الخ او انه كما يحدد في قوله ما اسمر
 ويريد لفظ المخرج من الدخلة على لفظ عظم ويكون يدري بمعنى يعلم ويحل
 المعنى فاميرتهم العظم الذي عند اتمام يديه من عظم العظم الذي الخ
 فان سرق ثانيا الخ وقد تقدم الرجل اليسرى او لا كما تقدم فان
 سرق ثالثا الخ وقد قطع اليد اليسرى ثانيا او لا كما تقدم فان

الاول كان احسن ولا يقتل بغير كوداي ولا يقتل للحماية ايضا
 لان القتل للحماية يثبت بتعال القصاص فاذا انتفى الاصل انتفى
 التابع وكذا يقال في مسئلة الرقبة كان قطع يده فاندملت اي وعي
 المستحق فلا يقطعها الا امام وانما جاز بقوله فاندملت لانه لو سري
 الى النفس كان قتلا محتملا فيقتله الا امام لو عني عنه المستحق والصلب
 معطوف على قتل اي ومن تخم الصلب وقوله وقطع معطوف على تخم
 ولا تخم فيها فلا يستطاعه اي من قاطع الطريق الذي تاب قبل
 القدره من جدينا اي قبل الحيا اوفيتها وقوله وسرقه اي قبل
 الحيا اها السرقه في الحيا فيسقط حكمها بالتوبة قبل القدره وقيل
 لا يسقط وهو المعتمد وسرب خراي في الحيا اوفيتها وكذا ما بعده
 ولا يرد المراد الجواب عن سوال حاصله هذا مستحب التوبه
 مع الذين قبله لاذنوبه تسقط حده فاجاب بان حده كف لا احد
 وكلا مناه الحدود من تخم القتل بمعنى انه لو عني المستحق لا يقتل
 وقوله والصلب بمعنى انه اذا اقتضى المستحق بعد التوبه لا يصلب او
 عفا المستحق بعد التوبه لم يقتل ولم يصلب وقوله من قطع يداي
 رجل بمعنى انه اذا تاب قبل القدره سقط وقطع الرجل لانه للحيا وقد
 تاب منها واذا سقط قطع اليد لانها عقوبة واحدة اذا سقط بعضها
 سقط كلها فاذا خرجت اي من التبليغ فانصب اي فاقب في
 العباده على احد التفاسير الى الحق اي شهوده ومراقبه فاذا
 تلبس بذلك العام العالي وراي الاول انقص من الثاني وان كان كالا
 في نفسه فكيف يغفر من الاول وتاب منه اي رجع الى العالي
 واصل هذه التوبه اي سبب هذه التوبه التي من غير ذنب حظ
 الشيطان منك اي من نوعك وجنسك والا فلا مسيل للشيطان عليه
 ولو تبعت لانه مقصوم وشرعا مقابل قوله لغه وقوله الندم
 ذكره يعني عن الذين بعده الا ان يقال ان اجر الحقيقة لا ينظر فيها

لدلالة التزام بل يجب ذكر الاجزائها وان كان بعضها يستلزم بعضها
 في الصيال ذكره المصنف بعد الابواب المتقدمة لانه قد
 يكون على النفس وعلى الاضباب وعلى الاموال والعتل مثلا وكان الاولى
 تاخيرها عن الرده ان يفهم لانه قد يكون على الدين ايضا هو الاستطالة
 والوثوب قبل عطف تفسير وقيل عطف مغاير لان الاستطالة هي العلو
 والقهر للغير والوثوب هو العدو بشدة ثم ان هذا قيل لغوي وشرعي على
 خلاف القاعدة من تغايرها بالعموم والخصوص وقيل انه لغوي فقط هو
 والشرعي يرا فيه على ما تقدم تعديا ظاهرا بخلاف اللغوي فانه اعم
 انصر اخاك الخ امر بالنصر والامر بالشئ اي عن منده فيكون النص
 واجبا وعدم النص منها عنه مع انه قد لا يحب النص ويحتاج
 بان يحول على حاله يجب فيها الدفع كما يعلم مما ياتي من ادلة في بيان
 للصايل اي بما يؤيد بها واقعة على فعل يدل قول الشك كقطع الخ
 اطلق المصدر وهو الاذي واراد ضم الفاعل والتقدير يفعل مود ويعظم
 جعل ما واقعة على الاله ولا يلزم قول الشك كقطع الخ في نفسه الخ
 هي وما بعد هائي المتن من المال والحرير ليس قيدوا والاضافة اليها الثلاثة
 ليست قيدا كما يعلم من الشك فقاتل عن ذلك الخ ضمن قاتل معنى واق
 فغداه تعن وفي بعض النسخ على ذلك وتكون لتعليل على حد قوله
 ولذكروا الله فقتل الخ اشار بذلك الى ان قوله ولا شئ عليه مفع
 على محذوف تقديره فقتل الخ والقتل ليس قيدا فلوزاد القطع والجرح
 مثلا كان اولي ولا غيرها معطوف على قوله من قصاص الخ والمراد
 بالغير الغرة في الجنين مثلا ويصح ان يكون معطوفا على قوله بهيمة والمراد
 بالغير العبد الخبر الخ دليل لقوله فقاتل لانه يدل على جواز القتال له لما
 جعله شهيدا ولا اثم عليه معطوف على قوله فلا شئ عليه لانه
 ما هو الخ دليل لقوله المتن ولا شئ عليه وكان الاولى عطفه بالتواو على الخبر
 وان كان ظاهرا انه تعليل لقوله ولا اثم عليه مع انه لا يلزمه ويحتمل ان يكون

فصل

قوله لانه ما هو يدفعه قليلا لقوله ولا اثم عليه وقوله وفي الامر بالقتال
والضمان الذي من جملة بيان وجه الدلالة من الحديث المتقدم ويكون ما فيها
اعترافا بين المعطوف والمعطوف عليه حتى لو قتل الخ تفرج على
قوله فلا شيء عليه او على قوله وفي الامر بالقتال الخ فان عليه القود
اي وان رتب لان الصياح في معذور ومحل ذلك ما لم يكن صاحبا الطعام
مضطرا والافلا ضمانا على صاحب الطعام حيث يتب بل يلزم المالك
ان يني روحه الخ محل ذلك اذا قال المكره للمكره ان لم تتلعا قال فلاذ ولا
قتلتك او قطعت يدك او جرحتك جرحا شديدا واما اذا قال اولا
انلفت فالك او ضربتك ضربا شديدا فلا يلزم المالك ان يسلم له
خصوصا اذا كان المالك الذي يريد ان يذقه عظميا وله دفع مسلم
عن ذي اي يلجج مطلقا ولو صال عليه مسلم لعدم حصول فضيلة
الشهادة للكافر وقوله ووالد عن ولده اي يجب حيث وجب عليك
الدفع عن نفسك ويجوز حيث يجوز على التفصيل الاتي ولا يجب
الدفع عن مال لا روح فيه اي نفسه ولم يتعلق به حق الغير كهيون
ومشتاخر والاوجب الدفع كافر وفضله الزاني المحض وقار الصلابة
بعد امر لا قام وقاطع الطريق اذ تحتم قتله قصدها مسلم اني
فقصوم الخ واما قوله تعالى ولا تلجوا بديكم الخ فانه محمول على ما اذا لم
يكن في البلاء فضيلة من غير ذلك ديني والا فلا يكون منهيا عنه بل يسر
الاستسلام ومحل ما اذا لم يمكنه الهرب او يكون عالما متوحدا او ملكا
متوحدا او كراما او شجاعا اذ ذلك اي متوحدا والافلا يجوز الاستسلام
ومحل اسن الاستسلام اذا كان المقصود اتلاف النفس اما اتلاف العضو
او المنفعة فلا يجوز الاستسلام فيه فالنفس قيد اذا كان المنظور اليه
حصول فضيلة الشهادة فاذا صال كافر على مسلم فان المسلم اذا قات
يكون شهيدا فكان مقتضاه جواز الاستسلام له مع انه لا يجوز واجب
بان المنظور اليه فضيلة الشهادة من غير ذلك ديني وفي ذلك خذل الاسلام

فذلك

فذلك وجب الدفع من اذل عنده الخ محمول على حالة يجب الدفع فيها
والافليس له هذا الرعيد بكلام او مستغاثه طاهرة الخ غير بينهما
وان كان ظم المنهج الرقيب والعمد الخ غير ان الله الضريبة لكن تقدم
الاخفا في الاخف بان يضرب بعرضه ثم يظهر ثم يحرق وعلى كعب
الدابة الخ اي ولو كان الزمام بيد غيره على المعتمد سواء كان اعني او بصيرا
وسواء كان مكلفا ام لا اي التي يره عليها اشار به الي ان الاضافة
لادني حلا بسبه وولد الدابة اي ان كان له عليه يد يما في الله من ملك
الخ والافلا يضمن متلفه او غير ذلك كبولها او روثها او عضنها
او نطها كالكلب الخ التسميم من جهة انا فعل الكلب تارة ينسب
لصاحبه وتارة لا والدابة كذلك ان كان معها وكان فعلها منسوباً
اليه فيضمن وان لم يكن معها لم يكن منسوباً اليه فلا يضمن على ما ياتي
فالضمان عليها الخ محل ذلك ما لم يكن الزمام بيد القاييد والاضمن
فقط ارجحهما الاول معتمدة وقوله بعد ذلك ان جحما الاول اضعف
المعتمدان الضمان على المقدم اذا كان السير ينسب اليه وكان ملزما
للاحكام والافلا ضمان على الرويف ومحل الخلاف اذا كانا على الظرفان
كانا في جنبهما كان عليهما اتفاقا فان كان معهما ثالث في الوسط فعليه
فقط وان كان الزمام بيد غيره فعلى العاقلة اي لان ذلك
خطا وهذا في النفس اما في المال فعليه ومحل ضمان العاقلة ما لم يوجد
منه فعل بقيل غالباً والافعله الضمان لانه عمدية ويستثنى
من اطلاق الضمان الخ ليس المراد انه في هذه المستثنيات يستثنى
الضمان بالمرء بل المراد انه لا ضمان على الراكب اعني من تقي الضمان بالمرء او
او جوبه على غير الراكب اجبي وقيل الولي الضم على تفصيل ان كانت
الدابة يضبطها متلها فلا ضمان على الولي والافعله الضمان وهذا
التفصيل في الولي وفي الاجنبى اذا كان فعله لذلك باذن الولي والافلا
فعليه الضمان مطلقا من غير تفصيل فالضمان على الاجنبى ولو كان

منهم ما يضبط الدابة على المعتمد او يصرض او يرحل يوحذ من شتم رانته
 غير مسلم فيها بل المعتمد الضمان او انفلتت رانته من يده خرج
 ما لو غلبت الدابة رانته ولم يقدر على منعها فالتفت شيئا فانه يضمن
 لانه مقصود حيث ركب دابة لا يقدر على ضبطها ولو واقفة الى
 محل ذلك اذا كان وقوفها حايضا بانه وقفها بحجب الطريق ليقضي حاجة
 من دكان او يكلم شخصاً على شيء فبالت او رانته وتلف به شيء فلا ضمان
 اما اذا ربطها امام الدكان والتفت شيئا بذلك ضمن مالها وكذا
 ما يفعله العلافون من وقوف الخيل في محل معين للكرافا ذلت شي
 ببولها او روثها ضمنوا واما لو بال اذ في الطريق او تقوط وتلف بذلك
 شيء لا ضمان لانه لم يحدث في التالف فعلا وان فرض انه ستر ذلك بالثراب
 وانما يضمن صاحب الدابة الى تغيير القول المتن وعلى ركب
 الدابة الى وان كانت وحدها الى مقابل قوله المتن وعلى ركب
 الدابة وحاصلا هذا القسم انه اذا كان التقصير من مالك الدابة
 فقط ضمن الا ان قصر صاحب المال فلا ضمان على صاحب الدابة
 او ليا ضمن اي ان قصر صاحبها في ارسالها ليلاما اذا فلتحت اليد
 وحدها او قطعت الجبل وخرجت وحدها لم يضمن ومحل ضمانه اذا لم
 يقصر صاحب المال فاد قصر بان حضر ولم يرفع عنه او كان له ثياب
 فتركه مفتوحا او وضعه في طريق فلا ضمان على صاحب الدابة وقوله
 والعادة تفسير بمعنى الخبر مطلقا اي ليل او نهارا فاما يفرط صاحب
 المال ومحل التفصيل في ارسال الدابة بين الليل والنهار في ارسالها
 الصبح اما ارسالها في البلد فيضمن مطلقا ليل او نهارا ومحل ذلك
 يفرط صاحب المال ضمن مالها اي فاما يقصر صاحب الطعام
 او صاحبها اي فصاحبها حال الصيال اعم من المالك او غيره
 مولع اي لم يشفق ورغبة في ذلك او غير ذلك كالا في بصر رانته
 وان كان الداخل بصيرا غاية في الضمان

في قوله
 او يصرض

في قوله
 او يصرض

البغاة هذا شروع في طرائف ثلاثة جواز لنا السمع فقالهم البغاة والمراد
 والكفار وذكر البغاة بعد الصيال لما ياتي لهم يردون الى الطاعة بالاخت
 فالاخت في قوله ولا يقاتلهم الا امام حتى يبعث الى وقام الاحياء على جواز
 قتال البغاة ومستنده فعل سيدنا على فانه قاتل اهل الجبل بالبصرة
 وقاتل اهل صفين بالسام واهل النهروان وهم طائفة من الخوارج
 بناحية الكوفة واحده جواز قتال المرتدين من فعل الي بكر واحده قتال
 الكفار من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وان طائفتان تشبهه
 طائفة فطالوا على الواحد وغيره لكنها تشملهم بعمومها او تقتضيها
 الخ وجه هذا التفسير الخلاف في كون النكرة في سياق الشرط ثم اول
 فعل الاول تشملهم يجعل الامام طائفة والباقي طائفة او على
 الثاني لا تشملهم ويكون معنى الآية وان طائفتان من المسلمين بعت
 احدهما على الاخرى الى فيقتل الخروج على الامام بالخروج على غيره
 فيجوز له القتال بالاولى فسلمون الى ليس فيقتل المرتدون
 اذا كان لهم شكوكه كذلك على المعتمد بالشرط الآية فوجودها
 لا بد منه في تحقق البغي ويقا تل اهل البغي الى ظاهره ان البغي جلد
 بدون هذه الشروط وهذه شروط القتال وليس كذلك بل لا يحصل
 الا بها وبعد ذلك يعانقون فلو قال وشرطه الباعى كذا وكذا كانا
 ولذا قال في المنهج بهم فسلمون الخ ثم قال ولا يقاتلهم الا امام الخ واعلم
 ان وصف البغي في الصد الاول ليس وصف ذم ولا يقتضي الفسق ولا
 العصيان ولا يزيل معه وصف الايمان خلافا للخوارج فانهم اعتقدوا
 زوال الايمان معه ويرد عليهم بالآية ولا يقاتلهم الا امام خروا عن طاعة
 الامام بناويل وشبهة اي شكوكه بكثرة وقوة فيه مستحجة لان
 المنعة والشكوك والقوة معناها واحد فكان الاول ان يقول اي
 قوة بكثرة او تحصن بجهنم قاتل اهل الجبل اي اهل الوقعة التي
 عرف فيها جملة عايشة ومن جملة اهل تلك الوقعة سيدنا طلحة والزبير

ويعلم بن امية وما فيها طلبة والزبير وعترتها جمل غايصة حتى
سقطت من عليته وحصل ما حصل ولما سقطت كان اخوها معها
فحل هو وجها مع رجل من كانوا اخا من حتى وضعوه بين يدي سيدنا علي
فامر بها فادخلت بيتا ستر اعينها ثم انه طيب خاطرها واكرمها واعتذر
لها وتمام قصة الرجل واهل صفين والنهر وادنى اليسى بانقادهم
الى الطليعة متعلقة بخروجها والا نفراد ليس فيدابل ولو كانوا بيننا
وخروجنا عن طاعة الامام كانوا بغاة فكذلك نبرأ منه بنسبة الى
الروضة محتمل بصيغة علم المفعول الي محتمل صدقه وكذبه
يشترط ان يكون فاسدا المراد ان يكون باطلا اي محتملا للصدق والكذب
في نفس الاقرار والكذب من الكتاب كالمثال الثاني في الشك وهذا ليس
فيدابل المراد ان يكون له شبهة في الخروج كتابا للمريد في الخاي
من اهل الجماعة اريدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وقالوا لا يجب
الايان بدلا الى حياته لا نقطع شرع بموته كمن قبل الانبياء وهذا
تاويل باطل لقيام الاجماع على بقاء دينه الى يوم القيمة على تفصيل
في ذي الشوكه اعلم ان هذه عبارة المنهج ومراده بالتفصيل فيه التفصيل
بين كونه مشتملا فيكون كالبغية او مرتدا فلا يكون كالبغية وان كان ذلك
ضعيفا ومراده بقوله يعلم ما ياتي هو التفصيل بين كونه مشتملا لانه ذكره
في المنهج بعد هذه العبارة واما الذي ياتي في الشك هو انه ان كان له شوكه
من غير تاويل فهو كالتباغي وان كان له تاويل من غير شوكه فليس كالتباغي
وهذا غير الذي اراده شيخ الاسلام بقوله صلى تفصيل في ذي الشوكه كما
علمت فكان الاولي حذو قوله في ذي الشوكه الخا ويقول على تفصيل فيما
اذا فقد احد الامر في ذي الشوكه والتاويل لانه هذا هو الذي ياتي
ويترك الجماعة الخ ان قلت ان تارك الجماعة يقاتل احب بانتركهم
ذلك بشبهة ولا يقاتلون للشبهة ولا يثبت الخا اي لو غنى المستحق عن
القاتل سقط القتل محمول الخ قد يقال هذا ما افلما تقدم لان الشك

اما اني عنهم العدالة مع الاستحلال المذكور وحمله على ما اذا كان بلا تاويل مع
انه اذا كان من غير تاويل فيقتضي الكفر الا ان يقال بلا تاويل معتبر معتد به
وان كان ههناك تاويل في الجملة فذلك لم يكن واو اما فسقوا فقط
وما اتلفه باع الخ مبتدأ وعكسه عطف عليه وقوله ضمن الخ جواب
الشرط والجملة خبر مبتدأ وفعلمهم هذا الا يوصف لا يتخير ولا باجته
بل هو خطأ معفو عنه في غير القتال اي مطلقا سواء الضرورة
القتال ام لا الثاني له شوكه الخ اي سواء كان مشتملا او مبرا على
المعتد ولا يقاتلهم الامام الخ اشار به الى ان قتال البغاة ليس
كقتال الكفار من وجوه ثلاثة الاول ههنا بخلاف الكفار فيقاتلون
من غير يفت والتا في انهم لا يقاتلون بما يعي بخلاف الكفار الثالث انهم
لا يجاهدون بخلاف الكفار فان اصرروا عليهم بالقتال قبل ذلك
مرتبة ذكرها في المنهج وهي فان اصرروا عليهم بالمناظرة اي المباحثة
بيننا وبينهم في ابطال شبهتهم واثباتها والاصح انه لا اقص
اي بل يجب دية وكفارة وهذا في خصوصي المدين لان شبهة اي حليقة
ينهم واما بقية الاقسام فيهم القضاة ان وجدت شروطه ويجرم
اي ويجب الاجرة اي ويضمن ما كلفه من ولو بضرورة القتال لاجل
وضع اليد عليه بخلاف التفصيل المتقدم لعدم وجود وضع يد على
ذلك قبل انلاق الضرورة اي ويجب الاجرة ويضمن ما كلف
ولابد الضرورة دفع الخيمة الضرورة راجع للمقتولين
فلهما يعلم من المنهج والافام اي امام الجيش الاعلى راي
الافام اي امام الحرمين وقوله في اهل قلعة اي في اقليم فلا يجوز
ولا يجوز عقر خيلهم بم ان كان في غير القتال او فيه لا ضرورة ضمنا
عالم يقتضون واصنافهم وهم منتمون والاولا صناد وان كان في القتال
لضرورة ولا ضمان وكذا يقال فيما بقدره الا اذا اقاتلوا عليها
اي لا يجوز ولا ضمان ان كان لضرورة القتال او لغرض هزمهم

فشرط الامام ان لا كان قتال البغاة متعلقا بالامام نسب ذكر طرقاتنا
 امامته في هذا الفصل فشرط الامام الخ و هذا في الاستدلال به
 طرقاتنا او الجون اذا كانت الافاقه اكثر بيعة اهل الحل
 الخ بان يقولوا له جعلناك اماما ولا بد من القول ولو فقي
 كما عهد ابو بكر الخ الكافي للتمثيل ولا بد ان يكون اهلا ويستشرط
 القول ولو معنى كجمله الخ الكافي للتنظيم اي ان تقوم امر
 الخلافة لجماعة ليتفقوا على واحد منهم من تعيين الامام الاول
 واحد في حياته للخلافة فتستقر الامامة بكل كما عهد عمر الخ
 الكافي للتمثيل لما قبله من تمثيل الامام بالخاص وهذا التنظير في
 المعنى طريق رابع لا يعقد الامامة فانفقوا على عمل اي بعد
 موت عمر وتجوز في هذه الحالة ان يقتصر في حياته على واحد لكن
 بانزول الامام الاول في الردة الخ هذا شروع في
 الطائفة الثانية وهي اهل الردة ووجوب قتالهم ما خذ من فعل اي
 بكر لانه قاتل اهل الجماعة لما ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم
 من الخلل الكفر الا في حذف من لانه لا اعطى الا في وجهه غلظها
 من جهة ان المرتد لا يقر بالجزية ولا يعقد له امان ولا يحل ذبحه ولا
 مناحه بخلاف الكافر الاصل في ذلك من يصح طلاقه الخ دخل
 فيه المرأة فانها تطلق نفسها بتفويض الطلاق اليها وتطلق غيرها
 بالوكالة كما تقدم وهذا يقرب للردة الحقيقية اما ولد المرتد الذي
 انفق في الردة فهو مرتد حكما لعدم قطع الاسلام منه وكذا المستقل
 من دين الى دين فحكمه كالمرتد ولم يقطع اسلامه وكذا المرتد بانه وان
 قطع الاسلام ظاهر الا يتحتم مرتدا حقيقة لعدم عدم عنده حتى
 يقطع فردة حكمية بامور اي ثلاثة سية كقربان نوكي
 ان يكفر في الحال او ان يكفر في عهد فيكفر حاله الخ لا فاما اذا تردد في فعل
 مكفر فانه لا يكفر الا اذا اتى به بالفعل يستمر اي الخفافا اي احتقلا

وقوله

وقوله او عتادا اي معاندة لشخص ومن المثل ومخاصمة له وقوله اي
 اعتقادا امان قال لشخص بكافر معتقدا ان المخاطب متصف بذلك
 حقيقة وظن كلام الله ان هذا التقدير راجع للقول فقط ولكن
 بعضهم رجع لما قبله من الامين وهو ممكن في الفعل بعيد في النية
 من نفي الصانع الخ من موصولة مبتدأ وخلة كقربان نوكي في خبر وان
 من شرطية والخلة جواب الشرط في لو ادعى شخص ان النبي صلى
 عليه وسلم يكفر لان غايته ما ينبغي ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتضي
 الكفر فان كان صادقا فذاك ظن والا فهو مجرد كذب حالا اي حال
 مقدمة من فاعل كفر ويصح تعلقها بتردد اي تردد في الكفر حالا وهذا
 فيكفر حالا صريح صفة للاستمرار والاحاطة اليها وقوله بالدين
 متعلق بستراد قوله وجود اعطف على ستمرا والصير في له ان
 كان راجعا للفعل والامعنى له لانه يصير المعنى انه فعل الفعل المكفر
 حالة كونه جاحدا للفعل والامعنى لذلك ولذا قال بعضهم يتأمل معنى
 ذلك ويحتمل ان يكون الصير راجعا للدين والمعنى فعل الفعل المكفر
 حالة كونه جاحدا للدين الحق اي الذي يقتضي عدم هذا الفعل المكفر
 وجوبا اي وقيل بتردد او على كل قيل حالا وقيل بمهل ثلاثة ايام
 وقيل بتردد التوبة ثلاث اوقات لانه كما عرضت له شبهة اي كاهل
 اليقظة وقيل بمهل ثلاث اوقات ظاهر انه يترك من غير توبة حتى
 تمضي الثلاثة ويحتمل ان يترك فيها كل يوم مرة وقيل التوبة في الحال
 والخلاف اما هو فينا حبر القتل فقتل فقتل حالا وقيل بمهل ثلاثة
 ايام بالعود الى الاسلام اي بالنطق بالشهادتين الخ ما قاله
 الحسن ولا يشترط النطق بالشهادتين بالعربية وانما احسنها
 وان كان بغيرها الخ وكان في الصدر الاول يسمى متافقا وباب
 صفة الخ بلفظ التوبة مفرد باب مقطوف على اسم الاشارة قبله
 ولا يبرء فعلا مضارعا من الابا اي الامتناع ان لا يتحل اي

لا يثبت على دين ويجب تفصيل الحال بالمراد بالتفصيل ذكر مسيلولة
وان لم يقل وهو عالم مختار وصند التفصيل الاطلاق وهو عدم بيان
سبب ردة بان يقولوا اردنا وكفر وقوله لم يقبل مبني على اشتراط
التفصيل وهو ضعيف فالسبي عليه ضعيف وقوله بعد فان بين مبني
على اشتراط التفصيل وهو ضعيف فلو شهدت واطلقت فانكروا قال
لم اردتم يقبل منه وعمل بالسنة على القول بعدم اشتراط التفصيل
وعلى مقابلة لا يعمل بها وهذا اذا انكر فان لم ينكر وادعى اكرها فان كانت
هناك قرينة تدل على صدق دعوى الاكرها صدق والاعمال بالسنة
المطلقة اي على القول بعدم اشتراط التفصيل والاعمال بقرارة ولا
عبرة بدعواه الاكرها اذا فصلت بان شهدت بفعل كفر فادعى هو
اكرها فانه يصدق مطلقا وحدث قرينة والا لانه لم يكذب بالشهود
واحد اصوله الخ راجع للثانية لان الاولى انفق فيها فتمت فلا يضر
بعد ذلك ضرورة اصوله تسلم لاجل للصورتين واختلف
في البيت الخ وهذا الخلاف في اولاد كفار هذه الامة اما اولاد كفار غير
فقلي النار قول واحد لكن من غير تعذيب وقيل الخلاف في اولاد كفار غير
هذه الامة واما اولاد كفار هذه الامة ففي الحنة قول واحد وملكه
موقوف الخ هذا هو الصحيح من اقوال ثلاثة الاول زواله قطعا وان
كان يعود بالاسلام والثاني بقاؤه قطعا والثالث موقوف ومحل
الخلاف في غير المكاتب وام الولد اما هما فموقوفان قول واحد حتى يفتقروا
بالموت او اداء النجوم ومحل الضيق غير حطب وصيد فملكها قبل الردة
ثم ارتد فيها قولان قيل في بيت المال وقيل باقتان على الاباحية ولا
وقف في تلك الصلاة على تقدير مضى في حكم
تارك الصلاة كما يعلم من كلام الله جل جلاله وغيره منصوبان على
الحال بمعنى جاحدا لا اشتماله على شيء الا واضح ان يقول لان بعض
افراد حكمه كالمرد وهو القسم الاول بعد ذكر الجنايات فمصلحة

بشر

لاجل

لاجل ذكر الكفر والغسل والدفن في الجنايات قبل الاذان اي لاديين
حكمها من الوجوب ثم بين حكم تركها ففيه مصلحة وقوله قبل الجنايات اي
ليكون كالحائمة لكتاب الصلاة بعد الاحتياط من حال من الضمير
في تركها وكذا قوله عنادا وهو بمعنى لم الفاعل وهذا ظ ويحتمل ان
يكون بيان القول غير معتقد لوجوبها وهو ظ في قوله عنادا وعنادا
لان المعاند في شيء معتقد حقيقة يستدعي التقاضي فكيف بيان الغير
المعتقد للوجوب لان العناد فعناه مخالفة الحق وردة مع اعتقاد
حقينه ويجازي باننا نجعل قوله او عنادا عطف على غير ويكون
ذلك زيادة على الحق او يؤول غير معتقد لوجوبها بغير قسم وغير
مدعى في صدق الجاحد والمعاد وبعد ذلك العناد بالمعنى المتقدم
لا يقتضي الكفر حيث اعتقد الوجوب كما اعتقاد خرفة الحرام مع فعله
فم كان الاول حذري قوله او عنادا فحكمه كالمرد فيه نظر لانه
نفسه مرد فيه تشبيه الشيء بنفسه الا ان يقال كالمرد المطلق
فهو من تشبيه الخاص بالعام لو انفرادي عن الشرك لا
ذلك تكذيب الخ علة للمدعى وليس علة لقوله اولي كل مجمع عليه
اي سواء كان من احكام الدين او لا فيدخل في ذلك حد مكة والمدينة
فهو كفر وكذا انكار الثواب والعقاب والحساب وانكار الحنة والنار
اي في الاخرة اما انكارها وعدم وجودها الا ان فليس يكفر وكذا انكار
الصراط والميزان ليس كفر الوجود خلاف فيها اما من جعل الخ محذورا
قوله بعد علم بحسبه فاستتاب الخ كفيته ذلك ان الامام او
نايبه يترتب الشخص وبأمره بالصلاة المرة بعد المرة ولو من اول
الوقت ويستوعده بالقتل ان لم يصل واخرجها عن وقتها كما ياتي في
الشرع فلا عبرة بوقوع ذلك من غير الامام او نايبه وكذا يقال في توبة
المرد بترك الصلاة في القسم الاول فانه يستتاب بان الاول يطالب
منه النطق بالشهادتين مع الادعاء والاقراء بوجوبها فان تاب

على ذلك الوجه فذلك والاقتل ولا يترقب القتل الا اذا كان ذلك الطلب
من الامام او نائبه كسلاي يستنقلا وقوله او قساهلا اي لا يبال
بتركها وهي مندوبة اي الطلب منها انوبته بالصلوة ولي واجبة
قطعا لكونه يقتل حدا الظاهر انه غلة للحقيقة وهذا امر
الدين فلا يقابل غلط عقوبة المرتد التي في الاخرة بالخود في النار
فكان الاوليان يقولون الفرقان المرتد يتجسم عذابه قطع الخلاف تارك
الصلوة كسلا فانه تحت المشيئة ان شاخذه وان شاها فحده وهذا
الامر المحتمل اخف من الامر المحتم وكل منهما في الاخرة فتحتسب المقابلة
والمستقبل الجواب عن سوال حاصله انه اذا كان عازا على تركها
في المستقبل فاجاب بانه لم يخاطب بالمستقبل بل حملا لا محمول
لحذوف اي وضع حاملا وباعثا على فعل الصلوة فالمخدر بمعنى لم
الفاعل ولما امكن تارك قال اجله الحد وهو الصلوة سقط الحد
بخلاف الزنا لا يمكن تاركه ولا رجوعه بالتوبة فلذلك لم يسقط الحد
بالتوبة فاذا تادى صلى اي بالفعل فلا يكتفى بقوله اصلها على
المعقود والفرق بين الجمعة وغيرها حيث يكفى في الجمعة الوعد بقوله
لا تركها ابدا بخلاف غيرها ان الجمعة لا يمكن فعلها بعد الوقت بخلاف
غيرها اي فيمكن فعلها بعد الوقت فلا تحصل التوبة الا بالفعل
امر ان اقاتل الشئ الخ المراد بهم الكفار وقوله فاذا قالوها الى كلمة
الشهادة ونسخة فعلوها والمراد بالفعل قول كلمة الشهادة لان
مدار عصمة الدم على ذلك وان لم يصل ولم يصم حيث اعتقد الرجوع
وهي عصمة من الكفر وان اهدر بسبب اخر كراية وزنا فحصى وغير ذلك
فان امتنع لم يقتل الخ ظاهره وان لم يسبق طلب من الامام
وتهديد وبر قال بعضهم ويكون مدار القتل على احدا من ائمة
التوعد من الامام والتهديد او قول الشخص بقتل تركها بلا عذر
والمعتد انه لا بد من تقدم الطلب من الامام او نائبه فيما

لا خلاف فيه اي في شرط او ركن الخ وقوله او فيه خلاف واه اي ضعيف
مثله صلاة الجمعة باثنين فانه قول ضعيف جدا فانه تارك لما هو
وكيفية قتله بترك الشرط والاركان باذن يوم من تحصيل الاركان الشرط
ويتوعد على تركها بالقتل فاذا خرج وقت العذر قتل كما في ترك الصلوة
بالدرة وقيل يقتل بخروج وقتها الاصل احتياط الشرط والصحيح
الخاي من خلاف ذكره مروي كتاب الصلوة قبل الجنازة عند الكلام على
ترك الصلوة بصلوة واحدة اي اقل ما يحصل به القتل كقتله
بالصبح او العصر او العشاء وقد يقتل باثنين كانا توعدا بالقتل على
ترك الظهر وتوعدا بالقتل على ترك العصر وغربت الشمس وكفر
يصل فيقتل بهما وان توعد على الظهر فقط لم تغرب الشمس ولم يصلها
قتل بها وان صلى العصر ولا يقتل ان قال صليت وان ظن كذبه
اي او تحقق اذا ضايف طرف للاداء واهما الطلب ولو مع سعة الوقت
ان اخرجها متعلق بخروج اي ويقتل ان اخرجها وما قيل
الخ مقابل لقول المتن والاقتل واقام لهذا القيل ادلة ثلاثة الاول
القياس الذي اشار اليه بقوله كالصوم والثاني قوله الخبر والثالث
قوله لان العضا الخ واجاب الله عنها على الله والشر المرب
منزول بالنصوص اي لا يعمل به مع وجود النصوص وقوله
مخصوص اي يخرج منه تارك الصلوة فيقتل ولو لم يكن واحدا من
الثلاثة تفصيل ياتي الخ الذي في الله ضعيف لا مدفع
الاعتراض والمعتد ان العضا ان كان توعد عليه في وقت ادائه
كما تقدم فيقتل به وان لم يكن توعد عليه لا يقتل به فتوهم القضاء
لا يقتل به ليس على اطلاقه وهذا غير ما في الله وقال اصلها
فقط في لا بد من الفعل بخلاف ما اذا لم يقتل اي فيقتل وظاهره
وان لم يتقدم توعد من الامام وقد علمت ضعفه فلا شك
في وجوب قتله بل قال بعضهم قتله افضل من قتل مائة كافر لان



ضرره اسد وان كان في خلوده في النار نظر لكن قال الشيخ حجر لا نظر
 بل يحرم خلوه فيها
 الطائفة الثالثة وهي الكفار الملبين وجواز قتالها فاحذ من
 النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والغزوة فاحرج فيها بنفسه
 والتبعوت جمع بعث وهو ما ارسله وامر عليه امير او المراد باحكامه كونه
 فرض عين او كفاية وقوله ومن يهرب من الكفار فعلى ضربين الخ
 وما يتعلق ببعض احكامه الخ فيه فلاقه مع التقدير قبله بالاحكام
 الا ان يراد بها هنا قوله ومن علم قبل الاستمرار الخ لانه متعلق بالاسرار
 التي هي من احكام الجهاد بعث الخ اي بني لما جاء جبريل بفارحدا
 وقال له اقر الخ فله حديث البخاري وليس المراد بالبعث الا ارسال
 لانه سباني في قوله ثم امر بشيخ فومه اي بالرسالة بقوله يا ايها المدثر قم
 فانذر الخ الي بيت المقدس متعلق بالصلاة وفيه مع قوله لا
 ثم يستقبل الكعبة تناف لان المقرر ان الصلاة صحيحة الاسر كانت
 الى الكعبة فكان الاولى عكس ما قاله الله بان يقول ثم تسبح بالصلاة
 الخمس الى الكعبة ثم امر يستقبل بيت المقدس وهو مبني على
 تعلق قوله الي بيت المقدس بالصلاة فان علم بالاسرار فلا اشكال
 ويكون الله سبط مرتبة وهي قوله ثم تسبح استقبال الكعبة يستقبل
 بيت المقدس واما قوله ثم حولت القبلة اي من بيت المقدس الي
 الكعبة فهو على كل من التقديرين المتقدريين في تعلق الجار والمجرور
 ثم حولت القبلة اي من بيت المقدس الي الكعبة اي الى الابد
 في الحاصل انه امر ولا يستقبل بيت المقدس ثم تسبح استقبال
 الكعبة ثم تسبح استقبال الكعبة يستقبل بيت المقدس ثم تسبح
 استقبال بيت المقدس يستقبل الكعبة واعمر اربعاً وهو
 عمره القضاء اي التي وقع فيها التقاضي والصلح لا الغضا الاصطلاح
 والثانية عمر الجمرات والثالثة عمر الحديبية والرابعة عمر

في قوله
 ثم تسبح

التي

التي كانت في ضمن حجة بناء على انه كان قارنا وقيل كان مفردا بان احرم
 اولاً بالجمعة ادخل عليه العمرة خصوصية له وان كان لا يجوز لغيره
 بعد الحج اما قبلها وكان ممنوعاً عنه وما مورداً بالصبر والتمهل
 ثم بعد الحج ايح له فقال من قائله الخ ما في المحسنة فرض كفاية وقيل
 فرض عين وجاهدوا الخ التلاوة ليست كذلك لان اية الصف
 وتجاهدون بالمضارع وجره فيها ايتان اية بالماضي امنوا وجاهدوا
 الخ اية بالامر جاهدوا باحوالكم وانفسكم الخ وما في الشئ ليس واحداً
 من ذلك نعم وجد وتجاهدون في بعض الشئ وعليها فالامر
 ولو فرض الخ لتقدير ما تقدم من ان المريض ونحوه لا جهاد عليه اي
 اذا كان ذلك في الابتداء اذا كان ذلك في الدوام فيفصل كما في الشئ
 الرمي اي وجوب الرمي بها اي بالجماعة وقوله على تناقض له
 اي لصاحب الرخصة وقوله فيه اي في الرمي والدين الخ اي اصابة
 او عرضاً سواء كان مسلم او ذمي ومراده بذلك الكلام زيادة شرطين
 على ما تقدم وهما ان لا يكون عليه دين حال وهو موبر واذا اصابه
 وحمل توقفه على اذن رب الدين فانه يغيب من عليه الدين من يقضي
 عنه جهاد بسفر وغيره اعترض بما ياتي من انه اذا دخل الكفار
 بلده لئلا يتوقف على اذن الا ان يصور ما اذا سافر لجماعة لا خطر
 فيها فاتفق له الجهاد فلا بد من الاذن من الاصول مع انه لم يسافر للجهاد
 فصدق انه جهاد فلا سفر وتوقف على اذن والمراد بقوله بلا سفر
 ان الجهاد فلا ينافي ان هناك سفر لكن لا للجهاد على رجل
 ومثله الاثني والرفيق والمخوسوا وجبت نفقة الاصول على الفروع
 فالمنع الحل حق الاصل واذا كان الفروع رقيقاً لا بد من اذن السيد اي
 ولو اذن رب الدين الخ مقابل المحذور اي محل توقف الجهاد على
 اذن من ذكر في الابتداء فان اذناهم رجعوا في الاثنان فيه التفصيل في
 الشئ ولم تنكسر اي ولم تخرج بجعل لم يجب الرجوع كان الاولى ان

يقوله لم يخرج الرجوع مثلا الذي يصح رجوعه ليدخلوا ولقوله بلدة
ولقوله لنا سواء أمكن فافهم الخاص بالما يقال انه يحتمل هذا
الكلام وخبرين الاول ان يجعل ما ذكره تعميمات ثم يستثنى منها قوله
الاثنى واذا لم يمكن المحذور استثنى معنى ذلك لم يكن بصورة استثناء وحال
التعميم اربعة قوله امكن او لم يمكن واحد وقوله علم كل من قصد الخش
تعميم والسؤال الثاني محذور تقديره ام لم يعلم وقوله بقدر ذلك ام لم
يعلم سق تعميم واستثنى الثاني محذور تقديره ام لم يعلم امكنت ويكون
السق المحذور في كل تعميم هو المذكور في قوله واذا لم يمكن المحذور وجوز
اسرا وقتلا الشق الثاني في قوله فيما تقدم او لم يعلم وقوله وامنت
الا هو الشق الثاني من قوله او لم تامن والوجه الثاني ان يكون قوله
علم كل من قصد المحذور قوله فيما ياتي وجوز اسرا وقتلا وقوله
او لم يعلم محذور قوله فيما ياتي ان علم وقوله او لم تامن محذور قوله وامنت
ويكون قدم المفهوم على المنطوق وانما جعلنا الاول مفهوما لان الثاني
هو عبارة المنهج والاولى عبارة في المنهج قدمها على المتن تقدما للمفهوم
على المنطوق ويصح ان يجعل الثاني محذور الاول ومفهومه وحاصل
الاستثناء استثناء مسيلة في الرجل مفيدة بقيدتين ومسيلة في
المدة وجوز اسرا الى محذور قوله علم كل من قصد الخ ان علم
انه المحذور وقوله او لم يعلم وامنت المرأة محذور قوله لم تامن
في احكام الجهاد والاولى ان يقول في بعض احكام الجهاد
لان ما تقدم احكام له ايضا ولو مسلمين واجع للعبيد بان
اسلموا تحت يد ساداتهم وصلة المبعوث اي بالتسمية لبعضه الرقيق
والبعض الحر فخير الامام فيه بين المولى والغدا والرقيق ويمتنع القتل فان
ضرب عليه الرق فالامرظ او قدا كذلك وان من عليه فقد قوت البعض
الرقيق على الغائبين فيصحبهم كما لو ائلفه فان قتلهم الامام الى
ومثل الامام غيره وهذا في قتل الساقطين اما قتل الكاملين من

الامام فلا شيء فيه اما من غير الامام فانه كان بعد اختيار الامام القتل او
قبل ولا ضمان الا بالتفريط وان كان بعد اختيار الامام الغدا فان كان بعد
فتنه العدا وقبل وصول الكافر لما منه فلا ضمان وان كان القتل بعد المن
فان كان قبل وصوله لما منه فلا ضمان وان كان بعد وصوله لما منه فلا
ضمان ولو لو تولى المراد به غير العربي او بعض شخص على الصحيح ولا يبري
الرق الى بعض الحر والبعض الحر لا يبري للبعض الحر او مسلمين
يصح بالجمع والتثنية وكذلك قوله او شركين بقدره ومن علم الى
هذا مفهوم قوله الا في قبل الاسر تقدم المفهوم على المنطوق فيجوز
للفائدة واما اولادهم فان حر او قبله رقوا وان لم يواضعهم واما ماله
وروحته فلا يعصمهما لم يخرج الامام الحاصلة لاسرا اما اذا ائلم
بعد ان اختار الامام فيه خصلة تعينت ولا يختار غيرها فاذا قالوا ها
الى هذا عامة قبل الاسر وبعده وقوله واما ماله خاص بما قبل الاسر
ومن علم الخ اي او بذكر الجزية فان سقرقت الخ منقطة بقوله
ولا يعصمهم روحته وحاصله انها ان رقت النسخ النكاح اما اذا لم ترق
فالمات ككيسة دام النكاح ولو كان زوجها مسلما وهي كافرة وان كانت
محمية او وثنية فيفصل فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح
والا فلا ومقرق زوجة الذي الخاص بذلك ان يقال ان
زوجة المسلم الاصل لا ترق وعتيق المسلم لا يرق وزوجة الذي المحجوز
وقت عقد الجزية لا ترق اما زوجة الذي اذا اسلم وزوجة الذي اذا
حدثت بعد عقد الجزية وعتيق الذي فيمرون ولو سبيت
زوجة الخاص صل انه ان حدث الرق في الزوجين او احدهما النسخ
النكاح وان لم يحدث رقيق لم ينسخ النكاح وقد علمت ان الزوجة التي
بطل عليها الرق هي زوجة الذي لم يسلم ولم يقط الجزية او تسلم
وزوجة الذي اذا حدثت بعد عقد الجزية او زوج حر قيد
وقوله ورق قيد سواء كان الرق محررا لا سرقا به كان صغيرا مثلا او

بالضرب بان كان كاملا واختار الامم فيه الرق ان علم بعد رقة والنياف
فصنا الدين منه زوال ملكه غنة بالرق كالميت يزول ملكه عنه بالموت
ويقتضي الدين من تركه اما اذا علم قبل رقة او غنة فينتقل الدين بزمه
بعد العتق واليسار لم يسقط اي فيوقت الي عتقه فياخذه فان ما
قبل العتق كان لبيت المال واما اخذ الى هذا في الغنة فكان
الاولى تاخيرها الى هناك ما وجد كقطعة الخاي من حيث انه لم يعلم
ملكه فغارق ما قبله فان ملكه فغنوم ويعرف الخاي وموتة الشريف
في بيت المال لانه بعد التعريف لبيت المال ويجزم للصبي الجحلة
مستأنفة استثنافا ثانيا واقعة في جواب سؤال مقدر حاصله
هل الاسلام الصبي يربى اخر غير سلام ابيه المقدم ام لا فاجاب
بان له ثلاثة شباب ومثل الصبي الحمل ايضا وان جز الخ غاية للرد
بان يعلق الخ تصوير الكلام الثن الا انه اعم منه لان كلام المتن ظم في التفصل
والتصوير يشامل الحمل فهو من تصوير الخا من العام حديد اتي
طاركي على الاسلام بدليل قوله كل مولود يولد على فطرة الاسلام واما ابوه
يهودانه او نصرانه احب الخ حاصل جوابان الاول بالرفع
والثاني بالتسليم فحاصل الاول منع قوله ان الاجداد تشمل ادم لان
المراد جدا وحده يعرف النسب اليه لا مطلقا جدا ولا حدة وحاصل
الثاني سلما ان الاجداد تشمل ادم وحوالك منع من تبعية الصغير
لما فانه وهو اباؤه وامه هو اوه او نصرانه وبان التبعية الخ جوب
ضعيف لما يلزم عليه انه لو كان له جد مسلم يعرف النسب اليه وهو اوه
ابوه او امه انه لا يمتنع ذلك الخ وليس كذلك والمجبون الخ هذا
تقدم واما اعادة الخلاف فيه فتكون الغاية المتقدمة للرد على هذا
الخلاف وبان التبعية الخ الحكم المذكور باليهودية مثلا ولا سلطة
بين الولد وادم فقطع التبعية لان التاخر نسخ المتقدم
فان وصفه لا تغير على قوله ويجزم للصبي سلام احدا بويه مسلم اي

وحدته اومع ذي على المعتمد وصورة المسيلة اذا الهى رقة في الغنمة
احدا بويه بان كان وحدته في الغنمة او كذا معها او احدها لكن اسي
قبل اصله فانه يتبع السابقي في الصورتين اما اذا اسي اصله قبله اوسي معه
فتبع الاصل لا السابقي لان تبعية الاصل الخ تقابل لقوله لا يتبع
السابقي ولو ذكره بجنبه لكان اولى في الاصح الخ راجع للذي في محل الخلاف
في الذي اذا كان قاطنا في دار الاسلام اما المؤمن في خلاف الله على دينه وكذا
الذي اذا لم يكن قاطنا لدارنا ليقطأ حال من الضير او ما الحق
بها الا وهي دار كفرها فستلم يملك كونه منه وان لم تحم كافر الخ اي
لا احتمال ان يكون من وطنه فتمت تبعية هذا الخ راجع لدار الاسلام
وما الخ بها ولا يكتفى اجتيازه بدار كفر الخ المراد بها التي هي دار كفر
اصالة ولم يفتحها المسلمون صليا ولا فتحها المسلمون عنوة ولا طرد
الكفار عنها المسلمون في التي لا يكتفى فيها المروءة بخلاف دار الاسلام فيكتفى
فيها المروءة كما تقدم ذلك في باب النقيض فراجع ولو نفاه المسلم
اي الذي يمكن كونه منه وحكم بسلامة تبعا له بان كان اسي في دار الكفر
خمسة عشر متعلق بسيط وعام فيصوب على الظرفية فقد
تكون تعليل لما قبله والمضارع بمعنى الماضي والعين اي للاسلام
على الصلاة ونحوها الخ في الغنمة الخ ذكرها في كتاب
الجهاد لان كلاهما متعلق بالامام وذكرها شيخ الاسلام مع التعقيب
الوديعة لان المال انما خلقه الله لنفع المؤمنين ولما كان تحت يد
الكفار قبل كونه عتيمة او فيا فكانه ووديعة تحت ايديهم فثبت ذكره
معق الوديعة والغنمة افضل الكاسب ثم بعدها الرابعة ثم بعدها
الصناعة ثم بعدها التجارة وغنمة ففعلت بمعنى ففعلت حصل
لنا قيد وقوله اصليين قيد وقوله حريين قيد وقوله ما هوام قيد
وقوله يقتال قيد وقوله منا قيد وايضا في خيل الخ عطف على القتال
من عطف العام على الخاص لان هذه الامور تكون للقتال ولغيره

ومن الغنمة التي اوعز من عليه بان الغنمة لا يدبرها من قتال ولا قتال
هنا ويجاب بانه لما خاطر بنفسه ودخل دارهم على هذا الوجه
نزل ذلك منزلة القتال والحرب قائمة حال قيده بالامرين فقا
مخرج به فالولم تكن الحرب قائمة في صورة الاهداء المهدى اليه وفي
صورة الصلح في افا المعلوم فيه تفصيل وخرج بما ذكره في شروع
في محرز القيود على اللق والنشر الرب ومن قتل الخو يحتمل ان يكون
مستعملا في حقيقة وهو اذهاق الروح واستعمل ايضاً في مجازة وهو
ابطال المنفعة والقوة من غير اذهاق الروح ويكون جازيا على قول من
يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو الاقام الساتع ويحتمل ان يكون المراد
به المعنى المجازي وهو ابطال المنفعة مجازا من اطلاق علم اللزوم
وارادة اللزوم ويكون المعنى الحقيقي اولى من المعنى المجازي بالحكم المذكور
فتلا اي شخص ضا بول امره ان يكون قتيلا فهو من مجاز الاول
يستثنى الى ابا النظر لظن المتن افا بالنظر لتعبد الله بالمسلم
فكان يقول وخرج الخ مسدودة صفة حقيقة وما بينها اعتراض
نفس الحقيقة واستعمالها فيما على الفرس مجاز على هذا والجنس
السلب الخ هذا علم ما تقدم ولكن اعاده للخلاف فيه على المشهور
ومقابلته انه ينحس فاربعة اخماسه للقاتل وخمس لاهل الفئ
فيعطى اربعة اخماسها للقاتل وخمس لاهل الفئ فيعطى اربعة
اخماسها الخ وهذا ما لا يتفرع عليه الاسلام وكانت في صدر الاسلام
اربعة اخماسها للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة لانه كالمقاتلين كلهم
فصورة وكان ياخذ مع ذلك خمس الخمس فحيلة ما كان ياخذها احد
وعشرون لكن هذا على سبيل الجواز ولكن لم يقع منه صلى الله عليه وسلم
بلكان يقسم اربعة اخماسه على الغانمين تاليفاً لهم وما خمس الخمس فكان
يصرف منه على نفسه وما فضل يصرفه لمصالح المسلمين لاطلاق
الحيلة للتعميم للعقار والنقول وقوله وعملا بفعله لتقليل لقوله

فيعطى

فيعطى الخ ويستثنى من ذلك اي من عذم الاستحقاق المذكور
وافرد الخ الواو بمعنى او والكين الذين الذين ينزلون محلاً مخففا
يتوارون فيه بحيث لا يشعر بهم احد ثم ينهضوا على العدو في عقله
وكذا لو بعث سريتين الخ الفري بين هذا وبين ما قبله ان السرية هنا
تشارك الجيش وهناك تشارك الاخرى والسرية اقسام عند اهل
السير وغايتها حسماية وفاز اذ على ذلك الخ اربعة الخ يقال لها مخفل
وفاز اذ على ذلك يقال له خمس واما البعث فهو فرقة من السرية واما
الكثبة فهو المجتمع الذي لم ينتشر حينئذ فانت في الاشياء يسهم
لهم اي مع الاجرة ان فعلوا العمل المستأجر له والافالسهم فقط
ولم يستحق سهمها ولا رخصاً وقيل يستحق الرخص للمخاض من فقه
فمن حيث يتمكن من ركوبه والقتال عليه وان لم يركبها وقت القتال او غيرها
غيره او فاعانت منه وقاتل عليها غيره مع حضور المالك والحيين
الخ وهذه صفات الخيل وقد تجرى في الابل الكري الاقدام والغدر
اي الفرار والتولي ولو كان الرخص لغارس وهل يستحق فرسه سهمان
كفرس غيره او يرضخ لهما دون سهمي فرس غيره وهو الاقرب ويقسم
الخنس الخ لافرع من قسمة الارخاس الاربعة شرع يكلم على قسمة الخنس
بفرد ذلك اي على سبيل الذب ويجوز العكس على خمسة الخ
الاولي حذف على لانها تقتضي مقسوماً ومقسوماً عليه كقسمة الرخيف
على رجلين وهناك ليس كذلك لانا الاقسام هو نفس الخنس ويقال انها
معنى اي او متعلقة بمحذوف ينسبها الي تقسيمها مستعملاً على خمسة
قال القسمة من خمسة وعشرين اي بمقتضى قواعد الحساب اي اذا كاف
هناك صحيح وكسر بسيط الصحيح من جنس الكسر والكسر الخنس جعل
خمس اخماس فيجعل كل واحد من الاربعة الاخرى مثله والافليس ذلك
بواجب ولا مندوب فيجوز جعل الاربعة التي للغانمين من غير خمس
سهم لرسول الله الخ وكذا يجوز له اخذ الاربعة اخماس المتقدمة لكن

لم يقع منه بل كان يصرفها على الفقاعين بحسب حاجته وادراك القضا
الذي ذكرنا وجائهم واولادهم بعد موتهم كما يأتي والعلماء والمقلدين
وعلمى القرآن والمعلمين ايضا ولا فرق في ذلك بين الاغنيا
والفقرا غير قضاء العسكريان كانوا يقضون في البلاد وهن
الذين يحكمون لاهل الغنى في عقارهم اي عزوهم بان اخذوا عنهم قضاء
حال الغنى وكذا ائمة وموذنون الخ من الاحاسن الاربعة اي من
الغنى لا من العينة يقدم الهم الخ مقابل المحذوف اي وليم الاقام
بهذا السهم كل الافراد ان وفي فان لم يوف قدم الهم فالاهم فيه اربعة
مذهب الى اقواله جواب هذا الاستفهام اربعة اقوال وهذا
غلول باللام اي حياته ويكون لهم الاسارة راجعا للاخذ ويكون
غرضه بذلك لتقوية القول بعدم الاخذ وتضعيفه بالاخذ وفي
نسخة غلوي او من غير لام اي تحقق وتشد يد اي وقد نهينا عنها
ويكون لهم الاسارة راجعا لقوله واليخوز ويكون غرضه تضعيف
القول بعدم الاخذ وتقوية القول بالاخذ يلحق ما يعطى اي ما كان
يعطاه لو قسم الاقام وعدل وقوله وهو حصص بيان لما يعطاه والمراد
بحصصه كفايته لان حصصه غير معلومة لان المال الخردل دليل
القول الاول اي اذ لو كان مشترك لم تجز الاخذ منه الا باذن الشركاء
فلما كان غير مشترك جاز الاخذ قطعا انه ودليل القول الاول وقوله
كالغنيمة فقال للمنفى وهو لفظ مشترك وقوله حتى لو ماتوا الخ تنص
على كونه ملكا والضمير فان اتوا الفقاعين والورثة وقوله وهذا
ما بيت المال لو مات الشخص لم يستحق ورثته شيئا اي لكونه غير
مشترك فهو غير مملوك وانما لم فيه نوع اختصاص واستحقاق
واقره اي اقر الغنى الى النوري الخ وسهل ذوي القربى اي بشرط
الاسلام وليم الامام جميع افرادهم ان وفي المال والا قدم الاحوج وكذا
يقال في بقية الاقسام بنوا هاشم اي ذكورهم وانما في كلامه تغليب

الذكور

الذكور على الاناث والامشراة الان من بني هاشم لان جد هاشم سدرنا على
وهو هاشم لاقتصاره الخ وقال غن وبنوا المطالب شي واحد شيك
بين اصابعه كالرث الخ لكن لا من كل وجه لانه هاشم اعطى الاب
مع الجد وابن الابن مع الابن والاخ للاب مع الشقيق والاخ للام مع
الجد والعينة في الانتساب الى الاباوين على ذلك انها اذا كانت
الام غير هاشمية والاب هاشمي او بالعكس تتبع الولد الاب لا الام قوله
تعا ادعواهم لا بايهم وهذا هو المراد وان كانت احكام النسب من الرث
وغیره تجري بين الولد والاب والام ولا تخص الاب ينسج الخ
اي بعد ان يتراد لاب له معروف شرعا فيصدق حم من لم يكن له ان
اصلا او كان له اب في نفس الامر لكن لا ينسب اليه شرعا كالزاني وليس
معروف كالليط ولا يسمون ايضا الخ كان الاول حذفه لانه
مناقض لاول الكلام ولان ما بعده من التعليل لا ينسبه وقوله ولا
يوصف باليتم كان الاول حذفه لانه مناقض لاول الكلام فكانت
الاولى الاقتصار على صدر العباد من فقراء مسكنة اي وقضية
اعطائه باليتم انه يعطى ولو غنيا مع انه ليس كذلك الا ان يقال المراد
انه يلاحظ وصف اليتيم فيعطى من سهم اليتام وان كانت المسكنة موجودة
ولا يلاحظ وصف المسكنة فيعطى من سهم المساكين والفرق بين
المسكنة والغزوي اذا اجتمع الغزوي مع القرابة اخذها واذا اجتمع
الغزوي مع القرابة ياخذ بذي القرى ففرق بينهما لكن كان الاول
ان يقدم عدم الاخذ بالمسكنة اذا اجتمعت مع ذوي القرى لم يعرف
الخ الا ان يعلم ذلك من الفرق فالخاص ان الله اذا اجتمع صفتان
فان كانت احدهما الغزوي وذوي القرى اخذها واذا لم تكن احدي
الصفتين هي الغزوي فانه ياخذ بالارزاق ومعنى كون اليتيم لا رزاق مع انه
يزول بالبلوغ ان زواله غير قريب بخلاف المسكنة فانها كل لحظة متعرضة
للزوال وانما راجع لقوله بل يمين في الغنى

فصل

ذكره بعد الغنمة المستترة لها لان كلا يتعلق بالامام والغنى مقدر
 فاذا رجع فالمراد المال الراجح او المال المردود ومن اطلاق المصدر واردة
 اسم الفاعل او هو المفعول والمشهور بتغير الغنى والغنمة كما يوجد
 من تعريفها وقيل الغنى يشمل الغنمة دون العكس فيكون بينهما
 عموم وخصوص مطلق فكل في غنمة ولا عكس من كذا الخ اطلاق
 هنا وفيما تقدم بالمربوب فيدخل هنا الربوب والمردود
 واهل الذمة فلا قتال اي لا حقيقة ولا حكا فلا يرد ما اخذ
 سرقة او اختلاسا او لقطه ونحو ذلك اخذ في غير صورة عقد ليخرج
 الهدية في غير حالة القتال فانها ملك للمهدي اليه لا غنمة ولا في
 رجالة الخ جمع رجل اي مائة وجمع ايضا على رجل كصبي وصاحب
 وجمع على رجال واما رجل مقابل المرأة فيجمع على رجال وعلى جملة كثيرة
 فرجال جمع مشترك بين رجل بمعنى مائة ورجل مقابل المرأة وخارج
 ضرب بيم جزية صورية اذا فتحت البلد صلحا على انهم يودون
 خراجها فيكون حكم الجزية ويسقط باسلامهم فيكون خراجا
 بالنظر للفظ وجزية في المعنى وحيث لا فرق بين ان يعقد بيم الجزية او لا
 فتقيد الله بيمينه فقال فاذا عقد بيم الجزية ان يقول هذا حكم
 على ان الارض لكم وتودون عن كل فدان كذا ويسكت اما اذا صرحوا على
 ان الارض لنا ويودون خراجها فهو خراج حقيقة ولا يكتفى عن الجزية
 ولا يسقط باسلامهم ولو غير خوف الخ اي سواء كان من غيرنا او منا
 في غير حالة القتال والا كان غنمة لقوله تعالى الخ الاستدلال
 بها على معنى البيت وكيفية قسمة الغنى كقسمة الغنمة انما يظهر بعد
 حمل المطلق على المعقود كما ياتي خلافا للائمة الخ خاصة فيهم
 انه يوضع جميعه في بيت المال ويترك على الخمسة المذكورين ولا يعطى
 للمرتزقة شي وهذا هو المراد بقوله بل يوضع جميعه لصالح المسلمين
 بخلاف الغنمة فان اربعة اخاسيسها للفقامين وخمسها للخمسة المذكورين

كذهبنا

كذهبنا اربعة اخاسيسها للغنى في مصالح المسلمين متعلق بالقتال
 والغنى بمعنى اللام من تفرقة تقسم الي من الاربعين لامن الرواب
 فيعطاهم وموتها الاجل الخ يحل عليها زاده ومقاعدا ويقابل عليها
 من هذه المسئلة اي مسئلة جواز اخذ اولاد المرتزقة وزوجاته من
 قال المصالح مما كان اي من وقف الخ وفرق بعضهم بين هذا اي
 بين اخذ اولاد المرتزقة من قال المصالح وعدم اخذ اولاد العالمين
 وقف كان ياخذ منه ابوهم الخ الحية تطلق على
 العقد اي شرعا وقوله على المال الملتزم به اي لغة وشرقا لكنا
 عنهم اي والتمسهم احكاما لان المجازاة فاعلة من الجانبين اي جانبنا
 الخ الركن الثاني اي بالنظر للاجمال السابق في عدد الاركان واما بالنظر
 لتفصيلها انكر شروطها فيكون ثانيا لتقدم الكلام على الصيغة
 والعاقبة ويمكن ان يقال انه ثانيا ايضا ولو نظرنا للتفصيل نظرنا
 وقع له من التكرار حيث اعاد الكلام على العاقبة فيما ياتي فلم يتقدم
 ح الا للصيغة وجوب الخ الاولى صحة بدل وجوب الخ لان هذه
 شروط للصحة لا للوجوب لان جعلها شروطا للوجوب يقتضي انها
 متى وجدت وجب ضرب الجزية وليس كذلك بل لا يجب عقدها الا اذا
 طلبها الكافر ومن الامام ضررهم زيادة على هذه الشروط لاصل
 الكتاب الخ متعلق بالدين اي دين اصل اهل الكتاب اي دين اصولهم
 السابقين عليهم النظر المحتم كالمجوس فانه قيل انه ارسل اليهم نبيا
 يقال له اراد شئت ولا تحل ذبيحتهم الخ راجع للمجوس اي ان المجوس
 تقتلهم الجزية ومع ذلك لا تحل ذبيحتهم ويصح رجوعه لقوله ولو بعد
 التبدل وان لم يتجربوا المبدل الخ لكن شككنا في اولادهم شككنا
 لان حكمه هو تقدم عند قولهم تعلم دخوله في الدين بعد نصيحة لانه
 صادق بصورتين العلم بالدخول قبل النسخ والشك في ذلك
 ولم تحالفهم هو عين ما قبله فيكون تفسيره من احد ابويه كقاي

وص

أي سوا اختار دين الكتابي ولم يختار شيئا مما إذا اختار دين الوثني فلا
 تقبله وتحرم دينه أي من ذكر من تمسك بالصيغة المتقدمة
 ومن أحد ابوي كتابي قال في كل من لا يصح عقد الجزية له يصح عقد
 الأمان له لأن الأمان أوسع من الجزية والذهب وجوهها محل
 الخلاف إذا عقد على الأوصاف أمان عقد على الأشخاص فواجبه
 جزيا ولو بلغ ابن ذمي أي وصورة المسيلة أنه عقد على الأوصاف
 أما إذا كان العقد على الأشخاص فلا يتوجه عليه طلب لأنه لم يترك
 العقد ولم يتبع عقد غيره وإن كان يبلغ الماس لأنه كان مقصودا
 تبعالا ليه ومثل البلوغ الأفاق من الجنون والعقوبة فما كان في
 التفصيل المتقدم وأقل الجزية دينار الخطا هرة يعقضي أنه
 يجوز الاقتصاص على دينار ولو لغني ومتوسط ومكس على ما إذا كانت
 الماكسة سنة بان احتمل أن يجسوه في دعوى الغني والتوسط وأن
 لا يجسوه فيجوز ترك الماكسة ويعقد بدينار ويصدق في دعوى الفقر
 وأما إذا كانت الماكسة واجبة بان علم أو ظن أنهم يجسونه في دعوى الغني
 أو المتوسط فلا يجوز ترك الماكسة ويعقد بدينار ويصدق في دعوى
 الفقر لأنه متى أمكنه العقد بأكثر من دينار لا يجوز العقد بدينار وإن
 علم عدم اجابته لما ذكر كانت الماكسة مفادحة ثم شرع في الركن
 الثالث إلى صوابه الرابع لأنه تقدم الكلام على الصيغة والعاقلة
 والمعقود عليه ونحوه بما تقدم من أنه لما أعاد الكلام على
 العاقلة فكانه لم يتقدم الاثنان من المعافق قيل هو مفرد على صورة
 الجمع كخضاجر وبلاذور وقيل مع معز كفا جمع مفرد وهو لم رجل
 يقال له معافق أبو قبيلة من اليمن ثم سميت القبيلة به ثم سميت الثياب
 باسم من نسجها من هؤلاء وإذا كان كذلك فحقه أن يقول أو عدله من
 المعافرية نسبة لمعافق إذا قلها دينار أي ولا تقدره عن
 المذهب بتقديم الذل على الثياب وبعض الميم واسكان الذل وكسر الهمزة

كتاب يقال له الطراز المذهب مأكسة الكافر أي مشاحفته في أوصافه
 من الغنى أو المتوسط والخاص لئلا الأم تارة يعقد على الأشخاص
 فله الماكسة عند العقد فقط بان يقول الكافر أنا فقير أعقد بدينار
 فيقول له الإمام أنت غني أو متوسط فيما كسه حتى يعقد بدينار
 أن اتفقا على المتوسط أو بأربعة أن اتفقا على الغني ومتى عقد بشي لزم
 سوا اسم الكافر على الحالة التي عقد له عليها أم لا لأن العبرة بها
 اتفقا عليه ثم إن هذه الماكسة أن كانت سنة جاز تركها ويصدق
 الكافر في دعوى الفقر ويعقد بدينار وإن كانت واجبة فلا يجوز تركها
 ولو تركها وعقد بدون الدينار أو الأربعة لم يصح وأما أن عقد على
 الأوصاف فيجوز له أن يماكس عند العقد بان يقول الإمام أهل
 هذه الجزية احتياقا فلا عقود لهم بأربعة فيقولون له نحن فقراء
 فأعقد لنا بدينار فإن اتفق معهم على المتوسط مثلا عند العقد
 وعقد بدينارين فيجوز له عند الأخذ أن يماكس ويدعي عليهم الغني
 أو المتوسط أن ادعوا الفقر وياخذ منهم ما يليق بما يتفقون عليه
 من الأوصاف وفي الحالات أي الماكسة عند العقد وعند الأخذ
 أن كانت سنة جاز تركها ويعقد في الأول بدينار وعند الأخذ بتركها
 وياخذ ديناراً يصح وإن كانت واجبة فلا يجوز تركها والعقد بدينار
 ولا تركها عند الأخذ وأخذ ديناراً احتياقا بالاعتراض بان
 أخذ ما ذكر واجب لا مستحب ويجوز مجاوبها الأول أنه
 راجع للماكسة لا للأخذ والثاني أنه يرجع للأخذ لكن يحتاج إلى
 تأويل بان يقال أن يستحب الاقتصاص على الدينارين أو الأربعة
 وعدم الزيادة وإن كان الأخذ لذلك واجبا أي يستحب أن لا يزيد
 فإن زاد برضاهم جاز وأما التقص فلا يجوز وقوله فيوخذ من المتوسط
 أي يعقد لأنه مفروض في الماكسة إذا عقد على الأشخاص وهي تكون
 عند العقد فقط ولذلك قال الله ما كس حتى يزيد على دينار ولذا

بوجوده المتوسط اي يعقد له تنبيه هذا اي نذب الماكسة
وهذا اذا عقد على الاشخاص اما اذا عقد على الاوصاف فالمماكسة
عند العقد والاحد معا كانوا قاضين للعهد سيان حكمهم
فان عادوا وطلبوا عقد هابديا راجاهم ولو لم ذم الحرفه
ما لو حج عليه نصفه او فاس البض لكن الامام او نائبه يضاد مع
الفرع بقدر الجزية بعد شي راجع للكل وله وارث راجع لانه
اما اذا لم يخلف وارثا اي مستغرق بان لم يكن له وارث اصلا او
وارث غير مستغرق كمن ومثل ذلك حج السفه او العلس في الانتبه
ففي نحو البنت لها النصف والباقي لبيت المال فيوجد من حصه
النسب ما عليه من الجزية اي سواء كان الموت بعد سنين او في اثنا سنة
ولا يوجد من ربي المال لان بيت المال لا يجزيه عليه ويجوز ان
يشترط عليهم الحرام كماله بحمل حاصله انه ان احتمل ان يوافقه على
شروط الضيافه وان لا يوافقه كان شرطها سنة واذا علم ان يوافقه
او ظن وجب شرطها وان علم عدم اجابته كان الشرط مباحا وكل
هذا عقد رضاهم وطلب نفسهم والحرم شرط الضيافه من
برهم من ليس قيدا اي او من اهل الذمة فصد حال من الضيافه
بقا ويلم باجر الفاعل على احد الوجوه في زيد عدله اي فاضلا
الاولى فاضلة لانه حال من الضيافه وهي مؤنثه والحال وصف
لصاحبها ثلاثة ايام فاقل اي في كل مرة كان يقول عقدت
لك يا فلان بدينارين وتضيف خمسة من المائة وعشرة من
الفرسان الخ على ثلاثمائة دينار الخ يقتضي انهم فتراو مشروا
الضيافه يقتضي عدم الفقر الا ان يقال انهم في نفس الامر غير فقرا
ولم يملكه العقد معهم الا بدينار ايلة بفتح الهمزة المسماة
بالعقبة التي هي من منازل الحج هذا هو المشهور وقيل بلادة بالشام
على ساحل البحر على النصف من مكة ومصر والركن الرابع الخ

هذا مكرر لانه تقدم الا ان يقال اعاده الاجل وعليه اجابته الى
بل يبلغ ما فيه اي محلا ما من فيه منا وهو دار الحرب اذا لم يخف
الخ عبارة غير ان لم يخف وهي واحدة فلو عبر بذلك لكان اولي
ولا يدخل حرم مكة كلام مستأنف وليس مرتبطا بمسئلة
الخ في قبله بل علم في الخ في وغيره ويجوز ان يكون محترقا غير
حرم مكة ولو لمصلحة وقال بعضهم ولو تصرفه وقيل يجوز
للضرورة لا يخفى فيه هذا الحكم لكن ليس جعله حرم مكة
ويضمن ان يقتضي ويستلزم وليس المراد انه يشتمل
على هذه الاربعة وتذكر فيه لانه لم يذكر فيه الا الثاني منها
وقد قال البلقي الخ دليل على كونه العقد مشتملا على الاركان
وليس اعتراضا على المقنن لغالب الاركان اي لانه لم يذكر المكان
ويضطر مطوون على لا يعتقده او على يعتقده نفسه
فيوجد برق تفسير الصغار بما ذكر لا بما ياتي وانما وجب التوقف
الخ لم يتقدم ذكر ذلك الا ان يقال معلوم من خارج انه لا بد من
ذكره في الصيغة لانه الجزية اي المال الخ وهذا في حق
الرجل اي محل كون عقد الذمة يستلزم اربعة في حق الرجل الفقير
له اي امار وجبه ونسبه فلا يتضمن عقد الذمة له في حقهن
الربعة بل يتضمن الثاني منها وهذا من الشبهة مسامحة لانه
يقتضي ان المرأة تزويج الاسلام بشر وتقبل ما فيه ضرر على
المسلمين وليس كذلك انتقض عهدهم الخ ويترتب على ذلك
ان للامام قتالهم بل يجب ولا يجب عليه ان يبلغهم المام ولكن
للامام ان يحتاويهم ارق او امن او العذا او القتل وهذا فيمن
انتقض عهده اما لا رايه ووجهه فلا ينتقض عهدهم فيقرون
ولا ينتقض لهم فان طلبوا دار الحرب اجيب النساء والخنا زادون
الصبيان والمجانين فيقرون في دار الاسلام الي البلوغ والافاقه

ثم بعد هذا ان طلبوا اوار الحرب اجبوا وعبارة المنهج ومن انتقض
عهد به فقتل القتل ولا يبلغ الما من وان انتقض عهد به فغير قتال
والخيرة فيه للاقام بين الامور الاربعة فان لم يقتلها فغير
من ومن انتقض عهد به فلا ينتقض ما من ذراعه ومن هذا العهد
واختار دار الحرب بغيرها وهي ماضية من احداث كنيسة الخولا
يقال ههنا ولا يرون على كنيسة كانت فيه لانه ما حدث الا في الاسلام
وقوله كالمدينة لا حاجة اليه لانهم ينفون من دخولها مطلقا واما
الذين ينفون من الاحداث وهمدم ان وجد القاهرة المشا
مصر الان كصروهي مصر العتيقة كانت فيه اي فيما فتح
عنوه ويمنعون من سيقهم نحو حجاز ولا ينتقض عهد بذلك
مطلقا اي سوا شرط الانتقام او لا وكذا اسماء عمر فولا شركاه
كالدن ثالث ثلاثة وكذا قولهم القرآن ليس من عند الله وابقا
الكنايس ولهم اعادتها اذا اهدمت اي بالالة القديمة دون الجديدة
ان امكن فان لم يكن الا بالجديدة اعادوها ولهم تطييبها من
داخل وخارج وتبييضها كذلك او احدا منها هذا ضعيف او
محمول على حالة الضرورة ويعرفون الخ المراد ان الاقام او يابيه
يلزمه ان يامرهم بما يميزون به بشروط التكليف وان يكونوا بدار
الاسلام والا فلا يجب على الاقام اي اهل بالنصب تفسير
للضمير فامرهم وقوله الخلفين بالنصب نعت لاهل وفي بعض النسخ
برفعه يكون نعتا مقطوعا ويصح رفع اهل تفسير للواو في يرفون
بان يحيط الخ تفسير مراد لانا الفيا رفقناه اللون الخ الفالو
غيره وهو لا يلبس فيكون المتن على تقدير مضى اي يلبس ذي القيد
يهود المدينة اي يهود ما حوالى المدينة من غير الحجاز لاف
المدينة لم عليه اهل فلم يبق فيها يهود من الصحابة في احتيج لذلك
التاويل الزنا ربوزن تفاح وتجمع على زناير وسد الزنا ويصح

ان

ان تكون الواو على بابها ويكون الجمع للتاكيد ويصح ان تكون الواو بمعنى او
لان المقصود حصول التمييز وهو حاصل باحدهما ويستوي
فيه ساير الالوان المراد انه لا بد فيه من تعداد الالوان
بمنطقة اي تجعل في الوسط وكذا منديل يجعل على الوسط بدله
والخاتم طوق الخ ليس هذا متعينا بل يصح ابقا الخاتم على حقيقته
لاوليا به وهم المومنون والاعداء الكفار بحرم مودة الكافر
اي المحبة والميل بالقلب واما المخالطة الظاهرية فمروجة لا تجز
قولا الخ تزلت في ابي عبيدة بن الجراح حيث قتل اباه في غزوة بدر وكذا
سيدنا ابو بكر طلب ابنة للمبارزة وكذا مصعب بن عمير قتل اخاه وكذا
سيدنا علي قتل عشرين وجلبه اي صفته وتعرض تفسير
للحمية الخ اي بيان ما يعتبر لحل المصاد
من الشروط وبيان ما يعتبر لحل الذبوح من الحيوان المهدور عليه
من الشروط هكذا مرده والى جعل الذبايح شاملة للمصاد
بالجراحة فيكون عطف الذبايح على الصيد من عطف العام على
الخاص وكان على تقدير الاول عطف مغاير وبعبارة قال المراد
كتاب بيان ما يملك به الصيد وبيان ما يعتبر لحل الذبوح وليس على
هذا المعنى اعترض على المتن بانه ترجم لشيء ونقص عنه وهو
صحيح لانه لم يبين الطرق التي يملك بها الصيد والتقدير الاول
احسن لعدم الاعراض عليه ولا تغفلوا الصيد الخ التداو
بلاوا وانما تكون بالسكن الخ هذا بيان لاختلافها من
جهة الالة وتختلف من جهة الذات كبقرة وغنم ومن جهة كيفية
الذبح من كونه في البنية او الخلق الي غير ذلك وفاقا للمزك
ووجه المسئلة انه ذكر من يحل ذبحه وصيده من الكفار ومن لا يحل
والكتاب قبل ذلك كان مقصودا لبيان احكام الكفار وما
بعدها كالا طمة والاهمية والعقيقة قال ابن قاسم اي الغزي

كتاب الصيد

في شرحه على المنهاج هو اي كلام سمع ذبح اي بالمعنى المصوري
 اعلم ان الذبح له معنيان مختلفان فان كان في حيوان مقدور عليه
 فمعناه قطع الخلقوم والمري وان كان في غير المقدور عليه فمعناه
 عقره في اي محل كان وقد ذكر المعنى الاول بقوله وما قدر على ذكاته
 الخ فان المراد بقوله وما لم يقدر على ذكاته الخ في خلقه وليته
 الاول ان يقول بقطع خلقومه ومريه سواء كان في الخلق او في اللبنة
 والثاني ان يجعله تائيبا باعتبار تفصيل الاركان في المتن
 وان كان تائيبا في الإجمال عند ذكر الاركان وهو الذبح والذبح راجع
 للاول والثاني على اللفظ والنسبة من الحيوان الى الكول بيان
 لا فلا يرد حل الجنين الخ وجور ودهانه ان كان مقدورا عليه
 فلم يقطع خلقومه ومريه وان كان غير مقدور عليه فلم يعقر عقرها
 مذهبنا كروحه فلذلك قيد المتن بانه مفروض في الحيوان المستقل
 وقال بعضهم لا حاجة للتقدير وهو دلل لان المراد الذكاة حقيقة
 او كما في قدر في الجنين ان يقطع خلقومه ومريه قصداي
 للمعنى وان اختلف الظن او الجنس وان اختلفت الاصابة والمراد
 القصد ولو في الجملة ليدخل الصغير غير المميز والمجنون والسكران
 وقد خرج على مفهوم الشرط قوله لان ظنه حجر الخ وقد تم الكلام على
 المفهوم باعتبار ما اوردنا من شواهد الاصل والاصد الخ خرج ما لو ارسله
 لصيد فاصاب غيره فيحمل وغابت ثم وجده الاول وغاب لانه
 المراد سواء غابت ام لا الا ان يقال غابت اي فعه ظنه حجر
 اي او خنزيرا او كلبا اي واصابه هو فانه يحل اعتبار الجمالي نفس
 الامر بخلاف ما اذا اصاب غير المظنون المقصود فلا يحل ولا
 اعتبار بظنه اي ولا اعتبار لا يضمن بخلاف الاصابة وقاله
 يقدر الخ والعبرة بالقدرة وعدتها وقت الاصابة لا وقت الرمي
 فالمراد به غير مقدور واصابه وهو مقدور لم يحل الا ان اصابه في

مذبحه وان رماه وهو مقدور عليه واصابه غير مقدور حل في اي
 موضع كان الخ هو معنى قول المتن حيث قدر لانه معناه في اي محل
 بدنه الخ فلو اصابه الله وشرح بها المتن وحذف لفظ الظن لكان اولي
 والنكران بالنظر للظاهر والافا لله فرض كرامة اولي التوحش
 الاصل وجعل قول المتن حيث قدر عليه متعلقا بمسئلة ما اذا
 كان انفسيا وتوحش فلا تترأى وعلى كل فالاولي حذف قوله بالظن
 لانه يوهو انه مقدور عليه تنبيه تناول اطلاق الخ اما اورد
 لكونه فيه خلاف وما قبله باثباتي قطع الخلقوم الخ اي سواء كان
 من اعلا العنق او من سفله سواء كان من تحت الجوزة المعروفة او
 فوقها لكن ان يشترط ان كان من فوقها ان يبقى شيء متصل باصل
 العنق وجذوره فلو لم يبقى في اصل العنق الا العروق التي اتصلت
 بها الجوزة لم يحل ولا يشترط ان يقطع ذلك ان يكون دفعة واحدة
 بل ولو انشأه كالمودع السكين فاعادها فورا او القاهها واخذ غيرها
 او سقطت منه واخذها او قبلها وقطع بها ما بقي وكان فورا حل ولا
 يشترط وجود الحياة المستقرة وقت الفعل الثاني واما اذا اطال
 الفصل بين الفعلين فلا بد من وجود الحياة المستقرة اول
 الفعل الثاني لانه اوحى بالحي من الوحي وهو السرعة ومعناه
 لم يرح واسهل مع وجود الحياة المستقرة الخ هذا ان وجد سبب
 تحال عليه البلاك والا فلا يشترط وجودها بل يحل ولو اخرج من
 فان شرع في قطعها الخ مقابل قوله مع وجود الحياة المستقرة وهذه
 نسخة صحيحة واصحها وهناك نسخة فان لم يسرع بالسين
 في قطعها ولم يكن فيه حياة مستقرة ومعناه انه شرع في قطعها
 وفيه حياة مستقرة ولكن تاتي وتراخي حتى انتمى الحيوان الى حركة
 مذبح فبتمام قطعها فهذا لا يحل ويكونها على هذه النسخة فخر
 قيد مقدور فيما تقدم تقديره ويجب عليه الاسراع في الذبح فان لم

لم يسر فقيه هذا التفصيل فظهر ان كلامه من الشك في صحة
 وفيه سدة الحركة اي قبل الذبح وقوله ثم ذبح اي ولم توجد منه حركة
 شديدة بعد الذبح ولا التجاريم فان فرض ومنه الطاعون
 فلم يحل على المعتد وقال ابن حجر هذه الصورة يحل نظر الرض
 وحل ذلك فانه يتقدم الخاي تقدم فاحال عليه الهلاك الخاي محل
 اعتبار الحياة المستقرة ولو بالظن ان تقدم سبب يحال عليه
 الهلاك فانه لم يتقدم وذبح ولو اخر من حل ويدل لذلك قوله بعد
 فان فرض الخا وسن نحاول الخا المعنى ان قطع الخلقوم والمركي
 واجب وليس ان يكون من سفل العنق وكذا يقال في قوله وسن
 ذبح بقرو الذبح عند الخا لان الاول في اعلا العنق والثاني في سفل
 ستفرقة بفتح الشين تجمع على شفا مثل كلبه وكتاب وتجمع
 على شفرات كسجدة وسجدان وهي السكين العظيم والراية مطلق
 السكين بسن السكين والافضل كمالها لانها في الشريك الخا
 محل الاهتمام اذا جرحا فرفع فلا يهاجم لانه مستأنف ح وهذا في
 الخوي والافلا في بين الجرو والرفع وتكون الاصطبياد
 الخا تقدم من الاركان اثنان وهذا مشروع في الكلام على الالة
 فكان المتن يقول ان كان الحيوان غير مقدور عليه فلا بد في الالة
 ان تكون جارية معلومة وان كان الحيوان مقدورا عليه فلا بد
 ان تكون محدودة الخا بالشرط الخا المراد الجنس فيتم الربعة
 الالة وان افاده بالشرط ان لا يدرك فيه حياة مستقرة الخا
 اي اكل المصا د اعترض ذلك مع التقييد بمن يحل ذكاته مع ان الاكل
 حايض سواء كان من تحل ذكاته او لغيره الا ان يقال المعلوم فيه
 تفصيل وهو ان من لا تحل ذبيحته ان كان الصايد لذلك مسلما حل
 لم لا تحل ذكاته الاكل من ذلك الصايد وان كان هو الصايد فلا يحل
 له ولغيره او يقال ان اللام بمعنى من اي يجوز من تحل ذكاته اكل مضاده

اي سواء كان الاكل من الصايد الذي تحل ذكاته او كان من غيره وهو
 من لا تحل ذكاته سمي بذلك لجرحه الخا فيه قصور لانه شائي ان
 الملت يقتل الجارحة حلال ولو من غير جرح وفي المصباح الجارحة
 تطلق على الذكر وغيره فاحذره من الجرح وهو الكسب لانها تكسب
 الصايد على صاحبها ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم اي كسبت
 معلومة الخا كان الاول تاخيرها عن جوارح الطير لانه مشروط بها
 ايضا الا ان يقال ان الصفة المتوسطة تقدر بعد ها ايضا
 عند الاصوليين الاول ان تكون معلومة الاول حذف قوله معلومة
 لان التعليم اثر الشرط لا الله واحد منها او عقيبها اذا اكلت
 منه بقدر ما يحل يحصها فلا يصح حسونه بكسر الحاء وضمها
 وما قرنت به كلامة الخا كان الاول تاخير هذه العبارة عن
 الرابع لان فيه الخلاف ايضا وظ صنيع الثاني ان الرابع متفق عليه
 فيما مع انه فيه الخلاف ترك الاكل فقط اي وان مبيح بالاغلا
 فتعتبر فيها مشروطان ويترك فيها اثنان ولو ظهر بما ذكر من
 الشروط الخا ومثل الاكل ما اذا اخل بشرط اخر فالحكم كذلك
 لم يحل اي ولست انت تعلمها وقوله لم يقدم اي ولا يستأنف تعلمها
 واما الصايد السابق على الاكل فهو حلال على ما كان في الرحمن
 الثالث اي بعضه اي وبعضه الاخر تقدم وهو الجارحة الخا وتسمى
 ثالثا باعتبار تفصيل الاركان وان كانت الالة ثانيا عند اجمال
 الاركان المحدد حديد بالاضافة وهو على من سوا كان حده
 مصنوعا ام لا وماله حد المحار فيحل الذبح به لانه ليس بسن والعظم
 وكذلك الشعر اذا كان له حد وذبح به لا على وجه الخلق وذكر
 الله تعالى في الشهر المعلوم من انهم وقوله فكلوا المفعول
 محذوف اي كآوه وغيره معا يد على الشهر والصير في ليس عايد على
 الشهر بصفة اتم الفاعل المعلوم من انهم وساحد ثم عن

ذلك اي عن عدم حل التذكية بالسن والظفر اي احدهما عن ذلك في
 زمن قريب من زمن التكلم ثم اخبرهم بقوله اما السن الى بشيين
 الخ فيه سقط تقدمه فلانه مات بشيين الخ كتابي وكتانية
 اعلم ان المسئلة فيها طريقان الاول حل ذبايحهم مطلقا الى سواء
 وجد شرط حل النكاح او لا وجري عليه البلغتي واقنى به
 السبكي والثاني انه يعتبر حل ذبايحهم ما يعتبر حل مناجحتهم من الشروط
 المتبعة في الاسراييلي وغيره المتقدمة في كتاب النكاح وهو
 المعتمد وانما قلنا لاهل قبلته لانه المعتمد وان لم يحل مناجحة الذبايح
 بنفسه كالامة الكافرة صلما المراد من محل ذبيحة مسلما او لا
 ولو شارك اي وكانت الهما واحدة او جارتا واحدة واما ما ياتي
 فكان لكل اله وكلت تميز حلال اللحم والدم من حرامها وتنبه الى
 فيه كانه لانه اخذ الدعوى في الدليل او كلب اي وكانت الذكاة
 من الصيد الموحش اصبالة او كانت اسمية وتوحشت ذكاة
 الحيين الى اعرابه عند الساقع جرم مقدم وما بعده مبتدأ موحز
 وعند اي جنيفة المتقدم مبتدأ واما بعده خبر ويقدر مقناق
 اي مثل ذكاة امه فلا بد له من ذكاة عندهم الا ان يوجز اي
 يتفصل حيا حياة مستقره ويمكن من ذبحه فلا بد من ذبحه بتي
 فالوخرج بعضه وفيه حياة قبل ذبح امه او بعده فقال بعضهم
 لا بد من ذبحه لانه صار مقدورا عليه وقال بعضهم لا يجزئ الى
 ذبح ويحل ذبح امه سواء كان ذبح امه قبل خروج بعضه او بعده
 بشرط ان لا يطول بقاؤه بحيث ينسب موته لذبح امه في
 الغرة وخوها كما تقتضى العدة فلا تقتضي خروج بعضه وكذا امه
 الولد لا تثبت بخروج بعضه واما الغرة فان خرج راسه ميتا
 وجبت الغرة وان القت يد او مامت وجبت الغرة وان عاشت وجب
 نصف غرة وان القت اصبعان فلا يجب به شيء فكلام الشافعي الغرة بشرط

على التفصيل ذكاة امه متعلق بقوله فيحل وقوله اذا مات الخ ظرف
 ليحل متعلق بالصيادي وبالذبح ايمن حل اي لانه لما ازمه
 الكلب صار مقدورا فلا يحل الا بذبحه في مذبحه وقد وجد حرم
 اي لانه لما ازمه السهم صار مقدورا عليه فلا يحل باسالة الكلب سواء
 ذبحه الكلب في مذبحه ام لا في الاطعمة الخ اعترض
 بان المتن لم يبين حكم الاطعمة وانما يبين ما يحل من الحيوان وما لا يحل
 ويجاز بان مراده من الاطعمة هي الحيوانات وسماها اطعمة
 باعتبار ما يؤول اذ انه علب الاطعمة على الحيوان وسمى ما في الفصل
 كله اطعمة مع ان بعضه وهو قوله ان ياكل من الميتة المحرمة الخ
 او شربه الاولي حذفه لانه لم يبين حكم المشروب في هذا الفصل
 لان فيه كان الاولي حذفه لانه يعني عنه الاستثناء المتن ويضيق
 الاستثناء بذلك الا ان يقال انه يكون استثناء منقطعاً حيث
 استثنى ما فيه نص بما لا نص فيه استثنى به اي الغنة نفوسهم ورجعت
 فيه واحبته وعلم انه الى الصير راجع لانه في قوله ويحل لم يصح
 الطبيب الى اي الطبيب عند بعض النسخ لا كل النسخ لا استثنى الا اذا
 طباع النسخ على استنابة حيوان او استنابة ولا يصح ان يكون الطبيب
 واجعا للمهم لان هذا الحكم مستفاد من صريح الفصل الا من المتن
 لان النقل لانه انما ذكر العرب لاختلاف طبائعهم صفة للاختلاف
 والمراد به عالم يسبق الى تعقيد الحيوان الذي يرجع فيه الى
 ما ذكر بانه هو الذي لم يسبق الخ وقوله في عهد النبي ليس في ذابل
 لو وجد فيه كلام طائفة قبل هؤلاء الذين لم يعرفوا الحكم قبل ذلك
 يرجعون قبلهم فان اختلفوا الى مقابل لمخدوق اي ما تقدم
 ان اتفقوا قطب العرب اي اصلهم اي افضلهم او طبعا
 الخ اي من كونه بعد وابناءه او ظفروه او لافان لم يوجد الاصفه
 من ذلك عملها فان تفرقت هذه الصفات قدم الطبع ثم الطعم

فصل

ثم الصورة فان لم يتوحي الشبهان المراد انه يتوحي في جميع الصفات
 مع حيوان يحل وحيوان لا يحل ولا يعتمد فيه اي الحيوان المختلف
 فيه او المتكوك فيه الذي يتوحي شبهاه او الذي لم يوجد حيوان يشبهه
 وان جعل اسم الحيوان الذي وجهه متغايرة هذا لما قبله ان الاول
 معروف الاسم لكن مجهول الحكم وقاهنا مجهول الاسم والحكم معا فيجمع
 لتسميته فان لم يسم به بغير حيوان حلالا حل والاحرم ما هو اي باسم
 ما هو اي وفي عبارة غيره مما هو كان سديا الشبه بالفرس اي
 فهو شبهه امه على كل حال ويجزم من السباع بيان لما تقدم وكذا يقال
 في قوله ويجزم من الطيور الخ والاخرى يعطى اي بحسب الظن
 من خاله والا فوناهم حقيقة فقا كاملا لكن جعل الله له قوة على
 فتح اخذ في عينيه وتغيب عن الاخرى ليري من يمر عليه انه مقيظا
 اي عواثنا جنسه وهو بضم العين والمد وما ورد في النص
 بحله الخ معطوف على قوله فما ورد النص بغيره البطل الخ
 عن لحم الحرف قال قاهر بقولها فان الله قد حرما واذن في لحم
 الخيل عنبعا بوزن عمران وسرحان وتجمع على ضباعين كسرحين
 عكس الزرافة اي معنى وحكا بوزنها اي الاربع فينفذ
 انها موشة معنى كزيب وقوله قبل وهو حيوان التذكير بالنظر
 للفظ والعنفذ بضم الفاق والفاوق قد تعجم الغالب للتحقيق
 وبالدال في اخره ولا بد ويجزم كل ما تدب الخ كان المستبذرة
 عند الكلام على ما يحل من الحيوان وهو الزرافة بوزن سلام
 ويسمى البليل بضم البايين او خوف ضعيف الخ معطوف
 على صوتا ولفظ الخوف سلب عليه فيصير المعنى او خاف خوف ضعيف
 وفيه قلاقة فكان الاول خذف خوف ويقتول او ضعفا وكاي
 الخ الكاف للتعين وقام مقديريه اي وقيل على وجوب الخ على اكل

ذلك اي الميتة بخلاف الاكراه على ان لا يخال الغير مثلا فلا بد من
 تحقق ما يخوف به والاشراف معطوف على قوله يتحقق اي ولا
 يشترط الاشراف الخ وهو ممكن الخ خرج الزاوي المحض
 والقائل قها صا في غير الحابة فيحل لهم لعدم تمكنهم من اسقاط
 القتل بالتوبة اذ لو تمكن لانسقط القتل لكن لو كانت الخوة
 بمنزلة التعليل لمخزوف لتقديره وليس كذلك لانه يقدم ميتة
 الطاهر وميتة حيوان طاهر الواو بمعنى مع اي وحده ذلك مع
 ميتة الخ ثم ان توقع الاشعار بذلك الي ان قول المتن ما بعد
 ريقه مفروض فيما اذا توقع حلالا عن قرب واما اذا لم يتوقع ولا
 يقتصر على سد الرق بل ياكل حتى يدوخ الضرر قيل اراد به
 اي بالتخائف وهو الاخراف والميل وقوله السبع انما كان انما لعله
 لانه لعله توقع حلالا عن قرب فكان يقتصر على سد الرق وبذلك
 اي بكونه بمعنى القوة فالخاص **ب** لانه ان قهر الرق بالقوة
 كان السد بالشين وان قهر الرق ببقعة الروح كان السد بالسين
 ولكن لا يتعين ذلك بل يصح قرانه بالشين وبالسين مع كل من
 المعنيين لانه يقوي ببقعة الروح او القوة ويسد الخلل الحاصل
 بذلك بحوز التزود الخ يعني ان الشخص اذا اراد سفر او لم
 يجد ما يستقدم منه للسفر الا الميتة او المحرم غيرها اذا علم الحرام
 حازه اذ ياخذ زاد من ذلك ولو رجي الحلال وكوها اي
 كالمعصوب مثلا فعليه ان يتقايها مسلمة في مسئلة الاكراه
 دون اكل الميتة فلا يجب على المعتمد ولو علم الحرام الخ اي كذا
 الزان فان وجود الحلال الصريح قليل بانه يتصور الخ وهذا
 الجواب ضعيف لانه يفيد انهم يموتون حقيقة ولا ترجع الى اهلهم
 الا بعد وفاتهم وليس كذلك بل ليس موتهم كوت غيرهم لان ارواحهم
 انصلا لا بانيانهم قبل الرق وبعدة واما اذا كان المضطر الخ

هذه نسخة وما اذا كان الخ فاعلى الاول يكون محترق فمقدر عقب
قوله ان ياكل الخ اي ماله يكن كافرا والميتة ميتة مستلم والا فلا يجوز
الاكل وعلى النسخة الثانية يكون فقطوفا على ما اذا كان الواقعة
بعد يستثنى اي وما اذا كان الخ ويكون المستثنى مسئلتين وكذا
قتل خزي الخ مقابل المحروق اي ما تقدم اذا وجد ميتة فانه لم يجد
الا من ذكر الخ قتل خزي اي ولو صبيا اليان لم يجد معها بالغوا ولا
اكله وكف عنها وان لا يكون ملكا للغانمين والا فلا يجوز طعام
غائب اي ولم يجد ميتة والا فدها وكذا يقال فيما بعده او
وجد ميتة وطعام الخ هذا قسم ما تقدم اي ما تقدم اذا وجد
طعاما فقط واما هنا فوجد الطعام والميتة الخ ميتة اي
ميتة غير ادي طعام غيره اي بان كان صاحبه غائبا او خاضرا
مضطرا او غير مضطر ولم يذله ويجل قطع جزء نفسه الخ
مقابل المحروق اي هذا ان وجد شيئا فانه لم يجد شيئا قطع من نفسه
بشرطا ان يكون القطع من نفسه وكذا القطع لاجل نفسه عدم
وجود ميتة ولا غيرها وكان الخوف في القطع اقل او انتفى الخوف بالبر
في القطع اما اذا كان الخوف في القطع فقط او كان فيه اكبر او استوي
الخوف في القطع وعدم حرم القطع ويزن بين ما هنا وبين مسئلة
السلفة اذا استوي الضرر في القطع وعدمه حيث قالوا يقطع
بان ذلك في قطع عضو لا يرتب عليه بقاءه شين فتوسعوا فيه
دون ما هنا فانه لو قطع عضو اصيل وضموا فيه من حيوان
موصوم اي ادي ولتأهيتان الخ كان الاول تأخير لنا على
حلاله لان تقديمه يعيد قصر الحكم علينا وليس مراد بل اهل
الذمة وغيرهم كذلك السمك ومنه الفرس ومن السمك ما لا يدرك
الطرف اوله واخره لكبره ومنه ما لا يدرك الطرف لصغره والارنية
له ولا يدخل البراهوقه ولا عنقه وصغيره يحترق من كبره ويحل

سمكة في قلب سمكة فانه تستفت وتغير ويجل ما طغى على وجه الماء
وانتفع ماله يضر ويجوز بلعه وقلبه حيا وشبهه ولا كراهة لخلاف قطعا
حياتين ولا ينجس الدهن فاني جوفه من الروث ان كان صغيرا الا ان
كان كبيرا وكذا يقال في الجراد وسرطان وكنيته ابو بكر وهو
سريع المشي وقيل يحل وبه قال مالك رضي الفامة اي نوع
والعالم في الرواية الثانية المراد به النوع دفعه اي اوصله
للبي وقعه اي لم يوصله للبي صلى الله عليه وسلم اعلم ان
الفرس لا يحال له والجمل لا مراه له والسمك لا مراه له ولا يدخل
جوفه هو افضل الخاسب الي بعد شتم الغنمة وهي افضل
على الاطلاق وكذا السب النبي واصحابه ولا الصناعة وهي
قديمة فكان ادم زراعا وادريس حياطا ونوح نجارا ومثعب تباخر
موسى والنبي باع ومثعري واقترض وسفارة ومثاخر ووقل هر
وتوكل واهدي اليه ووهب له ويجرم اكل السوا الخ المعتمد
الكرامة وحل الخلاف اذا اعطى اول من وضعه على النار اي السوايه
ومنع خروج البخار منه ودخول الهواء والا فلا خزيمة ولا كراهة
مذاهباي اقوال منها اي على سبيل الذب وكذا فيما
بعد لان الكلام في الشهوات المباحة وتبعث اي باعنا وحا
ويحل الخلاف فيمن يريد يمد يده بنفسه اما من يفعل ذلك بخلاف
فهو مذموم والاصحية الخ ذكرها بعد الاطعمة لان
الاصحية مختصة بالنعم وقد سبق ذكر النعم في الفصل السابق
سميت باول الخ كان الاول تأخير عن تعريفه الذي لانه
توجيه له سميت باوله لان فعلها اي يتم مستق من اول
اسم اول زمان فعلها وهو الضحى والمعلية سميت بانحريلوح وبرمز
وليسر لاول زمان فعلها بضم الهمزة الخ حاصل فاني الش
الربع لغات وجمع الاربعة اضاعى ويقال في المفرد ايضا حمية بكسر

الضار وفهمها مع السوء ويحتمل على ضحاها وفي الموضع لفتان يقا
 اصحابه بكسر الهمزة وفتحها ويجمعان على اضحى كاد طاة وارطى فجملة
 اللغات ثمانية والمجموع ثلاثة من يوم العيد الى يوم ان تكون
 من جمعي في وان تكون للابد لم يقد ذلك يصدر في بدعها من طلوع
 الشمس فيقيد بما ياتي منها الثاني اي لم يكن لها صحتها يرب
 لذلك وروده كذلك في بعض الروايات على الكفاية حال من
 سنة اذا فعلها واحد اي سواء كان هو المنفق او غيره وبعضهم
 قيده بالمنفق وفي هذا اي قوله لانها نوع تصدق الي وليس
 كذلك ويلبغى الى معتمد فاضلة عن ذلك اي فكذا
 الاضحية فيشرط ان تكون فاضلة عن كفاية يوم العيد واما الشر
 لان ذلك وقتها هذا الذي عفران طلع وقوله فاهل ذلك
 انتم بغير الله اي لانه ليس اهلا لذلك الا انتم وقوله ام للمسلمين
 عطف على قوله لك ولا اهل بيتك ولو اخرج قبل تمام السنة اي
 بشرط ان يكون بعد ستة اشهر الا ان في الحاقه قيد بذلك في
 المقررون غيره لانه غيره لم يوجد منه وحش واما الظاهر فيقال له
 شياء البر لا غنم الوحش ولا فطر الوحش البقرة الهالوحد
 فيشمل الذكر والانثى والخنثى وكذا يقال فيما بعده والمراد بالبقر
 المعينة كما ياتي اخذ من التقيد بذلك في الشاة فيكون حذف
 من الاول دلالة الثاني والبقرة اي المعينة للخروج قالوا
 لترك سبعة في بدنتين او بقرتين متاعنتين فلا يكفي لان كل
 واحد لم يصبه سبع من كل بدنة فان ذبح البقرة او البقرة عن الشاة
 كان السبع واجبا وقاد تطوع وكذا ان لترك ثلاثة مع غيرهم
 من لم ير الاضحية فيجب على كل ان يتصدق من سبعة ولا يكفي
 تصدق عن الجميع وكذا الوضحي بسبع شياء فانه يجب ان يتصدق
 من كل واحدة لانها بمنزلة سبع اصحابي والشاة عن واحد

فان

فان قلت ان هذا مناف لما بقدره حيث قال فان دجها عنه وعن
 اهله او عنه واشترك غيرها في ثوابها جازا جليسا بالله لا فاه
 لان قوله هناعن واحداي من حيث حصول الاضحية حقيقة وفي
 بعده الحاصل للغير اما هو سقوط الطلب عنه واما الثواب والتجدة
 حقيقة فخاصان بالفاعل على كل حال جازا في تحت التضحية
 مع هذا القصد وعليه حل الخ يفتني ان الثواب حاصل للامة
 بهذا التشارك وهو كذلك فيكون ذلك خصوصية له وحده ولا
 يظهر به الاستدلال على ما قلناه لان ما قبله الثواب خاص بالفاعل
 فقط الا ان يقال الاستدلال من جهة صحة التضحية مع هذا القصد
 مع قطع النظر عن حصول الثواب والامة والحديث للامة بشرط
 فتخصصنا الواحد من اهل البيت يسقط بتخصيصه الثلث
 عن الثاني والثواب خاص بالمصطفى وكذلك الاقام بالنسبة للرخية
 اذا صلى من بيت المال واما النبي فيسقط الطلب عن الامة بفعله
 ويحصل لهم الثواب خصوصية له صلى الله عليه وسلم
 وافضل انواع التضحية حاصل ما اشار اليه اربعة انواع مختلف
 فيها الاضحية بالاعتبار من حيث اظهار السعار في المدينة ثم
 البقرة افضل وهي المرتبة الاولى ومن حيث طيب اللحم افضلها
 الضأن وهي المرتبة الثانية ومن حيث الانفراد ببارقة المحرقا
 افضل من المشاركة في بدنة وهي المرتبة الثالثة ومن حيث
 اللون فالبيضا الخ افضل وهي المرتبة الرابعة فكان الاولى للبي
 ان يبينها كذلك لان هذا التفصيل والاختلاف بهذه الاعتبار ان
 لم يفهم من كلام الله فان تعارضت الصفات فسمينة سودا حرة
 افضل من بيضا هزيلة وفاجع صفتين افضل مما جمع صفة واحدة
 والبيضا السمينة افضل مطلقا والبيع لا يجزي الا اشار
 الى شرط ما يطمح به فكانه قال شرطه ان يكون سليما من العيوب

المذكورة واربع لا تجزي الخ محل عدم اجزائها ما لم يلزم بها مقصدة
 بالعيوب المذكورة فان التزم بها كذلك كقول الله على ان اضحى هذه
 وكانت عرجا مفلأ او جعلت هذه اضحية وكانت فريضة اوله
 على ان اضحى بقرجا او تعامل فتجزي التضحية في ذلك كله ولو كانت
 معينة واربع لا تجزي والعبرة بالسلافة وعندها عند الذبح
 عالم يتقدمه ايجاب فان تقدم فان اوجها على نفسه معينة قد اك
 والا فلا بد من السلافة فاذا قال لله على اضحية ثبتت في ذمته
 سليمة ثم ان عين سليمان عن الذي في الذمة واستمر الى الذبح فذاك
 وان عين سليمان تغيب قبل الذبح ابدله بسليم الايام الخ
 هو بالضم والكسر ايصيب الابل من شرب ما تبهامة وقيل دا
 يصيبها من شرب ما مستنقع وقيل دا يصيبها فمستطش ولا تروى
 وتقال للابل العطاش هيام واحصر كلام الخ بما على ان لفظ
 بعض من المتن ولعلها تضحية وقعت للشاة اما على حذو بعض
 يكون ذلك منطوق المتن لا مفهوم منه فلا اذن وسكتوا عن
 المخلوقة فافدة بعض الازن والظلم عدم الاجزا او يقطع على
 لسان الخ لم يظهر عطشه على ما ذا الا ان يقال انه معطوف على قوله
 يقطع الذي قبل قول المتن ولا مقطوع الذنب ولكنه لا معنى له
 لانه يصير المعنى اما اذا تعد ذلك اي الصريح الخ يقطع بعض
 لسان ويدخل الا غير الشاة اعراب المتن لانه مبتدأ وجعل
 الشاة فعلا وتقدم انه ليس معينا لاذنوع الاعراب واما اختلاف حكمه
 من وقت الخ الى لا ابتداء الى مبتدأ وتاب من وقت الخ
 وهو طلوع الشمس من امة من طلوع الخ او مضي قدر الخ
 على ما مضى قدر صلاة فيكون فيه إشارة الى ان المتن حذف الواو
 مع المعطوف او توسع بان اراد بالصلاة فاشمل الخطبة الخ
 غروب متعلق بخذ وفي اي ويستمر ذلك الى غروب الخ الى مضي

ذلك اي قدر الصلاة والخطبة من ارتفاع الشمس اي انما
 نصير حتى ترتفع الشمس كرمح ثم تعتبر الصلاة والخطبة فان
 انقضا اجنبى الخ اي في جميع الصور مطلقا الى مندوبة او هو
 واجبة اوية الاضحية وغيرها الا التكبير والدعاء بقول فاعلم
 بالاضحية بعد التسمية الخ ليس فينابل او قبل فيصل اصل
 السنة بكل ويتاخي اصل السنة مرة والاكمل الثلاث المذكورة
 الاولى ان يقول الواجبة لتشمل هذه الضحية وجعلتها الضحية
 فحكمها كذلك وان لم يقل ذلك فذر لظم الآية وقوله لقوله في
 المنفى فالقابل بالوجوب ناظر لظم الآية وقوله لقوله في
 البدن الخ لتعديل المنفى اي لنفى الوجوب ولا يجوز بيعه الخ هذا
 مفرع مع قوله ولو جلدوها الا ان يقال اعادة لاجل اتصال الخبر
 وولد الواجبة اي سواء كان وجوبها مندوب بان قال لله على ان
 اضحى هذه او كان وجوبها بالجعل جعلت هذه اضحية ففي هاتين
 الصورين لو كانت حاملا او طرا لها الحمل بعد ذلك لم يضر فاعرن
 حاوكت الذبح وهي حامل ذبحت وان ولدت قبل الذبح ذبحت وذبح
 ولدها ويجوز اكل ولدها وكذا اذا عيين غن مائ ذمته فحلت بغد
 التعيين وولدت قبل الذبح فانه تذبح ايض ويذبح ولدها ويجوز
 اكله اكل ولدها وكذا اذا عيين غن مائ ذمته فحلت بغد التعيين
 وولدت قبل الذبح فانه تذبح ايض ويذبح ولدها ويجوز اكله واما
 لو عيين حاملا غن مائ الذمة فانه لا يصح او عيين حائلا فحلت ولتم
 الحمل اي وقت الذبح فلا يصح ذبحها فكلام الله ينزل على ذلك واما
 لو قال لله على ان اضحى بمحامل فعين حاملا واستمر الحمل الى الذبح
 فانه يجزي ذبحها حاملا وان ولدت قبل الذبح فلا تجزي ذبحها لانها
 لم توجد فيها صفة المذوق لمحل جواز اكل ولدا الاضحية اذا بقيت
 امه اما اذا ماتت فلا يجوز اكله على سبيل النصديق الخ يخرج

ما على سبيل المدينة فلا يلقى والفرق ان ما كان لاجل المدينة يكون المقصد
منه الاكرام بخلاف ما كان المقصد به الصدقة فان المقصد منه
الثواب بعضها مفعول ليطعم وكل ولدها كمله وصورة
ذلك انه لا يخرى شاة مثلا بينة الضحية بقلبه فقط او عينها
من ماله للضحية بقلبه ايضا ثم انها حملت وولدت قبل الذبح ولم
يحدث بها عيب فانها تذبح ويدفع ولدها ويجوز الحبل ولدها واما اذا
لم يزل الحبل الى وقت الذبح فلا يخرى ذبحها بل يبدلها بسلعة وانه لم
يكن مثل الاول الا فيما عدا ما يندرج في صورته لله على ان اضمح
بهذه فلا يحتاج لنية لا عند الكلام ولا عند التور حتى تؤذ بحملها
غيره بغير اذنه فانه يكفي ويغفر ما صاحبها واما اذا كانت واجبة
بالجمل فحمله اضمح او بالاشارة كمنه اضمح ولا بد من الذبح
عند الذبح او عند الجعل وعند التعيين بالاشارة واما ان كانت
في الذمة ثم عيها فيحتاج لنية عند الذبح او التعيين وان وكل
بذبح كلف نيته اي المصحى اي عند ذبح الوكيل والذبح اليه او فيما قبل
من المواضع المتقدمة في القولة قبل هذا ولو كان حيث لا يوصو
في الميت ان يوصى بها قبل موته والحاصل ان الذبح لا يخرى نصيحة عن
الغير بلا اذن الا فيما اوضح عن اهل البيت او صلى عن قوله
قال الولي او صلى الإمام من بيت المال عن المسلمين واصله
في الحقيقة ذكرها بعد الاضحية لئلا يتركها اليها
غالب الاحكام وانما تخالفها من جهة انه يجوز طبع ما يدفع منها الفقرا
وانه يعطى رجلها بنية للمقابلة وانه يجوز للاغتيا ان يتصرفوا
فيما يحدونه بغير الكل بخلاف الاضحية في ذلك فمن
بصيغة اسم المفعول ويصير بصيغة اسم الفاعل وقيل لا
يعرف عنه الا هذا هو الاصح في تفسيره والحقيقة مستحقة
هذه الجملة ثابتة في بعض النسخ وفي الصواب وفي بعضها حذفها

ويقول

ويقول وهي الذبيحة الخ ولا يستقيم لعدم تقدم مزرع الضمير
والعقيدة مستحقة اي ذبحها لاهلها نفسها لانهما الحيوان عند
خلق راسيه بياذ لا دين الكمال واصل السنة لا يتقيد بذلك والكرام ذلك
تقديم الذبح على الخلق وبعد ذلك ذكر ذلك في التعريف لا يصح لانهما
عقيدة وان لم يوجد خلق تسمية للشيء وهي الذبيحة وقوله
باسم سبه اي وهو خلق الراس هذا مراد الله وقوله نظر من
وجهه الاول انه لا يصح جعل الخلق سببا للتسمية ولا يصح لذلك
والثاني انه لا يظن ان لو كان الخلق يسمى عقيدة مع انه لا يسمى
الا بالتحليل بان قرأه السبب البعيد وهو الشعر لان
الشعر سبب الخلق والخلق سبب الذبح وكان الاول من ذلك كله ان
يقال لان ذبحها يعقوي يشق ويقطع من السابح الاول من
السبعة برليل والقرءه الا ان يقول ويقال المعنى ان يوم الولادة يعد
سابعا من جملة السبعة عقيدة فلان مبتدأ موحى وقوله منك
خبر مقدم متعلق بمحذوف اي نمة منك وقوله واليك متعلق بمحذوف
اي ومنظر به اليك بل قال الحسن فيه نظر لانه ليس نصا في صب
الدم على راسيه بل يحتمل ان يكون المراد اذبحوا وقوله عليه اي لاحله وقوله
وايطوا الى المراد به الخلق فلذلك لم يكن حروا نظر الظاهر الحديث
وكأنه مذكورها نظر التسمية بالجاهلية وان كان الفيلس يقتضي
التحرير والخلق بالثأ والقاف نوع من الطيب وفي بعض
النسخ بالثأ والقاف الراجحة ويحرم التلويح بالي القاسم الى المقصد
عدم الحرمة مطلقا اي في حياة النبي وبعده ثم اشبه محمد وغيره بسوا
كان لمن له ولد لم يسم قاسم ولا ولاد فرق بين المعروف والمنكر ولا بأس
بالثأ بالي الحسن ان يلقب بغير العين وعلوها وفي اللغة
الاقتضار على الضم من باب قتل كالاضحية المسنونة لاجابة
اليد مع قوله قبل في كالاضحية الحلوا بالضم وقوله والعسل

عطف مقارن ان يريد بالحوار حادثة النار لان عمل النخل لا يدخله
 ذات وان اريد بالحوار العم كان من عطف الخاص على العام
 رجل الشاة وصل الشاة البدنة والبقرة البراجم جمع برجمة كسدية
 وهي عقد الاضباع ومفاصلها مما يلي ظهر الكف اذا قبض الكف انتشر
 وارتفعت والرواحي بطونها وان يسرح الحجة ونقل عن ابن
 العماد تصريحه بالدليل مكرهه وكذا بعد العصر وبعد المغرب ولم يرتضه
 بعضهم اذا اريد العنق عنه ليس حينئذ او فضة او للتزجيم
 لا للتخسير لان يقدم الذهب ان وجوه اوله طلوعها ليس قريدا
 وكذا التذكير ايضاً واحدة فاعلى الخلقوم قيل مكرهه وقيل مباح ولا يلهي
 بايقا السبالي وهما طرفا الشارب واحفا الشارب بالخلق والقص
 مكرهه والسنة ان يحلق منه شيئا حتى تظهر الشفة وان يقص منه
 شيئا ويبقى منه شيئا
 الخ كان المتكلم
 تقديمه على الجهاد لانه الله الا ان يقال انه لما كان قد يقع الجهاد
 بغية من غير تقام للمسابقة قدم الجهاد واخر السبق والرمي
 الخ من عطف المقارن ان اريد به الرمي بالسهم وبالسبق السابقة
 على الدواب ويصح ان يكون من عطف الخاص على العام ان اريد بالبق
 ما يعم الدواب والسهم وغيرهما كرمي بالحجارة من مبتدات
 اقامت الشافعي الخ اي انه اوله من رونه وادخله في كتب الفقه وليس
 المراد ان كتب الامة خلت عنها هكذا قال بعضهم في تلويل العبارة
 والمسابقة الشاملة الخ يثير الحيانه من عطف الخاص على العام
 في الترجمة والخاص بل ان السبق يقتضي الاحكام الخمسة الثلاثة
 في الشاة وقد يجب ان تعين طريقا لقتال الكفار وقد يكره اذا كانت
 سبياني قتال قريب كافر لم يسب احده ورسوله وكذا يقال في المناضلة
 اما النساء ومثلهن الخائفا فسبقها الخ اي وكان السابق غير
 النبي صلى الله عليه وسلم لا مطلقا اي فيجوز من غير عموم سواء

فصل

كانت السامع بعضهم اوقع رجال فقد سبقت النبي اي على الاقدام
 بعوض اي ولخذه حلال لانه بذله في طاعة الا في حق اي
 ذي خفا وكذا بقدره لا بعوض ولا بعوضه اي في غير الكلام ما فيها
 كيجوز من غير عوض بعوض اي لاجل اخذه فيصدق بما اذا لم يكن
 عوضا اصلا وكان وليس المقصد اخذه كادفع للنبي مع مكانة
 كالتبالي اي باليد ويصح المناضلة اي بالنظر الصيغة ليكمل
 الاحكام الخمسة وعلى رجاح من عطف العام على الخاص
 ورمي بمجئيق من عطف الخاص على العام بالمسلات اي الخمسة
 الصفار والحرار بالابر المسلات التي يحاط بها الظروف والترديد
 بالسيوف كالتى يفعل في الرقات اذا كانت المسافة معلومة تاجع للمسافة
 وقوله وصفة المناضلة راجع للمناضلة وقوله وان اخرجاه الخ راجع
 لهما ويصح ان يكون الاول عاماً فيهما كالتالي ايضاً وعلى كل حال كان
 الاول كالتالي ان يحذف قوله الرمي او يزيده الركب ان تكون المسافة
 معلومة محل اشتراط ذلك اذا ذكرت الغاية فان قالوا المناضلة على
 ان من كان رصيه ابعد فله كذا فلا يشترط علم المسافة واما المسابقة
 على الدواب فلا بد فيها من علم المسافة ولا يصح سابقا على ان من
 سبق فله العوض الرمي بالسند في علي فوس بان يجعل ذلك بدل
 الشاة الذي يوضع في القوس ويتعينان بالشعير اي اذا
 عين بالاشارة وقت العقد امكان مسبقه لا على ذوات
 فانها اي حاز قوتها شديد الجري ان يقطع اي امكان ان يقطعها
 المروبان بلا تقيد وصيغة في حق ملتزم العوض خرج ما اذا كانت
 من غير عوض او كان الفسخ غير الملتزم فانه جائز فليس له فسخه
 اي سواء كان الملتزم من المتباقيين ام جنسيا وقوله ولا ترك عمل
 اي ان كان الملتزم من المتباقيين وقوله ولا زيادة ولا نقص اي سواء كان
 الملتزم من المتباقيين ام لا وقوله وصفة المناضلة ظاهر كلام الشافعي

انما انظر معلومة بالرفع خبر صفة الزوال الجلة معطوفة على مسافة
 المتقدم فيلزم معطف الجملة على المفرد مع ان ظم المتن ان صفة
 المناضلة معطوفة على المسافة وقوله معلومة معطوفة على
 معلومة الاول وفيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جاز
 فليس له شرط على ما قرأ وهو ان يكونا المعقود عليه عند التقابل
 ان ذكر العوض فان لم يذكر قوله ما تناضلتا على ان العوض لا يند
 رقيلا يحتمل بيان عرض ولا بيان ارتفاعه او طريقه فيها فيحمل المطلق
 عليه بان يبد صورته ان يقول تناضلتا معك على عشرين
 لكل منا فان يدر اي سبقت باصابة خمسة من العشرين مع
 استوائنا في عدد الرمي او اليأس من استوائنا في الاصابة وان لم يستوف
 عدد الرمي فلكل العوض فان سبق الي اصابة خمسة من عشرة والثاني
 رمي العشرة ولم يصب خمسة فهنا استويا في عدد الرمي وان اصاب
 الثاني ثلاثة من تسعة فقد ايسا من المساواة في الاصابة ولم
 يستويا في عدد الرمي فالمصير سابق في الصورتين هذا اذا بينا
 المبادرة فان اطلقا حمل على المبادرة وصورته الاطلاق ان يقول
 له تناضلتا معك على عشرين لكل منا فان اصبحت في خمسة كان لك
 العوض فيحمل على المبادرة ولا تغيب الاصابة فيما بعد العدد الذي
 تساويان فيه وسن بيا ان حاصله انه اذا اطلق في القرع
 وما بعده لا ما قبله او خرق بالقاف وفي بعض النسخ او في
 وعلى ذلك يكون الخرق والخسف معناه واحدا حتى اذا سبق
 الخ وسبق ذي خوف يكف وذلك لان الابل ترفع اعناقها عند
 السير والفيل لا عنقه واما ذوالخاف فالسبق بالعنق فيبرز
 عنق احدهما عن عنق الاخر كما سماها ان لم ترتفع اعناقها والا
 فالعبرة بالكف فاذا اراد عنق احدهما على الاخر فلا عبرة بالسبق
 لابل ان يراى بل لا بد من سبق شي مما توافقا عليه وهذا في سبق الرايد

وام سبق الناقص فنجما وزنه لشيء مما زاد به الاخر لا محال وزنه كله والله
 والعبرة بالسبق عند الغاية لا قبلها وشرط الثاني مثل الاول
 او دونه لكن الاول فيها خلاف المعتد الصحة واما الثالث فان
 شرطه اقل من الثاني مع اتفاقه ان شرطه مثل الثاني وكان ذلك
 اقل مما لا اول مع على الاعم وهذا اذا كان السارط من غيرهم ويصح ان
 يكون منهم بان يقول انت يا ابن ابدان سبقت كان لك عشرة وان جازم
 بعدك فله ثمانية ويسكت عن نفسه والظم الصحة على اختيار
 فونها اي وكان يعوض احدا من قوله من اكل اموال الناس بالباطل
 ولا يحلبه بكسر اللام الذي كده بالركوب اي النسيب بالركوب فهو
 بالدال المهملة وفي نسخة كره بالراء ولعل معناها الذي اقبل به على
 الحاد منها على القضاء لان الناقض
 فدرحتاج الي اليمين من الخصوم وجمع النذور معها لان كلاهما عقد
 يعقده المرء على نفسه ولان بعض اشياء النذر فيه كفارة يمين
 وهو نذر الحاج اطلقت على الحلف الخ فيكون حيازا من سلا علافة
 المجاورة والملازمة او انه مجاز بالاستعارة المصروفة بان شبه اليمين
 بالعضو المعروف بجامع ان كلا يحفظ الشيء فاليمين تحفظ الشيء المحلوف
 عليه على الحالف واليد تحفظ الشيء على صاحبه فصار حقيقة
 شرعية فيما ذكر تحقيقا يلفظها ياتي والمراد بتحقيقه تاييده
 وتقوية وجعله كالحاصل وحيث كان التاكيد والتحقيق بمعنى
 فلا حاجة لقوله الشوق وقد تكون التاكيد الان يقال ان الشوق ناظر
 لتفسير التحقيق بالتقوية والتثبت اذا كان هناك شك وان كان
 من السامع واما التاكيد فهو فيما اذا لم يكن شك فلذلك زاد ما ذكر
 تحقيق امر الخ اي التزام الحقيقة وعقده على نفسه سوا
 كان يملكه حقيقة بان كان ممكنا ولا يمكنه حقيقة بان كان
 مستحجلا وحلف عليه اثباتا كما ياتي والمراد بالامر النسبة وقوله

كتاب الاما

ما صيغ خبر كان مقترنا وحده كان صفة لا امر وقوله اثباتا الخ حالان من
 اقربا ومن المصير باسم المفعول او منصوبا على التمييز المحل عن
 المضائق والتقدير انما لا يتحقق اثباته او نفيه في حق المضائق
 واقتران المضائق اليه مقامه ثم اني بالمضائق وجعل تمييزا وقوله ممكن الخ
 حال من امر وكذا مضادفة او كاذبة غير ثابت اي واجب فيصدق
 بالمستحيل ويصدق بالممكن وقوله اثباتا او نفيها يرجع للممكن اذ هو
 الذي تارة يكون ممكنا وتارة منفيما اما المستحيل فلا يكون ممكنا الا
 اذ حلف عليه اثباتا ولو قال يحقيق محتمل كما في المنهج كان اولى ويكون
 مع مفهوم المحتمل تفصيل وهو انه ان كان واجبا وحلف عليه اثباتا
 فلا تنفقد يمينه وان حلف عليه نفيها تنفقد وحدثت حالا
 واما المستحيل فان حلف عليه اثباتا حلفت في الحال وان حلف عليه
 نفيها فلا تنفقد مع الجبل في الحال الخ خارج للكاذبة لا موثرا
 ومثله لا اصعد السما او لا اعمل الجبل لغرض من صعوده
 السما او حمله الجبل فيحدث حالا ان اطلق فان قيد بوقت حدث فيه
 لا قبله فان اجبى الله الميت وقتله واصعد السما او حمل الجبل
 سقطت الكفارة فيشردها ان كان دفعا وضابطا لخالها الخ
 عن بشرط اللطف فيقبل بشرط والمعتد عدم بشرط فيتنفقد
 اليمين باشارة الخرس بان حلف بالاشارة انه لا يدخل الدار
 لا يلبس الثوب مثلا بل قولها اشارة الاخرس معتد بها في جميع
 الابواب الثلاثة لا يعتد باشارة فيها وليس الحلف على ما ذكرتها
 نفى ان حلف بالاشارة على عدم الكلام فتكلم بالاشارة لا يحنث
 وان كانت يمينه منقودة وسوا حلف وهو باطن لم خرس او حلف
 بعد الخرس قال في ضابط النفاذ اليمين ان يكون الحنث واجبا
 او ممكنا فان كان الحنث مستعالم تنفقد لان وجوب الحنث محتمل
 بتعظيم الله وكذا مكان الحنث واما امتناع الحنث فلا يحل بتعظيم

الله فلذلك لم تنفقد في ذلك والتعقدت فيما قبله لقول اليمين
 هي غير المنصودة سواء كانت بالصيغة المشهورة الالهية او غيرها
 ولا تنفقد اليمين الا بذات الله يحتمل معينين ان تخلف
 بعنوان الذات بان قال بذات الله لا فعلن كذا وعلى هذا يكون العطف
 بقدره من عطفها المغاير ويحتمل ان يكون المراد بذات الله ما يعرف فيه
 الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله وكان اليمين قال لا تنفقد
 اليمين الالهية الاسم الكريم ويكون عطفها بعده عليه من عطف
 العام على الخاص وهناك نسخة وهي ولا تنفقد اليمين الا به
 بالله اي بما يعم الخ ما واقعة على لفظ الا ان يريدوا بان
 اراد اليمين او اطلق وهذا يجري في جميع الاقسام الالهية فكان الاولى
 تاخيرها عنها او ذكره في الكل واما اذا اراد به غير الله تعالى الخ
 هذا تفصيل اخر غير الذي قبله وحاصل ذلك ان اسم
 الله اما مختص او غالب او مستوفى وعلى كل اما ان يريد به الله او
 غيره او يطلق فتشترط ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة ثم تنصربا حوال
 قصد اليمين او عدمه او الاطلاق في التسعة تبلغ سبعة وعشرين
 في الاسم المختص تسعة وفي الغالب كذلك وفي المستوفى فيه وفي
 غيره كذلك واحكامها ان في القسم الاول تنفقد اليمين في ستة
 دون ثلاثة لانه ان اراد اليمين او اطلق تنفقد سواء اراد بالاسم
 الله او غيره ام اطلق او باسم من سماه عطف على باسم
 الاول عطف مغاير لان الله خاص وهذا دون خمسة لان ان اراد
 اليمين او اطلق اراد بالاسم الله او اطلق تنفقد وان اراد
 غير اليمين لم تنفقد سواء اراد بالاسم الله او اراد غيره او اطلق
 وان اراد بالاسم غير الله وان اراد اليمين او اطلق لم تنفقد ايضا
 واما الذي يطلق عليه وعلى غيره فصوره تسعة ايضا بيان
 حكمها تنفقد اليمين في اثنين دون سبعة لان ان اراد اليمين

وان اراد غير اليمين
 حوالا اراد بالاسم الله او غيره
 او اطلق

عالم

او اطلق واراد بالاسم الله الفقدت وان اراد بالاسم غير الله او اطلق
سوا اراد اليمين او اراد غير اليمين او اطلق لم تنعقد هذه ستة
والسابعة اراد بالاسم الله ولم ير اليمين لم تنعقد او بصيغة
من صفات ذاته فيه نعمة ايضاً بيان حكمها تنعقد في أربعة وفي خمسة
لان ان اراد اليمين او اطلق واراد بالصفة ففناها او اطلق الفقدت
وان اراد بها غير ففناها لا تنعقد سوا اراد اليمين او اراد غير اليمين
او اطلق وان اراد بها ففناها او اطلق ولم ير اليمين لم تنعقد ايضاً
كعظمته الخ فلو ان اضافة الي ظم كان صحيحاً وان اضافة الي اليمين
كان كناية وحتم الخ المراد به مخالفة للعبادة والالوهية
ظهور آثارها فانار العظمة والكبرياء هلاك الحياة وبقوتهم
واثار العزة ان لا يصل اليه مكره من احد وان اراد العزة تخص
الممكنات لكن هذا ظم في غير الممكنات الكلام لانه ليس من صفات
الناظر وكان المنطوق ان يزيد وبالكلام الالفاظ والاصوات لا المعنى
القديم كما اراد ذلك بعضهم الا ان يريد الخ والمستثنى منه
صادق بما اراد بها الصفة القديمة القائمة بذاته او اطلق
والقرآن وكذا وقرآن الله والمصحف وكذا وحق المصحف
والصلوة الواو معنى او كما هي موجودة في بعض النسخ وحروف
القسم الخ ذكرها في الخلف شرط للصراحة لا الصحة اليمين فيصح
بدونها ان نوي اليمين بالالفوقية الباء اخلت على المقصور
انما اذا الواو لا تنعدي المظهر الي غيره واما هو فيكون مع غيرها
ايضاً رب الكعبة ونا الرحمن وهما كنايةان في اليمين
ولو قال الله الخ ولو قال للبحر الهام يكن يمينا وان لم يحذف
الهاو اي بالالف ونحو القسم فهو صريح في القسم عهد الله
الخ هذه الالفاظ متقاربة المعنى فان اراد بها اليمين يكون معناها
مخالفة لا يجاب ما اوجبه علينا ونعقد نابه وان لم يكن يمينا

يكون

يكون ففناها العبارات وهذه الالفاظ كناية في القسم سواء
اضافها الي ظاهر او ضمير على المعتمد وبعضهم قال ان اضافها الي ظاهر
كانت صريحة وان اضافها الي ضمير كانت كناية وقوله اقسمت او اقسم
مقابل لمخروفاي فالتقدم اذا حلف بمفرد وهذا حلف بالجملة
اقسم بالله واسئلك الخ ليس قيد بل لواقض على قوله بالله
الخ كان كذلك وليقل اي ندبا وقوله ويسعقر لي وجوب الامور
ما قاله زيب والتوبة لله واجبة وذكره اي الاصل فيها الكراهة
وقد تكون مندوبة كما اذا كانت في طاعة وقد تحرم كما اذا كانت على
ترك واجب او فعل حرام وقد تكون مباحة كما يوجد من البليسي
واما الحنث فيكون واجبا وحراما ومندوبا ومباحا ومن حلف
بصدق فحاله الخ المراد انه حلف بالتصدق بما له على منع من شيء او على
حث على شيء او على تحقيق خبر مثال المنع ان دخلت الدار مثلا
ومثال الحث ان لم ادخل الدار ومثال تحقيق الخبر ان لم يكن الامر
كما قلت وقوله بصدق فحاله ليس قيد وانما يسمى ذلك حلفا لان
الحلف ما يعلق به حث او منع او تحقيق خبر فذلك لما كان يسمى
حلفا ذكره في اليمين ولما كان يسمى تذكرا ذكره بعضهم في التذكير
فتسبب كلامهما ومن صور العتق يلزم في الخ بعضهم منع
ذلك وجعله لقوالا في نهج الحاج لا بد فيه من منع او حث ولم يوجد
واجب بانه هنا حث فقدر لان المعنى العتق يلزم في
هذه عدم الفعل ففرضه حث نفسه على الفعل فهو بمنزلة قوله
ان لم افعل فاعقوب يلزمي تغليب اليمين الخ ليس قيد بل
ولو غلبنا التذكير فيه كفارة يمين ايضاً لكن تكون جملة وجوب
الكفارة مختلفة فلو ان اليمين ليست قربة يلزمها
بالتذكير ولا يشترط في لغو اليمين الموادها غير المقصودة
سواء كانت بالصورتين المشهورتين او لا والمراد بتفسير

اليمين اي بما فسر به فالقصد في معنى لئلا يفعل وجعل
صاحبا الكافي في ظاهره انه من اليمين من غير تفصيل وليس كذلك بل
يفصل ان قصد اليمين كان لغو يميناً وان قال لم ارد به اليمين لم يكن
يميناً وكذا ان اطلق لا يكون يميناً بخلاف الاطلاق في غير هذه الصورة
فانه يمين الصنع خالصة الاطلاق هنا بوجود القرينة الدالة على
عدم قصد اليمين بل المبادر الشفاعة فلهذا التفصيل ضعف
بعضهم كلام صاحب الكافي لانه الاطلاق في محل التفصيل ومن
حلف ان لا يفعل شيئا الى هذا الموضع بالضرورة ولا يتوهم خلافا فلا فائدة
في الاخبار به وكونه ذكره توطئة لغرضه فان حكمه فيه تفصيل بين
الفعل عامداً وبين ما يقع الى البيان لم يحث ولكن اليمين
منعقدة فيحتمل ان فعل بعد عامداً مختاراً وهذا اذا علق
بفعل نفسه فان علق بفعل غيره ففعل يميناً لا يفصل فان قصد
صنعه من الفعل وكان من يسوق عليه حث المحالف كايه وابنه
وامه وصديقه ورجل صالح والزوجة من يسوق عليه الحث يجب
الشان فلا يحث بفعله من حال النسيان او الجمل او الاكراه او وجد
الشرطان فان اختلفا احدهما حث بذلك ولا يعرف انهما
المحلف عليهما الخواد اعلم وهو فيها لا يلزم الخروج فورا ولا يحث
بالاستدانة لانها لا تسمى دخولا وكذا لو حلف لا يخرج منها وهو خارج
فاستدام الخروج لا يحث لان استدانة الخروج لا تسمى خروجاً وكذا
الصلاة والصوم والتطهر والتطيب والتزويج والوطئ والغصب
اذ حلف لا يفعلها وهو متلبس بها فاستدامها فانه لا يحث بخلاف
ادامة السكني والركوب واللبس والعمود والمستفاد القبلة والملازمة
الصحيحة فان الاستدانة في ذلك كالا بتمامه فاذا حلف لا يفعلها
وهو متلبس بها فاستدامها حث وفيه في ربيعة المنهج في هذا المحل
وصورة الحلف في الصلاة بان حلف ثانياً للصلاة او حلف بالاشارة

وكان

وكان الحث من قسم عليه في طلبة فان سلم عليه من صلاة فان
قصد التحلل او اطلق لم يحث وان قصدته او قصدته مع التحلل
حث وبطلت الصلاة في الاولى وفي الثانية فالتنية معتبرة في
ذلك بخلاف الدخول فيما لو حلف لا يدخل علي يد فدخل على قوم هو
فيهم مع علمه فانه يحث وان استثناه بقلبه لان الدخول لا يتبع
ما اذا اذن لعبده الخ اعترض بان الكلام في الحلف على العقود
وهذه الحلف فيها فليست مما حث فيه الا ان يقال ان المعنى ان السيد
حلف لا ياذن لعبده في النكاح ثم اذن له فيه فان لم يمتنع ما تعلق
المهر والموت بكسبه وقال التجارة وكذا ان نكح فاستدام فحلف فحلف
القاعدة ان الاذن له يتناول العاصد ويحث السيد باذنه
سواء نكح العبد صحياً او فاسداً بل لو لم ينكح اصلاً حثت واما اذ لم
ياذن السيد ونكح فان وطئ مكلف طاعة ربيدة تعلق المهر فمته
والا تعلق المهر برقبته كما هو في المنهج وسريته في باب نكاح الرقيق
وكذا العبادان الذي منطوقه على العقود اي ان مطلق الحلف
على العبادان ينزل على الصحيح فكانت اي او دبره او علق
عنته بصفة ولو حلف لا ينكح الا هذا منزلة الاستثناء من
كلام المتن فكانه قال فعل الغير لا يحث به الا في النكاح والرجعة
على المعتمد فيهما لنصوص من شافعي وهي انه لا يحث الا بفعل
نفسه لا بفعل غيره وقوله وللعايدة اي المتن التي في المتن وقوله
والدليل هو قوله الله لانه حلف على فعل نفسه ولم يفعل
فزوج اي احد عشر وعائتها من قبيل منطوق المتن فعلى قول
المكره المعتمد عدم الحث وحمل الخلاف في المكره اذ اكره على الحث
اما اذا اكره على الحلف ثم فعل لا يحث قوله واحد لعدم انعقاد
اليمين وهذا هو المنهج الاول وقوله ولو حلف الا في النكاح في قوله
ولو حلف لا ينكح هو الثالث وقوله ولا يحلف راسه هو الرابع وقوله

اولا يبيع قال زيد هو الخاص وقوله ولو حلف لا يبيع لي زيد مالا
هو السادس وقوله وقت هو السابع وقت العشاء هو الثامن وقوله
وقدرهما ان ياكل الخ هو التاسع وقوله وقت السجود هو العاشر
وقوله ولو حلف هو الحادي عشر لا يبيع لي زيد الخ اي شيئا مباحا
بان كان في صورة من الصور التي تقدمت وقوله في متعلقة محذوف حال
من قال مقدمة عليه لان نفث النكرة اذا تقدم عليها ينصب على الحال
ولا يصح تعلقه ببيع لانه لا يعيد ان لا يحث الا اذا وقع وقت البيع
للمحالف بان علم ان المال له وليس كذلك ونظير ذلك قالو حلف
لا يدخل لي زيد دارا يحث بدخول دار المحالف ولم يعلم انها له او ان فيها
ولا يحث بدخول دار غيره ولو اجله والجمل والنسيان انما يقترن
بالمباشر لا في غيره فظاهره ان المباشرة اذا كان غير المحالف يحث
المحالف بفعله ولو بغيره او جاهلا من غير تفصيل وليس كذلك بل لابد
من التفصيل كما في القولة السابقة وهما فروع كثيرة منها
قالو حلف لا ياكل الخبيث فبطلها من غير مضغ فانه يحث لانه
يسمي الكلا عرقا ولو كان الحلف بالطلاق قبلها بلا مضغ لم يحث
لان الطلاق مبني على اللغة واليمين مبني على العرف ومنها قالو
حلف لا يصلي لا يحث بصلاة الجائزة لانها لا تسمى في العرف صلاة
ومنها قالو حلف لا يلبس خاتما فلبسه في غير الخصر لم يحث ومنها
قالو حلف لا يفارق غريمه حتى يوفيه حقه فخر به غريمه او اذنه
في الغارقة ولم يفارقه فهو لم يحث سواء تمكن من ابتاعه او لا فان
حلف الاخرانه لا يوفيه فالطريق ان ياخذ منه قدر ان يرفع
الحاكم اودي ستوكه لياقره بالدفع ويقهره عليه مرشبة في الانتباه
بمعنى انه ان عجز عن الحصول الثلاثة انتقل للصوم واستقر في
دمته حتى لو ايسر بعد ذلك لا يلزمه الرجوع الي غير الصوم من بقاء
الحصول الثلاثة وكفارة اليمين الخ الاضافة لادبي ملائمة

اي الكفارة التي سببها اليمين سواء كانت مكفرة لليمين بان كانت
اليمين حراما او كانت مكفرة لاثم الحث بان كان الحث حراما فان لم
يكن اثم في اليمين ولا في الحث كانت متعلقة بهما بين فعل واحد
الاولي حذف ففعل واحد لان بين الاتصاف المتعددة والتخيير لا يلو
الادبي متعدد او اتمام الخ او بمعنى الواو لانه بيان وتفصيل
لثلاثة والبيان للمجموع لا لاحد الثلاثة كل مسكين مد مبتدا
وخبر ويعد مضافا حاجب المبتدأ اجل صحة الاخبار اي نصيب كل
واحد مد ويصح نصب كل بدل من محل عشرة المجزوء على هذين يكون
مد منصوبا مفعولا ثانيا لافتمام او مرفوع خبر مبتدأ محذوف
اي نصيب كل واحد مد او كسوفهم اي ولو بعض البذر اي
عمامة الخاشار بذلك اي ان قوله تو باليس فيدا الذي يحل في اليد
كحبة الطغر الذي يمسح بها اليدين والوجه ولا تقارن صوابه
تقارنا ويجاب بان الاصل دفع قنارين فحذف المضاف وقيم
المضاف اليه مقامه وابقى على ما كان عليه كما قال مالك
ورما جروا الذي اتقوا كما قد كان قبل حذف فانقدما
كالطعام العتيق ونسخة كالغمام العتيق وعلى الثاني يكون
ما تحرف فيه لان الكلام في الكسوة وعلى الاول يكتسبه الا ان يجعل الكافي
للتظهير وكونه يرد اي اذا اشتري قمحا فوجده عتيقا فاسترسا
فله رده لان ذلك يحل بالمالية وقع ذلك يحري في الكفارة وفي
ذكاة الفطرة او اذا كان هو غالب قوت البلد ولم يخرج بذلك عن كونه
ماكولا ثوبا اي كالمقطع القماش لانه كله يسمى شيئا واحدا
بخلاف ما لو دفع لهما الامداد دفعة واحدة ولم يجد اي شيئا كاملا
فاضلا عن كفاية المرء الغالب بان لم يجد شيئا اصلا او وجد بعضها من
الثلاثة او وجد كاملا منها لكن لم يكن فاضلا عن كفايته فيكفد
بالصوم في ذلك كله برف متعلق بعجز وقوله بغير عينة قاله

متعلق محذوف أي حاله كون العز كأيما بغير غيبة حاله فضيام المصنوع
محذوف أي فالواجب صيام والجملة جواب الشرط فتلزمه الزكاة
أي في المال الذي عنده ومع ذلك يكفر بالصوم لأن المال الذي عنده
والفرق ما قال فكان على الشئ أن يزيد قوله أي يكفر بالصوم لأجل أن يظهر
الفرق نسخة متتابعة أي منها أو فيها فلا بد من هذا التقدير
ووجد لفظ في قبل آية وعليها لا يحتاج لتقدير من أنه لا يحل بأن
كانت محرمة أو مشتركة والحاصل أن الأمة إن كانت تحل لا يجوز الصوم
مطلقا إلا بأذن وإن كانت لا تحل أو كان يلزمه الصوم ذكر توقف الصوم
على الأذن بشرطين أن تضمن السيد في الحقيقة وأن يكون الحديث من غير
أذن السيد وأحد الشئ محذور القيد على العذر الشئ المشهور
وإن أذن غاية وإن لم ياذن له للولاية أي ولاية الترويج
في المذور وسياقي وختمه مطبوعة للامتنان وحل
فتمت إلى ويكون مضدرا سماعيا بخلاف السكون يكون مضدرا قتلبي
بخلاف السكون يكون مضدرا قتلبي وشرعا التي فيكون للمذور
معنيان شرعيان والثاني أو لا الأول يشمل ما كان فعه التزام
أم لا تأكيد لما التزمه الذي فيه نظر لأنه يقتضي أن الالتزام سكون
على اليمين والنذر ولكن يتأكد بها وليس كذلك بل يحصل الالتزام
الابتهان فكان الأولي أن يقول لأن بعض أفراد النذر فيه كفارة يمين
أو يقال إن المعنى تأكيد لما أراد التزامه وفي كونه قربة أو غيرها
التي لعل وجه الكراهة الحديث وهو لا نذر فإن النذر لا يرد وقضاء
وكن يستخرج به قال البخيل اسلام الخ ويزاد مكان الوفاء للخروج
فالوقد والمريض الذي لا يقدر على الصوم صوماً والسعيد عن مكة حجا
في هذه السنة فلا ينعقد النذر فيها وينقلب الحجة المعينة
المراد بها المتعلقة بأعيان المال خرج بها المتعلقة بالذمة فيجوز
النذر من المفسر فيها لفظ يشعر وهو إيجاب فقط ولا يشترط

م

قبول

قبول لفظ بل عدم الرد فلا يصح نذركا فرائدا في نذر الشر ما
نذر الجراح فبصح من الكافر والوقف بينه وبين العتق والوقف
والصدق حيث نصحه منه لأنه قربة مختصة بخلافها مع كونه مناجاة
للرب بناء على أنه الخفية نظروا أن النذر لا يزم كسوا بنينا على
ذلك أو لا ويحتاج بأنه متعلق محذوف أي وقراغى في النذر
وأحيات الشرع إذا كان له واجب شرعي من جنسه اختلاف
ترجيح أي فتارة رجحانه بسلك به صلتك وأحيات الشرع وتارة
لا والتدري يلزم في المجازاة على مباح وطاعة التي يحمل معينين
الأول أن يكون المباح والطاعة ملتزمين بالنذر وكل منهما في
المجازاة مثال الأول أن شئ الله مريض فيقول أكل الخبز ومثال
الثاني قول المصم أن شئ الله مريض فيقول أكل الخبز ومثال
سهو أو سبق قلم وأما الثاني فهو صحيح وقوله على مباح على هذا
المعنى ليس متعلقا بالمجازاة بل محذوف حال من النذر أي كالة
كون النذر مشتملا على مباح ولفظ نذر الذي زادها الشئ قبل مباح
ليس بمعناه الشرعي لأنه لا معنى لكون النذر مشتملا على نذر بل
معنى فطلق الالتزام فيدخل معنى العبارة والتدري يلزم في المجازاة
حالة كون النذر مشتملا على فعل التزام فعل مباح من حيث مال الكل
على الجزء وتكون المجازاة بمعناها المقابل للنذر وهي ما كان فيها
تعلق على أمر محبوب والمعنى الثاني من معنى المتن أن يكون المباح هو
والطاعة صلتا عليهما مثال الأول أن أكلت فله على صلاة
ومثال الثاني أن صليت فله على حج وهذا نذر صحيح في كل من
القسمين فلا يتوجه على المتن اعتراض من الشئ لكن كل من القسمين
من نذر الجراح والتمن قال هي المجازاة وهي نوع من النذر ويحتاج
بأن المراد بالمجازاة المعنى الدعوي وهو الكفاة والمقابلة ويكون
قوله على مباح وطاعة متعلقا بالمجازاة لا المحذوف وبعد ذلك يكون

قول المتن كقولنا ان سئنا الله فريضي ضايعا ليس مرتبطا بما قبله
لانه لا يصلح مثالا لما اذا كان المعلق عليه متباحا لان الشفا لا ينصف
بذلك ولا يصلح مثالا لما اذا كان المعلق عليه طاعة لان الشفا ليس
طاعة ويحتاج بان المراد بالمباح والطاعة المعلق عليهما فالشفا
حراما ولا مكرها والشفا يصدق عليه ذلك فيكون مثالا لما قبله
ايضا زيادة على الامثلة المتقدمة في المجازات الخالفات
وهي ترجع للتعليل فالذكر رجاءه في المحرر الخرج جمع بين
القولين الاول على ما اذا اضافه لله تعالى واراد به اليمين والثاني
على ما اذا لم يضافه ولم يرد به اليمين فتلخص ان قدر المباح ينعتق
يمينا اذا اضافه لله او نوي به اليمين او كان فيه حث على شيء او منع
منه او تحقيق خبر وان لم يكن مضافا ولا مضافا به اليمين ولا متعلقا
به حث الخ فلا ينعتق يميننا مثاله كعالي ان اكل الخبز مثلا او
لله علي ان ادخل الدار المعطوف على قولنا فعلت كذا وليس معطوفا
عالي قولنا لله علي ان اطلعك حتى يكون من قبيل المعلق بل هو مجز
ولذلك افرد الله عن الاولين بجواب اخر ويلزم النذر على
فعل طاعة الخ يقتضي ان الطاعة معلق عليها مع انه جعل المباح
فما تقدم مستلزما في مخالف المعطوف المعطوف عليه في هذه
الارادة ويجازي بان على زائدة والتقدير ويلزم نذر فعل
طاعة او انها متعلقة بحذوفي حال من النذر اي حال كون النذر
مستلزما على التزام فعل طاعة مقصودة لم تنه عن هذا التقيد
لم يعم لانه على حله تكون الطاعة معلقا عليها واذا كان معلقا عليها
لا يشترط فيها ذلك وانما يشترط فيها ذلك اذا كانت ملتزمة
على الله الملتزم بالمعلق عليه او نقل شرع فيه الجماعة دون
نقل لا تشترط فيه الجماعة كالضحية فلا يصح نذر الجماعة فيه
للخلاف فيه اي في نذرها في الغرض فيقول يصح وقيل يصح واما النقل

فانه يصح فيه باتفاق ومحل الخلاف في الاخيرين اما الاول من الثلاثة
وهي قراءة سورة معينة فانه يصح ولو كان في غير صلاة ولو معينة
ضعيف او وقوع حدونا الخ يحمل الجوع عطا على مشيئة وقوله
نعمة مقصودة للنادر مفعول لقصد اي قصد ان وقوع مشيئة زيد
نعمة مقصودة كعدم زيد لاهله ويحمل ان يقرب بالرفع ونعمة بالنصب
خبر كان والتقدير او كان وقوع مشيئة زيد نعمة وقوله وقوع حدونا الخ
هما معني واحد فاحدهما يعني عن الاخر فلو حذف احدهما كان اخسن
ولا ندر في مقصودية لفظ في زائدة وصورة ذلك بان قال علي
ان اقتل فلانا فنذر لا ينعتق نذرا اتفاقا لكن ان اراد اليمين او
كان فيه اضافة لله او كان هناك حث او منع او الزم كفارة يمين
عند المخالفة والافلا كراهة كقولنا ان قتلت فلانا الخ هذا المثال
لا ينصب من وجهين الاول ان حل الله بيمينه ان المعصية ملتزمة
والمثال يمينانها معلق عليها والثاني ان معنى المتن لا ينعتق والمثال
ينعتق فيه النذر لانه من قبيل المباح ان كان القتل ليس موعوبا فيه
او من قبيل التبر ان كان موعوبا فيه لانه في مقصودية بان قال
علي ان اقتل فلانا ومن نذر ان يعصى الله بان قال علي ان اقتل
فلانا ولا يجب به كفارة سيأتي تعيينه وكفارة كفارة يمين
اي ان اراد اليمين ان نعتقنا عنه في الحال اي من الميسر وقوله
عند المال اي من المعسر وهذا في ضعيف والمعتذر انه لا ينفذ
عنته من المعسر فلم يكن نذرا حراما منعتا او قوله ان تم الكلافا
المراد بالكلامين صح نذر عنته وينفذ عند المال وقوله لا يجوز
الاقدام على عنت الموهون والمراد بتمام الكلام تسليمه وقد عرفت ان
قوله في الكلام الاول ينفذ عند المال ضعيف فلم يتم الكلامان
ولا يلزم النذر على فعل صباح الخ على زائدة لانها تقيد بالمباح
معلق عليه فمع انه ملتزم وصورة ذلك ان يقول علي ان لا اكل وام ان اكل

فلا ينفقد نذر بانفاق ولكن يجب به كفارة يمين في المثال الثاني لانه صيغة
يمين وكذا في الاول ان اراد به اليمين فان لم يرد به اليمين ولم يصنع فلا
النفاد ولا كفارة والافقة الانعقاد قيل نذر الحاج وقيل
تدبره ويختلف بقصد البائع نذر المواة اي وادام تكن عامة
بالنذر صورة ذلك ان تقول لله علي ان اترك لك ما يجب لي
عليك فيبر الروح ويكون ذلك حيلة في صحة البراءة مع عدم العلم
بالعلم بالبراءة ويعتبر ذلك ولو كان فعذوقا ومجهولا فانه علم
من ان يكون الخاي فيكون الموقوف عليه المعين الذي لم يبر المبرأمة
صلاة او صوما اي او غيرهما فترى النذر بكيفية ان يولي النذر
كثرا اشع كستر وطيب والاصرف لمصالحها من كسوة ونحوها حتى
نحو الشمع والزيت فيصرف لمصالحها من كسوة ونحوها حتى نحو
الشمع والزيت فيصرف لمصالحها ان لم يحتاج للاسراج به
من علمه هي معنى البناء والجار والمجرور بذكر من الجار والمجرور وقيل
فقتل الخا فبدا وقوله لعله القدر جبراي فيصير في ليالي
العشر كلها حتى ينفرا يمين وصورة الطلاق ان طالق في قتل
الافاق فنطلق بمضي رمضان وما ورد في المبتدأ وخبر
الخا اخرها الصمد الي هنا
خردود
لانها تجري في جميع ما قبلها من معاملات وغيرها وقدم الالام عليها
لان القاضي قد يحتاج الي يمين جمع قضا واصلة قضائي وقت
الي من طرفه ان الفارادة فعلت هرة والدليل على ذلك جمعه
على اقصية لان الجمع يرد الاشياء الي اصولها ولذا انقول قضيت
بكذا ايضا الشيء الخا من جملة مقاديره ويطلق على الوحي
والخاف وليس مراداهنا بلفظ خاص الخا هذا التعريف بالانتم
لانه يشمل الدعوي والاقرار فكان الاول ان يرد لغيره على غيره
بالقسط اي العدل ويطلق على الجور وليس مرادا عالم اي مجتهد

في المصالح

يدل عليه قوله اهل الحكم فلا ينفقد حكمه سواء وافق الحق ام لا
فعل ذلك اذا كان عدم اهليته بسبب عدم معرفته الاحكام اما اذا
كان بسبب اخرو كان فيه طرف من معرفة الاحكام فتتفقد اذا وافقت
الحق كما سيأتي في الناحية المراد بها وطنه وما حواليه الى مسافة
العدوي دون ما زاد ولا يلزمه قبوله ولا طلبه فيه لان عمل القضاء
لا خولة ففيه تعذيب نعم ان عينه الامام لذلك المحل البعيد
ولم يكن به ولا يقرب به من يصلح لزمه قبوله امثالا لاقر الاقام
لزمه قبوله ولزمه طلبه ايضا ولو بئله قال وان حرم اخذه منه
فالاعطاء جائز والاخذ حرام ورئاسة عطف مرادف
معرفة احكام الكتاب المراد ان يكون عنده ملكة يفتدك بها على
استنباط الاحكام من الكتاب والسنة لا معرفتها بالفعل على طهر
قلب على طريق الاجتهاد اي لا على وجه التقليد للكتب او لعلم
علمها له والمراد ان يعرف الخا اي المراد من كلام المتن وانما اول
بذلك لانظم المتن انه يشترط معرفة جزئيات الاحكام وليس كذلك
بل المراد انواع الاحكام بان يكون عنده ملكة يفتدك بها على
استنباط الاحكام الوجوب مثلا فمن انواع الكتاب الخ هذه
الجملة لا ارتباطا لها بما قبلها وهي منقولة من المنهج مع بعض تغيير
اوجب الخلل فيها ونص عبارة شرط القاضي ان يكون مجتهدا وهو
العارف باحكام الكتاب والسنة وبالقياس وانواعها فمن انواع الكتب
والسنة والصير في انواعها راجع للكتاب والسنة والقياس ويكر
قوله فمن انواع الكتاب تفصيل لقوله وانواعها وهذا كلام مرتبط
منسبك وبعضهم اجاب عن الشرط جعل منسكافا يرتبط بان يقدّر
مضاف في قوله انواع احكام اي انواع محل الاحكام والعام وما عطف
عليه يقال له محل الاحكام فيستقيم قوله فمن انواع الكتب اي من
انواع محل الاحكام الخ والمتواتر ما ترويه جماعة عن جماعة في

جميع الطبقات والاحاد ما يرويه واحد عن واحد الاجماع
والاختلاف فيه الجار والمجرور متعلق بالاختلاف وهما مقصودان
بمعنى يتم الغموض معرفة جميع ذلك اي بغيره على الظن من
جعل الالف واللام للاستغراق مجموعا فقرة المتعلق بعلمه قال
صحة العلم اي علم ان وافق بعض المتقدمين او يغلب منطق
بان مقطوع على المصدر الذي هو علم على حد وليس عبادة وتقرر
عيني الخ وقوله تعالى او يرسل رسولا الي يقاس معرفة المصلحة
التي لا يشترط معرفة جميعها بل يكفي ان يعرف ان ما حكم به لنزله
ناسخ في كتاب او سنة الى مدارك جمع مدرك بفتح الميم مقصود
معي بمعنى ادراك ما تقدم وهو قوله من انواع الكتاب الخ
قوله فيقدم الخاص على العام الخ والذي سبكه هو قوله معرفة طرف
من لسان العرب والتفسير لان هذا كلها طرق للاجتهاد الذي هو
بذلك الوسع لتصيل ظني حكم لان به يعرف عموم اللفظ الخ هذا
يستفاد من اللغة وقوله وطبيع الامر ان كان المراد هئية صيغة
فتوجد من علم التصريف وان كان المراد به معرفة معناه ولفظه
فيوجد من علم النحو وكذا معرفة الاسماء وما بعدها ولا
يشترط ان يكون منجرا هذا فمن تعبيره بطرف فكان الاولي
التعبير بالغا في المجهول المطلق اي وقد تقدم بعد التسمية
نكسب ما يظهر لنا فلا يفتي انه في نفس الامر يوجد واقفه قطب
الغوث فانه لا يكون الا مجتهدا ولا يخلو العصر اي كل عصر
عن مجتهد اي وان لم يكن ظاهرا وقرب الساعة تفسيره بقلة
وامتنع منه الشافعي اي لما فيه من الخطر في باب اي كالمفسر
الطائفة اي الدعي والمطلوب اي الدعي عليه وكذا من
ببصره بان وينفذ حكمه وقت ابصاره واما في وقت عدم البصر
فان احتاج الى اشارة لم ينفذ حكمه وان لم يجز بل يكفي حكت عليه

لكونه

لكونه غائبا او ميتا فانه يكفي حكت عليه فان كان حاضرا ه
احتاج للاشارة فلا ينفذ ولا يفتي ايضاً هو ميتا صوري
لانه ليس من القضاء نزل اهل قلعة اي رضوا وقالوا بما حكم
عليها الاقلان الا عني اي كما رضي اهل قريظة بحكم سعد بن معاذ
فهم من سبي وقتل وجزية مثلاً واما رضوا بحكمه لان كان بينهم
وبين قبيلته مخالفة في الجاهلية طماننتهم انه برحمهم حكم يقتل
كبارهم وسبي نساءهم وذريتهم ولا يخرج من عدة مقطوع
عطف قرادق ومعناها انه لا يستمال بسلام ليس ولا هدية بل بحكم
بالحق ولا يفتي بالحقبة ذلك اي انفسر قسدة الحرق والفتنة
فان تعدد الخ محذور قوله مع وجود الصالح والتقدير ليس قيداً
بل ولو امكن لكن لم يوجد بالفعل والجميع ليس قيداً بل ولو شرطاً واحداً
وقوله سلطان ليس قيداً بل لو اهل السلطان ناحية وكان فيها ذو
سوية يرجع اليه في ذلك وغيره كان حكمه حكم السلطان وقوله ذو
سوية ليس قيداً في السلطان بل لوزن التاهلية بحسن واسترفله
ذلك ايضاً فيما تقدم ولا ينفذ قضاءه اي اذا كان عدم اهلية
لعدم معرفة الاحكام واما اذا كان عدم اهلية لشي آخر وكان فيه
اهلية معرفة الاحكام فان احكامه تنفذ للضرورة معرفة
طرف من الاحكام والام يصح توليته ولا ينفذ قضاءه لمن
استقضاه زباد اللام بمعنى عني اي سوت عن الخ يعني ان زياد
اذا المجاج كان امير الجاير او ولي شخصاً عادلاً القضاء فثبت عاقبة
عن ذلك اي هل يجوز او لا فقالت انه لم يقص الخ اي ان امتنع العادل
قضى لهم الباعني فروع اي نحو العشرين لشرط القاض
اي فان كان الخليفة مجتهداً شرط فيه شرطاً في القاضي المجتهد
وان كان مقلداً شرط فيه فاقى المقلد ويحكم اي الخليفة
مع وجود اهل الخ ليس قيداً ومثله مع وجود قاضي الضرورة

فيمتنع التخليع الا ان كان القاضي يأخذ دناهم لها وقع حكمه
اي المحكم ولا بد من الرضا لفظا فلا يكفي السكنى عزله بالرفع
فاعمل بالوعاء اي قبل ان يبلغ القاضي منزله في غير محل ولايته
منعلق بقوله وقوله حكمت مقول القول يسوا اقاما على وجه
الافراد والاشياء وقوله ولا شهادة كل اي من المعزول والمؤني
اي في غير محل ولايته لانه شهادة على فعل نفسه وقيل يقبل
لانه لم يجز لنفسه نفعا ولم يدفع عنها ضررا ولا معزول
الى خرج ما لو اضاع القول لما بعد العزل كقول حكمت بكذا
فانه يقبل الابينة اي ولا يخلف عند عدم البينة وهو
المستعمل ادعى عليه في غير محل ولايته ومثله شاهد ادعى عليه
انه شهيد ورواه يقبل الابينة اما لو ادعى عليه وهو في محل
ولايته فلا يسمع ولو مع البينة وطريق المدعى ان يدعى على
خصمه ويقع البينة بان القاضي الشفلاي حكم لي بكذا ولا
فالقاضي الثاني يسمع البينة ويحكم له بالحق وينقض حكم
الاول شرطا حال من الاربعة قبله وكذا انما الذي بعده
مترجمين الى العلم ان المترجم ان كان يترجم كلام الخصوم
للقاضي بشرط التعدد وان كان يترجم كلام القاضي للخصوم
لا يشترط فيه التعدد واما المسمع فلا يشترط فيه التعدد
مطلقا ويكره للقاضي ان يتخذ حاجبا الي كراهة تحريم
دونهم اي يجوز بينهم وبين القاضي اصل او اصل
الى الفاظ متقاربة وازل بالذات لا بالذات اجمل اي
سفه واحترى على الشئ او يفعل في ذلك ويقارن الاثنية
من عطف السبب على السبب اما الحكم الى محذور قوله عند
اختلاف وجوه النظر ولو اتفقت قضية الحكم محذور قوله
ان يتخذ اي بعده ومبياه لذلك ثم شرع في اداب القاضي

الى ان علم ان الاداب المطلوبة بقصها على سبيل الوجوب والتسوية
وقوله لا يخاف له ودونهم وقوله ولا يقبل الهدية والنظر في اهل
المجلس واما المندوب كثر وله وسط البلد وكوة المحل فصح ابارا
وان لا يقعد للقبضاء في المسجد ولا يرفع الموكل على الوكيل
والخصم لان الدعوى تتعلق به بدليل تخليفه اذ الالامر الى
التخليف قال خرج على اي وكان اذ ذاك امير المؤمنين وكان
شرح من تحته فقل شرح ما نقول يا نصري اي بقدر
تقدم دعوي من سيد فاعلم بان الدرء له فيظهر قول شرح
ما نقول يا نصري ولان الاسلام مقطوف على قوله لا
روي اليه وقوله الزبيلي قيل بالزاي وقيل بالذال وهو الصواب
لكثرة ضرر المسلمين هو من اضافة المضد لفاعله
والفعول محذوف الى الكفار ولو قال لكثرة ضررنا لخير كان
اولي والا فالظ خلافه الخ ويظهر ان يقدم من المسلمين الاول
فالاول الى حصول الضرر فيتحريم تحريمه ضعيف والعمد
ان الذي يرفع على المندوب في اللفظ اعم من الدعوي والوجوب
وغیرهما وهو النظر بعجز العيين الى ليس قيدا وقد
يتوقف في هذا الى الانتظار تنبيه الى ان الاول لا خير
هذا التنبيه على المتن الاتي لانه من قبيل الهدية ومعناه انه حسن
ترك البيع والشراء لنفسه او بوكيله المعروف فان بشرى بلحاها
كان الشراء مكرها وان كان محاباة فما حرم به تحريم قبوله لانه هدية
وهي محرمة لان ذلك رشوة اي ان كان لاجل الحكم بالباطل
او ترك الحكم بالحق وقوله او هدية اي ان كان لاجل الاكرام ولا يجوز
ان يقبل الهدية لكن كلام المتن محل ظاهرا انه يمتنع قبولها مطلقا
مع انه فيه تفصيل فلذلك فصل الشئ بقوله فان كان الخ والحاصل
انه ان كان للمهدي خصومة في الحال او غلب على الظن وقوعها عن

قرب امتنع قبول الهدية مطلقا سواء كان المهدى من اهل علمه ام لا
كان له عادة بالمدينام لا وسوا الهدى له في محل ولا يتم الام لا وان كان
ليس له مهدي خصوصية ولم يكن له عادة بالمدينية وامتنع قبولها
ايضا سواء كان من اهل علمه ام لا وان كان له عادة بالمدينية وراى
عليها قد راى وجسا او صبغة حرم قبولها ايضا في مكان ذلك في
محل ولايته في هاتين الاخيرتين على تفصيل في هذه ياقي في الله
وان كان له عادة ولم يزد لاجسا ولا قد راى لاصفة جاز قبولها ولا
موق في هذا التفصيل بين الاجاب وانما من القاضى على المعتمد
وقاى الله من الاستغناء ضعيف ثم اهدي اليه اي سواء كان من
اهل علمه ولا ولكن بعيد الثاني بما اذا اهدي للقاضي في محل ولايته
والا بان ذهب القاضى اليه وليس من اهل علمه فاهدي له جاز قبولها
سحت اي حرام وقضية كلامهم في ان لو ارسلها اي من ليس
من اهل علم القاضي وانما افرد ذلك بالذكر لخلاف فيه والا فلو اتى بها
بنفسه للقاضي حرم قبولها ايضا لكن من غير خلاف بخلاف الذي في
الله هدية اباعه الى من اصنافه المصدري الى فاعله والمفعول
مخدوف اي للقاضي والاولى اذا قبلها او بردها الى خفيه فافاة
بين قبولها ووردها فكان الاولى ان يقول الاولى ان يردّها او يبي
عليها اذا قبلها او يبي عليها اي او يضعها في بيت المال
لكن قال الروياني في قوله ثانيا وكلام الذخاير ثالثا وما قبلها
اول في ثلاثة اقوال المعتمد كلام الذخاير انتم تميزوا ان كان
كانت عادة اذ يهدي اليه شاة هزيلة فاهدي شاة سمينة او
جوفة ردية ثم اهدي جوفة جيدة فان زاد في المعنى الخه
الاول في كلام الذخاير وانما عادة لا اجل الخلاف والضيافة
التي اشار اليها ان الهدية في المتن ليس فيها وما عداها
البعض تخصيص اجابة من اعتاد الخ اي ويفصل فيها كما

نفسه

يفصل في الهدية فان لم تتميز الضيافة بشئ على العادة السابقة
حل له لاجابة للضيافة والاخرم ولا يلحق فيما ذكر الى العبارة
فيها حذف اي لا يلحق بالقاضي فيما ذكر المعنى الخ ومعلموا
القسم كذا في بعض النسخ وهي ظاهرة وفي بعضها بالياء وهي تحريف
ان يشفع لاحد الخصمين الى المراد بالاحد المدعى عليه بان يقول
للمدعى سائخ من بعض الحق او كله لوجه الله مثلا وقوله او يزن
اي يدفع عنه ما عليه سواء كان موزونا او مكيدا لانه ينبغي
طفا في الثانية دون الاولى فالشفع فيها للمدعى عليه فقط ونحو
بان المراد بالشفع ما يشمل الاخرى والمدعى في الاولى انتفع ايضا
بالتواب ولا بين ان يكون لله او لا الى فيه رد على السليفي
حيث قال اذا كان الغضب لله لا كراهة لقصة الزبير الخ
تقدمت وحاصلها ان النبي لما حكم للزبير بان يستعوا ولا وامر الزبير
ان يثامم خضعة ويترك له شيئا من حقه فتوى الخصم شدة في
وقال للنبي حكمت له ان كان ابن عمك فعصيت النبي ورجع وحكم
ثانيا للزبير حكما ما بان يحبس الى الكعبين في ارضه
لنفسه اي سواء كان الحق عليه او لا لرفيقه الخ اي واما الحكم
عليهم فيستغذ لعدم النعمة ولا لسريته ولا لاحد اصله على
الاخر ولا بين اصله وفرعه الدعوى الثانية اي ولا الاولى
ايضا وتسمع الدعوى عليه الخ الاولى حذفه لانه لا فائدة
للدعوى مع الاقرار يملك من العود الى الاولى الى راجع لا اصل
المسئلة قد علم مما ذكر اي بطريق القس ولا ينعهم كلاما
الذي بعضهم جعله عطف معاير بان يراد بالتلفين وقت الدعوى
بالا يقول للمدعى او للمدعى عليه قل كذا وكذا او التبريم يكون قبل
الدعوى بان يقول اذا اردت ان تدعى فقل كذا وكذا الخ وبعضهم
جعل الاثنين من قبيل المراد متقاربي المعنى من شفيع تلفين

الشهادة الذي هو منتج فجعل للتقنين الذي هو جائز وصورة
التقنين ان يقول كذا وكذا تعالى في الكلام واما التقنين بان يقول
له اذا اردت الشهادة فاقبل بلفظ الشهادة وذكر المشهود له مجرورا
باللام والمشهد عليه مجرور رابعا واذكر المشهود به مجرور رابعا
والفرق بين المعنيين حيث امتنع الاول وجاز الثاني ان
الشاهد في الاول يكون قتل في كل كلمة قالها القاصي بخلاف التقنين
فانه قبل الشهادة ثم يشهد باختياره عند حاكم اياهم
من الحاكم الذي يشهد وفي عنده او ثبتت عنده غيره ولا
يقبل شهادة عدو على عدوه او اياه فتقبل ما لم تفض العداوة الى
الفسق فان افضت العداوة الى ان يضرب قاله او يعذبه اقتضت
صنع الشهادة له وعليه واعلم انه ان كانت العداوة من الجانبين
منعت شهادة كل علي الاخر وان كانت من جانب احدهم منعت الشهادة
بالعدو واما الاخر فيجوز الشهادة منه للاخير وعليه وفي
معظم الطبراني الخ غرضه الاستدلال على ان العداوة التامة لا يبرأها
الا الله اخوان العداوة الاضافية على معنى في وكذا فاعادة
وقول المحشي ولو غادي من يشهد عليه وبالع في خصاؤه ولم يحبه
ثم شهد عليه قبلت شهادته عليه لئلا يتخذ ذلك ذريعة الى
رد الشهادة ايضا ذلك ان شخصا علم ان شخصا يشهد عليه
فعداؤه وخاصة الحال ان ذلك لم يتاثر ولم يتعلق ولم يوجد منه
فايدل على الكراهة للمخاصم له ثم شهد عليه قبلت شهادته هذا هو
المراد ولا يشترط ظهورها في هذا انما في قوله السابق المراد بالظاهرة
الظاهرة الان يقال المراد بها فيما تقدم الظهور ولو باعتبار امارتها
والمنع هنا المستر اظهورها في نفسها لانها خفية لا يعلمها الا الله
لا يكفر ببديعته الخ ان قلت اذ لم يكفر فقد فسق والفايق
لا تقبل شهادته الان يقال لما كان له من قبل لم يغفوا ككفر

صفاته الله اي المعاني اما انكار المعنوية فهو كفر ولا شهادة من
يدعي النفس الخ ضعيف ولا تقبل شهادة والدولة الى اخره
يستثنى من ذلك ما لو ادعى القاصي بما له بيت المال فشهد له به
اصله او فرعه فتقبل العموم المدعي به او اصل مقطوع على قطع
والضيق له عايد للشاهد يعني ان الاصل المشارك الاجنبي شهد له
الاصل بالكل المشارك مع الاجنبي الفرع او يشهد له الفرع ان كان المشارك
مع الاجنبي كذا الاصل واما قبلت الشهادة تقريرا للصيغة واما
حصلة الاصل او الفرع فان كاذله ببيته غير ذلك او شهد شاهد حلف
نعه وسمعت وان لم يكن فيحلف المدعي عليه ويسحق النصف الاخر
لم يصح شهادته لم يظهر فاعلة عدم صحة الشهادة ويمكن ان
يقال انه متهمة في شهادته لانه اذا شهد حلفا فادى وثبت
كذبه ثبتت عاقبة وهوله غرض في عفتها وان خالف ابن عبد
السلام الخ راجع لقوله ولا تقبل شهادة الشخص لاحد اصله
او فرعه على الاخر وان كان ظ كلام السان راجع لقوله ويؤيده
مع الحكم بين ابيه وابنه الوزع اي الميل الطبيعي اي الجبلي
قد تراضوا لانه في شهادته المذكورة فمغلا احدا اصله المشهود له
ومرر على الاخر المشهود عليه ولا جائز ان يزوج جانب الضر ولا
ان يزوج جانب النفع فتعارضنا فستأقطا وهذا التقليل وان كان
ظاهرا لكنه ضعيف والمعمد الاول كتب به الخ ابي ابيدة وفي
بعض النسخ كنهه القاصي الخ اظهار في مقام الاضمار بالنظر
لكلام الشارح المتن فيه اي الكتاب كان حكم فيه
اي في الكتاب اي ذكر الحكم فيه واشهد بالحكم في بعض النسخ
هكذا وفي بعضها واشهدت بالحكم وهو متعين ليعتدانه من جهة
المكويب شاهدين المراد بهما شاهدا غير شاهدين الحق اما
هما فلا يذهب ان الى القاصي المكويب اليه واما الذي يذهب شاهدا

الحكم وتسميها اي شاهدي الحكم لا الحق وهذا اذا كان المراد
 انها الحكم اما اذا كان مع البيعة ولم يحكم وارادتها البيعة اي ان
 سمعها فيكون المراد ويسمى اي شاهدي الحق لانهم بعد ما اذكروا
 شاهدي الكتاب ان لم يكن عدلها فيسميها في هذه الحالة كما في حالة
 انها الحكم من ثبوت او حكم لفظ الثبوت سرت له من عبارة المنهج
 لانه ذكر اولها الحكم او الثبوت ثم قال من ثبوت او حكم هو صحيح هناك
 واما هنا فلم يذكر الا انها الحكم فقط بل يحكم الذي ينفذ الحكم ان كان
 لانها بالحكم او يسمي الحكم ان كان لانها بسماع البيعة زيادة
 تمييز اي ولا بد من حكم ثاب من قاضي بلد الحاضر ولا يشترط اعادة
 الدعوة والتخليف للمدعي متعلق بالحكم وقوله الحاضر صفة
 للمدعي اقصاؤه اي نفذه اي شافه بالحكم والمراد انما الحكم
 ان يتاونه بسماع البيعة فضا بعلمه فشرط ان يكون مجتهدا
 في غير عملة اي الخبر بكسر الباء ساو كان الخبر بفتحها في محل
 واليه اوله فلا ينفذه الخبر بفتح التاء في الصورتين لان الخبر بكسر
 التاء في غير عملة كالمعزول فلا يعقل خبره والانهما في معنى المنهي
 والعبارة فيها قلت اي الحكم المنهي وقوله يعطى مطلقا اي يتفقد
 مطلقا مبكر بالرفع صفة المحذوف اي شخص مبكر اي خرج من
 طلوع الفجر او من قبل طلوع الشمس وقوله يومه منصوب على الظنية
 وفي بعض النسخ مبكر بالانصب حال من فاعل يرجع والمعنى ان يذهب
 اليها يرجع في يوم يعدي من الاعدا اي يعين من الاعانة
 فهو يضم الباء وكسر العين على اخفاره متعلق بيعين هو
 في القسم ذكرها الاصل في القضاء لانها
 قد نفع من القاضي او منصوبه هي تمييز الخصم الذي قبل هو
 معنى لغوي وشرعي على خلاف القاعدة من كون المعنى التقويي
 من المعنى الشرعي وقيل معنى شرعي واما فقناها لفة فهو مطلق

و

التمييز

التمييز والقسام الى اهل زيادة فائدة من الشئ الملك هو
 من الشئ الله تعالى كما قال تعالى عند ملك مقتدر واذا خصم
 القسمه لكان ذلك في هذه الاسلام يجب اعطاء ذوي القرب
 وما عطف عليهم شيئا من الثركات ثم نسخ النجود وبقى الذب
 الذي نصبه الامام ومثله منصوب الشكاه اذا حكمه
 وعلم الحساب عطف على علم المساحة من عطف العام على الخاص
 واما بشرط علمها بالاحاطة لذلك لانه يعني عنه قوله لا يمتد
 للمساحة بقيه لو عبر الى عرضها الاعراض على المتن ووجه
 بقوله لانه يستفاد من التعبير بقبوله الشهادة انه يدخل فيها
 بشرط السمع والبصر الخ اي والتعبير بالعدالة لا يمتد ذلك
 لان العدالة تتحقق وان كان اصغر اخص من الخ وانه يستغنى بذلك
 عن ذكر الاسلام وما بعده الخ ولكن يراد على الشئ انه لو عبر المتن بما
 قال الشئ لدخل فيه الشافع انه لا تصح قسمتهم ويخرج منه خاتم
 المروءة والوالد والعدو فانهم لا تقبل شهادتهم مع انه تصح قسمتهم
 تقبل شهادته الاولى ان يقول وان تقبل شهادته لاحل انه
 يكون مصدرا مؤولا مقطوعا على ما قبله بذلك العدالة لانهم
 مصدر بل لا يستغنى الخ مرة في الاعراض على المتن وهو
 اضربا انتقالي وعرضه به ان ذكر الاسلام والبلوغ والعقل مستغنى
 عنه على كل حال اما بالعدالة التي عبر بها او بقبوله الشهادة المتقدم
 واذا لم يكن القاسم الى اشار بذلك الى ان قول المتن فان تراضا
 الشريكان مقابل المحذوف تقديره محل بشرط ما تقدم في منصوب
 الحاكم اما من تراضى الشريكان عليه فلا يشترط فيه الا التكليف
 المال المشترك مفعول بقسم وليس مفعولا ليجزأ بشرط طبع
 التكليف العدالة اي وغيرها ما تقدم كعرفة المساحة والحساب
 وكونه عفيفا اما حكمها الخ والفرق بين من حكمه ومن تراضا

به من غير حكم انما لما حكاه بمزلة الحاكم يلزمها الرضي بما
 فعله بخلاف من تراضي عليه لا يلزمها الرضي بحكمه لم يقتصر
 فيه الى التوقيف بل قوله لا اشتراط العدد في المقوم ويحتمل ان
 يكون الضمير واجعا للقاسم بدليل قوله فان لم يكن لتوقيف فيلزم
 قاسم واحد والحاصل ان القاسم ان كان هو المقوم بشرط
 تعدده وان كان القاسم غير مقوم لم يشترط في القاسم التعدد
 ويشترط في المقوم التعدد وان كان فيه عرض غايه في عدم
 التعدد الى لفظ الشهيد بان يقول اشهد ان قيمة هذا قدر قيمة
 هذا واشهد ان هذا قدر هذا وللقيام جعل القاسم الخاضع
 به التقييد الى محل اشتراط التعدد في القاسم ان كان هناك تقويم قائم
 يجعل الامام القاسم حاكما في التوقيف اي ينفذه من غيره ويعمل به
 ويقسم بنفسه ثم يسأل عن القيمة عدلين ويقسم بنفسه وكذا
 لو لم يجعل الامام حاكما فيه ولكن لم يقوم فيال عدلين عن القيمة
 ويقسم بنفسه وللقاضي التي تقتيد لقوله وان كان في القسم
 تقويم لم يقتصر على اقل من اثنين اي فانه يمكن القاسم القاضي
 بنفسه وهو عالم بالتقويم فله ان يحكم فيه بعلمه ان كان مجتهدا او
 يقسم بنفسه من غير تعدد فان احتاج حروء الى بان وكل واحد
 يستاجر لنفسه شخصين وعين كل منهم على نفسه قدرا واذن للوكيل
 ان يسميه للاجير فيلزم كلاهما سماء قليلا او كثيرا او كلاهما حروء
 عربا وعين كل قدرا وكذا الوعدا وعين كل قدرا اجرة
 مطلقة اي لم يعين كل منهم قدرا بان قالوا استأجرناك لتقسم لنا
 بكذا فاعظم ضرر قسمته الى تكمل للاقسام لان المن يكمل
 على قسمه فالاضرر فيه وقوله ثم فاعظم ضرر قسمته اي سواء كان
 الضرر لكل الشركاء او لبعضهم كما في مسئلة العشر المذكورة وقوله
 منعهم اي كل واحد ان كان الضرر للجميع او منع من حقه الضرر لصاحب

العشر في الصورة الائمة صورة وقسمه سواء كان مليا ومنقو
 فمثال المثال الدرهم والحب والادهان ومثال المقوم ارض متفقة
 الاجزاء ودار متفقة الائمة والى هذا النوع والنوع الثاني
 التي تقتضي ان القسمين داخلان في المتفق ان الشاهد القسمة
 الثاني بقوله النوع الثاني الخ والحب ان ذى الشاهد زيادة وايضا
 وبيان لامثله وفروجه مثلا يلحق للكتابة لانا العز عليها
 طرق كثيرة عند العوام ويحتمل اي وجوبا ولا فرق بين كتابة
 الاجزاء والاشياء ومعنى الاجتناب في كتابة الاشياء ان لا يبدأ
 السدس ومعنى الاجتناب في كتابة الاشياء ان لا يبدأ بوضع الفرعة
 على الجزء الثاني او الخامس ومحل وجوب ذلك في قسمة الارض والور
 اما المنقولات فلا يجب فيها ذلك لان ضررا كتفريق اما هو في الارض
 دون المنقول النوع الثاني القسمة بالتعديل الخافكم ان يقدر
 قسمة التعديل على الاختلاف فاما في القيمة كعبيد من جنس قيمتها
 مختلفة والاختلاف في الصورة كما في عبيد من جنس مع استواء
 القيمة والاختلاف في القيمة والجنس كعبيد من اجناس مع اختلاف
 القيمة كارضين الى الاعداد كارضين ولسعة فيها جندري
 ويمكن قسمة الجند وحده والروى وحده هذا هو المراد ويكون
 حذرا كما على قوله لزم شركه الاخراجية الى ما لم تكن قسمة كل على
 حده والافلا اجبار ويحير على قسمة التعديل الخ اشارة
 الى انها تجري في العقار والمنقول وقد اشتملت هذه المسئلة
 على قيود خمسة قوله منقولات وقوله نوع وقوله لم يختلف وقوله
 متقومة وقوله ان زالت الشركة مثال ذلك ما قاله الش وانما كان من
 قسمة التعديل مع كون الجنس واحدا والقيمة متسوية نظر الاختلاف
 الصورة فخرج بمنقولات العقار فيها تفصيل ان كانت متفقة
 الاجزاء والقيمة فهي افراف والافتقار خراج بنوع منقولات



اجناس كعبد تركي وهندي وحشي فلا اخبار في ذلك وخرج بقوله
 لم يختلف ما لو اختلفت كصانيتين مصريتين وشاميتين ولا
 اخبار مما لا يختلف في كل منهما الى معناه ان الاعراض تختلف
 في قسمتها لانها متلاصقة ومستوية القيمة وعبرة المنهج مما لا يختلف
 كل منها القسمة انما اذا الى لا يقبل ان يصير كل دكان دكانين وهي
 اوضح من عبارة الشاغبان احوال من دكانين ومعناه مستوية
 القيمة او حال من القسمة ومعناه ان كل واحد اخذ غنيما
 النوع الثالث القسمة بالرد تقدم ان الشاغبان يجعل كلام المتن
 شاملا له واما جعله شاملا للاولين لان المتن قال لزم الاخر
 اجابته ومعناه انه يجبر الاخر عليها اذا امتنع والثالث لا اخبار
 فيه فلذلك لم يكن ذا خلافيه وشرط في قسمة ما قسم بغير
 وذلك يجري في الاقسام الثلاثة وخرج ما قسم باخبار وهو
 قسمة الافران والتعديل فلا يشترط فيها الرضى بقدر القرعة ولا
 قبلها رضى بقدر خروج قرعة بان يقولوا نرضينا بما اخرجت
 القرعة او بهذه القسمة او بذلك في قسمة اخبار وهي
 افراد او تعديل او حيف ولو قليلا لم تنقص ولو صح
 البينة وان لم يثبت محرز قوله ولو ثبت فله تخلف
 شريكه اما تخلف القاسم اذا كان منصوبا للمالك او محكما
 فلا يجوز بطل فيه الى معنى ان المال بعد ان كان مشتركين
 اثنين مثلا يصير مشتركين ثلاثة بلا بينة الخافا
 كان هناك بينة اجابته وهي هنا رجلان او رجل وامرأتان
 لا شاهد بينهما وقيل يكفي وهو المعتمد
 الخ ذكرها في باب القضا لانها لا تكون الا عند فاضل او محكم
 والدعوى تجمع على دعوى بكسر الواو وفتحها والهاء التانيث
 كالغجلى وقد توثق بالتاء فيقال بثقة وتجمع على دعوات كسجد

وان كان قسما وخرج بقوله انما قسمه فاذ لا قسمه بقدر
 ان لم يرد في قسمة واحدة وخرج بقوله انما قسمه فاذ لا قسمه بقدر
 او بعد ذلك مثلا فاذ لا قسمه فاذ لا قسمه بقدر

في

وسجدات والبيان ذكرها غير مناسب لانه سيذكر الشهود فضلا
 بعد ذلك فكان الاولى حذف قوله والبيان او كان يعبر بكتاب او باب
 وسيدرج الفصل الا في بعده تحت عن وجوب اي ثبوت وقوله
 على غيره هذا يشمل الشهادة فالاولى ان يزيد له قبل على غيره
 عند حاكم ومثله المحكم وذو الشوكة والسيد في حق العبد
 والاصيل في ذلك اي على اللغ والشر المرب لا ادعى
 ناس الخ اي وفي ذلك خطر عظيم فامتنع ذلك لاعتنا الاغطاه
 بالدعوى المجردة عن الثبوت الشرعي على قاعدة لولانها اذا دخلت
 على مثبت نفته واذا دخلت على منفي اثبتته فيصير المعنى
 ادعاء للنس دمار حال واموالهم لا امتناع الاغطاه بالدعوى المجردة
 وروي البيهقي الخ ذكره بعد ما تقدم لان فيه زيادة فائدة
 وهما ان البينة على المدعي والذي يتعلق بهذا الفصل الخ
 اي يذكر فيه ولو قال والذي يتعلق بالخصومة خمسة هيما كان
 اولى وهذه الخمسة اثنا منها في جانب المدعي وهما الدعوى والبينة
 والثلاثة الباقية في جانب المدعى عليه وهي اليمين والنفكول
 وجواب الدعوى اي وهو الاقرار والانكار والمدعى الخ هذه
 الواو تعلم الحرة اصلها دخلت على كلام المتن فادخلها الشاغبان
 المدعى وادخل على المتن الفا وجعله تفرقا على تعريف المدعى
 والمدعى عليه لان معرفتهما مهمة نافعة فهو مدعى اي وهو مدعى
 عليها ومقتضاه انما تصدق بيمينها وهي قوله في المسئلة والمقتد
 ان المقول قول الزوج بيمينه ويدوم النكاح لان الاصل بقاء
 النكاح ويكون ذلك مستثنى من قولهم المدعى في جانبه البينة
 الخ الا هذه ومسئلة المسامة والمعان واد بعضهم على ذلك
 الوديع اذا ادعى الروا والتلف كان اليمين في جانبه فيكون ايضا
 مستثنى وبعضهم قال انه على الاصل ويكون قوله موافقا للنظم لانه

ابي الوديع برعي بقاوه على الامانة والاصل بقاوها فيكون اليمين
في كفاية على الاصل ^{سبغها الحاكم الخ اشار بذلك الى انه اذا لم يسمعها}
ثم نفذ شيئا ^{في شرط الخ} فيخرج على قوله سبغها الحاكم وخاصلا
ما في هذه ثلاثة اقسام العين والدين وغيرها وبين ان العين والدين
فيهما تفصيل قارة يختار ان في الرفع وثاوة لا وان غيرها لا بد فيه من
الرفع فان استحق شيئا ومثلها المنفعة المتعلقة بالعين بان
كانت اجارة واردة على عين من قاله ^{للضرورة} الى ضرورة
الرفع الى الحاكم لما فيه من المونة والمنفعة ^{على صانع اي سواء}
كان مقرا او مفكرا مع المدعي بنية اولا ^{طالبة اي حتم على مطالبة}
والمراد حتم على المطالبة ان اراد والاقله الاخذ من قاله من غير
مطالبة بعد الطلب المتقدم فان لم يكن معه بنية الاخذ هذا
مرتبطا بقول الشاوان يستحق دينا الخ وان كان ظاهره انه مرتبطا به
بل هو مرتبط بقوله وان كان مع المدعي بنية وكان الاول ذكره عقبه
وقاخير الكلام على العين والدين او كانتهم الكلام على مسئلة الدين
ثم يذكر ذلك ^{وله ان ياخذ الخ مرتبط بقوله وان استحق وليس}
راجعا للدين ^{وان استحق دينا ومثله المنفعة المتعلقة بالدين}
فحكم بالدين فله ان ياخذ من قال من هي في ذمته فذكر قيمته ان
كان متصفا ^{ان كان بصنفته الي واد الاجود} ككسر الباب
اي في غير صبي ومجنون وغائب فلا ياخذ من قاله ان ترتب عليه كسر
او نقتب لعذرهم خصوصاً الغائب وان لم يرتب على الاخذ كسر ولا
نقتب اخذ من قاله لعذرهم على المعتمد وبعضهم منع الاخذ من قاله
مطلقا ^{وان نكل عن اليمين ردت على المدعي اي ردها القاضي}
فالوجاهة قبل ردها من القاضي لغت ويحل ذلك ما لم يحكم القاضي
بنكول الخصم فان حكم بان قال حلفت بنكولك او جعلتك ناكلا فلا
يتوقف على رد القاضي فاذا حلف بعد ذلك اعند بها ولكن في عبارة

ابن قاسم ما يفيد انه لا بد من رد اليمين في هذه الحالة ايضا كالي
بعد هاجرو ويكون رد القاضي اليمين على المدعي وقوله له لحلف
بنكول الحكم بنكوله ^{في حلف المدعي ويستحق اي غالبا وقد لا يحلف}
كما اذا ادعى الولي لولي له حقا فان المدعي عليه ونكل عن اليمين فلا
يحلف بل ينهل تحت يبلع الصبي ثم يحلف وكذا الوادعي على شيء من مال
لميت لا وارث له ونصب الامام ^{شيئا وادعي ونكل المدعي عليه}
ولا يحلف المدعي بل يحبس المدعي عليه الى ان يحلف او يقر وكذا ناظر
الوقت والمستجد اذا ادعى شيئا لا يحلف بل يحبس المدعي عليه الى
ان يحلف او يقر وكذا الوصي اذا ادعى على الورثة ان قورنهم او صبي
للمفقير مثلا بكذا فانكر او نكلوا فلا يحلف الوصي بل يحبس الورثة
الى ان يحلفوا او يقروا ^{الا بر صبي المدعي واذا نكل قانيا يحلف المدعي}
لانه حلفا حقه بر صباه يحلف خصمه ^{في حلف ويستحق اي هو}
بغرض اليمين من غير توقف على حكم لانها كالا قد اريد هو لا يتوقف على
حكم كما قرأ الخصم وقرع عليه كمن عين قوله فيجب الحق بغرض هو
المدعي الخ وقوله ولا استمع بعدها حجة اي المدعي عليه بسقط
فان ابد اي للمدعي عذرا ^{وسوال فقيه اي هل يلزمه الحلف اولا}
ومراجعة حساب اي دفتر ^{فاخير الحجة اي لم يتقدمها}
رد اليمين من المدعي عليه على المدعي ^{واليمين اليه اي موكولة اليه}
ونافعة له ولا بد بخلاف البينة ^{اي اخر المجلس اي مجلس الخصم}
المتعلقة بالخصم بان لم يشرع في غيرها وما ذكره المحقق غير ط
فذاك ظ اي تسقط عنه كلها اذا ادعى الاسلام من الاول الحول او
بعضها ان ادعاه في اثنا الحول ^{وليس ذلك قصدا بالنكول المعنى}
ليس المطالبة بالدية ولو مالها بسبب النكول بل لانها وجبت
وتسقطت ذمته بها ولم يان بدفع ^{وان ادعى الخ غايه في عدم}
حلف الولي ^{واذا ادعى الخ التعمير بذلك افا على سبيل التعليل}

او باعتبار صورة الدعوة الظاهرية والافق بيده العين يقال
 له مدعى عليه لانه موافق للظاهر مدعواه انه ملكه والآخر يقال له
 مدعى لان مدعواه مخالف للظاهر في مدعىها المراكح المراد القيد
 المتصلة بالخرج حالواخذ شخص شيئا من انسان ثم اذاعه لنفسه
 وادعى من كانت اليد له قبل ذلك انه له فالقول قوله وان لم تكن له
 اليد الا انك والواحد من انسان العا وقال اقر لي بها او كانت عند
 امانة وانكر الآخر وادعى ملكه لها فالقول قوله وان لم تكن العين الا ان
 بيدك لان اليد في الاصل له بخلاف المنقول فيها اذا اذاعها فالقول
 قوله المكسري ولا بينة فان كان هناك بينة عمل لها فانه كان لكل
 بينة قدمت بينة الداخل كما ياتي تفصيل ذلك سقطت محل
 ذلك اذا تساوت البينات عداوتها وتاريخا بدليل قوله فيما ياتي ويرجى
 برجليين او رجل وامرأتين على شاهد وميمين وكذا قوله ويرجى تاريخ
 سابق وكذا يقال في قوله فهو لها ولا بينة لها وكذا ان كان
 لها بينة كما ياتي ويجازى بانه قيد بذلك لاجل قوله تخالفا
اما اذا كان لها بينة فهو لها اي من غير تخالف وان اقره لاجلها
 اي او اياها واعتذر بغيرتها الخ ليس قيد على المعتمد ولو
 ازيلت الخ غاية لقوله رجت بينة الداخل لقوله فانها ترجى لاجل
 اليد لانه معلوم من اول الكلام الا ان يجعل قوله ولو ازيلت مستانفا
 وقوله فانها ترجى جوابه لكن لو قال الخارج سندك على قوله
 رجت بينة الداخل فكانه قال عالم يكن مع بينة الخارج زيادة علم
 ولو ازيلت يده باقراره اي حقيقة او حكما وهو الميم
 المردودة من الداخل على الخارج بغير ذكر انتقال اي من
الخارج المقر له للداخل المقر فان ذكر الانتقال بان عاود ادعى انه
ورثه منه او اشتراه منه او نحو ذلك وامكن ذلك سمعت مدعواه
لم يكن اقرا بلزوم البينة الخ وينبغي على ذلك انه سمع مدعواه

بغير ذكر انتقال وكذا يقيد بما اذا لم ينتقل العين من يد المقر اليه
 الي المقر له والا فلا تسمع دعوى المقر بعد ذلك الا بذكر الانتقال
 لجواز اعتقاده لزوم البينة بالعقد بوجدها ان المشتبه
 مقيد بما يقيد به السابق ويرجى بشاهدين الخ كلام
 مستأنف ليس مرتبطا بما قبله بل هو مرتبط بقوله فيما ياتي والي
 يدها او لا بيد احدا او بيد ثالث اما اذا كانت العين بيد احدهما
 فلا ياتي هذا بل تقدم بينة الداخل مطلقا كما تقدم فالخامس
 ان قوله والعين بيدهما الخ راجع لقوله ويرجى برجليين الخ ولقوله
 ولا بزيادة شهود ولقوله ويرجى بتاريخ سابق ما لو كانت
العين بيد البايع صورة ما لو كانت العين بيد البايع وادعى واحد
عليه انها ملكه وادعى الاخر انها ملكه واقاما بينتين مورختين
بتاريخين مختلفين فله حكم لصاحب التاريخ الزايد ولا يمتنع
على البايع اجرة المدة الماخضة من حين ملكه بالشهادة
ومن حلف الخ حمله واقعة في جواب سوال مقدم نسيان الكلام
السابق في قوله فان لم يكن معه بينة الخ ومن قوله فان نكل ردت الخ
فكان سايلا قاله ما كتبه الخلف فقال ومن حلف الخ ولا فرق في
هذا التفصيل بين المدعى والمدعى عليه وتقدم ان محل وجوب
اليمين على المدعى عليه فاذا لم يبره المدعى من اليمين او حلف
مورثه فيه نظر لان خط مورثه يتوفا في فعل مورثه لا في فعل نفسه
الذي الكلام فيه فكان الاولي حذف قوله او خط مورثه وصورة
بعضهم بما اذا اوجد ورقة بخط مورثه ان ابني زيد له على عمرو
عشرة دراهم ثم مبيع باعده له فالفعل فعل نفسه والخط خط
مورثه فصح ذكرها وتعضدها اجاب بان الكافي في قوله كان يعهد الخ
تمثيل للمتن المؤكد بقطع النظر عن كونه في فعل نفسه او غيره
فما مطلقا اي غير مقيد بزمان ولا مكان بنيته الخ

عزفه اغراض على المتن وقد تكون الخ تعليل المحذوف اي وليس
 كذلك لانه الخ لا الي فعل الخ متعلق بمحذوف اي لا متوجه ولا
 مستند الي فعل الخ ولو ادعى هذا من افراد قول المتروك ان
 كان نفي مطلقا لودعه بحسبه لكان اولي ولو قال حين عهده
 الخ عزفه به التميم في قوله ومن حلف على فعل نفسه الخ اي سوا كان
 فعله حقيقة او حكما لفعل دابته وعنده الدعوى عليه اي
 السيدان عهده وفعل كذا لم يدفع اليه اليمين الفاجرة الخ اي
 بشرط اربعة ان يكون ذلك عند القاضي او المحكم فان كان اليمين
 عند المحكم نفعت التورية الثاني ان يطلب القاضي منه الخلف
 فان حلف قبل ذلك ووري نفعت التورية الثالث ان لا يكون
 الخلف بالطلاق او العتق فان كان ووري نفعت التورية الرابع
 ان لا يكون المدعي عليه مطلقا فان كان مطلقا بان كان معسرا
 وادعى عليه واريد الاحتذ منه حالا فانكر وحلف وقاله لا يلزم
 شيء او لا يستحق على شيئا واداد لان يكون معسر نفعت التورية
 او ناوله عطف على قصد الخ والفرق بينه وبين ما قبله
 انه فيما قبله يستعمل اللفظ في معنى اخر غير ظاهره واما
 فيبقى اللفظ على معناه المبدا ومنه ولكن خالف القاضي
 في النية بان حلفه القاضي بان ما عليه عشرة فضة وقصد من
 مبيع وحلفان ما عليه عشرة فضة وقصد في حلف
 يستعمل اللفظ اي غير مريض وزمن وحايض ومن حلف بالطلاق
 انه لا يحلف مينا مغلظة ومن التعليل ان يصنع المحلف في حلفه
 ويطلع له سورة برأه ويقول له صنع يدك على ذلك ويقر قولنا
 ان الذين يشترطون بعهد الله واما هم ثمنا قليلا الاية وفي
 قال قيد وقوله زكاة نقد وما قيمته الخ قيد خرج النصاب الذي
 لم يبلغ نصاب النقد ولا قيمته خمسة من الابل لا نشاوي مايتا

ورهم ولا عشر من ديناراً عشر من ديناراً الخ يدل من نصاب
 عزله اي وجوب ان كان شافعيًا والابان كان حنفيًا فلا يزيله
 لان مذهبه يري ذلك في الشهادة ان الخ ذكرها
 كفعل المدعي لانها تكون بعد حلفها ومن قدم الشهادة نظر المحل لانه
 يكون قبل المدعي بلفظ خاص لا قيل هو معنى لغوي وشريعي على
 خلاف القاعدة من كون المعنى الشرعي لخص وقيل انه معنى شرعي
 واما اللغوي فهو الحضور والروية عزس اولي من قول غيره
 بحق لان ذلك لا يشمل الشهادة بهلال رمضان ليس لك الخ
 اي ليس لك في اتيان الحق على خصمك الا شاهدك وليس لك على
 خصمك عند عدم البيعة الا يمين خصمك فالحديث يحتاج الى هذا
 التاويل والافال يمين في جانب الخصم ليست للمدعي واما هي عليه
 من حيث انها تسقط الخصومة كركي الشمس الخ على تقدير
 همة الاستفهام اي ان يري على مثلها فاشهد او دع اي اشهد
 ان تحققت الامر كالشمس والافال ترك اي ان لم تحقق فان ترك ويحتمل
 ان يكون محض اعند المحقق بين الشهادة وقصد حلف على ما اذا الخ
 يفتي للشهادة وان كان خمسة وكلها تؤخذ من كلامه في هذا
 يؤخذ الشاهد من قوله فيما ياتي والحقوق صريحان المشهود به ومن
 قوله حق الله وحق الادمي المشهود له ويتضمن ذلك المشهود عليه
 والصيغة عندنا لا هو مقدم من تاخير وجعه ان يذكر عقب
 قوله الا من اجتمعت فيه في الوصية اي في السعة لا في غيره اي
 انه اذا اراد السفر فوصي بعين عهده وديعة اي اوصى بردها
 لصاحبها واشهد بذلك كافر من سوا كان المشهود عليه صلياً ام
 كافراً والسادس المروءة الخ زيادة ذلك مبن على ان الشراذ
 بالعدالة عند النصف فاذا اراد بها قبول الشهادة تشمل المروءة
 بل وعيها فلا حاجة للزيادة وادني ان لا يراى الا اقرب

فصل

من عدم الرتبة الخ فله على انه متى كانت هناك رتبة امتنع الشها
والعاشرة الى الحاجة لزيادة ذلك لان سبب السفة مقصية
فالعدالة تغني عن زيادته الا ان يقال قد يكون سببه غير مقصية
فالعدالة تغني عن زيادته كان يصحح المال باحتمال العين فاحسن
مع عدم العلم بذلك فزاد هذا الاجل ذلك اوصي بخلاف قالوا
شهد وهو سيد او عدو او خادم المروءة او فاسق فزد ثم اعادها
بعد زوال هذه الاشياء فانها لا تقبل هذه الشهادة المعادة وانما
يقبل غيرها منه بعد بطلان سنة بان يمضي مدة فظن فيها توبة العاقل
وانصاح خادم المروءة واما السيد والعدو متى زال المانع وشهد
قبلت ولا يتغير زمان غير مقصر الى ادم مصر او غلب طاعة
على مقاصبه ما ياتي امتناع انواعها الى كالمرايا في نوع تحت
اصناف ربها الفصل واليد والسار والقرض والربا نوع وتحت اصناف
ربها المحصل وغيره وحرو عند والتمني عن المنكر الى شرط ان
يكون مجمعا عليه او يكون منكر عند الفاعل وان لم يكن منكر عند
الناهي ولا بد ان يامن الضرر على نفسه او ماله وان لا يخاف الوقوع
في مقصرة اعظم من المنكر عنه وسواء كان الناهي متصلا بالنهي او لا
وسواء كان من الولادة ام لا ونسبنا القرآن الخاكي بان ينقص
عن حال قبل ذلك ويحتاج الى عمل جديد بشرط ان يكون حفظه بعد
البلوغ وامن فكر الله بان يسترسل في المعاصي ويجرم بالعفو
اعنى اذ اعلى سحة ففعل الله او يفعل الطاعات ويترك المعاصي
ويجزم بالبخاء وضرب المسلم الخ ليس قيدا والتمية وهي
نقل الكلام على وجه الافساد سوا قصد الاقصاد ام لا وسوا نقله
لن تكلم به فيه او نقله الى غيره كالمية وابنه فعلا وحصل الافساد
والمراد بالافساد ضرر لا يحتمل ونقل الكلام ليس قيدا بل نقل
الاتسار والفعل كذلك وسوا نقله بكلام او اشارة او كتابة

والغيبه

والغيبه الخ وهي ذكره اذ اكل بايكره ولو كان فيه سوا كان محضه
او في غيبته واعلم ان الغيبه اذ لم تصل الى الغتاب كفي قايها
ان يستغفر للمغتاب وان وصلته بشرط الصحة التوبة تفصيلها
وتفصيل من ذكره عنده والنياحه الخ قيل من الصغار
وقيل من الكبار بان تغلب طاعته الخ ويعرف ذلك بالمقابلته
بان يقابل حسنة بسبيته يوما بيوم وقيل بالمركله وهذا فيه
فسخة لم يصير بذلك فاسقا لكن يحرم عليه ذلك ويحب
التوبة فيه لا يكفر ولا يفسق الخ قال المحقق هذه عبادة غير
صحيحة المعنى لان نفي الشئ اثنان فكانه قال شرطه ان يكون مستدعا
يكفر او يفسق بمرعته وهذا لا يصح فكان الاولي حذف لا الثانية
ويكون معناه ان يكون صادقا بصورتين ان يكون غير مبتدع املا
او مبتدعا لا يكفر ولا يفسق وهذا المعنى صحيح او كان يحذف لا الاولي
ويقول بان يكون مبتدعا لا يكفر ولا يفسق ويكون مكنت عن البتدع
لانظم فالاول ككركي البعث هذا مبني على ما في بعض النسخ
من قوله فلا تقبل شهادته مبتدع يكفر او يفسق اما على عدم ذلك
فيرجع الاول للمعنى الذي هو يكفر وكذا الثاني يرجع لنفس المنع
وليس ينبغي من ذلك اي من قولنا لا يفسق فان معناه كل ما لا يفسق
تقبل شهادته فدخل فيه الخطا بيه فكان مقتضاه قبول شهادته
اذ شهد والموافق هو رفع ذلك فزد فلذلك قال ويستثنى
ياكل في السوق لا بد من الكثرة في كل من الاكل والشرب والشي
ولغير محرم اللام زائدة لانه معطوف على من لا يلقى به فتكون
من مسطرة عليه او ان اللام بمعنى من محرم اي فسطط العدالة
زيادة على المروءة او يقبل امرته اي ولو مرة والا لزم اللام
في المتن للمحسن فيصرف بالتواحد والمراد من يستحق من لا يجوز
صغار ومجانين ولا جوارير وزوجاته وكذا وطى احدى زوجاته

بحضرة الاخري اذا خلا عن كشف العورة وقصد الايدافان لا يخرج
 المروءة واكثر حكايا اني وكانت صدقا وليس فقيه الا الاو
 وليس الانسان عالم بمرعادة امثاله به كل من العالم ليس حمارا وبالفكر
 وليس حاجة ليس حمارا ومن ذلك ما قاله الله وهو ليس المجزوء من
 غير شائش واكثر من ذلك واكباب اكل المداومة والاكثر منه او
 كان مع فحل ولو من غير اكلار ومثل الشطرنج المنقلة والسجدة
 السبعارية والخسماوية اذا كانت من غير طاب او قال امامه ذلك
 حرام وكذا الطاب وحده حرام والرد وهو الطاوله والفرقة بالفا
 المعروفة كل ذلك حرام وكذا المراكب الا النغير والطبول خلال الا
 الدريكة واكثر وقص اي بلا تكسر والاخرى وحمل التقيد بالكرة
 اذا كانا من يلقى به من ذكر وانى امان لا يلقى به فيسقطها ولو حرة
 وحرقة ذنبه اعلم انها ان كانت لا يلقى به فلا تسقط الا
 اذا اكل منها وان كانت تلقى فلا تسقط اسوا كانت صنعة اسيرام لا
 اما الحرفة التي على تقدير مضنا في اي اهلها يصح التمثيل والاحبار
 المحرم الذي يعتمد منازل النجوم ان يقول اذا اجاب النجم الفلاني
 في المحل الفلاني حصل كذا والكاهن الذي يجبر بالغيب باليقول
 عند حصول موت او قتل ومن شروط القبول ان هذا مكر مع
 ما تقدم في قوله ان لا يكون متها كان الاولي حذفة او يقول والتمه
 جرتفع الخ وتقبل شهادته الحسبة سوسيتها دعوة ام لا
 وسوا كانت بحضرة المشهود عليه ام لا وصورتها ان يقولوا شهد
 علي فلانا بكذا فاحضرة لشهد عليه فان قالوا فلا نري ثم
 قدفة فنجدون عالم يقولوا وشهد عليه فاحضرة وانما تسمع
 عند الحاكم حبة كقولهم فلان طلق زوجته وهو يحلها او اعني
 عنده وهو ليس برة او انه ابنه وهو مانع له من النفقة والكسوة
 او فاستق الخ عطف على الضمير في اعادةها والعني شهد فاستق

ودت

فردت شهادته ثم ثاب واعادها فانها لا تقبل واما اذا شهد في دعوى
 اخرى فان مضت معه يغلب على الظن صدق توبته قبلت وكذا يقال
 في خادم المروءة في توبته فقصية قوليه مستثنى من ذلك قالوا
 قال لشخص ما ملعون او باحتر من فانه لا يحتاج لقوله بسني باطل
 لانه كذب وباطل يقينا فيكفيه الندم الخ ما ياتي وليس شرط للتوبة
 ان لا تطلع الشمس من مغربها وان لا يكون مسكرانا وان صح لعله
 وان يفارق مكان المعصية وان لا يفر عن يميني قال بعضهم ان هذا
 في توبة الكافر اما المسلم اذا تاب من المعاصي وقت العزوة فتصح
 منه قوله كما في بعض النسخ متعلق بمحذوف اي
 اثبتته في نسختي اثباتا مشابها للآيات الذي في بعض النسخ
 فتكون الكاف للتشبيه وقامضدريه يذكر فيه العدد اي
 وصنده والذكورة اي وصندها والمعني بذكر فيه ما يعتبر فيه
 الذكورة وقال يعنى عددا او وصفا هكذا في بعض النسخ
 وفي بعضها بخذ في المرة قبل الواو وعلى كل حال فالاولي حذف ذلك
 هنا لان كون المحقوق ضربه في امر بالعقل لا دخل لما ذكر فيه فكانت
 المطبوعة ناخلة ذلك وذكره عند قوله حق الا دمي ثلاثة فكان يقول
 بالنسبة الي ما يعتبر فيه عددا او وصفا وكذا كان يقول ذلك
 عند قوله حقوق الله تعالى ثلاثة اي بالنسبة لما يعتبر فيه عددا
 او وصفا لانه الاظلم على السبيل وكان المتنب ذكره عفته
 ويطلع عليه الرجال عطف على لا يقصد ولذلك قد رد الشماولا
 يصح عطفه على يقصد لانه يكون منفيما مع ان القصد اثباته
 كنفاح الحق الا دمي فيه التمتع والنفقة والكسوة وفي
 الطلاق العدة وفي الاقرار حقو استبانه للانسان وفي نحو الموت
 العدة وفيما بقدها الولامة وزاد المحض على ذلك العتق والاسلام
 والردة والبلوغ والعفو عن القصاص والطلاق اي يقول

فقه

او يغيره ان ارعته الزوجة فان ادعاه الزوج بعوض ثبت شاهد
ومعين في المعنى المذكور وهو لا يقتضيه المال ويطلع
عليه الرجال غالباً ويترب منه اي من هذا التفصيل
النكاح اذا اريد اثبات العصمة فان ارعته الزوجة وارادت المهر او
الاروق ثبت بما يثبت به المال الطلاق اي انا ادعاه الزوج من
غير عوض فلا بد من رجلين مطلقاً في غير هذه الصورة بان
اريد اثبات العصمة فلا يثبت الا برجلين ويذكر صدق
شاهده اي والله مستحق للكذا سواء قدم صدق الشاهد على
استحقاقه او اخره عنه في كل ما كان الذي متعلق بمحدد وقدر
هو اي كاي في كل ومتحقق في كل وضمان الذي هو مال للعقد
المالي فكان المذهب ذكره عقبه وخيار رجل وزاد المحتسبي
المختار اذ اوجب ما لا يستثنى من ذلك الشركة والمراض فانها
لا يثبتان الا برجلين اذا اريد اثبات العقد وان كان في مال
من هذا الضرب الوقف اي لان العقد منه فوايده وهو مال
صورة بنوة برجل ويمين او رجل وامرأتين ان يدعي ان زبائن
هذه الدار ملك ابيه والله وقعها عليه واقام بذلك شاهداً
وحلده فعه او رجلاً وامرأتين فانه يثبت الملك ويثبت الوقف تبعاً
ولكن قال بعضهم لا بد من الرجال او رجل وامرأتين اي لا رجل
ويمين ككارة الخ مثال ذلك تزوج امرأة بشرط البكارة ثم ادعى
انه وجدها متباً فاقامت اربع نسوة على انها بكر واقام هو اربعة
على انها ثيب وقوله وولادة بان انت بولد فانكر الزوج وقال هو ف
مستفاد فاقامت اربع نسوة على انها ولدة على القول وقوله
وحيف بان علق طلاقها على حيفها ثم ادعته فانكر فاقامت اربع
نسوة وقوله وعيبا مرة بان ادعى انها رتقا او فرنا واقام بذلك اربع
نسوة ليفسخ النكاح سواء كان ذلك في حرة او امه وتوبيد الامه

بما اثبت غيرها بما ذكر ليس دهاعلي بائعها تحت ثوبها المراد به في الحرة
غير الزوج والكفيس وفي الامه في غير الزوج فاعند ما يصدق عند
للينة واستهلاله صغير اي انصاف عند الولادة لسقط
حكم الكبر في الصلاة وغيرها لم تقبل بشهادة النساء الا لو حدثن
ولا مع الرجال العيب في حرة الحرة بدل من قوله فانقله في الرضة
في حرة الحرة اي وكفيها اي كداهم واراد فسخ النكاح الا
برجلين ولا يثبت بشاهد ويمين الامه كداهم ما واراد ردها
لبائعها مثلاً فثبت برجلين او برجل وامرأتين في ردها على البائع او
برجلين في صورة فسخ النكاح هذا اي عيب كون عيب الامه
يقبل فيه رجلان وامرأتان وقوله وما قبله وهو كون عيب الحرة
يقبل فيه رجلان احبب الى احصائه جواب يمنع قوله انما ياتي
منه لا وقد قال الماوردي غرضه به تقوية الجواب بان الحرة يعني فيها رجلاً
والامه رجلان او رجل وامرأتان لم يفصل اي في منع النساء الخلف
او في قبول الرجلين ام في الرجل والمرأتين فيفصل بينهما فيقبلان
في الامه دون الحرة فيكون قوله لم يقبل الا الرجال اي الخلف فيها اي
الرجال مع النساء الامه لما مر انه الخلف على تقدير من بيان ما
مرو والتقدير من الة الخ والخلفي كالمراة اي لما قبلت فيه شهادة
النساء يقبل فيه الخلفي وفارود يورده الخلفي اقل من اربعة الخ
محل ذلك اذا كانت الشهادة لاجل الحد عليه فان كانت لاجل الجرح بان
شهدوا بانه مجروح وفسروه بانها فكني فيه انسان ويحكم بنفسه
ورون شهادته لقوله تعالى الخ جملة ما ذكره اربعة اوله انسان
نقلها وانسان عقلياً امله بضم المزة وهمة الاستفهام
مخروقة اي المصلحة قال نعم الخ فيه انه اقرار على المعصية
وهو حرام الا انه لما كان غرضه اثبات ذلك لاقامة الشهادة والحد
كان مقعداً وقوله ان يدفعه بالخفيف كرفع الصايل المتقدم ليكون

استر في سبب السر لعدم يتسر أربع فلا يثبت الزنا وفي ذلك لطف ورحة
اطلقوا اي لم يقولوا حانت منا الفتاة ولا تعدينا النظر لاجل
الشهادة ولا لغرض الشهادة ادخل حشمته الخالي ولا بد ان يقولوا
على وجه الزنا او اما قولهم كذا في الاصلح سنة بما ذكر وهو الزنا
والواط وايقان البهائم والميتة ولا يحتاج لاربعة بل الاولى بعينه
وهو قصد المال يعني فيه ما يلقى في المال وما بعده يقبل فيه اثباتا ولا
يجب في شهادة ما يجب في شهادة الزنا اذا قصد بالدعوى به
المال الخ اما اذا قصد اثبات السب فلا بد من رجلين من الحرود
اي لبيانها لان الشهادة بالاثبات لا بد من رجلين وقوله لم يقطع الخ اللام
زائدة لانه عطف على قتلا والا فلا محله عالم يتعلق بالشاهد
ويقدم التعلق على الشهادة والاثبات كما تقدم في كتاب الصيام
في الارث اي اثبات اقارب المسلمين وبره اقراره الكفار ولا
يقبل شهادة بفعل الخ هذه متعلقة بالاعنى في المتن فجعلها في الش
متعلقة بهذا المقدور وهو قوله بفعل وقد روي الدخول على المتن
قوله ولا يقبل شهادة الاعنى الخ فلو بقي المتن على ظاهره وقد روي
هنا وجعلها من عنده كان احسن كذا الخ لا بد من اربعة وقوله
وسرب لا بد من اثنين وقوله وعصف حكمه حكم المال وكذا الافلاق
وقوله ولادته ووقصاع حكمها حكم عيوب النساء وقوله واصطباد
واجباء حكمها حكم المال وكذا البطل على مال بان يشهد بان المال
تحت يده فلا بد من اثنين او مقبضات ان لا بد من ورثة المال تحت يده وليس
كذلك بل يكفي فيه الاعتماد على الاستقضاة بانه تحت يده وان لم يد
المال تحت يده وصورة ذلك بان يشهدوا ان فلانا وصى فلانا على
ماله وانه تحت يده وان لم ير المال تحت يده فكلام الله ضعيف
ولا يقبل شهادة الاعنى الخ هذا كلام المتن فثبت ان ليس مرتبطا بشئ
القصد منه بيان الحكم واما بالنظر لكلام الله فانه بمنزلة الاستش

مما

فما تقدم فكانه قال يشترط في الشهادة بالفعل الابصار وفي
القول الابصار والسمع الا في هذه المسائل فيما يتعلق بالبهيم
فيه نظر لانه يصير الاستشانة منه منقطع لانه في الخمسة الائمة
الشهادة لا تتعلق بمصر بل يعتمد على السماع وكان الاول حذق
قوله فيما يتعلق بالبصر ولا يقبل شهادة الاعنى الخ وهذا بط ذلك
كل موضع ثبت بالسمع يكفي فيه شهادة الاعنى الخ وذلك اربعة عشر
منفعة الثلاثة التي في المتن والبقية مذكورة في التنبيه ورايتها
الحسن البليغ غيرها فانه يثبت بالسمع اي وكل ما يثبت
بالسمع يكفي فيه شهادة الاعنى المستند للسمع وان يعرف
عن المشوب اليه لكن يعرف له وسبب قسمة ان هذا الخ فيه
مناقحة والنصوي الصواب ان يقول ان شهد ان الرجل الذي اسمه كذا
وهو صلاه كذا ومكانه كذا ابن فلان اذا لم يكن له من خارج الخ راجع
المناج في هذا المحل فانه جعله راجعا للسب فقط وظم الشانه
راجع للكل وقال في المناج وخرج ما لو عورض ان السب كان ان المشوب
اليه السب او طعن بعض الناس فيه فلا يكفي فيه شهادة لاختلاف الظن
العتق والولاء اي ولا بد فيهما من رجلين وقوله ووقف حكمه
حكم المال وقوله نكاح ان قصد اثبات العصمة فلا بد من رجلين
وان اراد المهر او الامرية فكل المال الملك المطلق اي فلا يملك شهادة
الاعنى لانه ثبت بالاستقضاة وكذا يجوز الشهادة بالملك من
غير استقضاة لكن بوطئة وضع يده عليه مدة طويلة
وتصرفه تصرف ملاك فيجوز للشاهد ان يشهد بالملك اعما
على ذلك ولا يستند غير السماع في فاطمة لا عايشة
فانه يقبل بالسند الصحيح انه عقد عليها وكذا يقبل كيفية العقد
قسمه الغلة الخ المراد بها فائدة من جنس وغيرها
القضا الخ هو الثلاثة بقوله لا بد فيها من اثنين وقوله والارث

م

حكمه حكم المال وكذا المستحق الركاة وقوله ودماع حكمه حكم عيوب
النساء ولو صرح بالهذه هو معنى قوله ولا يكف الشاهدات
يقوله الخ هو مكرر لكن إعادة لأجل التعليل ولأجل الحكم الذي
أخذ منه أو حكاية حال أي اعتبار بما في الواقع وبغض لأمر
من أن شهادة مستندة للسمع من جهات أو من جهة واحدة
الخصوم للقاضي وفي هذه لا بد من اثنين أو من جهة واحدة
للخصوم وفي هذه يكف واحد نعم لو غلب الخ واعلم أن الصور الأربعة
التي ذكرها الشيخ المحقق في الشهادة بعد العمى تأتي في المضبوط لكن
بينها فرق وهو أنه في المضبوط لا يقال يحمل وهو بصير والشي
قبله يقال أنه يحمل وهو بصير وكان ضابطا لما أو لاحدا ولم يكن
ضابطا لاحد في التصوير في كل يصح في الآخر مطلقا أي سواء كان
مقرر في الاسم والنسب أو لا وقوله مع تميزه أي بكونه مقرا ومقراله
أو باقيا أو متزينا أو عليه جبر فليس هو عطف على ميت وكل منهما
صفة لغريم وخرج بحجر الفلاس حجر لصفه والغريم الخ وهو مفسر
أو مفسر وم حجر عليه فيقبل شهادة الغريم بما هو في الخ
كما إذا ادعى السفيه شيئا وأقام عليه شاهدا وقوله أو صري وهو
ومثله إذا ادعى أحد ههنا الموصي وأقام الآخر شاهدا وقوله أو وكيل كما
إذا ادعى الموكل شيئا وأقام الموكل شاهدا بذلك أو قيل ونثبت
للموكل بالمولد الموكل وفروعه وبأصول الموكل وفروعه بخلاف الوصاية
لا يثبت بذلك لأن الوصاية أقوى من الوكالة ومثل ذلك الأمام والقاضي
وبما ظهر الوقت والمسجد إذا ادعى شيئا أقاموا أصولهم وفروعهم
شهودا فإنها تقبل وأدنى أن لا يترقب أي العدم من عدم الرتبة
فدلى على أنه متى كان هناك رتبة امتنع الشهادة والظنين
المتهم فالنكاح هو على الغيب بظنين خرج لو شهد النكاح أو
العدو والغاسق والقاضي لا يعلم ذلك فلا أم على القاضي الجمل

ولا

ولا على صاحب الحق لأنه أخذه حقه ولا على الشاهد لأنه فيه غش
على وصوله في الحق لحقه بل يجب عليه ما تعين طريقا في حقوق
الله متعلق بتقبل الذي تقدم كطلاق الخ ولا بد من اثنين
في كل ذلك وقوله وطلائ ويقولان وهو يخل بها وقوله وعقن أي
وهو بركة وهكذا الما ياتي أنها لا تقام إلا عند الحاجة ولو
أخذ جهتها بآذان وقد ترقب لا شئح ويسني على ذلك أنه
لو ادعى شخص على شخص بأنه زني يكون في أدق قبيح والمعتد
قبول الدعوى إلا محض حق الله بخلاف الشهادة فإنها تقبل ولو في
محض حق الله الخ حتم المصنف كتابه
بالعق رجا أن الله يعتقه وفاربه من البار والعق بالقول
من الشرايع القديمة بدليل عتق كراع الحيري ثمانية آلاف وكان ذلك
الجاهلية وبدليل عتق أي لب توبه لما بشرته بولادة النبي وأما
العق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الأمة واعلم أن
العق بالقول من المسلم قربة سواء المجر والمعلق وأما صفته
فإن تعلقها حث أو منع أو تحقيق خير فليس قربة والاكات قربة كان
طلعت الشمس فانت حر مثلا وأما العق بالفعل وهو الاستيلاء
فليس قربة لأنه متعلق بقضا أو طار إلا أن قصده حصول عتق
أو ولد فيكون قربة العتق هو المصنف في العتق والمصدر
الاعتاق وهذا إذا عتق الفعل عتق فإن اعتبر مجرد العتق هو
فالمصدر القيسي عتق لها وأما عتقا كعلما فهو مصد زسماعي
والمراد بالعتق ما يشمل ما كان بصيغة وهو طافا كان بصيغة
كسر القرب وقد ذكر المتن الذي يقول الله بمعنى الاعتاق فيه قصور
لأنه خاص بما كان بصيغة فكان الأولى النعم وهو لغة الخ
أي فيكون مفعلاه الاستقلال والتخليص إزالة الملك المراد
بالإزالة ما يشمل الزوال كما في صورة ملك القرب لا أي مالك

كتاب العتق

خرج به البيع ونحوه وخرج الوقت ايضاً فانه ان الة الى مالك على بعض
الاقوال وبعضها خرج بزيادة بصيغة مخصوصة وهذا على
تغير الة بالملك اما على تغيير من غير الة فالواقف خارج لانه لم
يتوف فيه الرق بل هو باقي فله رتبة الى ان يصح قرانه بلفظ
الفعل الماضي فيه وفيما بعده ويكون يدل من افتتح العقبة او عطف
بيان ويصح قرانه بالرفع على انه مصدر من غير ثلثين فيه والثنوي
فما بعده ويكون ذلك خبر المبتدأ محذوف اي هو فله رتبة الى
والضمير راجع للافتتاح المفهوم من افتتح العقبة اي جاورها
وفي غير موضع التقديم قوله تعالى في غير موضع كاية القتل والظهار
والكنارة وفي الصحيحين في العبادة غيره اما اجل اعتق امرأة
صلى الله عليه وسلم روايتان مؤمنة التقيد به للاكل حتى
الفرح الذي عاطفة الفل تضم العين طوق من الحديد يجعل
في العنق واما بالكس فهو المحقق في الصدق فسمي الذي هي
الاشهاد ذكر ان ابي اي ورج بيده ثلاثا وستين بدنة واعتق
عند الله بن عمر الخاى واعتمر الفخمة وسبل الفارس في سبل الله
وخرج منين حجة والكرام يضم الكافي وهو سحر لجامعة من الخيل
حازر التصرف اي قد التصرف ولا من محجور عليه
لستعناى بالقول المحج اما بالفعل فينفذ منه واما المعلق كالندير
فكذلك ينفذ منه واما المفلس فلا ينفذ منه بالفعل ولا بالقول
المحج بخلاف المعلق كالندير فيصح منه ولا من مبعوض اي
بالقول المحج اما بالفعل فينفذ وكذا المعلق كالندير ومكاتب
اي لا بالقول ولا بالفعل ولا معلقا ولا منجزا ويتصور الاكرام
الحق بربط محذوف اي اما الاكرام بحق فيصح ويتصور وكذا يتصور
في كفارة لزمت الصبي فامتنع الولي من العتق فاكراهه الحاكم واعتق
فيصح ولا يصح عتق موقوف الى ان كان الانسب ذكرها عند الكلام

علي

علي الركن الثاني وهو الرقيق الا ان يقال انها مناسبة للمملوك
يطلق به حق الذي ان كان وقف ترقيب وكان الاوليان يقول لانه يظل به
حق الموقوف عليه احمد من ان يكونا فيه ترقيب اولاً ان لا يتعلق
به هذا النقيض صدق بارج ضروريان لم يتعلق به حق اصلا او يتعلق
به جازم كالقارية او يتعلق به حق لازم غير عتق ولا يمنع تبعه كالاجارة
هذا هو المنطوق واما المفهوم فصوره واحدة وهي ما اذا يتعلق به
حق لازم غير عتق يمنع بيعه وذلك كالرهن كمتولية هناك
للنبي اي لبعض صوره بخلاف ما يتعلق الخصال للنبي لفظ
العتق الخ ظاهرة ان لفظ العتق صريح وليس كذلك بل هو كناية فكان
الاوليان يقول بصريح مشتق العتق وتكون اضافة صريح الى مشتق
اضافة بيانية او على معنى من الا ان يجاب بان قوله وما تصرف منها
عطف على صريح لفظ العتق للتفسير لورودها الى ظاهر في
التعريف دون العتق ولذلك قال المحقق انظر في اي اية ورد
وكذا في رتبة الواو دلالة على فله وهو مبتدأ وقوله وما تصرف
منه معطوف على فله وقوله صريح خبر وكذا المتقدمة حال من الخبر
اي حاله كونها مثل المتقدم ولو قال ومن الصريح ما يتعلق من فله
الرقبة لكان اوضح فروع اي سبعة وقيل ثمانية عتق
باقراره الخ اي لانه لو لم يكن حر في نفس الامر لم يكن مخاطب عالما
بحريته وقد اعترف المالك بعلمه والعلم لا يتخلف بخلاف مسئلة
الظن فان اعترف المالك بظن مخاطب حريته لا يستلزم كونه
معتقاً بحريته في نفس الامر لان الظن يارة يوافق وتارة يخالف بخلاف
العلم فانه لا يكون الا موافقا فصد اللفظ المعناه اي بان
لا يسبق لسانه اليه ولا يكون حاكيا عن غيره ولا ناهيا ولا انجها
هذا هو المداد ولو قال له اعتقك زانية فقال بل حرة وقصد انها عفيفة
عن الزنا او اطلق لم تعتق والاعتقت انت مولاي اي وكذا انت

لله ويا ابني بخلاف انت ابني اوتيتي اواهي وامكن فانه يعتق
وانا كان معروف النسب من غيره معين الخصة لبعض فكان
الصواب نصبه الا ان يقال انه نفى مقطوع اي او معين اوانه مجرور
للمجاورة اوانه على لغة ربيعة الذين يسمون المنصوب بصورة هو
المرفوع والمجرور مشتركة له الخفية متساوية لان الاشتراك
ليس في النصب وانما هو في العبد يوم الاعتاق طريق القيمة
وطريق لقوله فوسر ولو كان نصبا به جمال غايب لانه لا يستر للعق
دفع القيمة بالفعل فمن العبد وهي حصة الشريك والتعويض
لحصة الشريك فقط لا للعبد والمراد باليمن القيمة قيمة عدل
مفعول مطابق والعدله بمعنى الاستواء لا زيادة ولا نقص فيه ويصح
ان يكون مصدر بمعنى المرافعة على اي شخص عادل لا ظلم عنده ولا جور
عنده وقوله قوم العبد اي باقية وهو حصة الشريك حصص
اي قيمها ويجري هذا الخلاف في اي المشار اليه بقوله او اعلى الاعم
لان عتقه الخالة للمستعملين وهو يقلل لعدم لزوم القيمة
فهما اي انه لما كان لكل من الاجل وقايح المفاس الرجوع تزل عتقه
منزلة رجوعه فكانه ما اعتق الاصله فلم تضره القيمة
واحد ما فسر الخ فان ليس قوم عليها حصة الشريك على عدد
الروس لا على قدر الملك والريض فسر الا في تلك قال الخ
بذلك الاشارة الى التميم في قوله السابق وهو مفسر اي فكانه
قال فوسر اما بكل ماله او بثلثه وذلك في حق الرض فلا يسري
لجملته اي ويلزم حصة شريكه من المهر ومن ارش البكارة وما
الولد لانه فوت ربي حصته منه عليه بنا على انه غير مبعض
وعليه قيمة الخراج لاصل مسئلة السراية في الامة لا لخصوص
المعسر المسؤول لانه فرعه او المستركة بيته وتبين اهمه فرعه
هذا في لزوم الحصة من المهر وارش البكارة وقيمة حصة الشريك

وقوله

وقوله والابان تقدم الاثالة او قارب فلا يلزم حصة المهر ويلزم
حصة شريكه من القيمة ولا يلزم حصة شريكه من ارش البكارة
باختياره المراد منه ان ملكه الذي تربت عليه العتق اختيار
وليس المراد ان العتق بالاختيار يخرج بذلك المكره لان الكلام في
عتق الخدم مع السراية للباقي والمكره لا يعتق عليه شيء اصلا لاجزائه
ولا غيره حتى يكثر عنه بعيد الاختيار فيكون قوله بالاختيار
متعلقا بذلك اي كان ملكه بالاختيار كما لشر الا بالمهر كالامرت
ما لو ورث بعض اصله او فرعه الخ صورة ان زوجته فالكه لايه
او ابنة من غيرهما ثم ماتت عن زوجها واخيها فموت زوجها النصف
من ابية او ابنة ويعتق عليه ولا يسري ومثل الارش الرد بالعتب
مثاله ذلك فالوباع بعض ابن اخيه ثوب وكان باقية لغيره ثم
مات فوريته اخوه الذي هو ابو الولد المبيع ثم ان المشركي اطلع على
عيب في المبيع فرده على اي الولد فيدخل في ملكه فهو او يعتق ولا
سراية فلو اطلع الاب على عيب في الثوب فرده ولم يرجع بعض
ابنه عتق المبيع عليه وسري ان كان فوسر الا انه حبا بالاختيار
ومن ملك الخ اي وكان المالك حرا كاملا فخرج المكاتب اذا ملك
اصله او فرعه فلا يعتق عليه لان ملكه ضعيف لكن يتبعه رقا
وجرية وهذا اذا كان سراوه باذن السيد فان كان من غير اذن
السيد فلا يصح واما المبيع اذا ملك اصله او فرعه فكذا لا
لا يعتق عليه ويكونان بعدة عنه فيعتقه الخ وذكره ان
الرواية بالرفع وعليه ففيه ضمير يعود على الصرا على الولد كما فهم
بعضهم وما ينبغي للرحمن الخ هذا من قبيل الشاهد على
الغايب لا يصح للولي شراء الخ ولا فرق في ذلك بين حال لزوم
النقطة وعدمه اخرج عن ملكه اي بعد ان دخل فكانه لم
يدخل ولا يريه الخ اي لا يرث الغيب الموهوب قريبه الميت

لانه لو ورث الخ بخلاف متورة عتقه من رأس المال فيرث لعدم المحذور
فيبطل اي التبرع للدور والدور محال وما ادى الي المحال محال
لتوقفها اي الاجارة المتوقف اي الارث على عتقه
المتوقف اي عتقه على اجازته كل من اجازته وارثه على الاخرى
وذلك دور محال لكن توقف الاجارة على الارث من غير واسطة وتوقف
الارث على الاجارة بواسطة العتق فان كان الميراث في تقييد
لقوله لو ملكه يعوض بلا محاباة عتق من الثلث وقول المحسن انه
تعييد لقوله عتق من رأس المال فيه مسامحة فقد رها ملكه
مجانا اي ينقطع النظر عنه ولا يدخل في الاعتبار بل يعتبر مادفعه
فقط وهو المحسوس فاذا كان عنده مائة أخرى عتق العبد كله لان
الحسن التي دفعها خرجت من الثلث والمحسوس المحاباة قطعت
النظر عنها فالو لم ينقطع النظر عن المحابي فانها لا يعتق العبد الا
اذا كان عنده ما يبان احرى ان غير قيمة العبد فان لم يكن عنده الا
المحسوس التي دفعها عتق منه بقدر ثلثها من النصف الثاني
لرفيق الخ اي غير مكاتب والا فلا يعتق شيء على السيد اي وغير بعض
الصم فينظر فان كان فيها ياه فلكل حكمه والذي في نوبة البعض
يملك والذي في نوبة السيد يملك ويعتق وان لم يكن فيها ياه ورع
على قدر الرق والحية فاخص البعض له وما خص السيد يعتق ومحل
ذلك كله حيث لم تلزم السيد النفقة والالم يصح قتول العبد
لضرر السيد في الولد الخ قتل كان الا نسب تاجر
عن ابواب العتق كلها لانه يترتب على جميع انواعه كاياتي في قوله
سوا كان منجز الخ الا ان يقال انه ذكر بعد العتق بالقول لثبوت
للمعتق ولعصبته بخلاف التدبير والاستيلاء فان الولد فيها
للعصبة فقط المعاونة والمقاربة هما متقاربان في المعنى
بالحرة الاولى بالعتق متراجحة اي احكامها المترتبة

عليها

عليها متاخرة عن احكام النسب المترتبة عليه لحمته الخ
لحمته الثوب هو ما يشح عرقا بالفتح وبالضم ولحمته النسب اي قابله
كلحمته النسب اي علقته وارثا بطا كاربناط النسب من
حقوق العتق اي ثمراته وقوايده المترتبة عليه فخص الله
اي حكم الله اي اولي بالاعتقال والاشباع وقوله بشرطه عطف بغير
ثم بيده بقوله انما الولد لمن اعنتق ام بصيغة متعلق بمحذوف
اي متعلقا الخ باد النجوم الباسمعي مع ام بقرابة الخ
فان قلت ان القريب متصف بوصفة القرابة فما زيادة ثبوت
الولاء معها اجيب بانه قد يظهر لثبوت الولاء فزيادة بنت
اعتقت اباها ولم يكن غيرها فانها تأخذ النصف بالنسب
والنصف الاخر بالولاء فتقدم على بيت المال وايضا في الاماكن
والغاليق ام ضمنا الخ انما كان ذلك عتقا ضميا مع ان
السايل مصرح بصيغة العتق والمسؤول كذلك يصرح بصيغة
العتق ويحاجث بان صيغة السايل انما يحصل بها العتق وكان
طالبه من الغير يسمى العتق ضميا بذلك الاعتبار
اما اذا اعتق غيره الخ هذا محذور قوله اعتق عندك عنى فاعتق
مفناه ان الاجنبى اذن له في العتق عنه اما اذا لم ياذن فهو ما قاله
التم بقوله اما اذا اعتق الخ فانه يصح اي وللاجنبى الثواب
لا الولد صوقوف اي الي ان يعود ويعترف بانه رقيق فيرجع
الى الولد ان اشاع عتقا اي الارث الخ فيه مسامحة من وجهين
الاول ان الارث لم يتقدم له ذكره والثاني انه جعل حكم الارث
بالولاء حكم التعصيب بالنسب في اربعة احكام منها الارث فتناول
العبارة لكي ان حكم الارث بالولاء حكم الارث في النسب مع زيادة
وفي ذلك زيادة فكان الاولى ابقا المثلن علي طاهره ويقتصر
على قوله في اربعة احكام عقب النسب لا يثبت الخ ويحاج

١٢٩

بان المتن على تقدير مضاف اي فوايد الولاء فلا ينافي انه كان ثابتا
 لهم من قبل بل ثبت لهم في حياته الخ وليس يتعلل ذلك انه لو
 اتفق العتيق وعصبة المعتق في الدين وروا المعتق ثم مات
 العتيق في حياة سيده فلا قلنا يثبت لهم في حياته وروا والا
 فلا او من ثمة اليهم صوابه او من ثمة لانه لم يرد عطايا على من
 عتقها الا انه سرى له من المنهج وهي فيه نصيبها صحيح لان
 ما قبلها من صواب كسب اي كاسبه وبنته وامن ابنته وبنات
 ابنته وان سفلوا الاخوة واعمامه واصوله ونسبه غلط
 القضاة الخ العبارة فيها قلت اي نسبة القضاة للغلط
 قال الزركشي غرضه التورك على الشيخين بان القضاة انما خسب اليهم
 الغلط في غير هذه الخ فيما اذا اشترى متعلق بمحذوف اي كائن
 ومتحقق الخ ولا لولا واحدة على الاخرى الخ اذا قامت احدا
 اخذت اختها منها النصف والباقي للمعتق فان كان ابوها وها
 حيتان اخذتا الثلثين بالنسب والثلث الاخر بالولاء وان كانت
 احدهما حية اخذت من ابوها النصف بالنسب يبقى نصف تاخذ
 منه نصف ابوها لانهما اعتقت نصف الاب والاجنبي الذي اعتق
 الاخرى التي اشتركت مع اختها في عتق الاب ياخذ نصف النصف
 المذكور لانه نصف الولا سرية ولا لولا واحدة منها الخ
 دفع لما عساه ان يقال ان احدي الاختين يقول للاخرى اني عليك
 ولا لاني بعت الاب الذي اشتركت انا وانت في عتقه فتقوله لاني
 الاخرى محل ثبوت الولا على فرع العتيق اذا كان المعتق اعتق الكل
 وانت اعتقت البعض فحفظت شيئا وغابت عندك شيئا
 فبراهن لبيت المال ضعيف وهذا مبني على انه لا يثبت لهم في حياة
 المعتق فالمتقدم ان ارثه لموافقه في الدين من العصبة بناء على انه
 يثبت امر في حياته لانه ليس فيما بل مثلهم الاشقاء ايهم

لانه لا يكون له على نفسه ولا الخ لو خذ من ذلك انهم لو اشترى والباقي
 دفعة لا ينجذ الولا من موالي اعمهم اليهم
 الخ وحسبك انت جدير بان من صبيح الوقت فكانه اوصي
 بوقفه بعد موته فيكون صريحا في غيره فكيف يكون ذلك كفاية
 في التدبير واجيب بان التدبير والوصية متعاربان والاشكال
 اقوي وهذا ليس بتدبير بل تعليل عتق الخ وافرغ ان كان
 من قبيل التدبير فيما تقدم وخرج عليه بقوله فهو تعليل عتق
 بصفة حقيقة هي انما محدث في الحكم الا ان يقال ان بينهما عمومًا
 وخصوصًا مطلقا فكل تدبير تعليل ولا عكس فاذا علق العتق
 على الموت او مع شيء قبله فهو تدبير محسوب من الثلث ويقال له
 تعليل عتق محسوب من راس المال ولا يقال له تدبير وليس
 للوارث التصرف فيه الخ ولو بالعتق على المعتمد بموت
 الشريك اي الذي يموت اخذا المتأخر موتيا منصوص على التمييز
 وانما كان مدبرا لانه معلق بموت السيد وشي سببه وهو موت
 الشريك المتقدم ولحقه حمل مدبره الخ اي ان كان كافرا اصليا
 فان كان المدبر مريضا فلا يحمل لبقا علقه الاسلام بالمطالبة
 قبل انفصاله فيد وقوله بلا موت فيخرج بالاول فالو بطل تدبيرها
 بعد انفصاله فلا يبطل تدبيره وخرج بقوله بلا موت فالو كانت ويبقى
 الحمل حيا فلا يبطل تدبيره ويصح تدبير حمل اي يستقل لا فقار
 ما قبل ولا بد من نفع الروح فيه سواء كان الخ تميم في القن
 او كان ابواه عتيقين اي وحيد قبل عتق الام وان اخذت بعد
 عتق الام فيسبها في الحرية ان لم يكن موصي به فلا يتبع فقوله لم
 يتبع الام في الرق والحرية اي ان حدث وقت الرق فهو رقيق وان
 حدث وقت الحرية فهو حر ان لم يكن موصي به ولا يتبعها ولد
 اي المتصل منها وقت التعلق لان الخطاب منها لا يشمل وخرج

فصل

بالولد الحبل وحاصله انه ان كان موجودا وقت التعليق تبعها مطلقا
 سوا الفصل قبل موتها السيد او بعده وان حملت به بعد التعليق
 وولده قبل موت السيد لا يتبعها بل لا يعتق اصلا وان ولدته بعد
 موت السيد تبعها وكذا ان حملت به بعد موت السيد فيعتق
 من راس المال اي وامامه فمن التثنية ووجهه انه يتجدد بعد الموت
 فكان من راس المال واما الاخر في كالدبرة فمن التثنية ولكن هذا
 ضعيف والمعتمد انهما من راس المال لان ذلك في تعليق لا تدبير
 قال في المحصول الذي غرضه بذلك تضعيف كلام البغوي وانه
 لا فرق بين المعرفة والمنكر يصدق بالقليل والكثير اي ولا
 فرق بين المعرفة والمنكر ليس على هذه الوجهة اي ليس مهموزا
 استخرج اي فيفرق بين المعرفة والمنكر كما افاده
 البغوي الصريح راجع للامين وهو كونه القرائن بالمراد يصدق بالقليل
 والكثير والذي من غيرهم اسمرج فانظر كيف ذكر ذلك البغوي
 وفصل في المهموز بين المعرفة والمنكر في الجملة كلام المنقول عنه
 في التفسير فان كان البغوي الذي نقل ما تقدم هو البغوي المفسر
 توجه الاعتراض عليه وان كان غيره فلا اعتراض عليه والواقع
 على كلام الشافعي اي وهو البغوي بلغته المألوفة اي من
 غير الامن لا بعينها وهو المهموز انصح الاشكال اي
 بنقل الدميكي كلام المحصول وحاصله انك يا بغوي فصلت بين
 المعرفة والمنكر ونسبت ذلك للامام الشافعي مع تفصيل الشافعي
 في غير المهموز وانت اجريته في المهموز واجيب عن السؤال
 المراد به الاشكال ولو عبر به لكان اولى وحاصله الجواب ان البغوي
 ظن ان الامام فصل في المهموز فهو معذور بذلك الظن اي لا يستد
 له ومحل الجواب قوله والواقع على كلامه
 الكتابة المذكورة بعد التدبير لان العتق في كل معلق وان كان

هناك معلق بالموت وهناك معلق باو النجوم لان فيها
 نجم الى يصح ان يكون تعليلا للمعنى اللغوي ويصح ان يكون توجيها
 للمعنى الشرعي الا ان كان الاولي تاخيرها الى هناك وسميت
 الى الواو بمعنى او لانه توجيه للمعنى الشرعي الا ان يكون له توجيهان
 وان ظلمها غايته في عدم الوجوب واعاده وان كان معلوما
 من قوله مستحبة لاجل القيل والتعليل لانها بنا سببان عدم
 الوجوب لا الاستحباب اذ اسألها الا قيد لنا كدها فان لم
 يسألها في مسنونة من غيرنا كدها بخلاف الشرطين بعده فمسأ
 للاستحباب فان فقد احدهما كانت متباحة فان فقد شرط
 من هذه الشروط الى مصلح في الاخرين اما الاول ففقده لا يقتضي
 الاباحة بل فقده مع وجود الشرطين تبقى فقه على الاستحباب
 لما تقدم انه شرط للتأكد وكتابة مريض الى المراد بها المكاتب
 لاجل قوله مخشوبة لان المحسوب المكاتب لا الكتابة او يولد في الثاني
 ويقال محسوب فيعلقها وهو المكاتب في ذمة المكاتب فاخوذ
 من قوله الى اجل معلوم لان الاعيان التي اعلت لمحذوف فقد حذرت
 وانما امتنع عقدها على الاعيان فولا الى اخبار او فعلا اي في
 عقد الكتابة فمهم جاز ولا يشترط فيها الاتصال بالعقد بل
 ولو تارة وحدها فاشترط التاجيل انما هو في غير المنفعة التي تقدم
 على الشرع فيها عقب العقد انما هي فلا يشترط فيها التاجيل
 ثم ان كان العوض من منفعة عين تارة تكون حالة وتارة تكون مؤجلة
 وكل تصح وليس كذلك بل يشترط ان تكون منفعة العين حالة ولا
 بدعها من ضمنية قال او منفعة ذمة كاياني بخلاف منفعة الذمة
 فلا يشترط فيها الحل ولا يشترط ضمنية بل الشرط نقدها باعتبار
 زمانها منفعة عين المراد بها عين المكاتب فقط لانه لا عين هناك

يملكها الا اذا كان المكاتب مبعوثا وله عين مال كما فيصح ان يجعل منفعتها
 عوضا للكتابة مع منية كما تقدم كتاباه معا مثل ذلك ان
 يكتابه ويقول كل منهما كاتبك على دينارين كل شهر دينار وقوله او
 وكلا الخ مثاله ان يوكلا واحدا ويعين كل منهما قد كد دينارين
 كل شهر دينار انفق النجوم الخ المراد بالنجوم ما يشمل المال
 بدليل قوله جنبا وصفه وما يشمل الاوقات بدليل قوله عدد او احلا
 والمراد بالاتفاق في الجنس والصفة ان لا يتميز عوض احدهما
 بجنس او صفة لم يشتمل عليها عوض الاخر فيصدق بصورتين
 بان كان كله متحوا جنسا وصفة او اشتمل على اجنسى او صفات
 في كل من الطرفين كدراهم ودنانير في كل من الطرفين ويخرج ما اذا
 كان احدهما دراهم والاخر دنانير فلا يصح وعددا او اجلا المراد
 بالاجل حمله بان يكون قدر الاجل لكل واحد فان كان اجل
 احدهما ازيد من الاخر لم يصح وقوله وعدد اي بان يكون تقسيم
 الاجل لكل مساويا بالتقسيم الاخر مثلا اذا كان الاجل لكل ستة اشهر
 فشرط ان تقسم نصفين مثلا او ثلثا او اربعة اجزاء جعلها قسمين
 شهرين قسما واربعة قسما والاخر جعلها قسمين قسما ودينارين
 فلا يصح واما قدر العوض فلا يشترط الموافقة فيه فلو كان عوض
 احدهما ستة والاخر عشرة تكن كل جنس واحد لم يصح وكذا
 لا يشترط الموافقة في تقريظ العوض على الاوقات فلو قال احدهما
 كاتبك على دينارين تدفع لي كل شهر دينار وقال الاخر كاتبك
 على دينارين تدفع لي في الشهر الاول نصف دينار وفي الثاني بقية
 حاز وجعلت النجوم الاجلة مستانفة ولا يصح عطفها
 لانه يصير المعنى على عطفها انه لا يصح العقد الا اذا صرح جاز ذلك
 مع انه يصح صرح جاز ذلك او اطلقا ان ايسر في قوله وعما
 الرق فيدوهي جملة خالية اي والحال ان الرق قد عاد عليه



متعلق بجنابة اي ان جنابة العبد وقعت على السيد وخبر ان
 قوله لا تعلق له برقبته او قوله مما معه وقوله لا تعلق الخ معتبر من
 بين اسرارها وخبرها دفعا للضرر عنه اي المكاتب لا ت
 عليه غلعتين او الجنابة وعن من الكتابة فاذا انجز فقد سقط
 عنه ويصح رجوع الضمير للوارث او السيد وذلك لان في اقسام
 المكاتب اذ اجنى تعلق اربط الجنابة برقبته فيطلب المستحق بيعه
 ولا يتالي بيعه وهو مكاتب فيرفع الامر للمحاكم لينجزه ثم يبيعه
 المستحق وللسيد غرض في العتق فيقول السيد انا افديه وابتعت
 الكتابة وهكذا في كل جنابة وفي هذا خبر على السيد او الوارث
 فيدفعه بتعجزه فاذا اجنى بعد ذلك تعلق الجنابة برقبته
 فيباع فيها ولا يلحق السيد ضرر اي اقل ممتوله ولو تعدد
 السيد لزمر الكل في ذلك الممتول التمتع ولو بالنظر فيما بين
 السرة والركنة مطلقا وفيما عداها بالسهوة اما بلا شهوة فيجوز
 وولد المكاتبه اي من فاح او زنا رقا وعتق الف
 ونشر مرتبا اي رفا ان ولدته قبل عتق ابيه وعتقا ان ولدته بعد
 عتق ابيه باختلاف ركن اي شرط ركن من الاركان لكن
 اختلال شرط العاقبة يقتضي البطلان واختلال شرط العوض
 تارة يكون مقتضيا للبطلان ان عقدها باسار غير مقصود
 كدروا ان كان مقصودا كخبر من فاسده او كان العوض مجهولا او
 مجهلا بوقت واحدا الخ والمكاتب ممن يعتق على الوارث الى صورته
 فالوكاتب ابن ابيه ثم مات عن ابيه ابن المكاتب فميرته ويعتق
 عليه ويطلب الكتابة او بعضه معطوف على كل من الزوج
 او الزوجات وكانه يقول لا فرق بين ملك الكل والبعض
 في امهات الاولاد اي احكامها التي هي النسب النامة كالا ستلاد
 والعتق وجواز الاستخدام والوطي كقولنا ام الولد استلادها

نافذ او يجب لها العتق او يجوز استحداها وهو من ظرف الدال في الدال
 بان يستحضر المعاني او لا ويضع بها الفاظ على طبقها فكان المعاني محيطه
 باطرائ اللغظ في امهات الاولاد اي وفي الاولاد والاولاد جمع
 ولد يطلق على الذكر والانثى والجمع ففعل بمعنى مفعول ويجمع
 ايضا على ولد بوزن فعل واولاد جمع فله مراد به الذرة واحبات
 الخ تكلم على صيغة لفظه بذلك ثم تكلم على بيان معناه بقوله وقال
 بعضهم الخ والخاص به ان الجمع الذي فيه اليا فيه اربع لغات والجمع
 الخالي عن اليا فيه ضم المزة وكسرها لانه المكنى واما المفرد ففيه
 لغتان فقط كالجمع الخالي عن اليا وترك الشئ الكلام على الاولاد وتقدم
 الكلام فيها وقال بعضهم الخ هو الذي عبر عنه فيما ياتي بالاولاد
 وقال بعضهم الخ الامهات اي للسكن فقط والامهات للبهائم
 اي فقط حتى يظهر مخالفة للمعول الثاني ويحتاج الى الجواب عن
 المخالفة برده الاول للثاني واصلها امهات الخ لعل في العبارة
 سقطا بعد قوله وكسرها وهو جمع ام ولعله سقط ذلك من غير
 قصد واصل امهات الخ جواب عما يقال من شرط الجمع ان يناسب
 مفرد والمفرد لانها فيه والجواب ظ لان اصل ام امهات في المفرد
 بحسب الاصل فاتي الجمع من الحروف الاصلية وامهات يمكن ان
 يكون جمعا قياسا على لغة من قاله في مفرد امهات مع كون اليا في امهات
 زائدة فلهذا لم يرد في الجمع رد الاول اي قوله وقال بعضهم الخ
 والاصل في ذلك ان في احكام هذا الباب واعراب الحديث في الجمع
 عن دبر الخ الذي يطلق على الموت وتكون عن بمعنى امهات او بعد
 ويطلق على اخرج من الحياة وتكون عن بمعنى بعد فاعلم ان
 لا تفعلوا الخ ما استغفها مية اي اي شئ عليكم في عدم العزل اي هو عليكم
 اسهل من العزل وهذا على جعل لا اصلية ويعمل انها زائدة اي ان
 فائدة ونفع لكم في العزل بدليل قوله فان شئتم كايته اي مقدرة في الاول

وجودها

وجودها وعلم الله وجودها وقوله الا وهي كايته اي موجودة في الخارج على
 طبق ما سبق في علمه فان سبق في علم الله خلق آدم من ذلك مستقيم الذي هو
 فيخلق منه الولد فلم يحصل له فائدة من العزل ولم يحصل مفقود ثم وانما
 الامام الثاني جوازها عن الامة مطلقا وعن الحركة باذنها نعم هو ممكن لما
 فيه من قطع النسل وقبل خلاف الاول وعمل ذلك اذ لم يقصد من رها ولا
 حرم واذا امتنع من تمكنه من العزل لم تكن ناشئة لان لها حق في التمتع
 واذا اصاب الخ هي للمتيقن والمظنون الغالب وجوده كالوطئ
 هنا فذلك اثرها على ان لا ياتوا به وجوده وعبارة بعضهم غير
 باءة التحقق وهي اذ ادونان ولو ونحوهما من ادوات الشرط لكثرة وقوع
 الاحمال وتعلق الاداة باحادثة من حيث الشهوة والرغبة في النسل
 ونظير ذلك قوله تعالى اذا جاءتهم الحسنة الخ والواو في هذا العمل الاستيناف
 الخوي لا البياني لان هذه الجملة لم تقع جوابا لسؤال الرجل
 احترز به عن الصبي كما سيذكر هو قوله الخ احترز به ايضا عن الرقيق
 الرجل اي المحقق الذكورة ليخرج ما لو استنري الخ في امهات فحلت من المالك
 الخ في ثمة المالك جيل ايضا فلا تكون ام ولد لانه يحمل السيد انفق
 بالانوثة وهي لا يحكم لها بالانثى لاد الامن ذكر وجعلها يحمل انه من
 شبهة او زنا ولا يتخذ لعدم تحققه وهو يبدأ بالشبهة وهذا اندفع
 ما استشكل بعضهم من توهم ذلك امهات اي المملوكة له كلالا
 بعضا او تقدير او مالا يحير المتعلق بها حق المغير فيشمل امهات المكاتبه وبناتها
 والمزوجة والمحبة عليه والمستركة على التقصيل الذي مر اول الكتاب
 ويشمل امهات ولده ولو مكاتبته له او مزوجة واقفة مكاتبته او مكاتب ولده
 وخرج مملوكة غير من ذكر وسباني ومن تدريسها او ينفق بها او ينفقها ومن
 استراها مورثة بشرط اعتاقها والموصي بها وخرجت من الثلث ومن
 نعلق بها مال جنافية او رهن وهو معسر ولم يملكها بعد وخرج المورثة
 مع تعلق دينها بتركها ومن استراها عبده الماذون وعليه دين واحدة

بين المال وان ملكها بعد اي وطن من تفسير العام بالخاص لان الاضا
 تكون بجميع الحسنة او بعضها بخلاف الوطن بوطي اي في القبل ومثله
 اذ حال المني فلو كان كل منهما في الدبر لم يثبت الاستيلاء اي بان الخ
 تفسير للوطي وقوله ولو سقيها لبن السقية من محل الخلاف فتكون الغاية
 للتعميم بل من محل الخلاف المجوز عليه بفلس حال اسلمها لبس
 قيد او قوله بان علقته منه تفسير للاصابة في المعن فوضعت اي
 ولو من غير طريقه المعتاد او ما يجب فيه غرة فان كان مضغفة ثبت
 الاستيلاء اتفاقا وان كان يدا او يدين مع الاتصال عما في البطن في ذلك
 خلاف فغند شح الاسلام يثبت الاسلام وعند غيره لا يثبت بل لا بد من
 اتصال الجميع في ثبوت الاستيلاء كما انه لا بد منه في العتق وهذا هو المقيد
 واما اذا كان البعض الذي يجب فيه الغرة لم ينفصل كالرس او اليد مع
 الاتصال لم يثبت الاستيلاء اتفاقا وان كانت الغرة يجب في ظهور ذلك
 مع الاتصال ولا يجب في اليد مع الاتصال ولا يثبت من ثبوت الاستيلاء انه
 يجوز بيعها وغيره مما ياتي بل منع ذلك مطلقا ولو حال الحمل لانها حامل بحر
 والحامل بحر لا يتابع ولا توهب وان كانت ثورث هذا ظاهر وجواب اذا
 حرم عليه بيعها لا يخفى عليك ان جوابا اذا اختلفت في الكتب المتداولة بيننا
 فجعله في التحريم صارت ام ولد وجعله في المنهاج غنقت بموت السيد وحمل
 المص حرم عليه بيعها كما علمت وكل صحيح لكن قال الطيلاوي قول المنهاج
 هو الا نسب لانه اقبح في الدلالة على المقصود مما عقد له البت وهو بيان
 عنقها بموت السيد الذي هو اهم احكامها لا وصفها بامية الولد واما خاص
 الجواب بهذا الحكم صاحب التحرير لان اصل بقية الاحكام ثم يلى كلامه
 المنهاج في الانسبية كلام المص يستمتع بها سيدها جوازا عن
 سوال حاصله فاقلا يد بها ح مادام حيا المقصد منه التعميم
 في جميع الزمان لان يستمتع فعل والفعل نكرة لا عموم لها فيصدق بمرة
 ابن القطان نسبة لدار القطن ببغداد فاني اكره ان

اخالف الخ لا يظهر هذا دليلا في رجوعه لانه مجتهد فلا بد له من دليل اخر
 احبب عنه اي باربعة اجوبة في المحنة او لها ما اشار اليه بقوله انه
 منسوخ فان قلت شرط الشح عدم امكان الجمع وهو هنا يمكن كحل النبي
 على التنزيه قلت يجاب عن ذلك بان حمل مضغفة لا يبعث على التنزيه
 بخلاف الطوبان الاجماع المتقدم ذكره منع من حمل النبي على التنزيه فلا
 امكان فصاع القول بالشح واجتهد الخ عطف تفسير اي على الاستيلاء
 اي ان جابر اجتهد في ان ذلك اطلع عليه النبي واقره وعلم على طنبه
 ذلك ونصا عطفنا على قولنا عطف تفسير اي ان القول المذكور منسوخ
 للنبي بقينا فيقدم على ما نصب اليه طنا واجتهادا او محل الاحتياج الي
 ذلك الجواب ان قري يرمي باليا وغيره للنبي اما اذا قري بالنون راجعا
 للصيانة فلا يحتاج الى الجواب عنه لان فعل التصحيي وقوله صحيح به وكذا اذا
 قري باليا وغيره راجع للمبايع او غيره راجع للاحد المفهوم من السياق
 ويستثنى من منع بيعها الذي جله ما استثناه عشرة مسائل
 لكن عبر في بعضها بالاستثناء وبعضها بصورة الاستثناء في تسميتها
 ولحق العشرة ما مسئلة المفلس من منع بيعها الذي ومن جملة
 المنوع الوصية بها سواء وصيها بنفسها وهو طم لان الوصية لا تملك
 الا بالكون وهي تقين بالموت فلا ياتي بملكها بالوصية وكذا تغيرها
 ايضا ومن المنوع وقول ايضا بيعها من نفسها اي ولا بد من القبول
 ومثل البيع الهبة ثم ان اراد في صورة الهبة العتق فلا يحتاج الى القبول
 وان نوى التحليل احتاج الى القبول فورا وكذا يقال في البيع انه لو
 باعها بعضها يقيم وقيل ذلك الهبة والغرض بنا على انه عقد عتاقه
 وهو الاصح ولذلك لم يثبت فيه خيار المجلس لواحد منهما وكذا لا يثبت
 فيه خيار الشرط للمشتري ولا للمبايع ايضا ولذلك لا رجوع لها على
 سيدها بالارش اذا اطلعت على عيب فيها ويسري اليها بقبولها
 اي ولا يلزمها في حقه ما سري بل لا يلزمها الا ما التزمته وقوله ولا يسري

الى باقية وهو ما اعتمدت احرار بعد ان كان قد ردا ولا انه يسري ويلزمها قيمة
 ما سري ولو قال لها بعثك نفسك فانكرت حلفت انما لم تشتر ولا شيء عليها
 وعنتت بالافراق اهل الرض لكن فرضه في الرقيق قلت ومثله ام الولد
 لانها حقيقة والرقيق يشتملها وكذا يبعث في صور الخ وهو من جملة
 المستثنيات فلو قال ومثلهما مستولدة الرهن الخ كان اولي والولد الحامل
 من وطيه حرم نسب ولا يغرم قيمته سواء كان موسرا ومعتبرا وكذا يقال
 فيما بعدها الخ الاربعة التي ذكرها ومثله في مسئلة الرهن اذا كان المرز غير
 قرعه اما قرعه فلا يمنع رهنه عند نفوذ الاستيلاء ولا يتبع لرب الولد
 وكذا في مسئلة الجناية اما الصورة الاولى الخ انظر وجه تشميتها
 اولي مع انها ثابته ولعلها اولي بالنسبة الى الاربعة فهي اولوية نسبية
 ما لو تدر التصديق بمنها وكذا لو تدر التصديق بها نفسها والولد
 حرم ويغرم قيمته ويتصدق بها مثل امه وهذا اذا تدر التصديق بها اما اذا
 تدر التصديق بمنها فلا يغرم قيمة الولد لانها في ملكه الا ان يبيعها بالفعل
 ولا احد عليه بالوطي في الصورتين لانهما تعلقا واختصاصا
 لجهة الواجبه ان الرهن محجور عليه في جميع العين الموهونة وكذا الفاس
 محجور عليه في جميع ما يملكه وفي كل منها الحجر لمصلحة الغير بخلاف السفيه
 فان الحجر فيه لمصلحة نفسه وبخلاف المريض فان الحجر عليه فيما زاد على
 الثلث والكراد بعدم نفوذه ظاهر فلو تدر من الدين او بيعت فيه ثم
 ملكها بعد ذلك الحجر فيحكم بالاستيلاء اه اي كلام البلقيني
 وهو الخانج على وجه محرم فلو اجتمع محترق وغيره غلب المحترق لانه من
 من قبيل المقتضى وغير المقتضى فيغلب المقتضى على غيره كالزنا الخ
 الحقيقي خرج للكسب كزنا المجنون فاذا زنا المجنون خرج منه فاستحلته
 امترقانه يثبت به الاستيلاء اذا استراها بشرط العتق وكذا
 اذا تدر عتقها ثم استولدها فانه ينفذ وعتق بموته وتخرج به من الشرط
 والنذر بالاستخدام الخ محل ذلك فام تكتي فكاتبه والا فاعتق ذلك

قوله ويؤخذ

ويؤخذ من ذلك اي الجواب ولكن الاخذ من شقه الاول المتعلق بالسيد
 لامن كله وله الوطن الخ ظاهرة انه عطف على التصديق ويصح حرمه عطفاً
 على الاستخدام وكل صحيح فيها الخ وكل المسائل المذكورة محرم فيها الوطن
 الثاني ان الاول حرام ايضاً ما لو اولد المبعوث منه الخ وجه ان
 بعضه مملوك للسيد فلا يجوز له صرف منفعته لغير السيد فاذا وطى
 فقد شتم كل بدنه الذي من جملة بعض السيد وذلك لا يجوز حتى لو ذف
 السيد لا يجوز عنتت اي من حين الموت واذا تدر الوضوع عن الموت
 لكن بشرط ان تلده لمدة يمكن وجوده فيها من حين الوطن او يمتد خال
 المي الى الولادة ومن وطى امه غيره اي سواء كان حراً او رقيقاً وسوا
 كانت الامه مستولدة قولا قوله الخ الاضافة لادني ملاجسة
 فيشمل ما كان من زنا وما كان من تكاح يمتنع امه اي سواء خضب للوطي
 كالوطي في القبل في التكاح ام لم ينسب للوطي بان كان من زنا او وطى في
 الدبر في التكاح فانه لا يثبت به النسب من الوطن على المعتمد مشبهة
 الطريق اي المذهب يرى بصحة ضمن يرى معنى يقول فعدها بالبا ويصح
 ان يكون يرى بمعنى يعقد وتكون البار ايدة فان وضعت بعد الملك
 هذا محرز قوله من غير وطى بعد الملك فان وقع وطى بعد الملك فغير
 التقصيل الذي قاله فيحكم بحصول الخ وتكون مستولدة التي
 ملكها اي بعد الولادة مطلقاً سواء كان ملكها ببيع او امانة او هبة وان
 ملكها وهي حاملة فان كان سبيها او هبة لم يصح لان الحامل بحر لا يباع
 ولا توهبة وان كان سبيها او باصم ملكها به وصارت ام ولد الخ صورة
 ذلك ان رجلاً وطى امه غيره بشبهة وكان الولد حراً لكونه ظنة زوجة
 او امه ثم ملكها بعد ذلك فهل يصير مملوكاً مستولدة ام لا وهو
 التي قبلها ان يطى امه غيره بنكاح او بزنا وكان الولد رقيقاً لم يمتزها
 بعد الطلاق او في حال النكاح الخ فانها لا تصير مستولدة بمحرر الملك
 فيكون قول الحق وان ملك الامه المطلقة الخ راجعاً لقول الحق

ومن وطئ امة غيره الخ على اللف والنسب المرتب وحرف على الزوج ولا
نفقة لها مدة الحمل لعدم ثبوت الزوج من التمتع بها والثقة في مقابلة
التمكين وحرم على الابن ابدالها موطوءة ابيه فيحد بوطئها نعم
ان كان ممن يخفى عليه حرمته ذلك فلا حد للشبهة ويلزم منه المهر ان لم تطاوعه
لان الاعفاء لا تعليل لقوله فيحد لقوله ولا نسب الخ ولو
شهد الخ اعلم ان مسألة الشهادة بالاستيلاء والرجوع عنها وكذا
الشهادة بالتعليق والرجوع عنها لكل منهما حالان الاول الرجوع قبل الموت
فلا يرصون الا ان يعرفون بعد الموت وان رجعوا بعد الموت عرفوا في الحال
وقد ذكر الله هذين القسمين واما التعليق فذكر حكمه ما اذا رجعوا بعد
وجود الصفة فلا يرصون في الحال ويعرفون بعد وجود الصفة وهذه
لم يذكرها الله تعالى الزوج ان ام الولد حرة سوا كان حراما رفيقا
وسوا كان ممن يخفى عليه ذلك ام لا فتفتها في بيت المال فان
لم تكن فيه شين فيجبر على تزويجها فان لم يتيسر فعله المسلمين وقوله
وتفتها في بيت المال وظم كلامه كغيره انها تكون رقبا بالاعراض
والله سبحانه وتعالى اعلم انظر هل افعل التفضيل على باب
اولا ويمكن ان يقال ان نظر لعلم الامة وغيرهم بالاحكام بالنسبة لما في
الظم فافعل التفضيل هنا على باب وان نظر لما ذكر بالنسبة لما في
نفس الامر فافعل التفضيل ليس على باب اذ لا يعلم ما في نفس الامر
على ما هو عليه الا الله وقال بعضهم كان قصد المص رحمه الله تعالى
التبري من دعوى العلمية ودعم بعض الحنفية انه لا ينبغي ان يقال
ذلك قبل مطلقا وقبل للاعلام بختم الدرس ورد بان لا اهتمام فيه
بل فيه غاية التغويص المطلوب سبحانه هو اسم مصدر معناه
التزوية والمصدر التسميع اي ارتفع عما يقوله المجاهدون علوا كبيرا
في حل الفاظ اي شجاع اي بيان معانيها وفي تسمية بذلك انشا
الى ان من قنع كفاه عن غيره فذو ذلك الخ هو اسم فعل بمعنى خذ
وقوله

وقوله مولفا هو ما اخص من المصنف لانه يعتبر فيه حصول الالفة
بين الاجزا موضح المسائل يجوز فيه بناء للفاعل وبناء للمفعول
اي وقع عليه التوضيح والمسائل جمع مسئلة وهو بيان عن ذاتي الموضوع
يقال له مسئلة وباعتبار انه يطلب بالدليل يقال له مطلوب محرم
الدلائل اي مذهب والدلائل جمع دليل وجمع على دليل غير مقبس
فلو كان له اي للمولف المذكور وقوله نفس اي ذات وقوله لسان منطلقة
وفي نسخة مطلقة وانت اللسان باعتبار الجارحة او المראה السمع
وقوله يقال اي المنطق وقوله يقال اي قول وقوله صريح اي واضح لا خفا
فيه لله در الخ تعجب من الدراي الدين الذي شربه مولف
هذا التاليف من تدبير افه حيث فتا منه هذا العالم الكامل والتعجب
كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة
الاستنباب ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب الرئيس اي
الكامل الخصال الحميدة فيما عسى تجده الخ عسى في قوله
المذكور لاستبعاد وجوده وانما يطلب نفيه بوعو عته اي
صياحه كصياح الكلاب عني اي على وجوب الشرط محذوف اي
هو المطلوب ويكون قوله فلا يزال الخ افاضتاف او اذ على معنى ولو
زال غضبنا او يكون غاية في الجواب المقدر غضبنا انا اصله
غضبانين واقرده للوزن والله اعلم وكان الفراع من كتابته
هذه القصة المباركة يوم الاحد المبارك الثاني من
شهر رجب سنة الف ومائتين وسبعة وسبعين
على يد العبد الفقير اليه القدير علي
ابن سيد احمد السري قوسي بلد الشافعي
مذهبا حنظلي الدرة وتواله
ولجميع المسلمين
امين